١

هجرة.. واستيطان

بسم الله الرحمن الرحيم

المجلد(١)

هجرة .... واستيطان

اعداد مركز المحروسة للمعلومات
٤ ش ٩ب المعادى ت ٣٧٥٢٠٣٣

الهجرة والاستيطان

هذا الملف يتناول هجرة اليهود واستيطانهم فى فلسطين المحتلة ٠٠ وسيلاحظ القارئ بسهولة هنا أننا ربطنا بين موضوعين هما الهجرة والاستيطان ، وقد فعلنا ذلك عن عمد لكى نؤكد على ارتباطهما الوثيق ، فلاهجرة بدون بناء للمستوطنات ولابناء للمستوطنات إلآ بغرض استيعاب مهاجرين جُدد ٠

ويجوز لنا أن نعتقد هنا أن موضوع الهجرة اليهودية وبناء المستوطنات هو من أكثر الموضوعات الشائكة التى من شأنها أن تعيق مباحثات مؤتمر السلام ، فكلنا يذكر أن القوى العظمى (انجلترا ثم أمريكا) قد ساهمت فى تأسيس دولة اسرائيل وامدتها بالسلاح والعتاد حتى تتمكن من خلال الاعتماد عليها من تأمين مصالحها الحيوية فى المنطقة العربية ، وبعضنا يرى الآن ان إنهيار الاتحاد السوفيتى والعلاقات الوثيقة بين العرب وأمريكا ستؤدى حتماً الى دور أمريكى مختلف يسعى للسلام ويفرضه فرضاً على دولة اسرائيل ، وفى تصورنا أن هذا التصور لايخلو من وجاهة وقد يفسر موقف الادارة الأمريكية الذى ينتقد بناء المستوطنات فى الأرض المحتلة (دون أن ينتقد استمرار الهجرة اليهودية بل على العكس فأنه يدعم ذلك ويؤيده)! ٠٠ ولكن ماذا عن اسرائيل نفسها ؟ وهل يمكنها أن تغلق أبوابها أمام الهجرة وتتوقف عن بناء المستوطنات ؟!

الحقيقة أن ذلك لايبدو سهلاً ، والأمر ـ هنا ـ ليس أمر قرار سياسى وإنما يتعلق أساساً بشرعية وجود اسرائيل نفسها ومصداقيتها ككيان يستند الى مفاهيم دينية تعتقد أن لليهود (أرض ميعاد) لابد أن يعودوا اليها ، ومجرد إغلاق أبواب الهجرة معناه ببساطة التسليم بأن اليهود المقيمون خارج اسرائيل هم أبناء أوطان أخرى ، وأن يهود اسرائيل القادمين من كل مكان قد فقدوا الرابطة الدينية التى تجمعهم ومن السهل إذن أن يرتدوا الى انتماءتهم القومية السابقة ولغاتهم السابقة ٠ بعبارة أخرى : ان التخلى عن المفاهيم الدينية الأساسية التى تستند اليها النخبة الحاكمة فى اسرائيل معناه انهيار الروابط الواهية التى حاولت النخبة الاسرائيلية التأكيد عليها عشرات السنين ، ويمكننا أن نضيف الى ذلك أن السلام بين اسرائيل وجيرانها من شأنه هو الآخر أن يضعف من أهم رابطة بين سكان اسرائيل ، ونعنى بها رابطة الشعور بالاضطهاد والدفاع عن النفس ٠٠ رابطة السلاح ٠

القضية معقدة إذن واذا نجح المفاوض العربى من خلال هجوم السلام فـــــى إبراز جوانبها المختلفة سيتأكد للرأى العام العالمى ـ وهو قوة لايستهان بهــا ـ ان شرعية الوجود الاسرائيلى إنما تستند الى فكرة دينية عنصرية ، وهذا الملـف يوضح من خلال تغطية شاملة لوقائع القضية واتجاهات الرأى حولها مدى تمســك اسرائيل بهذه الفكرة العنصرية واصدارها المقيت فى الحفاظ على هذا النهـــج العنصرى فى مواجهة رياح التغيير العالمية التى قد يكون فيها ـ على الرغم مــن كثرة سلبياتها ـ الكثير أيضاً من الجوانب الايجابية لصالح العرب ·

ان وقف الهجرة اليهودية وبناء المستوطنات مكسب صخم ينبغى أن يسعــى له العرب لانه يتضمن بالضرورة الاقرار بعدم شرعية فكرة (أرض الميعـــاد) وما يترتب عليها من وجود اسرائيل كدولة عنصرية تستند فى حق المواطنة علــى الديانة ونفى الطبيعة العنصرية لاسرائيل وفك روابطها الخاصة بالغرب هـــو مايمكن أن يضطر سكانها اليهود للقبول بالذوبان فى المحيط العربى وفقاً لسماتـه الحضارية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية الخاصة ·

المحتويـــــات

المصدر : الطليعة
التاريخ : يوليو ١٩٦٧

اغتصاب.. واستيطان.. وعمالة المرتزقة

محمد جعفر

يقول المؤرخ المعاصر **أرنولد توينبي** « ان العالم اليوم ينقسم الى قوتين : شعوب تكافح في سبيل حريتها وقوى امبريالية كبرى تحاول أن تقضي على هذه الحرية » .. وفي كل حرب تحريرية تبرز هذه الحقيقة وتشكل الابعاد الحقيقية للمعركة ..

وكانت هذه هي الابعاد الحقيقية للمعركة التي خاضها العرب على ارض فلسطين عام ١٩٤٨ . فلم تكن العصابات الصهيونية هي العدو بقدر ما كانت القوى الاستعمارية المختفية وراء المؤامرة .

ووعت الثورة المصرية هذا الدرس فخرجت من عزلتها المحلية الى رحاب الامة العربية ومن الشعوب العربية الى كل شعوب آسيا وافريقيا ودول العالم الثالث تجمعهم وحدة كفاح ووحدة امل ويشكلون قوة مانعة للاستغلال ضاغطة على كل مظاهر السيطرة والعدوان .

وايمانا بالشعوب وحقها في الحياة ، وحتى يمكنها أن تقف بصلابة امام قوى الاستعمار كان لابد أن تتجه الثورة عمقا الى ازالة التناقضات الاقتصادية والاجتماعية ومظاهر الاستغلال المختلفة التي تحول بين الشعوب وتولي مقدراتها وممارسة سيادتها الحقيقية ورسم طريق التنمية والتقدم .

واصبحت مصر الثورة القيادة المتقدمة لكل التحرر في العالم الثالث .

وكان الاستعمار يخشى هذا التطور ويفكر فيه منذ اكثر من نصف قرن بل منذ خرجت القوى الاحتكارية تخضع شعوب الارض — شعوب آسيا وافريقيا بالاخص — لعمليات الاستغلال الامبريالية وعلى مداخل هذه القارات يعيش الشعب العربي

يقول تقرير **كامبل** وهو خلاصة توصيات تقدمت بها عدة مؤتمرات عقدت في مختلف عواصم الدول الاستعمارية وضمت صفوة رجال المال والعلم والعسكرية « يكمن الخطر الاساسي الذي يهدد القوى الاستعمارية في البحر الابيض المتوسط وبالذات في المنطقة التي يسكنها الشعب العربي فهي تتحكم في مداخل القارتين الكبيرتين وتسيطر على طرق المواصلات والتجارة . والشعب العربي شعب واحد له كل مقومات الوحدة المتعارف عليها وترقد في اراضيه من الثروات والكنوز الاقتصادية مايمكنه من أن يحقق لنفسه كل ما يصبوا اليه من رقي وتقدم . لذلك أصبح لزاما على الدول ذات المصالح في هذه القارات ان تعمل على تجزئة المنطقة العربية وتفتيتها والابقاء عليها دائما في حالة تفكك وضعف، ومحاربة اى اتجاه نحو الوحدة او الاتحاد بين اجزائها وان تعمل وفق خطة موضوعة على القضاء على مقومات الوحدة الفكرية والتاريخية والنفسية وتعميق الفوارق المحلية . ولتحقيق هذه الاهداف

المصدر : الطليعة
التاريخ : يوليو ١٩٦٧

لابد من فصل الجزأين الافريقى والآسيوى عن بعضهما باقامة حاجز بشرى قوى وغريب عندنقطة التقائهما وتستطيع الدول الاستعمارية أن تستخدم هذا الحاجز كأداة لتحقيق اهدافها فى المنطقة، وتؤمن مستقبلها فى آسيا وافريقيا » •

والتقت مخاوف الامبريالية بأمانى الصهيونية فكان التحضير المشترك لمؤامرة اغتصاب فلسطين . ومنذ اوائل هذا القرن وزعماء الصهيونية يتبادلون الرأى ويعقدون الاتفاقيات السرية مع زعماء الدول الاستعمارية لتحقيق هذا الغرض وتفصح كلماتهم عن نواياهم فهم يطمعون أن تضم البلاد التى سيحتلونها المنطقة من النيل الى الفرات والاقسام الجنوبية من سوريا ولبنان فيمكنهم بذلك ان يصبحوا سادة البحار ويسيطروا على طرق التجارة والمواصلات الى كل من آسيا وافريقيا . ويقول **وايزمان** « ونحن نعتقد ان الدول الغربية يسعدها أن ترى فى هذه المنطقة شعبا مخلصا لها ولاهدافها» وهم يريدون اقامة « حضارة » عصرية فى هذه المنطقة من شرق البحر الابيض المتوسط تكون « دعامة للسيادة الغربية ، وقاعدة سياسية وتجارية ترتكز عليها مصالح الدول الغربية » •

ولم تكن الصهيونية تربط ولاءها بدولة استعمارية معينة فكانت تتصل بكل دولة كبرى على حدة محاولة أن تربط مصالحها بمصالح هذه الدولة وبدأت بالمانيا وأفهمتها أن اسرائيل ستكون بالنسبة لالمانيا كجبل طارق بالنسبة لانجلترا .. واتصلت ببريطانيا وفرنسا على اعتبار ان اسرائيل ستكون قاعدة غربية ضد احلام التوسع البرونسية . ولما وجدت أن زعامة العالم الاستعمارى قد انتقلت الى الولايات المتحدة جعلت نفسها فى خدمة هذه الاخيرة .. ويتضح هذا من تاريخ اسرائيل نفسه التى بدأت فى شكل حركة اغتصاب واستيطان وهو أسلوب استعمارى قديم وتحرص اليوم بعد ارتباطها بالولايات المتحدة زعيمة الاستعمار الجديد ان تقدم نفسها للدول الافروآسيوية على انها دولة صغيرة ضعيفة ونامية وليست لها اغراض استعمارية او استغلالية •

لذلك ركزت اسرائيل سياستها على دعامتين :

- العمل على مقاومة المد الثورى التحررى فى الوطن العربى .
- العمل على تطويق البلاد العربية بحزام من الدول الموالية لاسرائيل تمهيدا لعزلها ، ثم الضغط عليها . وهذا الحزام يبدأ من تركيا شمالا وايران شرقا وبعض الدول الافريقية جنوبا .

مقاومة المد التحررى فى الوطن العربى

● العدوان المستمر على البلاد العربية يهدف تحقيق اغراضها التوسعية لاتاحة الفرصة لعدد اكبر من الصهاينة بالهجرة الى اسرائيل ومساحتها الحالية — والمهددة دائما بالزوال — لا تسمح لها بالتطور الذى تنشده ، ولسنا فى حاجة الى سرد سجل العدوان الاسرائيلى على البلاد العربية منذ فرضت على المنطقة ومبادرة الدول الاستعمارية الى مساندتها بأشكال مقنعة احيانا وسافرة احيانا اخرى •

● يخلق هذا العدوان المستمر فى المنطقة شعورا بالتوتر ويجعل الدول العربية فى حالة استعداد عسكرى لمواجهة العدوان مما يستنزف جزءا كبيرا من ميزانياتها فيقلل من قدرتها على توجيه قسط أكبر من دخولها الى مشروعات التنمية وهى طريق هذه البلاد لتحقيق استقلالها الاقتصادى الكامل ورفع مستوى شعوبها •

● وهى كقاعدة عسكرية استعمارية تشكل خطرا على الوطن العربى يهدد قوى التحرر فيه ويتيح الفرصة للقوى الرجعية والعميلة لكى تمارس نشاطها الهدام فى المنطقة . وهى تعمل فى تنسيق تام مع القواعد العسكرية الاستعمارية الاخرى التى زرعها الاستعمار فى بعض أجزاء الوطن العربى مثل قاعدة هويلس فى ليبيا •

ومما هو جدير بالذكر أن اسرائيل كانت تلح على بريطانيا أن تنقل الى اراضيها قاعدة السويس السابقة بعد تصفيتها فى مصر •

وكانت اسرائيل احدى القواعد الاساسية التى تساعد الجيش السرى الفرنسى الذى كان يحارب الثورة فى الجزائر •

وتهديدات اسرائيل لحكم الثورة فى سوريا والتى بلغت حد التهديد بالغزو المسلح لاسقاط هذا الحكم فى السابع من مايو هذا العام •

● وكانت الاحلاف العسكرية التى عرضت على شعوب المنطقة من قبل الدول الاستعمارية

محاولات لجر الشعب العربي الى فلك الدول الاستعمارية مما يسهل تصفية قضية فلسطين ويخلق مجالا مناسبا لتعاون العرب مع اسرائيل وكان اولها منظمة الدفاع المشترك عن الشرق الاوسط وكانت الولايات المتحدة تعتقد أن حلف الدفاع العربي المشترك يمكن ان يكون نواة لجهاز دفاعي مماثل لجهاز حلف الاطلنطي وامتداد له وتدخل فيه البلاد العربية واسرائيل ».

وجاءت بعد ذلك مؤامرة حلف بغداد وهو في أساسه موجه ضد القومية العربية وضد الحركات التحررية في العالم العربي وحلقة في سلسلة المؤامرات الغربية التي تهدف تأمين سلامة اسرائيل

وعلى انقاض حلف بغداد جاء مشروع الحلف المركزي .. ولكن الدول العربية كانت دائما تقف موقفا سلبيا وتقول لا ..

ووضح للقوى الاستعمارية ان القومية العربية قوة ايجابية خلاقة يتقدم من خلالها المد العربي الثوري .. وهي تقف حجر عثرة أمام تحقيق مصالح الدول الاستعمارية في المنطقة وتقلق أمن اسرائيل.

ولذلك ظهر الاتجاه لعقد حلف اسلامي بغية توسيع الدائرة بحيث تذوب معالم القومية العربية ويتوه تيارها الضخم بين التيارات الاخرى المتعددة والمتباينة .. وبعض الدول الاسلامية اقرب الى اسرائيل منها الى العرب ..

وتحطمت كل هذه المشروعات والخطط والمؤامرات على صخرة الوعي العربي والمد الثوري في المنطقة.

مقاومة التحرر الافروآسيوى

وتقوم السياسة الاستعمارية على أن يخرج الاستعمار من الدول الافرواسيوية من الباب لتدخل اسرائيل من الشباك .. مزوده برءوس الاموال والخبرة الامبريالية وتحت اسم دولة صغرى نامية من دول المنطقة .

وكانت تعرف أن الدول الافرواسيوية عامة والافريقية خاصة تعاني من مشكلتين أساسيتين :

ا ـ الطريق نحو صهر فئات المجتمع ـ وهي مجتمعات قبلية متباينة ـ حدودها صناعية ـ اطرافها مترامية ـ لغاتها غير موحدة ـ الفوارق بين القرية والمدينة التي شيدها الغرب كبيرة .. أي أن الدولة قامت قبل الامة ومهمة الدولة بقيادة الحزب السياسي تكوين الامة ..

ب ـ طريق التنمية ـ وهي دول خارجة من تحت الضغط الاستعماري تريد أن تدعم استقلالها السياسي باستقلال اقتصادي .. وهي لا تملك المال ولا الخبرة ولا الصناعة ولا حتى الكادر الحكومي المدرب او الفنيين اللازمين ..

وهذا الواقع يجعلها لا تستطيع ان تلقي بنفسها في احضان الدول الراسمالية والا فقدت استقلالها تحت سيل من القروض المشروطة والاستثمارات التي تستنزف ثرواتها وتحكم اقتصادها وتمنع تطوره وليس من سبيل سوى أن تعتمد على نفسها وتستعين بالخبرة من البلاد الشقيقة وتستخدم القروض غير المشروطة وتاخذ بطريق التنمية ذي المعدلات الاكثر تقدما واسرع عجلة .. وتقضي على العناصر الاستغلالية المحلية وتوجه اقتصادياتها لصالح الجماهير لتحقيق رفع المستوى المطلوب .. وهذا طريق الحتمية الاشتراكية ، وهو ما لا تريده الدول الامبريالية ..

.. وتتقدم اسرائيل للدول الافريقية باعتبارها السابق . وتستغل . ان كثيرين من زعماء افريقيا الحاليين ممن تربوا في دول اوروبا الاستعمارية في النصف الاول من هذا القرن ، وتأثروا بالفلسفة الغربية الديمقراطية والمفاهيم الليبرالية للحرية .. ولذلك وجدت ارضا خصبة لدى دول المجموعة الفرنسية في غرب القارة ..

وتقدم نموذجا لبناء الامة مستمد من تجربتها هي وهو على حد تعبير **بن جوريون** « لقد خلقت دولتنا نوعا من المجتمعات جديدا يلائم بصفة خاصة البلاد الناشئة . وهذا النوع من المجتمعات يقوم على اسس التساند المتبادل والتعاون الحر .. وقد اهتدينا بفضله الى نظرة جديدة للعمل تضمن للعامل التقدم والرفاهية . ويقوم هذا النوع من المجتمعات على جيش لايستطيع فحسب أن يسهر على الامن القومي بل ويكون كذلك احد العوامل الرئيسية لانصهار فئات المجتمع » .

فاذا أخذنا في الاعتبار ان الجيش الاسرائيلي باعتبار انه يتكون أصلا من مجموعة من العصابات نشأت قبل الدولة وكان لها نشاطها السياسي والعسكري .. واذا اخذنا في الاعتبار أن صغر عدد السكان في اسرائيل يجعل القوى العاملة كلها

المصدر : الطليعة
التاريخ : يوليو ١٩٦٧

احتياطي خاضع للجيش .. والمستعمرات الزراعية في اسرائيل وحدات لدواعي امن عسكرية — لادركنا مدى سيطرة العسكرية على اسرائيل — وهذا الوضع اذا كان له ما يبرره في اسرائيل فليس له ما يبرره في اى دولة اخرى الا ان يساعد على نشأة نظام من الفاشية .

وقد استطاعت اسرائيل ان تتسلل الى بعض جيوش الدول الافريقية وتقوم بتدريب قواتها المسلحة .. وكانت احدى نتائج هذا أن القوات التى حاربت الثورة الوطنية في الكونغو كانت من التى دربت في اسرائيل ..

كذلك فان الحزب الذى يجاهد في ان يحصل على ولاء القطاعات المختلفة من قوى الشعب كخطوة اولى لتحقيق وحدة الامة .. تتقدم اليه اسرائيل باسم مساعدات التنمية والتدريب لتنزع عنه هذا الولاء ..

ففي قطاعات العمال تحرص اسرائيل على التسلل الى المؤتمرات، وتدعو مندوبي الدول الافريقية وانشات منظمة الهستدروت بمساعدة الشركات الامريكية معهدا في اسرائيل لتدريب النقابات العمالية وتوجه القيادات العمالية نفسيا وثقافيا .. وتعدهم للارتباط باتحاد العمال الدولى للدول الغربية ..

وفي قطاعات الشباب نظمت البرامج والبعثات والرحلات للشباب الافريقي وهم قوة بقدر ما هم مشكلة لعدم وجود التنظيمات اللازمة في بلادهم — وتوجههم بما يتفق ومصالح الغرب والايديولوجية الغربية .

وتتسلل تحت ستار الخبراء والفنيين الى قطاعات الزراعة وفئات الفلاحين ..

وقد كان للخبراء الصهاينة وللفئات التى دربتها اسرائيل دورها الكبير في انقلاب غانا ضد الدكتور قوامي نيكروما عندما بدا للامبريالية انه يقود سياسة تحررية تهدف الى اخراج القارة كلها من تحت النفوذ الاستعمارى ..

هذا عن بناء الدولة .. اما في قطاعات التنمية فان رءوس الاموال الاسرائيلية او الامريكية تحت اسم اسرائيلى تتسرب في شكل شركات .. ويقوم اتحاد العمال «الهستدروت» باعجب عملية احتكارية فيسيطر على عدد ضخم من الشركات الاسرائيلية بالاشتراك مع كبريات الشركات الامريكية ويتولى عمليات اقتصادية كبيرة في الدول الافريقية .. وفضلا عن انها عمليات راسمالية صميمة تقوم على الاستغلال وتحتضن فئات الراسمالية المحلية وتعمل على خلق طبقة متعاطفة مصلحيا مع الاستعمار .. فهي لا توجه استثماراتها لاى بناء اقتصادى حقيقى وتقتصر على بناء الفنادق والمدارس ومحطات تنقية المياه وشق الطرق وشركات الملاحة والنقل وامثلة ذلك كثيرة في فولتا وتوجو وساحل العاج .

ولكن هل استطاع الاستعمار الصهيونى ان يحقق ولو بعض اغراضه ؟

تقاوم الدول العربية ودول العالم الثالث النفوذ الصهيونى مقاومة عنيفة .. عن طريق المؤتمرات والمنظمات على المستوى الشعبى والرسمى وعن طريق التعاون الاقتصادى والسياسى والفنى والتبادل التجارى .. وعن طريق اللقاءات السياسية سنقضى على التسلل الصهيونى .. ويكفى ان نقول ان اسرائيل فشلت في دخول اى مؤتمر افرواسيوى او افريقى .. وفشلت في الحصول على توصية واحدة في صالحها .. في حين استطاعت الجهود العربية ان تستصدر اكثر من قرار بادانة اسرائيل .. والآن الامر يحتاج الى مزيد من الجهد لعزل اسرائيل وكشف دورها في خدمة المخططات الاستعمارية .

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الكاتب

التاريخ : ديسمبر ١٩٦٨

الزراعة العسكرية فى إسرائيل

عبدالخالق الشهاوى

حين قال بن جوريون « اسرائيل جبهة قتال ليس لها عمق استراتيجى » فانما كان يعبر عن عدة حقائق :

فمساحة اسرائيل الصغيرة ، وتكوينها الجغرافى حيث تمتد كشريط ضيق وغير منتظم طوله ٢٦٠ ميلا وعرضه يتراوح بين ١٢ ميلا شمال تل أبيب وسبعين ميلا جنوبى بئر سبع ، ونسبة الصحراء المرتفعة فى هذا الشريط تصل الى ٦٠٪ ، كل هذه الامور لخصها بن جوريون فى كلمته السابقة .

على ان أقوى ما دفع بن جوريون الى هذا التصريح هو الحدود الطويلة جدا بالنسبة لمساحة اسرائيل ، حيث تبلغ ما يقرب من الألف كيلو حدودا برية ، ٢٥٤ كيلو شاطئا بحريا ، فاذا لاحظنا ان هذه الحدود جميعا يقيم من حولها شعب عربى طرد جزء منه من ارضه لكى تقام عليها دولة غريبة امكننا ان نعرف كيف ان كلمة بن جوريون فوق انها وصف دقيق لحالة اسرائيل الا أنها معرفة بما يجب على اسرائيل انتعيه وتوطد نفسها على مواجهة متطلباته .

وفى واقع الأمر فان وعى الذين أقاموا اسرائيل بهذه الحقائق سابق كثيرا على تاريخ اقامتها . ولهذا فقد خططوا وأعدوا انفسهم لمواجهة هذه الظروف الشاذة والغريبة بطرق مختلفة ومدروسـة .

واول ما قرره اليهود تنفيذا لهدفهم اقامة اسرائيل هو انتزاع الأرض واقامة مزارع يهودية عليها ، وبعد عشرين عاما من المحاولة فى هذا الاتجاه وفى المؤتمر الصهيونى الذى عقد سنة ١٩١٣ فى فينا تحدث الدكتور آثر روبين عن الحماسة المفتقدة وحلول الشيخوخة قبل الأوان فى المزارع الصهيونية « ماذا جنى اليهود بعد عشرين عاما ؟ . لا شىء أو مايقرب من العدم اذا قيس بالأحلام الأولى .. ولا علاج لذلك الا اذا جلبنا دماء فتية من مختلف انحاء أوربا تعيد الشباب وتنفخ فى الأرض روحا وثابة جديدة »

وهكذا اتضح السبيل الثانى لاقامة اسرائيل ألا وهو استجلاب العناصر الشابة لاقامة المستعمرات فى فلسـطين .

وبنشاط حركة الهجرة بدات مسالة استغلال هذه القوى الجديدة الوافدة توضع تحت الدراسة ، فقد سجلت الهجرة تركيبا اجتماعيا متناقضا فهم ما بين عمال وحرفيين وجماعات غير ذات انتماء اجتماعى أو دور اقتصادى محدد ، انهم يمثلون طبيعة عمل اليهود فى كافة

انحاء العالم ، مابين سماسرة ، ومرابين ، ومغامرين ، وباعة جائلين وراسماليين متوسطين او كبار .

وبهذا واجهت الصهيونية مازقا من حيث سعت للمخرج لهذا الخليط الاجتماعى والانسانى المشوه لا يمكن أن يقوم به مجتمع مستقر وثابت فضلا عن مشاكل اللغة والثقافة والعادات الاجتماعية الخ .. ولكن الحركة الصهيونية خططت للمازق الجديد بامرين :

اولهما : تغطية التناقضات بفكر فاشستى يعتمد على الدعاية العنصرية والرجعية من أجل ايجاد التماسك بين العناصر المتناقضة .

ثانيهما : تنظيم العمل محكوما بالفكر النازى ابتداء من الأحزاب السياسية وانتهاء بالزراعة التعاونية وادعاء الفكر الاشتراكى بل وحتى الماركسية ادعاء مزيفا لجعل هذا القطيع المتنافر يستقر فى عمل مشترك ولكى تجذب اعدادا اخرى تضللهم بالفكر ، وتخدع ابصارهم بالدعاية حول الانجازات والتطبيقات العملية ، وتستغل فيهم تراثا فكريا فرديا وانعزاليا ، وظروفا سياسية واجتماعية حسب ظروف كل بلد ثم فى نهاية الأمر محاولة حشد كل هذا الجهد لبلورة مايدعى بالثقافة القومية اليهودية ، واقامة اسرائيل الصهيونية

يقول لينين : « ان شعار الثقافة القومية اليهودية انما هو شعار الحاخاميين والبورجوازيين .. انه شعار اعدائنا »

ويقول أيضا : « انه لا الاشتراكيين الديموقراطيين النمساويين ولا الاشتراكيين الديموقراطيين الروس تبنوا مطلب استقلال الثقافة القومية الذاتى فى برنامجهم ، ولكن الأحزاب البورجوازية اليهودية فى البلد الأكثر تاخرا وعدة كتل بورجوازية صغيرة تبنت هذا المطلب لكى تثبت بطريقة مغلفة وناعمة افكار النزعة البورجوازية فى اوساط العمال ، وهذا الواقع فى حد ذاته غنى عن التعليق »

وانما تحدثنا بذلك مقدما لكى نوضح الطبيعة العملية التى فرضت اسلوب الزراعة التعاونية فى اسرائيل ، فليس الأمر متعلقا بالاشتراكية فكرا او تطبيقا ، وانما هو نوع من المداراة لتناقضات صارخة ، كما انه نوع من الأخذ باحدث الاساليب لاقامة قاعدة استعمارية .

وفكرة القاعدة الاستعمارية فى فلسطين قديمة ، فالتقاء الحركة الصهيونية مع الاستعمار اصبح من الوضوح بحيث لا يحتاج لكلام .. ولكن الذى يحتاج لدراسة هو هذا الاسلوب التى استحدثته الصهيونية باقامة اسرائيل خدمة لأهداف الاستعمار .

فمنذ عام ١٩٠٧ وضع « باترمان » تقريره الذى دعا فيه لكى تعمل الدول صاحبة المصالح (الاستعمارية) لكى تفصل شعوب افريقيا عن شعوب آسيا عن طريق « اقامة جسر بشرى غريب وقوى .. بحيث تقوم فى هذه المنطقة ، وعلى مقربة من قناة السويس قوة صديقة للاستعمار وعدوة لسكان المنطقة »

نعم .. جسر بشرى غريب ، هذا هو الهدف الاساسى للمستعمرات الصهيونية على أرض فلسطين .

ومنذ البداية الأولى للمزارع الصهيونية اعتبرت هذه المستعمرات ركيزة انطلاق لعمل بعيد المدى ومرسوم بعناية ، ففوق رابط الهدف بين مقيمى هذه المستعمرات كان الرابط التنظيمى الذى وصل الى مستوى الحكومة تحت عين وبصر الاحتلال البريطانى .

فقد اقامت الجالية اليهودية منذ عام ١٩٢٠ حكومة خاصة اعترفت بها سلطات الاحتلال عام ١٩٢٧ ، كما نص صك الانتداب على الاعتراف بالوكالة الصهيونية كجهاز عام الغرض منه التعاون مع الادارة المحلية فى فلسطين .

وحين تنتزع الأرض من اصحابها ، ويستورد الجسر البشرى وتستحدث العلاقات والروابط لتحل التناقضات ، وتقام الحكومة ، ويعترف بالوكالة الصهيونية اعترافا رسميا ، فلا يمكن أن نعتبر عام ١٩٤٨ عام قيام اسرائيل ، فلقد سبقها عدد من التغيرات الكمية، بل والكيفية بحث يمكن القول بان اسرائيل قد قامت قبل ذلك بوقت طويل .

وعلى مستوى كل شبر ارض اشترى بالوسائل اليهودية ، او انتزع بالأساليب النازية الاستعمارية فقد كان جسد اسرائيل يتشكل يوما بعد يوم ، وازاء كل مستعمرة تقام كان الهدف يتسع . انه لا يمكن اعتبار مستعمرة ما تقام نهاية لهدف بل هى دائما بداية لعمل .. وهكذا يختلف هدف المستعمرة الزراعية قبل قيام اسرائيل عنه بعدها ..

أهداف المزارع الاسرائيلية قبل قيام اسرائيل :

١ ــ لا يمكن لاسرائيل أن تكون مدينة كبيرة ، وبالتالى فان عليها ان تجد العمل للمهاجرين فى الزراعة ليس لكى يزرعوا وينتجوا ، وانما لكى يستولوا على الأرض ، ويطردوا منها أصحابها ، وتزداد بذلك كثافةاليهود اللازمة لاقامة دولة بنى صهيون .

٢ ــ معظم السكان يعيشون فى المنطقة الوسطى والسهل الساحلى ولهذا فان اقامة مستعمرات فى المناطق الخالية من اليهود هو توسيع للسيطرة اللازمة على أكبر رقعة من الارض يراد اقامة الدولة عليها .

٣ ــ تكون المستعمرات مراكز تموين وتجسس ، وحلقات اتصال .

٤ ــ تكون المستعمرات مراكز تدريب وتجميع للقوات الارهابية الصهيونية ،

وقد لخص والتر بريوس رئيس مكتب الاعلام فى الهستدروت عام ١٩٢٧ هذه الاهداف بقوله « بما أننا لا زلنا فى مرحلة البناء الفعلى لبلدنا ، فان واجبنا الاول هو توطين الناس . ان الاستعمار التعاونى هو الواجب الاول لكل مؤيدى الحركة الصهيونية ومن أجل هذه الاهداف صدر قانون التعاونيات سنة ١٩٢٠ فى ظل الانتداب ، وما يزال معمولا به حتى الان بالرغم من المحاولات التى بذلت لتعديله .

وينص القانون على أن المندوب السامى البريطانى هو الذى يعين المسجل الذى يقوم بتسجيل الجمعيات ذات المسئولية المحدودة أو غير المحدودة والتى تعمل فى قرية أو فى عدة قرى . كما حدد القانون قيمة المشاركة القصوى فى الجمعية (بما يساوى ٢٥٠٠ دولار) وقضى بالا يكون الاشتراك باكثر من ٢٠٪ من راس المال وان يكون الحد الأدنى للأعضاء عشرة ، وانه بمجرد موافقة المندوب السامى تصبح الجمعية قائمة .

وفى عام ١٩٢٣ أصدر المندوب السامى قانونا منح به نفسه حق تعيين مسجل لفلسطين كلها ، والغى القيود التى كانت تحد من مجال عمل الجمعية التعاونية ، كما الغى الحد الادنى للاشتراك فى التعاونية ، وأعطى المسجل حق قبول أو رفض أى جمعية دون ابداء الاسباب وأعفى الجمعيات من رسوم التسجيل ومنح اليهود من غير المقيمين فى فلسطين حق المشاركة بالمال دون الاشخاص ، وأعطى الجمعية حق تحصيل الرسوم على الانتاج وحق تبادل المعونة.كما أعطاها الحصانةبحيثلا يمكن تصفية أية جمعية دون قرار من المسجل .

وفى عام ١٩٥٣ صدرت تعديلات اهمها انه يمكن للجمعية أن تضم عضوا خاصا يتمتع بامتيازات خاصة ٠

ويتضح من مجموعة المواد المتعلقة بالمستعمرات أن المندوب السامى كان حريصا على أن تظل الأرض ملكا للحركة الصهيونية سواء فى شكل الجمعية التعاونية أو فى شكل الوكالة اليهودية . اذ حمى هذه الملكية . وصانها لتبقى بالرغم من وجودها المفتعل ، وبالرغم من أنها نوع من الحياة الزائفة ، فهى زراعة ضد الطبيعة وضد قوانين الاقتصاد.

اولا ضد الطبيعة :

حيث يأتى أناس لاترابط بينهم الا نوع من الفكر الزائف ، والتعصب غير الموضوعى ، ليقيموا فى أرض لا معرفة لهم بها ، ولا خبرة لهم بظروفها ، ويعملوا عملا لم يتعودوه وهو الزراعة ، وكل هذه الأمور تجعل من عملية اقامة المزارع عملا ضد الطبيعة ٠

ثانيا ضد الاقتصاد :

حيث أن هؤلاء المهاجرين ، وطبيعة الحياة التى كانوا يحيونها قبل الهجرة ، ومستوى التماسك بينهم .. كل هذا يجعل من حياتهم الجديدة شيئا باهظ التكاليف ، خصوصا اذا علمنا أنهم يقومون بعمل لاخبرة لهم به ٠

ولهذا كله ، وخشية عودة الأرض الى أيدى أصحابها اذا هجرها القادمون حين يفشلون فقد اخترعت حكاية الملكية الجماعية ، وصدر قانون المندوب السامى بجعل هذه الملكية شبه أبدية ٠

ومن هذا يتضح أن المستعمرات الزراعية اليهودية فى فلسطين قبل قيام اسرائيل لم يكن ينظر اليها كمشروع اقتصادى أو كوسيلة لتوفير الحياة ، وانما كعمل عسكرى ، وكجزء من خطة طويلة المدى لاقامة الدولة الاسرائيلية ٠

يقول ناداف صافران الصهيونى الأمريكى : « منذ الأيام الأولى للنشاط الصهيونى فى فلسطين لم تكن المستعمرات الزراعية على اختلاف انواعها ينظر اليها من الناحية الاقتصادية فحسب ، ولا كانت تعتبر وسيلة لتوفير الحياة لساكنيها ، ولكنها كانت مراكز اساسية ، ورءوس حراب للغزو الصهيونى للبلاد ، وفى العشرينات والثلاثينات حين نشطت أعمال المقاومة للغزو الصهيونى اتخذت المستعمرات الصهيونية هيئة حصون الحدود الأمريكية ذات الأسوار والأبراج وأصبحت مآثرها العسكرية جزءا من الأساطير القومية المتداولة فى اسرائيل .. »

أهداف المزارع الاسرائيلية
بعد قيام اسرائيل

اذا فقد تحدد الهدف من اقامة هذه المزارع ، وقامت بدورها على المدى الطويل فى انشاء الدولة ، وحق لمناحم بيجين أن يقول

« لقد قامت دولة اسرائيل بالدم والنار ، حيث يعيش اليهود ويحكمون فى جزء من الأرض كانت لهم .. انها بلادنا المعطاة لنا من الله .. (يقصد المندوب السامى) !! »

واذا كانت هذه المزارع قبل قيام اسرائيل تمثل الخنادق والحصون والألغام فانها بعد قيام الدولة المفتعلة اصبحت تقوم بدور جديد ٠

اولا : مراكز للتدريب :

حيث يرتبط النشاط الاقتصادى بالاهداف العسكرية ارتباطا كبيرا ، وكما يقول ناداف صافران : ((ان الاستعمار الذى مارسته الصهيونية ، والذى ربط الاهداف العسكرية بالنشاط الاقتصادى قد تطور فى اسرائيل الى مستوى الفن الرفيع ، وتقوم اسرائيل اليوم بنقله الى بعض البلاد الصديقة فى آسيا وافريقيا التى تجابه مشكلات مماثلة)) .

وبهذا لم تعد المستعمرات الاسرائيلية مركزا لتدريب اليهود فحسب ، بل أصبحت مركزا لتدريب كل هؤلاء الذين يجابهون مشاكل مماثلة (الاقلية البيضاء فى روديسيا ، وفى جنوب افريقيا - والامريكيون فى فيتنام) .

ثانيا : نقط امداد :

حيث تشكل المزارع بالنسبة للجيش الاسرائيلى مستودع جنود ، ومراكز تموين ، ونقط امداد خلف الخطوط وبالطبع فان هذه المهام تظهر جيدا أثناء الحرب ، مما كان واضحا عام ١٩٤٨ ، وعام ١٩٥٦ وعام ١٩٦٧ .

ثالثا : خنادق لتعويق الهجوم :

وفى هذه الحالة فليست مهمة المزرعة مجرد عامل مساعد للجيوش النظامية ، وانما تقوم بدور عسكرى حقيقى اذا ما أرغمت القوى العسكرية على التقهقر ، ويتشكل هذا الدور اعتمادا على أن المقيمين فى المزرعة انما هم فى سن التجنيد من الشباب ، بل ان المجندين فى الجيش لهم حق قضاء كل أو جزء من مدة التجنيد فى هذه المستعمرات ، وبالتالى فان العمل الزراعى يندمج مع العمل العسكرى اندماجا كليا ..

رابعا : مقدمة للزحف :

فلا يقتصر دور المستعمرات الزراعية العسكرى على الدفاع بما يشبه قوات المقاومة ، بل ان لهما نصيبا فى الهجوم حيث تقوم للجيش النظامى بدور كتيبة الخدمات ، كما تستخدم مراكز للوثب يتدرب فيها اليهود على نوعين من العمل أولهما اقامة المستعمرات على خط النار ، وثانيهما التطلع الى ماوراء خطوط القتال استعدادا لاقامة مستعمرات جديدة .. وهكذا .

خامسا : التكثيف الاستراتيجى :

وهنا تبرز كلمة بن جوريون التى قال فيها « ان اسرائيل جبهة قتال ليس لها عمق استراتيجى » لأن العمق الاستراتيجى اذا كان مصدره اتساع الأرض ، او اختلاف التضاريس فمن الممكن أن ياتى - على الطريقة الاسرائيلية - بجعل كل شىء فى البلاد عسكريا . بحيث تصبح الجبهة ليست مجرد حدود وانما هى تتسع لتشمل البلاد بكل أوجه نشاطها ميدان حرب ، فالصناعة والتجارة ، والتعليم ، والكتابة .. وفيما يختص بهذا البحث تكون الزراعة ايضا معسكرة ، وبهذا تصبح اسرائيل ليست بلدا ذات شعب وجيش ، وانما هى على مدى كل الحدود وما بين الحدود قاعدة عسكرية بكل ما تحمل هذه الكلمة من معنى.

الحرب الخاطفة والنفس القصير :

اذا تعود كائن حى على مجهود اعلى من طاقته بواسطة منشط صناعى ، فانه بتوقف مصدر التنشيط هذا يحدث الانهيار . واسرائيل .. هذا الكائن المتوتر ، المستفز دائما الذى يحيا بأسباب صناعية و نشط بمؤثرات غير طبيعية ، ويتربص بكل ما حوله، ويتربص به كل ما يحيطه .. اسرائيل هذه وبهذا الوضع لا يمكن الا ان تعتمد على الحرب الخاطفة .. انها دولة لا تعرف السلام .. فهى دائما فى حالة طوارىء كما تكون جيوش الاحتلال فى بلد يسعى للتحرر .

وحسب ما قدمنا فانه فى حالة الحرب المعلنة ، تلك التى تشتبك فيها الجنود وتشتعل الحدود ، فان كل نشاط اقتصادى او اجتماعى يكون حربيا صرفا ، وتتحطم اللافتات الرقيقة لكل انواع العمل المدنى ، والتى تخفى وراءها جوهرها العسكرى ، فالعامل حينئذ لايعود عمله الرئيسى فى المصنع ، وانما هو جندى ، والفلاح تنتهى علاقته بالأرض الا من الناحية العسكرية وعلاقتها بالجبهة .. وهكذا . ولهذا فانه يستحيل على اسرائيل أن تصمد فى مواجهة طويلة المدى حيث يصيب الشلل كل أشكال الحياة وتنضب مصادر الامداد .

ويتميز الاعتماد على الحرب الخاطفة بضرورة المغامرة .. ان المغامرة تصبح جزءا من طابع العمل اليومى لسياسة اسرائيل ازاء العرب والمسالة ليست فى قوة اسرائيل بقدر ماهى فى القدرة على اطالة مدى المواجهة .. حينئذ تصبح المغامرة نوعا من الانتحار .

ان حشد كل اسرائيلى فى ضربة خاطفة أمر مفهوم بالنسبة للكيان الاسرائيلى بوضعه التاريخى ولكن استمرار هذا الحشد يجعل من الدولة الاسرائيلية مجرد معسكر ، ويجعل من كل حدودها خط قتال لاعرض له فضلا عن العمق الاستراتيجى وتصير الطلقة من لبنان وكأنها آتية من سيناء ويصبح كل جندى محاربا فى المقدمة وفى المؤخرة فى وقت واحد .

انه حتى الدور الانسانى الذى تقوم به المرأة فى المجتمع لا يمكن أن يستقيم فى اسرائيل .. اذ تبلغ نسبة النساء فى الجيش ٤٠٪ وهى أعلى نسبة فى العالم ولها دلالتها المعبرة ، كما تعتبر اسرائيل سن التجنيد ١٨ وسن الاحتياط الى ٤٩٠ وهو مالا نظير له فى العالم ، وجميع القوات الاحتياطية تتلقى تدريبا سنويا لمدة شهر . وكل قادر على حمل السلاح معد بحيث يمكن ان يكون فى الميدان فى مدة ساعة واحدة .

الزراعة العسكرية كاسرائيل كيان مفتعل :

هل توجد فى اسرائيل طبقة فلاحين ؟ وبمعنى أعم هل المجتمع الاسرائيلى يقوم على الأسس العامة التى تقوم عليها المجتمعات وتحكمه نفس القواعد التى تحكم العلاقات بين الطبقات ؟ وبالتالى هل القومية اليهودية حقيقة يمكن ان ننطلق منها لفهم الواقع الاسرائيلى ؟.

ان مجال الرد على كل هذه الأسئلة أبحاث يجب أن تقدم للقارىء العربى ولراغبى الحقيقة فى العالم . والذى يهمنا هنا هو البحث عن الكيان الفلاحى المفتعل ، فاليهود ليسوا أمة . وليس لهم أى حقوق قومية لا فى فلسطين ولا فى غيرها ، ودراسة وضع الفلاحين هناك تؤكد هذه الحقيقة بما لايدع مجالا للشك .

● فبينما يشكل المشتغلون بالزراعة ١٨٪ من مجموع السكان نجد أن هذه النسبة لا تعبر بدقة عن العدد الحقيقى المستقر فى زراعة الارض .

ففى عام ١٩٦٣ مثلا انضمت أعداد كبيرة الى المزارع الاسرائيلية ، كما غادرتها اعداد اخرى ، وقد وصل عدد المنضمين الى ٦٦٢٨ بينما وصل عدد من غادروا المزارع الى ١٠٩٩٢ ، وفى عام ١٩٦٤ وصل عدد الذين انضموا الى ٨٢٠٥ وعدد الذين غادروا الى ١٣٠٠٥ . (١) ومن هذه الأرقام تتضح حقيقتان :

الأولى : ان عدد المغادرين أكبر من عدد المنضمين .

الثانية :
ان مجموع عدد المغادرين والمنضمين خلال عامين يصل الى ٣٨٫٨٣٠ ، وهذا الرقم الكبير يدل على حالة عدم استقرار سكانى فى مجال الزراعة ، وانه اذا كان عدد المغادرين أكبر فان حالة عدم الاستقرار تمثل اتجاه طرد وليس جذب نحو العمل فى الأرض .

● واذا كانت نسبة المشتغلين بالزراعة واستقرارهم على هذا النحو ، فان نسبة الانتاج الزراعي الى الانتاج القومى ١١٪ ولكن هذه النسبة هى الأخرى لا تعبر بدقة عن وضع اقتصادى صحيح حتى من الناحية الاحصائية .

ففى سنة ١٩٥١ حصلت اسرائيل من أمريكا على ٧٣ مليونا من الدولارات كاعانة منها ١٨٫٢٥٠٫٠٠٠ للزراعة ، ودراسة النسبة التى حصلت عليها الزراعة فى هذه المعونة كمثل تعتبر دراسة دالة اذ تصل النسبة الى ٢٥٪ فضلا عن أن هذه النسبة ليست نسبة نهائية اذا وضعنا فى الاعتبار أنه قد خصص من المعونة ١٧ مليون للمؤن ، ٦٫٥ مليون تحت بند التوسع الصناعى والزراعى وأربعة ملايين تحت بند اسكان المهاجرين وكل هذه الأرقام تدل على أن نسبة ما حصلت عليه الزراعة هى فوق الـ ٢٥٪ بكثير ، وليست هذه النسبة متعلقة بهذه المعونة فقط ، ولكننا اذا تتبعنا الهبات والمساعدات الأمريكية من عام ١٩٥١ الى عام ١٩٥٦ مثلا وجدناها تصل الى ٢٥١٫٣٢٨٫٠٠٠ نجد تفصيل ما يتعلق منها بالزراعة كما يلى :

المواد الغــذائية	٨١٫٤٩٢٫٠٠٠
امدادات زراعية	١٨٫١٣٧٫٠٠٠
مواد أولية للاستهلاك	١٨٫٠٠٦٫٠٠٠
تشغيل اموال فى الزراعة والرى	٢٦٫٢٥٢٫٠٠٠
الاسكان فى المزارع التعاونية	٨٫٠٣٣٫٠٠٠

وفى عام ١٩٥٦ حصلت اسرائيل على قرض من بنك الاستيراد والتصدير مقداره ٧٥ مليونا خصص كله للزراعة فضلا عن الهبات الزراعية الأمريكية التى وصلت عام ١٩٥٥ الى ٢٠ مليونا . ويوضح الجدول التالى ما يكاد أن يكون علاقة ثابتة لنسبة الانفاق على الزراعة من المعونات والهبات والقروض .

المساعدات الاقتصادية	١٩٥٢/١٩٥١	١٩٥٣/١٩٥٢	١٩٥٤/١٩٥٣	١٩٥٥/١٩٥٤	المجموع
الطعام	٣٥ر١١٢ر٠٠٠	٢٢ر٨٨٧ر٠٠٠	٦ر٥١٩ر٠٠٠	١٦ر٩٧٤ر٠٠٠	٨١ر٤٩٢ر٠٠٠
الوقود	٦ر٠٠٥ر٠٠٠	١٢ر٦٩٤ر٠٠٠	١٣ر٤٢٦ر٠٠٠	٢ر٤٤٥ر٠٠٠	٣٧ر٩٠٠ر٠٠٠
الامدادات الزراعية	٧ر٤٣٩ر٠٠٠	٦ر٢٩١ر٠٠٠	١ر٨٨٦ر٠٠٠	٢ر٥٢١ر٠٠٠	١٨ر١٣٧ر٠٠٠
مواد أولية للاستهلاك	٤ر٠٤٥ر٠٠٠	٤ر٩٣٩ر٠٠٠	٥ر٦٩٧ر٠٠٠	٣ر٣٢٥ر٠٠٠	١٠ر٠٠٦ر٠٠٠
مواد للصناعة			١٠ر٠٠٦ر٠٠٠	٢ر٦٥٠ر٠٠٠	١٢ر٧٥٦ر٠٠٠
قطع غيار	٢٠٠ر٠٠٠	٩١٠ر٠٠٠	١ر٩٧١ر٠٠٠	١ر٤٧٥ر٠٠٠	٤ر٥٥٦ر٠٠٠
امدادات طبية		١ر٠٩٨ر٠٠٠	٦٣٠ر٠٠٠	٥٠٠ر٠٠٠	٢ر٢٢٨ر٠٠٠
تنمية الزراعة والري	٢ر٤٤٨ر٠٠٠	٧ر٣٥٧ر٠٠٠	١٠ر٣٣٧ر٠٠٠	٦ر١١٠ر٠٠٠	٢٦ر٢٥٢ر٠٠٠
مصادر قوى	٢ر٨٠٠ر٠٠	٦ر٠٦٢ر٠٠٠	١ر٤٢٨ر٠٠٠	٢ر٩٠٠ر٠٠٠	١٣ر١٩٠ر٠٠٠
اسكان	٢ر٤٠١ر٠٠	٥ر٦٣٢ر٠٠٠			٨ر٠٣٣ر٠٠٠
النقل		٢ر٠٧٨ر٠٠٠	٦٠٠ر٠٠٠	١ر١٠٠ر٣٠٠	٣ر٧٧٨ر٠٠٠
المجموع	٦٣ر٥٠٠ر٠٠٠	٧٠ر٢٢٨ر٠٠٠	٥٢ر٥٠٠ر٠٠٠	٤٠ر٠٠٠ر٠٠٠	١٢٦ر٢٨٨

فاذا القينا نظرة على ارقام بنك الاستيراد والتصدير وجدناها تعبر عن نفس الدلالة فقد حصلت الزراعة من عام ١٩٤٩ الى ١٩٥١ مثلا على ٧٠ مليون بينما حصل البناء على ٣٥ مليونا والموانى والمواصلات على ٢٠ مليونا والصناعة على ٢٠ مليونا ، فاذا اعتبرنا توزيع هذه الأرقام مقياسا لتوزيع بقية المساعدات والهبات والقروض والتعويضات الألمانية والنمساوية الخ امكننا ان تعرف الى اى حد تقوم الزراعة الاسرائيلية على أساس مفتعل ، وبخاصة اذا ادركنا ضخامة الأرقام التى حصلت عليها اسرائيل منذ قيامها ٠

يقول هولى كوك : ((ان من الامور التى تصعب على الفهم مقدار المساعدات الاجنبية التى تتدفق على اسرائيل ، وانى لفى عجب من عدد القراء الذين يستطيعون فهم ذلك ٠٠ ان مجموع المساعدات الرسمية والشخصية تصل الى ٣٠٠ مليون دولار سنويا ، وهذا الرقم يساوى ٥٠٪ من مجموع الميزانية الاسرائيلية))٠

وفضلا عن المساعدات الرسمية فان حوالى ٥٠٠ مليون جنيه جباية من يهود خارج امريكا فقط قد وصلت الى اسرائيل كما وصلت التعويضات الألمانية الى ٦٠٠٠ مليونا عدا التعويضات الشخصية الألمانية والتعويضات النمسوية ٠

وبهذه الأرقام جميعا هل حصلت اسرائيل على انتاج زراعى يساوى على الأقل قيمة ما انفق عليها ؟ ٠

أولا : اسرائيل مستورد زراعى :

لا يفى الانتاج الزراعى بحاجة السكان فى اسرائيل بالرغم من أرقام الانفاق الخيالية بل ان عشرات الملايين من المساعدات والهبات تاتى الى اسرائيل فى شكل طعام ومواد غذائية فقد حصلت مثلا على ١٥٪ من قيمة التعويضات الألمانية الضخمة فى شكل منتجات زراعية ، وحصلت مثلا فى عام ١٩٥٠/١٩٥١ على ما قيمته ٢٠ مليون جنيه من مسحوق اللبن الامريكى ، وما يزال البرتقال والموالح هما المنتج الاساسى ٠

ثانيا : أزمة السوق الداخلية :

وكان من الممكن تصور ان هذه المعونات والقروض والهبات تؤدى الى نوع من الرفاهية بالنسبة للفرد الاسرائيلى ، ولكن الاحصاء الاسرائيلى يدل على غير ذلك ٠

فخلال الفترة بين عامى ٥١ ، ١٩٥٢ ارتفعت أسعار المواد الغذائية على النحو التالى :

المادة	النسبة	المادة	النسبة
الخبز	٤١٤ ٪	القمح	٣٨٣ ٪
السمن النباتى	٣٢٠ ٪	الزيت	١٠٠٠ ٪
الحليب	٢٨٠ ٪	الأرز	١٣٠٠ ٪
السكر	٤٠٠ ٪	النخالة	٤٠٠ ٪
البيض	٢٦٠ ٪	الدقيق	٥٣٧ ٪
اللحم	٢٠٠ ٪	الزبدة	١٨٦ ٪
الجبن	٣٠٦ ٪	البسكويت	١٠٠٠ ٪
الزيتون	٣٦٠ ٪	المربى	٥٣٨ ٪
الطماطم	٦٠٠ ٪		

وبهذا وصل متوسط النسبة فى الزيادة ٥٣٠ ٪ ، وانما اخترت عامى ١٩٥١ ، ١٩٥٢ لانهما عاما هطول المساعدات والمعونات والهبات على اسرائيل ، وبالتالى فان الارقام تكون أكثر دلالة .

العلاقات الاجتماعية وتنظيم العمل فى المزارع الاسرائيلية :

يسيطر الهستدروت على ٧٠ ٪ من المزارع الاسرائيلية ، وترتفع النسبة الى ٩٠ ٪ حين نستبعد بيارات الموالح . يقول كوك : « ان الهستدروت أكثر من مجرد اتحاد للعمال ، فهو القوة الاقتصادية الوحيدة فى اسرائيل ، انك اليوم أينما ذهبت فى اسرائيل فانك ستقابل الهستدروت » .

والهيئة العامة للهستدروت التى انتخبت عام ١٩٥٩ تتكون كالآتى : ٤٦٣ عضوا من الماباى ، ١١٧ عضوا من احدوت هاعفودا ، ١٠١ من المابام ، ٤٢ عضوا من بوعالى زيون «عمال صهيون» ، ٣٢ عضوا من الحزب الشيوعى ، ٣٠ من الصهيونيين العموميين . وبالرغم من أن الماباى له الأغلبية الا أن الهستدروت فى شكله النهائى يعتبر التعبير المركز عن الحركة الصهيونية التى تشمل الأحزاب السياسية والاجتماعية بل والرياضية والفنية ، وقد امتد تأثيره الى المنظمة الصهيونية العالمية فحصل بعد اثنى عشر عاما من تأسيسه على ٥٠ ٪ من عدد مقاعد الجمعية العامة للمؤتمر الصهيونى سنة ١٩٣٢ ، وقد بلغ عدد أعضاء الهستدروت فى عام ١٩٦٤ ــ ٦٥٤ الفا منهم ٣٢٢ من الذكور ، ٢٢ الفا من الاحداث ، ١٢ الف عاملة ، ١٧٨ الفا سيدة متزوجة ، أما عام ١٩٦٤ فقد وصل أعضاؤه الى ١٥٠٠٠٠٠ وينال الهستدروت باسمه معونات مالية ومادية سنوية بلغت عام ١٩٥٨ ــ ٥٤ مليون ليرة اسرائيلية فضلا من ٢٠٠٠ ليرة عن كل مهاجر كنفقات استيعاب .

وبالنسبة للزراعة والحركة التعاونية فان الهستدروت يملك ١٢٢٦ جمعية تعاونية يبلغ راسمالها ٥٣٨ مليون ليرة وتستثمر فائض اموالها بنك العمال . ويمثل الكيان الاقتصادى للهستدروت النسبة التالية من كيان اسرائيل .

من مجموع الدخل القومى	٣٣ ٪
من مجموع انتاج المزارع التعاونية	٦٨ ٪
من مجموع المبيعات الزراعية	٧٣ ٪
من مجموع اعمال البناء	٤٥ ٪
من مجموع المواصلات	٣٠ ٪
من مجموع شركات السيارات	٨٠ ٪
من مجموع المصانع	٢٣ ٪
من مجموع التجارة الداخلية	٣٠ ٪

وكما رفع هتلر شعار الاشتراكية الوطنية فقد ادعى الهستدروت نوعا آخر هو الاشتراكية الصهيونية ، ونظرا لأن الهستدروت قد ولد فى اعقاب وعد بلفور كتعبير عن ضرورة توحيد النشاط الصهيونى لاقامة اسرائيل ، وفى احضان الدول الاستعمارية فقد تبنى الهستدروت شعار التعاون مع الاحزاب العمالية الاوربية التابعة للدولية الثانية التى خانت منذ نهاية القرن التاسع عشر قضية الاشتراكية ودافعت عن الاستعمار وعقدت فى عام ١٩٦٠ مؤتمرا دوليا فى اسرائيل كتعبير عن التضامن مع الصهيونية .

وانما قدمت ذلك كله عن الهستدروت لكى ننفى من واقع هذه المنظمة ، ونشاطها وعلاقاتها المحلية والدولية أية علاقة بالاشتراكية . انه تنظيم راسمالى ومن هذه الزاوية ننظر الى الزراعة الاسرائيلية .

وبينما يتألف الهستدروت كاتحاد عام لأحزاب اسرائيل باسم اتحاد عمال اسرائيل نجد انعكاس ذلك على المزارع هناك . فمثلا نجد هيئة العامل الزراعى التى تاسست سنة ١٩٠٠ والتى بلغ عدد اعضائها سنة ١٩٥٦ — ٥٠٠٠٠ عضو ، نجدها مسئولة عن ٧١ مستعمرة تعاونية (٦٠ موشاف ، ١١ كيبوتز) كما نجد « اتحاد العمل » يضم اعضاء من النقابيين والزراعيين ويشترك أيضا فى كلا الشكلين الرئيسيين للتعاون الزراعى وهما الموشاف والكيبوتز حيث يعطى المزارع فى النوع الاول قطعة أرض مع بيت وحيوانات زراعية ، وتقوم ادارة المستعمرة بتقديم جميع الخدمات للزراعيين وكذلك تقوم بالتسويق التعاونى ، أما النوع الثانى — الموشاف — ففيها تكون الارض ملكية عامة ، ولكنها توزع بالتساوى بين الاعضاء وتكون الحياة الجماعية فى الموشاف أخف وطأة منها فى الكيبوتز .

ويقوم التخطيط الريفى فى اسرائيل على أساس اقليمى ، ويتم بالتعاون بين ثلاث جهات (١) المستعمرات الزراعية (٢) المراكز الريفية التى تقدم الخدمات للمستعمرات المحيطة (٣) البلدة الاقليمية (مركز الادارة والخدمات والتجارة) كما يتم اختيار أماكن المزارع الجديدة بناء على تخطيط هذه الجهات ، والأحزاب الممثلة فى الهستدروت وغير الممثلة ، والحكومة . ويوضع فى الاعتبار الأول لهذا الاختيار ظروف الأمن (البعد أو القرب من الحدود العربية . والمقدرة على التصدى للفدائيين) وهكذا فان اختيار مكان المزرعة يخضع لتكتيك آخر غير متطلبات الزراعة حيث يفرض الاختيار العسكرى نفسه على الانتاج وعلى العاملين

وهكذا يمكن ترتيب خطوات اقامة مستعمرة تعاونية :

اولا : كما يقول بن جوريون : « ان اليهود الذين لا يشعرون أنهم فى منفى هم جميعا خطر على اليهودية » فبهذا التهديد الدينى لكل يهودى خارج اسرائيل تتم التعبئة ويفرض الولاء لاسرائيل والحماس لها عند اليهود خارجها أو بتعبير الصهيونية (اليهود فى المنفى)

ثانيا : تتم التعبئة عن طريق هيئات صهيونية دولية تجعل ولاءها الاول لاسرائيل ، وتتخذ لها فى اسرائيل وكلاء على شكل هيئات سياسية أو اقتصادية ، وبالتالى فان اليهودى المهاجر يذهب اليها بواسطة الحزب المعين .

ثالثا : بالنسبة للذين سيعملون فى المزارع يكون سكان المزارع السابقة قد استعدوا لاستقبالهم وتدريبهم ، كما تكون الجهة السياسية قد اختارت المكان الاستراتيجى لاقامة المستعمرة الجديدة .

رابعا : يكون المجتمع الجديد غريبا ومختلطا لا يستطيع اخفاء غرابته حماس القادمين للعمل الزراعى كوسيلة لتحقيق أهداف الصهيونية ، ولهذا تبرز مشاكل الاحساس بالولاء للمجموع .

خامسا : تبحث الجهة التابعة لها المزرعة عن حلول لمشاكل التكوين الاجتماعى المفتعل فتحاول ان تكون المستعمرة متجانسة بشريا كما حدث فى مستعمرة « تاعامون » حيث اقامتها مجموعة يوغسلافية من اربعين عائلة ثم جاءت اليها مجموعة يوغسلافية أخرى

ثم مجموعة رومانية واصبح التكوين ٤٨ ٪ يوغسلاف ، ٢٢ ٪ رومانيين ٣٠ ٪ جنسيات مختلفة واصبح الطابع الغالب لهم هو التكوين المختلط من جديد ٠

سادسا : بعد اقامة المستعمرة تتجمع المستعمرات فى اتحادات من أجل احكام الروابط الفكرية وتقوية الأواصر مع الهيئات السياسية التى ترى فى المشروع هدفا قوميا اكثر منه اقتصـــاديا ٠

سابعا : تقوم الاتحادات بانشاء المؤسسات المالية لتبادل المساعدات وكذلك تقيم المشاريع المشتركة بين مزرعة واخرى ، وتضع خطوط التدريب والتخطيط ، وتقدم المساعدة للمستعمرات الجديدة وتعالج مشاكل الزيادة او النقص فى عدد سكان كل مستعمرة وتقيم القرى ، وتتحكم فى الثقافة ٠

ثامنا : تتجمع الاتحادات والأحزاب التابعة لها فى الهستدروت وفى الحكومة ٠ مـــع بقية اشكال النشاط الاقتصادى والاجتماعى والسياسى والرياضى الخ ٠

وقبل هذه الخطوات جميعا تكون الدولة قد قامت بنقل السكان العرب من قراهم حيث يعيش مايربو على مائتى الف عربى كاقلية ، فاذا احتاج الأمر لنسف القرية نسفت كما حدث بالنسبة لـ ١٤٩ قرية كما تقوم الدولة بعمليات « قانونية !! » لاخلاء الأرض من اصحابها باعمال قانون تقادم الأراضى الذى ينص « على كل عربى ان يقدم ما يثبت ملكيته للارض التى يزرعها » فاذا لم يقدم انتزعت منه ، واذا قدم فالمستندات مشكوك فيها ، وتحت سيف الارهاب يهجر العرب أرضهم وفى عام ١٩٥١ بلغت الأراضى المهجـــورة ٩٥ ٪ من مزارع الزيتون ، ١٠٠ الف دونم من الأراضى الأخرى ، ولا باس لدى الاسرائيليين من استخدام المذابح لاخلاء القرى مثل مذبحة دير ياسين سنة ١٩٤٨ ، ومذبحة قبية سنة ١٩٥٣ ، ومذبحة كفر قاسم سنة ١٩٥٦ ، ثم ان القانون يجيز مصادرة الأرض للأغراض العسكرية ، واقامة المزارع هناك عمل عسكرى يحتاج فيما يحتاج الى مصادرة الأراضى ٠

وما يجرى الآن فى الضفة الغربية والأراضى المحتلة انما هو تكرار للعبة القديمة ، وعلى مستوى أوسع ، حيث يطرد العرب ، وتنسف القرى وتقام المستعمرات باعتبارات عسكرية فى المقام الأول ٠

وهكذا يتضح :

أولا : ان اقتصاد اسرائيل بما فيه الاقتصـــاد الزراعى لا يمكن أن يستمر دون معونات خارجية ، وبالتالى فهو اقتصاد مفتعل ضد الطبيعة وضد قوانين الاقتصاد ٠

ثانيا : بالرغم من كل الامكانيات فان الاقتصــــاد الزراعى لا يؤدى دوره للمجتمع حيث تستورد اسرائيل احتياجاتها الزراعية ٠

ثالثا : الاقتصاد الزراعى العسكرى يضع فى المقام الأول اعتبارات التكتيك والاستراتيجية العســـكرية ٠

رابعا : بالرغم من الدعاية النازية ، والفكر المغلق ، والتنظيم المحكم الا ان هذه المستعمرات لا يمكن أن تصمد فى المواجهة الطويلة المدى حيث تشلها هذه المواجهة اقتصاديا وتستنزفها عســـكريا ٠

خامسا : تؤدى المقاومة العربية دورا تاريخيا بطوليا حيث تجعل من الهجرة لاسرائيل مخاطرة كبيرة غير مامونه وبالتالى تؤدى الى خلخله المجتمع المفتعل فوق خلخلته الناشئة من طبيعة تكوينه المتناقضة ·

سادسا : وكما يقول جاك بيرك « ان اعتبار اسرائيل دولة كغيرها من الدول فى الشرق الاوسط هو تناس لفرضها بالقوة منذ عشرين عاما » فضلا عن استمرار السياسة النازية الارهابية كضرورة لاستمرارها ·

سابعا : واخيرا فان اسرائيل على هذه الصورة ليست دولة بقدر ماهى قاعدة عسكرية ، ونقطة وثوب استعمارية فى المنطقة ويتمثل هذا فى كل أوجه النشاط العسكرى والمدنى المعسكر ·

سياسة اسرائيل في المناطق المحتلة

احمد خليفة

في حزيران من العام ١٩٧٠ ، ربما بمناسبة الذكرى الثالثة لاحتلال المناطق الجديدة ، صدر عن وزارة الدفاع الاسرائيلية تقرير شامل مطول عن نشاطات الحكم العسكري في المناطق المحتلة . الذي أعد التقرير هو البريغادير جنرال شلومو غازيت ، المنسق الرئيسي لعمليات الحكومة في المناطق المحتلة ، ويحتوي على المبادىء الموجهة لسياسة الحكومة ، وعلى معلومات وافرة عن البنية الادارية للحكم العسكري والنشاطات الاقتصادية والخدمات العامة المقدمة للسكان ... كما يحتوي على احصاءات عامة وجداول احصائية متنوعة ذات دلالات اقتصادية واجتماعية وسياسية بالغة الاهمية(١). ان دراسة مادة التقرير ، ودراسة آخر التطورات على صعيدي حركة الاستيطان وقمع المقاومة المسلحة والسياسية للاحتلال ، تظهر بوضوح ان السياسة الاسرائيلية تجاه المناطق المحتلة قد اصبحت محددة ومبلورة ، وان خطوات كبيرة قد قطعت على صعيد فرض الوقائع الجديدة، ودمج اقتصاد المناطق المحتلة بالاقتصاد الاسرائيلي، باتجاه ابتلاع المناطق وضمها الى اسرائيل . كما تظهر الدراسة ايضا ان الاراء التي سادت بالمحصلة فيما يتعلق بالسياسات الواجب اتباعها تجاه المناطق كانت مزيجا من آراء الون نائب رئيسة الحكومة وموشيه دايان وزير الدفاع ، مع بعض التحفظات التي فرضتها حقائق الوضع الدولي وآراء ساسة معتدلين نسبيا كآبا ايبان وزير الخارجية ، وبنحاس سابير وزير المالية والمرشح الاقوى لخلافة رئيسة الحكومة .

— ١ —

ان المناطق المحتلة لم تطرح على اسرائيل المشاكل التي تطرحها عادة منطقة محتلة على سلطة احتلال فحسب ، وانما ايضا ايقظت فيها احلام الحركة الصهيونية القديمة فيما يتعلق بأرض اسرائيل الكبرى . يقول دايان فيما يشبه الكشف الذاتي ملخصا مشاعر الصهيونيين تجاه نتائج الحملة العسكرية الكبيرة الثالثة منذ بدء الغزو الاستيطاني الصهيوني للارض العربية منطلقا من فلسطين :

لمدة عشرين عاما ، من حرب التحرير (حرب الاغتصاب : ١٩٤٨*) وحتى حرب الايام الستة، عشنا الشعور بأننا نحيا في القمة ، نتنفس هواء صافيا . قاتلنا حتى وصلنا القمة ، واكتفينا بما حصلناه ... ولكن بالنسبة لمشتهانا ، بيننا وبين انفسنا ، لم نكن في الحقيقة سعداء او مكتفين ، ولكننا قبلنا على انفسنا ان ايلات هي حدنا الجنوبي ، وان عرض دولة اسرائيل هو المدى بين قلقيلية والبحر البالغ اقل من عشرين كيلومترا ، وان القدس القديمة خارج الحدود ، وان هذه هي الدولة وعشنا فيها . وفي حياة الواقع اليومية عقدنا سلمنا الخاص مع كل هذا .

ان مصدر الهزة الكبيرة التي نحياها اليوم ... كامن في ادراكنا للحقيقة بأننا كنا مخطئين ، وعلينا ان نعترف لانفسنا بذلك.حسبنا اننا بلغنا القمة،ولكن اتضح لنا اننا ما زلنا في مراقي الجبل . القمة اعلى : ايلات لن تكون حدنا الجنوبي وانما شرم الشيخ ، وليست متوله (المطله) حدنا الشمالي وانما القنيطرة . وغزه ستكون جزءا من اسرائيل، والحد الغربي مكانا ما في سيناء . هذه قمة جديدة ...

هذه خلق خريطة جديدة ، خلق حدود جديدة ، خلق اسرائيل جديدة(٢).

الخريطة والحمائم

ان فكرة خلق خريطة جديدة لاسرائيل فكرة تستحوذ

على تفكير وزير الدفاع الاسرائيلي . انه يحدد «خلق خريطة جديدة لاسرائيل » كهدف اساسي من اهداف الجيل الاسرائيلي الراهن . يقول في خطبة القاها امام طلبة الجامعة العبرية في القدس الجديدة : « ان هدف جيلنا هو ... **تقرير خريطة ارض اسرائيل** . ليس مرة اخرى خريطة رمزية (كخريطة عام ١٩٤٨) ، وليس فقط استقلالا سياسيا ، وانما التقرير الجذري لخريطة ارض اسرائيل ، خريطة المناطق ، خريطة الامن ، وخريطة شكل العلاقات على الحدود بيننا وبين جيراننا(٣). وهو يرى ان جوهر ما حدث في عام ١٩٤٨ على صعيد تحقق اهداف الحركة الصهيونية كان مجرد حصول الشعب اليهودي على الاستقلال السياسي . وان هذا الاستقلال كان الروح ، وان الجسد الذي الحق به ــ الحدود ، المناطق ــ كان كافيا فقط، من الناحية الكمية ، لمجرد البقاء على قيد الحياة . وجاءت حرب حزيران لتفسح المجال لخلق جسد جديد وحدود جديدة . وردا على اولئك الذين يتساءلون، داخل اسرائيل ، عن مصير الشعب الفلسطيني وحقوقه في حالةخلق الجسد والحدود المطلوبة ، يقول دايان بايجاز : « لا اعتقد ان هدف جيلنا هو اعطاء اختيارات مفتوحة للعرب ... ان المهمة الملقاة على عاتقنا في هذا الجيل هي اعطاء الحلول الصحيحة لارض اسرائيل»* انه يطلب مناسرائيل ان تحدد مصالحها الاساسية اولا ، ومن ثم تترك للسكان العرب التصرف بما لا يتناقض مع تلك المصالح(٤).

اما بالنسبة لمساحة الخريطة ، او بعبارة اخرى مكان الحدود الجديدة ، فان دايان يبقى غامضا بشانها . انه يضع التاكيد في تصريحاته وخطبه على العمل لخلق وقائع جديدة :

هناك خلافات في الراي حول خريطة المستقبل لدولة اسرائيل ، وانما في رايي لا ضرورة لان يكون هناك خلاف في الراي حول النقطة التالية : في الاماكن التي لا نريد الانسحاب منها ، وهي جزء من الخريطة الاقليمية الجديدة لدولة اسرائيل ، علينا ان نخلق وقائع جديدة : ان نقيم مستوطنات ــ مدن ، ومستوطنات زراعية وصناعية ، وقواعد عسكرية . وهكذا تتشكل خريطة جديدة ، ليس بيوم واحد او بشهر واحد ... ولكن تتشكل(٥).

ان الخلافات في الراي التي يشير اليها دايان بين اعضاء الحكومة الاسرائيلية نبعت من اعتبارات ثلاثة اولها الخلاف في الراي حول احتمالات تحقق السلام بين العرب واسرائيل والخشية من أن تنسف خريطة اكبر من اللازم هذه الاحتمالات . وثانيها الخشية على الطابع اليهودي للدولة من الزوال في المستقبل نتيجة لتفوق نسبة التزايد لدى السكان العرب على مثيلتها لدى اليهود(٦). وثالثا عوامل الضغط الدولي . ان فريق « الحمائم » في الحكومة الاسرائيلية ، وابرز عناصره ايبان وسابير وممثلو حزب المابام ، بدا ميالا للتخلي عن مساحات اكبر من الاراضي المحتلة حديثا مقابل سلم حقيقي ، وعارض مبدا الاستيطان الواسع او تقرير خريطة محددة لاسرائيل قبل استئناف فرص السلام . واظهر انه « يكتفي » بالجولان وقطاع غزة وشرم الشيخ اضافات للخريطة ويترك الضفة الغربية وصحراء سيناء مجالا قابلا للاخذ والرد في مباحثات مقبلة . بينما طالب فريق « الصقور » بالمقابل ، وابرز عناصره في الحكومة دايان والون(٧) ، باستيطان الضفة الغربية ، اضافة للجولان وغزه واجزاء من سيناء ، استيطانا حثيثا وعلى نطاق واسع ، واعيا بأن استيطانا كهذا فقط يمكن أن يكبل يدي الحكومة في اية مفاوضات قادمة ويستدعي بالضرورة اضافات اقليمية للخريطة(٨). أن فريق الصقور كان يخشى كما يبدو من ان تؤدي عوامل معينة الى ازدياد الضغط على اسرائيل لكي تنسحب من معظم المناطق ، ومن ان يغير فريق « الحمائم » والراي العام الاسرائيلي تحت الضغط موقفه في اللحظة الاخيرة من مسألة احداث « تغيير جذري في خريطة اسرائيل » ، ومن هنا وضع تشديده على ضرورة خلق وقائع جديدة « لا تكبل فقط ايدينا وانما ايضا يدي الطرف الاخر ويدي الواقع »(٩) معتبرا انه هنا يكمن جوهر القضية . وقد اصبح واضحا الان، بعد مرور ثلاث سنوات ونصف على الاحتلال، ان الفريق الذي سادت وجهة نظره كان فريق الصقور ، وان مجمل تاثير آراء الحمائم كان ابطاء سير عملية الاستيطان ، لا الغاءها . وقد تكرس سقوط وجهة نظر الحمائم نهائيا بموافقة لجنة الامن والخارجية التابعة للكنيست في ايار من هذا العام على سياسة الحكومة بشأن اقامة (٢٥٠) مسكنا يهوديا في الخليل وبشأن اقامة مدينة في الضواحي الشرقية لمدينة الخليل(١٠). اذ مثلت هذه الخطوة نقلة في التفكير الاسرائيلي بشأن الاستيطان من مرحلة المستوطنات الزراعية والدفاعية الى مرحلة المستوطن ــ المدينة ، وهي مرحلة (مستثنيا القدس)(١١) كان فريق الحمائم قد نجح في تاخيرها

حتى لحظة اتخاذ الحكومة قرارا بهذا الشأن في آذار من عام ١٩٧٠ .

وقائع الصقور الجديدة ــ آلون

ان عبارة « خلق وقائع جديدة » من العبارات التي يكثر فريق الصقور في اسرائيل من استخدامها . والوقائع الجديدة لا تتمثل فقط في الاستيطان، وانما ايضا في الدمج الاقتصادي التدريجي ، وفي انشاء القواعد والمراكز العسكرية ، وفي توسيع شبكة الطرق وتحسينها .

ان نظرة ايغال آلون بالنسبة للاستيطان تختلف عن نظرة دايان ، وان كانت المحصلة العملية للنظرتين في النهاية واحدة . ان آلون يضع التأكيد في الاستيطان على الجانب الامني بالمعنى « السياسي ــ العسكري » له ، وان كان طرأ تحول على تفكيره بالنسبة لهذه المسألة مؤخرا . ولكن قبل ان نتكلم بشيء من التفصيل عن النظرتين يجدر بنا أن نشير الى ان الجدل الاساسي حول الاستيطان والدمج الاقتصادي كان يمس الوضع في الضفة الغربية ، وربما غزة ، وليس الجولان بالتأكيد . ان الجولان اعتبرت جزءا من اسرائيل ، فالغي العمل بالقانون السوري والعملة السورية واحل محلهما القانون والعملة الاسرائيلية . وتظهر الارقام المتعلقة ببناء المستوطنات ، ما تم انشاؤه حتى الان وما هو تحت الانشاء ، ان الاستيطان في الجولان كان يسير بسرعة حثيثة ، كما تظهر المخططات الموضوعة لتطوير الاستيطان ومصادر المياه والزراعة في الهضبة انه لم يكن هناك ثمة خلاف كبير داخل الحكومة الاسرائيلية حول هذا الموضوع. فمن اصل (٢٢) مستوطنة كانت قد تمت اقامتها حتى شهر آذار من عام ١٩٧٠ ، تقع (١٠) مستوطنات داخل تخوم هضبة الجولان ، وتتوزع الباقية كالتالي : (٥) في غور الاردن ، و(٣) في شمال سيناء ، و(٢) في غوش عتسيون بين القدس والخليل، وواحدة في بيت نوبا (موديعين). ومن اصل (٨) مستعمرات كان العمل جاريا في انشائها حتى ذلك التاريخ تقع (٤) ضمن تخوم الهضبة ، مقابل واحدة في غور الاردن ، واثنتان في مدخل رفح وواحدة في غوش عتسيون[١٢]. ونشرت جريدة هآرتس الرصينة في عددها الصادر بتاريخ ١٩٧٠/٦/١ انه قد تمت الموافقة على برنامج خماسي لتطوير مستعمرات هضبة الجولان وتثبيتها اقتصاديا ، وان المتحدث بلسان وزارة الزراعة صرح بأن مبلغ (١٧٠) مليون ليرة اسرائيلية مطلوب لتنفيذ هذا المخطط لاستثمارها في اعمال مختلفة كاقامة المباني وتطوير الحقول المنتجة . وذكر حاييم جفتي وزير الزراعة الاسرائيلي في تصريح نشرته جريدة دافار بتاريخ ١٩٧٠/٨/١٧ ان الاولوية بالنسبة لتطوير الهضبة ستعطى لتنمية مصادر المياه للتوصل الى (٢٨) مليون كم مربع من المياه في السنة[١٣].

هذا بالنسبة للجولان . ولم يكن الامر كذلك بالنسبة للضفة الغربية . ان التصورات بشأنها ما زالت غامضة وان كان هذا لا يعني ان حركة فرض الوقائع الجديدة فيها غير جارية . ان اسرائيل لم تصرح حتى الان بشكل رسمي انها معنية بضم الضفة الغربية وما زال القانون الاردني ساري المفعول والعملة الاردنية معمولا بها . والسبب الرئيسي هو ان الضفة الغربية عامرة بالسكان ومن الصعب جدا ، ضمن الظروف السائدة الان في المنطقة والعالم ، تفريغها من سكانها الفلسطينيين العرب . ان آلون يرى في الضفة الغربية « متسعا امنيا وطيدا نستطيع بواسطته صد كل اعتداء من الشرق »[١٤].ويصرح بانه مهما كان الحل السياسي للمناطق الماهولة بالسكان في القرى العربية في الضفة الغربية فان نهر الاردن وغور الاردن وسلسلة الجبال العالية التي تمتد بمحاذاة نهر الاردن بما في ذلك الصحراء الواقعة بين البحر الميت والخليل يجب ان تبقى كلها بيد اسرائيل[١٥].

وقد قدم آلون مشروعا اشتهر بأسمه يدعو فيه الى اقامة سلسلة من المستوطنات تغلب عليها الصبغة العسكرية في المناطق الاستراتيجية غير الماهولة كثيرا بالسكان لتمثل حزاما امنيا يمتد على طول نهر الاردن ويساعد اسرائيل على محاربة التسلل الفدائي ومنع دخول اي جيش عربي الى الضفة في المستقبل . ويرى ايلي نيسان ، احد كتاب جريدة دافار ، ان اكبر مزية لمشروع آلون تكمن في مرونته ازاء « الشريك » للتسوية ... فقد اوجد المشروع، في رأيه ، امكانية للتسوية مع المملكة الاردنية ، او مع كيان فلسطيني يحصل على سيادته ضمن حدود المملكة الهاشمية ... كما أوجد امكانية لاقامة منطقة من الحكم الذاتي في المناطق الماهولة من الضفة الغربية[١٦].

من الواضح ان الكاتب المذكور، في اعتباره المشروع منسجما مع الاختيارات المذكورة كلها ، ينطلق من تصوره لفارق كبير موجود بين استيطان آلون الذي تغلب عليه الصبغة « الامنية ــ العسكرية »

واستيطان دايان أو بيجن الذي تغلب عليه الصبغة التوسعية . ولكن البيان الذي ادلى به الون في الكنيست في آذار ١٩٧٠ حول استيطان مدينة الخليل وانشاء مدينة يهودية ملاصقة لها يؤكد ان هذا التصور لم يعد يستند الى اساس قائم بعد . يقول الون بالحرف الواحد مخاطبا الكنيست :

ان الروابط التاريخية التي تشد الشعب اليهودي لمدينة الخليل ، والمكانة التي تحتلها كمدينة الاباء ومهد الامة ، أمر معروف للجميع . ان اهمية حافة البحر الميت ، وصحراء يهودا ، وجبل الخليل من الناحية الاستراتيجية ، ليست ايضا خافية عن نظر الحكومة . ولذلك لم يكن من المستغرب ان تقرر الحكومة السابقة استيطان غوش عتسيون ... ان الحكومة السابقة ، منطلقة من المكانة الخاصة التي تحتلها مدينة الخليل ، وافقت على سكنى مجموعة المستوطنين في مدينة الخليل... ان اليهود المقيمين هناك مقيمون كأصحاب حق ، مقيمون بمعرفة الحكومة ومساندة الحكومة ، وتقدم لهم دوائر الحكومة المختلفة كل الخدمات المطلوبة ... ان الحكومة السابقة كلفت فريقا من الخبراء ... باعداد بحث شامل عن امكانات انشاء ضاحية يهودية كبيرة ملاصقة لمدينة الخليل .

وقد جددت الحكومة الحالية مناقشاتها لتوصيات فريق الخبراء وكلفت فريقا آخر بالبدء فورا باعداد مشروع نموذجي للضاحية المذكورة،بدءا بمواصفاتها وانتهاء بمخطط لبناء المدينة وكل المسائل الصورية المتعلقة بذلك ...

وتدرس الحكومة الان طرائق عديدة ... لتنمية عدد السكان اليهود حول نواة المستوطنين الحالية ، دون ان تربط ذلك بالتخطيط النهائي للضاحية(١٧).

وردا على سؤال فيما اذا كانت اقامة الضاحية اليهودية المذكورة — وهي خطوة تهويد واضحة لمنطقة آهلة بالسكان — لا تتناقض ومشروع ألون، يقدم نائب رئيسة الحكومة الاسرائيلية الاجابة التالية المنشورة في ملحق هآرتس — ١٩٧٠/٩/٤ :

على العكس من ذلك . يجب السعي لادخال صحراء يهوذا ضمن خارطة اسرائيل المستقبلة ... ان صحراء يهوذا تحيط بالبحر الميت . ان المبنى الطبوغرافي لها ملائم لحرب العصابات وهي تحيط بالضواحي الجنوبية والشرقية لمدينة القدس. ولهذا من وجهة نظر امنية صرفة علينا التمسك بها .. انها لا تصلح لاستيطان زراعي كلاسيكي ولهذا فان بناء مدينة يهودية على رأس الجبل... يلبي حاجتين في وقت واحد حاجة توطين سكان يهود بكثرة في الطرف الغربي لصحراء يهودا من جهة ، ومن جهة اخرى يعطينا الاقتراب من مدينة الاباء اكتفاء ادبيا تاريخيا .

لقد اقتبسنا هذه الفقرات من اقوال الون بشكلها المطول لندلل على أمرين في منتهى الاهمية : أولا ان الفوارق في وجهات النظر ، بين الصقور ، فيما يتعلق بطبيعة الاستيطان (أمني مقابل توسعي) تضيق بمرور الوقت تحت وطأة السير المتسارع لحركة خلق الوقائع الجديدة وتسحب معها مجمل افراد الحكومة الاسرائيلية. وثانيا ان هذه الفوارق لم تكن منذ البداية أصيلة وثابتة لتصمد في وجه المطامع القابعة في اعماق القلب والضغط المعنوي والخطوات التنفيذية لسياسة الامر الواقع .

وقائع دايان

ان مهندس سياسة « الوقائع المفروضة » والدينامو المحرك لها في الحكومة الاسرائيلية هو ، كما لا بد وضح من كلامنا ، موشي دايان . انه يصر على أن السؤال الوحيد الواقعي المطروح امام الحكومة ليس برنامج السلام هذا او ذاك ، وانما « ما العمل ؟ ابقاء الاختيارات مفتوحة والامتناع من فرض وقائع حتى لا تصبح عائقا في طريق مفاوضات السلام — او الانطلاق بجهد متواصل على مدى الـ ٢٤ ساعة لخلق وقائع جديدة ، وتحطيم القديمة ، وتغيير الواقع ... تغييره بشكل يقربنا من الوضع الذي نطمح اليه»(١٨).

ان دايان ، بدءا ، لا يضع التأكيد بالنسبة لمسألة الاستيطان على الجانب الامني — العسكري ، ان الجانب الاكثر أهمية والاثقل وزنا في رأيه هو ان الاستيطان يخلق « وقائع سياسية جديدة . وذلك من ضمن الافتراض ... بأن المكان الذي نقيم فيه مستوطنة او معتلكا لن نتحرك منه »(١٩). وهو يعلن صراحة انه لا توجد اليوم اهمية خاصة للاستيطان من الناحية الامنية وان الدفاع عن حدود غير مستوطنة ممكن تماما كالدفاع عن حدود مستوطنة . ويضرب مثلا على صحة كلامه خط قناة السويس ، الخالي من المستوطنات ، والمسيطر عليه — حسب اعتقاده — ليس أقل من خط فو الاردن او بيسان(٢٠).

ولذلك لا يكتفي دايان بمستوطنات الون«الدفاعية»، وانما يطالب باقامة مدن يهودية في الضفة الغربية في أماكن مشرفة على الطرق الاستراتيجية . ان

المدن في رأيه تمتاز بمزايا ثلاث : اولا تحتاج الى ارض اقل وتضم سكانا اكثر وبالتالي من الممكن الدفاع عنها بسهولة اكثر . ثانيا من الممكن اقامة المدن في الاراضي غير الصالحة للزراعة وبالتالي تقل الحاجة لمصادرة أراض زراعية لاقامتها . وثالثا المدن بطبيعتها أقل احتياجا من المستوطنات الزراعية لتأمين كفايتها من البضائع والخدمات . ويعتقد دايان انه ، متى تم انشاء المدن ، فان دمج اقتصاد الضفة الغربية بالاقتصاد الاسرائيلي سوف يتحقق تلقائيا(٢١).

ان دمج اقتصاد الضفة الغربيةبالاقتصاد الاسرائيلي يمثل في الحقيقة المطلب الثاني لدايان بالنسبة لخلق الوقائع المفروضة . وهو مطلوب لتقليل اعتمادها على الدول العربية المجاورة وزيادة اعتمادها على اسرائيل ، ومطلوب ايضا لصياغة شكل العلاقة التي يطمح دايان لرؤيتها في المستقبل قائمة بين العرب واليهود . انه يقول في خطاب علني القاه في بئر السبع بتاريخ ١٩٦٨/١١/٦ بأن على اليهود ان يتعلموا الحياة مع السكان العرب ما دام ليس في نيتهم طردهم من الضفة والقطاع ، وليس في نيتهم التخلي عن « حقهم » في الحياة في الخليل واستيطانها . انه يدعوهم للعمل على تغيير شكل العلاقة القائمة بحيث يصبح الواقع واقع تعايش — كما يفهمه هو طبعا — لا واقع حواجز وعداء . انه يطرح السؤال : ما معنى الحياة سوية ؟ ويجيب عليه « شيئان . أولا بمقدار ما يتعلق الامر بنا سحق الحواجز والتغلب على مشاعر العداء . ثانيا تحقيق الدمج الاقتصادي ، ربط شبكات الكهرباء الرئيسية* ، ربط شبكات المياه ، اقامة شبكة مواصلات مشتركة ووضع برنامج زراعي مشترك للمنطقة كلها ... واكثر من ذلك ، يجب اتاحة الفرصة لعرب الخليل للعمل في بئر السبع لانه توجد هناك بطالة في الخليل مقابل نقص في الايدي العاملة في بئر السبع ، كما هو الامر بالنسبة لسكان رام الله العاملين في القدس»(٢٢).

ولكن هناك مشكلة معينة تقلق دايان : انها نسبة عدد السكان العرب الى السكان اليهود في منطقة الخليل — بئر السبع . ان هناك في منطقة الخليل حوالي الـ (١٢٠) الف عربي ، وفي منطقة بئر السبع حوالي الـ(١٦٠) الف يهودي،و«هذه نسبة غير مرضية . الا انه ليس هناك ما يحول دون تحويل غوش عتسيون ، التي هي بين القدس والخليل ، الى مركز يهودي مديني ، صناعي ، زراعي وروحاني . وفي امكاننا أن نفعل ذلك ... ان بئر السبع التي انطلقت كبلدة نامية عقب حرب الاستقلال أصبح عدد سكانها عقب حرب الايام الستة ٨٠ الف نسمة »(٢٣).

ان استيطان الضفة الغربية ودمجها اقتصاديا بالاقتصاد الاسرائيلي يحقق لدايان اذن أمرين : بقاء الضفة منطقة آمنة عسكريا ومفتوحة لليهود « للزيارة ، والعيش ، والاستيطان » من جهة ، وخلق اوضاع مادية وانماط حياة جديدة بين الفلسطينيين العرب وبين اليهود من جهة اخرى ، وهذا ما يعنيه دايان بعبارة « تكبيل يدي الواقع».

أما بالنسبة للوضع السياسي فان دايان يقول بأنه لا يهمه كثيرا اذا اختار سكانها ان تكون جزءا من الاردن مع شيء من الاستقلال الذاتي ، او اختاروا لها البقاء مستقلة ، او قرروا بكل بساطة ان تكون جزءا من الاردن ، ولكن بشرط ان تقبل مطالب اسرائيل . وهو يصوغ هذه المطالب بالشكل التالي : « اولا : أن يكون لنا ، كحق وليس كمنة، ان نزور ، ونعيش ، ونستوطن . ثانيا : أن يكون لنا قواعد عسكرية هناك ، وان يكون الجيش الاسرائيلي قادرا على العمل بحرية ، سواء في الحرب الصغيرة الان ضد الفدائيين ، او في حالة وقوع حرب اكثر شمولا . ويجب ان نكون بالطبع قادرين على منع دخول أي جيش عربي للضفة الغربية »(٢٤).

ولذلك كما قاتل دايان من اجل فرض العمل العربي داخل اسرائيل رغم معارضة سابير وبن غوريون القوية له ، قاتل من اجل ابقاء الجسور مفتوحة بين الضفة الغربية والاردن . ان هناك ابعادا أمنية واقتصادية لسياسة الجسور المفتوحة سوف ترد في سياق البحث ، ولكن هناك بعدا سياسيا لهذه السياسة مربوطا بالمصير الذييتصوره دايان لسكان الضفة. ان دايان لا يريد فرض الجنسية الاسرائيلية على عرب الضفة والقطاع لما تتضمنه من حقوق سياسية ، ولا يسمح لهم بالتوطن داخل حدود ما قبل حزيران ، لانه يريد الحفاظ على الطابع اليهودي للدولة — ولكنه يدرك في الوقت ذاته انه من المستحيل ابقاء مجتمع بأكمله قاصرا سياسيا . اذن ما الحل ؟ ان منطلق الحل الذي يتوصل اليه دايان هو « ابقاء الاتصال بين السكان العرب في المناطق والدول العربية مستمرا ... وتمكينهم من الاحتفاظ بروابط قومية وثقافية وثيقة مع الدول العربية ، ومن الذهاب الى هناك للدراسة ...

والتفتيش عن طريقة ما كي يظلوا قادرين على البقاء كمواطنين اردنيين »(٢٥). اما الحل ذاته فان دايان يرفض ان يلزم نفسه به ، ولكنه يغامر بتصور وضعية يراها معقولة ، وان كان يدخلها في حيز اللعب بالافتراضات : « ان سكان مدينة القدس ، كمواطني المدينة ، يحق لهم التصويت في انتخابات المجلس البلدي ، ولكنهم كمواطنين اردنيين لا يحق لهم التصويت في انتخابات الكنيست . انني لا ارى اي خطأ في وضعية كهذه . لنفترض انه تم التوصل الى سلم مع الاردن ، معاهدة سلم كاملة ، وسمحت الاردن لهم بالتصويت في انتخابات البرلمان الاردني. في هذه الحالة سيكون لديك مواطن من القدس هو عضو في الوقت ذاته في برلمان عمان... انك لا تستطيع أن تبقي مجتمعا باكمله قاصرا سياسيا . عاجلا او آجلا أنت مضطر لان تمنحه نفس الحقوق السياسية التي تملكها . فاما ان يكون له الحق بالتصويت في انتخابات الكنيست ، او الحق بالتصويت لانتخاب برلمان آخر »(٢٦).

ان مثل هذا الحل ، بالطبع ، ليس حلا وانما مجرد « لعب » لا اكثر ولا اقل . وقد اوردناه لتدلل على « جدية » الجدل الدائر حول مصير المناطق داخل اسرائيل مقابل جدية الحركة الجدلية المتمثلة في الخطوات الحثيثة على درب الوقائع المفروضة. ضمن هذا الاطار من المطامح والتصورات يجب النظر الى سياسات اسرائيل المتعلقة بالاستيطان والدمج الاقتصادي. وضمن هذا الاطار تجب مراقبة الخطوات التي تم تنفيذها حتى الان : المستوطنات التي انشئت والمخطط لانشائها، الاستيطان اليهودي في مدينة الخليل والمخطط لانشاء خليل يهودية ، مصادرة الاراضي ، القواعد العسكرية ، شبكة الطرقات التي مدت او وسعت او حسنت نوعيتها(٢٧)، شبكة كهرباء غزة التي ربطت باسرائيل والمركز الصناعي الذي اقيم في شمالها هذا العام ، مراكز البحث العلمي والزراعي لدرس التربة والمناخ والتنقيب عن مصادر المياه ، العمل العربي في اسرائيل ، الاستثمارات اليهودية في المناطق ، والجسور المفتوحة . انها كلها تسير باتجاه واحد، فرض وقائع جديدة تكون محصلتها العملية فيما لو استمرت الحركة قيام اسرائيل اكبر تحكم شعبا فلسطينيا ليس « قاصرا سياسيا » وانما مغلوبا على أمره ، مسموحا له بالاحتفاظ بروابط « قومية وثقافية » مع البلدان العربية تخديرا لمشاعره حتى لا يثور .

محتفظين في ذهننا بهذا الاطار ننتقل الان الى الجانب الاخر من سياسات اسرائيل في الضفة الغربية ، وهو الجانب العملي المتمثل بسياسة القمع (او التهدئة كما يسميها العسكريون الاسرائيليون) والاتجاهات والخطوات الاقتصادية التي ينفذها الحكم العسكري المحتل .

— ٢ —

مباشرة بعد حرب الايام الستة اقيمت في المناطق المحتلة حكومة عسكرية لتتولى مهام الامن واعادة الحياة الى مجاريها الطبيعية . وقد قسمت المناطق المحتلة الى أربع وحدات ادارية وعين على رأس كل وحدة حاكم عسكري. والوحدات الادارية الاربع هي (١) الجولان (٢) الضفة الغربية (٣) قطاع غزة وشمال سيناء (٤) منطقة شرم الشيخ في جنوب سيناء ويطلق عليه المحتلون اسم « منطقة شلومو » . وقد كان الدافع لهذا التقسيم اختلاف القوانين المعمول بها في كل من المناطق المذكورة من جهة وتسهيل ادارتها من جهة اخرى . وبينما ظل القانون الساري في غزة وسيناء بمنطقتيها هو القانون المصري ، والقانون الساري في الضفة الغربية هو القانون الاردني، الغي القانون السوري في الجولان في عام ١٩٦٨ وأحل محله القانون الاسرائيلي . واعتبرت الجولان جزءا من اسرائيل ومنطقة تطوير واستيطان .

قمع المقاومة

وقد اعتبرت الحكومة العسكرية ان المهمتين الاوليتين اللتين كان عليها ان تواجههما في البداية في المناطق الاهلة بالسكان — وهي الضفة والقطاع — هما تهدئة الاوضاع واعادة تنشيط الاقتصاد . فقد قابل السكان في المناطق المحتلة الاحتلال في الاشهر الاولى بمحاولة عصيان مدني تمثلت في الاضرابات والامتناع عن دفع الضرائب واغلاق المدارس وامتناع المحامين عن المرافعة امام المحاكم ومقاطعة البضائع اليهودية وحملة تحريض وتوقيع لعرائض الاحتجاج والاستنكار . وقد كان المحرك الرئيسي لهذه الحملة، في راي شلومو غازيت منسق عمليات الحكومة في المناطق، هو اعتقاد السكان الفلسطينيين في الضفة أن عصيانا مدنيا على نطاق واسع معززا بضغط دولي على اسرائيل يمكن ان يرغمها على الانسحاب(٢٨).

وقد كان رد فعل الحكومة تجاه حملة العصيان المدني منذ البداية الرد التقليدي لسلطة احتلال

والتفتيش عن طريقة ما كي يظلوا قادرين على البقاء كمواطنين اردنيين »(٢٥). اما الحل ذاته فان دايان يرفض ان يلزم نفسه به ، ولكنه يغامر بتصور وضعية يراها معقولة ، وان كان يدخلها في حيز اللعب بالافتراضات : « ان سكان مدينة القدس ، كمواطني المدينة ، يحق لهم التصويت في انتخابات المجلس البلدي ، ولكنهم كمواطنين اردنيين لا يحق لهم التصويت في انتخابات الكنيست . انني لا ارى اي خطأ في وضعية كهذه . لنفترض انه تم التوصل الى سلم مع الاردن ، معاهدة سلم كاملة ، وسمحت الاردن لهم بالتصويت في انتخابات البرلمان الاردني. في هذه الحالة سيكون لديك مواطن من القدس هو عضو في الوقت ذاته في برلمان عمان... انك لا تستطيع أن تبقي مجتمعا باكمله قاصرا سياسيا . عاجلا او آجلا أنت مضطر لان تمنحه نفس الحقوق السياسية التي تملكها . فاما ان يكون له الحق بالتصويت في انتخابات الكنيست ، او الحق بالتصويت لانتخاب برلمان آخر »(٢٦).

ان مثل هذا الحل ، بالطبع ، ليس حلا وانما مجرد « لعب » لا اكثر ولا اقل . وقد اوردناه لندلل على « جدية » الجدل الدائر حول مصير المناطق داخل اسرائيل مقابل جدية الحركة الجدلية المتمثلة في الخطوات الحثيثة على درب الوقائع المفروضة. ضمن هذا الاطار من المطامح والتصورات يجب النظر الى سياسات اسرائيل المتعلقة بالاستيطان والدمج الاقتصادي. وضمن هذا الاطار تجب مراقبة الخطوات التي تم تنفيذها حتى الان : المستوطنات التي أنشئت والمخطط لانشائها، الاستيطان اليهودي في مدينة الخليل والمخطط لانشاء خليل يهودية ، مصادرة الاراضي ، القواعد العسكرية ، شبكة الطرقات التي مدت او وسعت او حسنت نوعيتها(٢٧)، شبكة كهرباء غزة التي ربطت باسرائيل والمركز الصناعي الذي اقيم في شمالها هذا العام ، مراكز البحث العلمي والزراعي لدرس التربة والمناخ والتنقيب عن مصادر المياه ، العمل العربي في اسرائيل ، الاستثمارات اليهودية في المناطق ، والجسور المفتوحة . انها كلها تسير باتجاه واحد. فرض وقائع جديدة تكون محصلتها العملية فيما لو استمرت الحركة قيام اسرائيل اكبر تحكم شعبا فلسطينيا ليس « قاصرا سياسيا » وانما مغلوبا على أمره ، مسموحا له بالاحتفاظ بروابط « قومية وثقافية » مع البلدان العربية تخديرا لمشاعره حتى لا يثور .

محتفظين في ذهننا بهذا الاطار ننتقل الان الى الجانب الاخر من سياسات اسرائيل في الضفة الغربية ، وهو الجانب العملي المتمثل بسياسة القمع (او التهدئة كما يسميها العسكريون الاسرائيليون) والاتجاهات والخطوات الاقتصادية التي ينفذها الحكم العسكري المحتل .

— ٢ —

مباشرة بعد حرب الايام الستة اقيمت في المناطق المحتلة حكومة عسكرية لتتولى مهام الامن واعادة الحياة الى مجاريها الطبيعية . وقد قسمت المناطق المحتلة الى أربع وحدات ادارية وعين على رأس كل وحدة حاكم عسكري. والوحدات الادارية الاربع هي (١) الجولان (٢) الضفة الغربية (٣) قطاع غزة وشمال سيناء (٤) منطقة شرم الشيخ في جنوب سيناء ويطلق عليه المحتلون اسم « منطقة شلومو » . وقد كان الدافع لهذا التقسيم اختلاف القوانين المعمول بها في كل من المناطق المذكورة من جهة وتسهيل ادارتها من جهة اخرى . وبينما ظل القانون الساري في غزة وسيناء بمنطقتيها هو القانون المصري ، والقانون الساري في الضفة الغربية هو القانون الاردني، الغي القانون السوري في الجولان في عام ١٩٦٨ واحل محله القانون الاسرائيلي . واعتبرت الجولان جزءا من اسرائيل ومنطقة تطوير واستيطان .

قمع المقاومة

وقد اعتبرت الحكومة العسكرية ان المهمتين الاوليتين اللتين كان عليها ان تواجههما في البداية في المناطق الاهلة بالسكان — وهي الضفة والقطاع — هما تهدئة الاوضاع واعادة تنشيط الاقتصاد . فقد قابل السكان في المناطق المحتلة الاحتلال في الاشهر الاولى بمحاولة عصيان مدني تمثلت في الاضرابات والامتناع عن دفع الضرائب واغلاق المدارس وامتناع المحامين عن المرافعة امام المحاكم ومقاطعة البضائع اليهودية وحملة تحريض وتوقيع لعرائض الاحتجاج والاستنكار . وقد كان المحرك الرئيسي لهذه الحملة، في راي شلومو غازيت منسق عمليات الحكومة في المناطق، هو اعتقاد السكان الفلسطينيين في الضفة ان عصيانا مدنيا على نطاق واسع معززا بضغط دولي على اسرائيل يمكن ان يرغمها على الانسحاب(٢٨).

وقد كان رد فعل الحكومة تجاه حملة العصيان المدني منذ البداية الرد التقليدى لسلطة احتلال

عسكرية: سجن ونفي العناصر التي اعتقدت سلطة الاحتلال انها مسؤولة عن حملة العصيان المدني ، وانزال القوات العسكرية الى الشارع للارهاب وقمع التظاهرات، وفرض منع التجول والتفتيشات المقصود منها العقاب والازعاج والمضايقة، ومحاولة شراء متعاونين معهـا للتخريب على الحملة مـن الداخل . وعندما كانت الحملة تشتد احيانا كانت السلطة تلجأ الى مصادرة المحلات التجارية وابنية المدارس واغلاق الاسواق لفترات معينة، كما حدث عندما اغلقت السلطة العسكرية مركز السـوق التجاري في نابلس وصـادرت مدرسة الصلاحية الثانوية في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٦ ومدرسة فلسطين الثانوية في غزة في تشرين الثاني (نوفمبر) من نفس العام وحولتهما الى مبنيين من مباني الحكم العسكري(٢٩).

ان العصيان المدني الذي جابه به السكان الاحتلال في الاشهر الاولى له ظل مجرد محاولة ولم يتفتح الى عصيان مدني حقيقي . والسبب هو عجـز القيادات السياسية التقليدية والانفصام القائم بينها وبين السكان في المدن ، والموقف المتعاون الذي اتخذه الشيخ محمد علي الجعبري رئيس بلدية الخليل ، وغياب القيادات السياسية اصلا عـن الريف . ويضاف لذلك كله بالطبع اجراءات السلطة المحتلة ومبادرتها لابعاد كل عنصر فعال سياسيا الـى الضفة الشرقية بموجب أمر اداري . وقد ذكر دايان في تصريح نشرته جريدة دافار (عدد ١٩٦٩/١٢/١٧) ان عدد القادة العرب المطرودين من الضفة الغربية الى الاردن حتى تاريخ ١٩٦٩/١٢/١ بلغ (٧١) شخصا . وتظهر قائمة تفصيلية بأسماء المبعدين انه في عام ١٩٦٩ فقط تم ابعاد (١٣١) شخصا من المناطق المحتلة(٣٠).

ان محاولة العصيان المدني تمحورت حول رفض قضيتين اساسيتين: ضم القدس واجراءات التهويد العملية ، وحذف مادة واسعة من المنهج الدراسي المقرر للمدارس بحجة انها تنمي في الطلاب مشاعر العداء تجاه اليهود واتضح انها شملت كل ما من شانه ان ينمي الشعور الوطني او الوعي السياسي لدى الفلسطينيين . وقد انتهت محاولة العصيـان المدني هذه في النهاية الى الفشل ... ونجح الحكم العسكري في تصفية مظاهرها تدريجيا . فانتظمت الخدمـات البلدية وافتتحت المدارس واصبحت الاضرابات فيها متقطعة وازدادت الضرائب المجموعة في الضفة سنة عن سنة(٣١)، وانتظم العمل في المحاكم ، ولم يبق من مظاهر حملة العصيان المدني بعد مرور اكثر من ثلاث سنوات على الاحتلال الا اضراب المحامين الذي استمر دونما اية فعاليـة حقيقية .

الا ان التحدي الاكبر للاحتلال لم يكن صادرا فـي الحقيقة عن القيادات السياسية التقليدية التي رات في حملة عصيان مدني الرد المناسب او الممكن ، وانما من المنظمات الفدائية التي رات في الكفاح المسلح الوسيلة الاكثر نجاعة والوحيدة التي تعد بأمل في المستقبل . وقد بدات العمليات الفدائيـة الاولى بعد الاحتلال في شهر اب (اغسطس) من عام ١٩٦٧ ، ونفذت في المناطق المحتلة قديمـا ، وتمثلت في نسف عدد من الجسور وانابيب الميـاه ، ومهاجمة عدد من المنشآت الصناعية ، ووضـع القنابل في اماكن تجمعات سكانية . وكـان وضع المتفجرات في اكتوبر ١٩٦٧ التي اكتشفت قبل ان تنفجر في سينما صهيون في القدس الجديدة اشهر هذه العمليات(٣٢).

ان العمل الفدائي قام بعد الاحتلال مباشرة بمحاولة لنقل مركز الثقل في نشاطاته الى داخل المنطقـة المحتلة ، وبشكل أساسي الضفة الغربية . فقد أعلنت منظمة العاصفة ، الذراع العسكري لفتح، في اواخر حزيران ١٩٦٧ ان قياداتها قد انتقلت الى المناطق المحتلة وانها ستواصل عملياتها ضد العدو من هناك . ومن المعروف ان « أبو عمار » شخصيا كان من بين الاشخاص الذين انتقلوا للضفـة الغربية للاشراف على التخطيط لبدء العمل المسلح ضد الاحتلال وانه غادر الضفة بعد ان بدأت حملة الاعتقالات في صفوف فتح . كما قامت الجبهـة الشعبية لتحرير فلسطين ، المشكلة انذاك حديثا، بتسريب عدد كبير من العناصر القيادية الى الضفة والقطاع مفترضة ، وفتح ، ان المجال الحيوي للمقاومة المسلحة هو الشعب الفلسطيني فـي المناطق ، وان الكفاح المسلح لا يمكن ان يشتـد وينمو ويحقق اهدافه الا اذا نجح في تعبئة الشعب بحيث يقاتل ويوفر الحماية والاختفاء للمقاتلين . ان السلطة الاسرائيلية ادركت منذ البداية « ان عاملا وحيدا يمكن ان يرجح كفة الميزان [الى جـانب العمل الفدائي او جانب التهدئة] وهو : موقـف وعلاقة مجموع السكان العرب في المناطق المحتلة بخلايا المخربين» (٣٣). وبالتالي حددت اسرائيـل كهدف أساسي من أهداف سياستها في المنـاطق المحتلة عزل الفدائيين عن مجموع السكان . ومن

اجل تحقيق هذه الغاية لجأت السلطة المحتلة الى وسيلتين . الوسيلة الاولى مباشرة وآنية وتلخصها عبارة « الترهيب والترغيب » المألوفة — ايقاع العقاب القاسي بالفدائيين والمشاركين في التنظيم او العمليات من جهة ومن جهة اخرى اعطاء السكان امتيازات (يمكن ان تحجب) مثل : حرية الانتقال والسفر ، وحرية المتاجرة، وضرائب أقل ، وحرية الكلام ، وجهاز اداري حكومي مكون في غالبيته من العرب(٣٤). اما الوسيلة الثانية فهي اكثر جذرية وتعطي نتائجها في مدى زمني ارحب — انعاش الاقتصاد ورفع المستوى المعيشي للسكان .

ان العقاب القاسي يتمثل في السجن والتعذيب والنفي ونسف البيوت ومصادرة الممتلكات ، رغم ان السلطات المحتلة ، بالطبع ، عندما تتكلم عن « العقاب القاسي والسريع » كوسيلة من وسائل الردع الاساسية لا تدخل التعذيب من ضمنه ، وان كان اصبح ثابتا ان السلطات الاسرائيلية تمارسه على نطاق واسع(٣٥). ان السلطة العسكرية تعطي مبدأ نسف البيوت اهمية خاصة كوسيلة من وسائل الردع ، وتعتبر انه على الصعيد العملي يمكن ان يعطي نتائج بالنسبة لارهاب مجموع السكان اكثر من السجن او النفي . ان محاكمة الشخص الذي القى القنبلة على مغارة المكفيلة في الخليل مثلا قد تأخذ ، كما يقول غازيت ، وقتا طويلا ، ولكن نسف بيته في اليوم التالي لالقاء القبض عليه هو « عمود من الدخان يستطيع كل واحد ان يراه ويسمعه ويفهم منه ما يجب أن يفهم »(٣٦). وقد صرح دايان (دافار — ١٧/٢/١٩٦٩) ان عدد البيوت المنسوفة حتى تاريخ ١/١٢/١٩٦٩ بلغ (٥١٦) منزلا . ولم يقتصر نسف البيوت على بيت الفدائي أو الذي آوى الفدائي او ساعده ، وانما تجاوز ذلك الى نسف البيوت في المنطقة التي وقعت فيها العملية . وهكذا في تشرين الاول (اكتوبر) من عام ١٩٦٩ نسفت السلطة المحتلة في حلحول (الخليل) ١٨ بيتا انتقاما لمقتل ملازم أول في الجيش وجرح عدد من الجنود ، وفي غزة عمدت السلطة العسكرية في ذات الشهر الى نسف كل البيوت الموجودة على طول الشارع الذي قتل فيه التاجر اليهودي شلومو. وكان « عمود الدخان » هذه المرة اوضح من اللازم ، وثارت عاصفة داخل اسرائيل وبين انصارها في العالم ، لان النسف الجماعي للبيوت أثبت بما لا يدع مجالا للشك ما كانت السلطة العسكرية تنكره — وهو لجوؤها الى « العقوبات الجماعية» السيئة الصيت ، والتي تحرمها اتفاقيات جنيف . ان المتتبع لاخبار الاحتلال الاسرائيلي للمناطق سيذكر دون شك العاصفة التي اثارها المقال الذي كتبه مايكل آدامز في الغارديان في شباط ١٩٦٨ ، وسجل فيه مشاهداته حول « الارهاب الجماعي » الممارس ضد السكان في الضفة والقطاع . ان كثيرين من الاسرائيليين ، رسميين وغير رسميين ، بادروا في حينه الى نفي المعلومات الواردة في المقال وقبل انصار اسرائيل في الراي العام العالمي وقائع النفي . ان احداثا كثيرة وقعت منذ ان كتب مايكل آدامز مقاله ، وكتب كثيرون غيره ، ولكن ممارسة اسرائيل للعقاب الجماعي ظلت مجال اخذ ورد حتى ارتفع دخان البيوت المنسوفة المذكور ولم يعد بعد مجال للرد . فتمت العملية المألوفة للاسرائيليين عندما تسقط كل الستارات . اطلق على الحدث والوسيلة اسم « عقاب الجوار » وقيل للانصار : اسرائيل ليست المانيا النازية .

ان الارهاب من جهة ، واداة قمع على مستوى عال من الكفاءة والتدريب موجهة ضد الفدائيين من جهة ثانية ، والانتعاش الاقتصادي من جهة ثالثة ، أدت الى انحسار العمل الفدائي في الضفة الغربية وتراجعه الى ما وراء نهر الاردن . ان انسحاب القيادات ، او بالاحرى ما لم يقتل او يسجن منها ، من الضفة الى ما وراء النهر قد تم في بدايات عام ١٩٦٨ واستمر حتى لحظة كتابة هذا المقال . وتشير الدلائل الى ان فعالية العمل الفدائي في الضفة الغربية في عام ١٩٧٠ كانت ضعيفة . وبالتالي يستطيع المرء ان يقول ان السلطة العسكرية قد نجحت الى حد كبير في تهدئة الاوضاع في الضفة ، وفي عزل السكان عن العمل الفدائي .

أما الصورة بالنسبة لقطاع غزة فانها مختلفة بدون شك . ان اضراب غزة الشامل في الاسبوع الرابع من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٠ لمدة ثلاثة أيام حدادا على مقتل يوسف الخطيب نائب القائد العسكري للجبهة الشعبية في القطاع، والمظاهرات واطلاق النار على قوات الاحتلال في الجنازة التي اقيمت له ، دليل على طبيعة العلاقة المستمرة بين الفدائيين واهالي القطاع . ونترك لجريدة دافار (٨/١٠/١٩٧٠) تصوير الوضع هناك :

« من يتابع حالة الامن في قطاع غزة يصل الى استنتاج مؤلم جدا . ان السؤال الذي لا بد من طرحه : من يحكم قطاع غزة حقا ؟ ان تدفق اليهود الى مستوطنات القطاع توقف منذ وقت طويل . حتى ان نساء عسقلان وبئر السبع تخلين عن الموجودات المتوفرة في اسواق غـزة . ويمتنع المواطنون الاسرائيليون من الاقتراب من مدخل المدينة . واما اليهود الذين يواصلون السفر اليها فهم قوات الجيش الاسرائيلي وموظفو الحكم العسكري .

« ان فتح طريق يتجنب المرور في القطاع ساعد السيارات اليهودية على السفر دون الاضطرار لاستعمال طرق القطاع . لان غزة وبقية مدن القطاع بتصرف رماة القنابل ..

« ولايجاد تعاون اقتصادي بين العرب واليهود يقام قرب الخط الاخضر شمالي مدينة غزة .. مركز تجاري وصناعي لسكان القطاع . ومن المفروض ان يؤدي هذا التعاون الى توفير الامن للاسرائيليين الذين يحضرون الى المنطقة .

« منذ حرب الايام الستة يسيطر الجيش الاسرائيلي على مناطق يهودا وشمرون [المقصود الضفة] وغور البحر الميت وهضبة الجولان . ويزداد عدد اليهود الذين يزورون هذه المناطق كسياح وللقيام بأعمال تجارية وزراعية . اما قطاع غزة فانه « مغلق » أمام هؤلاء الاشخاص واصبح بمثابة منطقة « خارج النطاق » لان كل من يحرص على روحه يمتنع عن الاقتراب من مداخلها . »

الانعاش الاقتصادي

قلنا في مستهل الجزء الثاني من المقال ان الحكم العسكري في المناطق المحتلة اعتبر ان المهمة الاساسية العاجلة الثانية له في بداية الاحتلال [المهمة الاولى — التهدئة] هي تنشيط الاقتصاد وترتيب الاوضاع الادارية لتأمين احتياجات السكان المعاشية واستمرار تقديم الخدمات العامة . ان دافع الحكم العسكري لذلك له في الحقيقة وجهان: الوجه الاول نابع من كون الحكم العسكري هو السلطة الوحيدة الموجودة في المناطق والوجه الثاني نابع من اعتبارات امنية — سياسية ، ومرتبط بالمهمة الاولى . يقول غازيت في هذا الصدد : «ان المشكلة الكبرى التي تواجهنا هي اقامة « حاجز بين التعاطف السلبي مع الفدائيين والمشاركة الفعالة في اعمالهم .. ان العوامل الاقتصادية تلعب دورا كبيرا في حل هذه المشكلة»(٢٧).

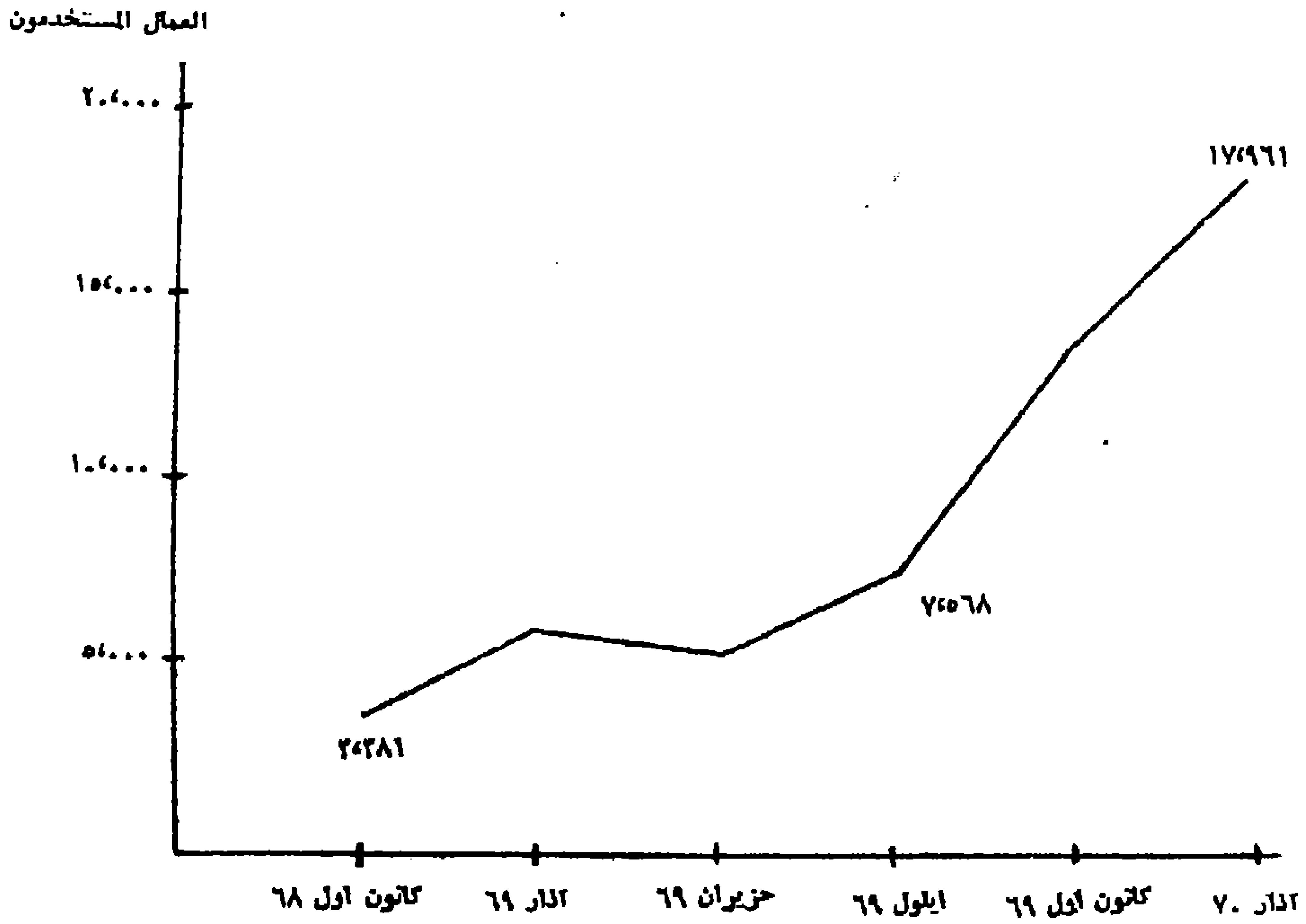
وقد كان الاجراء الاول الحاسم الذي اتخذه الحكم العسكري بصدد تنشيط الاقتصاد في الضفة الغربية هو السماح بتصدير المنتوجات الزراعية الى الضفة الشرقية ، وبذلك امكن تصريف الفائض منها في الاسواق المعتادة لها في الاردن والبلدان العربية . ثم سمح فيما بعد باستيراد البضائع عبر الجسور المفتوحة ، بدءا بتلك التي كانت مطلوبة قبل حرب حزيران ووصلت للمخازن في الضفة الشرقية، ومن شكل البضائع التي تعتبر الجهة الشرقية مصدرها الطبيعي . ان سياسة «الجسور المفتوحة» ، كما تذكر مجلة **اسرائيل ايكونومست** [تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩٦٩ — ص ٣٠٦] قد ساهمت « أكثر من أي اجراء اخر في حل المشكلة الاقتصادية ... واعادة الحياة في الضفة الى مجاريها الطبيعية » . ان المجال لا يتسع في هذه المقالة للتفصيل في سياسة «الجسور المفتوحة» كعامل من عوامل تنشيط الوضع الاقتصادي في الضفة ، ويكفي ان نذكر هنا ان الضفة قد صدرت للاردن والبلدان العربية في عام ١٩٦٨ منتوجات زراعية وبضائع بقيمة (٤٤٫٥) مليون ليرة اسرائيلية مقابل استيراد حجمه (١٧٫٥) مليونا . وارتفع الرقم في عام ١٩٦٩ الى (٦٤٫٤) مليون ليرة تصدير مقابل (٢٤٫٥) مليون ليرة استيراد(٢٨).

أما الاجراء الثاني الحاسم ، وقد اتخذته الحكومة الاسرائيلية في عام ١٩٦٨، فقد كان السماح للعمال العرب من المناطق بالعمل في الاراضي المحتلة سابقا . ان دراسة الجدول المتعلق بعدد العاملين من الضفة الغربية في اسرائيل يظهر زيادة مطردة في عدد العاملين هناك . [الجدول على الصفحة التالية](٢٩).

ان الرقم يصل في اذار ١٩٧٠ الى (١٧،٩٦١) عاملا . وتذكر مجلة **اسرائيل ايكونومست** في عددها الصادر في اب — ايلول (اغسطس — سبتمبر) ١٩٧٠ (ص ١٨٧) ان احصاءات دائرة البحث في بنك اسرائيل تظهر بالنسبة لعام ١٩٦٩ زيادة في الانتاج القومي الاجمالي (G N P) للمناطق بنسبة مقدارها ٢٥٪ ، وتسجل ان عمال المناطق في العام المذكور كسبوا من عملهم في اسرائيل (٥١) مليون اسرائيلية تمثل ٣٠٪ من الزيادة المذكورة .

وقد ساهم السماح للعمال من المناطق بالعمل في اسرائيل ليس في امتصاص نسبة البطالة فحسب ، وانما في زيادة حجم القوة العاملة . ان الاحصاء

(جدول عمال الضفة المستخدمين في اسرائيل)



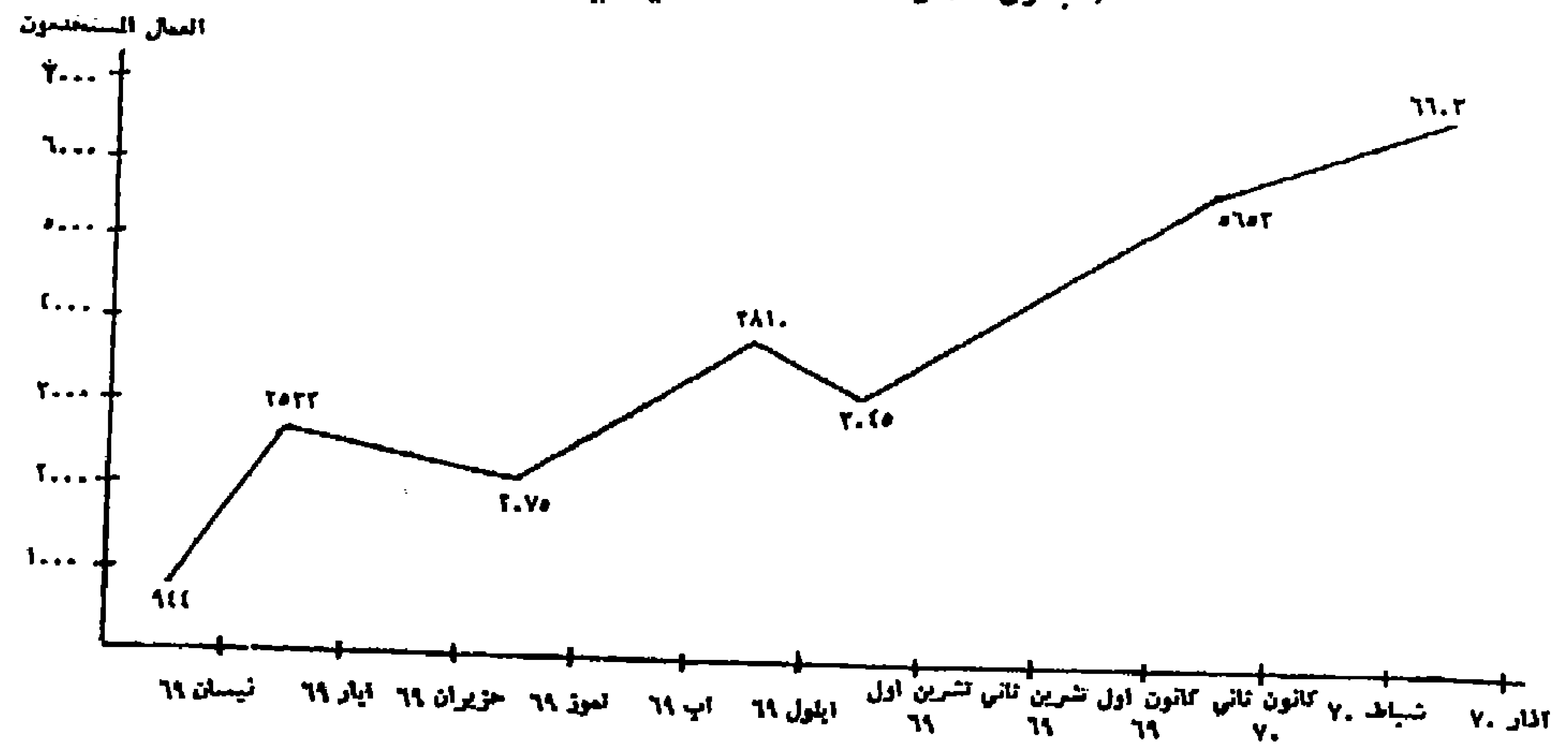
الذي اجري في ايلول (سبتمبر) من عام ١٩٦٧ اظهر أن هناك (١٨٤) الف رجل في سن العمل (١٤ فما فوق) في الضفة الغربية منهم (٦٧،٦) الفا مشاركين في القوة العاملة بينهم (٦٠،٢) الفا عاملين . اي ان نسبة المشاركين في القوة العاملة [نسبة العمالة] كانت ٤٦٪ ونسبة العاملين ٨٩ ٪ وكان عدد العاطلين عن العمل في ايلول (سبتمبر) ١٩٦٧ حوالي ٧،٤٠٠ . اما احصاءات تشرين اول – كانون اول (اكتوبر – ديسمبر) ١٩٦٩ المتعلقة بنفس الموضوع فتظهر ان القوة العاملة بلغ تعدادها (٨٦،٩) الف رجل منهم (٨٤،٦) الفا عاملين . وبهذا تكون نسبة المشاركة في القوة العاملة خلال العامين المذكورين قد ارتفعت من ٤٦ ٪ الى ٦٣ ٪ وارتفعت نسبة العاملين من ٨٩٪ الى ٩٧٪ وبقي فقط ٢،٣٠٠ رجل عاطلين عن العمل .

اما الوضع بالنسبة للعمالة في قطاع غزة وشمال سيناء فانه يبدو مشابها في اتجاهاته العامة. وعلى الصفحة التالية الجدول المتعلق بالعمل العربي من غزة في اسرائيل(٤١).

وفيما يتعلق بحجم القوة العاملة في القطاع يسجل احصاء ايلول (سبتمبر) ١٩٦٧ انه كان هناك (٨٩) ألف رجل في سن العمل منهم (٣٦،٦) الفا مشاركين في القوة العاملة بينهم (٢١،٢) ألفا عاملين . وبهذا تكون نسبة المشاركة في القوة العاملة ٤٣٪ ونسبة العاملين ٨١٪ وبلغ عدد العاطلين عن العمل ٧،٤٠٠ . اما احصاءات ١٩٦٩ (تشرين الاول – كانون الاول/اكتوبر – ديسمبر) فتظهر ان القوة العاملة بلغ تعدادها (٥٣،٦) ألفا منهم (٥١،٩) الفا عاملين . اي ان نسبة المشاركة في العمل خلال العامين المذكورين قد ارتفعت من ٤٣٪ الى ٦٦٪ ونسبة العاملين ارتفعت من ٨١٪ الى ٩٧٪ وكان عدد العاطلين عن العمل فقط ٢،١٠٠(٤٢).

ان دراسة التقارير عن الوضع الاقتصادي في الضفة الغربية والقطاع تشير الى أن هناك فارقا كبيرا بين الجهد الاولي الذي بذل في بداية الاحتلال لانعاش الاقتصاد والذي تمثل في فتح الجسور لحركة التجارة وتشغيل العاطلين عن العمل في توسيع وتحسين الطرقات بوسائل بدائية(٤٣) وبين الجهد المبذول بعد مرور الاشهر الاولى لعام ١٩٦٨ . ان الجهد الاول كان جهد سلطة احتلال مترددة ، بينما يمثل الجهد اللاحق جهد سلطة احتلال تخطط للبقاء

(جدول عمال الضفة المستخدمين في اسرائيل)



في المناطق ، وتستهدف ربطها اقتصاديا ومعاشيا باسرائيل ، وتهتم بتطوير الاقتصاد ورفع مستوى الخدمات لتجنب «اضطرابات اجتماعية...فيما لو ظل المستوى المعيشي [المنخفض] في المناطق المحتلة متخلفا بشكل جذري عن المستوى المعيشي [المرتفع] في اسرائيل»(٤٤).

توجهات الجهد الاقتصادي زيادة العمالة

ان المعطيات اللازمة لدراسة الموضوع بشكل شامل ليست متوفرة ولذلك لا مناص من الاكتفاء بالاشارة للاتجاهات العامة مع اختيار نماذج انتقائية للتوضيح ان هناك توجها واضحا لرفع المستوى المعيشي للسكان عن طريق انعاش الاقتصاد وزيادة حجم ونسبة العمالة وليس عن طريق المعونات الاجتماعية والاستخدام غير الاقتصادي سواء في الضفة او القطاع . والدافع لهذا الجهد هو كما ذكرنا سابقا الامل في عزل السكان عن الندائيين من جهة ، وقطع الطريق من جهة اخرى على اضطرابات اجتماعية واسعة يمكن ان تنشأ في المستقبل نتيجة للهوة الواسعة الموجودة بين المستوى المعيشي لسكان المناطق وسكان اسرائيل . وبمعزل عن الدافعين السابقين يسجل المرء أن الاقتصاد الاسرائيلي يشكو من نقص كبير في الايدي العاملة نتيجة للتعبئة العسكرية القائمة منذ الحرب ، وان الانتعاش الاقتصادي وازدياد القوة الشرائية لسكان المناطق المحتلة — ويبلغ تعدادهم المليون — يفتح للصناعات الاسرائيلية سوقا جديدة ويعطيها حوافز اضافية .

ان الجدولين في الصفحة التالية يبينان ان الميزانية العامة للسنوات المالية١٩٦٨ الى١٩٧١ هي ميزانية خدمات عامة ومعونات اجتماعية بالدرجة الاولى اذ تتجاوز المبالغ المخصصة للاغراض الاجتماعية الـ ٥١٪ من المجموع ، ويدخل ضمن بند الاغراض الاجتماعية نفقات الصحة والتعليم والشؤون الدينية والمعونة الاجتماعية . ولكن ميزانية عام ١٩٧٠—٧١ تسجل مقارنة بالسنوات السابقة نقلة واضحة فيما يتعلق بالبند المخصص للاغراض الاقتصادية يقابله انخفاض واضح في البند المخصص للاغراض الاجتماعية وحتى في البند المخصص لاغراض مصروفات الاجهزة الادارية الحكومية والقضاء والبوليس . اذ ترتفع النسبة المتعلقة بالاغراض الاقتصادية [الجدول المتعلق بالضفة] من١٨٫٩٪ لسنة ١٩٦٩ — ٧٠ الى ٢٧٫٤٪ لسنة ١٩٧٠—٧١ بينما تنخفض نسبة بند الاغراض الاجتماعية من ٥٥٫٦٪ الى ٥٠٫٨٪ وبند المصروفات الادارية والاغراض الاخرى من ٢٥٫٥٪ الى ٢١٫٨٪ . هذا بالنسبة للضفة الغربية ويبدو الامر بالنسبة للقطاع ابين واكثر بروزا .

جدول رقم (١) — الضفة الغربية : اغراض الميزانية (المخصصات بالنسبة المئوية)(٤٥)

الاغراض	٦٩/٦٨	٧٠/٦٩	٧١/٧٠
أغراض اقتصادية	١٨٫٧	١٨٫٩	٢٧٫٤
أغراض اجتماعية	٥٨٫٨	٥٥٫٦	٥٠٫٨
اغراض ادارية وشؤون أخرى	٢٢٫٥	٢٥٫٥	٢١٫٨
المجموع	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

جدول رقم (٢) — قطاع غزة وشمال سيناء : اغراض الميزانية (المخصصات بالنسبة المئوية)(٤٦)

الاغراض	٦٩/٦٨	٧٠/٦٩	٧١/٧٠
أغراض اقتصادية	١٤،٧	١٩،٧	٢١،٦
أغراض اجتماعية	٥٧،٠	٥٦،٣	٣٩،٩
أغراض ادارية			
وشؤون أخرى	٢٨،٣	٢٤،٠	٢٨،٥
المجموع	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

ان العامل الاساسي في تبديل النسب، كما يذكر تقرير الحكم العسكري(٤٧)، يرجع الى ارتفاع نسبة العاملين بحيث أمكن تحويل قسم من المبالغ المصروفة في المعونة الاجتماعية سابقا الى التنمية في المجال الاقتصادي.

اما بالنسبة للاستثمارات فيذكر التقرير أن الحكم العسكري تدم في السنة المالية ١٩٦٩ — ٧٠ قروضا وتسهيلات مصرفية للصناعيين في الضفة الغربية بمقدار (٨،٢٦٣،٣٠٠) ليرة اسرائيلية مقابل (٧،٨٢٥،٩٠٠) لسنة ١٩٦٨ — ٦٩ على ان تصرف هذه المبالغ في انشاء صناعات جديدة وتوسيع الصناعات القائمة(٤٨). وقدم لمئة مزارع في الضفة في السنة المالية ١٩٦٩ — ٧٠ قروضا بلغ مجموعها (١،٥٠٠،٠٠٠) ليرة اسرائيلية فارتفع بذلك مجموع القروض التي قدمها الحكم العسكري للمزارعين في الضفة منذ الاحتلال الى (٣) ملايين ليرة(٤٩). وتعكس القروض المقدمة للصناعيين والمزارعين في غزة في السنة المالية ١٩٦٩ — ٧٠ زيادة كبيرة في الاهتمام الذي يوليه الحكم العسكري لانعاش الاوضاع الاقتصادية في القطاع باقصى سرعة ممكنة . اذ قدم الحكم العسكري للمزارعين في السنة المذكورة قروضا بمقدار (٦،٢) مليون ليرة اسرائيلية(٥٠)، وقدم للصناعيين قروضا بمقدار (٤) ملايين ليرة مقابل (١،٢) مليون ليرة اسرائيلية للسنة المالية ١٩٦٨ — ٦٩(٥١).

ان هذه الارقام بحد ذاتها ليست كبيرة . ولكن اذا اضفنا اليها الاستثمارات الخاصة والاستثمارات في المجالات الاخرى(٥٢)، واضفنا العدد الكبير من عمال المناطق المستخدمين في اسرائيل بأجر صاف متوسط للعامل غير الفني مقداره (١١) ليرة اسرائيلية في اليوم الواحد، واضفنا الجسور المفتوحة لتصريف المنتوجات الزراعية والصناعية في الاسواق العربية واستقبال الحوالات المالية من الاقرباء العاملين في الخارج ومبالغ الحكومة الاردنية المرسلة ، واضفنا العادات الشرائية المتواضعة لسكان المناطق ، فان التأثير الاجمالي لكل هذه العوامل لا بد وان يكون بالضرورة انتعاش اقتصادي ملموس وارتفاع كبير في نسبة العمالة والعاملين وارتفاع في معدلات الاجور(٥٣).

وقبل أن ننتقل للحديث عن التوجه الثاني المعنيين باثباته للجهد الاقتصادي لسلطة الاحتلال في المناطق المحتلة ، نمر بسرعة على برامج التدريب المهني ، فنذكر ان مراكز التدريب المهني في الضفة خرجت في عام ١٩٦٨ — ٦٩ (٤٣٠) عاملا فنيا، وفي عام ١٩٦٩ — ٧٠ (١،٢٦٠)(٥٤). بينما خرجت مراكز التدريب المهني في القطاع، وعددها ستة (٣٩٠) عاملا فنيا السنة المالية ١٩٦٨ — ٦٩ و(٢٥٠) في ٦٩ — ٧٠(٥٥).

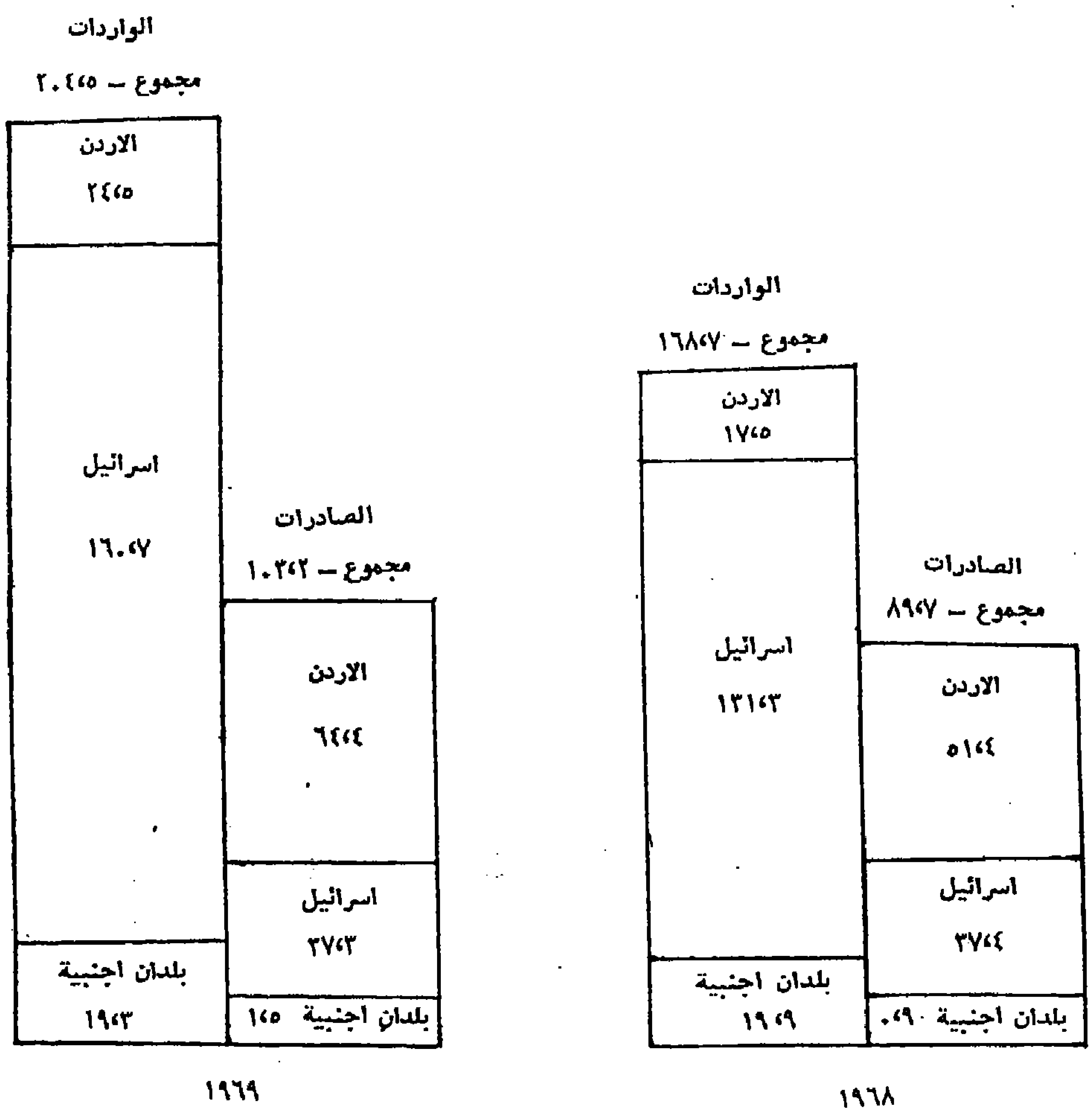
توجهات الجهد الاقتصادي ربط الاقتصادين

التوجه الثاني للجهد الاقتصادي الاسرائيلي المعنيين بايضاحه هو ربط اقتصاد المناطق بالاقتصاد الاسرائيلي عن طريق المبادلات التجارية ، والعمل العربي في اسرائيل ، والاستثمار اليهودي في المناطق وعن طريق تخطيط زراعي يحول المنتجات الزراعية في المناطق المحتلة الى منتوجات ملائمة للاحتياجات المحلية واحتياجات اسرائيل بالدرجة الاولى . وقد اوردنا اعلاه الارقام المتعلقة بحجم العمل العربي في اسرائيل ، واوردنا جزءا من الارقام المتعلقة باستثمارات الحكم العسكري ... ونذكر الان بسرعة جانبا اخر من الاستثمار اليهودي متمثل في عقود العمل الوسيطة (subcontracting) التي تنتج بموجبها مؤسسات عربية في المناطق مصنوعات لحساب مؤسسات صناعية اسرائيلية تقدم لها المواد الخام او المواد شبه الجاهزة(٥٦).

ان القطاع انتج في السنة المالية ١٩٦٩ — ٧٠ لصالح مشروعات اسرائيلية ما قيمته (٥٠) الف ليرة اسرائيلية مقابل (١٥،٠٠٠) لسنة ١٩٦٨ — ٦٩ . وانتجت الضفة الغربية ما قيمته (١،٢٨٥،٠٠٠) ليرة اسرائيلية في عام ١٩٦٩ مقابل (٨١٠،٠٠٠) في عام ١٩٦٨(٥٨).

ان الجهود المبذولة لربط اقتصاد المناطق بعجلة الاقتصاد الاسرائيلي ، وطبيعة العلاقات بين الاقتصادين ، تبدو كأوضح ما يكون ، في ارقام التبادل التجاري بين المنطقتين . فيما يلي لوحتان بأرقام التجارة الخارجية بين الضفة والقطاع للسنتين ١٩٦٨ و١٩٦٩ :

لوحة رقم (١) : التجارة الخارجية ـ الضفة الغربية (المبلغ بملايين الليرات الاسرائيلية)(٥٩)

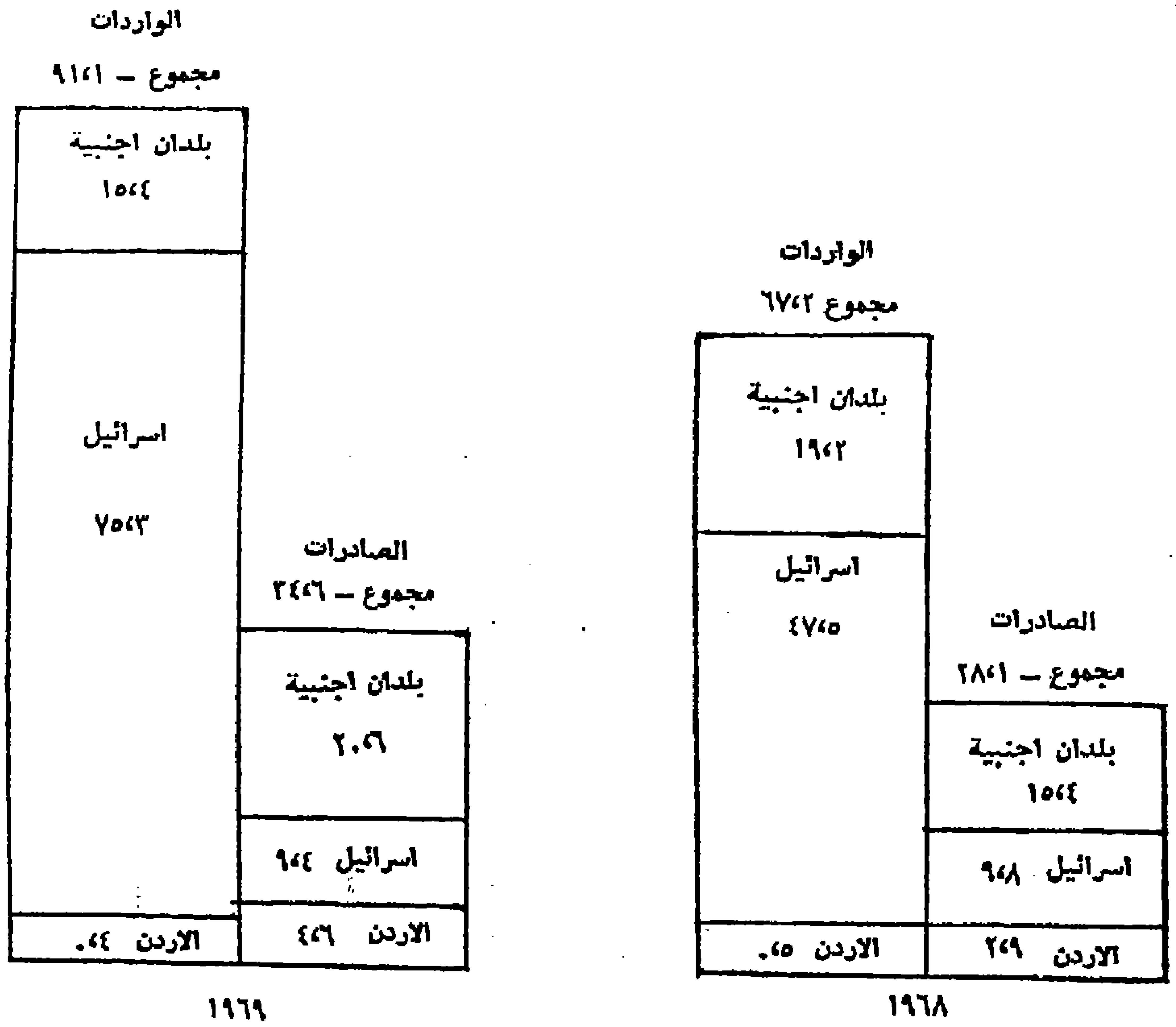


ان اللوحتين تظهران ان اكثر من ثلثي تجارة المناطق المحتلة الخارجية في عام ١٩٦٩ كان مع اسرائيل ، وان الميزان التجاري مختل لصالح اسرائيل اختلالا هائلا ، وانه في الوقت الذي فيه ظلت قيمة الصادرات من المناطق الى اسرائيل تقريبا على حالها ، ازدادت قيمة الواردات من اسرائيل في عام ١٩٦٩ زيادة كبيرة بلغت في الضفة الغربية (٢٩٤٤) مليون ليرة اسرائيلية وفي القطاع (٢٧٤٨). وهذا هو في الحقيقة الوضع الطبيعي المفروض ان يسود بين اقتصادين احدهما نام ومتطور والاخر متخلف ومكبوح ، وخاصة عندما تكون السلطة المنظمة للعلاقة بين الاقتصادين معنية بأن يظل الاقتصاد المتخلف تابعا للاقتصاد المتطور وتكون معنية بتطويره فقط في اتجاهات معينة .

الخطة الزراعية

ان الضفة الغربية تعدل الميزان التجاري الخاسر مع اسرائيل عن طريق الفائض من الميزان التجاري الرابح مع الاردن والدول العربية ، وعن طريق الخدمات التي تصدرها وتقدمها متمثلة بالعمل داخل اسرائيل والخدمات السياحية، وعن طريق الحوالات المالية الواردة من الخارج والمبالغ التي تدفعها الحكومة الاردنية لبعض اهالي الضفة . ان اغلاق الجسور المفتوحة الان يمكن ان يؤدي الى هزة اقتصادية في الضفة الغربية قد تهدد ما تسمى

لوحة رقم (٢) : التجارة الخارجية — قطاع غزة وشمال سيناء (المبلغ بملايين الليرات الاسرائيلية)(٦٠)



اسرائيل لتحقيقه . ولذلك وضعت اسرائيل خطة في الحقل الزراعي تستهدف تقليل اعتماد الضفة الغربية في تصريف منتوجاتها على الاسواق العربية. ومفتاح هذه الخطة تغيير الحاصلات الزراعية بحيث تتلاءم اكثر مع امكانيات التصدير لاسرائيل والبلدان الاجنبية ، مصنعة او غير مصنعة . ونقتبس من الخطة الخمسية الموضوعة لاعوام ١٩٦٩ — ١٩٧٤ البندين الرابع والخامس(٦١) :

اهداف الخطة ...

(البند الثاني) : زيادة الانتاج مع اعطاء افضلية نسبية لما يلي :

* منتوجات طازجة او مصنعة للتصدير الى اوروبا.
* منتوجات تحل محل المنتوجات التي تستوردها الضفة .
* منتوجات للبيع في اسرائيل ، مكملة او تحل محل المنتوجات التي تستوردها اسرائيل .

(البند الخامس) : — المنتوجات يجب الا تنافس المنتوجات الاسرائيلية

ان مراكز البحث الزراعية ، وهي اربعة انشئت بعد الحرب مباشرة(٦٢)، قد درست التربة والمناخ والمياه في الضفة الغربية ، واجرت تجارب لزراعة غلات جديدة كالقطن والبندورة والخيار الصالح للتعليب الخ.. ، وارسلت نتائج ابحاثها الى وزارة الزراعة الاسرائيلية .

ان المادة حول نتائج البحث ليست بين يدينا ولكن الحكم العسكري يحب ان يذكر كمثال على نجاحه في « اقناع » السكان بتغيير انواع الحاصلات الزراعية انتقاص المساحة المخصصة لزراعة البطيخ (الذي كانت غالبيته تسوق في الضفة الشرقية والبلدان العربية ولا مجال لتسويقه في اسرائيل او اوروبا) من (٤٣) الف دونم في عام ١٩٦٨ الى (٢٦) الف دونم في عام ١٩٦٩ ، وازدياد مساحة

الارض المخصصة لزراعة التبغ من (١٥٠٠) دونم الى (٨٠٠٠) دونم في العامين المذكورين(٦٣).

تقول مجلة **اسرائيل ايكونومست** [عدد آب ــ ايلول (اغسطس ــ سبتمبر) ١٩٧٠ ، ص ١٨٢] :

« ان الروابط التجارية الوثيقة التي قامت خلال السنوات الثلاث الماضية بين المناطق المحتلة واسرائيل يمكن أن تؤدي في حالة انقطاعها الى خلق صعوبات كبيرة لسكان المناطق . ان العودة الى الحكم الاردني او المصري قد تتسبب في خلق بطالة كبيرة ومن الارجح أن يعود مستوى الاجور الى الانخفاض . ان عددا متزايدا من السكان العرب بدأ يدرك ذلك وقد نجد في هذه الحقيقة تفسيرا للدرجة العالية من التعاون المتحقق مع السلطة العسكرية في المجال الاقتصادي » .

ان هذا القول ، مهما كانت نسبة الصحة فيه ، يمثل المطامح الاسرائيلية الكامنة وراء الجهد الاقتصادي للسلطة العسكرية في المناطق المحتلة : أن تتوثق الروابط الاقتصادية بين اسرائيل والمناطق المحتلة ، أن ينتعش الاقتصاد ، أن يستكين السكان فلا يعودوا يفكرون بمقاومة الاحتلال . وتدريجيا يتم الدمج الاقتصادي والمعاشي ، وتدريجيا تبتلع اسرائيل الضفة والقطاع ، وتدريجيا تولد اسرائيل اكبر ، ويورث الجيل الاسرائيلي الحالي للجيل القادم رصيدا اكبر للوثوب .

* * *

يقول دايان : « تحت تصرفنا الان وقت ، ومناطق، وصلاحيات سلطة ، وعلينا ان نستغل الثلاثة(٦٤)».

يقول اوري افنيري مخاطبا الكنيست :

« مثل روح والد هاملت يحوم الكيان الفلسطيني على مسرح المنطقة ، لا يكل ولا يمنح الراحة ... مثل تلك الروح في مسرحية شكسبير لم يكف الكيان الفلسطيني ، ولا للحظة واحدة ، من القاء ظله الراعب على المنطقة .

بقي في مخيمات اللاجئين ... وجد تعبيره في سلسلة لا تنقطع من الانتفاضات ضد الحكم الهاشمي ... ساعد دونما انقطاع حالة العداء بين اسرائيل والحكام العرب ... وتجلى اخيرا في قيام منظمات الفدائيين وتعاظم قوتها ... منظمات الفدائيين التي اصبحت الان عاملا مستقلا يهدد النظم العربية ويقرر الى حد كبير سير تصاعد الحرب بيننا وبينهم (٦٥)».

تقول لدايان هاوي اثريات الماضي ومحترف الحرب :

يجدر أن تقرأ ، أو تعيد قراءة ، مسرحية الكاتب العظيم .

المراجــع :

١ ــ **ثلاث سنوات من الحكم العسكري / ١٩٦٧ ــ ١٩٧٠** (الترجمة الانكليزية ــ ستانسل) ، وزارة الدفاع الاسرائيلية، ١٩٧٠. توجد نسخة محفوظة في مكتبة مركز الابحاث الفلسطينية، منظمة التحرير، بيروت.

* شبه الجملة بين القوسين . ملاحظة من كاتب المقالة .

٢ ــ **معرخوت** (عبرية) ، منشورات وزارة الدفاع الاسرائيلية ، العدد ٢٠٤ ، كانون ثاني (يناير) ، ١٩٧٠ ص ٢٣ . الاقتباس مأخوذ من المقالة الاولى في المجلة ، وهي بعنوان «الامن في اسرائيل ١٩٧٠» بقلم البريغادير جنرال ي. رافيف ، سكرتير موشيه دايان وزير الدفاع .

٣ ــ موشيه دايان ، **خريطة جديدة ــ علاقات جديدة** (بالعبرية) ، « مكتبة معاريف » و « شكمونه » ، تل ابيب وحيفا ، ١٩٦٩ ، ص ١٧٧ ــ ١٧٨ . ويحتوي الكتاب على مختارات من الخطب والمحاضرات التي القاها دايان في الفترة بين ١٩٦٧ ــ ١٩٦٩ .

* المرجع نفسه ، ص ١٧٧ .

٤ ــ **جروزالم بوست ــ الملحق الاسبوعي** (عدد ١٩٧٠/١٠/٢٧)

٥ ــ **خريطة جديدة ...** ، ص ١٧٩ .

٦ ــ نشرت **دافار** (١٩٧٠/٨/٣٠) نتائج دراسة اجريت بغية بلوغ تصورات السكان في اسرائيل والمناطق المحتلة في عام ١٩٨٥ ... وقد اظهرت نتائج الدراسة ان نسبة السكان العرب ستصبح في ذلك التاريخ ٤٤٪ من مجموع السكان ، وانه بعد عشرين سنة ستفقد الغالبية اليهودية .

٧ ــ يعتبر مناحيم بيجن ، زعيم كتلة جاحال ، اضافة لدايان والون ثالث ابرز ثلاثة « صقور » في اسرائيل ، وقد ظل عضوا في الحكومة الاسرائيلية حتى ١٩٧٠/٨/٤ عندما قدم استقالته هو واعضاء كتلته من

المصدر : شؤون فلسطينية

التاريخ : يوليو ١٩٧١

الاستيطان الاسرائيلي في المناطق المحتلة في حرب حزيران

عبد الحفيظ محارب

لا نبتعد عن الحقيقة في شيء اذا قلنا ان الكيان الاسرائيلي يعود الى الاستيطان اليهودي في فلسطين . فبفضل الاعمال الاستيطانية التي بدأت بشكل ملحوظ ، في الربع الاخير من القرن التاسع عشر ، واستمرت الان في فلسطين واجزاء من اراض عربية ، قامت دولة اسرائيل وتعززت بها. ذلك لان الصراع العربي الاسرائيلي يدور بالاصل حول الارض ، وقد رأت الحركة الصهيونية ان خير طريقة لبلوغ أهدافها لتكوين دولة في فلسطين بناء شبكة من المستعمرات الاستيطانية في الارض العربية لتشكل عندما يحين الوقت قاعدة اساسية للدولة المتيدة . وتعتبر الاعمال الاستيطانية السمة الرئيسية للصهيونية التي تميزها عن الحركات الاستعمارية العالمية ، ذلك ان هذه الحركات تستهدف ، بشكل عام ، استغلال ثروات البلدان المحتلة ، او الخاضعة لسيطرتها ، او تطويع اقتصاد وثروات تلك البلدان لخدمة اقتصادها . اما الحركة الصهيونية فليس هذا هو مرماها الاساسي ، ولو اقتصرت مراميها على ذلك لهان الامر ، واصبحت كأية حركة استعمارية تقليدية ، فهي تسعى الى شيء آخر اكثر من ذلك واشد خطورة منه ، تسعى للحصول على الارض. ولذلك فان الوسائل التي تتبعها لتحقيق مآربها تختلف اختلافا جذريا عن الوسائل التي تتبعها الحركات الاستعمارية المألوفة . فالحركات الاستعمارية عند استعمارها لاي جزء من العالم تعتمد اما على القوة العسكرية او على نفوذها في ذلك الجزء الذي تعتزم استعماره . أما الحركة الصهيونية المتمثلة الان في الكيان الاسرائيلي فانها تعتمد كليا بعد اعتمادها على القوة العسكرية ، على بناء المستوطنات في المناطق التي تحتلها لخلق وقائع جديدة ؛ وازالة معالم قديمة ، تمهيدا للسيطرة عليها الى الابد . وليس هنالك مثيل في التاريخ الحديث للاسلوب الاستيطاني الذي اتبعته الصهيونية في استعمار فلسطين ، وتتبعه الان في المناطق العربية التي احتلت في حرب الايام الستة؛ الا الاسلوب الذي اتبعه الاوروبيون في استعمار اميركا وجنوب افريقيا واستراليا . وهو أسلوب يحمل بين طياته خطرا كبيرا للبلدان التي يطبق فيها ، فلولا الاستيطان الاوروبي في اميركا لما انقرض الهنود الحمر ، اصحاب البلاد الشرعيين، ولولا الاستيطان الاوروبي لاستراليا لما اوشك ابناء استراليا الاوائل على الانقراض ، ولولا الاستيطان الاوروبي لافريقيا الجنوبية لما اصبح اصحاب البلاد الشرعيين يعيشون في ظلال التمييز العنصري ، وكذلك يقال بالنسبة للشعب الفلسطيني ، فلولا الاستيطان الصهيوني لما اصبح معظم الشعب الفلسطيني مشردا بعيدا عن أرضه ووطنه !

من هنا ، تبدو لنا مدى الخطورة الكامنة وراء الاسلوب الاستيطاني الذي تتبعه دول او مجموعات بشرية للسيطرة على بلد ما . ومع ادراكنا لاختلاف دوافع وظروف الاستيطان الصهيوني عن دوافع وظروف الاستيطان الاوروبي لا يسعنا الا ان نقرر أن القاسم المشترك بينهما كان الاستيطان البشري كتمهيد للسيطرة التامة على الارض . وقد تمتع الاستيطان الاوروبي بميزتين ادتا الى نجاحه التام؛ بعكس الاستيطان الاسرائيلي الذي لا يزال يخوض صراعا عنيفا من اجل بقائه ونجاحه : ١ — طاقة بشرية كبيرة على امتداد الساحة الاوروبية ، كانت تشكل روافد كبيرة تصب في محيط الاستيطان الاوروبي ، بينما تقتصر الطاقة البشرية التي يحتاجها الاستيطان الصهيوني على ١٣ مليونا من

اليهود مشتتين في بقاع مختلفة من ارجاء المعمورة.

٢ — ضعف الاستجابة الحضارية ، لتحدي حملات الاستيطان الاوروبية من قبل شعوب المناطق التي تعرضت لهذه الحملات ، وهذا لم يحظ به الاستيطان الاسرائيلي، لعمق جذور حضارة الشعب الذي يواجهه .

حظي الاستيطان الاسرائيلي بعد حرب الايام الستة في المناطق العربية المحتلة باهتمام الحكومة الاسرائيلية ، ووضعته ضمن الخطوط الرئيسية لسياستها . فقد جاء في الخطوط الرئيسية لسياسة الحكومة في الفقرة رقم ٤ من الفصل الاول الخاص في المهام المركزية لسياسة الحكومة انها ستعمل على « مضاعفة اقامة مستوطنات امنية ، ومستوطنات دائمة ، قروية وبلدية في ارض الوطن »(١)، وقد اعتمدت الحكومة في بناء هذه المستوطنات على سلاح الناحال الذي كانت له اليد الطولى في اقامة عدد من المستوطنات في المناطق العربية المحتلة حديثا ، كما كانت له اليد الطولى في اقامة وحماية شبكة من المستوطنات الامنية في المناطق النائية ، وعلى امتداد خطوط الهدنة مع الدول العربية قبل حرب الايام الستة . وقد اسس الناحال — اختصار للكلمات العبرية الثلاث « نوعر حالوتسي لوحيم » ومعناها الشبيبة الطلائعية المحاربة — في شهر آب ١٩٤٨ ، ويعتبر سلاحا من اسلحة الجيش الاسرائيلي ، ويرئسه قائد برتبة عقيد . وكان الناحال حتى حرب الايام الستة ينشط في مجالين : تحويل المستوطنات الزراعية المؤقتة الى مستوطنات دائمة ، وحماية المستوطنات الزراعية المتاخمة للحدود وجعلها سورا واقيا للجبهة الخلفية . اي انه ينبغي على رجل الناحال ان يكون مزارعا على دراية بالشؤون الزراعية ، ومقاتلا متمرسا بالشؤون العسكرية .

اما بعد حرب الايام الستة ، وما تأتى عنها من اتساع لرقعة الارض التي تسيطر عليها اسرائيل ؛ الامر الذي يتطلب مزيدا من الطاقة البشرية لحمايتها ، فقد اخذ الناحال يتجه اكثر فأكثر الى الاعمال الامنية، منه الى الاعمال الزراعية ــ الامنية.

تقول صحيفة « دافار » في مقارنة لها بين نشاط الناحال قبل حرب الايام الستة وبين نشاطه بعد الحرب ، « يبدو ان الناحال يتدفق اليوم في جداول جديدة . وليس سرا اذا قلنا ان الجيش الاسرائيلي بحاجة اليوم الى قوى بشرية اكثر من السابق لتنفيذ المهام في المناطق الواسعة . ان الناحال الذي اقام في الماضي وحدات مختارة في نطاق قوات المظلات ، يتوجه الان نحو مجالات اخرى ، فقد اصبحت قوات الدروع تضم ناحال دروع ضمن تشكيلات وحدات الجيش الاسرائيلي الاخرى المرابطة على امتداد خط وقف اطلاق النار. كما ان ناحال الهندسة يساهم في تحصين الحدود الجديدة ، ويقوم الناحال بجولات استطلاعية في مناطق سيناء . والشيء المميز للوحدة الاستطلاعية التابعة للناحال عن الوحدات الاخرى من هذا النوع هو انها مشكلة من نواة استيطانية تشمل الفتيات. وهؤلاء الفتيات يتواجدن في قاعدة الوحدة ويقمن بخدمات مختلفة من الطهي وحتى الحراسة وينتظرن رجال الوحدة الاستطلاعية العائدين من الصحراء، وفي بعض الاحيان يشتركن بأنفسهن برحلات الاستطلاع من اجل جلب الانبساط لانفسهن ورفع معنوية الرفاق »(٢).

ومع ان الناحال اصبح اقرب الى المنظمة العسكرية منه الى المنظمة شبه العسكرية بعد حرب الايام الستة ، للاستجابة لتحديات مطالب الامن الناجمة عن الرقعة الواسعة التي اصبح الجيش الاسرائيلي يسيطر عليها بعد الحرب ، الا انه استطاع ان يقوم بنصيب كبير في اعمال الاستيطان في الاراضي العربية المحتلة . وتعمل الى جانب الناحال ، في بناء واشادة وتدعيم النواة للمستوطنات الجديدة عدة مؤسسات استيطانية ، كانت ولا تزال تلعب دورا في تنظيم القوى الاستيطانية قبل وبعد قيام دولة اسرائيل. وهذه المؤسسات هي: ١ — ايحود هكيبوتسوت فهكيبوتسيم ، وتدين بالولاء الى حزب « مباي » . ٢ — هكيبوتس هآرتسي ، وتدين بالولاء الى حزب « مبام » . ٣ — هكيبوتس همؤحاد ، وتدين بالولاء الى حزب « احدوت هعفودا » . ٤ — هكيبوتس هداتي ، وتدين بالولاء الى الحزب الوطني المتدين « مفدال » . ٥ — كيبوتس بوعل اغودات يسرائيل ، وتدين بالولاء الى حزب بوعل اغودات يسرائيل . هذا فضلا عن حركة الموشافيم « تنوعات هموشافيم » التي تقوم هي الاخرى بدور فعال في الحركة الاستيطانية في المناطق المحتلة . وقد اقامت هذه الحركة حتى عام ١٩٦٩ اربع مستوطنات في هضبة الجولان ونواة ناحال ارجمان في غور الاردن(٣). كما انها دعمت في الاونة الاخيرة المستوطنة الدينية التي اقيمت عند

المصدر : شؤون فلسطينية

التاريخ : يوليو ١٩٧١

المدونة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مدخل رفح في شمال سيناء . وتقوم هذه المؤسسات بتزويد المستوطنات الاسرائيلية في المناطق المحتلة بالاشخاص ذوي الخبرة في الشؤون الزراعية ، ليشكلوا نواة للمستوطنة ، ويحولوها مع جنود الناحال الى مستوطنة دائمة قادرة على الاعتماد على نفسها . اما من الناحية التمويلية ، فان الاستيطان الاسرائيلي في المناطق العربية المحتلة ، يعتمد على الوكالة اليهودية حيث ينشط « الصندوق القومي » التابع لها في شق الطرق لتلك المستوطنات وتقديم المساعدة لها ، وكذلك على المؤسسات الحكومية والمؤسسات الاستيطانية الآنفة الذكر . ومما يسترعي الانتباه انه ليس من الضروري ان تقتصر نواة اية مستوطنة جديدة في المناطق العربية المحتلة على عناصر المؤسسات الاستيطانية (الموشافيم والكيبوتسات) بل يدخل ايضا ضمن تشكيلاتها عناصر من المدن ومن بين صفوف المهاجرين الجدد والمتطوعين الاجانب . ففي كيبوتس « ماروم هجولان » نجد انه يوجد بين كل اربعة اشخاص شخص واحد من ابناء الكيبوتسات .

هنالك عدة عوامل تقف وراء الاستيطان الاسرائيلي في المناطق العربية المحتلة : **العامل القومي** ، وهو الاهم ، اي النزعة الصهيونية للاستيلاء على مزيد من الارض . ثم **العامل الامني** ، فقد بنيت هذه المستوطنات على امتداد خط وقف اطلاق النار مع سوريا لتشكل سورا دفاعيا يقي الجبهة الخلفية من المستوطنات . كما وشيدت مستوطنات الناحال في الاغوار على امتداد نهر الاردن لتحول بقدر الامكان دون توغل الفدائيين العرب الى المناطق العربية المحتلة ، كما اقيمت في الاونة الاخيرة مستوطنة من مجموع ثلاث مستوطنات من المقرر اقامتها عند مدخل رفح في شمال سيناء لتغلق الطريق بوجه الفدائيين العرب الذين يستخدمون مدخل رفح اثناء ذهابهم وايابهم من قطاع غزه الى الاردن(٤). ويقف الدافع الامني ايضا وراء اقامة مستوطنات سيناء. تقول صحيفة معاريف « ليس هنالك شك بانه لولا المستوطنات الثلاث (ناحال يام ، ناحال سيناء ، ناحال دكله) لاستغل الفدائيون الفراغ لتنظيم صفوفهم في المنطقة ، وفرض سيطرتهم على سكان المنطقة »(٥). هذا فضلا عن ان اسم المستوطنة يقترن عادة بصفة الامن ، حيث يصطلح على تسمية هذه المستوطنات بالمستوطنات الامنية . وهو اصطلاح « مستعار من عالم التعابير الاستيطانية التي كانت تستعمل ابان الانتداب البريطاني على فلسطين »(٦). وهناك **العامل السياسي** : ان بناء شبكة من المستوطنات في المناطق المحتلة أمر على جانب كبير من الاهمية في الصراع العربي الاسرائيلي ، فهذه المستوطنات ، فضلا عن انها تجعل الانسان الاسرائيلي يسيطر على الارض ، وتخدم بالاصل العامل القومي ، فانها تعتبر ورقة لها وزنها في حالة التفاوض على تسوية مع العرب، فبفضل هذه المستوطنات تخلق اوضاع جديدة في المناطق العربية المحتلة كما حدث في فلسطين ، وهذه الاوضاع الجديدة هي التي تقرر الحدود الجديدة ، فقد كان الاسلوب الذي سارت عليه الصهيونية يتمثل في بناء مستعمرات ثابتة « لان المستعمرات الثابتة هي التي تضمن سيطرتنا على اقسام البلاد المختلفة ، وقد ثبت ذلك في حرب التحرير. ان خارطة الاستيطان المكتظة بالسكان هي التي عينت بدرجة كبيرة خارطة الهدنة »(٧) او كما تقول صحيفة دافار « انه من المحتمل ان يكون لكل مستوطنة معنى عندما يحين الوقت اوسع مما يبدو للوهلة الاولى »(٨). ان اسرائيل تضع في حسابها امرين عند قيامها بالعمل الاستيطاني في المناطق المحتلة . الامر الاول تعذر التوصل الى حل للنزاع العربي الاسرائيلي ، وعند ذلك تكون قد اقامت حزاما امنيا يتمثل في شبكة المستعمرات على امتداد خطوط وقف اطلاق النار مع الدول العربية ، والامر الثاني احتمال التوصل الى تسوية مع الدول العربية ، وهنا يأتي دور « الورقة ذات الوزن »، المتمثلة في المستوطنات القائمة ، فاي تنازل تبديه اسرائيل عن بعض او معظم المستوطنات ، من اجل التوصل الى سلام دائم وحقيقي مع الدول العربية، من شأنه ، كما تعتقد ، ان يصورها بأنها تنازلت عن اشياء كثيرة وكبيرة . ثم هنالك **العامل الاقتصادي** : ليس هنالك شك بأن الاستيطان الاسرائيلي يسعى من وراء بناء المستعمرات في المناطق العربية المحتلة الى ايجاد موارد اقتصادية جديدة لاسرائيل . ان اسرائيل ترمي من وراء استيطانها في هضبة الجولان الى تحويل الهضبة برمتها الى مزرعة ابقار تكفي حاجيات اسرائيل من اللحوم الطازجة(٩)، كما وترمي من وراء استيطانها في غور الاردن الى الاستفادة من مزايا الاغوار الزراعية ، حيث الخضار والفواكه المبكرة . هذا علاوة على المزايا السياحية التي تتمتع بها المناطق

المحتلة ، والتي من المحتمل ان تشكل دخلا رئيسيا للمستوطنات الاسرائيلية . فهضبة الجولان تمتاز سياحيا بمناخها الاوروبي حيث الثلوج والبرودة ، بينما تمتاز الاغوار بدفئها وحرارتها ، كما ان شرم الشيخ تمتاز بطبيعتها الجميلة على ساحل البحر الاحمر . ويأتي اخيرا **العامل النفسي** : تعتقد اسرائيل ان وجود مستوطنات اسرائيلية في المناطق العربية المحتلة من شأنه جعل السكان العرب في هذه المناطق يشعرون بالوجود الاسرائيلي ويحسون به ، وبذلك « يزول احتمال عودة الحكم العربي الى هذه المناطق من مخيلة السكان العرب » ، ويبداون بالتأقلم مع الحكم الاسرائيلي الجديد[١٠]. هذا فضلا عن تلويح المسؤولين الاسرائيليين في بعض الاحيان بالمستوطنات الاسرائيلية كأداة حرب نفسية ضد العرب خارج المناطق المحتلة . فقد قال وزير الدفاع موشيه ديان بعد قصف الجيش السوري لاحدى المستوطنات الاسرائيلية في هضبة الجولان « ان الجواب على تحرش السوريين سيكون اقامة مستوطنات اخرى دائمة في المنطقة ، ومن بينها مستوطنة مدنية في ناحال جيشور »[١١].

ونظرا لاهمية موضوع الاستيطان في المناطق العربية المحتلة ، شكلت في عهد حكومة ليفي اشكول لجنة وزارية بشؤون غوش عتسيون والخليل ، برئاسة ليفي اشكول وعضوية كل من الوزراء : يوسف الموغي ومناحيم بيجن وحايم جباتي وموشيه ديان وموشيه شبيرا وزئيف شيرف ، الا ان اسم هذه اللجنة غير في عهد حكومة غولدا مئير الى « اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان » وعهد الى يجآل الون برئاسة اللجنة التي تضم في عضويتها كلا من الوزراء : يوسف بورج وموشيه كول وفكتور شمتوف وموشيه ديان وحاييم لنداو وزئيف شيرف[١٢].

يمكن تقسيم الاستيطان الاسرائيلي في المناطق العربية المحتلة الى قسمين رئيسيين : اولا الاستيطان الزراعي ، ويشكل الاكثرية الساحقة من المستوطنات التي اقيمت حتى الان في المناطق المحتلة . وثانيا الاستيطان المديني ، وقد تعثر هذا الاستيطان حتى الان. ويمثل هذا النمط من الاستيطان الاستيطان الاسرائيلي في الخليل والقدس .

وينقسم الاستيطان الزراعي الى نمطين : ١ — الاستيطان الزراعي الامني ، الذي تقوم به كتائب الناحال ، وخطر هذا الاستيطان اقل من خطر الاستيطان المدني على المناطق المحتلة، فمستوطنات الناحال هي بمثابة معسكرات لسلاح من اسلحة الجيش الاسرائيلي ، مهمتها مزدوجة ، العمل الزراعي والعمل العسكري حيث « يكون من السهل حلها اذا ما اتخذت الحكومة قرارا بالانسحاب من احدى المناطق »[١٣]. ٢ — الاستيطان المدني الذي تقوم به مجموعات مدنية (غير عسكرية) من القرى التعاونية الاسرائيلية او من المهاجرين الجدد وابناء المدن. وهذا النمط من الاستيطان يشكل خطورة اكثر من النمط الاول للمناطق المحتلة، غير ان خطره يبقى محدودا لعدم توفر عدد كبير حتى الان من القوى البشرية في المستوطنات المدنية . اما الاستيطان المديني فهو الذي يشكل الخطر الجسيم على مستقبل المنطقة التي يجري فيها ، ذلك لانه «من الصعب »، من وجهة النظر الاسرائيلية ، «مجرد تصور حل مدينة يهودية كاملة . وعلى هذا الاساس يمكن معرفة لماذا لم يكن لدى الحكومة جواب عملي لمسألة الاستيطان في الخليل »[١٤].

يمكن القول ان غالبية الاحزاب الاسرائيلية تدعو الى استيطان المناطق المحتلة وتقف الى جانبه ، وان اختلفت حول سلم الافضلية للاماكن التي ينبغي اقامة النقاط الاستيطانية فيها. فمثلا نجد ان حزب « مبام » يدعو الى استيطان منطقة الهضبة السورية ويتحفظ على الاستيطان في الخليل، بينما تدعو الاحزاب الدينية الى استيطان الخليل والقدس والاماكن التي كان لليهود اثر بها في الضفة الغربية ولا تتحمس للاستيطان في الهضبة السورية، مثل الحزب الوطني المتدين « مفدال » وحزب عمال اغودات يسرائيل . اما حزب « جاحال » فيدعو الى « استيطان كافة المناطق المحررة واقامة ضواح سكنية لليهود في جميع ارض اسرائيل المحررة في اريحا والخليل وبيت لحم ونابلس وجنين وطولكرم وقلقيلية وغزه ورفح وغيرها »[١٥]. الا ان زعيم « الحركة من اجل ارض اسرائيل الكاملة » الدكتور « الداد » لا يكتفي باستيطان كافة المناطق العربية المحتلة بل يدعو ايضا الى طرد العرب من هذه الاراضي . ويقول الدكتور «الداد» ردا على سؤال وجه اليه حول الحل الذي يراه مناسبا لحل مسألة السكان العرب في المناطق المحتلة : « ان الحل المثالي والانساني هو تنظيم خروجهم ، حيث يوجد بيننا وبينهم خلاف موضوعي وتناقض تام : فاما ان تكون ارض اسرائيل ، او ارض اسماعيل!

انني اريد حقي . فهذا بلدي ولو كانت هنالك محكمة دولية عادلة وطرحوا الموضوع امامها فلن يعتريني اي شك بأن المحكمة ستحكم لصالحنا»(١٦)!

وفيما يتعلق بالاحزاب والتيارات الاسرائيلية التي تقف في وجه الاستيطان وتعارضه ، فانها تتمثل في اليسار الاسرائيلي الجديد «سيح» وكتلة هعولام هزيه وبعض الاوساط المستنيرة من بين المثقفين في اسرائيل ، وكذلك القائمة الشيوعية الجديدة « راكاح » والمنظمة الاشتراكية الاسرائيلية « متسبين » . ومما تجدر الاشارة اليه هنا ان الكتل السياسية الثلاث الاولى تعارض الاستيطان في المناطق المحتلة باستثناء الاستيطان في القدس بخلاف الكتلتين الاخيرتين اللتين تعارضان كافة اوجه الاستيطان في كافة المناطق المحتلة بدون استثناء.

اما على الصعيد الشعبي فان حركة الاستيطان الاسرائيلية في المناطق العربية المحتلة تحظى بتأييد ما يقرب من ثلثي السكان اليهود في البلاد . فقد اظهر استفتاء نشرت نتيجته في صحيفة معاريف ان ٧٣٪ من الذين استفتوا يؤيدون الاسراع في العمل الاستيطاني في المناطق المحتلة(١٧). وفي استفتاء آخر نظمته صحيفة يديعوت احرونوت اتضح ان ٧٤٪ من مواطني اسرائيل اليهود يؤيدون الاستيطان في المناطق العربية المحتلة ، وان ١٠٪ يعتقدون بضرورة الامتناع كليا عن الاستيطان ، وان ١٦٪ لم يقرروا كيف ينبغي على اسرائيل ان تتصرف . كما واوضح الاستفتاء ان ٤٢٪ من بين الذين اشتركوا بالاستفتاء وعددهم ١٢٢٨ شخصا، يعتقدون ان اقامة مدن يهودية هي الوسيلة المرغوب فيها لتنفيذ سياسة الاستيطان ، و٣٢٪ يعتقدون انه يجب ان يكون الاستيطان استيطانا زراعيا فقط . اما السؤال الثاني الذي وجه للذين يؤيدون الاستيطان في المناطق العربية المحتلة فهو : هل يجب الاستيطان حالا ؟ واوضحت نتيجة الاستفتاء ان : ٣٣٪ يؤيدون الاستيطان السريع في الجولان و٢٦٪ يؤيدون الاستيطان السريع في الضفة الغربية و٢٠٪ يؤيدون الاستيطان السريع في جميع الاراضي العربية المحتلة و١٩٪ يؤيدون الاستيطان السريع في غور الاردن و٢٪ يؤيدون الاستيطان السريع في غزة وسيناء(١٨).

الاستيطان الاسرائيلي في هضبة الجولان

يتضح من الاستفتاء الآنف الذكر الذي أجرته صحيفة يديعوت احرونوت ان هضبة الجولان تقف على رأس سلم الافضلية من بين المناطق العربية التي يرى الاسرائيليون ضرورة الاسراع بعمليات الاستيطان بها . هذا فضلا عن ان المسؤولين الاسرائيليين بدون استثناء يتحدثون دائما على وتيرة واحدة اذا كان الحديث حول مصير هضبة الجولان ويجمعون على « ان اسرائيل لن تعيد هضبة الجولان الى سوريا حتى ولو مقابل اتفاقية سلام » . واذا كانت هنالك بعض الخلافات بين الاسرائيليين حول مصير بعض المناطق العربية المحتلة ، فان الهضبة السورية لا تدخل ضمن المناطق المختلف عليها ، فهي تعتبر « ضمن المناطق التي لا يثار الجدل حولها بين الجمهور الاسرائيلي »(١٩). ولعل ابرز العوامل الكامنة وراء تمسك اسرائيل بالهضبة السورية تعود الى الوضع الاستراتيجي الهام لهضبة الجولان وما كان يشكل هذا الوضع من خطر وتهديد على المستوطنات الاسرائيلية حيث كانت كافة مستوطنات وادي الاردن الشمالي تحت رحمة المدفعية السورية . يقول « ايلي لنداو » المراسل العسكري لصحيفة معاريف : « ان الهضبة السورية كانت احد الاسباب التي ادت الى اندلاع الحرب ، فالحياة التي لا تطاق عند اسفل الحصن السوري صعدت من حدة الصراع العربي الاسرائيلي وادت في نهاية الامر الى اندلاع حرب الايام الستة »(٢٠). ومن الملاحظ في الاستيطان الاسرائيلي في الهضبة السورية ، ان دوافعه تختلف عن دوافع استيطان المناطق العربية المحتلة الاخرى بأنها مشوبة بالحقد وروح الانتقام . يقول احد مستوطني « شاعر هجولان » والعضو في حزب مبام « رافي كوتسر » : « ان سوريا كانت تكن لنا الكراهية اكثر من غيرها . لذلك اقترح ان تقام هناك وقائع جديدة . ان الذي شاهد الهضبة وهي محصنة يدرك بانه ينبغي المرابطة بها من اجل سلامة جميع المستوطنات المواجهة لها »(٢١).

كان الجيش الاسرائيلي اول مؤسسة رسمية تقف وراء الاستيطان في الهضبة وتدعم هذا الاستيطان. ولذلك برزت النقاط الاستيطانية في أماكن استراتيجية على امتداد خط وقف اطلاق النار مع سوريا، وكان وزير الدفاع موشيه ديان من بين اولئك الذين اصروا على ان تكون هذه المستوطنات على امتداد خط وقف اطلاق النار(٢٢). ويصف قائد المنطقة الشمالية سابقا ، ورئيس شعبة العمليات في القيادة العامة حاليا الزعيم دافيد اليعازار ، في

المصدر : شئون فلسطينية

التاريخ : يوليو ١٩٧١

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

معرض حديثه عن بداية الاستيطان في هضبة الجولان، المساعدات التي تدمها الجيش الاسرائيلي للمستوطنين بقوله : « لقد تلقوا منا كل شيء ، السلاح والتراكتورات والابقار والارض ، وكل شيء . وقد اعتنينا بهم كأولادنا ، الى ان جاءت الحكومة وتبنتهم »(٢٣). وقد خلق ذلك نوعا من العلاقات الطيبة ، والثقة المتبادلة الوطيدة بين الجيش الاسرائيلي والمستوطنات الجديدة بحكم مكان هذه المستوطنات وظروف نشاتها. يقول «يهودا هرئيل » احد سكان كيبوتس « ماروم هجولان » : « ليس من المبالغة في شيء اذا قلنا ان الثقة التامة بين مستوطنات الحدود والجيش الاسرائيلي الذي يقوم بحمايتها هي اغلى كنز تملكه اسرائيل . وقد تم التوصل الى هذه الثقة خلال اعوام من التعاون الحقيقي بين الجيش الاسرائيلي والمستوطنات. »(٢٤) يتسم الاستيطان الاسرائيلي في هضبة الجولان ، اكثر منه في غور الاردن وسيناء ، بالصبغة المدنية. اذ ان القاعدة الاساسية للاستيطان هناك تتشكل الى جانب كتائب الناحال من عناصر مدنية من سكان المدن والقرى التعاونية ، ومن بين صفوف المهاجرين الجدد والمتطوعين .

ومن اهم الامور التي يواجهها مستوطنو الهضبة الشكوك حول احتمال انسحاب اسرائيل في المستقبل من هضبة الجولان ، لان اسرائيل لم تقدم حتى الان على ضم الهضبة اليها رسميا ، كما فعلت بالنسبة للقدس ، بالرغم من انها صرحت مرات عديدة بأنها ستبقى فيها الى الابد . ولذلك يقوم المسؤولون في مستوطنات الهضبة بمحاولات شتى لازالة تلك الشكوك بواسطة المحاضرات والمناشير التي تلصق على الحيطان ، والتي تهدف الى جعل المستوطن يشعر بأن مصيره اصبح مرتبطا بمصير الهضبة . فقد جاء في احد مناشير مستوطنة « ماروم جولان » : « ... الذي يقرر الانتماء هنا ، يقول : هنا بيتي ، والذي يقرر الزواج هنا يقول : هنا بيت عائلتي ... والذي يقرر تثقيف ابنائه هنا يقول : هنا بيت اولادي . المزيد من العائلات ، المزيد من الاولاد — هذا هو المهم »!!(٢٥). وبما ان المهم بالنسبة للمستوطنات هو انجاب الاطفال ، فانها تقوم بتشجيع التناسل هناك وتعمل جاهدة الى المزيد منه ، لكي يولد نشء جديد يرى النور لاول مرة في الهضبة ليرتبط بها الى الابد ارتباطا طبيعيا ، ويخلق بذلك واقعا جديدا يحول بقدر الامكان دون ارغام اسرائيل على الانسحاب . يقول احد مستوطني الهضبة : « لنفترض اننا سوف نضطر لا لمواجهة الجيش الاسرائيلي ، بل الضغط الاميركي . انني لست متأكدا بأننا نستطيع الاعتماد على الجيش الاسرائيلي . وفي هذه الحالة يبدو لي انه سيكون لابني وزن اكبر من قوة الجيش الاسرائيلي»(٢٦). وسنورد هنا مثلا من الامثلة الواردة في مناشير المستوطنة التي تدعو الى تشجيع الزواج وانجاب الاطفال . جاء في احد هذه المناشير « انه قد تمت الموافقة على الاقتراح الذي تدمته « لجنة الرفاق » لشراء كل جهاز العرس ، سواء للعروس او للعريس على حساب المستوطنة . كما وانه تمت الموافقة على منح العروسين اللذين يعقدان قرانهما بالمستوطنة وينجبان طفلا تذكرة سفر بالطائرة ذهابا وايابا الى مدينة ايلات على حساب المستوطنة»(٢٧). وقد بلغ عدد مواليد مستوطنة « ماروم جولان » حتى منتصف عام ١٩٧٠ : ٢٥ مولودا(٢٨). وبمناسبة مرور عامين على تأسيس المستوطنة ، رأى المستوطنون ان « خير هدية » يقدمونها لمستوطنتهم « الاحتفال بزواج سبعة ازواج من الشباب ، ستة ازواج من ابناء الكيبوتس ، والزوج السابع من المتطوعين القادمين من خارج اسرائيل »(٢٩).

ومع ذلك فان الشكوك حول مستقبل هضبة الجولان ، واحتمال الانسحاب الاسرائيلي منها ، تبقى تعتري نفوس هؤلاء المستوطنين اذا لم تقدم الحكومة الاسرائيلية على ضم الهضبة رسميا . يقول احد مستوطني « ماروم جولان » : « ان الانسان لا يعرف اية امتحانات تنتظرنا . ومن الصعب التكهن بالصراعات والحروب والضغوط الخارجية والداخلية التي تنتظرنا . ان كل من يقول بأن هضبة الجولان ، بكافة اجزائها ، ستكون بدون ادنى شك جزءا لا يتجزأ من اسرائيل ، لا يفقه ما يجري على لسانه ... ومن الواضح ان الجيش السوري لا يستطيع تعريض استمرار وجودنا في الجولان للخطر ، فليس الجيش المصري هو الذي اخرجنا من سيناء عام ١٩٥٧ . ومن المحتمل جدا انه في صمودنا في مواجهة القوى التي تحاول تعريض تمسكنا بالجولان للخطر ، ان تكون للمستوطنات اهمية لا تقل عن اهمية الالوية المحصنة »(٣٠). وعندما سئل احد المستوطنين عما سيفعلون اذا ما قيل لهم ذات يوم جهزوا حقائبكم

وانسحبوا من الهضبه اجاب : « من اجل ذلك نجلس نحن هنا . من اجل خلق وقائع لكي لا يحدث هذا الامر »(٣١).

وقد حدث بالفعل ان اقترح « ايلي لنداو » المراسل العسكري لصحيفة معاريف بايعاز من قبل عناصر امنية في جهاز الحكم الاسرائيلي بعد المعارك العنيفة التي وقعت بين الجيش السوري والجيش الاسرائيلي في اواخر شهر حزيران من عام ١٩٧٠ والتي احدثت خسائر في الارواح والممتلكات بين صفوف المستوطنين ، اقترح تحريك الحزام الامني المشكل من المستوطنات على امتداد الحدود الى الخلف في اماكن ليست قريبة من القنيطرة الواقعة ضمن مجال النار السورية ، ذلك لان حياة النساء والاطفال في هذه المنطقة معرضة للخطر ، وقال في سياق اقتراحه « انه يمكن تحقيق الرغبات العادلة للسكان الجدد في هضبة الجولان لدق وتد خلف خط مجال المدفعية . وحتى لو ان المستعمرات الاسرائيلية في هذه المرحلة لا تنمو وتتعاظم على « سطح الهضبة » فان ذلك لن يبدو كتقصير في خدمة العلم . ليس هنالك شك بأن سكان قرى الحدود الجدد لن يستهوا ما هو مكتوب هنا ، غير انه ينبغي على المسؤولين في جهاز الامن ان يقوموا الان باتخاذ خطوة متطرفة ، ليحولوا دون وقوع تضحيات ومفاجآت لا فائدة منها بالنسبة لنا » . ثم دعا الى « اقامة خط محصن قوي ، يكون من السهل فيه اجراء حرب على « البطن الطرية » لسوريا »(٣٢). غير ان هذا الاقتراح احدث استياء بين صفوف المستوطنين الذين لم يتقبلوه . وكانت حجتهم بذلك ان القذيفة يمكنها اليوم الوصول الى اي مكان في الهضبة ، ولذلك فليس هنالك داع لتحريك المستوطنات الى الخلف لانه « لا يوجد فرق بين مستوطنة تقع على بعد ٥ كم من الحدود وبين مستوطنة اخرى تقع على بعد ٢٠ كم من الحدود، ذلك لان المدفعية السورية بامكانها الوصول الى اي مكان »(٣٣). وقد اعتبر « يهودا هرئيل » (من مستوطني كيبوتس ماروم جولان) دعوة ايلي لنداو كقذيفة من الخلف توجه الى ظهر المستوطنات ، حين رد عليه بقوله : « ان مئات القذائف التي انهالت مؤخرا على مستوطنات الهضبة لم تهز الاحساس بالامن والثقة بالمستقبل لمستوطني هضبة الجولان ، مثلما فعلت « القذيفة » التي ارسلها اليهم من الخلف ايلي لنداو »(٣٤).

غير ان الصورة التي يحاول ان يظهر بها مستوطنو الهضبة تختلف عن الصورة التي اتسموا بها اثناء حملاتهم الاستيطانية الاولى على هضبة الجولان ، ذلك ان الشكل الذي استوطنوا فيه الهضبة يختلف اختلافا كليا عن اي شكل استيطاني سابق . فقد انهمك هؤلاء في بداية الاستيطان بالسطو على قطعان الابقار والاغنام الكثيرة التي خلفها العرب وراءهم(٣٥) كما انشغلوا في السطو على منازل القنيطرة المهجورة ، حيث بدأوا يجمعون كل ما يقع تحت متناول ايديهم من أثاث ، الامر الذي ادى الى اصطدامهم مع قوات الشرطة(٣٦). هذا فضلا عن ان مستوطني «ماروم جولان» لم يتعبوا انفسهم ببناء مستوطنة جديدة لهم ، بل لجأوا الى الطريق الاسهل والاخف، حيث احتلوا منازل الضباط التابعة للجيش السوري وحولوها الى منازل لهم . كما ان مستوطني عين زيوان لم يرهقوا انفسهم ببناء مستوطنة بل فضلوا احتلال المنازل التي كانت تخص سلاح الدروع السوري في المنطقة وحولوها الى منازل لهم . وكذلك يقال بحق رجال مستوطني « ناحال جيشور » الذين استولوا على منازل الحرس السوري بالقرب من رفيد ، وايضا بحق اعضاء « موشاف العال » الذين فضلوا منازل الضباط السوريين على منازل القرية السورية العال نفسها(٣٧).

على ان هنالك ظاهرة اخرى للاستيطان الاسرائيلي في هضبة الجولان تدعو الى السخرية ، الا وهي ظاهرة المتطوعين الاجانب حيث استطاع احدهم ان يقيم مستوطنة في الهضبة السورية !! الا انه بعد نصف عام من انشاء المستوطنة وجد نفسه بين قضبان السجن ، كما ان المستوطنة التي استطاع انشاءها اصبحت انقاضا تحتوي على بعض الجرارات والالات الزراعية التي دمرها الفدائيون العرب .

ظاهرة المتطوعين الاجانب

تدفقت الى اسرائيل ابان فترة التريث التي سبقت حرب الايام الستة ، وفي اعقاب تلك الحرب ، موجات صغيرة من المتطوعين الاجانب يحملون جنسيات مختلفة من ٤٠ بلدا تقريبا وخاصة من بلدان العالم الغربي(٣٨). وكان من المفترض ان يخدم هؤلاء في المرافق المختلفة لانتقار اسرائيل الى القوى البشرية العاملة ابان الازمات . وقد وصل عددهم عند مطلع عام ١٩٦٨ حوالي ١٢ الف متطوع ،

واقيمت لهم فرقة تحمل اسمهم يرئسها اسرائيلي يدعى « يهودا باز »(٣٩). وقد انيطت بهم اعمال شتى من بينها الخدمة في الكيبوتسات وفي وحدات جمع الغنائم التابعة للجيش الاسرائيلي وفي ترميم مستشفى هداسا في القدس القديمة وفي مد انابيب المياه في صحراء سيناء . غير ان هؤلاء المتطوعين لم يستطيعوا التأقلم مع ظروف الحياة في اسرائيل . ومع ان الكيبوتسات توفر لهم الطعام والمنام الا انهم « لم يستطيعوا العثور على مكانهم في الكيبوتس ، ففي حالات كثيرة خفت حدة حماسهم في القيام بأعمال جسمانية ، ولم يستطع البعض التأقلم مع المجتمع التعاوني . كما ان الكيبوتسات ارادت في حالات كثيرة التخلص منهم بسرعة ، فمظهرهم ولباسهم غير العادي وشعرهم الذي لا يعرف المقص ، كل ذلك خلق سورا بينهم وبين ابناء الكيبوتسات ، وعمق من عدم المحبة ، واصبح انفصال الطرف الواحد عن الطرف الاخر ، امرا محتملا »(٤٠).

ليست صفة الكسل والتهرب من القيام بأعمال جسمانية هي الصفة الوحيدة التي تلازم هؤلاء المتطوعين ، بل هنالك صفات اكثر سلبية واخطر من ذلك ، واصبحت معروفة لرجل الشارع الاسرائيلي . وسنورد هنا بعض الاعمال المشينة التي يقترفونها على سبيل المثال لا الحصر : **السرقة** : « القت الشرطة القبض على احد المتطوعين (من فرنسا) بتهمة سرقة محفظة طالبتين». **ترويج تعاطي الحشيش** : « القت قوات الامن القبض على متطوع (من كندا) لانه رأى ان جزءا من واجبه القيام بتزويد الحشيش لاعضاء الكيبوتس الذين آووه » . **التزوير** : « القت قوات الامن القبض على متطوعين (من استراليا) في احد كيبوتسات الجليل بتهمة التجارة في جوازات سفر مسروقة » . **الزنا** : « تحولت احدى المتطوعات (من بريطانيا) الى زانية ، وقد تلقت بعض اللكمات من بائعات الهوى في تل ابيب ، اللواتي تخوفن من المنافس الجديد » . **السطو** : « القت الشرطة القبض على سبعة متطوعين بتهمة السطو على الحوانيت وسرقة اغذية بقيمة ١٠٠٠ ليرةاسرائيلية». **القتل والاغتصاب** : « ارتكب بعض المتطوعين عملية قتل ، وعمليتي اغتصاب »(٤١). هذا فضلا عن ان الفئة المثقفة من بين صنوف المتطوعين والتي التحقت بالجامعة العبرية في القدس ، يعود لها الفضل في ترويج تعاطي الحشيش بين صفوف الطلبة ، وادخال « موضة » تعاطي الحشيش بين جدران الجامعة . وشعار هؤلاء هو : « اذا كان الشرب والتدخين يعرقلان الدراسة ، نكف عن الدراسة »(٤٢)!!

والذي يهمنا هنا ، هو الجانب الاستيطاني الذي خدم فيه البعض من هؤلاء المتطوعين ، والنتيجة التعيسة لهذا الاستيطان . فقد استطاع متطوع من الولايات المتحدة يدعى « ديك سكوت » يبلغ من العمر ٣٨ عاما اقناع المؤسسات الاسرائيلية المسؤولة لبناء مستوطنة جديدة تحمل اسم « رمات مشالوم » في الهضبة السورية ، ولم يدر بخلد هذه المؤسسات ان « سكوت » هذا متهم من قبل سلطات كليفورنيا في الولايات المتحدة بتهريبه مخدرات من المكسيك بقيمة نصف مليون ليرة ! تمكن ديك الذي استحوذت عليه فكرة بناء مستوطنة لمتطوعين ومهاجرين من الولايات المتحدة عندما سحرته مناظر هضبة الجولان ، من اقناع بعض المهاجرين من الولايات المتحدة وبعض المتطوعين بفكرته . وقد تجمع هؤلاء المستوطنون الجدد في مركز الاستيعاب التابع للوكالة اليهودية في صفد ، بانتظار بناء المستوطنة على يد السلطات ، غير انهم ملوا الانتظار وقرروا الذهاب الى المكان الذي ستبنى فيه المستوطنة قبل البدء في عملية البناء ، ولم تكن هذه المجموعة الاستيطانية المكونة من عشرين شخصا تمتلك شيئا الا البطانيات وبعض السيارات ، وشرعت عند وصولها بتمهيد مكان لتنام فيه ، فقد « اخذ الاولاد بابعاد الحجارة ، بينما اخذت النسوة باعداد الطعام في سيارة الاوتوبيس التي تحولت الى مطبخ »(٤٣). وعندما علمت قيادة المنطقة الشمالية بعد يومين بأمر هؤلاء المستوطنين ارسلت اليهم بعض الضباط للوقوف على اوضاعهم حيث مدوهم بالخيام العسكرية وبقطع من الاسلحة . وكان هؤلاء يتخوفون كثيرا من العمل الفدائي . ففي الليلة الاولى من بناء الخيام أحس الحراس بحركة مشبوهة واخذوا يطلقون النار بكل غزارة ، وعند الصباح ظهر ان حمارين قد قتلا بالقرب من خنادقهم(٤٤)!!

بعد ذلك رأت السلطات الاسرائيلية انه من الواجب وضع حجر الاساس للمستوطنة الجديدة « رمات مشالوم » الواقعة على سفح جبل الشيخ . ففي احتفال ضم عددا من الوزراء وكبار ضباط الجيش

والشرطة تم وضع حجر الاساس في شهر ابريل ١٩٦٨ لهذه المستوطنة . وقد افتتح الاحتفال نائب رئيسة الوزراء يجال الون الذي قال في كلمته التي القاها بهذه المناسبة « اذا كان لا يوجد هنالك استعداد من جانب الدول العربية للموافقة على حدود أمن ، فاننا نعين حدود أمن ، ونقيم سورا دفاعيا على خطوط وقف اطلاق النار ، بواسطة تاسيس مستعمرات مدنية .. اذ انه فقط بواسطة مستعمرات نظير رمات شالوم توجد ضمانة لذلك بأن نقيم حدود أمن »[٤٥]. وقال رئيس شعبة العمليات في القيادة العامة للجيش الاسرائيلي كلاما مماثلا[٤٦].

غير ان امور المستوطنة لم تجر على ما يرام ، حيث اخذ الوضع المعيشي لسكانها يتدهور يوما بعد يوم، واصبح هؤلاء المستوطنون مع ابنائهم على حافة الجوع . تقول « بات شيفع باهر » وهي اسرائيلية انضمت الى مستوطني « رمات شالوم » : « لقد مرت علينا ايام كنا نتناول بها قطعة من الخبز وقدحا من القهوة فقط ، ولم يكن لدينا ما نأكله . انني اتذكر زوجة « ديك سكوت » عندما هجرت المكان وسافرت الى كريات شموناه لان اولادها لم يستطيعوا تحمل الظروف السكنية ، حيث كانت تصعد يوميا الى الجبل لتطلب من الجنود قليلا من الطعام لاولادها لتقيهم غائلة الجوع . وقد كنا جميعا جوعى . وبدأت مرة أخرى موجة من الهجرة من المستوطنة لان المستوطنين لم يستطيعوا الصمود . كنا نطلب طعاما من قوات الجيش الاسرائيلي. وكانوا يقدمون لنا بقايا الخبز والطعام. ولم يكن امامنا مفر من ترك المستوطنة »[٤٧]. وهكذا خلت المستوطنة من مستوطنيها ، ولم يبق بها الا انقاض من السيارات والجرارات التي دمرها الفدائيون العرب ، كما ان مصير « الاب الروحي » للمستوطنة وزعيمها ديك سكوت لم يكن بأفضل من مصير مستوطنته ، فقد القت قوات الامن الاسرائيلية القبض عليه في أواخر شهر حزيران من عام ١٩٦٩ بناء على طلب من حكومة الولايات المتحدة بتهمة تهريب مخدرات من المكسيك الى كاليفورنيا[٤٨].

من المعروف ان الاستيطان الاسرائيلي التروي يعتمد على الزراعة ، ولذلك كانت مؤسسات الحركة الصهيونية تعمد منذ البدء في نشاطها الى اختيار الاراضي الزراعية الخصبة ، لتقيم مستوطناتها عليها . فامهات المستوطنات الاسرائيلية مثل « بيتح تكفا » (عام ١٨٧٨) و« ريشون لتسيون » (عام ١٨٨٢) و« جديرا » (عام ١٨٨٢) و« زخرون يعقوب » (١٨٨٢) و« رحوبوت » (١٨٩٢) احتلت اخصب بقعة في فلسطين ؛ حيث اشيدت في السهل الساحلي الفلسطيني كقاعدة لظهور مستوطنات اخرى، والسيطرة بالتالي على الاراضي الخصبة . وكانت الجهات الاسرائيلية الرسمية المسؤولة عن استيطان هضبة الجولان تأمل ان الهضبة تحتوي على اراض زراعية خصبة غير انه بعد اجراء الدراسات في المنطقة خاب امل هذه الجهات اذ ان خصوبة الارض لم تكن بالشكل الذي تصورته . فقد اشار وزير الزراعة حاييم جباتي في مؤتمر للمزارعين عقد بتاريخ ١٩٧٠/٤/٢٠ في منطقة « جدروت » « الى انه خلافا للامال ، وما كنا نتوقعه ، ظهرت المنطقة كمنطقة غير خصبة من الناحية الزراعية »[٤٩].

ويمكن القول ان الاستيطان الزراعي في هضبة الجولان يفتقر الى عاملين اثنين : خصوبة الاراضي الزراعية ووفرة المياه . ولعل العامل الثاني هو الذي يشكل مشكلة رئيسية امام تطوير الاستيطان الزراعي . فاذا ما توفرت المياه بشكل جيد سيكون بالامكان تحويل الاراضي البور القابلة للزراعة الى أراض خصبة، وهذا ما دفع المسؤولين الاسرائيليين الى القيام — بالاضافة الى اعمال التنقيب عن مصادر المياه في المنطقة — الى دراسة امكانية تزويد هضبة الجولان بالماء من بحيرة طبريا ، حيث « يقوم مختصو المياه الان باعداد مشروع لرفع منسوب مياه بحيرة طبريا بمتر واحد ، لانه بهذه الطريقة يكون بالامكان الحصول على زيادة في مياه البحيرة بـ ٦٠ مليون متر مكعب من الماء »[٥٠]. واذا ما خرج هذا المشروع الى حيز التنفيذ فسيكون بالامكان توسيع رقعة الاماكن الزراعية .

ومما تجدر الاشارة اليه ان مستوطنات الجولان كانت حتى النصف الاول من عام ١٩٧٠ قد مهدت وقامت بزراعة ٥٠ الف دونم ومن الممكن بعد القيام بأعمال تمهيد ، زراعة ٤٥ الف دونم آخر[٥١]. غير ان الاتجاه الرئيسي يسير الان نحو العناية بتربية الابقار لوجود مناطق كثيرة في الهضبة السورية غنية بالمراعي تصل مساحتها الى اكثر من ٣٠٠ الف دونم . وقد استغل المستوطنون هذه المراعي وقاموا بتربية الابقار والاغنام ، ويمتلكون

حوالي ٤٠٠٠ رأس من البقر ، و٢٢٠٠ رأس من الغنم(٥٢). وتقول صحيفة معاريف : « ان الهدف هو تحويل المنطقة في الاعوام القريبة القادمة الى مركز لتربية الابقار لكي تكفي اسرائيل حاجياتها من اللحوم الطازجة بدل اللحوم المجففة المستوردة »(٥٣). اما صحيفة دافار فقد قالت تحت عنوان « هضبة الجولان مزرعة ابقار لاسرائيل » : « انه بمقتضى الخطة لاعوام السبعينات سيصبح عدد الابقار في الهضبة ٣٠٠ الف راس ، سترعى في مراع تصل مساحتها الى ٨٠٠ الف دونم . اما قطعان الاغنام فيصل عددها الى ٥٠٠٠ راس ، هذا بالاضافة الى ان المنطقة ستنتج ٢٠٠٠ طن من لحوم ديك الحبش ، وبهذا الشكل تتحول الهضبة الى مورد اللحوم الطازجة الى اسرائيل »(٥٤). والى جانب هذا الاتجاه الرامي الى جعل الهضبة « تكساس اسرائيل » هنالك اتجاه آخر يرمي الى تحويلها الى منطقة سياحية ، حيث الثلوج والطقس الشبيه بالطقس الاوروبي . وقد شرعت السلطات الاسرائيلية بتحريش المنطقة ، وغرست حوالي ١٥٠ الف شجرة في الاماكن غير القابلة كثيرا للزراعة(٥٥). الا ان الاستيطان الاسرائيلي في الهضبة السورية وبقية المناطق العربية المحتلة ، لا زال يعاني — علاوة على المسائل الموضعية — من النقص في القوى البشرية . فسكان معظم هذه المستوطنات يعدون بالعشرات . كما ان معظم مستوطني الهضبة شباب غير متزوجين ومعدل اعمارهم ٢٣ عاما(٥٦). ومن اجل حل هذه المشكلة ، يطالب مستوطنو الهضبة بتوجيه سيل الهجرة اليهم ، ويدعون « ان المهاجرين لم يرسلوا في اعوام الخمسينات الى تل ابيب وحيفا ، بل الى أماكن جديدة » كما ويعتقدون « ان وزارة الاستيعاب لم تبذل جهودا كافية لفحص امكانية توطين مهاجرين في الجولان »(٥٧).

مستوطنات هضبة الجولان

كفار شاريت: تعتبر كفار شاريت طليعة المستوطنات الاسرائيلية في المنطقة . وتقع في منحدرات الهضبة بالقرب من الموقع السوري المعروف باسم تل عزيزات . وكانت هذه المستوطنة تحمل في البداية اسم رمات هبانياس ، لقربها من منابع نهر البانياس ، ثم حول اسمها الى « ناحال شنير » الا انه عاد فبدل بقرار من لجنة الاسماء الحكومية ، واصبح كفار شاريت(٥٨) على اسم موشيه شاريت. وتتشكل نواة المستوطنة من عناصر « هشومير هتسعير » المرتبط بحزب مبام . وتعتمد كفار شاريت على الاعمال الزراعية ، وقد نمت وتطورت بسرعة لخصوبة الاراضي التي تستغلها(٥٩). وقد قامت دائرة الاشغال العامة في اللواء الشمالي بمد طريق في اعقاب حرب الايام الستة الى منابع البانياس ، تسهل الوصول الى هذه المستوطنة(٦٠).

كيبوتس ماروم هجولان : بعد مضي شهر تقريبا على حرب الايام الستة قامت مجموعة استيطانية معظم افرادها من مستوطنات الجليل ووادي نهر الاردن الشمالي بتأسيس كيبوتس « ماروم هجولان » ، قبل أن يعلن المسؤولون الاسرائيليون ان هضبة الجولان لن تعاد الى السوريين حتى ولو مقابل اتفاقية سلام . أقيم الكيبوتس في البداية في معسكر سوري في « عليقة » الواقعة بالقرب من طريق القنيطرة — اشدوت يعقوب . وقد انهمك هؤلاء المستوطنون في بداية استيطانهم بجمع قطعان الابقار التي بقيت في المنطقة بعد أن التجأ اصحابها العرب الى سوريا خلال حرب الايام الستة(٦١). وفي شهر اوكتوبر من عام ١٩٦٧ انتقل المستوطنون الى القنيطرة واستولوا على « ضاحية الضباط » التي كانت تخص الجيش السوري وشرعوا بجمع ما يقع تحت متناول أيديهم من الاشياء التي تركها السكان العرب مما تسبب بوقوع اصطدامات مع قوات الامن(٦٢). واصبحوا يمتلكون بالاضافة الى ضاحية الضباط فندقا ومدرسة ميدانية لحماية الطبيعة ومطعما ومحطة بنزين . ثم اخذوا يقومون بزراعة ٥٥٠٠ دونم ، وبتربية قطعان الابقار ، وبصناعة لعب الاطفال . وتوجد لديهم ايضا محددة وكراج لاعتدة ميكانيكية ثقيلة(٦٣). ويعتبر هذا الكيبوتس اكبر مستوطنة في هضبة الجولان ، حيث يبلغ تعداد سكانه ٢٥٠ نسمة ، من بينهم ٢٥ طفلا، ولذلك انشئت في الكيبوتس روضة أطفال . ومما تجدر ملاحظته ان هذا الكيبوتس يحتوي على عدد من المتطوعين الاجانب(٦٤). وتعتزم السلطات الاسرائيلية نقل الكيبوتس الى مكان آخر في الشمال الغربي من تل ابو ندى على بعد ٤٠ كم من القنيطرة ، عندما تستكمل عملية البناء هناك(٦٥).

كيبوتس عين زيوان : مستوطنة مدنية اسست في مطلع شهر شباط ١٩٦٨ ؛ نواتها من افراد « هكيبوتس همؤحاد » التابع لحزب « احدوت هعفوداه » بالاضافة الى بعض المتطوعين الاجانب.

تقع هذه المستوطنة على بعد عشرة كيلومترات جنوبي القنيطرة وقد اقيمت على انقاض موقع سوري للدروع ، بالقرب من القرية الشركسية عين زيوان، ومن هنا جاء اسم المستوطنة الاسرائيلية(٦٦). ويقوم سكان هذا الكيبوتس بالاعمال الزراعية الشتوية ، كما انهم اقاموا مصنعا للصنادل يحمل اسم « مصنع صنادل دنناه » تصل طاقته الانتاجية الى نصف مليون زوج من الصنادل في العام ، الا انه ينتج حاليا ٥٠ الف زوج فقط « بسبب اغراق السوق بالمنتوجات المماثلة التي تنتجها المعامل الجديدة ، التي انشئت في غزة ونابلس وعكا»(٦٧). ويعتبر هذا المصنع اهم مرفق صناعي في هضبة الجولان ، ومن المتوقع ان يغلق بسبب المنافسة الشديدة مع المصانع الاخرى . ويقول «آشر جيل» رئيس مستوطنة عين زيوان : « اذا لم تشرف وزارة التجارة والصناعة على انتاج الصنادل ، فانه لن يكون هنالك مفر من اغلاق معمل « صنادل دنناه » في عين زيوان »(٦٨).

ناحال العال : اقيمت هذه المستوطنة في مطلع شهر شباط عام ١٩٦٨ ، وقد دعيت على اسم القرية السورية المهجورة « العال » . تقع عند منتصف الطريق بين القنيطرة والحمة على بعد ١٦ كم من الحمة شرقي بحيرة طبريا(٦٩). ويمر بالقرب منها وادي العال الذي يمتاز بصخوره الجميلة وبمصابه المرتفعة والصاخبة . وكانت مستوطنة العال في البداية مستوطنة مدنية ، وقد تعثر نموها ، وفشل مستوطنوها في تطويرها لاسباب اجتماعية ، الامر الذي حدا بالمسؤولين عن الاستيطان الى ان يرسلوا في عام ١٩٧٠ نواة الى المستوطنة مكونة من الناحال الديني بغرض تطويرها(٧٠).

ناحال جيشور : انشئت هذه المستوطنة في شهر ابريل من عام ١٩٦٨، نواتها من «هشومير هتسعير» التابع لحزب مبام . اتخذ المستوطنون في البداية المباني المهجورة التابعة لمعسكر سوري للتموين عند منحدرات تل فرس مساكن لهم . الا انهم انتقلوا بعد ذلك الى مبان ثابتة . وتسيطر مستوطنة ناحال جيشور على احد المحاور الرئيسية في هضبة الجولان ، محور البطيحة — الحمة الذي يتجه عند مفترق رفيد نحو حوران ، ومن ثم يتفرع الى دمشق(٧١). ومما يسترعي الانتباه والاهتمام معا ان اسم هذه المستوطنة جاء على اسم بلاد «جشور» التي كانت قائمة في عهد المكرا (كتاب مقدس عند اليهود) . وتذكر الكتب اليهودية المقدسة : « ان داوود تزوج معكة ابنة تلماي ملك جشور ، التي انجبت له ابشالوم »(٧٢). ويعتمد سكان ناحال جشور على زراعة الخضروات والاشجار وتربية الاغنام . وقد اقيم في هذه المستوطنة معمل لصنع لعب الاطفال المصنوعة من القماش لتشغيل الفتيات فيه(٧٣).

رمات مجشيميم : تقع مستوطنة « رمات مجشيميم » في المنطقة الجنوبية من هضبة الجولان على الطريق المؤدية الى الحمة التي حول الاسرائيليون اسمها الى « حمة جادر » . ويمكنها موقعها التي اشيدت فيه من الاشراف على المناطق السورية والاردنية معا لقربها من تلاقي خط وقف اطلاق النار مع كل من سوريا والاردن ; ويعمل سكانها بالزراعة وتربية الابقار(٧٤). وقد اقيمت هذه المستوطنة في النصف الثاني من عام ١٩٦٨ على أيدي مجموعة من شباب هبوعيل همزراحي ، بعد انتهاء خدمتهم في كتائب الناحال التابعة للجيش الاسرائيلي . أما الفتيات فقد قدمن من المدن(٧٥).

ناحال جولان : أنشئت المستوطنة في اوكتوبر ١٩٦٧، وتعتبر اقرب المستوطنات الى خط وقف اطلاق النار ، وتقع على الجانب الغربي من وادي « دوقاد » . وتتعرض بين الفينة والاخرى الى اعمال القصف الشديد(٧٦). ونواتها من شباب ايحود هكيبوتسوت (التابع لحزب مباي) ومن المتطوعين الاجانب. وتعتمد المستوطنة على الزراعة وتربية الماشية والدجاج. وقد دعيت هذه المستوطنة على اسم بلدة جولان التي كانت قائمة في عهد المكرا ، والتي أصبحت في عهد التلمود والمشناه — كما تدعي المصادر العبرية — مستوطنة يهودية مزدهرة . وتوجد بالقرب منها قلعة « جملا » اليهودية التي كانت قائمة ابان الحروب اليهودية الرومانية عام ٦٧ ميلادية(٧٧).

جبعات يوآب : اسست المستوطنة أواخر عام ١٩٦٨ بالقرب من قرية فيق السورية المهجورة التي تشرف على بحيرة طبريا . ويقوم سكانها بالاعمال الزراعية وتربية الماشية . ودعيت المستوطنة على اسم المقدم « يوآب شاحم » الذي كان قد لقي مصرعه في العملية التي قام بها الجيش الاسرائيلي ضد قرية السموع العربية قبل حرب الايام الستة . ويزعم الاسرائيليون انه قد عثر بوادي فيق بالقرب من المستوطنة على رسم منحوت على صخر ،

لشمعدان ذي سبعة رؤوس . وعلى كتابة منحوتة عند أسفل الشمعدان تقول : «انا يهودا المرتل». تقول صحيفة دافار : « انه ليس هنالك شك بان مستوطنة يهودية كانت قائمة هنا »(٧٨).

مفو حمه : تقع المستوطنة جنوبي هضبة الجولان بالقرب من الحدود الاردنية وعلى بعد ٤ كم جنوبا منها ، بينما تبعد عن خط وقف اطلاق النار مع سوريا بحوالي ٢٠ كم(٧٩). وقد شيدت في مكان الموقع السوري « عمارة عزالدين » الذي كان يهيمن على مستوطنات بحيرة طبريا . ودعيت المستوطنة على اسم « حمة جادر » الحمة العربية المشهورة بينابيعها المعدنية ، والتي تقول عنها صحيفةدافار«انها حمةجادر التاريخيةاليهودية»(٨٠).

مستوطنة رموت : لم تنشأ حتى الان بيوت ثابتة او مؤقتة لمستوطني « رموت » الذين استوطنوا القرية السورية المهجورة « سكوفيه » منذ اكثر من ثلاثة اعوام . ويقوم المستوطنون بالاعمال الزراعية وخاصة زراعة القطنوالغلال الا ان هذه المزروعات قد اتلفت بواسطة الخنازير البرية الموجودة بكثرة في المنطقة(٨١). وبالاضافة الى ذلك يقوم هؤلاء المستوطنون بزراعة الخضروات وتمهيد الارض لاجراء تجارب على زراعة اشتال المانجا والافوكادو. ولكن المشكلة الرئيسية التي تعاني منها هذه المستوطنة هي النقص في القوى البشرية ، حيث انه يوجد بها « اعضاء معدودون وشخصان متزوجان »(٨٢).

مشاريع أخرى

لا تقف المطامع الاسرائيلية في هضبة الجولان عند هذا الحد من المستوطنات التي أشيدت حتى الان في الهضبة السورية ، بل تسعى جاهدة الى بناء المزيد منها ، فقد ذكر يجال ألون نائب رئيسة الحكومة في شهر آذار من عام ١٩٧٠ امام الكنيست انه قد تم بناء عشر مستوطنات في هضبة الجولان وان « اربع مستوطنات هي الان في طور البناء »(٨٣). ولم يذكر اسماء هذه المستوطنات ، وكذلك لم يحدد الاماكن التي تقام عليها في الهضبة السورية . كما ذكرت صحيفة معاريف انه من المنتظر ان تتخذ اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان قرارا باعادة استيطان مستوطنة «رمات هشالوم» (التي مر الحديث عنها سابقا) الواقعة على المنحدرات الجنوبية من جبل الشيخواقامة مستوطنة جديدة أخرى في المنحدرات الغربية لهذا الجبل و« سيعمل اعضاء هاتين المستوطنتين ، الذين هم في سن الشباب من مسرحي الجيش ، في الحقل الزراعي »(٨٤).

ويجري العمل الان على اقامة مستوطنة جديدة في منطقة الرمثه في هضبة الجولان ، تعتمد على السياحة كمصدر رئيسي لمعيشة سكانها . ومن المقرر حسب خطة بناء هذه المستوطنة « ربط قمة الرمثه بقلعة النمرود التي ستصبح مركزا سياحيا في كل أيام السنة ، بحافلة معلقة »(٨٥). وقد شرع عمال الكيرن كييمت باقامة مرصد على احدى القمم في الطريق الى جبل الروس في منطقة الرمثه ، ويبلغ ارتفاع القمة عن سطح البحر ١٢٠٠ متر(٨٦). كما ذكرت اوساط الصندوق القومي الاسرائيلي « انه ستقام خلال العام القادم (١٩٧١) مستعمرتان جديدتان في مرتفعات الجولان ومستعمرة اخرى في وادي البطحة »(٨٧). هذا فضلا عن ان الخطة الخمسية لتطوير مستوطنات هضبة الجولان التي وافقت عليها وزارة الزراعة ، والتي تبلغ تكاليفها ١٧ مليون ليرة اسرائيلية ستستثمر في اقامة المباني وتطوير الحقول المنتجة(٨٨). ولعل أهم المشاريع الاسرائيلية واخطرها هو مشروع السبعينات لهضبة الجولان ، الذي يعتمد على الزيادة في الطاقة البشرية للمستوطنين وليس على الزيادة في عدد المستوطنات . وبموجب هذا المشروع سيكون في هضبة الجولان اكثر من عشرين مستوطنة زراعية يبلغ تعداد سكانها ١٢،٥٠٠ نسمة ، بحيث يتراوح عدد سكان كل مستوطنة ما بين ٦٠٠ــ٦٥٠ نسمة . وستعتمد هذه المستوطنات ــ بمقتضى هذا المشروع ــ على زراعة وتصدير الخضروات والزهور والافوكادو بالاضافة الى تربية الابقار والدجاج. ومن المتوقع ان تبلغ قيمة الانتاج الزراعي سنويا في هذه المنطقة ٥٥ مليون دولار ، بينما يبلغ الدخل السنوي الصافي للعائلة الواحدة ١٠،٠٠٠ ليرة اسرائيلية(٨٩). ان الهدف من وراء هذه المشاريع هو ترسيخ قواعد الاستيطان الاسرائيلي في هضبة الجولان ، بواسطة خلق وقائع جديدة في هذه المنطقة التي هجرها معظم سكانها في حرب الايام الستة ، وبقيت شبه خالية . ويقول بن غوريون في كلمة القاها في بيت سوكولوف في تل ابيب « ان الضرورة تحتم حاليا وفي اقرب وقت ممكن اقامة عشرين مستوطنة يهودية في هضبة الجولان بالاضافة الى المستوطنات الموجودة حاليا

هناك . ذلك ان هذه الوسيلة في نظري من انجع الوسائل التي يمكن بواسطتها ابقاء هذه الهضبة تحت سيطرتنا ؛ ذلك لان العالم حينذاك لن يبادر الى طرد اليهود من هذه المنطقة »(٩٠).

الاستيطان الاسرائيلي في الضفة الغربية

ليس هنالك شك بأن للحركة الصهيونية مطامع كبيرة في الضفة الغربية وخاصة في الاماكن التي كان لليهود فيها وجود قبل حوالي الالفي عام ، حيث حلوا لفترة محدودة من الزمن بحكم هذه المنطقة ، وتشكلت لهم مملكتان فيها : مملكة يهودا في الجنوب وعاصمتها « أورشليم » بيت المقدس ، ومملكة السامرة في الشمال وعاصمتها « شخيم » نابلس. هذا فضلا عن احتواء هذه المنطقة للاماكن الدينية الهامة لدى اليهود وخاصة في القدس التي تحتوي على حائط المبكى ، والخليل التي يعتبرها اليهود « مدينة الاباء » لاحتوائها على « مغارة المكبيلا » الحرم الابراهيمي . وليس من المستغرب في شيء أن تقوم السلطات الاسرائيلية عند احتلالها لهذه المنطقة بتغيير اسماء المناطق والمدن ، وان تصم آذان العرب بأسماء غير مألوفة ترددها وسائل الاعلام الاسرائيلية مثل « يهودا والسامرة » بدل الضفة الغربية و« حبرون » بدل الخليل ، و« شخيم » بدل نابلس و« أورشليم الشرقية » بدل القدس العربية الخ ...

وربما تكون الضفة الغربية هي المكان الذي كان ينبغي على الحركة الصهيونية ان تبدأ منه في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين في بناء مستوطنات لها ، تمهيدا لبناء الدولة العتيدة ، لما لهذه المنطقة من مكانة دينية في قلوب اليهود ، غير ان عامل خصوبة الارض حال دون البدء باستيطان زراعي في هذه المنطقة ، ودفع الحركة الصهيونية الى البدء ببناء شبكة من المستوطنات في السهل الساحلي الفلسطيني ، حيث الخصوبة والارض الطيبة . وكان لهذه المستوطنات الفضل الاول في تحديد خطوط الهدنة بين العرب واسرائيل . ولم تحظ اسرائيل آنذاك بالضفة الغربية لندرة المستوطنات الاسرائيلية بها . وليس من المستبعد ان يكون عامل خصوبة الارض الذي صرف في الماضي انظار الحركة الصهيونية عن بناء المستعمرات في الضفة الغربية ودفعها الى بناء شبكة من المستوطنات في السهل الساحلي الفلسطيني هو نفسه، الى جانب عوامل اخرى الذي يدفع اسرائيل الى بناء شبكة من المستوطنات في غور الاردن حيث الارض الخصبة والماء ، فضلا عن كون هذه المستوطنات تشكل حزاما أمنيا وتجعل السكان العرب في الضفة الغربية يشعرون بأنهم محاطون من كل الجوانب بحلقة من المستوطنات الاسرائيلية.

وازاء تباطؤ الحكومة الاسرائيلية في دفع عملية الاستيطان في منطقتي الخليل وغوش عتسيون ، وتفضيلها بناء مستوطنات ناحال في غور الاردن ، اندفعت بعض المجموعات المتحمسة ، خاصة من بين صفوف المتدينين والحزب الوطني المتدين « مفدال » الى خلق وقائع جديدة في هاتين المنطقتين . فبعد انتهاء حرب الايام الستة بمدة وجيزة قامت سيارات بنقل متطوعين من الكيبوتسات والموشافيم التابعة للاحزاب الدينية ، مع خيامهم واعتدتهم ، وتوجهت بهم الى منطقة غوش عتسيون وعند ذلك فقط وافقت الحكومة على استيطان غوش عتسيون(٩١). وكذلك قامت مجموعة اخرى من المتدينين بالتوجه الى الخليل لخلق امر واقع هناك ، واستأجرت فندقا في المدخل الشمالي من المدينة ، ثم انتقلت الى مكان بالقرب من مقر الحاكم العسكري وعند ذلك فقط وافقت الحكومة وصادقت على استيطان هؤلاء للخليل(٩٢). وهذا لا يعني ان الحكومة الاسرائيلية كانت تقف في وجه الاستيطان في منطقة الخليل وغوش عتسيون ، بل كانت تفضل ارجاء موضوع استيطان هاتين المنطقتين ، حفاظا على وحدة حكومة الائتلاف الوطني ، وتفضل في الوقت ذاته بناء شبكة من المستوطنات الزراعية الامنية (مستوطنات ناحال) في غور الاردن وعلى امتداد النهر لان استيطان منطقة الاغوار لا يشكل مثار جدل بين اعضاء الحكومة ، بعكس الاستيطان الاسرائيلي في كل من الخليل وغوش عتسيون الذي انقسمت وجهات نظر اعضاء الحكومة الاسرائيلية حوله . ولكن الحكومة الاسرائيلية خضعت في نهاية الامر لمطلب استيطان الخليل وغوش عتسيون ، ليس بسبب قوة المستوطنين الذين أتوا خلسة او جهارا بسياراتهم الى هاتين المنطقتين بل بسبب طبيعة تكوين حكومة الائتلاف الوطني (تشكلت عشية حرب الايام الستة ، وانفرط عقدها عند موافقة اسرائيل على مشروع روجرز) المشكلة من تيارات مختلفة ابتداء باليمين المتطرف وانتهاء باليسار المعتدل . وكان اليسار في تلك الحكومة (حزب مبام وبعض حمائم حزب مباي) يعارض استيطان الخليل

وغوش عتسيون ، بحجة ان هذا العمل من شأنه ان يبعد من احتمالات السلام ، بينما كان اليمين وعلى رأسه كتلة حيروت الاحرار « جاحال »والحزب الوطني المدين « مندال » يدعو الى استيطان كافة المناطق المحتلة ويضع الخليل وغوش عتسيون على رأس سلم الافضلية للاستيطان الاسرائيلي في المناطق العربية المحتلة .

وكان موقف رئيس الحكومة ليفي اشكول ومن بعده غولدا مئير وصتور حزب العمل المؤثرين في مجريات سير الاحداث في اسرائيل يتذبذب بين موقفي اليمين واليسار ، ولذلك لم تمنع الحكومة الاستيطان في الخليل وغوش عتسيون كما انها لم تفتح الباب على مصراعيه امام هذا الاستيطان ، في الوقت الذي اغلقت فيه الباب كليا امام من يرغب في استيطان منطقة « السامرة » نابلس .

اليسار الاسرائيلي الجديد واستيطان الضفة الغربية : حظيت الضفة الغربية وخاصة منطقتي الخليل وغوش عتسيون اكثر من غيرها من المناطق العربية المحتلة بوقوف تيارات اسرائيلية تمثل اليسار الاسرائيلي الجديد وبعض رجال الفكر الى جانبها ضد الاستيطان الاسرائيلي . فقد وقع ١٥٠ شخصا من رجال الفكر والاطباء والاساتذة واعضاء كيبوتسات في اسرائيل على منشور ضد اقامة ضاحية يهودية في الخليل لكي لا يفسر ذلك : « كخطوة نحو ضم المناطق المدارة. وكتناقض لادعاء الحكومة بشأن رغبتها في مفاوضات سلام . وكخلق وقائع جديدة تغلق الطريق أمام التسوية . ان هذا الامر يضعف العناصر الفلسطينية والعناصر الاخرى التي ترغب في التوصل الى تفاهم مع دولة اسرائيل »(٩٣).

لقد اكتفى الموقعون على هذا المنشور بمطالبة الحكومة ، وبشكل معتدل ، بعدم اقامة الضاحية اليهودية في الخليل ، دون ان يطالبوا بابعاد المستوطنين الموجودين في الخليل ، غير ان «شموئيل جلاي » وهو استاذ في جامعة تل ابيب ، تجرأ اكثر من زملائه ومس صلب الموضوع ، فقد طالب في مقالة له بضرورة اظهار حسن نوايا اسرائيل تجاه السلام مع العرب ، واعرب عن اعتقاده ان قضية الاستيطان تثير خشية العرب من توسع اسرائيلي جديد . ومن اجل اثبات حسن نية اسرائيل قال : « ينبغي على الحكومة ان لا توقف فقط استيطانا آخر في المناطق المحتلة ، بل ينبغي ايضا الغاء الاعمال الاستيطانية التي قامت بها في الخليل وغوش عتسيون . هكذا ؛ وليس عن طريق الاستيطان ؛ نبدأ بالتقدم للحصول على اعدائنا في السلام ، مرحلة بعد مرحلة ، بطول أناة ، وبدون عسكرية الاستيطان »(٩٤).

اما اليسار الاسرائيلي الجديد والمصطلح عليه بالعبرية « سيح » الذي برز بعد حرب الايام الستة في الساحة الاسرائيلية ، كتيار غير مبلور الاهداف وغير مجسد التنظيم؛ فقد اتخذ من أسلوب التظاهرات وتوزيع المناشير منهجا له ضد الاستيطان الاسرائيلي في الخليل وغوش عتسيون . ومن الجدير بالذكر هنا ان اليسار الاسرائيلي الجديد يتعاون ويتحالف في نشاطاته المناوئة للحكومة الاسرائيلية مع « جماعة رفتين » المنشقة عن حزب المبام ومع جماعة متسبين . فقد قامت مجموعة من اليسار الاسرائيلي الجديد ومن عناصر « جماعة رفتين » بمحاولة تعتبر الاولى من نوعها للتوجه الى مدينة الخليل للقيام بمظاهرة هناك ضد الاستيطان الاسرائيلي ، غير ان قوات الامن الاسرائيلية حالت دون وصول افراد هذه المجموعة الى مدينة الخليل(٩٥). وعندما قررت حكومة اسرائيل بضغط من الاحزاب اليمينية والدينية الاعلان عن موافقتها لاقامة ضاحية يهودية في الخليل قام شباب من المنتمين لليسار الاسرائيلي الجديد ومن المؤيدين له بمظاهرة انطلقت من الجامعة العبرية في القدس وتوجهت نحو وزارة الاسكان ، احتجاجا على مشاريع وزارة الاسكان بشأن الضاحية اليهودية في الخليل . وكان المتظاهرون يحملون نعشا يرمز الى أحد احتمالات السلام التي ماتت بسبب مشاريع البناء لهذه الضاحية ، ارادوا مواراته بالتراب بالقرب من وزارة الاسكان . وقد اصطدمت المسيرة بقوات الامن ، وسقط النعش على قارعة الطريق . وكان المتظاهرون يحملون لافتات كتب عليها «غولدا صقر او حمامة المهم ان تطير » « وزارة الاسكان تعد ضاحية الخليل — من يعد السلام » « مستوطني الخليل ، اذهبوا الى النقب »!(٩٦).

وقد نشط اعضاء اليسار الاسرائيلي الجديد في طبع المناشير وتوزيعها ، ضد الاستيطان في الخليل ، في الاوقات التي تشتد فيها الدعوة لاستيطان هذه المدينة . وبلغ نشاطهم ذروته في هذا المجال عندما استطاعوا توزيع مناشير مناوئة للاستيطان في بيت الرئيس زلمان شازار ، حيث استطاع عدد من

الشبان التسلل بين الجمـوع التي اتت لتهنئة الرئيس ووزعـوا مناشـير ضد الاستيطان فـي الخليل(٩٧).

حملات استيطانية فاشلة في منطقة نابلس : ازاء حملات اليسار الاسرائيلي الجديد المناوئة للاستيطان في الخليل وغوش عتسيون قامت مجموعات من اليمين الاسرائيلي المتطرف بايحاء وتأييد الكتـل اليمينية المتطرفة في اسرائيل مثـل كتلة حيروت الاحرار « جاحال » و« المركز الحر » و« الحركة من اجل ارض اسرائيل الكاملة » بحملات استيطانية موجهة بشكل خاص الى مدينة نابلس العربية للاستيطان فيها عن طريق القوة . فقد قامت اربع مجموعات تضم حوالي ٤٠ شخصا من الشباب والشابات في ١٩٧٠/٥/٢٧ من القدس وحيفا والجنوب بالتوجه الى مدينة نابلس . وقد نصبوا خيامهم على ظهر جبل على بعد ١٠ كم جنوبي المدينة واطلقوا على مستوطنتهم اسم « مفو شخيم » (مدخل نابلس) غير ان هذه المستوطنة الوليدة ماتت في مهدها . فعندما علمت سلطات الامن بأمر هؤلاء المستوطنين ارسلت اليهم قوة ارغمتهم على ترك المكان في نفس اليوم الذي قدموا فيه . وقد قال احد المستوطنين يدعى « زئيف بيرل » طالب يبلغ من العمر اثنين وعشرين عاما، على اثر فشل المحاولة الاستيطانية: « يا للخسارة ! ان كل ما كنا نبغيه ، هو ابراز نابلس على خريطة ارض اسرائيل »(٩٨). وقال مستوطن آخر : « ان الامر الذي يوحدنا هو الرغبة في مشاهدة البلاد مأهولة بالسكان اليهود »(٩٩). وقال ثالث : « لقد كانت لدينا برامج لاقامة مدرسـة ميدان ، ومحطـة وقود ، ومطعم علـى الطريق الرئيسي »(١٠٠). بعد مرور شهرين تقريبا على هذه المحاولة الفاشلة ، قامت مجموعـة أخرى معظم افرادها من الطلاب حوالي ٣٠ شابا وشابة(١٠١) بمحاولة لاستيطان جبل جرزيم ، غير ان قوات الامن تصدت لهم ومنعتهم من الوصول الى الجبل ، الامر الذي دفع المستوطنين الجدد الى الاستعاضة عن هذه المنطقة بمنطقة « شيلا » التاريخية . وبالفعل توجه افراد هذه المجموعة الاستيطانية الى هناك ورفعوا العلم الاسرائيلي ايذانا بانشاء مستوطنة شيلا ، الا ان هذه المستوطنة الجديدة لم يكتب لها ان تعيش اكثر من بضع ساعات ، حيث قامت قوات الامن بتعقبهم ومنعتهم من البقاء هناك(١٠٢). لم ييأس دعاة استيطان نابلس ، واتبعوا محاولاتهم السابقة بمحاولة اخرى عندما قامت مجموعة مكونة من ٦٠ شخصا بالتوجه الى المدينة ونصبوا خيامهم على بعد ٢٢ كم جنوبي نابلس ، الا ان قوات الامن تصدت لهم وحـالت دون استيطانهم . وقبل أن ترغمهم قوات الامن على مغادرة المنطقة وزع هؤلاء منشورا جاء فيـه انهم « يريدون الاستيطان في نابلس ويسعون الى اقامة معهد لتعليم اللغتـين العبرية والعربيـة ، ومحطـة وقود ومدرسـة زراعية »(١٠٣).

لم تقتصر المحاولات الاستيطانية الفاشلة التي قامت بها مجموعات اسرائيلية يمينية متطرفة على منطقة نابلس بل شملت نواحي اخرى من الضفة الغربية مثل بيت ايل الواقعة على بعد ٣ كم من رام‌الله ، التي واجهت حملة استيطانية قامت بها مجموعة اسرائيلية مكونة من ٣٠ شخصا(١٠٤) تابعة لمنظمة تدعى « منظمة استيطان الضفة الغربية » يرئسها شخص يدعى « شمعون رحاميم » موظف بنك في القدس ، وقد تصدت قوات الامـن لافراد هذه المجموعـة ومنعتهم من الاستيطان في بيت ايل . ومثل قرية بتير الواقعة الى الغرب من بيت لحم ، حيث قامت مجموعة معظم عناصرهـا من الطلبة وحركة بيطار في فرنسا (التابعة لحزب حيروت) بنصب خيمة على تل يقع بين قرية بتير وبيت لحم ، غير ان هذه الخيمة لم يكتب لها البقاء ، حيث قامت سلطات الحكم العسكري بطرد هؤلاء المستوطنين في نفس اليوم الذي قدموا فيه(١٠٥). وهكذا فشل اليمين المتطرف في رسم وقائع جديدة في بقية الضفة الغربية ، كما فشل اليسار الاسرائيلي الجديد في ازالة وقائع جديدة في المناطق العربية المحتلة .

استيطان الخليل

ذكرنا سابقا ان مجموعة اسرائيلية دينية صغيرة قامت بعد حرب الايام الستة بالتوجه الى الخليل بغرض خلق نواة استيطانية في مدينة « الآباء » حيث توجد « مغارة المكبيلا » الحرم الابراهيمي ، واستأجرت فندقا في المنطقة الشمالية من المدينة ، وبعد ذلك فقط وافقت الحكومة الاسرائيلية واقرت هذا العمل بعد ان اصبح أمرا واقعا . الا ان سلطات الحكم العسكري هناك قامت لاسباب أمنية بنقل هؤلاء المستوطنين الى أماكن اخرى أعدت لهم داخل سور مقر الحاكم العسكري . ولا تزال هذه المجموعة الاستيطانية التي يرئسها الحاخام «موشيه لفنجر » والمكونة من ٢٥ عائلـة ، يصل تعداد

أفرادها الى ١٢٥ نسمة ، من بينهم ٢٦ طفلا ولدوا في مقر الحاكم العسكري بالخليل(١٠٦) لا تزال حتى الان تعيش في هذا المقر المحاط بالحراسة المشددة ! ويقول « عاموس » احد مستوطني مقر الحاكم العسكري في الخليل في وصفه لحياة هؤلاء المستوطنين: « منذ عامين ونحن نعيش ضمن السور داخل باحة الحاكم العسكري ، بعزلة ، وباكتظاظ مخيف ، وباحساس المحكوم عليه بالموت شنقا . غير اننا صمدنا بفضل قوة ايماننا بأن تحولا سيحدث في المستقبل »(١٠٧). وقد أقام هؤلاء المستوطنون ، بفضل المعونات التي تلقوها ، منجرة ومطعما ، كما أقاموا مدرسة دينية وروضة اطفال .

ومع مرور الزمن ، واشتداد مطالبة العناصر اليمينية والدينية وضغطها على حكومة الائتلاف الوطني ، لبناء ضاحية في الخليل على نمط الضاحية اليهودية التي بنيت بالقرب من الناصرة العربية في الجليل في فلسطين المحتلة بغرض تهويد المنطقة ، وعلى أثر تهديد مستوطني الخليل بترك بيوتهم الموجودة بالقرب من مقر الحاكم العسكري ، والانتقال للسكن في مخيمات خارج المقر اذا لم تقم الحكومة بتزويدهم بالوحدات السكنية التي كانت قد وعدتهم بها ، قرأ يجال ألون نائب رئيسة الحكومة بيانا أصدرته الحكومة بهذا الخصوص ، جاء فيه « ان الحكومة تعكف الان على اعداد تخطيط لاقامة ضاحية يهودية في الخليل ... وان هذا التخطيط سيستغرق عاما او أكثر . وفي غضون ذلك ستتمكن الحكومة من مضاعفة السكان اليهود في مدينة الاباء حول النواة الاستيطانية القائمة »(١٠٨). وبذلك تكون الحكومة الاسرائيلية قد اماطت اللثام ولاول مرة بشكل رسمي ، عن اعتزامها لاستيطان منطقة الخليل .

وفي نفس الشهر ، كشف يجال ألون النقاب عن عدد الوحدات السكنية التي ستشكل الضاحية اليهودية حين أعلن في الكنيست ان الحكومة قد قررت بناء ٢٥٠ وحدة سكنية « للعائلات التي تريد الانضمام الى المستوطنين في مدينة الآباء »(١٠٩) وبعد ذلك اقرت الحكومة في نهاية شهر آذار من عام ١٩٧٠ الميزانية المطلوبة من اجل اقامة الضاحية اليهودية في الخليل بمبلغ عشرين مليون ليرة اسرائيلية(١١٠) وقد لقي هذا القرار معارضة شديدة من قبل اعضاء حزب « مبام » واعضاء آخرين من حزب العمل .

ويجري العمل حاليا ، بالقرب من مدينة الخليل العربية ، بأعمال تمهيد الارض وشق الطرق وحفر اسس للبيوت لاقامة الـ ٢٥٠ وحدة سكنية التي قررت الحكومة الاسرائيلية بناءها . كما سيجري العمل لاقامة مبان للخدمات العامة تشتمل على « روضة اطفال ومدرسة وعيادة طبية وكنيس ومركز للحوانيت ومصانع »(١١١). ومن الملاحظ هنا ان مباني الخدمات هذه بامكانها تأدية الخدمة ليس فقط لـ ٢٥٠ وحدة سكنية ، بل لأكثر من ذلك . وليس من المستبعد أن تكون مباني الخدمات تلك معدة لتأدية الخدمة لضاحية أكبر من الضاحية المقرر اقامتها والتي سينتهي العمل بها بعد عامين على الاقل . ويمر بناء الضاحية بمرحلتين ، المرحلة الاولى تشاد فيها ٨٠ وحدة سكنية مساحة كل وحدة ٧٥ مترا مربعا ومكونة من ثلاثة طوابق. اما المرحلة الثانية ، فستبنى فيها بالقرب من هذه الوحدات السكنية وحدات أكبر تتراوح مساحة كل منها بين ٨٧ الى ١٠٠ متر مربع ، وهي مخصصة للعائلات الكبيرة ويبلغ ثمن كل وحدة ٩٠ الف ليرة اسرائيلية(١١٢). وقد قامت قبل مدة ١٢٠ عائلة من بين العائلات المرشحة لاستيطان هذه الضاحية بزيارة الخليل بواسطة سيارات الاوتوبيس لمشاهدة المكان الذي يجري فيه العمل لاقامة الضاحية اليهودية وسير العمل هناك(١١٣).

ولكن من الملاحظ هنا ان عملية الاستيطان في الخليل تسير ببطء شديد ويعود ذلك الى ثلاثة اسباب رئيسية : الاول : يتمثل في المعارضة الموجودة داخل الحكومة نفسها ، حيث يقف اعضاء حزب مبام سواء في الحكومة او الكنيست مع أعضاء آخرين من حزب العمل ضد استيطان المدينة لكي لا يؤثر هذا العمل على احتمالات السلام مع الدول العربية . والثاني : المعارضة الخارجية وخاصة معارضة الولايات المتحدة الامريكية بالذات ، فعندما أخذت الاوساط الحكومية في اسرائيل تتحدث حول اقامة ضاحية يهودية في الخليل ، أثار هذا الامر « اهتمام وقلق الولايات المتحدة » مما حدا بوزير الخارجية ابا ايبن الى الادعاء بأن المقصود هو اقامة « وحدات سكنية متلاصقة وليس ضاحية كبيرة » ! والثالث : ان الحكومة الاسرائيلية لم تقدم حتى الان على ضم مدينة الخليل الى اسرائيل، وبالتالي فان احتمالات الانسحاب من المدينة في حالة التوصل الى سلام مع العرب أمر وارد ، وهذا الاحتمال هو الذي يجعل السلطات الاسرائيلية

المصدر : شئون فلسطينية
التاريخ : يوليو ١٩٧١

نتردد كثيرا في بناء الضاحية اليهودية ، ذلك لان الضواحي تختلف عن المستوطنات الزراعية من حيث المباني السكنية وعدد المستوطنين ، فمن السهل التخلي عن مستوطنة صغيرة واخلاء سكانها ، ولكن من الصعب التخلي عن مدينة واجلاء سكانها منها، ولذلك نرى السلطات الاسرائيلية تقدم على بناء المستوطنات الزراعية الامنية وتحجم عن بناء الضواحي بالقرب من المدن العربية مثل نابلس والخليل وطولكرم وغزة باستثناء مدينة القدس العربية التي أعلنت اسرائيل رسميا ضمها اليها . ومع ذلك فقد اقرت اسرائيل خطة اقامة الضاحية اليهودية في الخليل . فهل يعني ذلك انها ستقيمها لكي تبقى الضاحية مع مستوطنيها اليهود تحت رحمة احتمالات السلام ؟ ترد رئيسة الحكومة الاسرائيلية غولدا مئير على هذا بقولها : « انه من المتفق عليه اذا ما انسحبت اسرائيل من الخليل ، فان ذلك سيكون فقط في نطاق سلام بين اسرائيل والدول العربية . واذا ما تقرر اعادة الخليل للحكم الاردني، فليس هنالك اي سبب يحول دون بقاء اليهود في المدينة التي طردوا منها نتيجة الحوادث التي وقعت قبل حوالي اربعين عاما ، ذلك لان السلام الحقيقي يمكن اليهود من البقاء في الخليل . ومن هنا ينبغي ان لا نرى في الاستيطان تعيين حدود سياسية للمستقبل »(١١٤). اي ان السلطات الاسرائيلية تتصور انها عثرت اخيرا على حل لا يتناقض واستيطان اليهود لمدينة الخليل ، حتى ولو تم التوصل الى اتفاقية سلام مع العرب، تنسحب بموجبها اسرائيل من المدينة ، ويبقى بها المستوطنون اليهود ، كما بقي العرب في اللد والرملة ويافا وحيفا والناصرة !

استيطان غوش عتسيون

ذكرنا سابقا ان فئة صغيرة من المستوطنين قامت بعد انتهاء حرب الايام الستة بالتوجه نحو منطقة غوش عتسيون بغرض استيطانها وخلق واقع جديد هناك . وقد لقي هذا العمل موافقة الحكومة الاسرائيلية فيما بعد . وتقع منطقة غوش عتسيون على هضاب الخليل في المنطقة الواقعة بين مدينتي القدس والخليل . وكانت الحركة الصهيونية قد شادت بعد الحرب العالمية الثانية أربع مستوطنات في تلك المنطقة تعرف باسم مستوطنات غوش عتسيون . وقد جاء انشاء هذه المستوطنات متأخرا بالنسبة لانشاء المستوطنات في السهل الساحلي الفلسطيني، والمناطق الخصبة الاخرى في فلسطين. ولذلك لم يكن بوسع هذه المستوطنات تشكيل حزام دفاعي او هجومي قوي كبقية المستوطنات الاخرى. ولذا سقطت بسهولة عام ١٩٤٨ على أيدي المناضلين الفلسطينيين الذين دعمهم الجيش العربي الاردني .

بعد احتلال الضفة الغربية في حرب الايام الستة ، أخذت وسائل الاعلام الاسرائيلية تدعو المستوطنين الذين قدموا الى غوش عتسيون بالمستوطنين « العائدين » على اعتبار ان معظم هؤلاء هم من بين الاشخاص الذين بقوا على قيد الحياة بعد احتلال الجيش العربي الاردني لمستوطنات غوش عتسيون . وقد اتخذ المستوطنون الجدد في بداية مجيئهم من مباني الجيش الاردني مساكن لهم ، شأنهم في ذلك شأن معظم المستوطنين الاسرائيليين في هضبة الجولان . وبعد ذلك اخذ الصندوق القومي اليهودي على عاتقه شق طريق بين غوش عتسيون ومنطقة « عدولام » طولها ١٢ كم وعرضها ستة امتار(١١٥) بغرض تسهيل الاتصال بمدن ومستوطنات السهل الساحلي الفلسطيني وقد انتهى العمل من شق هذه الطريق عند مطلع عام ١٩٦٦(١١٦) دون ان تعبد وبقيت طريقا ترابية ، ولذا أصبحت هدفا للالغام التي يغرسها الفدائيون بها ، الامر الذي أثار الخوف والهلع في قلوب المستوطنين الذين اخذوا بعد ذلك يشكون الى السلطات المختصة من عدم الامن الناجم عن عدم تعبيد الطريق اثناء ذهابهم وايابهم من والى مركز البلاد(١١٧). وقام الصندوق القومي ايضا علاوة على شق الطريق بتشجير المنطقة ، ووصل عدد ما غرس حتى منتصف عام ١٩٦٦ حوالى نصف مليون غرسة(١١٨).

قبل التطرق الى المستوطنات الاسرائيلية التي أقيمت في هذه المنطقة ، تجدر بنا الاشارة الى مكانة هذه المنطقة لدى الاسرائيليين . ذلك أن مكانة غوش عتسيون تختلف وتتفاوت لدى الاحزاب في اسرائيل . فحزب « مبام » مثلا لا يعير هذه المنطقة اهتمامه ، بينما يرى فيها الحزب الوطني المتدين « مفدال » وطن الآباء « القدامى » ووطن الاباء « الحديثي العهد » ، وعليه فان لهذه المنطقة مكانة كبيرة بين أنصار هذا الحزب . وقد قال « يوسف بورغ » وزير الشؤون الاجتماعية (من الحزب

الوطني المتدين) في كلمة القاها بمناسبة تدشين مستوطنة « روش تسوريم » : « اننا أقمنا هذه المستوطنة بالدم والدموع والعرق ، ولا تستطيع قوة في الارض ان تنتزعها منا »(١١٩). اما يجال الون نائب رئيسة الوزراء فان مكانة هذه المنطقة بالنسبة اليه تعود الى مزاياها الامنية ، ويمكن تلخيص وجهة نظره التي تشبه الى حد بعيد وجهة نظر سائر « الامنيين » في اسرائيل كالآتي : « ان صحراء يهودا برمتها من البحر الميت وحتى مشارف الخليل تعتبر منطقة مثالية لتمركز المقاتلين من الفدائيين . وبداعي متطلبات الامن الجمة لمدينة القدس فانه من الضروري ان تكون هذه المنطقة بأيدينا ... ولكي لا يغدو مصير القدس كمصير سايغون مثلا ، ينبغي علينا ان نسيطر على هذه المنطقة»(١٢٠).

مستوطنات غوش عتسيون : يوجد في غوش عتسيون حتى الان ثلاث نقاط استيطانية وهي : كفار عتسيون وروش تسوريم والون شابوت . وقد اقيمت مستوطنة **كفار عتسيون** في شهر اوغسطس من عام ١٩٦٧ وبلغ عدد سكانها في عام ١٩٦٨ خمسين شخصا نصفهم من الشباب والنصف الآخر من الشابات . ومن بين هؤلاء يوجد عشرون شخصا من افراد الناحال(١٢١). اما مستوطنة **روش تسوريم** فقد احتفل بتدشينها في ١٩٦٩/٧/٣٠(١٢٢) وتقع في المكان الذي اشيد فيه كيبوتس « عين تسوريم » الذي دمر في معارك ١٩٤٨ . اما المستوطنة الثالثة **الون شابوت** فقد أقيمت لتكون مركزا فرديا يقدم كافة الخدمات للمستوطنتين الاخريين الذكر والمستوطنات التي ستبنى في المستقبل في هذه المنطقة . ولذا اقيمت عند مفترق مستوطنات غوش عتسيون .

تعتمد مستوطنات غوش عتسيون على الزراعة الشتوية لعدم توفر المياه في المنطقة ، كما تقوم بتربية الطيور وخاصة ديك الحبش ، غير ان ذلك لا يكفي حاجة السكان ، ولذا فان الاكثرية من المستوطنين يذهبون يوميا الى السهل الداخلي للعمل هناك ، وتبلغ المسافة التي يقطعونها ذهابا وايابا حوالي ٩٠ كم(١٢٣). ويواجه مستوطنو المستعمرات الثلاث مشاكل جمة أهمها :

١ — الوحدات السكنية : تشبه هذه الوحدات الى حد كبير « البراكيات » وهي بيوت مصنوعة مقدما على شكل قطع يتم تركيبها عند البناء ومنظرها لا يدخل البهجة في النفس ، فضلا عن ان نوعيتها غير جيدة فمياه الامطار تتسرب منها خلال فصل الشتاء، كما ان منافعهما تبعد قليلا عنهما . ويقول احد مستوطني « الون شابوت » في وصفه للحالة النفسية لدى المستوطنين : « الحقيقة ان اليأس يعصر قلوبنا من هذا البناء . ان الون شابوت ينبغي ان تكون كمركز قروي فخم . غير ان الشعور السائد هو اننا وقعنا في المصيدة »(١٢٤). وقال بعض المرشحين لاستيطان غوش عتسيون « انهم لن يأتوا الى غوش عتسيون ليعيشوا في مخيم لاجئين »(١٢٥). ومن الجدير بالذكر ان البرنامج الاساسي لبناء مستوطنة الون شابوت يتضمن بناء ٣٠٠ وحدة سكنية ، وبناء مدرسة دينية تحمل اسم « هار عتسيون » تضم ٣٠٠ طالب من سن الثامنة عشرة فما فوق، ومدرسة ميدانية تضم مئتي طالب، ومدرسة داخلية ثقافية ، ومدرسة ثانوية دينية وموسيقية فنية تدار بواسطة « جوقة زمير » التي تعتزم ارسال نواة من بين أفرادها من نيويورك الى منطقة غوش عتسيون بغرض الاستيطان، وبناء مركز للخدمات ، ومدرسة ابتدائية ، وعيادة ومطعم ومركز تجاري بالاضافة الى المؤسسات العامة(١٢٦). ولكن خلال عامين من الموافقة على البرنامج الاساسي لم يتم الا بناء ١٤ وحدة سكنية . ويقول احد المستوطنين ان سبب التأخير في بناء الوحدات السكنية يعود الى اعتبارات سياسية . فقد أخر وزير الاسكان (عن حزب مبام) في صيف عام ١٩٦٨ عملية البناء « لان الحزب الذي ينتمي اليه "مبام" يعارض الاستيطان ، وخلق وقائع جديدة في يهودا والسامرة »(١٢٧).

٢ — ازمة المياه : يشكو مستوطنو غوش عتسيون من قلة المياه . ولا زالت هذه المستوطنات حتى الان تعتمد على الماء الذي يحملها بواسطة شاحنة تنقله من آبار تابعة لبلدية الخليل ، ويصل ثمن الكوب الواحد الذي تتقاضاه بلدية الخليل من مستوطنات غوش عتسيون ثمانية اضعاف عما هو عليه في فلسطين المحتلة ، الامر الذي يجعل هذا الثمن المرتفع موضع تذمر وسخرية المستوطنين الذين يصفونه بانه يضاهي ثمن « الشمبانيا » ! وكانت المؤسسات الحكومية قد وعدت بربط المنطقة بأنبوب للمياه يصل قطره الى ٨ انش ، الا ان هذا الوعد لم يخرج الى حيز التنفيذ . ويقول احد المستوطنين : « انهم يتحدثون دائما ... حول

امكانية مد انبوب ، قطره ٨ انش ، وربط المنطقة بمصادر المياه في قطاع عدولام . انهم يتحدثون ... ونحن نعود من اعمالنا الى البيت ... لنستلقي على الاسرة والاوساخ تلتصق باجسادنا »(١٢٨).

٢ ــ مشكلة الاراضي : وضع تحت تصرف مستوطني المستعمرات الثلاث في غوش عتسيون حوالي ٦٠٠٠ دونم ، ولكن الاراضي القابلة للزراعة تصل الى ٥٥٠ دونما فقط . ولتغطية النقص في الاراضي الصالحة للزراعة قامت السلطات الاسرائيلية بمصادرة ١٢٠٠ دونم من الاراضي التابعة للفلاحين العرب بغرض منحها للمستوطنات الاسرائيلية . الا ان اجراءات المصادرة لا زالت تسير ببطء شديد ، الامر الذي جعل التذمر يسود المستوطنين اليهود بسبب تباطؤ الحكومة في تنفيذ اجراءات المصادرة(١٢٩).

وهنالك مشاكل اخرى تواجه مستوطني غوش عتسيون مثل تعبيد الطريق بين مستوطناتهم وقطاع « عدولام » ، وربط المنطقة بشبكة كهربائية . وقد بقيت هذه المشاكل جميعها حتى الان دون حل وقيد الدرس، الامر الذي دفع المستوطنين الى ان يدعوا رئيسة الحكومة لزيارة منطقتهم ، وقد لبت غولدا مئير الدعوة وذكرت لهم ان السبب في تأخير مشاريع الاستيطان يعود الى العجز في الميزانية ، ثم اخذت تضرب على الوتر الديني قائلة : « عندما يكتب التاريخ اليهودي سيكتب انه هنا ، وفي هضبة الجولان ، وفي غور الاردن ، وفي أماكن اخرى ، استوطن اناس ليس فقط بفضل القوة اليهودية ، بل ايضا بفضل قوة الايمان اليهودي الذي يعود اليه الفضل في وجود شباب وشابات مثلكم ، مستعدين لترك بيوتهم ، بدافع الامل والايمان بالمستقبل »(١٣٠).

استيطان منطقة اللطرون

مستوطنة موديعين : يعلق الاسرائيليون اهمية خاصة على منطقة اللطرون بسبب الموقع الاستراتيجي الذي تشغله . وقد بذلت القوات الاسرائيلية محاولات كثيرة لاحتلال هذه المنطقة في معارك ١٩٤٨ ، الا ان محاولاتها باءت بالفشل ، فضلا عن الخسائر الباهظة التي لحقت بها .

بعد سقوط منطقة اللطرون في حرب الايام الستة ، قامت القوات الاسرائيلية بتشريد سكان ، وازالة معالم اربع قرى عربية تقع بالقرب من دير اللطرون وهي عمواس ويالو وبيت نوبا وزيتا ، كما واخذت المستوطنات الاسرائيلية المجاورة لهذه المنطقة تتسابق وتتصارع حول نصيب كل منها في اراضي القرى العربية الآنفة الذكر . وفي جو التسابق هذا بين المستوطنات الاسرائيلية لاقتسام اراضي قرى اللطرون العربية ، كان حزب عمال اغودات يسرائيل (حزب ديني ، يشغل في الكنيست الحالية اربعة مقاعد) يقيم من بين صفوفه نواة ، استعدادا لاقامة مستوطنة في تلك المنطقة. وبالفعل برزت على الارض مستوطنة « موديعين » في اواخر اوكتوبر ١٩٦٩ . وكانت نواة المستوطنين المتدينين تتكون حينذاك من الشباب والشابات غير المتزوجين. وقد قرر البعض منهم اجراء طقوس الزواج في بيت حارون التاريخية بالقرب من مقابر المكابيين!(١٣١). وقد خطط لهذه المستوطنة لكي تصبح كيبوتسا مدنيا بعد مدة وجيزة من تأسيسها على يد سلاح الناحال . ويعتمد هذا الكيبوتس على الزراعة وخاصة زراعة الزهور ، التي يتقنها المستوطنون، كما ويعتمد ايضا على تربية الابقار ؛ حيث توجد المراعي الطبيعية الخصبة(١٣٢).

مستوطنة نفيه شالوم : تعتبر مستوطنة « نفيه شالوم » (واحة السلام) المزمع انشاؤها في منطقة اللطرون ظاهرة فريدة من نوعها في المناطق العربية المحتلة . فهذه المستوطنة لن تقام بواسطة الجهات الاسرائيلية الرسمية او الشعبية، ولا حتى بواسطة المتطوعين الاجانب الذين تزعموا اقامة مستوطنة « رمات شالوم » في هضبة الجولان ، بل سيقوم بتأسيسها الراهب الدومينيكاني « برونو هوسار » احد رهبان دير اللطرون ، تساعده في ذلك امرأة يهودية تدعى « رينا جنتمان » كانت قد هاجرت من فرنسا الى اسرائيل قبل خمسة اعوام . ويبدو ان حمى الاستيطان قد اصابت هذا الراهب ، وابعدته عن الامور التي ينبغي ان يكرس نفسه لها . فقام بتشكيل « لجنة تأسيسية » تضم يهودا ومسلمين ومسيحيين وتقوم بنشاط دعائي داخل اسرائيل وخارجها ، لجلب مستوطنين من اصحاب الكتب السماوية الثلاثة ، الى هذه المستوطنة ، الواقعة بالقرب من دير اللطرون في الاراضي العربية المحتلة. وهو يصف دوافعه من وراء اقامة هذه المستوطنة بأنها تتسم بالنبل والانسانية : « اننا نستهدف من اقامتنا لهذه القرية ان تكون مكانا يستطيع فيه اليهود والمسلمون والمسيحيون داخل البلاد وخارجها ، ان يلتقوا فيه ويعملوا سوية . اننا

ستقبل اشخاصا ذوي رغبة اصيلة في التفاهم ، مؤيدين للسلام الحقيقي والعادل بين البشر ، وبين الطوائف المختلفة ، وبين الشعوب »(١٣٣). اما مشكلة تعليم اطفال القرية فان الراهب هوسار يعطي حلا بسيطا وسهلا لها اذ يقول : بالنسبة لابناء المسلمين ، ستقلهم سيارة اوتوبيس الى المدرسة العربية في قرية بيت سيرا ، اما ابناء المسيحيين فسينتقلون الى مدرسة في رام الله ، وسينقل ابناء اليهود الى مدارس المستوطنات اليهودية القريبة(١٣٤). وفيما يتعلق بقضية الانتماء الى هذه المستوطنة ، يقول الراهب « هوسار » : « ان كل من ينضم الينا ، سيرسل مدة نصف عام الى الكيبوتس ، لكي يتعلم اللغة العبرية ، ويتعرف على الحياة التعاونيةالتي ستتبععندنا ايضا»(١٣٥). اختير مكان اقامة مستوطنة « نفيه شالوم » في منطقة اللطرون ضمن الاراضي العربية التي احتلت عام ١٩٦٧ ، بالقرب من موقع عسكري اردني ، وفي مكان لا زالت تطل منه مبان قديمة تعود الى عهد الصليبيين . ويقوم عمال عرب ومتطوعون من بين أولئك الذين استهوتهم فكرة الراهب هوسار بترميم هذه المباني وتزيينها . ومن المقرر ان تعتمد هذه المستوطنة على الزراعة والصناعة والاستضافة . وقد تم حتى الان اقامة مطعم ، ومكان للصلاة للاديان الثلاثة . ومن المعروف عن هذا الراهب انه قدم من فرنسا الى اسرائيل عام ١٩٥٣ ، ومنح الجنسية الاسرائيلية عام ١٩٦٥ لقاء الخدمات التي قدمها للصهيونية(١٣٦).

استيطان منطقة الغور

اقام الاسرائيليون منذ انتهاء حرب الايام الستة وحتى الان في غور الاردن ست مستوطنات ، خمس منها مستوطنات ناحال والمستوطنة السادسة مستوطنة مدنية . وهنالك مستوطنة سابعة في طور التخطيط والاعداد ، ستقام على الطريق التي شقت بعد الحرب بين عين جدي وعين الباشا ، تحمل اسم « راس حريبه » . وعلى خلاف الاستيطان في هضبة الجولان وغوش عتسيون ، فان « الاستيطان الارتجالي » الذي قامت به مجموعات اسرائيلية لخلق وقائع جديدة هناك ، لم تنجح في غور الاردن. فقد حدث ان قامت مجموعة استيطانية اسرائيلية مكونة من ١٤ شخصا من ابناء الكيبوتس والطلبة المتحمسين ، بعد انتهاء حرب الايام الستة بأسبوعين ، بمحاولة لانشاء مستوطنة في القسم الجنوبي من غور الاردن ، على الساحل الشمالي للبحر الميت ، الا ان هذه المحاولة باءت بالفشل . ويصف احد المستوطنين هذه المحاولة بقوله : « كان لدى كل واحد منا مبلغ من النقود ، ووافق كل واحد ان يستثمر نقوده في هذه المحاولة . بعد اسبوعين من انتهاء الحرب اتمنا خيمة ، وبدأنا نفحص الاراضي ، ونهتم بالمياه وما شابه ذلك . وبعد ثلاثة شهور من عملنا في المنطقة ، ابعدنا من هناك بهدوء وادب »(١٣٧).

رات السلطات الاسرائيلية بعد اغلاقها الباب في غور الاردن امام « الاستيطان الارتجالي » ان تبادر هي باقامة شبكة من المستوطنات على امتداد الغور بواسطة سلاح الناحال . وتعتبر مستوطنات الناحال هذه الجزء الذي تم تنفيذه من مشروع الون ، الذي يستهدف خلق حزام امني على امتداد وادي الاردن ومرتفعات الجولان ووادي عربة وشرم الشيخ بواسطة اقامة مستوطنات امنية في هذه المناطق . ولذلك فان المشاكل التي يواجهها مستوطنو الاغوار تختلف عن مشاكل الاستيطان المستعصية في الاماكن مثل غوش عتسيون والخليل، وبعض مستوطنات هضبة الجولان ، ويعود ذلك الى كون مستوطنات الاغوار مستوطنات ناحال ، يديرها سلاح من اسلحة الجيش الاسرائيلي ، ويمتلك القدرة على حل مشاكلها . وهنالك ميزة اخرى تتسم بها هذه المستوطنات عن غيرها وهي الرابطة القوية التي تجمع هؤلاء المستوطنين بحكم انتمائهم لمؤسسة واحدة ، مؤسسة الناحال . وتقوم هذه المستوطنات بتبادل الخبرات واعمال الحراسة . فقد يحدث ان ترسل مستوطنة مجموعة من شبابها لحراسة مستوطنة اخرى مجاورة لها اذا ما قررت الاخيرة القيام بحفلة ليلية تستمر حتى الصباح ، كما ويحدث نفس الشيء اذا ما قررت المستوطنة الاولى القيام بهذه الحفلة(١٣٨)، ذلك لان مشكلة الامن هي المشكلة الرئيسية التي تواجه هذه المستوطنات .

اذا استثنينا العامل الامني الذي يقف وراء مستوطنات الناحال في الاغوار ، نجد ان هنالك عدة عوامل تقف وراء هذا الاستيطان اهمها :

العامل الاقتصادي : تمتاز الاغوار عن غيرها من المناطق المحتلة بثمارها وخضارها المبكرة ، بحكم طقسها الفريد من نوعه في العالم . وتسعى السلطات الاسرائيلية الى تحويل الاغوار الى

« بستان خضار شتوي »[١٣٩] لاوروبا عندما تنمو وتتطور مستوطنات الاغوار وتتقدم في المجال الزراعي . والعامل السياسي : ان واقع قيام شبكة من المستوطنات الاسرائيلية على امتداد نهر الاردن ، يجعل الضفة الغربية محاطة من جميع الجهات بالتواجد الاسرائيلي ، الامر الذي من شأنه أن يعمل على عزل عرب فلسطين ولو جغرافيا عن الشعوب العربية .

بدافع من هذه العوامل الثلاثة اقامت السلطات الاسرائيلية شبكة من مستوطنات الناحال على امتداد نهر الاردن . غير ان هذه المستوطنات لم تصل بعد من الكثرة الى الحد الذي يمكنها من تحقيق الامال التي علقت عليها . ويقول الدكتور « رعنان فايتس » مدير قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية بعد ان شن حملة عنيفة على المؤسسات التي تعيق فكرة اقامة المستوطنات في الاراضي العربية المحتلة ، ودعا الى بناء المزيد من المستوطنات في غور الاردن : « اننا لم نتمكن حتى الان من اقامة رأس الجسر المطلوب اقامته في غور الاردن لضمان خطنا الدفاعي هناك . ذلك انه لا يمكن سد الفراغ هناك عن طريق اقامة المستوطنات النائية ، كما هو الحال اليوم ، وانما عن طريق اقامة سلسلة من المستوطنات القريبة بعضها من البعض الاخر »[١٤٠].

مستوطنات الغور

ناحال محوله : تقع المستوطنة بالقرب من مخاضة ام السوس على طريق اريحا بيسان ، وتبعد عن بلدة بيسان بحوالي ٢٠ كم . وهي تعتبر طليعة مستوطنات غور الاردن ، فقد برزت على الارض في ١٩٦٨/٢/٦ كمستوطنة ناحال للمتدينين من اعضاء « بني عكيفا » ؛ وقد تبنتها مستوطنة دينية ليست بالبعيدة عنها تدعى « معليه هجلبوع » . تعتمد المستوطنة على الزراعة وخاصة زراعة الخضار المبكرة . وقد سميت هذه المستوطنة على اسم رقصة كان يرقصها اليهود في عهد المكرا « احتفاء بيوم النصر على العدو »[١٤١].

ناحال ارجمان : تقع المستوطنة الى الجنوب من ناحال محوله في وسط غور الاردن ، نواتها من ابناء المدن التابعين لحركة الشبيبة التي تعمل وتتعلم ؛ ويعتمد مستوطنوها على الزراعة . ويوجد على مرتفعات المستوطنة برج للمراقبة يشرف على المناطق الشرقية للنهر ؛ وجبال جلعاد ، وجسر داميا[١٤٢].

وقد برزت المستوطنة على الارض بتاريخ ٦٨/٢/٢٠ ، ودعيت على اسم ضابطين اسرائيليين لقيا مصرعهما على أيدي الفدائيين العرب في معركة كبيرة جرت بالقرب من مكان المستوطنة ، تخليدا لذكراهما ويدعى الضابط الاول « اريه ريجف » وهو برتبة عقيد (من سلاح المظليين) كان يقود اعمال المطاردة ضد الفدائيين العرب؛ ليشق بذلك طريقه الى قيادة المؤسسة العسكرية في اسرائيل . وقد حزنت اسرائيل على موته ومنعت القيادة العسكرية الاسرائيلية بعد ذلك كبار الضباط من مطاردة الفدائيين . اما الضابط الثاني فهو الرائد « جاد مانيلا » .

ناحال مسواه : تقع مستوطنة ناحال مسواه في وسط الغور ، بالقرب من الجفتلك عند مدخل وادي الفارعة . نواتها من ابناء الكيبوتس الديني ، ومن بين هؤلاء ابنة وزير الشؤون الاجتماعية يوسف بورغ (من الحزب الوطني المتدين)[١٤٣] وبرزت على الارض عام ١٩٧٠ . ويعتمد سكانها على الزراعة الشتوية، مثل الباذنجان والكوسا والشمام والخيار والبطاطا . وقد وضع تحت تصرف المستوطنة ٤٠٠٠ دونم . وتتلقى هذه المستوطنة المياه من عيون فارة ، وتقتسمها مع عرب تلك المنطقة[١٤٤]. دعيت المستوطنة بهذا الاسم لقربها من قلعة سرطبة التاريخية ، التي كان اليهود في عهد المكرا يشعلون فوقها المشاعل عند اعلان حاخامية القدس عن مطلع الشهور (شهور قمرية) وعن حلول الاعياد اليهودية ، لتشاهدها منطقة اخرى وتشعل المشاعل بدورها لتشاهدها منطقة ثالثة . وقد قرر الزعيم رحبعام زئيفي قائد المنطقة الوسطى اطلاق اسم مسوآه (مشعل) عليها ، للتذكير بعهود اليهود الغابرة[١٤٥].

ناحال جلجال : تقع مستوطنة ناحال جلجال في المنطقة الجنوبية من غور الاردن ، على بعد ١٥ كم في الشمال من اريحا ، في معسكر تدريب سابق للجيش الاردني . نواتها من اعضاء « هكيبوتس همؤحاد » التابع لحزب احدوت هعفوداه . برزت على الارض عام ١٩٧٠ . ويقوم مستوطنوها بزراعة الخضروات والبطيخ والشمام ، وقد خصص للمستوطنة ٤٠٠٠ دونم[١٤٦]. ودعيت المستوطنة باسم جلجال على اسم محلة جلجال التي كانت قائمة بالقرب من اريحا ، والتي رابط فيها بنو اسرائيل بقيادة يهوشوع بن نون عند اجتيازهم لنهر

الاردن ودخولهم ارض كنعان(١٤٧).

ناحال كاليا : تقع المستوطنة في المنطقة الشمالية للبحر الميت ، في مكان مستوطنة كاليا القديمة التي احتلها الجيش العربي الاردني عام ١٩٤٨، وحولها الى معسكر . وقد دعي مستوطنو ناحال كاليا الذين قدموا الى المنطقة ، واقاموا في المباني التي كانت تخص ضباط وجنود الجيش الاردني ، بالعائدين . وتواجه المستوطنة مشكلة زراعية تتمثل في ملوحة اراضي المنطقة ، ولذلك قدم اليها مرشدون زراعيون لكي يأخذوا بيد المستوطنين . وقد فكر هؤلاء باتباع طريقة زراعية معقدة ، باهظة التكاليف ، للتغلب على ملوحة الارض كالمستعملة في عين جدي . وتتلخص هذه الطريقة في القيام بغسل كميات كبيرة من التربة بالمياه العذبة لازالة ملوحتها ، ووضع قطع كبيرة من البلاستيك تحت تلك التربة لعزلها عن الطبقة الترابية السفلى المالحة ، ونشر كميات من مادة البازلت المهشمة، والمجلوبة من هضبة الجولان على البلاستيك ، وظيفتها امتصاص الماء وبالتالي المحافظة على رطوبة التربة ومنعها من التبخر . ومع ان هذه الطريقة تجعل الانتاج يصل الى ثلاثة اضعاف ما كان عليه ، الا ان تكاليفها باهظة ، حيث تصل تكاليف الدونم الواحد الى ٤٠ الف ليرة اسرائيلية(١٤٨). ومع ذلك فقد استطاعت مستوطنة « ناحال كاليا » برغم الظروف الزراعية القاسية ، تصدير قسم من انتاجها الزراعي الى الخارج(١٤٩). وقد اشتق اسم المستوطنة من الاحرف الاولى للجملة العبرية « بعث البحر الميت من جديد»(١٥٠).

مستوطنة بتسائيل (فصال) : تقع مستوطنة بتسائيل بين مستوطنتي ناحال جلجال وناحال مسوآه غربي طريق اريحا الجفتلك مسافة ٧ كم على هضبة مرتفعة . وتعتبر هذه المستوطنة الحلقة الاخيرة في سلسلة المستوطنات الاسرائيلية التي بنيت حتى الان في غور الاردن ، كما وتعتبر المستوطنة المدنية الاولى من بين هذه المستوطنات. وقد اعلن عن انشائها في الشهر الاخير من عام ١٩٧٠ . والمشكلة الرئيسية التي تواجه المستوطنة هي مشكلة القوى البشرية ، حيث يوجد نقص كبير في عدد المستوطنين . وهنالك مشكلة اخرى تتمثل في بعد المستوطنة عن المزارع التي خصصت لها والتي تقع على جانب الطريق الرئيسية. فمستوطنو بتسائيل مضطرون يوميا الى قطع مسافة ١٥ كم في ذهابهم وايابهم من اجل الاعتناء بالحقول الزراعية البعيدة عن المستوطنة . ويعتبر ذلك ظاهرة جديدة في الاستيطان الاسرائيلي الذي يقيم عادة المستوطنات الزراعية داخل الحقول او بالقرب منها. ولعل السبب في « ابعاد » هذه المستوطنة عن الحقول المخصصة لها يعود الى عامل الامن ، خاصة وان نواتها من المدنيين وليس من قوات الناحال ، وربما يكون عامل الامن هو الذي دفع المسؤولين عن الاستيطان الى اشادتها فوق قمم الجبال لتكون في مأمن من هجمات الفدائيين . وقد شبه الصحفي الاسرائيلي « مناحيم تلمي » هذه المستوطنة « بعش الصقور » !(١٥١).

استيطان القدس

تعتبر القدس المنطقة العربية المحتلة الوحيدة التي ينعدم الجدل حول مصيرها ، سواء بين الكتل السياسية أو الهيئات العامة في اسرائيل . فهنالك اجماع تام بين الاحزاب الاسرائيلية التي تمتلك مقاعد لها في الكنيست (باستثناء القائمة الشيوعية الجديدة) على ضرورة ضم القدس العربية لاسرائيل ، وتوحيدها مع القدس اليهودية والعمل على تهويدها ، وجعلها عاصمة اسرائيل مهما كانت النتائج . ولذلك اقدمت اسرائيل في اواخر شهر حزيران من عام ١٩٦٧ بعيد انتهاء حرب الايام الستة مباشرة على ضمها اليها رسميا ، واخذت تطبق على سكانها العرب القانون الاسرائيلي وتعتبرهم مواطنين اسرائيليين ، كما فتحت باب الاستيطان فيها لمن يرغب من اليهود ، وشرعت تشجعهم في استملاك وشراء واستئجار الاراضي والمنازل العربية ووعدتهم « بتقديم يد المعونة بقدر الامكان » كما جاء على لسان يجآل الون نائب رئيس الوزراء .

لم يكن الاستيطان الاول مبرمجا ، بل جاء عفويا على ايدي مجموعات من العائلات اليهودية من طبقة « الياقات البيضاء » التي ارادت ان تخلق وقائع جديدة في القدس العربية، اسوة بطلائع المستوطنين في هضبة الجولان . واذ كانت الوسيلة لخلق وقائع جديدة لاوائل مستوطني الجولان هي الانهماك في جمع قطعان الابقار المهجورة في الهضبة السورية ، فان الوسيلة لخلق وقائع جديدة في القدس العربية تتمثل في وضع اليد على او استئجار « البيوت المهجورة » في القدس التي تركها اصحابها الشرعيون في الحرب . وتصف « راحيل عنبر »

محررة المجلة الاسبوعية « لتحيل » ، التي تركت بيتها وانتقلت مع زوجها واولادها الى القدس العربية ، دوافع العائلات اليهودية التي استقرت في القدس بقولها : « نما احساس عند كل عائلة بضرورة عمل شيء ما ، لكي يتقرر مصير المناطق على ضوء التواجد ... قلنا : اننا لسنا ابناء ثمانية عشر ، لن نذهب لجمع الابقار في الجولان ، ولكن ، بما انهم خلقوا هناك وقائع جديدة بواسطة جمع الابقار المهجورة ، خرجنا نحن في نفس الوقت في مسار آخر ، وراء البيوت المهجورة في شمال شرق القدس ... »(١٥٢). الا ان عملية استئجار هذه البيوت « المهجورة » لم تكن بالامر اليسير كعملية جمع الابقار المهجورة في هضبة الجولان ، لان سكان المدينة العرب أدركوا مطامع تلك العائلات وما تصبو اليه من اهداف لخلق وقائع جديدة بينهم لتمهيد الطريق أمام تهويد المدينة ، وامتنع الكثيرون منهم عن تأجير المنازل ، او التصرف بالمنازل التي هجرها اصحابها ، الامر الذي جعل اليهود الذين يرغبون في استيطان المدينة يتذمرون من موقف السكان العرب ويحتجون ضد الموقف « المتساهل » للسلطات الاسرائيلية تجاه هؤلاء العرب ! وبالرغم من ذلك فقد استطاع الاستيطان اليهودي العفوي غير المبرمج العثور على منازل مهجورة في أماكن متفرقة من مدينة القدس العربية ، واستئجارها .

وقد بلغ مجموع هذه العائلات حتى شهر يوليو عام ١٩٧٠ ، ٣٨ عائلة(١٥٣). وتعاني هذه العائلات من العزلة ، كما وانها تواجه مشكلة نقل اطفالها الى المدارس اليهودية في القدس اليهودية . ولكن السلطات الاسرائيلية لم تدع الاستيطان العفوي يعمل لوحده على خلق وقائع جديدة في القدس العربية ، بل اخذت هذه السلطات تعد وتخطط وتبرمج وتعمل جاهدة من اجل تهويد المدينة .

ومن اجل تحقيق عملية التهويد واخراجها الى حيز التنفيذ ، كان لا بد للسلطات الاسرائيلية من التفكير في توجيه سيل الهجرة اليهودية الى مدينة القدس، والاقدام على مصادرة اراض عربية ، تمهيدا لاقامة وحدات سكنية لهؤلاء المهاجرين . ولذلك طالب الوزير شمعون بيرس المسؤول عن وزارة الاستيعاب العمل على تركيز معظم المهاجرين الجدد في القدس العربية حين قال في مطلع عام ١٩٧٠ « انه سيأتي الى اسرائيل خلال الاعوام الاربعة القادمة ما يقارب ربع مليون يهودي . وينبغي اسكان هؤلاء المهاجرين في القدس لكي يتحقق بذلك هدف ديموغرافي سياسي واجتماعي من الدرجة الاولى »(١٥٤). بيد ان تحويل سيل الهجرة الى القدس لن يعطي الثمار المرجوة منه اذا لم يقترن بمصادرة اراض عربية بغرض بناء وحدات سكنية لهؤلاء اليهود ، ولذلك أقدمت الحكومة الاسرائيلية في اواخر عام ١٩٦٧ على مصادرة حوالي ثلاثة آلاف دونم في مناطق رمات اشكول وجبعات همفتار والتل الفرنسي والمنطقة المتاخمة لجبل الزيتون(١٥٥). وبعد ذلك وفي شهر اوغسطس من عام ١٩٧٠ استكملت السلطات الاسرائيلية سلسلة اخرى من المصادرات شملت حوالي ١٢ الف دونم في مناطق شرفات جنوبي القدس بجانب الطريق المؤدية الى بيت لحم وبالقرب من بيت صفافا ، وفي منطقة قصر المندوب السامي، وفي منطقة النبي صموئيل شمال غرب القدس(١٥٦).

وقد بدأت السلطات الاسرائيلية في اعمال التمهيد والبناء في المناطق التي تمت مصادرتها بعيد حرب الايام الستة ، حيث أقامت في عام ١٩٦٩ ضاحية « رامات اشكول » الواقعة بين حي الشيخ جراح وشمعناط وتحتوي على ٢١٠٠ وحدة سكنية ، بيعت معظمها الى العائلات اليهودية ، وقد بدأ البعض من هذه العائلات باستلام المباني المخصصة لها . وكذلك تم بناء اكثر من ١٥٠ فيلا من اصل ٣٠٠ فيلا في « هضبة المفتار » . اما بالنسبة للحي اليهودي فقد اعدت فيه خمس مدارس دينية بالاضافة الى منازل اخرى للطلاب الجامعيين، كما واعدت مساكن لسبع عائلات واقيمت بعض الحوانيت(١٥٧). ثم اخذت السلطات الاسرائيلية تخطط وتعد لاقامة مبان سكنية في مناطق اخرى من القدس العربية بغرض تهويدها . ففي التل الفرنسي يجري العمل على قدم وساق لبناء ١٥٠٠ وحدة سكنية من اصل ٢٥٠٠ وحدة سكنية حسب المخطط الرئيسي وتقدر تكاليف هذه الاعمال بـ ٢٠ مليون ليرة اسرائيلية ، ثمن كل وحدة ٧٠ الف ليرة اسرائيلية . كما وتجري اعمال التمهيد لبناء ٢٠٠٠ وحدة سكنية في النبي يعقوب ثمن كل وحدة سكنية ٥٠ الف ليرةاسرائيلية، وتقدر تكاليف البناء في النبي يعقوب بـ ٢٠ مليون ليرة اسرائيلية(١٥٨) هذا علاوة على ٧٠٠ وحدة سكنية (فيلا) ستبنى في النبي صموئيل شمال غرب القدس ، تسع لخمسة آلاف نسمة .

وستبنى ايضا حسب المخطط الرئيسي ٧٠٠ وحدة سكنية في منطقة قصر المندوب السامي و٧٠٠ وحدة

سكنية اخرى في منطقة شرفات في الجنوب من القدس(١٥٩).

اي ان المخطط الاسرائيلي الاساسي يستهدف احاطة القدس العربية بقوس من الضواحي اليهودية يكون مركز ثقل البناء لهذا القوس في الشمال والجنوب وليس داخل المدينة . ذلك لان القائمين على المخطط الاساسي للبناء لا يوصون بوضع المئتي الف مهاجر يهودي داخل القدس بل يدعون الى توطينهم في ضواح تقام بين القدس ورام‌الله وبين القدس وبيت لحم . ويتوقع هؤلاء انه بعد مرور ٤٠ – ٥٠ عاما ستصبح المناطق الواقعة بين رام‌الله والقدس ، وبين بيت لحم والقدس ، مغطاة بالمباني اليهودية ، كما هو الحال اليوم بالنسبة للمناطق الواقعة شمال تل ابيب حتى هرتسليا ، والواقعة جنوبها حتى بات يام وحولون(١٦٠). وقد وصل عدد اليهود الذين اصبحوا يقطنون في القدس العربية حتى الشهر الاخير من عام ١٩٦٩ ثلاثة الاف نسمة ، كما جاء على لسان يجال الون في الكنيست . ومن المقرر ان يصل عددهم في نهاية عام ١٩٧٣ في القدس العربية ٤٢،٠٠٠ نسمة(١٦١).

استيطان سيناء

لم تنج شبه جزيرة سيناء الصحراوية من الاستيطان الاسرائيلي . فبعد حرب الايام الستة باسابيع معدودة قام جيولوجيون ومنقبون عن الكنوز الارضية بجولات في شبه الجزيرة للوقوف على اوضاع الاقليم والحياة فيها . ثم تبعتهم سبع بعثات علمية تابعة للجامعة العبرية بغرض « اجراء دراسات حول امكانية الاستيطان في شبه جزيرة سيناء » ، اتخذت من شرم الشيخ ومنطقة رودس ، مكانين دائمين لها(١٦٢). ولكن هذه المنطقة لم تشهد – بسبب ندرة الارض الزراعية ، وعدم توفر المياه ، ولكونها منطقة صحراوية – حملات استيطانية شعبية كتلك التي جرت في هضبة الجولان والضفة الغربية . ولذا وقع عبء الاستيطان على كاهل السلطات الاسرائيلية ، حيث اخذت تعد وتخطط بعيد الحرب لاقامة مستوطنات « ناحال » في شبه الجزيرة بغرض اثبات التواجد الاسرائيلي هناك . كما رات هذه السلطات ان الواجب يتطلب فتح ابواب سيناء امام الشركات المختلفة لبناء فنادق ومؤسسات سياحية خلال الاعوام القادمة تتسع لحوالي ٣٠٠٠ سرير ، تصل تكاليفها الى ١٢ مليون ليرة اسرائيلية(١٦٣) على امل ان تساعد هذه الفنادق والمؤسسات السياحية على اثبات التواجد الاسرائيلي في المنطقة ، فضلا عن الارباح المادية التي ستجنيها اسرائيل من وراء ذلك . كما واقدمت السلطات الاسرائيلية على اقامة مستشفى حديث(١٦٤).

لم تكتف السلطات الاسرائيلية بالخطوة التي اقدمت عليها في بناء مستوطنات الناحال في سيناء ، بل أعقبت هذا النمط من الاستيطان باستيطان مدني عند مدخل رفح في شمال سيناء كما وانها تعد العدة لتكوين استيطان مدني في شرم الشيخ . ويمكن تقسيم الاستيطان الاسرائيلي في شبه جزيرة سيناء الى ثلاثة انماط من الاستيطان : ١ – استيطان الناحال ، على امتداد المحور الشمالي من سيناء . ٢ – استيطان مدني زراعي ، عند مدخل رفح . ٣ – استيطان مدني سياحي (في طور الاعداد) في شرم الشيخ .

مستوطنات الناحال

اقام سلاح الناحال الاسرائيلي حتى الان ثلاث مستوطنات في سيناء تقع كلها على امتداد المحور الشمالي من شبه الجزيرة حيث تتركز اكثرية السكان العرب على هذا المحور . ومن الجدير بالذكر ان اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان قد وافقت في مطلع شهر حزيران عام ١٩٧٠ على اقامة مستوطنة رابعة تدعى « حروبه » على بعد ١٥ كم من العريش(١٦٥). كما وانه من المقرر اقامة مستوطنة ناحال تحمل اسم « نوبا » على ساحل خليج العقبة بين ايلات وشرم الشيخ (كما ذكرت الاذاعة العبرية في ٧١/٤/١٩) .

هنالك عاملان بارزان وراء اقامة هذه المستوطنات، العامل الامني والعامل النفسي . فبالنسبة للعامل الاول تشكل مستوطنات الناحال نقاط حراسة ثابتة في اماكن معينة على المحور الشمالي وتحول بقدر الامكان دون القيام باعمال فدائية من قبل عرب المنطقة . وفيما يتعلق بالعامل النفسي فالمقصود هو جعل عرب سيناء لا يحسون فقط بالتواجد العسكري الاسرائيلي ، الذي ينظرون اليه بانه تواجد مؤقت ، خاصة وان الجيش الاسرائيلي كان قد انسحب من سيناء عام ١٩٥٧ ، بعد العدوان الثلاثي ، بل ايضا بالتواجد الاسرائيلي المدني الذي يوحي بان اسرائيل لن تنسحب هذه المرة من سيناء، وبالتالي جعل هؤلاء السكان « يتعايشون » مع الوضع الجديد .

ناحال يام : برزت المستوطنة على الارض بتاريخ

المصدر : شئون فلسطين
التاريخ : يوليو ١٩٧١
الاهرام للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٦٧/١٠/٤ . وقد اختار المستوطنون في البداية الطريق الاسهل اسوة بطلائع مستوطني هضبة الجولان ، فاتخذوا من منازل محطة سكة الحديد في بير مصنق مساكن لهم(١٦٦) ثم انتقلوا بعد ذلك الى بيوت ثابتة بالقرب من بحيرة البردويل على الطريق الرئيسية العريش ـ القنطرة. ويمكنها موقعها التي اشيدت فيه ، من الاشراف على جزء من المحور الشمالي الذي يعتبر اهم محور من ثلاثة محاور يستخدمها الجيش الاسرائيلي في سيناء . هذا فضلا عن ميزة قرب المستوطنة من بحيرة البردويل الغنية بالاسماك ، حيث يقوم المستوطنون هناك بصيد الاسماك بكميات لا بأس بها، وشحنها الى اسرائيل بسيارات شحن مبردة ، لتقوم المؤسسات الاسرائيلية بدورها بتصدير قسم من هذه الاسماك الى اوروبا . وقد اهتم المسؤولون عن اقامة هذه المستوطنة ، بأن تكون نواتها من بين الذين تخرجوا من مدرسة صيد الاسماك ، من بين صنوف سلاح الناحال . ومن الجدير بالذكر ان صيادي الاسماك العرب من مدينة بورسعيد، كانوا قبل العدوان يقومون بأعمال صيد الاسماك في البحيرة .

ناحال سيناء : تقع مستوطنة ناحال سيناء بالقرب من العريش على الطريق المؤدية من العريش الى مفترق بير لحفان(١٦٧). اقيمت في اواخر عام ١٩٦٧، داخل مزرعة نموذجية ، اعدتها سلطات الجمهورية العربية المتحدة قبل حرب حزيران بغرض استصلاح الاراضي في مناطق معينة من شبه جزيرة سيناء . اما غرض اسرائيل من وراء اقامة هذه المستوطنة فهو « فحص امكانية توطين اللاجئين في قرى في سيناء حول مدينة العريش »(١٦٨). ويقوم المستوطنون بالاعمال الزراعية ويصدرون انتاجهم الى مدينة العريش .

ناحال دكله : برزت المستوطنة على الارض في ١٩٦٩/٧/١٣ في مكان يقع بالقرب من الشيخ زويد وعلى بعد ١٠ كم جنوبي مفترق رفح في الطريق الى العريش(١٦٩). نواتها من اعضاء منظمة « بني عكيفا » الموالية للحزب الوطني المتدين . وكان من المقرر عند تأسيسها ان تحل محل نواة « بني عكيفا » بعد مدة من الزمن نواة من حركة «بيطار» التابعة لحزب « حيروت » . وبالفعل تقدمت مجموعة من اعضاء هذه الحركة واستوطنت ناحال دكله . وتعتبر مستوطنة ناحال دكله المستوطنة الوحيدة حتى الان التي استطاعت حركة « بيطار » ارسال نواة اليها من بين اعضائها بغرض الاستيطان .

وقد وضعت السلطات الاسرائيلية تحت تصرف هذه المستوطنة ٢٠٠ دونم لزراعة الخضار الشتوية . بيد ان هذه الاعمال لا تسد حاجة المستوطنين ، ولذلك انيطت بهم مهام الاعتناء بيبارة كبيرة تصل مساحتها الى ٤٠٠ دونم في منطقة «بيسور»(١٧٠) داخل فلسطين المحتلة .

استيطان مدخل رفح

في عام ١٩٧٠ اخذت الجهات الاسرائيلية المسؤولة عن الاستيطان تبدي مزيدا من الاهتمام في المنطقة الشمالية من سيناء ، فقد شرعت في ذلك العام بالتخطيط والعمل بهدوء لاقامة ثلاث مستوطنات مدنية هناك. ويعتبر ذلك تحولا حاسما في الاستيطان الاسرائيلي في سيناء الذي يعتمد اساسا على المستوطنات الامنية (مستوطنات الناحال) . ولعل الدافع الاساسي من وراء قيام الحكومة الاسرائيلية بالاقدام على بناء مستوطنة مدنية من اصل ثلاث مستوطنات مدنية في القطاع الشمالي من سيناء بالقرب من رفح يعود الى عامل سياسي ، فقد اخذت الحكومة الاسرائيلية في الوقت الذي طرحت فيه في المنطقة مشاريع سلام ، وخاصة مشروع روجرز ، تعد العدة لاقامة هذه المستوطنات لخلق وقائع جديدة في شمال سيناء بواسطة سكان مدنيين وليس بواسطة سلاح الناحال ، بغرض استخدام هذه المستوطنات المدنية اذا ما تم التفاوض على تسوية سلام مع الجمهورية العربية المتحدة ، كورقة لها وزنها . هذا فضلا لما لهذه المستوطنات من ميزة امنية ، ذلك لان وجود استيطان يهودي بالقرب من رفح من شأنه ان يغلق المنفذ الاساسي الذي يستخدمه الفدائيون العرب اثناء ذهابهم وايابهم من قطاع غزه الى الاردن ، الامر الذي دفع السلطات الاسرائيلية الى التفكير باقامة حزام امن عند مدخل رفح للحد من نشاط الفدائيين(١٧١). وبدافع من هذين العاملين ، العامل السياسي والعامل الامني ، اخذت السلطات الاسرائيلية تخطط وتعد لاقامة ثلاث مستوطنات مدنية في شمال سيناء . وقد شادت حتى الان مستوطنة مدنية واحدة .

مستوطنة مدخل رفح : تقع هذه المستوطنة التي اطلق عليها مؤقتا اسم « بتحات رفيح » (مدخل رفح) في القطاع الشمالي من سيناء بالقرب من

مدينة رفح . وقد احتفل رسميا يوم ٧١/١/٤ بتشييدها . وسبق هذا الاحتفال ، اعمال كثيرة منها ربط المنطقة بشبكة المواصلات وبشبكة الكهرباء ، وكذلك مد انبوب للمياه يربط المستوطنة بمشروع المياه القطري ، بوسعه ايصال اكثر من مليون متر مكعب من الماء خلال العام الواحد للمستوطنة(١٧٢). وتشبه منازل المستوطنة (من المنازل المصنوعة مقدما) المنازل التي يجري بناؤها في منطقتي غوش عتسيون والخليل ، وتبلغ مساحة كل وحدة سكنية ٦٨ مترا مربعا ، تشتمل على « غسالة كهربائية ، وفرن غاز . وثلاجة كهربائية »(١٧٣). قدم سكان المستوطنة اليها بعد انتهاء بنائها ، ولم يواجهوا اية مشاكل سكنية كبقية سكان المستوطنات المدنية في المناطق المحتلة ، ووجدوها جاهزة دون ان يكلفهم ذلك شيئا ، اللهم الا عناء الانتقال من مكان الى آخر ! ومعظم هؤلاء من سكان الكيبوتسات. وهنالك ظاهرة تختص بهـا هذه المستوطنة ، دون كافة المستوطنات الاخـرى التي شيدت حتى الان في المناطق العربية المحتلة ، وهي ظاهرة اقتصـار الاستيطان فيها على العائلات المدنية فقط . ومن المقرر ان يعمل سكان المستوطنة في الحقل الزراعي، حيث اعدت الارض ، بعـد حل مشكلة المياه ، لزراعة فستق العبيد والمنجا والبرتقال والليمـون خلال المرحلة الاولى من الاستيطان . وقد خصص لكل عائلة ٢٠ دونما ، ومن المقرر ان تتوسع قطعة الارض بعد مدة لتصبح ٤٨ دونما ، كما خصص لكل عائلة مدجنة لتربية الدجاج الهندي(١٧٤).

وقد واجه المستوطنون في اليوم الاول من قدومهم الى مدخل رفح عداء سياسيا من قبل المستوطنتين الاسرائيليتين القريبتين من مستوطنتهم العتيدة ، وهما مستوطنتا « كيرم شالوم » و« نير يتسحاق » التابعتان لحركة « هشومير هتسعير » الموالية لحزب « مبام » . فقد استقبلتهـم هاتان المستوطنتان بلافتات عدائية « حل للاجئين ، في مدخل رفح ! » و« الخزي والعار للاستيطان ! » بسبب معارضة حزب مبام لاستيطان سيناء . ومن الجدير بالذكر ان حزب «مبام» يؤيد الاستيطان في هضبة الجولان، وفي غور الاردن والقدس ، ويعارض الاستيطـان الاسرائيلي في المناطق الاخرى من المناطق العربية المحتلة . غير ان الامر الذي يثير السخرية هو وجود عدد من المنتمين لحركة « هشومير هتسعير » بين مستوطني مدخل رفح !

استيطان شرم الشيخ

تحتل منطقة شرم الشيخ المكانة الثالثة بين المناطق المحتلة التي يؤكـد الاسرائيليون على انهم لن ينسحبوا منها ، حتى ولو مقابل سلام حقيقي مع العرب ، فهي تأتي حسب سلم الافضليات لدى الاسرائيليين ، بعد القدس وهضبة الجولان . ويعود تمسك اسرائيل بمنطقة شرم الشيخ الى عاملين رئيسيين : العامل الامني والعامل السياحي . فالعامل الاول والاهم يمكن اسرائيل من السيطرة على خليج العقبة ومضائق تيران ، فضلا عن انه يمكنها من نصب رأس جسـر يطل على البحـر الاحمر . ويقف وراء هـذا العامل المؤسسـة العسكرية الاسرائيلية والاحزاب اليمينية المتطرفة ودعاة الضم في اسرائيل . اما العامل السياحي الذي من شأنه ان يزيد من دخل اسرائيل السياحي فانه يستهوي وزير السياحة موشيه كول وقطاعات كبيرة من المجتمع الاسرائيلي . ولم تقم السلطات الاسرائيلية حتى الان ببناء مستوطنة او مدينة في شرم الشيخ ، الا انها تصر على ابقاء المنطقة تحت سيطرتها ، وتفكر في استيطانهـا . ويقول وزير السياحة موشيه كول : « ان شرم الشيخ لن تعاد الـى مصـر ، وستصبـح مدينـة استجمـام وسياحة »(١٧٥). اما وزير الاسكان زئيف شريف فقد صرح : « انني أؤمن باقامة مدينة في شرم الشيخ في المستقبل القريب ... وستبادر وزارة الاسكان الى البحث عن المكان الملائم لاقامة المدينة، مع الاخذ بعين الاعتبار النواحي المتعلقة بطبيعة واحتياجات المنطقة » . واضاف : « هنالك ٥٠ عائلة من المهاجرين الجدد تريد الاستيطان هناك لتطوير المنطقة طبيعيا وسياحيا »(١٧٦).

هنالك عدد من المشاريع لاستيطان المنطقة ، ابرزها مشروعان الاول تقدمت بـه الى الحكومة لجنـة اسرائيلية تدعو الى الاستيطان في شرم الشيخ ، ويتحدث هذا المشروع عن « الخطة التفصيلية من اجل اقامة مدينة في شرم الشيخ ، يعتمد سكانها على السياحة ». وسيتم بموجبه في المرحلة الاولى: « بناء ضاحية سكنية ومساكن فسيحـة ومدرسة وروضة اطفال وسوبر ماركت وعيادة طبية »(١٧٧). اما المشروع الثاني والاخطر ، فقد جاء من قبل الادارة المدنية لخليج العقبة . التي تشكلت في شهر آذار عام ١٩٧٠ برئاسة « ابراهام يوفي » قائد احدى الفرق الاسرائيلية الثلاث التي هاجمت سيناء

في حرب الايام الستة ، والذي يشغل حاليا منصب مدير دائرة الحفاظ على الطبيعة . فقد اعدت هذه الادارة واصدرت في شهر اغسطس ١٩٧٠ كتيبا يحمل اسم « مشروع اولي للتنمية المدنية في منطقة خليج العقبة » يتطرق الى المشاريع التي يمكن ان تقوم بها اسرائيل في منطقة خليج العقبة . وفيما يتعلق بشرم الشيخ جاء في هذا الكتيب : « ان شرم الشيخ تشكل مركزا استيطانيا مركزيا واساسيا في جنوب سيناء لعدة اسباب من بينها : المعاني السياسية والعسكرية لمضائق تيران ، والامال المعلقة على تنمية جهاز سياحي ... » وبمقتضى هذا المشروع ستبنى مدينة في شرم الشيخ تضم ٢٥٠٠ وحدة سكنية ، وحوالي ١٥٠٠ غرفة لاستقبال السياح وعدد من الفنادق . ويتوقع القائمون على هذا المشروع ان يصل عدد السكان الاسرائيليين في هذه المدينة الى ١٤ الف نسمة في عام ١٩٨٥(١٧٨).

قطاع غزه والاستيطان الاسرائيلي

بقي قطاع غزه منذ حرب الايام الستة ولغاية مطلع ديسمبر ١٩٧٠ ، منطقة خالية من الاستيطان الاسرائيلي . ويعود ذلك الى عاملين اساسيين : اولا ، بروز المقاومة العربية في القطاع ، وتصاعد قواها يوما بعد يوم ، حتى اصبحت قوة بارزة لا يمكن القضاء عليها او الاستهانة بهـا . وثانيا ، كثافة السكان العرب في القطاع ، الذي يبلغ تعداد سكانه حوالي ٣٧٠ الف نسمة ، وتصل نسبة الكثافة السكانية فيه للكيلومتر المربع الواحد حوالي ١٠٠٠ نسمة . غير ان هـذا الوضع لم يرض المصابين بحمى الدعوة للاستيطان . ففي الاونة الاخيرة اخذت الصحافة الاسرائيلية توجه نقدا للحكومة وتتهمها بالتقصير في استيطان القطاع ، وتدعوها الى اقامة مستوطنات اسرائيلية هناك اسوة بالمناطق العربية المحتلة الاخرى . فقد دعت صحيفة معاريف في خريف عـام ١٩٧٠ الحكومة الاسرائيلية الى بناء شبكة مـن المستوطنات في القطاع تحت عنوان : « منطقة محررة ... من اية مستوطنة اسرائيلية ! »(١٧٩) تلتها استجابة من الحكومة على لسان الوزير جليلي بصفته رئيس اللجنة الوزارية للاستيطان عندما قال : « في كل جولة اقوم بها في قطاع غزة اقتنع من جديد بصدق وجهة نظر الحكومة القائلة بعدم عودة القطاع الى الحكم الاجنبي وضرورة عدم فصله عن بقية اجزاء دولة اسرائيل » واضاف : « ان الامر يتطلب منا اتخاذ عـدة اجراءات وينبغـي ان لا نتوانى في تنفيذها . كما وينبغي علينا ان لا نتوانى في تنفيذ المشروعات الاستيطانية التي اقترتها الحكومة »(١٨٠).

مستوطنة « كفار داروم » : تقع هذه المستوطنة على انقاض كيبوتس « كفار داروم » الذي أسس عام ١٩٤٦ بالقرب من الطريق الرئيسية وخط سكة حديد غزه رفح شرقي ديـر البلح ، والذي كان الجيش المصري قد اجتاحه في معارك عام ١٩٤٨ . وقد سميت المستوطنة الجديدة على اسم الكيبوتس السابق . ونواتها مـن شباب وشابات مـلاح الناحال ، الذين ينتمون الى حركتين دينيتين : « بني عكيفا » و« عـزرا » . واحتفل بتدشين المستوطنة رسميا يوم ١٩٧٠/١٢/٢ بحضور حوالي الف شخص من بينهم قائد المنطقة الجنوبية الزعيم اريك شارون ، وقائد قطاع غزه وشمال سيناء الزعيم الثاني «مناحيم افيرام» وقائد الناحال العقيد تسفي ليفانون ، والحاكم العسكري لقطاع غزة العقيد بنيامين مثيتيف وممثلـون عـن الصندوق القومي(١٨١).

---

١ — معاريف ١٩٧٠/٢/١٣ .
٢ — دافار ١٩٦٨/١/٢٦ .
٣ — دافار ١٩٦٩/٦/٢٧ .
٤ — معاريف ١٩٧٠/٧/٣ .
٥ — معاريف ١٩٧٠/٩/٨ .
٦ — ملحق هآرتس ١٩٧٠/٥/٢٩ .
٧ — دافار ١٩٦٩/٤/١٨ .
٨ — دافار ١٩٦٨/١/٢٦ .
٩ — دافار ١٩٦٩/٧/٢٢ .
١٠ — معاريف ١٩٧٠/٩/٨ .
١١ — ملحق هآرتس ١٩٧٠/٧/١٠ .
١٢ — معاريف ١٩٧٠/٣/١٢ .
١٣ — ملحق هآرتس ١٩٧٠/٥/٢٩ .
١٤ — ملحق هآرتس ١٩٧٠/٥/٢٩ .
١٥ — يديعوت احرونوت ١٩٦٩/١/١٣ .
١٦ — معاريف ١٩٧٠/٦/١٨ .
١٧ — معاريف ١٩٧٠/٦/١٨ .
١٨ — يديعوت احرونوت ١٩٦٩/١/٣ .
١٩ — دافار ١٩٦٩/١/١٩ .
٢٠ — معاريف ١٩٧٠/٧/٥ .

المصدر : شئون فلسطينية

التاريخ : يوليو ١٩٧١

٢١ ـ ملحق معاريف ١٩٧٠/٦/١٢ .
٢٢ ـ معاريف ١٩٧٠/٧/٩ .
٢٣ ـ معاريف ١٩٧٠/٧/٩ .
٢٤ ـ معاريف ١٩٧٠/٧/١٢ .
٢٥ ـ معاريف ١٩٧٠/٧/١٢ .
٢٦ ـ ملحق معاريف ١٩٧٠/٧/٣ .
٢٧ ـ ملحق معاريف ١٩٧٠/٧/٣ .
٢٨ ـ ملحق معاريف ١٩٧٠/٧/٣ .
٢٩ ـ دافار ١٩٧٠/٧/٢٠ .
٣٠ ـ معاريف ١٩٧٠/٧/١٢ .
٣١ ـ ملحق دافار عدد ٢٢ عام ١٩٦٨ .
٣٢ ـ معاريف ١٩٧٠/٧/٥ .
٣٣ ـ معاريف ١٩٧٠/٧/٩ .
٣٤ ـ معاريف ١٩٧٠/٧/١٢ .
٣٥ ـ دافار ١٩٧٠/١٠/٩ .
٣٦ ـ ملحق هآرتس ١٩٧٠/٧/١٠ .
٣٧ ـ ملحق دافار عدد ٢٢ عام ١٩٦٨ .
٣٨ ـ دافار ١٩٧٠/٦/٣٠ .
٣٩ ـ ملحق هآرتس ١٩٦٩/١/٩ .
٤٠ ـ ملحق هآرتس ١٩٦٩/١/٩ .
٤١ ـ ملحق هآرتس ١٩٦٩/١/٩ .
٤٢ ـ ملحق هآرتس ١٩٦٩/١/٩ .
٤٣ ـ ملحق هآرتس ١٩٦٩/١/٩ .
٤٤ ـ ملحق هآرتس ١٩٦٩/١/٩ .
٤٥ ـ دافار ١٩٦٩/٤/٢٤ .
٤٦ ـ ملحق هآرتس ١٩٦٩/١/٩ .
٤٧ ـ ملحق هآرتس ١٩٦٩/١/٩ .
٤٨ ـ دافار ١٩٦٩/٦/٢٧ .
٤٩ ـ دافار ١٩٧٠/٥/١ .
٥٠ ـ دافار ١٩٧٠/٥/١ .
٥١ ـ دافار ١٩٧٠/٥/١ .
٥٢ ـ معاريف ١٩٧٠/٣/١١ .
٥٣ ـ معاريف ١٩٧٠/٣/١١ .
٥٤ ـ دافار ١٩٧٠/٧/٢٣ .
٥٥ ـ دافار ١٩٦٩/٨/٢٨ .
٥٦ ـ ملحق هآرتس ١٩٧٠/٧/١٠ .
٥٧ ـ ملحق هآرتس ١٩٧٠/٧/١٠ .
٥٨ ـ هايوم ١٩٦٧/١٠/٤ .
٥٩ ـ دافار ١٩٧٠/١٠/١٩ .
٦٠ ـ دافار ١٩٧٠/٩/٣٠ .
٦١ ـ دافار ١٩٧٠/١٠/٩ .
٦٢ ـ ملحق هآرتس ١٩٧٠/٧/١٠ .
٦٣ ـ ملحق هآرتس ١٩٧٠/٧/١٠ .
٦٤ ـ ملحق هآرتس ١٩٧٠/٧/١٠ .
٦٥ ـ ملحق هآرتس ١٩٧٠/٧/١٠ ودافار ١ ١٩٧٠ .
٦٦ ـ ملحق هآرتس ١٩٧٠/٧/١٠ .
٦٧ ـ عل همشمار ١٩٧١/١/١١ .
٦٨ ـ عل همشمار ١٩٧١/١/١١ .
٦٩ ـ جروزلم بوست ١٩٦٨/٢/١٤ .
٧٠ ـ دافار ١٩٧٠/١٠/٩ .
٧١ ـ ملحق معاريف ١٩٧٠/٦/١٢ .
٧٢ ـ دافار ١٩٧٠/١٠/٩ .
٧٣ ـ ملحق هآرتس ١٩٧٠/٧/١٠ .
٧٤ ـ دافار ١٩٧٠/١٠/٩ .
٧٥ ـ دافار ١٩٧٠/١٠/٩ .
٧٦ ـ دافار ١٩٧٠/١٠/٩ .
٧٧ ـ دافار ١٩٧٠/١٠/٩ .
٧٨ ـ دافار ١٩٧٠/١٠/٩ .
٧٩ ـ ملحق معاريف ١٩٧٠/٩/٣٠ .
٨٠ ـ دافار ١٩٧٠/١٠/٩ .
٨١ ـ ملحق معاريف ١٩٧٠/٩/٣٠ .
٨٢ ـ ملحق معاريف ١٩٧٠/٩/٣٠ .
٨٣ ـ معاريف ١٩٧٠/٣/١٠ .
٨٤ ـ معاريف ١٩٧٠/١٢/٣٠ .
٨٥ ـ عل همشمار ١٩٧١/١/١٦ .
٨٦ ـ عل همشمار ١٩٧١/١/١٦ .
٨٧ ـ دافار ١٩٧٠/٤/٣ .
٨٨ ـ هآرتس ١٩٧٠/٦/١ .
٨٩ ـ دافار ١٩٦٩/٧/٢٣ .
٩٠ ـ هتسوفيه ١٩٧٠/١٢/٢٧ .
٩١ ـ معاريف ١٩٧٠/٣/١٣ .
٩٢ ـ معاريف ١٩٧٠/٣/١٣ .
٩٣ ـ معاريف ١٩٧٠/٦/١ .
٩٤ ـ معاريف ١٩٧٠/٤/١٢ .
٩٥ ـ دافار ١٩٧٠/٣/٢٥ .
٩٦ ـ معاريف ١٩٧٠/٦/١٩ .
٩٧ ـ معاريف ١٩٧٠/١٠/٢٠ .
٩٨ ـ معاريف ١٩٧٠/٥/٢٨ .
٩٩ ـ معاريف ١٩٧٠/٥/٢٨ .
١٠٠ ـ معاريف ١٩٧٠/٥/٢٨ .
١٠١ ـ دافار ١٩٧٠/٦/٢٤ .
١٠٢ ـ معاريف ١٩٧٠/٦/٢٤ .
١٠٣ ـ معاريف ١٩٧٠/٩/٨ .

١٠٤ ـ هآرتس ١٩٧٠/١١/١٩ .
١٠٥ ـ دافار ١٩٧٠/٨/٢٩ .
١٠٦ ـ معاريف ١٩٧٠/٩/١٨ .
١٠٧ ـ ملحق معاريف ١٩٧٠/٤/١٠ .
١٠٨ ـ معاريف ١٩٧٠/٣/١٠ .
١٠٩ ـ معاريف ١٩٧٠/٣/٢٦ .
١١٠ ـ دافار ١٩٧٠/٣/٢٠ .
١١١ ـ معاريف ١٩٧٠/٩/١٨ .
١١٢ ـ معاريف ١٩٧٠/١٠/٢٠ .
١١٣ ـ معاريف ١٩٧٠/١٠/٢٠ .
١١٤ ـ ملحق هآرتس ١٩٧٠/٥/٢٩ .
١١٥ ـ دافار ١٩٦٩/٧/٣٠ .
١١٦ ـ ملحق معاريف ١٩٧٠/٢/٢٥ .
١١٧ ـ ملحق معاريف ١٩٧٠/٢/٢٠ .
١١٨ ـ دافار ١٩٦٩/٧/٣٠ .
١١٩ ـ جروزالم بوست ١٩٦٩/٧/٣١ .
١٢٠ ـ معاريف ١٩٧٠/٣/٢٧ .
١٢١ ـ ملحق دافار عدد ١٧ عام ١٩٦٨ .
١٢٢ ـ جروزالم بوست ١٩٧٠/٧/٣١ .
١٢٣ ـ ملحق معاريف ١٩٧٠/٢/٢٥ .
١٢٤ ـ ملحق معاريف ١٩٧٠/١٢/٢٥ .
١٢٥ ـ ملحق معاريف ١٩٧٠/١٢/٢٥ .
١٢٦ ـ ملحق معاريف ١٩٧٠/١٢/٢٥ .
١٢٧ ـ ملحق معاريف ١٩٧٠/١٢/٢٥ .
١٢٨ ـ ملحق معاريف ١٩٧٠/٢/٢٠ .
١٢٩ ـ معاريف ١٩٦٩/٦/٢٠ .
١٣٠ ـ معاريف ١٩٧٠/٢/٢٦ .
١٣١ ـ معاريف ١٩٧٠/١٠/١٦ .
١٣٢ ـ معاريف ١٩٧٠/١٠/١٦ .
١٣٣ ـ معاريف ١٩٧٠/٩/١٨ .
١٣٤ ـ معاريف ١٩٧٠/٩/١٨ .
١٣٥ ـ معاريف ١٩٧٠/٩/١٨ .
١٣٦ ـ معاريف ١٩٧٠/٩/١٨ .
١٣٧ ـ ملحق معاريف ١٩٧٠/٧/١٠ .
١٣٨ ـ ملحق معاريف ١٩٧٠/٤/١٠ .
١٣٩ ـ دافار ١٩٧٠/١٠/٩ .
١٤٠ ـ هتسوفيه ١٩٧٠/١٢/٢٠ .
١٤١ ـ دافار ١٩٧٠/١٠/٩ .
١٤٢ ـ دافار ١٩٧٠/١٠/٩ .
١٤٣ ـ ملحق معاريف ١٩٧٠/٤/١٠ .
١٤٤ ـ ملحق معاريف ١٩٧٠/٤/١٠ .
١٤٥ ـ ملحق معاريف ١٩٧٠/٤/١٠ .
١٤٦ ـ ملحق معاريف ١٩٧٠/٢/٢٣ .
١٤٧ ـ دافار ١٩٧٠/١٠/٩ وملحق معاريف ٢٣/ ١٩٧٠/٢ .
١٤٨ ـ ملحق معاريف ١٩٧٠/٤/٢٤ .
١٤٩ ـ دافار ١٩٧٠/١٠/٩ .
١٥٠ ـ دافار ١٩٧٠/١٠/٩ .
١٥١ ـ ملحق معاريف ١٩٧٠/١/٢٩ .
١٥٢ ـ ملحق معاريف ١٩٧٠/٧/١٧ .
١٥٣ ـ ملحق معاريف ١٩٧٠/٧/١٧ .
١٥٤ ـ دافار ١٩٧٠/١/٢٣ .
١٥٥ ـ معاريف ١٩٧٠/١/٢٩ .
١٥٦ ـ معاريف ١٩٧٠/١/٢٩ .
١٥٧ ـ دافار ١٩٦٩/١٢/١١ .
١٥٨ ـ ملحق هآرتس ١٩٧٠/٢/٢٦ .
١٥٩ ـ معاريف ١٩٧١/١/٢٩ .
١٦٠ ـ ملحق معاريف ١٩٧٠/٢/٢٠ .
١٦١ ـ دافار ١٩٦٩/١٢/١١ .
١٦٢ ـ هآرتس ١٩٦٩/٤/٢٠ .
١٦٣ ـ يديعوت احرونوت ١٩٧٠/١١/٤ .
١٦٤ ـ دافار ١٩٧٠/١١/٤ .
١٦٥ ـ هآرتس ١٩٧٠/٦/٥ .
١٦٦ ـ دافار ١٩٧٠/١٠/٩ .
١٦٧ ـ دافار ١٩٧٠/١٠/٩ .
١٦٨ ـ معاريف ١٩٧٠/٩/٨ .
١٦٩ ـ دافار ١٩٦٩/٧/١٤ .
١٧٠ ـ دافار ١٩٦٩/٧/١٤ .
١٧١ ـ معاريف ١٩٧٠/٩/٨ .
١٧٢ ـ معاريف ١٩٧١/١/٨ .
١٧٣ ـ ملحق معاريف ١٩٧١/١/١٥ .
١٧٤ ـ معاريف ١٩٧١/١/٨ .
١٧٥ ـ دافار ١٩٧٠/١٠/٢٩ .
١٧٦ ـ عال همشمار ١٩٧٠/٩/٢٥ .
١٧٧ ـ يديعوت احرونوت ١٩٧٠/١١/١٤ .
١٧٨ ـ معاريف ١٩٧٠/١٠/٣٠ .
١٧٩ ـ معاريف ١٩٧٠/٩/٨ .
١٨٠ ـ هآرتس ١٩٧٠/١٠/٨ .
١٨١ ـ جروزلم بوست ١٩٧٠/١٢/٢ .

تحرير فلسطين والتحرر العالمي

الدكتور هشام شرابي

في اللحظة التي بدأت فيها الثورة الفلسطينية تلعب دورا هاما في حركة التحرر العالمية أخذ مركزها في العالم العربي يضعف . اذا نظرنا الى الوراء يتأكد لنا ان حركة المقاومة دخلت ، بعد القتال الضاري في ايلول ١٩٧٠ ، اكثر مراحل نموها خطورة . كما ان تناقضاتها الداخلية والخارجية قد نضجت في الوقت نفسه ، مما يفسر النكسات المتلاحقة التي منيت بها .

بدأت المقاومة رغم هزائمها ، او ربما بسبب هذه الهزائم ، تعكس صورة مميزة لنفسها. واصبح الفلسطينيون مرتبطين اكثر واكثر بأسلوب ثوري خاص بهم واحتلوا مكانة أبرز على خارطة النضال التحرري العالمي . ومع ازدياد الروابط بين الثورة واليسار العالمي نتيجة اهتمام الحركات الثورية المتزايد بحركة التحرير الفلسطينية حدث تغير كبير في الوعي الفلسطيني نفسه ، واصبح الفلسطينيون ينظرون الى كفاحهم في اطاره العالمي وهو بالطبع أعرض من الاطار القومي . وقد اصبحت كوبا وفيتنام والصين تدريجيا عناصر جوهرية في الاطار السياسي والعقائدي للثورة . وقد تغير تصور النضال الفلسطيني : لم يعد ينظر الى أهداف التحرير من خلال النضال اليومي ، بل من خلال حركة التحرير العالمية — التاريخية . وهكذا تم ربط التحرر الفلسطيني بالنضال العالمي في سبيل التحرر ربطا محكما . في ضوء الوعي الجديد اكتسب شعار « اذا قاتلنا في اي مكان فاننا نقاتل في كل مكان » (وهو الشعار الذي طرحه الاشتراكيون البريطانيون عام ١٩٦٨) معنى محدودا وملموسا عند الفلسطينيين .

اذا كانت حركة المقاومة الفلسطينية طليعة حركة التحرر العربية فان سقوطها سوف يؤثر تأثيرا عكسيا على تطور الحركة العربية الاشمل ويشكل نكسة خطيرة لحركة التحرر العالمية . بالتالي فان السؤال الذي يجب ان نطرحه عام ١٩٧١ هو : اذا هزم الفلسطينيون في الاردن هل تشكل هزيمتهم بداية النهاية للثورة الفلسطينية او هل يكون ذلك ، كما يعتقد بعض المراقبين ، بداية مرحلة جديدة من النمو الثوري في العالم العربي ؟ ان الاجابة على هذا السؤال اساسية لفهم دور ومكان الثورة الفلسطينية في العالم العربي وفي حركة التحرر العالمية .

الهزيمة جزء من النضال الاجتماعي . قيمة الهزيمة الايجابية تكمن في اسهامها في عملية نضوج التجربة الثورية . وقد حلل الفيلسوف الاشتراكي البولوني لسزك كولاكوسكي هذا الجانب من النشاط الاجتماعي ووجد ان الهزيمة شرط مسبق ضروري للنصر : « لن تحرز الحركة الثورية اية انتصارات اذا لم تصب في مراحل تطورها السابقة بهزائم حتمية — واذا لم تكن قد بدأت التحرك الثوري في وضع تاريخي لا تتوفر فيه اية امكانية للنجاح »(١). ان موقف كولاكوسكي يختلف عن الموقف الكلاسيكي التقليدي . يؤكد التحليل التقليدي ان اية حركة قد تنجح فقط « عندما تكون اهدافها ممكنة التحقيق ، اي

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الطليعة
التاريخ : إبريل ١٩٧٢

المؤسسة الحاكمة في اسرائيل



د . سعد الدين ابراهيم

رغم وجود بعض الدراسات العربية الجادة عن اسرائيل كدولة ذات سياسة خارجية واقليمية معينة ، يفتقر الفكر العربى الى دراسات متعمقة فى المجتمع الاسرائيلى من الداخل . فى هذا الصدد ، نحتاج الى اجابات علمية تقريرية لاربع مجموعات من الاسئلة :

اولا : ما هى القيم والمثل والمعايير التى تحكم وتسود المجتمع الاسرائيلى ؟ ما هى نظرة هذا المجتمع الى الواقع بأبعاده الماضية والحاضرة والمستقبلة ؟ هذه واسئلة مثلها تشكل فى مجموعها ما يسمى « **بالايديولوجية** » .

ثانيا : ما هو التركيب المادى والسكانى والطبقى للمجتمع الاسرائيلى ؟ ما هى النظم والمؤسسات الاجتماعية التى خلقت لتوائم بين الايديولوجية من ناحية وبين التركيب المادى والديموجرافى والطبقى من ناحية اخرى ؟ كيف تشكل النظم والمؤسسات نفسية الجماعة والفرد وتؤثر فى سلوكه ؟ وكيف تتشكل النظم والمؤسسات بالجماعة والفرد فى اسرائيل ؟ هذه واسئلة مثلها تشكل فى مجموعها ما يعرف « **بالبناء الاجتماعى** » .

ثالثا : ما هى متناقضات المجتمع الاسرائيلى من الداخل ؟ اى هذه المتناقضات اساسى ، وايها ثانوى ؟ اى هذه المتناقضات تحول كيفيا او كميا الى مزايا ؟ واى هذه المتناقضات انفجر ، او ينفجر الان ، او قابل للانفجار فى المستقبل ؟ هذه واسئلة مثلها تشكل ما يعرف بالتغير **الاجتماعى** ، (الباثولوجيا الاجتماعية) اذا كان التغير سلبيا ، او « التقدم » اذا كان التغير ايجابيا) .

رابعا : ما هى طبيعة وشكل القيادات الحاكمة او النخبات المسيطرة (Ruling Elites) فى المجتمع الاسرائيلى ؟ ما هى خلفيتها التاريخية والطبقية ؟ ما هى ملامحها الاجتماعية وخصائصها النفسية ؟ ما هى اساليب هذه القيادات فى التحكم والضبط الاجتماعى ؟ ما هى اساليب التعامل ودرجات الانفتاح بين هذه النخبات والقطاعات الاخرى فى المجتمع الاسرائيلى ؟ هذه واسئلة مثلها تشكل فى مجموعها ما يعرف بدراسة « **المؤسسة الحاكمة** » .

فى هذه الدراسة سنحاول ان نعالج المجموعة الاخيرة من الاسئلة ، وهو ما اصطلحنا على تسميته بموضوع المؤسسة الحاكمة فى اسرائيل . لقد تعرضنا وتعرض آخرون للمجموعات الثلاث

الاولى من الاسئلة فى مواضع اخرى (١) . ولكن حتى فى معالجة موضوع المؤسسة الحاكمة فى اسرائيل فلابد من المساس بين الحين والاخر - بالموضوعات الثلاث الاولى .

الخلفية التاريخية للمؤسسة الحاكمة

لا يمكن فهم الخلفية التاريخية لافراد المؤسسة الحاكمة فى اسرائيل الا بتتبع المراحل التى مرت بها عمليات الهجرة والاستيطان فى فلسطين . هناك سبع موجات من الهجرة اليهودية تمت فى خلال الثمانين سنة الاخيرة . وتختلف كل موجة عن الاخريات فى جوانب عدة : منها حجم كل موجة ، الوطن الاصلى ، الظروف التى أحاطت بافراد كل موجة قبل هجرتهم الى فلسطين ، المستوى المهنى والتعليمى والمالى السائد بين أفراد كل موجة .. الخ هذه المتغيرات لعبت دورا حاسما فى تحديد شكل القيادات واتخاذ القرارات الكبرى التى أثرت وما تزال تؤثر على يهود فلسطين واسرائيل : فى علاقاتهم الداخلية ، فى علاقاتهم بيهود « الدياسبورا » ، فى علاقاتهم بالعرب فى فلسطين وخارجها ، وفى علاقاتهم بالعالم عموما .

١ - أهم موجات الهجرة السبع - فيما يتعلق بموضوعنا - هى الموجتين الثانية والثالثة (بين ١٩٠٥ و ١٩١٤ ، وبين ١٩١٧ و ١٩٢٣ على التوالى) أما الموجة الاولى فكانت قد بدأت حتى قبل انعقاد المؤتمر الصهيونى الاول (بال ١٨٩٧) وقبل انشاء المنظمة الصهيونية العالمية . هذه الموجة الاولى لم يكن لها كثير من الوزن عدديا أو تنظيميا ، ولكن أهميتها كانت فى المقام الاول معنوية ورومانتيكية فهى تمثل أول مجهود جماعى من الشبيبة اليهودية فى التمرد على قيم ومعايير جيل آبائهم فى اوربا ، وفى سعيهم لتكوين مجتمع طوبائى جديد . وتعرف هذه الموجة فى التاريخ الاسرائيلى الحديث باسم البليوم (٢) لم يتجاوز عدد أفراد هذه الموجة ثلاثمائة ، معظمهم من الشباب الروسى الذى فر هربا من اضطهاد حكم الكسندر الثالث ، قيصر روسيا ، فى ذلك الوقت (ثمانينات القرن التاسع عشر) . وبعد مدة قصيرة من وصولهم الى فلسطين تحطمت امانيهم واحلامهم على صخور متعددة ، أهمها برود استقبالهم من جانب الجالية اليهودية التى عاشت فى فلسطين لمئات السنين (والتى تعرف باسم الياشوف القديم) . وكان حجم هذه الاخيرة حوالى ٢٥٫٠٠٠ نسمة ، وكانت علاقتهم بعرب فلسطين علاقة مودة وتبادل مصالح ، كما كانت معظم قيمهم ومعايير حياتهم اليومية مشابهة تماما لما كان سائدا بين الاغلبية العربية . بالنسبة لهذه الجالية اليهودية ، مثل أفراد موجة البليوم كانوا مصدرا للتوتر ليس فقط بسبب توقعاتهم العالية ، ولكن ايضا لانهم سرعان ما بدأوا ينظرون للجالية اليهودية نظرة احتقار واستعلاء ، الى جانب ذلك كان الحاد معظم مهاجرى البليوم مصدر استنكار وازعاج من جانب الياشوف القديم . لذلك انتهى الامر بافراد هذه الموجة من المهاجرين الى العزلة الاجتماعية ، كما عصفت الامراض والاوبئة بعدد غير قليل ، وعاد بعضهم الى اوربا من حيث جاءوا ، اما الذين بقوا منهم فى فلسطين فقد عاشوا على صدقات ومساعدات مالية اتتهم من اغنياء اليهود فى اوربا (وخاصة من فرنسا وانجلترا) . وبدون هذه المساعدات ما كان من الممكن للاقلية الباقية أن تستمر على قيد الحياة (٣) . هذه الحقيقة - المساعدات الخارجية - تمثل خاصية اساسية طبعت وما زالت تطبع كل المجهودات الصهيونية الاستيطانية فى فلسطين الى يومنا هذا .

٢ - موجة الهجرة الثانية ، أتت هذه الموجة الى فلسطين فى أعقاب المؤتمر الصهيونى الاول ، وكنتيجة جزئية لمجهودات المنظمة الصهيونية العالمية التى انشأها ذلك المؤتمر . ونقول كنتيجة

المصدر : الطليعة

التاريخ : إبريل ١٩٧٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

[١] راجع فى هـذا الصـدد العديد من نشرات ومطبوعات : مؤسسة الدراسات الفلسطينية فى بيروت ، معهد الدراسات الفلسطينية فى بيروت ، مركز الدراسات الفلسطينية والصهيونية بصحيفة الاهرام فى القاهرة . كذلك تعرض الكاتب لبعض ملامح المجتمع الاسرائيلى فى مقال بعنوان « ملامح المجتمع الاسرائيلى » فى مجلة دراسات عربية ، العدد ٨ ، السنة الخامسة [يونيو ١٩٦٩] ، كما تعرض على الدين هلال لبعض هذه الاسئلة فى مقال بنفس العدد بعنوان « اسرائيل مجتمع عسكرى » ص ١٧ـ٣١ .

[٢] هذا الاسم (Biluim) هو اختصار لمنظمة « بيت يعقوب » التى انشاها الطلبة اليهود فى جامعة كركوف الروسية فى أوائل سنة ١٨٨١ ، وقد تكونت لهذه المنظمة فروع اخرى بين الشبيبة اليهودية فى شرق أوربا فى السنوات التالية . من بين اعضاء هذه المنظمة اتى كل أفواج اليهود الجماعية الى فلسطين فى منتصف الثمانينات من القرن الماضى .

[٣] زاد من عدم قدرة أفراد موجة البليوم على الاكتفاء الذاتى عاملين : اولهما انهم كانوا ذو خبرة محدودة فى فلاحة الارض اذا ماقورنوا بالعمال الزراعيين العرب وقتـذاك ، وثانيهما تعودهم على مستوى معيشى عال نسبيا منذ كانوا فى روسيا .. وعدم استعدادهم للتنازل عن هذا المستوى . وبالتالى لم تكف الاجور أو الدخول التى حصلوا عليها من عملهم لاشباع حاجاتهم ، لذلك كانت الصدقات الخارجية هى الوسيلة الوحيدة لرأب هذا العجز .

[٤] استخدامنا لمصطلح « طبقة » هنا ليس استخداما ماركسيا بحتا . فملاقة الطبقات فى اسرائيل تجاه وسائل الانتاج ليست قطعية فى معظم الحالات . ولكن هذا لايمنع وجود طبقات متميزة على اساس التحكم [وليس ملكية] وسائل الانتاج ، وعلى اساس الوعى الانتمائى لفئة معينة . Class Consciousness

[٥] نرجو الا يستنتج القارىء ان افراد المؤسسة الحاكمة جهلة لمجرد انهم لم يدرسوا دراسات جامعية ، أو يستنتج انهم معدومى الاطلاع . الواقع انهم يقراون ويطلعون على نطاق واسع ولكن يغيب من هذا الاطلاع الاطار المرجعى الانسانى Humanistic Frame of Reference وهو الشىء الذى يكتسبه الفرد من خلال الدراسة الجامعية

المصدر : الطليعة
التاريخ : ابريل ١٩٧٦

جزئية ، لان العامل الرئيسى فى هجرة هذه الموجة كان جو العسف والاضطهاد الذى ساد روسيا القيصرية عقب هزيمتها فى الحرب مع اليابان . ومع هرب مئات الالوف من اليهود الروس ، استطاعت المنظمة الصهيونية ان تحول منهم حوالى ٢٥٫٠٠٠ شخص الى فلسطين (اما الاغلبية فقد آثرت أن تهاجر الى غرب اوربا وأمريكا) ورغم قلة عدد من ذهبوا الى فلسطين (بالمقارنة الى من ذهبوا الى اماكن اخرى) الا انهم يمثلون قفزة نسبية ، ادت الى مضاعفة عدد اليهود فى فلسطين (من ٢٥٫٠٠٠ نسمة الى ٥٠٫٠٠٠ نسمة فى المدة ما بين ١٩٠٠ و ١٩١٤ .

ولاهمية هذه الموجة فى التاريخ الصهيونى والاسرائيلى ، ولاهميتها فى موضوع المؤسسة الحاكمة ، يجدر أن نتوقف قليلا لنفحص بعض خواصها الاجتماعية والنفسية . فهذه الخواص — كما سيتضح فى سياق هذه الدراسة — تفسر كثيرا من الغاز السلوك السياسى للقيادات الحاكمة فى اسرائيل حتى يومنا هذا .

ينحدر معظم أفراد الموجة الثانية من اصول يهودية روسية وشرق آوربية . وهم فى ذلك يشبهون أفراد الموجه الاولى . غير أنهم كانوا أقرب الى قيم ومعايير المجتمعات اليهودية المنعزلة (الجيتو Ghetto أو الاشطتل Staedtl) ، كما كانوا أقل تعليما وثقافة (معظم أفراد الموجة الاولى كانوا من الشباب الجامعيين) . ومع ذلك تعرض معظم أفراد الموجه الثانية لتأثيرات فكريه اشتراكية من ناحية ، وصهيونية من ناحية اخرى قبل وصولهم الى فلسطين . من بين افراد هذه الموجة او من ابنائهم نجد الغالبية العظمى من القادة الاسرائيليين الفعليين الى يومنا هذا — رغم ان حجم هذه الموجة كما قلنا لم يتجاوز الثلاثين الفا ، ورغم أن الموجات التالية كانت أكبر حجما ، وأكثر علما وثقافة (باستثناء الموجة السادسة وهم اليهود الشرقيون) .

وساعد افراد هذه الموجة على لعب دور حاسم فى تشكيل المجتمع الاسرائيلى عوامل متعددة . أول هذه العوامل ذكريات مذبحة كيشنيف فى سنة ١٩٠٥ بواسطة الحكم القيصرى ضد يهود المدينة والمناطق المجاورة . هذه الذكريات ولدت بينهم شعورا عارما بوحدة الالام ، وبوحدة المصير . وثانى هذه العوامل التجانس الحضارى (Cultural Homogenity) ، فهم يتحدثون لغة واحدة ، يفكرون بطريقة متشابهه ، وتجمعهم وحدة العادات والتقاليد . ثالث هذه العوامل هو حجمهم الكبير نسبيا ، مما وفر لهم قدرا اكبر من المساعدة المتبادلة . وقدرا اوفى من « الاكتفاء الذاتى » عن أفراد الياشوف القديم والسكان العرب .

ومنذ البداية شغل أفراد هذه الموجة المراكز الحساسة فى المؤسسات الصهيونية التى كانت موجودة أو التى انشئت فيما بعد . كما أصروا منذ البدايه على ان تكون لهم الكلمة العليا فى تصريف وتوزيع الاموال التى تجمعها المؤسسات الصهيونية فى الخارج . وكان من جراء ذلك أن طبقه مختارة (Elite class) بدأت فى الظهور منذ منتصف العشرينات . هذه الطبقة (٤) تكاد تكون كلها من يهود أوربا الشرقيين الذين وفدوا على فلسطين بين ١٩٠٠ و ١٩١٤ ، (أو من ابنائهم فيما بعد) .

وقد تعرض بعض أفراد هذه الموجة للاضطهاد التركى أثناء الحرب الاولى ، مما دفع كثير منهم الى الفرار من فلسطين الى الخارج — وخاصة الى مصر حيث التحق عدد منهم بالقوات الانجليزية . وقد عاد هؤلاء الى فلسطين مع جيوش « اللنبى » بعد أن اكتسبوا خبرات ومهارات عسكرية قيمه . وقد ساعدهم ذلك — فيما بعد — فى تكوين الهياكل والمنظمات الدفاعية الصهيونية فى فلسطين . ومن ناحيه اخرى قربت خدماتهم أثناء الحرب بينهم وما بين سلطات الانتداب فى فلسطين .

٣ — الموجة الثالثة للهجرة . وقد وفد أفراد هذه الموجة الى فلسطين فى أعقاب الحرب العالمية الاولى ، وخاصة بعد صدور وعد بلفور (ما بين سنتى ١٩١٨ و ١٩٢٢) . حجم هذه الموجة يقدر بحوالى خمسين الفا ، معظمهم من أوربا الشرقية (وخاصة روسيا وبولندا) . وهم يكادوا يطابقون الموجة الثانية من حيث الخلفية الطبقية والتجانس الحضارى وقلة التعليم والثقافة (٥) .

لذلك نجد درجة عالية من التعاطف بينهم وبين أفراد الموجة الثانية منذ البداية · وحيث أن أفراد هذه الاخيرة كانوا – فى ذلك الوقت – قد وطدوا مراكزهم القيادية العلوية · وحيث أن المؤسسات الصهيونية الوليدة كانت تنمو بسرعة فقد أتى أفراد الموجة الثالثة مكملين لعناصر الموجة الثانية فى كل الوجوه · وبطريق التزاوج ، والمشاركة فى السلطة ، ثم الانصهار بسرعة بين أفراد الموجتين من الناحية الاجتماعية · وبالتالى نجد مع نهاية العشرينات أن عناصر هاتين الموجتين قد اصبحت وحدة عضوية متماسكة فى أعلى قمة المجتمع اليهودى فى فلسطين · أما فى وسط هذا الهرم الاجتماعى وفى قاعدته – فى ذلك الوقت – فكان هناك المهاجرين من أوربا الغربية وأفراد الياشوف القديم (الجالية اليهودية الاصلية) · فيما بعد صعد افراد الياشوف القديم درجة أو درجتين ليخلو قاع الهرم لليهود الشرقيين (الذين وفدوا بعد انشاء اسرائيل) · وظلت هذه هى الصورة تقريبا حتى الوقت الحاضر ·

٤ – الموجات التالية للهجرة · سنجمل الحديث عن الموجات التالية (الرابعة حتى السابعة) فى جزء واحد من هذه الدراسة ، لانها رغم أهميتها الديموجرافية والاقتصادية والاجتماعية فى الهيكل الاسرائيلى ، فهى ذو وزن محدود من الناحية القيادية · ولا نجد فى قمة المؤسسة الحاكمة اى عدد يذكر من أفراد هذه الموجات أو من أبنائهم ·

الموجه الرابعة مثلا (١٩٢٣ – ١٩٢٦) وفدت الى فلسطين فى خلال مدة زمنية قريبة جدا من الموجة الثالثة ، ولكن الاختلاف الطبقى والحضارى عن افراد هذه الاخيرة أدى بالموجة الرابعة الى الضياع ، أو الانزواء ، أو التحلل ((Disintegration) · كان أفراد هذه الموجة من البولنديين وينحدرون من الطبقات البورجوازية ، والبورجوازية الصغيرة · كما كان منهم عدد وفير من الجامعيين والمهنيين · ولكن حين حاول أفراد هذه الموجة شق طريق مستقل فى فلسطين مثل فتح محلات أو مزاولة مهنهم خارج الهستادروت (الذى كانت نواته قد تكونت بالفعل) فانهم لاقوا صعوبات جمة – ليس من جانب السكان العرب فى المقام الاول ، ولكن من جانب افراد الموجة الرابعة . أما بالخضوع وملء الطبقات الصهيونية (التى شغل مراكزها الحساسة أفراد هاتين الموجتين) · وبالتالى انتهى الامر بافراد الموجة الرابعة اما بالخضوع وملا الطبقات الوسطى والدنيا فى هذه المؤسسات ، أو بترك فلسطين كلية (الى وطنهم الاصلى أو الى الولايات المتحدة) ·

ونفس الشىء تكرر بالنسبة للموجة **الخامسة** (١٩٣٢ – ١٩٢٩) التى وفدت من المانيا هروبا من الحكم النازى · فأفراد هذه الموجة كانوا أكثر السكان اليهود فى فلسطين تعليما وثروة على الاطلاق ، وكان منهم العلماء والاساتذة والفنانون والمهنيون — وبعضهم ذو شهرة عالية . ولكن كل هذه الخواص الايجابية لم يشفع لهذه الموجة ولم يساعدها على أخذ مكانتها القيادية التى كانت تستحقها فى الهيكل الاجتماعى الاسرائيلى · باختصار ، كانت الفئة المهيمنة قد أحكمت قبضتها على مصائر الامور بالنسبة ليهود فلسطين ، والمؤسسات الصهيونية فى الداخل والخارج ··· وكل من أتى بعدها ، مهما كانت كفاءاته واستعداداته ، لابد أن يخضع لشروطها ، وأن يقبل الامور على ما هى عليه ، وأن يقبل أكثر من ذلك دوره كما تحدده له هذه الفئة فى وسط أو فى أدنى الهرم الاجتماعى ·

أما **الموجة السادسة** ، ومعظمها من اليهود الشرقيين **(وخاصة يهود شمال افريقيا والدول العربية) قداحتلت قاعدة الهرم الاجتماعى منذ قدومها الى فلسطين (ما بين ١٩٤٨ و١٩٥٥)** · وهى اكثر فئات المجتمع اليهودى تعرضا للتفرقة من حيث الوظائف وفرص التعليم ، ومن حيث شغل أى مراكز مهمة فى المؤسسات الاسرائيلية الحكومية أو غير الحكومية ·

أبعاد المؤسسة الحاكمة

قد يكون من المفيد عند هذه النقطة ، ان تحدد بمزيد من التخصيص أبعاد المؤسسة الحاكمة فى اسرائيل · **من هم الذين يكونون فى مجموعهم هذه المؤسسة ؟** ·

لقد قررنا – لاغراض هذه الدراسة – أن نجمع معلومات (data) عن حوالى ١٥٠ شخصية اسرائيلية لعبت ، ومازالت تلعب ، أدورا مهمة فى تسيير دفة الامور فى المجتمع الاسرائيلى · ولان اسرائيل مجتمع فريد فى كثير من الوجوه ، كان لابد من تحديد معايير خاصة لاختيار هذه الشخصيات . من هذه المعايير مثلا موقع الشخصية فى صنع القرارات الكبرى ، وموقع الشخصية فى تنفيذ هذه القرارات · هذا المعيار ليس بحد ذاته فريدا أو وقفا على المجتمع الاسرائيلى · ولكن الفريد حقا انه فى كثيرمن الاحيان كان صانع القرار ومنفذه هو نفس الشخص أو الاشخاص·كذلك من الفريد – مثلا – أن قادة الاتحادات العمالية أو الجيش فى اسرائيل يفكرون بنفس الاسلوب الذى يفكر به رؤساء الشركات الكبرى أو الدبلوماسيين · وبالتالى فقد أتضح لنا أثناء الدراسة أن العقلية وأسلوب التفكير هو الجامع المشترك الاعظم بين قادة مؤسسات قد تبدو متعارضة أو متباينة فى معظم المجتمعات الاخرى · من هذه الوحدانية فى العقلية والتفكير يمكن – مثلا – تفسير لماذا نجد قائدا عسكريا مثل اتزاك رابين يتحول الى دبلوماسى بين يوم وليلة ·

من المعايير الاخرى التى حددت اختيار شخصيات الصفوة الحاكمة فى اسرائيل درجة التسلط التى تمارسه هذه الشخصيات على اتخاذ القرارات ، حتى وهى خارج الحكم · فمثلا النفوذ الذى تمتع به افراد مثل « بنجوريون» و «موشى ديان » وهما خارج الحكم ، لم يقل كثيرا عما كان عليه وهم فى داخل الحكم · نفس الشىء لا يمكن أن يقال عن شخصية مثل « موسى شاريت » أو «ناحوم جولدمان» ، (الاول شغل لفترة منصبى وزير الخارجية ورئيس الوزراء ، والثانى منصب رئيس المنظمة الصهيونية العالمية)

المائة وخمسون شخصية – التى على أساس دراستها بنينا معظم التعميمات – تشمل أولئك الذين شغلوا مناصب وزارية ، قادة الهستادروت ، قادة القوات المسلحة (رتبة بريجادير جنرال ورتبة جنرال) ، قادة المؤسسات الاقتصادية ، وقادة الاحزاب الكبيرة فى داخل الكنيست أو خارجه ·

هناك ملاحظتين على هذه القائمة :

أولا : لا ندعى أن القائمة شاملة ومانعة لكل الشخصيات الرئيسية المؤثرة ولكنها تشمل معظم هذه الشخصيات ·

ثانيا : هناك تداخل كبير بين المناصب التى شغلتها معظم هذه الشخصيات (نفس الشخص قد يكون قد شغل مناصب فى القوات المسلحة ، ومجلس الوزراء ، والهستادروت ، والشركات الكبرى فى أوقات متفرقة) · بل ان هذا التداخل يعتبر القاعدة وليس الاستثناء فى اسرائيل ·

يغيب عن هذه القائمة فئتان أو أكثر من الفئات المهمة فى أى مجتمع : كبار المثقفين والعلماء ، وكبار رجال الدين · وسنتحدث عن هاتين الفئتين فى موضع آخر · ويكفى أن نقول هنا ، أن أفراد هاتين الفئتين رغم الوظائف الاجتماعية التى يؤدونها لا يتمتعون بكثير من القول فى تحديد السياسات ، او اتخاذ القرارات الكبرى ؛ الاستثناء الوحيد لهذه القاعدة هو ظرف التنافس بين جناحين أو أكثر داخل المؤسسة الحاكمة · وهنا قد يستعين أحد هذه الاجنحة بفئة أو بأخرى لتغليب وجهة نظره ·

كذلك يغيب عن هذه القائمة قادة الاحزاب الصغيرة · وما ينطبق على المثقفين ورجال الدين ينطبق عليهم ·· أى أنهم يبرزون على المسرح بين الحين والاخر فقط لدى الحاجة اليهم فى حسم موقف حرج قد تتعرض له المؤسسة الحاكمة – مثل الحاجة الى أصواتهم لتحقيق أغلبية نيابية ، أو وزارة ائتلافية · وفى هذه الحالات ربما تذعن المؤسسة الحاكمة لبعض مطالبهم – خاصة اذا كانت هذه المطالب لا تؤثر على الصورة العامة أو على نفوذ المؤسسة الحاكمة الكلى على المجتمع الاسرائيلى ·

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: الطليعة

التاريخ: أبريل ١٩٧٦

الملامح الاجتماعية والخصائص النفسية للمؤسسة الحاكمة

ماهو النموذج النمطى لاعضاء المؤسسة الحاكمة (Typical Profile) هو شخص تنطبق عليه الصفات السبع التالية :

● وفد الى فلسطين فى موجتى الهجرة الثانيه (١٩٠٠ - ١٩١٤) أو الثالثة (١٩١٧ - ١٩٢٣) ، أو ولد لاسرة هاجرت الى فلسطين ضمن ماتين الموجتين .

● ولد فى اوروبا الشرقية ، أو فى فلسطين ، ولكن والديه جاءا من أوروبا الشرقية (روسيا، بولندا، أو الاقاليم السلافية الاخرى) ٠

● عاشت اسرته قبل هجرتها الى فلسطين (سواء قبل أو بعد ولادته) فى أحد الاحياء ، أو القرى اليهودية المقفلة (Ghetto or Staedtle)

● انحدرت أسرته من طبقة عاملة حرفية ، أو برجوازية صغيرة ٠

● لم يحصل الا على قدر متوسط من التعليم (معظمه من مدرسة زراعية متوسطة) ٠

● التحق بالهاجاناه او البالماخ فى شبابه ، أو خدم فى صفوف الجيش الانجليزى لفترة أو لاخرى قبل أو أثناء الحرب العالمية الثانية ٠

● عاش لفترة أو لاخرى فى أحد المستعمرات الصهيونية (Kibbotzim) ٠

ومن الطبيعى أنه حين نرسم « نموذجا نمطيا » لفئة معينة (مثل الفئة الحاكمة فى اسرائيل) فلا يعنى ذلك أن كل الصفات تنطبق على كل أفراد هذه الفئة مائة فى المائة ٠ وانما يعنى أن معظم الصفات تنطبق على معظم أفراد هذه الفئة ٠ فى كلمات أخرى ، هناك أفراد فى المؤسسة الحاكمة الاسرائيلية لا تنطبق عليهم كل هذه الصفات أو حتى معظمها ٠

من الامثلة البارزة لعدم انطباق هذه الصفات « أبا ايبان » : فهو من أصل غرب أوربى ، ولم يهاجر الى فلسطين الا فى مرحلة متأخرة نسبيا ، وذو ثقافة وتعليم عال (جامعة كمبردج) ٠٠ الخ ٠ ومع ذلك وجدنا من تحليل معلوماتنا عن المائة والخمسين شخصية ، ان الصفات السبع التى أوردناها تنطبق على حوالى ٨٠ فى المائة من هذه الشخصيات ٠

والآن دعنا نحلل بشىء من التفصيل بعض الصفات المتقدمة حيث انها ذات وزن ثقيل فى التشكيل النفسى للقادة الاسرائيليين ٠

١ - ذكر كاتب اسرائيلى حديثا ، أننا لو رسمنا دائرة قطرها ٦٠٠ كيلو متر حول مدينة بنسك (Pinsk) الروسية ، فاننا نجد الاصول المكانية لمعظم القادة الاسرائيليين أو لابائهم (٦) هذه المدينة تقع فى أوكرانيا فى أقصى غرب الاتحاد السوفيتى (كما نعرفه اليوم) وقريبة من حدود بولندا ورومانيا والمجر ويوغسلافيا واهمية هذا العامل الجغرافى تتضح أكثر اذا ما قرناها بالظروف الزمانية والاجتماعية التى سادت هذه المنطقة من شرق أوربا وقت هجرة هؤلاء القادة الاسرائيليين أو أسرهم ٠

كانت الاقاليم المحيطة بمدينة بنسك مركز تجمعات يهودية كبيرة فى أواخر القرن الماضى والعقود الثلاثة الاولى من هذا القرن ٠ وكانت هذه التجمعات تختلف عن التجمعات اليهودية المماثلة فى غرب أوروبا من عدة وجوه: **أولها - الاضطهادات** المستمرة من جانب القياصرة الروس ضد الاقليات عموما ، واليهود بصفة خاصة ٠ وقد بقى الوضع على هذا الحال - فى الواقع - الى نشوب الثورة البلشفية (١٩١٧) ٠ مثل هذه الاضطهادات كانت قد اختفت (أو قلت الى حد كبير) ضد اليهود فى غرب أوربا منذ أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر ٠ وباختفاء الاضطهاد والتفرقة فى غرب أوربا تكسرت الحواجز التى كانت تفصل بين اليهود وغيرهم ، مما سهل عمليات التفاعل والانصهار الاجتماعيين ٠ أما فى شرق أوربا ، فقد

المدونة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الطليعة

التاريخ : أبريل ١٩٧٦

ظلت حيطان « الجيتو » عالية وأبوابه مقفلة الى عشرينات القرن العشرين ·

ومن المهم هنا ان نفهم ماذا يعنيه « الجيتو » من الناحيتين الاجتماعية والنفسية : « الجيتو » هـو حى تسكن فيه أحد الاقليات الدينية أو الاتنولوجية أو العنصرية · هذا التركز السكنى قد يكون طواعية ، اى برغبة أفراد هذه الاقليه ، فى حالة يهود شرق أوربا لم يكن الامر — فى معظم الاحيان — رغبة أو طواعية ، وانما كان مفروضا من قبل الاغلبية أو من قبل الحكام · وفى معظم الحالات كانت تحيط بهذه الاحياء أسوار وحيطان عالية — الدخول والخروج منها محدودا ان لم يكن معدوما · وفى الحالات النادرة التى يتجول فيها أحد افراد الاقلية خارج هذه الاسوار فانه لا يحس بالامان التام · العالم خارج هذه الاسوار عالم غريب (يختلف عما هو داخل الاسوار) ، عالم لا يمكن أن يأمن له : فهو بارد على احسن الاحوال ، ومعاد وشرير على أسوأها · اما الطمـأنينة والدفء فهما فقط داخل الاسوار · وحتى هـذه الطمأنينة فى الداخل فليست مطلقة · فبين الحين والاخر قد يقتحم العالم الخارجى أسـوار « الجيتو » لينهب ، ويعتقل ، ويعذب ، من هم داخل الاسوار · وبالتالى ، فالانعزال داخل الاسوار لم يكن ماديا فحسب ، ولكن كانت له مضـاعفاته الاجتماعية والنفسية · الواقع بالنسبة لافـراد « الجيتو » هو اقلية تحيط بها أغلبية معادية · السور أو الحائط يفصل بين عالم الشر والغربة والعداء من ناحية ، وعالم الامن والالفة والدفء من ناحية أخرى · الواقع بالنسبة لهم — اذن — هو أبيض وأسود ·

من المهم هنا أن ندرك أن هذا الانفصام فى النظرة الى الواقع ، كان يغذيه ، ليس فقط موقف الاغلبية وحكامها ، ولكن أيضا التنشئة الاجتماعية والدينية داخل « الجيتو » · فالدين ورجاله وجدوا فى هذا الوضع ضمانا لعدم الانصهار والذوبان — وبالتالى — ضياع اليهودية دينا وثقافة · كما كان العداء خارج الاسوار (سواء حقيقـة أو تصورا) من أهم عوامل التضامن والجمـاعية داخل الاسوار ، ومن أهم العوامل التى ربطت الفرد بالمجموع . فالاول كان اعتمـاده كليا على الثانى لتحقيق حاجاته المادية والاجتماعية والنفسية وبـدون المجمـوع لم يـكن للفرد أى بديل غير عالم عدوانى خارج الاسوار · هذه الحقيقة كانت من أهم ميكانيزمات الضبط الاجتماعى داخل « الجيتو » ·

هذه التنشئة الاجتماعية بكل خيوطها النفسية ظلت العامل المؤثر الاول فى حياة الرعيل الاول من القادة الصهاينة · لقد نقلوا معهم (من شرق أوربا) الى فلسطين تصورهـم للواقـع بحديه : الابيض والاسود ، عالم الخير وعالم الشر ، الاول داخل الاسوار والثانى خارج الاسوار · هـذه النظرة الى الواقع لونت سلوك مهاجرى الموجتين الثانية والثالثة ، وطبعت سيـاسات قـادتها — وبالتالى المجتمع اليهودى فى فلسطين — بطابع ما زال سائدا الى يومنا هذا · وابلغ انعكاس لهذا السلوك وهذه السياسات يتجلى فى الاتى :

● انشاء المستعمرات والمستوطنات التى شابهت فى كثير من الوجوه « الجيتو » الذى عـرفوه وعاشوا فيه فى شرق أوربا · فمعظم هـذه المستعمرات ذات أسوار وأبواب · وفى المدة ما بين ١٩٠٠ و ١٩٤٨ كانت بمثابة الجزر التى يحيط بها بحر الاغلبية العربية فى فلسطين · ومنذ البداية ، شب حتى من ولد من الاجيال التالية فى فلسطين ، معتنقا نفس النظرة ، والعقيـدة ، والاحساس ، تجاه عالم ما هو خارج الاسوار · صحيح لم يطلق الصهاينة على هذه المستعمرات نفس الاسـم (الجيتـو) ، ولكن المفهـوم (Concept) لـم يختلف · صحيـح لـم تكن الاغلبية العربية فى البداية معادية لمن هم داخل الاسوار ، ولكن شعور عدم الثقة بأى « غريب » كان قد تعمق واستشرت جذوره فى هؤلاء اليهـود النازحين · وكان تعريف « الغريب » بالنسبة لهذا النوع من اليهود بسيطا وقاطعا : كل من يعيش خارج أسوار المستعمرات · حتى يهود الياشوف القديم (الذين عاشوا لمئات السنين فى فلسطين قبل موجات الهجرة الحديثة) كانوا محل عدم ثقة من صهيونى المستعمرات ·

● بعـد انشـاء اسرائيل ، أصبحت الدولة الجديدة كلها بمثابة جيتو كبير ·· كل من خارجها « غريب » لا يطمأن اليه ·وبالتالى نجد استمرارا لنفس العملية النفسية التى يشير اليها علماء النفس بـالتشريط (Conditioning) فتصور القادة انعكس فى كل سياساتهم الخارجية (مثل الدفاع والحرب) وسياساتهم الداخليـة (مثل التعليم والدعاية وغسيل المخ ·· الخ) · لقد أرسيت قواعد هذه السيـاسـات منذ مرحلـة

المصدر : الطليعة
التاريخ : ابريل ١٩٧٧

مبكرة فى التاريخ الصهيونى بفلسطين بواسطة القادة الذين أتوا (أو أتت اسرهم) من أوربا الشرقية • وكما أشرنا سابقا ، لم يكن بوسع من اتوا من أماكن أخرى (مثل أوربا الغربية والبلاد العربية) أن يغيروا من هذه السياسات • ورغم

عدم تعود الكثيرين منهم (وخاصة يهود أوربا الغربية) على حياة الجيتو وما يرتبط بها من تصورات ومشاعر وعقد ، الا انهم وأبنائهم تعرضوا لبرامج الصهينة (Zionaization) والمذهبة (Indoctrinization) وغسيل المخ (Brain-Washing) من اللحظة التى وطات فيها أقدامهم أرض فلسطين ، سواء قبل أو بعد انشاء اسرائيل •

● أحد الانعكاسات الاخرى لعقلية الجيتو ، وما ترتب عليها من سياسات ، هو الممارسة المبكرة للتعصب والتفرقة ضد السكان العرب منذ انشاء الهستادروت (بل حتى قبل انشائه حين كان النشاط النقابى مقصورا فى اتحادات الزراعيين) • فمنذ وفود الموجة الثانية (١٩٠٥ ـ ١٩١٤) ويهود أوربا الشرقيين يرفعون شعار « العمل لليهود فقط » وطبقوا هذه السياسة فى المؤسسات الصهيونية الجماعية ، كما فرضوها فرضا على المؤسسات اليهودية الخاصة التى كانت قد أنشئت حتى قبل قدوم الصهاينة (مزارع ومحلات كان يملكها أفراد من الياشوف القديم) • وطبيعى أدت هذه السياسة الى بطالة أعداد كبيرة من العمال العرب •• وكانت بداية شعور العداوة من جانب هؤلاء الاخيرين نحو اليهود النازحين من أوربا الى فلسطين •

٢ ـ أحد الملامح البارزة لافراد المؤسسة الحاكمة فى اسرائيل هو انحدارهم من طبقة عاملة حرفية ، أو برجوازية صغيرة ، وعدم حصول أغلبيتهم على تعليم عال فى شبابهم • الذين شبوا منهم فى أوربا الشرقية حصلوا على تعليم متوسط أو دون المتوسط • ومع ذلك تعرضوا لمجموعتين من التراث والافكار السياسية :

المجموعة الاولى : هى الفكر الصهيونى الذى كان ما يزال وليدا ، ولكنه يعج بالحماسة والعاطفية والرومانتيكية •

المجموعة الثانية : هى الفكر الاشتراكى بألوانه المختلفة (من الماركسية الى الفوضوية الى الفابية) •

ولان تعليمهم كان متوسطا أو دون المتوسط فى ذلك الحين ، فان وعيهم لكل من التراثين كان قطعيا (Dogmatic) وغير نقدى • وبالتالى حين جاءوا الى فلسطين جاءوا بافكار نصف مهضومة ، أو بالاحرى ، نصف مطبوخة (وخاصة فيما يتعلق بالافكار الاشتراكية) • وفى فلسطين حاولوا تهجين الصهيونية والاشتراكية • فأخذوا من الاولى العصبية « القبلية » بما تحمله من افكار تفوقية (Supremacist) ، وأخذوا من الثانية الجماعية (Collectivism) ، وتمجيد العمل اليدوى • فى حين تركوا او اسقطوا الاخوة العمالية البروليتارية (Proletariat Brotherhood) (التى كانت بالضرورة ـ ستنطوى على أخوة عربية يهودية بين أفراد الطبقة العاملة بصرف النظر عن الدين أو العنصر) • وكانت نتيجة هذا التهجين ـ بالتالى ـ قومية شوفينية « اشتراكية » • وبالفعل ، ومنذ البداية ، استبعد العرب من التنظيمات العمالية (الهستادروت) ، ومن المستوطنات والقرى الجماعية ـ وكلاهما المفروض فيه تطبيق « للاشتراكية » ! •

كذلك كان للملامح التى أوردناها من قبل (الخلفية الطبقية والتعليمية) مضاعفات أخرى فى تشكيل نظرة واتجاهات افراد المؤسسة الحاكمة • والمصطلح الذى يصف كل هذه المضاعفات هو الفصام (Schizophrenia) • والتارجح (Ambivalence) نحو الفئات التالية : المتعلمون وذو الثقافة العالية ، يهود غرب أوروبا ، واليهود الشرقيون الذين هاجروا الى فلسطين واسرائيل ، واليهود الذين ما زالوا يعيشون خارج اسرائيل (الدياسبورا) •

● بالنسبة لذوى التعليم العالى (الجامعى وما بعد الجامعى) هناك شعور بالحب والكراهية فى آن واحد من جانب أفراد المؤسسة الحاكمة • فهم يدركون أهمية التعليم والعلم الحديث والتكنولوجيا فى بقاء وازدهار المجتمع الاسرائيلى .. وتبذل المؤسسة الحاكمة مجهودات واموال طائلة لجلب

المدوسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الطليعة

التاريخ : ابريل ١٩٧٢

الفنيين والمهنيين من يهود « الدياسبورا » الى اسرائيل ، او لتدريب وتخريج أكبر عدد منهم فى اسرائيل نفسها • وفى نفس الوقت هناك شعور بالازدراء نحو هؤلاء المتعلمين تعليما عاليا • قد يكون مصدر هذا الشعور مبالغة القادة الاسرائيليين فى تقييم خبراتهم العملية وتجاربهم الحياتية • فرغم أن معظمهم ذو تعليم متوسط (بما فى ذلك بن جوريون وليفى أشكول) الا أنهم لا شك ينظرون الى انفسهم بزهو واعتزاز : ألم يبنوا مجتمعا جديدا ؟ ألم ينشأوا دولة حديثة ؟ الم ينتصروا فى كل الحروب التى قادوها ؟ • من ناحية اخرى قد يكون مصدر شعور الازدراء نحو المتعلمين هو التعويض النفسى (Compensation)

لقد عرف عن ليفى أشكول ــ مثلا ــ أنه فى كل مرة يرشح له بعض الاسماء يشغل وظيفة هامة قوله « لا تذكروا لى شهاداته العلمية ؟ هل كسب قرشا من عرق جبينه » (٧)
او قوله : « هل المرشح واحد منا ؟ • اى ان المرشح الامثل فى نظره اما أن يكون رجلا عمليا ذو خبرة حياتية ، او على الاقل أن يكون من الرهط الشرق اوروبى •

هذا النوع من التفكير والعقلية يفسر ــ مثلا ــ لماذا كان افراد من حزب المعارضة من قبيل م • يانالى و م • تابنكين اقرب الى قلب ليفى أشكول من أشخاص كابا ايبان و أ • روبين ــ وهم أعضاء فى حزبه (الماباى) ولكنهم على درجة عالية من التعليم ومن أصل غرب أوروبى •

« يانالى » و « تابنكين » كانا يتحدثان نفس اللغة ويفكران بنفس العقلية لانهما أتيا من نفس الخلفية الطبقية والحضارية والتعليمية التى أتى بها ليفى اشكول (شرق أوروبا + تعليم متوسط + خبرة عمليةفى بناء المجتمع الصهيونى) •

هذا الاتجاه الفصامى نحو المتعلمين (حب وازدراء فى نفس الوقت) أدى الى حصر المتعلمين فى المستوى الاوسط من الناحية القيادية • وما زالت الابواب نحو المستوى القيادى الاعلى موصدة فى وجوههم • وبالتالى فاقصى ما يمكن وصفهم به هو انهم اما بيروقراطيين (ليس بالضرورة بالمعنى السلبى) ، او تكنوقراطيين فى أجهزة الدولة • أما قيادة المؤسسات فما زالت مقصورة على نفس الفئة (التى أتت من شرق اوربا قبل سنة ١٩٣٠) او على ابنائها • وفى الحالات التى تتطلب تعليما عاليا فان هذه الفئة تفضل ان ترسل احد افرادها الى الخارج او الى الجامعة العبرية للحصول على هذا التعليم • وليس من الغريب ان تجد المديدين منهم يلتحقون بالجامعات وهم فى سن متأخرة نسبيا • من الامثلة المديدة : « زفاى تزور » (أحد رؤساء الاركان ، من أصل بولندى ، التحق بجامعة سيراكيوز وحصل على درجة فى الادارة العامة ، وأصبح مديرا لشركة ميكوروث ــ من اكبر شركات اسرائيل) ، « حاييم بارليف » (من أصل يوغسلافى ، درس فى الجامعة العبرية والولايات المتحدة) ، «موشى جورين» (من أصل بولندى ، ودرس فى الجامعة العبرية) ، « ايجال آلون » (درس فى اكسفورد) •• وهكذا • لقد التحق هؤلاء بالجامعات • ومعظمهم فى سن الاربعينات أو الثلاثينات •

● بالنسبة ليهود أوربا الغربية ، فاننا نجد نفس النظرة الفصامية ـ علاقة الحب والازدراء فى نفس الوقت · المؤسسة الحاكمة تريدهم وترغب فى هجرتهم الى اسرائيل ، لانهم : اولا ، يضيفون الى الحجم السكانى للمجتمع ، وثانيا ، هم على درجة عالية من المهارة المهنية والفنية فى كل ما يحتاج اليه بناء دولة عصرية · ومع ذلك هناك شعور بالازدراء نحوهم من جانب هذه المؤسسة · فيهود أوربا الغربية لم ينشأوا فى حضارة الجيتو · وبالتالى لا يشتركون مع يهود اوربا الشرقية فى كراهيتهم لعالم ما هو خارج الاسوار بنفس الدرجة ·· هم اكثر انفتاحا ، واقل قطعية ، واخف عصبية وشوفينية · وبقدر ما تحس المؤسسة الحاكمة بحاجاتها اليهم ، بقدر ما تحاول أن تحد من صعودهم الى المناصب القيادية الرئيسية · وبالتالى ففى أى منافسة بين اثنين على منصب مهم ، ولكن احدهما اصله من أوربا الشرقية والثانى اصله من اوربا الغربية ، فللاول الغلبة التحيز هناك دائما ، وان كانت المؤسسة الحاكمة تحاول دائما تغطيته ·

من الامثلة الصارخة على هذا التحيز الحالة التالية : « صامويل دينار » (من اصل كندى) حاول لعدة سنوات الحصول على تعاون وزير المالية « **بنحاس سابير** » لفتح مصنع تغليف الحمضيات ـ وهى من الانشطة الاقتصادية الرئيسية فى اسرائيل ، ولكن دون جدوى · فى نفس الوقت حصل « **افراهيم الين** » (من أصل آوربى شرقى) من « **بنحاس سابير** » على تعاون لا حد له فى صناعة ذو مستقبل غير مضمون (مصنع السيارات) ـ وهو المصنع الذى أعلن افلاسه بالفعل هذا العام بعد خسارة تقدر بـ ١٠٤ ملايين ليرة اسرائيلية (٨) ·

من الغريب أيضا فى هذا الصدد أن نجد يهود المانيا ـ رغم ضخامة عددهم (٢٠٠,٠٠٠) ، وارتفاع درجة تعليمهم ومهاراتهم ـ معزولين تماما عن مستوى صنع القرارات الكبرى فى اسرائيل · قد يصل بعضهم الى اعلى المناصب القضائية (المحكمة العليا) أو الجامعية او الخدمة المدنية ، ولكن ليس الى المستوى الوزارى ـ فهذا الاخير منصب سياسى يرتبط مباشرة باتخاذ القرارات العليا · وبالتالى لم يكن مصادفة أنه حتى سنة ١٩٧٠ لم يصل من هؤلاء اليهود الالمان الى منصب وزير سوى شخص واحد فقط (**جورج جوزيفتال**) ، وحتى فى حالته منح وزارة غير حساسة ·

أما شعور الازدراء نحو اليهود الشرقيين فهو لا يحتاج الى تدليل أو توضيح · فالتفرقة والتعصب ضدهم ينعكسان فى أحوالهم المادية والاجتماعية ، وهم فى أدنى درجات السلم الاجتماعى فى اسرائيل (باستثناء الاقلية العربية طبعا) · والمؤسسة الحاكمة فى ورطة حيال اليهود الشرقيين · فمن ناحية تجد نفسها مجبرة على تطبيق شعار العودة بالنسبة لكل اليهود (ومنهم الشرقيون) لان ذلك الشعار هو التبرير الوجودى (Raison d'être) لدولة اسرائيل · فى نفس الوقت اليهود الشرقيون يمثلون مشكلات اجتماعية عاتية : فهم يختلفون عن كل من يهود اوربا الشرقية (المؤسسة الحاكمة) ويهود أوربا الغربية (المهنيين والطبقة فوق المتوسطة) على السواء من الناحية الحضارية · كذلك هم أدنى مهارة من الفريقين : ماديا وتعليميا ومن حيث المهارات التكنولوجية · وتحتاج عمليات اقلمتهم وغسيل مخهم (طبقا للمخطط الصهيونى) أموالا طائلة ـ لا يمكن توفيرها الا باقتصاصها من مخصصات الحرب أو على حساب الطوائف الاخرى الاكثر تميزا · احوال اليهود الشرقيين ـ هى باختصار ـ أحوال مزرية ، وتمثل لغما اجتماعيا كبيرا فى اسرائيل · والطريقة الوحيدة التى نجحت بها المؤسسة الحاكمة فى تأجيل انفجار هذا اللغم كان دائما بتوجيه المرارة والغضب اللذين يحس بهما اليهود الشرقيون نحو الاقلية العربية ، أو نحو العالم العربى · ولكن هذه الوسيلة تنكشف بين الحين والاخر ، ويدرك اليهود الشرقيون بالتدريج ان عدوهم الاول هو الظلم الاجتماعى والتفرقة العنصرية ـ كما تجلى ذلك حديثا فى ظهور حركة « **الفهود السود** » الاسرائيلية ·

● بالنسبة ليهود « الدياسبورا » نجد النظرة الفصامية التأرجحية من جانب المؤسسة الحاكمة اكثر بروزا نحو هؤلاء الذين مازالوا يعيشون فى اوربا الغربية ، والامريكتين ، واتحاد جنوب افريقيا · ففى هذه البلاد تعتبر الجاليات اليهودية على درجة عالية من الثراء والتعليم والخبرة المهنية والفنية · من حث الشعار الصهيونى الداعى لتجميع اليهود من اماكن الشتات ، فان

المؤسسة الحاكمة لا تفتأ عن الصياح والشكوى والتوبيخ لهؤلاء اليهود لفشلهم فى القدوم الى أرض الميعاد · وقدتصل درجة الهجوم من أفراد المؤسسة الحاكمة الى حد اتهام هؤلاء اليهود بعدم اليهودية ـ كما فعل بن جوريون منذ عدة سنوات (٩) · فى نفس الوقت اذا هاجر بعض هؤلاء الى اسرائيل فانهم يحجرون عن الوصول الى المناصب العليا التى تؤهلها لهم مواهبهم وخبراتهم ـ هذا من ناحية ، من ناحية أخرى ، فان المؤسسة الحاكمة تحتاج الى بقاء هذه الاقليات فى مواطنها الاصلية (على الاقل فى الوقت الحاضر) لسببين مهمين : أولا ، لان هذه الاقليات بدخولها العالية تعتبر من أهم مصادر المساعدة المالية لاسرائيل (والتى تقدر سنويا بحوالى بليون دولار من التبرعات) · وبهجرة هذه الاقليات ـ وبالتالى فقدان المجالات التى من خلالها يولدون هذه الدخول العالية ـ ستحرم اسرائيل من مورد رئيسى · ثانيا ، وجود هذه الاقليات فى المجتمعات الغربية يتيح لاسرائيل ممارسة الضغط السياسى على حكومات الدول الغربية ـ وبالتالى على مواقفها الدولية تجاه الصراع العربى الاسرائيلى · والدور الذى يلعبه اليهود فى الولايات المتحدة ـ مثلا ـ كجماعة ضاغطة (Pressure Group) على كل رئيس أمريكى (منذ ترومان الى نيكسون) وعلى شيوخ ونواب الكونجرس أمر لا يحتاج الى تدليل ·

وهكذا نجد شعور الفصام والتارجح ، علاقة الحب والكراهية ، من جانب المؤسسة الحاكمة تجاه يهود الدياسبورا · وما الصراع بين قادة المنظمات الصهيونية خارج وداخل اسرائيل الا مظهرا لهذه الفصامية · والمتتبع لامور الصهيونية واسرائيل قد يجد فيما ذكرنا تفسيرا للاحتدام بين **ناحوم جولدمان** (رئيس المنظمة الصهيونية العالمية السابق) والمؤسسة الحاكمة فى اسرائيل فى السنوات الاخيرة (١٠) ، كما يذكر مثلا على لسان « **عزرا وايزمان** » وزير النقل الحالى وأحد قادة سلاح الطيران السابقين) احتقاره لعمه « **حاييم وايزمان** » (الذى حصل من انجلترا على وعد بلفور والذى شغل منصب أول رئيس جمهورية فى اسرائيل) لعدم هجرته لفلسطين الا فى أواخر الاربعينات (١١) · ليس معنى هذا أن عزرا لم يقدر الخدمات الجليلة التى قدمها عمه للحركة الصهيونية · ولكنه الفصام ـ مرة أخرى ـ الحب والازدراء فى آن واحد .

باختصار ، لعل القارىء يرى فى هذا الجزء من الدراسة كيف اثرت الملامح الاجتماعية لافراد المؤسسة الحاكمة على تشكيل نفسية أفراد هذه المؤسسة ، وعلى اتجاهاتها (attitudes) وطريقة ادراكها للواقع ، على رؤيتها (Vision) للعالم ومكوناته ، على تقييمها للدور الذى لعبته ومازالت تلعبه ، وبالاخص على سلوكها نحو الفئات اليهودية الاخرى فى داخل وخارج اسرائيل ·

أسلوب المؤسسة الحاكمة فى القيادة والتحكم

مع وفود الموجة الثانية (والى حد ما الموجة الثالثة) من المهاجرين الى فلسطين ، هيمنت عقلية معينة على تسيير مقاليد الامور بالنسبة لليهود ، قبل وبعد اعلان اسرائيل · هذه العقلية هى ما حاولنا تشريحه ـ خلفية وملامحا ـ فى الاجزاء السابقة من هذا البحث ·

وفى هذه الفقرة سنتعرض بشىء من التفصيل لاسلوب المؤسسة الحاكمة فى ممارسة الضبط الاجتماعى (Social Control) ، وللادوات والوسائل التى تستعين بها لتأكيد سيطرتها ، ولتأمين رؤيتها المذهبية من الاستمرار فى الحاضر والمستقبل ·

١ ـ دور الهستادروت : لعب الهستادروت ـ ومازال ـ دورا رئيسيا فى خلق الهيكل الصهيونى ، وفى تدريب قيادات المؤسسة الحاكمة ، وفى تمكين هذه المؤسسة من احكام

[٨] علق على هـذا الموضوع وغيره عددا من الكتاب الاسرائيليين فى الصحف الاسرائيلية ، انظر مثلا تعليق أمنون روبنشتاين فى صحيفة هآرتس بتاريخ ١٩٧١/١٢/٣ .

---

[٩] انظر فى هذا الصدد تصريحاته التى نشرتها مجلة التايم (Time) الامريكية فى عددها الصادر فى ١٨ أكتوبر ١٩٧١ ، ص ٤٦ .

[١٠] لمزيد من التفاصيل حول الصراع بين يهود اوربا الشرقيين ويهود أوربا الغربية والولايات المتحدة انظر مثلا :

Moshe Menuhin : The Decadence of Judaism in our Time, Institute For Palestine Studies, Beirut, 1969, pp. 83 — 88.

Elmer Berger : « Disenchantment of a Zionist », Middle East Forum, April, 1962.

[١١] انظر سيرة عزرا وايزمان فى كتاب

D. Lankin et al. (editors) : Generals of Israel, Hader Publishing House, Ltd., Tel-Aviv, 1968, pp. 67 — 75.

كاتب الفصل عن عزرا وايزمان هو ايلى لاندو (Eli Landau).

المصدر : الطليعة
التاريخ : ابريل ١٩٧٢

قبضتها على مقاليد الامور · أنشىء الهستادروت بعد الحرب العالمية الاولى مباشرة ، وهو عبارة عن اتحاد نقابات عمالية · ولكنه ليس كأى اتحاد نقابى عمالى فى أى بلد آخر ·· بل انه عملاق اجتماعى متعدد الوجود والوظائف ، وما النشاط النقابى التقليدى الا واحدافقط من هذه الوجوه والوظائف. الهستادروت عبارة عن شركة مساهمة (لكل عضو فيه من الناحية الاسمية جزء أو سهم متساو) ، وهو أيضا منظمة للمساعدة المتبادلة (وخاصة من ناحية الرعاية الصحية والاجتماعية) ، وأخيرا هو تنظيم سياسى (نظريا يمثل العمال وصراعهم الطبقى) · واهم من ذلك كله أن الهستادروت لم يتغير ــ بناء او وظيفة ــ منذ انشائه منذ أكثر من نصف قرن من الزمان ، وان كان بالطبع قد اتسع ونما حجمه · هذا العملاق الاجتماعى ، هو الجهاز الذى من خلاله بدأت المؤسسة الحاكمة تمارس سيطرتها على المجتمع اليهودى فى فلسطين ، والذى من خلاله استمرت فى هذه الممارسة · لا شك ــ بالطبع ــ أن الهستادروت يقدم خدمات عديدة لاعضائه ، ولكنه فى نفس الوقت يجعل الحياة لمن ليس عضوا فيه جحيما لا يطاق ، أو على أحسن الاحوال يجعل معيشتهم باهظة التكاليف · ومع الاعتماد الكلى للاعضاء على الهستادروت جعل من السهل على قادته (الذين هم فى نفس الوقت المؤسسة الحاكمة) السيطرة شبه الكلية على سلوكهم السياسى والاجتماعى · ولكى تتضح الصورة ، دعنا نذكر بعض جوانب الاعتماد (من جهة الاعضاء) ، وبالتالى جوانب التحكم (من جهة القيادة) :

● فى امور الصحة والخدمات المتعلقة بها ، فان اعتماد العضو يكاد يكون كليا · فمن خلال التأمين الصحى يستطيع الفرد أن يحصل على العلاج والدواء فى العيادات والمستشفيات المنبثقة عن الهستادروت · ولهذه النقطة اهمية خاصة ، اذا علمنا أنه فى معظم انحاء البلاد لا تتوفر أى خدمات صحية بديلة لتلك التى يقدمها الهستادروت .بمعنى آخر اذا لم يكن الفرد عضوا فى الهستادروت فان فرصة الحصول على رعاية صحية تكاد تكون معدومة · وحتى فى الاماكن القليلة التى تتوفر فيها بدائل لخدمات الهستادروت (كالعيادات والمستشفيات الخاصة فى المدن الكبرى) فان الحصول على هذه الخدمات يكون باهظ التكاليف بالنسبة حتى للاسر ذات الدخول فوق المتوسطة (فما بالك بمتوسطى الدخل أو الذين أقل من المتوسط) ·

● المشروعات الاقتصادية التى يملكها ويديرها الهستادروت تمثل القنطرة الثانية التى ربطت الجماهير اليهودية بالمؤسسة الحاكمة · لقد اتسعت وتشعبت هذه المشروعات لدرجة أن أصبح

الهستادروت هو أكبر مستخدم فى فلسطين ، واسرائيل منذ أوائل الاربعينات حتى الان · الى جانب ذلك يملك الهستادروت ثانى أكبر البنوك فى اسرائيل (بعد البنك المركزى) ، ويهيمن على كل الصناعات الثقيلة ، ويسيطر على جزء وفير من التجارة الداخلية ، ويكاد يتحكم كليا فى أعمال التصدير والاستيراد · وحتى الشركات ذات الشأن التى لم يكن يملكها الهستادروت فى البداية استطاع أن يضعفها أو يحطمها (من خلال حث أعضائه العاملين فيها على الاضراب) حتى آلت ملكيتها كليا أو جزئيا اليه · ومن الطريف أن احوال العمال فى مثل هذه الشركات لم تتحسن بعد انتقال ملكيتها الى الهستادروت · المهم هنا ، أن ندرك أمرين : أولهما أن فرص العمل فى اسرائيل بالنسبة لاى فرد أو مجموعة من الافراد أصبحت رهنا برضاء الهستادروت · وثانيهما أن هذا الاخير هو صاحب العمل وممثل العمال فى نفس الوقت (وهو موقف أشبه بشخص يمثل دور القاضى والمحامى والمتهم فى آن واحد) ! ·

● الهيمنة الاقتصادية التى يمارسها الهستادروت (وبالتالى المؤسسة الحاكمة) على الاقتصاد الاسرائيلى أدت (بصورة تكاد تكون أتوماتيكية) الى هيمنة سياسية · فالتحكم فى ارزاق القطاع الاكبر من المجتمع ، وفى فرص الخدمة الصحية والرعاية الاجتماعية ، تؤثر بشكل محسوس على سلوكهم الانتخابى · ولذلك لا عجب أن نجد حزب الماباى (الذى يؤيده الهستادروت) متربع على عرش السلطة منذ انشاء اسرائيل الى الوقت الحاضر · ووجود « الماباى » فى السلطة ، أدى بدوره الى تدعيم الهستادروت · وبالتالى أصبحت العلاقة بين الهستادروت والماباى علاقة عضوية ، طابعها الدعم المتبادل · فالحكومة تعطى لشركات ومشروعات الهستادروت الاولوية فى عقود المبيعات والمشتروات،فى تنفيذ المشروعات (شركة « سوليل بونيه » التى يملكها الهستادروت) ، وفى الحصول على أذون الاستيراد والتصدير · وأحيانا تدخل الحكومة فى مشروعات اقتصادية مشتركة مع الهستادروت ــ كما فعلت فى حالة شركة « زيم » للملاحة والنقل

المدوسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الطليعة

التاريخ : ابريل ١٩٧٦

البحرى • أكثر من ذلك ، التواطؤ المستمر من الحكومة تجاه الشركات التى يملكها الهستادروت • فحين فشلت شركة « سوليل بونيه » ـ مثلا ـ فى اكمال مشروع بناء ميناء أشدود فى الوقت المحدد (طبقا للعقد) فان الحكومة لم تطالبها بأى تعويضات أو غرامات • (من التى نص عليها فى التعاقد) • قارن هذا بموقف الحكومة من شركات أخرى محلية (لا يملكها الهستادروت) أو أجنبية • فحين تأخرت شركة أعمال البحر الميت فى الوفاء بما نص عليه العقد لعدة شهور ، فان الحكومة نفذت كل العقوبات

المنصوص عليها الى آخر حرفٌ بما فى ذلكَ مصادرة معدات الشركة وتغريمها مبالغ طائلة (١٢) • من الناحية المقابلة ، فان الهستادروت وشركاته لا يضنون على الحزب الحاكم بالاموال التى يحتاجها فى حملاته الانتخابية (ولا باصوات العاملين فى هذه الشركات بالطبع) • من الامثلة الشهيرة لذلك ما كشفت عنه الصحف أخيرا من أن العجز المالى الضخم فى شركة « دان » لاتوبيسات النقل كان سببه الاول التبرع بنفس هذا المبلغ لنشاط حزبى سياسى • وطبعا الشركة نفسها كانت مطمئنة لتعويض هذا العجز اما من خلال مساعدة من الدولة (على حساب دافع الضرائب) ، أو من صندوق « النداء اليهودى المتحد United Jewish Appeal » (الذى يجمع مئات الملايين من الدولارات سنويا من يهود الدياسبورا) • ونفس الشىء اتضح فى التحقيقات الاخيرة حول افلاس مصنع السيارات « أوتو كارز » • فقد ظهر من شهادة « **الجنرال متير عميت** » أن مبالغ كبيرة قد دفعت (بواسطة ادارة الشركة) لاغراض حزبية (١٢) •

باختصار : الهستادروت يمثل أداة فعالة ، من خلالها استطاعت المؤسسة الحاكمة أن تسيطر على أرزاق ومقدرات قطاعات كبيرة من المجتمع الاسرائيلى • وقد ترتب على هذه السيطرة نفوذ سياسى ضخم مكن حزب هذه المؤسسة من التربع على عرش السلطة منذ تأسيس اسرائيل الى الان • وبوجود الحزب فى الحكومة فانه يرد جمائل الهستادروت بكرم وسخاء • وأدق وصف لهذه التركيبة هو ان كلامن الماباى والهستادروت يمثلان جناحى المؤسسة الحاكمة (بأصلها الشرق اوربى) • والعلاقة بين الجناحين عضوية من حيث الوظائف ، وانسيابيه من حيث الجمائل والقيادات • أما علاقة الجناحين بالجماهير فهى علاقة فوقية تحكمية •

٢ ـ الامتصاص ، الشراء ، والعزل : فى محاولتها لابقاء الهيمنة والسيطرة على مقدرات المجتمع الاسرائيلى ، تراعى المؤسسة الحاكمة المحافظة على الشكل الديموقراطى (وليس روح الديموقراطية) • لقد ناقشنا فى الفقرة السابقة الدور الذى يلعبه الهستادروت فى احكام هذه السيطرة حيث أن غالبية العاملين فى اسرائيل هم أعضاء فيه • ولكن هناك قطاعات مختلفة فى اسرائيل ليست منضوية تحت لوائه. فى حالة هذه

القطاعات فان المؤسسة الحاكمة تحاولّ اما امتصاصهم (absorbtion) شرائهم (buying off) من خلال بعض الوظائف أو المناصب الماديه ، او عزلهم (Isolating) ومطاردتهم (Harassment) ـ وذلك اذا ما حاولت هذه القطاعات أن تثور أو تخلق المصاعب أمام المؤسسة الحاكمة •

● فى حالة القيادات الفردية التى ليست من أصل شرق أوربى ولكنها نجحت فى الظهور على مسرح الرأى العام ، والتى يبدو أن طموحها ذا درجة عالية ، فان المؤسسة الحاكمة تفتح أمامها الباب ـ ولكن بحساب شديد ـ لتنضم الى هذه المؤسسة • فى مثل هذه الحالات المعدودة فان شرط الولاء المتناهى للمؤسسة الحاكمة ومبادئها ورؤيتها للواقع لابد من التأكيد عليه • هذا التاكتيك مارسته المؤسسة الحاكمة خاصة مع بعض يهود أوربا الغربية الافذاذ مثل **أبا ايبان** ، **وموشى شاريت** ، **وبنحاس لافون** • ولكن اذا ما حاول أحد هؤلاء أن يكون سيد نفسه ، وأن يمارس سلطاته الرسمية بالطريقة التى يمليها عليه ضميره ، فانه سرعان ما يجد نفسه خارج الدائرة الحاكمة بسرعة ، وقد يطويه النسيان الى الابد • هذا هو ما حدث **لموشى شاريت** (ثانى رئيس وزراء لاسرائيل) حين حاول جادا ـ من وجهة نظره ـ أن يستكشف امكانيات الصلح مع العرب فى منتصف الخمسينات • وهذا ما حدث مع **بنحاس لافون** (الذى كان وزيرا للدفاع فى وزارة شاريت) حين أصر على الا يملى عليه أحد خارج الوزارة (مثل بن جوريون فى ذلك الوقت) آراءه الخاصة •

والذى لم يدركه كل من شاريت ولافون ــ فى ذلك الحين ــ هو ان تلك لم تكن آراء خاصة لشخص واحد مثل بنجوريون ،ولكنها كانت آراء المؤسسة الحاكمة التى كانت تقبض على كل خيوط السلطة الحقيقية فى يدها ٠

● فى الحالات المشابهة التى تتحدى لنخضع المؤسسة الحاكمة أو احراجها ، فان هذه الاخيرة تحاول شراءهم (أو رشوتهم) بأن تعينهم فى بعض الوظائف غير الحساسة ولكن ذات المرتبات المرتفعة نسبيا ٠ هذا ــ مثلا ــ ما فعلته مع قادة تمرد البحارة التجاريين فى سنة ١٩٥٢ ، ومع زعيم وادى صليب ، واثنين من زعماء عمال أشدود ٠ وهو نفس الشىء الذى فعلته أخيرا مع بعض زعماء الفهود السود (حيث عينت عددا منهم فى دائرة الهجرة ووزارة الشئون الاجتماعية) وقد تأخذ عملية الشراء والرشوة شكلا آخر فيما يتعلق بقطاعات أو كتل سياسية أو اجتماعية كاملة فى اسرائيل ــ مثل حالة المؤسسة الدينية والمتدينين ٠ فرغم أن معظم أفراد المؤسسة الحاكمة أنفسهم ليسوا متدينين ، والبعض منهم ملحدين ، الا أنهم يدركون أهمية ارضاء الارذوكسية اليهودية لاعتبارات معنوية أحيانا ، ولاعتبارات سياسية وانتهازية أحيانا أخرى ٠ فالى جانب اعطاء المؤسسة الدينية الاشراف على بعض نواحى التوجيه المعنوى فى القوات المسلحة والمدارس ، فان الاحزاب الدينية تحصل بين الحين والاخر على مناصب وزارية ، وامتيازات اقتصادية ، كلما احتاجت المؤسسة الحاكمة لاصوات نوابهم فى الكنيست أو كلما احتاجت اليهم لتكوين حكومات ائتلافية (تظل الاغلبية فيها بالطبع للمؤسسة الحاكمة) ٠

● العزل (Isolation) هو سلاح تلجأ اليه المؤسسة الحاكمة مع بعض الافراد والجماعات التى يصعب امتصاصها أو شرائها ٠ وما نقصده بالعزل هنا خلق جفوة عاطفية ونفسية شديدة بين هذه الجماعات من ناحية والمجتمع الاسرائيلى اليهودى من ناحية أخرى ٠ وبالتالى فان هذه الجماعات اما ان تصبح فريسة لعداوة المجتمع كله ضدها ، واما يتجاهلها المجتمع تجاهلا تاما ــ وبذلك تفقد أية امكانية للتأثير السلبى فى قوة المؤسسة الحاكمة ٠ وهناك أمثلة عديدة لهذا الاسلوب فى تعامل المؤسسة الحاكمة مع مثل هذه الجماعات ٠ فى اواخر العشرينات حينما بدأت بعض الجماعات الشيوعية اليهودية فى كشف اساليب الهستادروت فان أفرادها حرموا من الخدمات الصحية ، وطردوا من أعمالهم ٠ وحين حاولوا تكوين مشاريعهم الاقتصادية خارج الهستادروت فانهم أتهموا بالعداء للصهيونية وفكرة الوطن القومى (National Home) واستعديت معظم قطاعات المجتمع اليهودى آنذاك ضد جابوتنسكى واتباعه حتى أسكتوا ، أو لفهم الضياع والنسيان ٠ كذلك نجد نفس الاسلوب متبعا فى الوقت الحاضر مع جماعات اليسار الجديد (وخاصة حزب الماتزبن) : فهناك التلميح الدائم بأنهم عملاء أو خونة أو جهلة أو اطفالا ــ وهذه كلها ، تهم تحد من فعاليتهم فى التأثير على الرأى العام فى داخل اسرائيل ٠ الى جانب ذلك تشجع المؤسسة الحاكمة الجماعات اليمينية المتطرفة (مثل فرع عصبة الدفاع اليهودية Jewish Defense League الذى تكون فى اسرائيل حديثا) لملاحقة واضطهاد عناصر اليسار الجديد (١٤)

المؤسسة الحاكمة والمثقفون

لم يكن للمثقفين أى تأثير يذكر على مجريات الامور بين يهود فلسطين قبل انشاء اسرائيل ٠ ونعنى بالمثقفين (Intellectuals, Intelligentsia) أولئك الاكاديميين (أساتذة الجامعات) والمفكرين (الادباء والكتاب والفنانين) ٠

بعد انشاء اسرائيل ، زاد وزن هذه الفئة عدديا ولكن تأثيرها على المجتمع ككل ما يزال محدودا ٠ وداخل فئة المثقفين فى اسرائيل ــ اليوم ــ نجد عدة اتجاهات واختلافات ٠ أى أنهم لا يكونون جماعة واحدة ، متجانسة الرأى ، أو متشابهة فى انطلاقاتها الايديولوجية ٠

هناك جماعة كانت قد تكونت فى الجامعة العبرية حول المفكر اليهودى الكبير مارتن بوبر ومازال تقليدها مستمرا بعد وفاته ٠ كانت بداية هذه الجماعة من خلال « رابطة السلام «Birt Schalom» التى تزعمها ــ الى جانب بوبر ــ مفكرون آخرون مثل « يهودا ماجنس » (أول مدير للجامعة العبرية) و « أرنست سيمون » العميد السابق لكلية

التربية بنفس الجامعة) · لقد تصدت رابطة السلام للدعوة نحو الاخاء العربى اليهودى فى فلسطين ونبذ التفرقة العنصرية والدينية ، وهاجمت ممارسة التمييز والطرد للعمال العرب من المؤسسات والمزارع اليهودية ـ وهى السياسة التى أتبعها الهستادروت منذ العشرينات (كما اشرنا فى عدة مواضع من قبل) · لقد كان ـ ومازال ـ أعضاء هذا التيار يرون أنه لا مستقبل لليهود فى فلسطين على حساب حقوق شعب آخر ، ونبهوا الى أن الاساليب الصهيونية التى أتبعت فى ذلك الحين ستؤدى الى اشعال المنطقة كلها فى صراع دموى قد يستمر الى عشرات السنين · ولكن تأثير هذه الجماعة كان ومازال محدودا للغاية · ولذلك لم تغير صيحاتهم ونداءاتهم من تصميم المؤسسة الحاكمة على تنفيذ مايروق لها من سياسات · وان كان بسبب هذا التيار ، حاولت المؤسسة أن تحافظ على شكل وصورة الديموقراطية ان لم يكن روحها ·

هناك جماعة ثانية يمكن ان نطلق

---

[١٢] أنظر مقال روزنويج وتامارين [مصدر مشار اليه سابقا] ، ص ٣٠ ·
[١٣] أنظر ملخص ماتنشره الصحف الاسرائيلية فى نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، العدد ١ ، السنة الثانية ، يناير ١٩٧٢ ، ص ١٥ ·

[١٤] أنظر مقال عوزى بنجامين عن هذا الموضوع فى صحيفة هآرتس الاسرائيلية بتاريخ ١٩٧١/١٢/٣ او ملخصة فى نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية [المصدر المذكور اعلاه] ·

المصدر : الطليعة

التاريخ : ابريل ١٩٧٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عليها « الاكاديميون بلا ايديولوجية »
(Apolitical Academicans)

ومعظم أفراد هذه الجماعة يتركزون فى الجامعات الحديثة العهد (مثل جامعة تل أبيب) • ويستمد هذا النوع من الاكاديميين مراكزهم ونفوذهم لا من شهرتهم الفكرية داخليا أو عالميا ، وانما من صلتهم التكنوقراطية بالمؤسسة الحاكمة • فهم يأتمرون بسياسات المؤسسة الحاكمة ويقدمون لها المشورة الفنية بلا أسئلة أو نقد • ولا تهتم هذه الجماعة - من قريب أو بعيد - بالمضاعفات الاجتماعية او الانسانية لاى سياسة او مشروع مادامت مراكزهم غير مهددة • وبالتالى فالحالة الوحيدة التى يرفعون فيها أصواتهم هى حالة المساس بمراكزهم ، وفى الاونة الاخيرة حينما بدا لهم أن بعض الاساتذة والعلماء اليهود من الجامعات الغربية على وشك الهجرة الى اسرائيل ، فان احتمال المنافسة بات يقلقهم • وبالتالى فقد بدأوا حملة مغطاة - ولكنها منظمة - ليس فقط لمنع هؤلاء من مزاحمتهم ، وبل وتطفيش الموجودين منهم بالفعل • وقد علقت الصحف الاسرائيلية فى السنتين الاخيرتين على هذه الظاهرة (١٥)

هناك جماعة ثالثة من الاكاديميين تتركز فى معهد وايزمان العلمى (Weizman Institute) ومعظم أفرادها من جيل الصبرا (الذين ولدوا فى اسرائيل) • وقد حاز بعض أفرادها شهرة عالمية فى مجال البحث العلمى • هذه المجموعة تشبه - على السطح - المجموعة الثانية من حيث اللاايديولوجية (Apolitical) **ولكنها تختلف فى أنها ليست ذراعا طيعا للمؤسسة الحاكمة ، كما أنها ليست بالضرورة ضد هذه المؤسسة • باختصار فقد أفرادها ثقتهم بأمانة العمل السياسى : وما تنطوى عليها الممارسة السياسية فى اسرائيل من انتهازية ورياء • ولذلك فان معظمهم قد انصرف للبحث العلمى لوجه العلم • وهذا وضع لا يمكن أن تتمنى المؤسسة الحاكمة احسن منه : فهم لا** يسببون صداعا لهذه المؤسسة ، وبالتالى فهى تتركهم وشانهم •

المؤسسة الحاكمة والمستقبل القريب

ان عددا كبيرا من أفراد المؤسسة الحاكمة فى اسرائيل قد تجاوز سن الستين ومعظمهم لا يتقاعد الا وهم فى السبعينات (بن جوريون أعلن تقاعده منذ مدة قصيرة فقط وهو فى الثمانين ، ومات ليفى اشكول رئيسا للوزراء وهو قريب من السبعين ، وجولدا مائير رئيسة الوزراء الحالية يزيد سنها على الواحد والسبعين ، وبنحاس سابير فى منتصف الستينات) • وقد أثبتوا قدرة فائقة على الاستمرار • فمعظمهم يشغل مناصب هامة فى الحركة الصهيونية (وفى أجهزة الدولة فيما بعد) منذ الثلاثينات أى أن بعضهم قد مكث فى المؤسسة الحاكمة لمدة تربوا على الاربعين عاما • ولذلك فان أعدادهم فى نقصان مستمر اما بالشيخوخة وأمراضها ، واما بالموت • لذلك يجدر بنا أن نتأمل المستقبل القريب للمؤسسة الحاكمة فى اسرائيل •

الى أى مدى ستكون استمرارا - فى أفكارها ونظرتها للواقع - للمؤسسة الحالية؟ ما هى العوامل المؤثرة فى الابنية الاجتماعية لاسرائيل والتى يمكن أن تؤثر على عناصر المؤسسة الحاكمة فى المستقبل ؟

وهنا فقط سنتذكر بعض المؤشرات العامة التى لابد من اخذها فى الحسبان عند أى تنبؤ عن المستقبل :

اولا : ستكون معظم عناصر المؤسسة الحاكمة فى المستقبل من جيل الصبرا الذين ولدوا على أرض فلسطين • المؤسسة الحالية - كما ذكرنا تكرارا - تسودها عناصر شرق اوربية (من أصل روسى وبولندى) ، هاجرت الى فلسطين قبل سنة ١٩٢٠ • وتؤكد ظواهر كثيرة أنه من بين جيل الصبرا ، هناك فئة احتمال صعودها أكبر من أى فئة أخرى - وهى الفئة التى تنحدر من نفس الاصل الشرق أوربى • فرغم ولادة هذه الفئة فى فلسطين

المصدر : الطليعة
التاريخ : ابريل ١٩٧٢

الا أنها نمت وتدرجت فى أحضان تقاليد حضارية شرق أوربية نقلتها أسرهم الى الوطن الجديد ، كما انها تشربت كثيرا من العقلية وأساليب الممارسة السياسية عن طريق القيادات الحالية . ولذلك ستجد هذه الاخيرة أنه حين يحين الوقت لتسليم القيادة العليا لايد جديدة فان هذه الفئة هى الاقرب الى قلبها وعقلها ، وهى التى تعكس شبابهم ورؤيتهم . وبالفعل نجد أن عناصر الصبرا الوحيدة التى صعدت الى مناصب وزراء وجنرالات أتت أسرهم من شرق أوربا (آلون وديان وعزرا وايزمان مثلا) .

ثانيا : رغم التشابه الكبير بين هذا النوع من الصبرا والمؤسسة الحالية فى العقلية وفى نظرتهم الفصامية للواقع ، فانهم سيكونون أقل رومانتيكية من الجيل الذى سبقهم ، وأقل اشتعالا بالحماسة والخطابية وصنع الشعارات . هذا الاختلاف لا يعنى أنهم سيكونون أقل تعصبا أو تصميما فى تنفيذ المخطط الصهيونى . ولكنه اختلاف تمليه طبيعة المجتمع الاسرائيلى المتغيرة (عما عهدته المؤسسة الحالية) .

ثالثا ، من أهم جوانب هذه الطبيعة المتغيرة زيادة تصنيع المجتمع الاسرائيلى . فحينما أتى أفراد المؤسسة الحاكمة الى فلسطين كانت الزراعة هى السائدة من ناحية ، وكان شعارهم كرواد ـ من ناحية أخرى ـ هو تمجيد العمل الزراعى والاشتراكية الزراعية . لم يبق من ذلك المجتمع الا قطاعا لا يتجاوز العشرين فى المائة اقتصاديا وسكانيا ، ولم يتحقق من حلم الاشتراكية الزراعية الا « الكيبوتزات » التى لا تضم أكثر من خمسة فى المائة من السكان . معظم النشاط الاقتصادى الحالى (وفى المستقبل) هو نشاط صناعى وادارى على درجة عالية من التعقيد . هذه الخاصية الجديدة تستلزم مهارات قيادية مختلفة عما عهدناه فى المؤسسة الحالية . وبقدر ما تكتسب العناصر الصاعدة فى المؤسسة الحاكمة هذه المهارات ، بقدر ما ستتمكن من تسيير الامور داخليا . ومن المحتمل فى فترة الانتقال (خلال السبعينات) أن يكون هناك توتر ومنافسة بين من سيستمر فى الحكم من جيل ما قبل ١٩٢٠ وهذه القيادات الصاعدة .

رابعا : من التغيرات الاساسية التى لم يدركها المؤسسون منذ ربع قرن ، ان اليهود الشرقيين سيصبحون اغلبية سكانية فى الربع الاخير من هذا القرن . وحتى حينما اتضحت هذه الحقيقة فى خلال الستينات فان قدراتهم الخلاقة المحدودة ـ من ناحية ـ وتعصبهم وتعاليهم ـ من ناحية أخرى ـ لم يمكن المؤسسة الحالية من حل مشكلاتهم الحضارية والاجتماعية والاقتصادية فى وقت مبكر . ولن يكون أمام الافراد الجدد فى المؤسسة الحاكمة فى السنوات المقبلة الا ثلاث احتمالات فى معالجة قضية اليهود الشرقيين : اخضاعهم بالقسر مع شراء زعمائهم ورشوتهم (وهو الاسلوب الذى اتبعته المؤسسة الحالية) ، أو الحل الجذرى للمشكلة ـ وهو ما سيتطلب بلايين الليرات التى لا يمكن توفيرها الا بتغيير عسكرية (Militarism) المجتمع الحالى . ووقف التحيز ومحاباة اليهود الغربيين (فى الوظائف والمساكن مثلا) هذا الحل سيجعل اسرائيل تفقد ميزاتها التفوقية فى المنطقة ، وبالتالى احتمال وجودها فى المستقبل . وهذا أمر بعيد اللجوء اليه . الاحتمال الثالث فى معالجة قضية اليهود الشرقيين هو استمرار سياسة الحرب والتوسع . ذلك سيتيح للمؤسسة الحاكمة شيئين على الاقل ، احدهما تحويل نقمة اليهود الشرقيين نحو العدو الخارجى ، والثانى الحصول على اراض وموارد جديدة ، وبالتالى خلق فرص اقتصادية واجتماعية أمام اليهود الشرقيين :

ومن معلوماتنا عن المؤسسة الحاكمة فى اسرائيل فاننا نميل الى الاعتقاد بأن الحل الاخير هو ما ستلجأ اليه هذه المؤسسة .

خامسا : من التغييرات المهمة فى المجتمع الاسرائيلى (وخاصة منذ حرب ١٩٦٧) نمو ما يسمى « **بالمركب العسكرى الصناعى وهو تآلف وتحالف بين العسكريين والرأسماليين الصناعيين . هذا التحالف يمثل بالفعل قوة اجتماعية ديناميكية صاعدة فى اسرائيل . ليس** جديدا ـ بالطبع ـ على اسرائيل أن يكون للعسكريين دور هام فى المؤسسة الحاكمة . ولكن الجديد هو اختراق رأس المال الخاص والرأسماليين ـ من خلال العسكريين ـ الى مستويات القيادة العليا بالتدريج . فالى سنة ١٩٦٧ كان رأس المال الخاص قانعا بدور ثانوى أو

حتى هامشى ، تاركا قيادة الاقتصاد الاسرائيلى لتحالف الدولة والهستادروت . ولكن منذ حرب يونيو فان نهم العسكريين لاسلحة جديدة ولمعدات الحرب فى ازدياد هائل · ولما كانت احد الملامح لعقلية الجيتو التى تسيطر على المؤسسة الحاكمة (ومنها العسكريين) لا تثق فى أحد خارج الاسوار (بما فى ذلك حلفاء اسرائيل) ، فانها تريد كل شىء داخل الاسوار — فى هذه الحالة انتاج السلاح ومعدات الحرب محليا · ولم يأخذ القطاع الرأسمالى كثيرا من الوقت فى الاستجابة لهذا النهم ، فبدأ توا فى توسيع ما كان موجودا وانشاء العديد من الصناعات العسكرية الجديدة بتشجيع ومباركة الجنرالات الاسرائيليين · اكثر من ذلك فان عددا كبيرا من الضباط المتقاعدين ، اما كونوا شركات لانتاج السلاح لانفسهم ، أو دخلوا شركاء مع رأسماليين محليين وأجانب لنفس الغرض · وتعتبر شركة « ماشاك «Mashak, Inc. » مثلا بارزا لهذه الظاهرة الجديدة · هذا « المركب العسكرى الصناعى » الذى ينمو بسرعة مذهلة يشابه فى معظم الوجوه مثيله فى الولايات المتحدة — بل وبدأ فى التعامل مع هذا الاخير (١٦) · ولا شك فان من مصلحة هذا « المركب » استمرار حالة الحرب لان فيها استمرارا لنشاطه الاقتصادى وارباحه . ولذلك فاننا نتنبأ بأن المؤسسة الحاكمة فى المستقبل ستطغى فيها عناصر هذا « المركب » بأكثر من أى وقت مضى ·

[١٦] اذاعت محطة التليفزيون كولومبيا (Columbia Broadcasting System, CBS) فى نشرة اخبارها بتاريخ الجمعة ١٤ يناير ١٩٧٢ انشركات انتاج الطائرات الحربية الامريكية [لوكهيد على الاخص] بصدد توقيع عقود مع بعض الشركات الاسرائيلية لانتاج هذه الطائرات فى اسرائيل ، نفس الخبر نشرته صحيفة النيويورك تايم (New York Time) فى عددها يوم ١٥ يناير ١٩٧٢ ·

الهجرة الى اسرائيل : مشاكلها وكيفية التصدي لها

عبد الحفيظ محارب

من اهم الاسلحة التي تعتمد عليها الصهيونية لتحقيق مآربها سلاح الهجرة اليهودية الى فلسطين من اجل خلق دولة اسرائيل وتعزيزها . وقد اعتمد هذا السلاح في الربع الاخير من القرن التاسع عشر ، حين خلق في فلسطين حتى عام ١٩٤٨ ما يعرف بـ « اليشوف » اليهودي بواسطة ست موجات من الهجرة جاءت في فترات متقطعة . أدت لتحويل « اليشوف » الى دولة اسرائيل التي تعززت بفضل موجات اخرى من المهاجرين . ومكنتها مع عوامل اخرى من الوقوف على قدميها ومن ثم احراز نصر عسكري في الخامس من حزيران ١٩٦٧ والسيطرة على مزيد من الاراضي العربية تصل مساحتها ثلاثة اضعاف ونصف ضعف ما كانت قد حصلت عليه عام ١٩٤٨ . فالهجرة اليهودية الى فلسطين كانت الوسيلة الوحيدة لقيام دولة اسرائيل ، كما وانها لا زالت تعتبر الوسيلة الاساسية والفعالة لتعزيز الكيان الاسرائيلي . ولا يمكن للعقل ولو للحظة تصور وجود « اليشوف » في فلسطين بدون الهجرة اليهودية ، كما لا يمكن له ايضا تصور تزايد نمو الكيان الاسرائيلي بدون هذه الهجرة . وعليه فان عامل الهجرة يعتبر من أهم مرتكزات ومقومات المجتمع الاسرائيلي . فهذا المجتمع يعتبر ، بالرغم من مرور حوالي قرن على بداية موجات الهجرة ، مجتمع مهاجرين ، ويتميز بالخصائص العامة التي يتميز بها اي مجتمع مهاجرين . فلو القينا نظرة على الواقع الديموغرافي في اسرائيل لاتضح لنا ان الاكثرية الساحقة من يهود اسرائيل هم مهاجرون او ان آباءهم مهاجرون. ففي عام ١٩٦٨ وصل عدد السكان اليهود البالغين (من سن ١٥ فما فوق) الى ١،٦٨٩،٢٨٦ نسمة ، منهم فقط ٢٤٪ من مواليد البلاد ، اما الذين يعتبرون هم واباؤهم من مواليد البلاد فتبلغ نسبتهم ٤٪ فقط(١).

وبما ان اي مجتمع مهاجرين جديد يتسم ايضا بالطابع الاستيطاني ؛ حيث ان الاستيطان يعتبر الخطوة العملية الاولى لترسيخ اقدامه ، وتعميق جذوره في الارض الجديدة ؛ كذلك هو الحال بالنسبة للمجتمع الاسرائيلي الذي يعتبر مجتمع مستوطنين ويتميز بالخصائص العامة لاي مجتمع مستوطنين . فقد وضع مجتمع المهاجرين اليهود في فلسطين قبل وبعد قيام الدولة على راس سلم الافضليات ، اقامة المستوطنات في كل مكان يستطيع فيه ذلك ، وهذا امر طبيعي ناجم عن طبيعة المجتمع الاسرائيلي — مجتمع المهاجرين — الذي يضع نصب عينيه ترسيخ اقدامه على الارض الجديدة بكل ثمن ، وليس من الغريب في شيء ان يقوم هذا المجتمع بعد حرب حزيران باقامة مستوطنات في الاراضي العربية المحتلة بالرغم من انه لم يضمها اليه رسميا ! ذلك ان مجتمع المهاجرين لا يمكن ان تقوم له قائمة بدون تحويله الى مجتمع مستوطنين . ومن المعروف ان المجتمع الاسرائيلي يمر في المرحلتين في آن واحد ، فهنالك « يهود الشتات » الذين يبلغ تعدادهم حوالي ١٤ مليونا ويمدون اسرائيل بموجات من المهاجرين سنويا ؛ وفي

مقابل ذلك تقوم اسرائيل باشادة المستوطنات لاستيعاب هؤلاء المهاجرين ، وتحويلهم الى مستوطنين .

ليس هنالك مثيل في التاريخ الحديث لمجتمع المهاجرين والمستوطنين في اسرائيل . الا ان هنالك بعض اوجه الشبه بينه وبين المجتمعات التي تكونت نتيجة الهجرة والاستيطان ، مثل المجتمع الامريكي ، والمجتمع الاسترالي ومجتمع البيض في افريقيا الجنوبية . منها اعتماد هذه المجتمعات على موجات الهجرة الوافدة عبر البحار والمحيطات للارض الجديدة . وعلى العمل الاستيطاني لترسيخ اقدامها هناك ، واصطدامها بالشعوب المالكة للارض ، وان كان هذا الاصطدام يختلف في حجمه بين بلد واخر . اما اوجه الخلاف فكثيرة واهمها (١) ان المجتمع الاسرائيلي يعتمد في تكوينه بالاساس (على خلاف مجتمعات المهاجرين والمستوطنين) على فكرة « عودة » اليهود المشتتين في كافة انحاء المعمورة الى بلاد الاباء والاجداد في فلسطين وتكوين دولة فيها دون التقيد سلفا بحدود محددة لهذه الدولة . وقد تبلورت هذه الفكرة في المؤتمر الصهيوني الاول الذي عقد في بازل عام ١٨٩٧(٢) . ان فكرة «العودة» او الهجرة ليست ناجمة عن دوافع استعمارية تقليديةومعيشية كما هو الحال بالنسبة لمجتمعات المهاجرين والمستوطنين . بقدر ما هي نابعة عن واقع اضطهاد اليهود في اوروبا ، واشتداد هذا الاضطهاد في القرن التاسع عشر حتى غدا يعرف بـ «الحركة اللاسامية» . وكرد فعل لهذه الحركة ولدت الحركة الصهيونية التي اخذت تتعزز بفضل عاملين : الاول يتمثل في حالة الضغوطات والقيود والاضطهاد التي كان اليهود يعانون منها في المجتمعات الاوروبية ، والثاني حالة الحنين الى « صهيون » القدس ، التي تعبر عن نفسها لدى الفئات الدينية من اليهود . وقد استغل هذان العاملان بمهارة فائقة واعطيا ثمارهما في عامي ١٨٩٧ و ١٩٤٨ . (٣) اقتصار الهجرة على عنصر واحد فقط ، الا وهو العنصر اليهودي . بعكس الهجرات التي استطاعت تكوين مجتمعات اخرى ، فقد كانت تشتمل على عدة عناصر وان كان هنالك عنصر متفوق يضفي عليها صبغته . (٤) الاختلاف في الحجم البشري والحضاري للمجتمعات التي واجهتها مجتمعات المهاجرين والمستوطنين ، فبالنسبة للمجتمعات التي اوشكت على الانقراض في امريكا واستراليا ، كان حجمها العددي يشكل نسبة ضئيلة من عدد المهاجرين الاوروبيين ، الذين كانوا يتعززون مع مرور الايام بموجات جديدة من الهجرات على امتداد الساحة الاوروبية ، كما وان حضارة تلك المجتمعات كانت متدنية بالنسبة للحضارة الاوروبية التي كانت قد قطعت شوطا بعيدا في الثورة الصناعية ، وحلول السيطرة البرجوازية محل السيطرة الاقطاعية . وفيما يتعلق بالمجتمع الذي يواجهه مجتمع المهاجرين والمستوطنين الاسرائيليين ، فانه يتفوق من الناحية العددية على مجموع « يهود الشتات » الذين يشكلون معين الهجرة ، بنسبة تسعة الى واحد . كما وأن مقوماته الحضارية وامكانياته الاقتصادية ، بالرغم من كافة اسباب التخلف الراهنة العالقة به ، تحميه وتصونه من عوارض الاندثار والانقراض ، وتؤدي به اذا ما ازيلت اسباب التخلف الى استئصال جذور المجتمع الاستيطاني الاسرائيلي من اساسه .

لا يزال المجتمع الاسرائيلي يتسم بالخطوط الاساسية المميزة بشكل عام في مجتمع مهاجرين ، ويتضح ذلك من خلال القاء نظرة على العلاقات القائمة بين الفئات المختلفة الاجناس التي لا زالت في طور الانصهار في بوتقة واحدة ، ففي مجتمع كهذا نجد ان الروابط الاجتماعية والطبقية لا تزال في دور التطور ، والاحساس بالانتماء الطبقي او الانتخار به لا يزال يعتريه الوهن والضعف ، بينما نجد في المقابل ان الشعور العفوي بالانتماء الى الوطن الام (مسقط الرأس) او الى الطائفة التي ينتمي اليها اشد واقوى . وهذا ما يحدث بالفعل لدى كل مجتمع مهاجرين لم يصل بعد الى عملية الانصهار ، ومن

هنا ندرك جيدا اهمية الدور الذي يلعبه العامل الاثني في بلورة وتجسيد المجتمع الجديد . ففي الفترة التي سبقت عام ١٩٤٨ (فترة اليشوف) كان اليهود الاشكناز الوافدون من اوروبا يشكلون اغلبية السكان (حوالي ٩٠٪) بينما كانت نسبة اليهود الاسفارادیم (ابناء الطوائف الشرقية) تقتصر على ١٠٪ ، الامر الذي عكس نفسه على مجتمع اليشوف ومن ثم على المجتمع الاسرائيلي بالرغم من الهجرات شبه الجماعية ليهود الطوائف الشرقية في مطلع الخمسينات والتي ادت الى انخفاض نسبة الطوائف الغربية عن منتصف الخمسينات من ٩٠٪ الى ٥٠٪ . فقد استمر تطور المجتمع الاسرائيلي وفق الخصائص والميزات التي اضفتها عليه فئة الاشكناز في كافة المجالات الثقافية والتعليمية والاقتصادية والتنظيمية دون ان يكون لفئة الطوائف الشرقية دور يذكر في فرض طابعها على هذه المجالات الحيوية . ولذا نجد ان التناقض القائم في المجتمع الاسرائيلي يتمثل في المقام الاول ، في الصراع بين الطوائف المختلفة ومن ثم في الصراع بين الطبقات المختلفة ، على خلاف ما يجري في المجتمعات الاخرى .

وهنالك ميزة اخرة تضيف طابعها على مجتمع المهاجرين والمستوطنين في اسرائيل ، تتمثل في النزعة الجامحة للمجتمع الاسرائيلي للوقوف ضد الحركات التحررية والثورية ليس في منطقة الشرق الاوسط فحسب ، بل على امتداد الساحة العالمية ، والوقوف مع القوى المضادة للثورة والتغيير في كل مكان دون استثناء ، ويبدو ذلك في المواقف المتناغمة والمتناسقة للسلطات الرسمية والراي العام في اسرائيل تجاه الاحداث الدائرة في المنطقة وفي العالم . فالموقف الرسمي الذي تتخذه الحكومة الاسرائيلية تجاه الثورة الفيتنامية او الذي اتخذته سابقا تجاه الثورة الجزائرية او تجاه حركة التغيير التي قادها لومومبا في الكونغو ، مثلا ، هو نفس الموقف — ان لم يكن اكثر اعتدالا — الذي تقفه الاكثرية الساحقة من السكان اليهود في اسرائيل . على خلاف ما يحدث في معظم مجتمعات العالم . ليست هذه النزعة متأصلة بالانسان اليهودي لكونه يهوديا ، بل نابعة اساسا من واقع السير المرحلي للمجتمع الاسرائيلي ، الذي لا يزال في مرحلة الهجرة والاستيطان في منطقة لم يسلم بها اهلها ، واذا ما استطاع اجتياز هذه المرحلة ، وحصل على تقبل اهالي المنطقة له (وهذا امر مستحيل) فمن الطبيعي حينذاك ان تخف تلك النزعة ولا سيما بين السكان العاديين .

تحتل الهجرة الى اسرائيل مكانا مرموقا في برامج الاحزاب الاسرائيلية . والمنظمات الصهيونية المنتشرة في العالم . « فجمع يهود الشتات » اصبح امرا شبه مقدس بالنسبة للاحزاب والمنظمات الصهيونية ، ويتقدم في كثير من الاحيان على موضوع « امن اسرائيل » باعتبار « انه الدرع الواقي لامن اسرائيل » . ومما تجدر الاشارة اليه انه لا يوجد هنالك اي تنظيم سياسي في اسرائيل يقف ضد الهجرة ، بالرغم من وجود تنظيمات « مناوئة للصهيونية » مثل المنظمة الاشتراكية الاسرائيلية المشهورة باسم « متسبين » والقائمة الشيوعية الجديدة المعروفة باسم « راكاح » ؛ فبرامج هذين التنظيمين لا تخلو ابدا من « التنديد » بالصهيونية باعتبارها حركة « عنصرية » ، الا انها تخلو تماما من اتخاذ موقف واضح تجاه الهجرة اليهودية الى اسرائيل ، مع العلم ان الهجرة هي الوجه الآخر للصهيونية ، ولا يمكن تصور وجود دعوة صهيونية ، بدون دعوة للهجرة ، لان الصهيونية تعني باختصار هجرة « يهود الشتات » الى فلسطين لاقامة « الوطن القومي اليهودي » دون تحديد حدود هذا الوطن !

ومن الجدير بالذكر ان الحركة الصهيونية ووسائل الاعلام الاسرائيلية قد استحدثت بدل كلمة « الهجرة اليهودية الى اسرائيل » مصطلحا جديدا يكسب الكلمة من الناحية النفسية ، وقعا ومعنى ساميين ، فبدل كلمة الهجرة (هجيراه) تستخدم كلمة « علياه » اي الصعود ، اما المهاجر الى اسرائيل فيدعى بالصاعد ، وفيما يتعلق بالهجرة اليهودية

من اسرائيل الى الخارج اي الهجرة المعاكسة فتدعى « هيريداه » اي الهبوط . اما المهاجر من اسرائيل فتلصق به كنية « الهابط » . ولا تخفى الدوافع الكامنة وراء خلق هذه المصطلحات .

لكي ندرس الهجرة الى اسرائيل ونصل الى الاستنتاجات المتأتية عن ذلك : وضرورة اتخاذ خطوة عربية عملية في وجه الهجرة ، لا بد لنا من استعراض موجات الهجرة الى اسرائيل التي وفدت اليها منذ قيامها وحتى الان .

الهجرة الى اسرائيل

لم تكن الهجرة الى فلسطين قبل قيام اسرائيل متاحة لكل من يرغب في ذلك من اليهود ، بل كانت مقيدة « بحد اقصى » من قبل سلطات الانتداب البريطاني . وكان هذا « الحد الاقصى » يعتريه الهبوط والارتفاع بين الفينة والاخرى بسبب مراوغة سلطات الانتداب بين طرفي النقيض العربي والصهيوني. كانت الهجرة تقسم الى قسمين، هجرة «شرعية» بموافقة سلطات الانتداب ضمن « الحد الاقصى » المسموح به ؛ وهجرة غير شرعية وتتم عن طريق التسلل الى البلاد ، ومن ثم تنشط المؤسسات الصهيونية في اضفاء « الشرعية » عليها بواسطة علاقاتها الخاصة مع السلطة المنتدبة . بيد ان هذا الوضع انقلب راسا على عقب عند اعلان قيام دولة اسرائيل فقد غدت الهجرة الى اسرائيل مفتوحة امام كل يهودي يرغب في ذلك . ولاهمية هذا الموضوع تضمنت « وثيقة الاستقلال » التي اعلنت يوم قيام اسرائيل . بندا ينص على « ان دولة اسرائيل ستكون مفتوحة امام الهجرة اليهودية وجمع الشتات » ثم حظي هذا النص بتصديق برلماني عليه عام ١٩٥٠ ، عندما اقر البرلمان الاسرائيلي قانونا يعرف باسم « قانون العودة ١٩٥٠ » . واهم البنود التي وردت فيه هي : « ان لكل يهودي الحق في العودة الى البلاد » واستثنى من ذلك « كل من يعمل ضد الشعب اليهودي او يعرض الصحة العامة او امن الدولة للخطر »(٢). ويعتبر هذا القانون سابقة في التشريعات العالمية ، ويفصح بشكل واضح جلي اكثر من اي قانون او تشريع آخر في اسرائيل عن الهدف الذي قامت من اجله اسرائيل ، كما يوضح مدى الاهمية التي تعلقها السلطات الاسرائيلية على الهجرة اليهودية . وبالاضافة الى قانون العودة واستكمالا له ، اقر البرلمان الاسرائيلي عام ١٩٥٢ « قانون الجنسية » الذي يمنح الجنسية الاسرائيلية لكل يهودي يهاجر الى اسرائيل بمجرد وصوله اليها .

عند قيام الدولة انهمكت المنظمات الصهيونية والسلطة الجديدة في دراسة شؤون الهجرة على ضوء الاحداث المستمرة ، وامكانية نقل مهام الاعتناء بالهجرة والمهاجرين على كاهل « السلطة الرسمية » . غير انه اتضح بأن هذا الامر غير ممكن ، ولذا قررت اللجنة التنفيذية الصهيونية في مؤتمر عقدته في تل ابيب بعد مضي ثلاثة اشهر على قيام الدولة « ان الهجرة الى البلاد واستيعابها ليست وظيفة رسمية فقط ؛ بل هي هدف قومي ينبغي على كافة يهود الهجرة المساهمة الفعالة لانجازها »(٣). ونتيجة لهذا القرار بقيت مهام الهجرة اليهودية على كاهل الوكالة اليهودية ؛ وبذلك قدر لهذه الوكالة التي كانت قد لعبت دورا اساسيا في تكوين اليشوف وتجسيده . ان تلعب دورا آخر يتمثل في تعزيز « الدولة اليهودية » . وقد حددت اللجنة التنفيذية الصهيونية مهام الوكالة اليهودية : تنظيم الهجرة اليهودية الى اسرائيل . استيعاب المهاجرين في اسرائيل . والعمل على دمجهم في اقتصاد الدولة . وتوطينهم في المزارع . وتثقيف ابنائهم . وتمهيد الاراضي والقيام بأعمال تشجير . ومن اجل ذلك انشأت الوكالة اليهودية خمس دوائر : دائرة الهجرة ؛ دائرة الاستيعاب ، دائرة الشبيبة ، الدائرة الاقتصادية ودائرة الاستيطان(٤). بيد ان ذلك لا يعني ان الحكومة الاسرائيلية تركت شؤون الهجرة بيد الوكالة لوحدها ؛

بل اخذت تساهم بها ، وتحاول توسيع صلاحياتها ، الامر الذي احدث نوعا من التداخل في صلاحيات الطرفين ، مما دفع البرلمان الاسرائيلي الى ان يقر قانونا عام ١٩٥٠ ، ويستكمله بالتصديق على اتفاقية عام ١٩٦٤ ، حددت بموجبهما صلاحيات كل طرف . حيث بقيت معظم المهام الرئيسية مناطة بالوكالة اليهودية التي اصبح عليها بموجب اتفاقية ١٩٥٤ ان تعمل على « اساس برنامج متفق عليه مع الحكومة او مصدق عليه بواسطة لجنة التنسيق »(٥). ومن الجدير بالذكر ان لجنة التنسيق مكونة من ممثلين عن الوكالة اليهودية ، وممثلين عن الحكومة بمستوى وزير . غير ان رغبة الحكومة في توسيع صلاحياتها دفعتها عند مطلع ١٩٦٧ الى احداث تغيير في هيكل المؤسسات العاملة في شؤون الهجرة ، حيث تمت الموافقة بين الحكومة والوكالة على انشاء « سلطة مشتركة للهجرة والاستيعاب » تضم خمسة وزراء وخمسة اعضاء من الوكالة . كما اقيمت دائرة لاستيعاب المهاجرين ، يشترك فيها كبار موظفي وزارات العمل والمالية والاسكان والشؤون الاجتماعية واعضاء عن الوكالة اليهودية . كما تم تقليص الدوائر الخمس التابعة للوكالة عندما تقرر احداث دمج بين بعض هذه الدوائر . واصبحت تقتصر على ثلاث فقط . ثم خطت الحكومة الاسرائيلية خطوة اخرى في سبيل توسيع صلاحياتها اثارت سخط الوكالة اليهودية ، حين قررت في ١٩٦٨/٦/٩ استحداث وزارة جديدة تحمل اسم « وزارة الهجرة والاستيعاب » برئاسة نائب رئيس الوزراء يجال آلون ، الامر الذي دفع رئيس ادارة الوكالة اليهودية اريه بنكوس الى تقديم استقالته ، ولكنه عدل عن خطوته تحت الحاح كبار موظفي الوكالة بالبقاء في منصبه . وقد ادت خطوات الحكومة الرامية الى توسيع صلاحياتها على حساب صلاحيات الوكالة الى توتر العلاقات بين الطرفين ، وتبادل التهم بينهما بين الفينة والاخرى ، ومع ذلك فان الاعمال الاساسية والرئيسية لا زالت بيد الوكالة اليهودية .

موجات الهجرة اليهودية

شهدت اسرائيل بعد قيامها موجات من الهجرة ، تتسم حينا بالارتفاع ، وتارة بالهبوط ، وطورا بالاستقرار . ومن اجل توضيح الصورة قسمناها الى فترات زمنية حسب الارتفاع والهبوط والاستقرار .

الفترة الواقعة بين ١٩٤٨ ــ ١٩٥١ : تعرف هذه الفترة باسم « الهجرة الجماهيرية » بسبب سيل الهجرة الذي تدفق على اسرائيل خلالها ، مما تأتى عنه مضاعفة سكان اسرائيل خلال ثلاثة اعوام ونصف ، فقد وصل عدد المهاجرين خلال هذه الفترة حوالي ٦٨٥ الف مهاجر ، بينما كان عدد سكان اليشوف عشية قيام الدولة ٦٥٠ الف نسمة . وبذلك تكون الحركة الصهيونية قد انجزت خلال هذه الفترة القصيرة اكثر مما انجزته خلال عشرات السنين .

لم يتوقف سيل الهجرة عام ١٩٤٨ بسبب المعارك ، فخلال الاشهر الاربعة الاولى التي اعقبت قيام اسرائيل ووسط اشتداد المعارك قدم حوالي ٣٣ الف مهاجر معظمهم من الشبيبة الطلائعية والمتطوعين ، وقد ارسل قسم كبير من هؤلاء « مباشرة من السفينة الى جبهات القتال »(٦).

بدات « الهجرة الجماهيرية » والتي تعرف ايضا « بهجرة الانقاذ » بسبب هجرة عدد كبير من يهود المعسكرات في اوروبا ، بدات في شهر سبتمبر من عام ١٩٤٨ . ويمكن تقسيم الروافد الاساسية لهذه الهجرة الى ثلاثة روافد (١) معسكرات اليهود في اوروبا الغربية وقبرص (٢) بلدان اوروبا الشرقية (٣) العالم العربي . ففي عام ١٩٤٨ بدأت الوكالة اليهودية تنشط بين يهود المعسكرات في كل من المانيا والنمسا وايطاليا . لتنقل قسما منهم الى اسرائيل عن طريق مينائي مرسيليا في فرنسا ، وباري في ايطاليا ، وكذلك

قامت بتصفية معسكرات اليهود في قبرص - التي كانت قد اقامتها سلطات الانتداب لليهود الذين تسللوا الى فلسطين بطرق غير شرعية . وفي نفس الوقت بدات هجرة واسعة ليهود البلقان (خاصة يهود هنغاريا ويوغوسلافيا) وكذلك قدم الى اسرائيل عدد كبير من يهود تركيا . وقد حدث في بداية هذه الفترة هبوط في حركة الهجرة من بولونيا ورومانيا نتيجة وضع قيود على حركة الهجرة منهما ، غير ان هذه القيود ازيلت مؤقتا بفضل نشاط المنظمات اليهودية والصهيونية ، مما ادى الى هجرة ١٠٠ الف يهودي من بولونيا و١٢٠ الف يهودي من رومانيا الى اسرائيل . اما رافد الهجرة الثالث الذي اخذ يصب في اسرائيل فقد اتى من الاقطار العربية . ففي صيف عام ١٩٤٩ بدأت عملية « البساط السحري » لتهجير يهود اليمن الى اسرائيل ، عند موافقة السلطات اليمنية على ذلك(٧) وقد استغرق تنفيذ هذه العملية التي نقل فيها حوالي ٤٥ الف يهودي بالطائرات الى مطار اللد حوالي العام . وقبل ان توشك عملية « البساط السحري » على الانتهاء شرع في انجاز عملية اخرى تعرف باسم عملية « عزرا ونحميا » التي جاءت لتهجير يهود العراق الى اسرائيل . وقد تحققت هذه العملية بطرق « شرعية » ، بفضل اقدام البرلمان العراقي على سن قانون في شهر آذار من عام ١٩٥٠ « يسمح لليهود بالهجرة من العراق »(٨) . بدأت الهجرة من العراق بأحجام صغيرة الا انها وصلت الى قمتها بين شهري آذار وحزيران ١٩٥١ وانتهت بعد ذلك بعدة شهور . وقد ترتب على عملية « عزرا ونحميا » وصول ١٢٤ الف مهاجر يهودي الى اسرائيل !! وهكذا تكون الهجرة اليهودية من العراق قد احتلت الرقم القياسي للهجرة الجماهيرية في تلك الفترة . ولم تقتصر الهجرة اليهودية الى اسرائيل على اليمن والعراق فقط ، بل شملت ايضا ليبيا حيث قدمت الى اسرائيل معظم الجالية اليهودية (٣٠ الفا من مجموع ٣٥ الفا) في عامي ١٩٤٩ و١٩٥٠ في خط مباشر الى اسرائيل او عن طريق الموانىء الايطالية والفرنسية ، كما وهاجر في هذه الفترة قسم من يهود مصر ، وقسم ضئيل من يهود شمال افريقيا الى اسرائيل .

لم يكن العامل الصهيوني هو الحافز الاقوى في الهجرة الجماهيرية الى اسرائيل بل كانت هنالك عوامل اقوى منه نجمت عن الاوضاع الصعبة التي عاشها اليهود في اوروبا خلال الحرب العالمية الثانية ، فقد « كان الكثيرون من مهاجري اوروبا الشرقية والوسطى وخاصة الشباب منهم ، غرباء عن الثقافة والتقاليد اليهودية وحتى عن وجهة النظر الصهيونية »(٩). وفيما يتعلق بيهود العالم العربي فان الحوافز الدافعة لهجرتهم ليست نابعة من العامل الصهيوني (وليد الحركة اللاسامية في اوروبا) بقدر ما كانت ناجمة عن العوامل السياسية والاقتصادية . يقول يعقوب كوهين في حديث له عن اسباب هجرة يهود العالم العربي الى اسرائيل : « ان حافز الهجرة نجم عن الضغوط السياسية والاقتصادية وقد جاءت الهجرة نتيجة لاعتبارات اقتصادية وسياسية صريحة ، وكانت اسرائيل الامكانية الاخيرة ... امكانية عدم وجود خيار لاولئك اليهود الذين لم يكن بامكانهم الاندماج في بلدان اوروبا واميركا . لقد هاجر الاثرياء والاكاديميون فقط عند اشتداد وطأة الضغوط السياسية . ومن المؤكد ان ثمة يهودا هاجروا الى البلاد بدوافع صهيونية وحوافز دينية او لاسباب شخصية ، غير ان العامل البارز والحافز الاساسي ، يتمثل في الوضع الاقتصادي والسياسي »(١٠).

كان من نتيجة الهجرة الجماهيرية الواسعة النطاق — علاوة على تعزيز القوة البشرية لاسرائيل — ان ظهرت على السطح في المجتمع الاسرائيلي مشاكل حادة بسبب اختلاف الاجناس والحضارات ومستويات المعيشة ، وللتناقض بين المهاجرين الجدد والمهاجرين القدامى ، بين الاشكناز والاسفاراديم الذين اخذوا يحتلون نسبة لا بأس بها في المجتمع

الاسرائيلي بفضل هجرة يهود البلقان وتركيا والعالم العربي الامر الذي ادى الى ولادة ما يعرف « باسرائيل الثانية » .

الفترة الواقعة بين ١٩٥٢ ــ ١٩٥٤ : شهدت هذه الفترة هبوطا حادا في عدد المهاجرين . اذ بلغ مجموع ما وصل خلالها الى اسرائيل حوالي ٥٠ الف مهاجر فقط ، بسبب الازمة الاقتصادية الحادة وما نجم عنها من بطالة واسعة في تلك الفترة . وتعود اسباب هذه الازمة الى مضاعفة سكان الدولة خلال فترة وجيزة ، وتخصيص مبالغ كبيرة لمتطلبات الامن ، مما ترتب على ذلك حدوث عجز خطير في ميزان المدفوعات . وقد دفع هذا الوضع الوكالة اليهودية الى اتباع سياسة جديدة تجاه الهجرة تعتمد على اسلوب الاختيار ، اشترطت بموجبها ان يجري اختيار ٨٠ ٪ من المرشحين لهجرة الشبيبة والطلائعيين . واصحاب المهن الحرة الذين لا نزيد اعمارهم عن ٣٥ عاما وان يجتاز المهاجر فحصا طبيا دقيقا باشراف طبيب اسرائيلي . اما المهاجرون الذين يتمكنون من ترتيب امورهم بأنفسهم دون اللجوء الى الوكالة اليهودية فبوسعهم ان يفعلوا ذلك بدون حدود او قيود(١١). كان من نتيجــة ذلك ان طرا هبوط على حركــة الهجرة ، وبلغ الهبوط ذروته في عــام ١٩٥٣ حين زاد عدد المهاجرين في اسرائيل على عدد المهاجرين اليها . وقد ترتب على هذا الواقع ان اصبح الكثير من اليهود المرشحين للهجرة وخاصة يهود شمال افريقيا يترددون في القدوم الى اسرائيل ، ولكن بالرغم من ذلك ارتفعت في هذه الفترة نسبة اليهود الشرقيين (٧٨ ٪) معظمهم من تونس ومراكش ، بينما انخفضت نسبة المهاجرين من الاقطار الاوروبية .

الفترة الواقعة بين ١٩٥٥ ــ ١٩٥٧ : شهدت هذه الفترة تصاعدا في حــركة الهجرة اليهودية لاسباب داخلية وخارجية اهمها تحسن الحالة الاقتصادية والعمالية بفضل اتفاقية التعويضات مع المانيا الغربية التي اخذ يسري مفعولها في عام ١٩٥٣ مما ترتب عنها تدفق ملايين الدولارات ، وزيادة الانتاج لامتصاص الايدي العاملة ، وتخفيف حدة البطالة . اما العوامل الخارجية التي استغلتها الحركة الصهيونية لصالحها فتتمثل في الاحداث السياسية التي وقعت في كل من هنغاريا وبولونيا في اوروبا ، واشتداد ساعد الحركة الوطنية في شمال افريقيا ..

وفيما يتعلق بروافد الهجرة لهذه الفترة فهي تقريبا نفس الروافد السابقــة : اوروبا الشرقية والعالم العربي . الا ان نسبة الوافدين من الاقطار العربية تتفوق هذه المرة على نسبة الوافدين من اقطار اوروبا الشرقية . اذ كانت حصيلة الهجرة تناهز الــ ١٦٠ الف مهاجر ، احتل فيها المغرب مكان الصدارة ، بعد ان كان العراق متربعا على كرسي الصدارة في فترة « الهجرة الجماهيرية » فقد بلغ عدد اليهود الوافدين من المغرب ٧٠ الف مهاجر ، واما تونس فقد تقدم منها ١٥ الف مهاجر.ومصر ١٢ الف مهاجر ، اما بقية المهاجرين فقد قدمت من بولونيا وهنغاريا وبعض الدول الاوروبية والامريكية .

الفترة الواقعة بين ١٩٥٨ ــ ١٩٦٠ : حدث هبوط نسبي في هــذه الفترة على حــركة الهجرة . اذ بلغ عدد المهاجرين خلال الاعوام الثلاث حوالي ٧٥ الف مهاجر اي اقل من نصف عدد المهاجرين في الفترة السابقة . ومن بين الامور التي ساعدت على هذا الهبوط قيام الحكومة المغربية بعد الاستقلال بمنع الهجرة ، وقيام السلطة الجديدة في تونس (في عهد الاستقلال) بنشاط لابقاء اليهود في بلدهم . اما مصادر الهجرة فقد بقيت على حالها في دول اوروبا الشرقية ، ويهود اسيا وافريقيا (معظمهم من العالم العربي) وقد بلغ نصيب اليهود في هذه الهجرة حوالي الثلث .

الفترة الواقعة بين ١٩٦١ ــ ١٩٦٤ : تميزت هذه الفترة بالارتفاع النسبي المستقر في حركة الهجرة لاسرائيل . وقد تأتى ذلك بفضل انتعاش الاقتصاد الاسرائيلي خلال هذه

الاعوام . اما روافد الهجرة الاساسية فهي نفس الروافد السابقة : العالم العربي واوروبا الشرقية . شكل اليهود الشرقيون الوافدون من آسيا وافريقيا معظمهم من المغرب وتونس والجزائر نسبة ٥٤٪ من عدد المهاجرين . ومن الجدير بالذكر هنا ان اسرائيل كانت قد علقت عشية استقلال الجزائر ، آمالا كبيرة على اليهود هناك ، الذين شرعوا بهجرة واسعة النطاق الى فرنسا . وقد بذلت الوكالة اليهودية جهودا كبيرة لتحويل سير هجرتهم الى اسرائيل ؛ الا ان محاولاتها لم تعط الثمار المرجوة منها ، فقد نجحت في جلب ٧٥٠٠ يهودي فقط من مجموع ١١٠ آلاف فضلوا الهجرة الى فرنسا والبقاء فيها(١٢). اما بقية المهاجرين فقد قدموا من الاقطار الاوروبية (وخاصة دول اوروبا الشرقية) ومن اماكن متفرقة من الدول الغربية .

الفترة الواقعة بين ١٩٦٥ — ١٩٦٧ : اتسمت هذه الفترة بهبوط بارز شبيه بالهبوط الذي حدث في الفترة التي أعقبت الهجرة الجماهيرية ، بسبب توقف حركة البناء وتفشي البطالة وسياسة التقشف الاقتصادي التي انتهجتها الحكومة الاسرائيلية عام ١٩٦٥ . وقد بلغت حصيلة الهجرة خلال هذه الاعوام الثلاثة حوالي ٥٤ الف مهاجر ، شغل بها اليهود الشرقيون نسبة ٦٩ ٪ .

الفترة التي أعقبت حرب حزيران : شهدت هذه الفترة ارتفاعا نسبيا طفيفا خلال الاعوام الاربعة الماضية . فقد بلغ المعدل السنوي للمهاجرين والمهاجرين المؤقتين خلال هذه الفترة حوالي ٣٤ الف مهاجر ، الا انها تتميز عن الفترات السابقة بتعدد روافد الهجرة التي كانت شبه مقتصرة على العالم العربي واوروبا الشرقية ، اما في هذه الفترة وبعد نضوب معين الرافدين فقد أصبحت الهجرة تنبع من مصادر متعددة ومختلفة ، برزت فيها دول اوروبا الغربية وامريكا الشمالية ودول امريكا الجنوبية ، وكذلك الاتحاد السوفييتي خاصة في عام ١٩٧١ حين بلغ مجموع اليهود المهاجرين منه في ذلك العام حوالي ١٤ الف مهاجر(١٣) .

ومن الجدير بالذكر ان اسرائيل تقسم دول العالم الى قسمين رئيسيين على اساس واقع اليهود فيها ، القسم الاول « بلدان الرخاء » وتعني بها دول اوروبا الغربية وامريكا الشمالية وبلدان امريكا الجنوبية واستراليا وافريقيا الجنوبية ، القسم الثاني « بلدان الضيق » ويقف على راسها الاتحاد السوفييتي وبلدان اوروبا الشرقية والعالم العربي . ان هذا التقسيم ، ينبع من خلال النظرة الصهيونية لواقع اليهود السياسي والاقتصادي والثقافي في كل بلد على حدة ، دون الاخذ بعين الاعتبار مدى « رفاهية » او « ضيق » ذاك البلد ، بل اقتصار النظرة على واقع رفاهية أو ضيق اليهود فيه ، حسب المفاهيم الصهيونية . لقد جاءت موجات الهجرة اليهودية الاساسية الى اسرائيل من « بلدان الضيق » اوروبا الشرقية والعالم العربي . وقد نضب معين الهجرة من هذه البلدان ، وتحولت انظار اسرائيل الى يهود الاتحاد السوفييتي ويهود العالم الغربي الا انها تواجه مشكلتين اساسيتين :

١ — مشكلة يهود الاتحاد السوفييتي : لا يزال الاتحاد السوفييتي يفرض قيودا على الهجرة بالرغم من هجرة الـ ١٤ الف يهودي في عام ١٩٧١ . ومن المحتمل ان يتخذ خطوات مشددة وحازمة تجاه هذا الموضوع اذا ما قام الطرف العربي بخطة عملية لمواجهة الهجرة اليهودية لاسرائيل .

٢ — مشكلة يهود « بلدان الرخاء » : ان مشكلة هؤلاء لا تتمثل في عدم السماح لهم بالهجرة الى اسرائيل او في الضغوطات السياسية والاقتصادية ، بل تتمثل في المستوى المعيشي والاقتصادي الذي يفوق المستوى القائم في اسرائيل ، الامر الذي جعل الهجرة اليهودية من هذه البلدان ضعيفا ويقتصر بشكل عام على « الفئة الصهيونية » ، كما ان

« بلدان الرخاء » تشكل تحديا آخر بالنسبة للهجرة اليهودية ، فعلاوة على ان الهجرة اليهودية منها ضعيفة ، فان نسبة اليهود المهاجرين اليها من اسرائيل تعتبر قوية .

مراحل الاستيعاب

مرت عملية استيعاب المهاجرين الجدد بعدة مراحل، اثرت الى حد كبير في بلورة وتجسيد المجتمع الاسرائيلي . وقد بدات المرحلة الاولى بعيد اعلان استقلال اسرائيل وتعرف باسم مرحلة المخيمات . لم يكن بوسع اسرائيل في ذلك الوقت استيعاب آلاف المهاجرين الذين اخذوا يتدفقون عليها ، كما ان الوكالة اليهودية التي كانت قد اخذت على عاتقها الاعتناء بشؤون المهاجرين ، اصبحت تواجه وضعا صعبا ، فهي من ناحية مكلفة باستيعابهم بيد انها في الوقت نفسه لم تكن لتستطيع توفير أماكن سكنية وتقديم خدمات ثقافية او صحية لهم . ازاء ذلك ، وجدت الوكالة ان خير طريقة لمواجهة سيل المهاجرين توجيهه نحو البيوت العربية المهجورة . وقد بدات بالفعل خلال النصف الثاني من عام ١٩٤٨ باحلال المهاجرين اليهود في المنازل العربية المهجورة ، وبذلك غدت المدن العربية التي كانت قد خلت من اصحابها ، مثل حيفا ويافا والرملة واللد وبئر السبع وطبريا وصفد وعكا والخالصة ومجدل عسقلان ويبنى وغيرها ، غدت تغص بالمهاجرين اليهود . ومن الجدير بالذكر ان المهاجرين كانوا يتسابقون على المدن العربية للحصول على المساكن الجيدة في الاحياء الجديدة ، اما الذين لم يسعدهم الحظ فقد سكنوا في الاحياء القديمة التي تعرف بمنازلها القابلة للانهيار ، وقد حدث بالفعل ان انهارت بعض البيوت على سكانها الجدد ، الامر الذي دفع الوكالة اليهودية الى اخلاء المهاجرين من الاحياء القديمة خشية وقوع حوادث شبيهة ؛ الا ان هؤلاء عادوا اليها لعدم توفر بديل آخر ، واحدثوا بعض التصليحات عليها . وقد بدات هذه الاحياء تستقطب ابناء الطوائف الشرقية وتتحول مع مرور الزمن الى بؤر للتفجرات الاجتماعية في اسرائيل ، مثل حي وادي الصليب في حيفا عام ١٩٥٨ ، وحي المصرارة في القدس عام ١٩٧١ .

لم يكن بوسع المنازل العربية المهجورة استيعاب كافة المهاجرين ، ولذا وجهت الوكالة اليهودية اولئك الذين لم يستطيعوا الحصول على بيت عربي نحو المخيمات العسكرية التي تركها الجيش البريطاني على اثر انتهاء الانتداب ، كما وجه قسم ضئيل الى الكيبوتسات والمدن الاسرائيلية ، الا انه بعد انتهاء المعارك العربية الاسرائيلية ، وعودة الكثير من المجندين الى قراهم ومدنهم في الوقت الذي كانت فيه موجة الهجرة آخذة بالتصاعد ، بدات عملية الاستيعاب تدخل مرحلة حرجة وصعبة . وازاء هذا الوضع شرعت الوكالة اليهودية في بناء « مخيمات اللاجئين » حيث بدات المخيمات تبرز تباعا وبكثرة في أماكن مختلفة من السهل الساحلي الفلسطيني بغرض استيعاب « الهجرة الجماهيرية » وادت الى تغيير المنظر المالوف للقسم الذي احتل من فلسطين . ومن الجدير بالذكر ان نفس التغيير قد طرا في نفس الفترة على الجانب الاخر من الخريطة الفلسطينية حيث بدات المخيمات تنصب هنا وهناك لاستقبال « الهجرة الجماعية » للشعب الفلسطيني .

بذلت الوكالة اليهودية جهودا كبيرة للتغلب على مشاكل الاستيعاب حيال سيل الهجرة ، وكان عمالها ينشطون في بناء المخيمات قبل وصول السفن المحملة بالمهاجرين ، وكان يحدث في بعض الاحيان ان يهبط هؤلاء من السفن التي تقلهم دون ان يجدوا مأوى يلتجئون فيه « فيقوم عمال الوكالة بالسرعة الممكنة ، على مرأى منهم ، بدق الاوتاد ورفع الخيام »(١٤). وقد وصل عدد سكان هذه المخيمات في شهر اغسطس عام ١٩٤٩ الى اكثر من مئة الف مهاجر ، وكانت مشكلة التفاهم بلغة مشتركة من اصعب المشاكل التي واجهت المهاجرين الجدد والوكالة اليهودية ، فقد أتى هؤلاء من أماكن شتى ومن

اصول حضارية مختلفة دون ان تكون لديهم دراية باللغة العبرية ، الامر الذي ساعد بشكل عفوي على تنمية الشعور لدى مجموعات المهاجرين بالانتماء الطائفي ، مما احدث نوعا من العلاقات الجافة بين هؤلاء المهاجرين الذين لم يكن بوسعهم ايجاد لغة مشتركة فيما بينهم وفي بعض الاحيان لم يكن بوسعهم « تناول الطعام معا » . ومما زاد الطين بلة ظهور التمييز في توزيع وجبات الطعام التي كانت الوكالة تشرف عليها « فقد اتهم المسؤولون عن توزيع وجبات الطعام باظهار العداء تجاه اولئك الذين لا يحسبون من ابناء طوائفهم »(١٥) والانكى من ذلك قيام الوكالة اليهودية باعداد الطعام وفق الطريقة الغربية التي تستهوي اذواق فئة معينة فقط ، مما « أثار استياء كبيرا بين صفوف اليهود الشرقيين الذين لم تستهو اذواقهم وجبات الطعام المعدة في مطابخ المهاجرين حسب الطريقة الاوروبية »(١٦) .

كان المهاجرون الجدد من سكان المخيمات يعيشون على حساب الوكالة دون ان يقوموا بأعمال تذكر ، لعدم توفر فرص العمل ولبعد المخيمات عن مصادر العمل البسيطة في المدن والقرى . ولذا اخذت الظواهر السلبية تتفشى بين صفوف المهاجرين . واخذت المخيمات تتسم « بالتعفن الاجتماعي واليأس » حيث دبت في نفوس المهاجرين روح الاتكالية وغدوا متعودين على حياة البطالة ، الامر الذي « كبت فيهم حافز العمل والتكيف في حياة مستقلة » . وعلى ضوء ذلك ارتأت الوكالة اليهودية ان خير طريقة للخروج من المأزق الحالي ؛ والتخلص من مظاهر الاتكالية والكسل ؛ الانتقال الى مرحلة استيعاب جديدة .

مرحلة المعابر : اخذت الوكالة عند منتصف عام ١٩٥٠ ببناء وحدات سكنية مصنوعة من الخشب والالمنيوم والخيام بالقرب من المدن والقرى الاسرائيلية بغرض نقل سكان المخيمات والمهاجرين الجدد اليها ، وتشغيلهم في مصادر العمل الموجودة في المدن والقرى الزراعية . ولكثرة هذه الوحدات طرأ تغيير على المنظر المألوف للمدن والقرى الاسرائيلية ، فقد نبتت في مطلع الخمسينات بالقرب من كل مدينة او بلدة او مصادر عمل وحدات سكنية بائسة تدعى « معبروت » (مشتقة من كلمة « مغبار » اي انتقال) جاءت لاستيعاب آلاف المهاجرين ضمن اطار سكني مؤقت ، كمرحلة انتقال فقط مع خلق فرص عمل جديدة للمهاجرين ، لكي يعيشوا حياة مستقلة معتمدين على انفسهم بمساعدة الوكالة اليهودية . لم تكن عملية نقل المهاجرين الى « المعابر » الجديدة عملية سهلة ، فعندما ارادت الوكالة تنفيذ العملية واجهت صعوبات جمة اهمها رفض قسم كبير من سكان المخيمات الانتقال الى المعابر ، لانهم اعتادوا على حياة البطالة والكسل ، وفضلوا العيش في المخيمات على حساب الوكالة . على الانتقال الى المعابر حيث يضطر المهاجر هناك الى الاعتماد على نفسه في بناء عائلته . وقد ساعد هؤلاء « الاتكاليين » اثناء نقاشهم مع الوكالة في شتاء عام ١٩٥٠ هطول امطار غزيرة حالت دون البدء بعملية الانتقال الواسعة ، الا انه بعد تحسن حالة الجو وتحت اصرار الوكالة اليهودية على الانتقال ، بدأت موجات من مهاجري المخيمات بالاضافة الى المهاجرين الجدد تنتقل الى المعابر التي بلغ تعدادها عند منتصف عام ١٩٥٢ ؛ ١١٢ تضم حوالي ربع مليون نسمة . لم تفتقر عملية الاستيعاب في المعابر الى المشاكل ، فبالاضافة الى مشاكل السكن ظهرت مشاكل اقتصادية واجتماعية حادة ، كانت الوكالة اليهودية تبذل جهودا كبيرة لتذليلها ، الا ان مشكلة البطالة « التي هددت بتحويل المعابر الى بؤر غليان وسخط اجتماعي ، انحرفا اكثر من مرة الى مجرى طائفي »(١٧) ، كانت تقف على راس هذه المشاكل ؛ الامر الذي دفع الوكالة الى خلق مصادر عمل بكل ثمن ، للحيلولة دون العودة الى صيغة الاستيعاب التي كانت متبعة في فترة المخيمات حين شرعت في ايجاد اعمال غير ثابتة او مستقرة يتقاضى فيها العمال رواتبهم حسب الساعات او الايام التي يشتغل بها خلال

الشهر ، مثل القيام بأعمال التحريش ، وشق الطرق ، وازالة الاعشاب البرية في الحقول . وبذلك خلقت الوكالة اليهودية سابقة في مجال العمل في اسرائيل عند اقدامها على خلق اعمال تعرف « بأعمال الطوارىء » (عفودات داحك) لا زالت قائمة حتى الان ، يعمل فيها المسنون ويتقاضون رواتبهم حسب ساعات العمل المخصصة في الشهر . لم تكن الاعمال التي « خلقتها » الوكالة اليهودية ذات مردود اقتصادي بقدر مـا كانت ذات مردود اجتماعي ، فقد ارادت منها عدم العودة الى اسلوب المساعدات المباشرة في فترة المخيمات الذي ولد لدى المهاجرين « ظواهر الكسل والتهرب من العمل » .

امتدت فترة استيعاب المهاجرين بواسطة الوحدات السكنية المؤقتة (المعابر) حتى عام ١٩٥٤ ، لتحل مرحلة اخرى في تاريخ الاستيعاب ، وهي مرحلة تحمل اسم « من السفينة الى القرية » . ففي اعقاب انتهاء موجة «الهجرة الجماهيرية» وتلقي اسرائيل مساعدات مالية اميركية في عام ١٩٥٢ ، وسريان مفعول اتفاقية التعويضات مع المانيا الغربية في عام ١٩٥٣ : اخذت الوكالة اليهودية بالتعاون مع الحكومة الاسرائيلية في خلق مشاريع عمرانية كثيرة في اماكن مختلفة ، من بينها انجـاز مد انبوب للمياه بين نهر العوجـا (اليركون) والنقب كمقدمة لمشروع المياه القطري ، والبدء بتجفيف مياه بحيرة الحولة ، والشروع باقامة منشآت صناعية ، واعمـال بناء واسعة في المستوطنـات مما مكن الوكالة من تحويل سيل الهجرة الى اماكن سكن دائمة وليست مؤقتة .

جرت عملية الهجرة « من السفينة الى القريـة » بمحورين : من السفينة الى نقـاط الاستيطان الزراعي ، ومن السفينة الى قرى التطويـر . غير ان المهاجرين واجهـوا صعوبات جمة في هذه القرى لعدم درايتهم بالشؤون الزراعية الامـر الذي وضع عبئا ثقيلا على مؤسسات الاستيعـاب التي ارتأت ان تقيم مخيمـات مؤقتة بالقـرب من « الموشافات » (قرى زراعية تعاونية) لتدريبهم على الاعمال الزراعية لفترة معينة ، ومن ثم يتم نقلهم الى اماكنهم الثابتة .

انتهت هذه المرحلة في عام ١٩٥٦ . وبذلك انتهت مراحل الاستيعاب التي تميزت باتباع وسائل مؤقتة لمواجهة سيل الهجرة عن طريق التجربة والخطأ ، لتحل محلها مرحلـة استيعاب جديدة تتميز بالدراسة والاعداد والتخطيط ، حيث بدأت الوكالة اليهودية مع السلطات الحكومية باقامة مزيـد من الضواحي السكنية بالقرب من المـدن وباشادة المستعمرات الزراعية وقرى التطوير في الامـاكن النائية لتستوعب المهاجرين بشكـل دائم . الا ان المشكلة الرئيسية التي واجهت عملية الاستيعاب هي « صهر » المهاجرين على اختلاف اجناسهم وطوائفهم « في بوتقة واحـدة » بواسطـة اقامة مستوطنـات وضواح مختلطـة ، ولكن تجربة الصهر لم تعط الثمار المرجوة منها ، بل اظهرت بشكل واضح استحالة عملية الدمج ، ممـا ترتب عنها بداية استقطـاب القرى والاحيـاء للمهاجرين ، حسب انتمائهم الاثني او الطائفي ، واصبح العامل الطائفي او الاثني هو الطابع المميز لكل حي او ضاحية او قرية ، حتى غدت الضواحي والقرى تعرف بالاضافة الى اسمائها « بضاحية الرومانيين » او مستوطنة اليمنيين او موشاف المراكشيين . . . ومع ذلك فقد يحدث في بعض الاحيان صراع بين ابناء المستوطنة الواحدة ذات الطابـع الاثني الواحد لاسباب طائفية ، ففي احدى مستوطنات النقب (يسكنها يهود مصريون ، الاكثرية من طائفة الترائين والاقلية من طائفة الربانيين) حدث انشقاق كبير بين ابنـاء الطائفتين ، « ولم يكن هنالك من مناص من نقل عشرات العائلات اليهودية المصرية الى مستوطنة اخرى قبل فوات الاوان »(١٨).

بالرغم من عمليات البناء الكبيرة ، بقيت قضية « المعابر » قائمة في اسرائيل حتى الان . ففي عام ١٩٥٤ عند ابتداء مرحلة الاستيعاب « من السفينـة الى القريـة » اخـذت

مؤسسات الوكالة والسلطات الاسرائيلية على عاتقها تصفية المعابر في اقرب وقت ممكن . وقد هبط عدد سكان المعابر في عام ١٩٥٦ الى ١٢٧ الف نسمة . وكان من المتوقع ان تتم عملية التصفية خلال النصف الثاني من الخمسينات الا ان المشكلة بقيت قائمة في الستينات واستمرت في مطلع السبعينات ! ففي شهر ديسمبر ١٩٦٣ صرح وزير الاعمار في ذلك الوقت يوسف الموغي « اننا نقترب من اللحظة السعيدة التي نستطيع فيها الاعلان عن انتهاء قضية المعابر في اسرائيل ... وسيتم في العام القادم تصفية بقايا المعابر »(١٩) وبعد مضي عامين على هذا التصريح اي في عام ١٩٦٥ ذكر مدير وزارة الاسكان انه بقي في المخيمات ٣٢٥ عائلة و ١٧٠ من المسنين فقط ! الا ان الاحصائيات الرسمية التي صدرت عند مطلع عام ١٩٧٠ ذكرت انه « يوجد في اسرائيل حوالي ٥٠ الف نسمة يعيشون في ظروف المعابر ... »(٢٠) ومن بين المعابر التي لا زالت قائمة حتى الان « جبعات اولغا » و « نابليون » و « مشمار هيام » و « ومحانيه يسرائيل » و « بئير يعقوب » و « بات يام » . يعيش سكانها بظروف صعبة للغاية ويعتبرها البعض منهم « مقبرة للاحياء » . يقول يتسحاق ملكا احد سكان جبعات اولغا : « ان اطفالنا يمرضون وليس لدينا صندوق للمرض (كوبات حوليم) ... اننا نعيش هنا لوحدنا ، فعندما يشاهد اطفالنا اناسا غرباء يشرعون بالبكاء نتيجة الخوف ، وعندما نذهب الى اي حفل او عرس « خارج المعبراه » يتطلعون علينا كأننا هنود حمر »(٢١) .

ومن الطبيعي ان تكون الغالبية العظمى من السكان الذين يعيشون في المعابر من ابناء الطوائف الشرقية وخاصة من اليهود المغاربة . لقد كانت المعابر في مطلع الخمسينات تمثل مرحلة انتقال فرضتها الضرورة في ذلك الحين ؛ اما في مطلع السبعينات فقد غدت رمزا لتعاسة وفقر الطبقات المسحوقة و « وصمة عار على جبين المجتمع الاسرائيلي في عام ١٩٧٠ »(٢٢) .

تحديات الهجرة ومشاكل المهاجرين

يمكن ايجاز التحديات التي تواجه الهجرة اليهودية في الوقت الحاضر في الامور التالية : (١) نضوب معين الهجرة اليهودية من الاقطار العربية وبلدان اوروبا الشرقية . (٢) القيود المفروضة على هجرة اليهود من الاتحاد السوفييتي . (٣) تحسن اوضاع اليهود الاقتصادية والمعيشية والثقافية في الدول الغربية ، الامر الذي يشكل حجر عثرة في سبيل الهجرة اليهودية من هذه البلدان وينشط الهجرة المعاكسة في اسرائيل . وفيما يتعلق بمشاكل المهاجرين في اسرائيل فانها كثيرة سنركز الحديث على اهمها وهي مشاكل الاستيعاب والتكيف مع الاوضاع الجديدة ، والروتين الحكومي ، والامتيازات ، ونظرة المجتمع الاسرائيلي .

تعتبر مشاكل الاستيعاب وصعوبة التكيف مع الاوضاع الجديدة على راس القضايا التي يواجهها المهاجرون الجدد في اسرائيل . لا تقتصر قضية الاستيعاب على المساكن المريحة والاماكن الجميلة التي يصر المهاجرون على السكن بها ، في الوقت الذي تسعى فيه السلطات الى استيعابهم في القدس وقرى التطوير والمستوطنات ، بل تشمل قضايا الاندماج والتكيف في المجتمع الجديد (مجتمع المهاجرين) . يقول وزير الاستيعاب نتان بيلد في معرض حديثه حول صعوبة الاندماج والتكيف التي تواجه المهاجرين الجدد : « لقد اوضح لي مهاجر من الولايات المتحدة صعوبات الاستيعاب حين قال انه عندما نقل مكان سكناه من نيويورك الى لوس انجلوس ، لم يبدل نقوده واستمر في التحدث بالانجليزية وبقي في نفس الدولة ، ومع ذلك فقد مر عليه عام حتى استطاع التأقلم في المكان الجديد ، والبدء بالاحساس كأنه في بيته ؛ اذا كان الامر هكذا في الولايات المتحدة

فما وجه الغرابة في اسرائيل ، حيث يأتي الينا مهاجرون من بلدان مختلفة لا يتحدثون لغتنا - فضلا عن أن العلاقات هنا علاقات جافة بما فيه الكفاية بين المرء وزميله ، وخاصة تجاه المهاجر الجديد ... ان هذه عملية تكمن في ثناياها الالام ...!»(٢٢).

ان جوهر المشكلة يكمن في العلاقات التي تتحكم في مجتمع المهاجرين المستوطنين حيث التناقضات الاثنية والطائفية ، والتناقضات بين المهاجر « القديم » والمهاجر « الجديد » مما يسبب فتورا في العلاقات بينهما تصل الى درجة « البرودة والجفاف » التي لا تطاق - وتدفع بعض المهاجرين الى العودة من حيث اتوا . يتحدث دافيد يونس (مهاجر من اميركا ، هاجر من اسرائيل بعد مضي سبعة اشهر على قدومه اليها) حول هذه العلاقات قائلا : « في عيد الفصح جلسنا وانتظرنا . لماذا ؟ انتظرنا ببراءة تامة دعوة من قبل عائلة يهودية للاحتفال بهذا العيد ... لم نتلق اية دعوة ! اين الجالية اليهودية في العفولة ، اين الحرارة اليهودية ... وكذلك في رأس السنة لم نتلق دعوة من اية عائلة ... لم يكن حولنا صديق او زميل . لقد كانت البرودة تحيط بنا » . اما امراته « شارون يونس » فقد افصحت عن جوهر هذه العلاقة بقولها : « من المشكوك فيه ان كانوا قد تفهمونا ، في جملة واحدة استطيع القول : ان المشكلة ليست الجامعة او العمل ، المشكلة الحقيقية هنا ، البرودة القائمة حتى في اشهر الصيف الحارة ... قل لي كيف تستطيع امريكا ان تكون اكثر يهودية من دولة اسرائيل ؟ »(٢٤).

لا تقتصر العلاقات على « البرودة » فقط بل تتسم احيانا بالقطيعة شبه التامة والتامة بين المهاجرين الجدد والمهاجرين القدامى ، وتجعل المهاجر الجديد يشعر كانه منبوذ في المجتمع الجديد ويفضل العودة في بعض الاحيان من حيث اتى . فهنالك على سبيل المثال اربع عائلات يبلغ تعداد افرادها ٣٢ نسمة كانت تسكن في مدينة نتانيا اضطرت للعودة الى فرنسا « ليس لدينا ادعاءات ضد السكن والعمل ... ولكن لم يأت اي واحد للتحدث معنا خلال ستة اشهر من وجودنا هنا »(٢٥).

ولعل الارقام توضح لنا بشكل اوضح مدى هذه القطيعة ، فقد اتضح في استفتاء ، ان ٤٨،٥٪ من المهاجرين قد « اتصلوا في فترات متباعدة او انهم لم يتصلوا مطلقا مع اسرائيليين خلال عام من قدومهم »(٢٦).

اما الروتين الحكومي فلا يزال مشكلة مزمنة يشكو منها المهاجرون الجدد ، خاصة وان دعاة الهجرة في الخارج يسهبون في تبسيط الامور والتفوه بالوعود الوردية . ويبدأ الروتين فور هبوط المهاجر الى ارض المطار او الميناء ، حيث يصطدم مع الواقع الاسرائيلي « في الوقت الذي كان فيه قلبه مفعما بالامل ، وعيونه تذرف دموع الفرح مع احساس كانه في بيته ، يصطدم فجاة بالواقع الاسرائيلي ، ورويدا رويدا تتحول فرحة الامل الى تعابير غضب وخذلان ، ودموع الفرح الى دموع بلهاء »(٢٧).

فعندما يهبط المهاجر من الطائرة او السفينة ، يقف امام شرطي يقوم بتسجيله في سجل تعداد السكان التابع لوزارة الداخلية مع ملء نموذج خاص للهوية الاسرائيلية ثم ينتقل الى موظف وزارة الاستيعاب الذي يبدأ بتسجيل التفاصيل الشخصية من جديد على نموذج خاص لوزارة الاستيعاب لكي يحصل على هوية مهاجر ، لينتقل بعد ذلك الى موظف قسم الهجرة والاستيعاب التابع للوكالة حيث يبدأ بتسجيل التفاصيل من جديد لالزام المهاجر بدفع تكاليف السفر حسب حجم عائلته ، لينتقل بعد ذلك الى موظف الوكالة اليهودية لاخذ التفاصيل في نموذج خاص للحصول على آثاث بسيط لبيته (طاولة ، اسرة ، صحون ...) حسب عدد افراد العائلة ، بعد ذلك يجد المهاجر نفسه امام موظف شركة « عميدار » يبدأ بتسجيل التفاصيل من جديد ، ثم يطلب من المهاجر التوقيع على نموذج خاص بالسكن دون الاشارة الى مكان السكن ... ثم يعود مرة اخرى الى موظف

وزارة الاستيعاب ليقرر حجم المنزل ومكان السكن في المدينة او القرى الزراعية حسب قائمة المباني التي تعدها وزارة الاستيعاب في ذلك التاريخ . . . وهنا يبدأ الجدل ويأخذ بالاشتداد عندما يطلب المهاجر منزلا وفي اماكن معينة . . . « ويتطور الجدل في بعض الاحيان الى صراخ ، وتنصب المسبات واللعنات على موظف شؤون الاستيعاب »(٢٨). وحينذاك تتحول « دموع الفرح الى دموع بلهاء » . ولا يقتصر الروتين الحكومي على المطارات والموانىء فقط ، بل يشمل ايضا كافة الدوائر التي يتردد عليها المهاجر الجديد في المرحلة الاولى من قدومه .

من بين الامور التي ساعدت على احداث ثغرة في العلاقات بين المهاجرين الجدد والمهاجرين القدامى في اسرائيل ، قضية الامتيازات التي يحظى بها المهاجرون الجدد . وتتلخص الامتيازات في الامور التالية : ١ ــ منح المهاجر قرضا لشراء سيارة وقطع آثاث معفاة من الرسوم الجمركية . ٢ ــ منح المهاجر قرضا بحدود ٥٠ الف ليرة لشراء منزل . ٣ ــ اعفاء المهاجر من دفع الضرائب طيلة الاعوام الثلاثة من قدومه . وبانتهائها يبدأ بدفع الضرائب وتسديد الديون . واتبعت هذه الامتيازات بغرض تشجيع الهجرة من « بلدان الرخاء » وقد واجهت انتقادات شديدة من جانب عدد كبير من الاسرائيليين الذين طالبوا بالغائها ، غير ان ذلك يعتبر امرا صعبا ويؤثر على الهجرة « فالغاء الامتيازات يعتبر بمثابة ضربة مميتة للهجرة من الدول الغربية »(٢٩).

ومن الجدير بالذكر ان هذه الامتيازات التي قصد منها تشجيع الهجرة ، تستغل في بعض الاحيان في صفقات تجارية ، وتدفع بعض المهاجرين الى الهجرة المعاكسة ، ومن الامثلة على ذلك المحامي شمعون ايلنبرغ الذي هاجر مع عائلته قبل عامين . وعند وصوله استلم منزلا مكونا من اربع غرف في ضاحية اشكول في القدس بواسطة وزارة الاستيعاب مقابل ٦٠ الف ليرة (نصف القيمة الحقيقية) وبعد ذلك قرر لاسباب شخصية العودة الى الولايات المتحدة وباع المنزل بـ ١١٧ الف ليرة اي بربح صاف وصل الى ٥٧ الف ليرة(٣٠) .

كان من نتيجة هذه الامتيازات ان بدات نظرة الاسرائيليين العاديين تتحول وتتغير تجاه المهاجرين الجدد « فكيف يمكن الطلب من مواطن اسرائيلي عادي ، يرزح تحت وطأة ديون الشقة وربما السيارة ، والضرائب ، ان يتصرف بمنطق تجاه المهاجر الذي يسكن في شقة مريحة ، ويقود سيارة كبيرة معفاة من الرسوم الجمركية ؟ ان الشعب هنا ليس من الملائكة ولا يمكن للايمان بالهجرة وبعث البلاد ، ان ينسيهم متاعبهم اليومية »(٣١) .

من بين التحديات التي اصبحت تواجه الهجرة ، وتنفر المهاجر من وضعه الجديد الظواهر الاجتماعية الناجمة عن التمييز القائم في مجتمع المهاجرين ، وعلى راسها ظاهرة الفهود السود التي برزت في الساحة الاسرائيلية في مطلع ١٩٧١ كنتيجة طبيعية لاتساع الهوة الاجتماعية بين الطوائف الشرقية والطوائف الغربية . فقد طالبت هذه الحركة بتوفير منازل سكنية للطبقات المسحوقة من ابناء الطوائف الشرقية ، اسوة بما يحصل عليه المهاجرون الجدد ، واخذت توجه نقدا شديدا وتقوم بتظاهرات عنيفة ضد مجمل سياسة التمييز التي يرزح تحتها ابناء الطوائف الشرقية ، ومن بينها الامتيازات التي يحصل عليها المهاجرون الجدد ، الامر الذي اثر على حركة الهجرة من الخارج ، واثر على نفسية المهاجر الجديد في الداخل . ويستشف ذلك من رسالة بعثت بها مهاجرة اميركية الى عضو مجلس بلدية القدس « منشيه نحمياه » جاء فيها : « سمعت من بعض الاصدقاء ، وشاهدت بأم عيني اطفال ضاحية التطمون كيف يتحدثون ويصرخون في وجوهنا ، في بعض الاحيان يرجموننا بالحجارة لكوننا مهاجرين جددا من اميركا ونتلقى منازل جميلة . اردت ان اشاهد بنفسي القطمون لاعرف سبب غضب الاولاد علينا . . .

تحدثت مع اناس هناك وشاهدت بيوتهم . . . ان ذلك لامر فظيع ـ لا اثاث ولا اسرة تكفي الجميع . ولا يوجد مكان جلوس باستثناء الاسرة . ولا مكان للدراسة او اللعب . . . الان اعرف لماذا يلقي الاولاد بالحجارة علينا او يصرخون في وجوهنا . . . لقد قالوا اننا نحصل على مبان جميلة وهم لا يستطيعون ذلك (لا افهم لماذا) . من المؤكد انني لا اريد ان اعيش بشكل جيد على حساب الاخرين . . . انني لا اريد استلام شقة في الوقت الذي لا يستطيع فيه الاخرون الحصول عليها . انني قلقة ازاء ما يخبئه المستقبل اذا ما استمر هؤلاء الناس يربون اطفالهم في هذه البيوت التي شاهدتها . . . انني اتخوف ان يحدث هنا ما يحدث في اميركا . ويكره الواحد الاخر . . . »(٣٢).

وهنالك ظاهرة اخرى برزت على سطح الاحداث في نفس الفترة التي ظهرت فيها حركة الفهود السود . ظاهرة « الازواج الشباب » اثرت هي الاخرى على نفسية المهاجر الجديد . نجمت هذه الظاهرة عن اتساع شقة الهوة الاجتماعية بين ابناء الطوائف الشرقية والغربية ؛ الا انها تختلف عن حركة الفهود السود بان وضعت نصب عينيها هدفا واحدا معينا : « الانتفاض » على المنازل المعدة للمهاجرين الجدد « واحتلالها بالقوة » . ان السبب المباشر لعمليات « الانتفاض والاحتلال بالقوة » للازواج الشباب يتمثل في عدم توفر اماكن سكنية للشباب خاصة من ابناء الطوائف الشرقية حين يقدمون على الزواج . حيث يضطر قسم كبير منهم على مشاطرة ابائهم الغرف البسيطة وخروجا من هذا المأزق ارتأى قسم من هؤلاء ان خير طريقة للخروج من مأزقهم احتلال المنازل الفاخرة المعدة للمهاجرين الجدد . وبالفعل بدأت مجموعات من الشباب تنتظم في امكنة مختلفة على حدة ؛ وتقوم بين الفينة والاخرى « بغزو » مباني المهاجرين « مع اولادهم واثاثهم » وتحتل كل عائلة شقة لها « اننا لسنا فهودا بيضا او سودا . اننا نريد ان نعيش كبشر . لقد خدمنا في الجيش ونحن الان نخدم في سلك الاحتياط . لماذا لا نتلقى على الاقل ما يتلقاه المهاجر الجديد ؟ »(٣٣).

ومن الجدير بالذكر ان عملية احتلال الازواج الشباب للمنازل الجديدة المريحة لا تستمر مدة طويلة ؛ فقد تستغرق بضعة ساعات . وان اسعدهم الحظ يقضون بها ليلة واحدة الى ان تاتي قوات الامن وترغمهم على اخلائها ومغادرتها .

الى جانب حركة الفهود السود وظاهرة الازواج الشباب ، ظهرت منظمة اخرى تدعى « منظمة مواليد البلاد الذين يعانون من الضائقة السكنية » اخذت تنشط في الاونة الاخيرة ضد المهاجرين الجدد الذين « يسلبون » على حد ما ورد في منشور وزعته المنظمة على المهاجرين الجدد ، حقوق مواليد البلاد والعائلات الكبيرة والازواج الشباب . « ليكن معلوما لديك ايها المهاجر الجديد باننا لن نسمح لك بان تسلب انت واصحابك حقوقنا في هذه الدولة . اعلم انك اداة في يد السلطة . اعلم ان الشباب الذين ولدوا وحاربوا في هذه الدولة مضطهدون بسببك . فانت تهضم حقوق العائلات الكثيرة الاولاد وحقوق الازواج الشباب . اعلم بانه حين قدومك الى البلاد ووصولك الى مطار اللد سيستقبلك الالاف باكاليل الزهور ؛ ولكن عند وصولك القدس سيستقبلك الالاف من مواليد البلاد بالاعلام السوداء . ايها المهاجر الجديد ! ان المعابر تنتظرك ! الرجاء ان تجربها . ودعنا نجرب المباني الفاخرة المعدة لك »(٣٤).

لقد اخذت نظرة رجل الشارع في اسرائيل تتحول رويدا رويدا تجاه المهاجرين الجدد بسبب الامتيازات التي يتمتعون بها . وغدا ابناء الطبقات المسحوقة يرفعون اصواتهم ضد التمييز الواقع عليهم « لقد خدم ابي في الجيش وسلك الاحتياط ، وانهى زوجي خدمته العسكرية قبل عام . اننا نعيش في بيت ابي لاننا لا نملك عشرات الالاف من الليرات . وهنا ياتي مهاجرون من جميع ارجاء المعمورة ويتلقون منازل فاخرة » كما تقول احدى

النساء . وقد أفصحت امرأة اخرى عن استيائها من التمييز القائم بسردها قصة رجل وامرأة طاعنين في السن قدما من بريطانيا « وعند قدومهما استلما شقة فاخرة . ماذا يستطيعان ان يفعلا من اجل الدولة ؟ ان زوجي يذهب الى الحدود للدفاع عنهما »(٣٥).
ما هي نظرة المجتمع الاسرائيلي تجاه الهجرة والمهاجرين ؟ واجابة على هذا السؤال لا بد من الفصل بين الهجرة والمهاجرين . فبالنسبة للهجرة لا توجد هنالك احزاب او هيئات تعارضها ، مع ان الحماس لها قد خف بين صفوف الاسرائيليين اما بالنسبة للمهاجرين فيمكن القول ان الجمهور الاسرائيلي بشكل عام لا يريد المهاجرين وهنالك قول اصبح دارجا في اسرائيل « الاسرائيليون يريدون الهجرة ولكنهم يكرهون المهاجرين». للوهلة الاولى يبدو ان هنالك تناقضا في هذا القول ، اذ كيف يتفقون مع الهجرة ويكرهون المهاجرين الذين هم نتيجة طبيعية للهجرة التي يودونها ؟

لقد كانت الهجرة اليهودية الى فلسطين حيث خلق « اليشوف » اليهودي هناك تعتبر اهم مطلب قومي بالنسبة لليهود ، وكانت بمثابة امر شبه مقدس ، ثم اصبحت بعد قيام اسرائيل من اهم المطالب القومية لتعزيز الكيان الاسرائيلي ، ولكن بعد ان اصبح الجمهور الاسرائيلي يشعر بالقوة نتيجة انتصارات متكررة حققها في ثلاث حروب مع العرب ، وبعد ان ظهرت التناقضات الاجتماعية على السطح من خلال حالة الهدوء الراهنة ، اخذت حماسته تخف تجاه الهجرة الا انه لا يقف ضدها بل يحبذها بسبب مجموعة الاحاسيس الدفينة المشفوعة بالقدسية تجاه الهجرة اليهودية التي عايشت كافة الاجيال قبل وبعد قيام الدولة . وفيما يتعلق بكراهيته للمهاجرين ، فان هذا الشعور ناجم عن الاحساس بأن المهاجر الجديد سيؤثر على مستواه المعيشي ويقلل من امكانية فرص تقدمه ، او كما جاء على لسان احد الخبراء الاجتماعيين في اسرائيل « يبدأ الاسرائيلي بالتخوف من ان يغدو المهاجر الجديد بمثابة حجر رحى على صدره ويبدا في اظهار ضيقه به »(٣٦).

ان الجو العام في اسرائيل لا يشعر مطلقا بأن رجل الشارع الاسرائيلي يرحب بالمهاجرين الجدد ، ويعترف كبار موظفي الوكالة اليهودية بهذا الواقع ، فيقول المتحدث الرسمي باسم الوكالة اليهودية « اوري براك » « انني اعرف ان الجمهور الاسرائيلي لا يظهر تعاطفا تجاه المهاجرين ، وفي الاونة الاخيرة تكشفت مظاهر عداء تجاه المهاجرين بسبب الامتيازات التي يحصلون عليها »(٣٧). اما ناحوم غولان مدير قسم الهجرة في شمال اميركا فقد رد على سؤال وجه اليه عن رايه في استقبال الجمهور الاسرائيلي للمهاجرين قائلا : سأكرر قولا سمعته وأؤمن به ، ان اسرائيل تريد الهجرة بيد ان الاسرائيليين لا يريدون المهاجرين ، فهم لا يدعونهم الى بيوتهم ، ولا يقدمون لهم يد المساعدة ، في الوقت الذي يحتاج فيه هؤلاء الى المساعدة والزمالة . انهم غرباء هنا . ان الشعور بالاغتراب شعور صعب للغاية »(٣٨).

نتيجة للتناقضات القائمة في مجتمع المهاجرين والمستوطنين في اسرائيل ، اخذت مجموعات من اليهود تهاجر من اسرائيل الى البلدان التي قدمت منها او الى العالم الغربي . ولا نريد هنا ان نقف على دراسة الهجرة المعاكسة ودوافعها ، بل نكتفي بالاشارة الى ان معظم الفئات التي تشملها الهجرة المعاكسة تتكون من ابناء الطوائف الغربية ، بينما يمثل ابناء الطوائف الشرقية الذين اصبحوا يشكلون اكثرية السكان في اسرائيل نسبة ضئيلة في هذه الهجرة .
هنالك ثلاثة اسباب تحول دون ارتفاع نسبة اليهود الشرقيين في الهجرة المعاكسة : ١ — صعوبة التكيف في المجتمعات الغربية . ٢ — عدم توفر الامكانيات المادية لتغطية تكاليف السفر واقامة حياة جديدة . ٣ — والاهم من ذلك كله الصعوبات التي تواجههم،

اذا ما قرر البعض منهم العودة الى اوطانهم الاصلية وخاصة العالم العربي . على خلاف المهاجرين الاخرين . ومع ذلك فهنالك — بالرغم من كافة الصعوبات — من يقرر العودة الى وطنه مثل « يوسف مندل » وعائلته الذي قرر في بداية عام ١٩٧١ « العودة الى لبنان لانه وجد ان ظروف المعيشة صعبة في اسرائيل »(٣٩). وهنالك من يفكر بالعودة الى وطنه الاصلي المغرب . مثل « دافيد بيرتس » مع عائلته المتكونة من ١٤ شخصا « لانه لم يبق امامه الا استنتاج النتائج »(٤٠) والعودة الى وطنه الام .

ضرورة اتخاذ خطة عربية لمواجهة الهجرة

اتضح لنا من خلال دراستنا لموجات الهجرة اليهودية الى اسرائيل ان الاقطار العربية كانت تشكل المعين الرئيسي للهجرة . مع ان هذه الاقطار هي المتضررة اساسا من النتائج المتمخضة عنها .

لقد تمت هجرة اليهود من الاقطار العربية في فترتين : ١ — فترة ما قبل الاستقلال مثل بلدان شمال افريقيا وعدن . ٢ — فترة ما بعد الاستقلال مثل العراق خلال العهد الملكي واليمن خلال حكم اسرة حميد الدين وبعض الاقطار الاخرى .

ماذا فعلت الاقطار العربية من خلال جامعة الدول العربية لمواجهة الهجرة الى اسرائيل؟ الحقيقة التي لا يختلف عليها اثنان ان هذه الاقطار مجتمعة او منفردة لم تلتزم بأية خطة عملية جدية لمواجهة الهجرة اليهودية ، اللهم الا بعقد الاجتماعات او القاء التصريحات التي لا تسفر عن شيء يذكر ، مع العلم ان كافة الاقطار العربية وخاصة في الوقت الراهن اصبحت حساسة تجاه الهجرة ولا سيما بعد حرب حزيران حيث اخذ العالم العربي يدرك اكثر من اي وقت مضى خطورة مجتمع المهاجرين والمستوطنين الذي لا يمكن له ان يتعزز ويتقوى بدون الهجرة .

ان ذلك يقودنا الى السؤال التالي : ماذا ينبغي علينا ان نعمل لمواجهة الهجرة اليهودية الى اسرائيل ؟ قبل الاجابة تجدر بنا الاشارة الى التحديات التي تواجه الهجرة اليهودية في الوقت الراهن (١) مشكلة يهود الاتحاد السوفييتي التي تتمثل في فرض قيود على هجرتهم (٢) مشكلة يهود « بلدان الرخاء » التي تتمثل في مستواهم المعيشي والاقتصادي الذي يفوق المعدل العام لمستوى المعيشة في اسرائيل . (٣) مشكلة الجمهور الاسرائيلي « الذي يريد الهجرة ويكره المهاجرين » .

هذه هي التحديات الثلاثة التي تواجه الان مجتمع المهاجرين والمستوطنين ، دون ان يكون هنالك اي تحد عربي !! كيف يكون التحدي العربي ؟ الحقيقة انه يمكن ان يكون هنالك تحد عربي يزيد من حدة التحديات الثلاثة الراهنة ويسهم بشكل فعال في تصفية الكيان الاستيطاني العنصري المغروس في قلب الوطن العربي . ويمكن للتحدي العربي ان يعطي ثماره اذا ما التزمت الدول العربية من خلال جامعة الدول العربية بالتالي : **١ — فتح أبواب العودة لاخوتنا يهود البلدان العربية الذين كانوا قد هاجروا الى اسرائيل لسبب أو لاخر ، مع اعتبار العودة حقا لهم . ٢ — منح كل عائد الى وطنه جنسية القطر العائد اليه بمجرد وصوله . ٣ — انشاء وكالة عربية تشرف عليها جامعة الدول العربية لتقوم من خلال مكاتبها في أوروبا بمساعدة كل من يرغب في ذلك من يهود الدول العربية الموجودين في اسرائيل أو في الخارج ، الى ان يندمج العائد في مجتمعه وفي وطنه الام .**

---

١ — المعطيات مأخوذة من الكتاب السنوي الرسمي لعام ١٩٦٩ .

٢ — موشي ليسك واخرون ، محررون ، مهاجرون في اسرائيل ، عبري ، اكدمون الجامعة العبرية ، القدس ١٩٦٩ ، ص ٢٠ .

٣ — ١٦ عاما من استيعاب المهاجرين في اسرائيل . مهاجرون في اسرائيل ص ٦٢٣ .

المصدر : شؤون فلسطينية
التاريخ : يونيو ١٩٧٢

٤ — يعكوف شمس (محرر) عشرون عاما لاستقلال اسرائيل (عبري) مكتب رئيس الحكومة ، القدس (لا تاريخ) ، ص ٢ .
٥ — نفس المصدر ص ٢ .
٦ — شموئيل اتينجر ، تاريخ شعب اسرائيل في العصر الحاضر ، المجلد الثالث ، (عبري) دبير ، تل ابيب ١٩٦٩ ، ص ٣٥١ .
٧ — موشي ديفيس (محرر) ، اسباب الهجرة من دول اسيا وافريقيا (عبري) الجامعة العبرية ، القدس ١٩٦٨ ، ص ١٦ .
٨ — الهجرة الى اسرائيل ١٩٤٨ — ١٩٥٢ ، مهاجرون في اسرائيل ص ١٠٧ .
٩ — تاريخ شعب اسرائيل في العصر الحاضر ص ٥٥٢ .
١٠ — اسباب الهجرة من بلدان اسيا وافريقيا ص ٢٢ .
١١ — الهجرة الى اسرائيل ١٩٤٨ — ١٩٥٢ ، مهاجرون في اسرائيل ص ١٠٧ .
١٢ — عشرون عاما لاستقلال اسرائيل ص ١٧ .
١٣ — معاريف ١٩٧١/١/٥ .
١٤ — ١٦ عاما من استيعاب المهاجرين في اسرائيل ، مهاجرون في اسرائيل ص ٦٢٨ .
١٥ — عشرون عاما لاستقلال اسرائيل ص ٧ .
١٦ — ١٦ عاما من استيعاب المهاجرين في اسرائيل ، مهاجرون في اسرائيل ص ٦٢٨ .
١٧ — ١٦ عاما من استيعاب المهاجرين في اسرائيل مهاجرون في اسرائيل ص ٦٣٣ .
١٨ — دراسات في مشكلة صهر اليهود ، مهاجرون في اسرائيل ص ٢٩ .
١٩ — معاريف ٧٠/١٢/٢٢ .
٢٠ — نفس المصدر .
٢١ — نفس المصدر .
٢٢ — نفس المصدر .
٢٣ — ملحق هآرتس ٧١/١/٢٢ .
٢٤ — يديعوت احرونوت ٧١/١١/١٨ .
٢٥ — معاريف ٧١/٦/٢٤ .
٢٦ — المصدر نفسه .
٢٧ — هآرتس ٧١/١/١٥ .
٢٨ — هآرتس ٧١/٥/١٤ .
٢٩ — هآرتس ٧١/٥/٦ .
٣٠ — هآرتس ٧١/٧/٢١ .
٣١ — هآرتس ٧١/٥/٦ .
٣٢ — يديعوت احرونوت ٧١/٢/١١ .
٣٣ — يديعوت احرونوت ٧١/٥/١٧ .
٣٤ — معاريف ٧٢/١/١٠ .
٣٥ — هآرتس ٧١/٢/٢١ .
٣٦ — يديعوت احرونوت ٧١/٥/٧ .
٣٧ — يديعوت احرونوت ٧١/١١/١٨ .
٣٨ — هآرتس ٧١/١/٣١ .
٣٩ — يديعوت احرونوت ٧١/٧/٨ .
٤٠ — يديعوت احرونوت ٧١/٨/١٦ .

تيسير النابلسي ، **حركة الهجرة اليهودية بعد عدوان ١٩٦٧** ،
(مركز الابحاث في م. ت. ف. ، بيروت ، ١٩٧٢) .

يتوقع المرء ، بعد القاء نظرة على عنوان كتاب السيد تيسير النابلسي ، احد امرين : الاطلاع على دراسة احصائية منظمة لاعداد اليهود المهاجرين الى اسرائيل واعداد النازحين (الهجرة المعاكسة)، او دراسة تحليلية لاوضاع الهجرة والهجرة المضادة من والى اسرائيل ، واسبابهما السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية . ولكن جاء بحث السيد النابلسي لا علاقة له بالدراسة الاحصائية ، او بالدراسة التحليلية العلمية التي كنا نتوخاها من الكتاب . فالنابلسي يقول في مقدمة بحثه « ان اهمية المواجهة في ميدان الهجرة كانت الحافز لهذا الكتاب ليسهم في بحث الجوانب المختلفة للهجرة اليهودية وقضاياها في المرحلة الراهنة » . فهل اسهم المؤلف ، حقا ، في بحث الجوانب المختلفة للهجرة اليهودية ، وهل بحث في قضايا مرحلتها الراهنة ؟

عند الحديث عن حركة الهجرة الى اسرائيل بعد عدوان ١٩٦٧ يبدأ المؤلف بالقاء نظرة عامة على حركة الهجرة ، ويعرض ارقام المهاجرين الى اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ الى عام ١٩٧٠ ، ويعرض لنا ايضا الارقام التي تنشرها الجهات الاسرائيلية الرسمية بالاضافة الى تصريحات الرسميين المتعلقة بهذه الهجرة . وينتقل المؤلف بعد هذا التمهيد ليعرض الارقام نفسها بصورة تفصيلية ، موزعة في جداول مختلفة ، وذلك حسب البلاد التي قدم منها المهاجرون وحسب المهنة والجنس والعمر .

ومن قراءة الفقرات المخصصة في كتابه لمعالجة دوافع الهجرة من الولايات المتحدة الاميركية ومن دول اوروبا الغربية الاخرى ، ولمعالجة « عوامل ضعف الهجرة من الولايات المتحدة الاميركية وكندة وعودة المهاجرين ثانية الى الولايات المتحدة » ، يفهم من هذه القراءة انه لا خطر من هجرة يهود الولايات المتحدة الى اسرائيل ، وان دور هذه الهجرة في تقوية بناء الدولة الاسرائيلية ودعمه ضعيف ومحدود . فالمؤلف يقول ــ بعد اخفاق الحركة الصهيونية في احاطة اليهود في الولايات المتحدة الاميركية بجو نفسي للمدى الذي يدفعهم للهجرة ــ يقول ان دوافع الهجرة من الولايات المتحدة الى فلسطين المحتلة « تبقى محدودة ببعض البواعث الدينية والسياسية والعسكرية » .

ويعتبر المؤلف ان الدافع الديني « من ابرز دوافع الهجرة الحالية من الولايات المتحدة ... حيث يضمن هؤلاء المهاجرون لانفسهم ولاولادهم ان يظلوا يهودا مخلصين » . ما دامت نسبة المهاجرين الى عدد اليهود في الولايات المتحدة الاميركية « تعتبر اقل نسبة هجرة من اي قطر اخر ، اذ انها تقل عن (٠٫٠٢٪) من يهود الولايات المتحدة » فليس هناك ما يدعو الى القلق والخوف . ويلفت المؤلف الانتباه الى ارتفاع نسبة الهجرة من الدول الاخرى ، مثل اميركة الجنوبية والاتحاد السوفياتي ودول اوروبا الغربية والدول العربية ، وبعض الدول المتخلفة الاخرى من شمال افريقيا . وتبدو اهتمامات المؤلف محصورة في دراسة الهجرة كميا ، وليس في دراستها نوعيا . فعلى الرغم من ذكر الكاتب لكفاءات المهاجرين الدائمين او المؤقتين من الاميركيين ، فهو لا يحلل ابعاد الدور الذي تقوم به هذه الكفاءات المهاجرة في بناء الهيكل الاقتصادي والعسكري لدولة اسرائيل . فهو يذكر ان (١٢٥) اسرة اميركية هاجرت الى اسرائيل بعد عام ١٩٦٧، « وان ٢٦ من افراد هذه الاسر متخصص في شؤون الطيران الحربي ، و ٢٦ منهم من الطيارين العسكريين السابقين ، و ١٨ من مهندسي الرادار» بالاضافة الى عدد لا بأس به من خبراء عمليات التشويش على الرادار . ويذكر المؤلف ايضا ان « من بين مئات المهاجرين من الولايات المتحدة عددا من الفنيين والمهندسين الذين هاجروا بسبب تخفيض برنامج الفضاء الاميركي » و « ان المشروع الذري والصناعات الهندسية والالكترونية بجانب مطار اللد قد طعمت بكثير من الخبرات الاميركية » . على الرغم من كل ذلك يعتبر المؤلف ان الدافع الديني « من ابرز دوافع الهجرة الحالية من الولايات المتحدة » الى اسرائيل .

تحت عنوان « الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي » يذكر المؤلف ان هجرة يهود الاتحاد السوفياتي قبل عدوان حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ، كانت « تتم بشكل محدود جدا وفي نطاق برنامج جمع شمل العائلات بالنسبة للمتقدمين بالسن ... » . ويذكر المؤلف ايضا ما تردده الصحف الاسرائيلية احيانا من اخبار « مفادها ان الاتحاد

السوفياتي سيسمح بهجرة يهود روسيه الى اسرائيل بعد انسحاب اسرائيل الى حدود الخامس من حزيران سنة ١٩٦٧ » . يمكن القول ان كلمات المؤلف هذه هي كل ما خصصه للحديث عن هجرة اليهود من الاتحاد السوفياتي ، وان القسم المتبقي من معالجته لموضوع هجرة اليهود من الاتحاد السوفياتي اتى على شكل (ريبورتاج) صحفي ؛ جمع فيه المؤلف ما تنشره الصحف اليومية من تصريحات وتعليقات للمسؤولين ، وجاءت معالجته لهجرة يهود الاتحاد السوفياتي سردا لحملات الصحف الاسرائيلية على الاتحاد السوفياتي ولردود الاتحاد السوفياتي على هذه الحملات . والمؤلف ؛ بذلك ، لم يتحدث عن هجرة اليهود من الاتحاد السوفياتي ، ولا كيف تتم ؟ وتحت اية ظروف ؟ وما هي الدوافع والاسباب ؟ وما هو مستقبل الهجرة ؟ وما علاقة هذا المستقبل مع التسوية السياسية لازمة الشرق الاوسط نظرا للدور الكبير الذي يقوم به الاتحاد السوفياتي فيها ؟

يفرد المؤلف من كتابه فصلا كاملا لمعالجة حركة الهجرة المعاكسة (النزوح) ودوافعها . وجاء هذا الفصل ، كغيره من الفصول ، ناقصا ومشوها . فعلى الرغم من ذكر المؤلف لاعداد النازحين من اليهود بعد عام ١٩٦٧ ، فهو يصر على تخصيص عدة صفحات من هذا الفصل للحديث عن حركة النزوح خلال الفترة من ١٩٤٨ حتى عام ١٩٦٧ ، بينما موضوع بحثه هو حركة الهجرة اليهودية بعد عام ١٩٦٧ . ونعني هنا انه من الافضل لو تحدث عن حركة النزوح قبل عام ١٩٦٧ بشيء من الايجاز والتلميح . ويوجز المؤلف في نهاية الفصل اسباب الهجرة المعاكسة باسباب ثلاثة : « اسباب امنية : الخطر من نشوب قتال وعدم استقرار الدولة الاسرائيلية ، اسباب اقتصادية : ابرزها توفر فرص اقتصادية افضل في الخارج ، اسباب اجتماعية : تتعلق بفشل استيعاب المهاجرين واندماجهم في المجتمع الجديد اسكانا ولغة وثقافة » . مما لا شك فيه ان هذه الاسباب جوهرية واساسية ، الا ان المؤلف وقع في مغالطات عديدة في اثناء بحثه لهذه الاسباب بالتفصيل . اذ بعد ان وضح للشعوب العربية فشل الاعلام العربي قبل حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ — وهذا لا يعني انه ناجح في يومنا هذا — نجد من يقر ويعترف « بايجابيات الاعلام العربي » . فيقول المؤلف بهذا الخصوص ان من « ايجابيات الاعلام العربي الموجه ضد العدو الصهيوني في فلسطين المحتلة قبل عام ١٩٦٧ ، رغم سلبياته العديدة ؛ انه ركز الشعور بالخطر على مصير الدولة الصهيونية والسكان واثار فيهم اشد القلق ، وكان هذا دافعا لمزيد من الهجرة المعاكسة » . فاذا ركزت « ايجابيات الاعلام العربي » الشعور بالخطر على مصير الدولة الصهيونية فسلبيات هذا الاعلام ركزت الشعور بالخطر على مصير الدول العربية منذ حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ . واذا كان من نتائج « ايجابيات الاعلام العربي » انها اثارت القلق في نفوس السكان اليهود مما دفعهم الى المزيد من الهجرة المعاكسة ، فحرب حزيران ونتائجها زادت من معدلات الهجرة الى اسرائيل وخفضت معدلات الهجرة المعاكسة . ولنر معا اقتراح السيد المؤلف بالجهاز الاعلامي المطلوب ، فهو يرى « ان قيمة اي عمل اعلامي » بخصوص التأثير في حركة الهجرة اليهودية من فلسطين الى الخارج « تعتمد اولا على استمرار الكفاح المسلح ضد الوجود الصهيوني الغاصب على ارض فلسطين » . ولكن ، هل غاب من ذهن المؤلف ان يذكر دور الاعلام المهم في خلق الكفاح المسلح وزرعه في ارض فلسطين ؟ لعل في نظرة خاطفة على النتائج التي حققها الاعلام العربي بشأن المقاومة المسلحة في غزة اجابة على هذا السؤال. وعلى الرغم من حديث المؤلف عن « توفر فرص اقتصادية افضل » خارج اسرائيل ، فهو لا يخبرنا بالفرص الاقتصادية الاسوا داخل اسرائيل .

القسم الثاني من بحث المؤلف النابلسي يتعلق بقضايا الهجرة ، يتحدث فيه عن قضايا استيعاب المهاجرين وتنظيم الوزارات والدوائر التي تشرف على الاستيعاب ، وعرض المشاكل الرئيسية التي تواجه عملية استيعاب المهاجرين الجدد وانجازات دوائر الاستيعاب ونفقاتها ، الى ان يخلص المؤلف الى الحديث عن « الاساليب المختلفة لاستجلاب المهاجرين » . وجاء معظم حديثه في هذا الفصل لا علاقة له بالبحث موضوع الكتاب . فالمؤلف يتحدث في معظم كتابه عن الاساليب المختلفة لترغيب وترهيب يهود العالم للهجرة الى اسرائيل منذ نشأتها . وهذا ليس له علاقة « بحركة الهجرة اليهودية بعد عدوان ١٩٦٧ » وهو عنوان الكتاب. وعلى الرغم من تكرار المؤلف للمواد والمعلومات في اكثر من موضع في كتابه ، فهو لا يشرح لنا اسباب اسكان المهاجرين في مناطق مختلفة ودوافع هذا

الاسكان ، فهو يذكر مثلا استيطان « ٦٦٪ من المهاجرين الجدد في المنطقة الساحلية واستوطن الباقون مناطق التنمية وفي مدينة القدس . وتم توزيع الـ ٣٤٪ الباقية في مناطق اخرى » ، الا انه لا يذكر لنا اسباب هذا التوزيع ودوافعه الثقافية والاجتماعية والاقتصادية .

يختتم المؤلف بحثه بتحليل العوامل التي تساعد على الهجرة لاسرائيل ، ويربط تصاعد ، او هبوط، الخط البياني للهجرة « باستمرار حالة الحرب او قيام حالة هدوء في هذه المنطقة » . هذا صحيح الى حد بعيد ، الا ان يستبعد المؤلف « الدافع الاقتصادي » للهجرة الى اسرائيل فهذا ما لا نوافق عليه . فهو يعتقد ان اغلبية اليهود الساحقة تعيش مستوى معيشيا عاليا ، « ولهذا فمن المستبعد ان يكون للعامل الاقتصادي اي تأثير في تحريك هجرة واسعة » الى اسرائيل . بينما ، في رأينا ، أن الاضطهاد الذي تعاني منه الطبقة العمالية — ومنها العمال اليهود — في البلدان الرأسمالية، تلتقطه الايديولوجية الصهيونية في البلدان الرأسمالية لتحوله في اذهان العمال اليهود الى اضطهاد عنصري موجه ضدهم بالذات . وتطرح الصهيونية امام هؤلاء بأن الحل الوحيد يكمن بالخلاص النهائي من الاضطهاد والتوجه الى اسرائيل حيث يستعيد اليهودي مكانته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية على ارضه . هذا ويمكن ان نضيف ان البطالة المنتشرة في الولايات المتحدة ودول اوروبا الغربية بنسب متفاوتة بالاضافة الى ارتفاع مستوى الاسعار ومستوى المعيشة في هذه البلدان ، يمتد تأثير ذلك حتى يمس الحالة المعيشية ليهود البلاد الرأسمالية ، مما يقوي حافز الهجرة عندهم . ويمكن ان نضيف ايضا ان الحرب العسكرية الاقتصادية غير المجدية التي تقودها الولايات المتحدة الاميركية في فيتنام ، تدفع يهود الولايات المتحدة الى الهرب من الجندية في الجيش الاميركي الى كندا ومن ثم اللجوء الى اسرائيل خلاصا من ويلات الحرب الفيتنامية . هذا عن العامل الاقتصادي في دفع هجرة اليهود الى اسرائيل من الدول الرأسمالية (الغنية) . ولم يتحدث المؤلف عن دور العامل الاقتصادي وراء الهجرة اليهودية من البلدان المتخلفة ، اذ لا يمكن تغافل ذلك على الاطلاق . فالاضطرابات السياسية والعسكرية في البلدان المتخلفة تؤدي الى احد امرين : اما الى قمع الجماهير واستغلال قوى العمل وفوضى الانتاج وعدم الاستقرار المعيشي والحياتي والتخلف الثقافي والفكري والفقر الصحي والايديولوجي والمالي للسكان ، مما يدفع اليهود من سكان هذه البلاد الى البحث عن الاستقرار والتخلص من كل ذلك بالهرب خارج البلاد وبالهجرة الى اسرائيل بتشجيع من الانظمة الحاكمة في تلك البلاد ، او تؤدي الى انتصار القوى الوطنية في البلاد المتخلفة ، اذ تبدأ الصهيونية باستغلال حالة التخلف الثقافي والسياسي لنسبة كبيرة من السكان اليهود في تلك البلاد ، فتصور لهم انتصار الحركات الوطنية والاشتراكية على انه مؤشر لمزيد من الفوضى ، فتعمل على دفعهم للهجرة بسرعة كبيرة .

ولا يرى المؤلف في الدافع الديني اي اثر على حركة الهجرة ، « وحتى الانتماء للفكرة والعقيدة الصهيونية .. لم يستطع ان يحرك هجرة اليهود على نطاق واسع » . بل ان الذي يحرك هجرة واسعة في راي المؤلف ، « هو عامل الضغط والاكراه والخوف من الاضطهاد والشعور بالعداء والاحتقار » . ليس المهم ان نعرف اذا كانت الهجرة تتم على نطاق واسع او ضيق ، فالاهم ان نحلل الهجرة الحاصلة نوعيا وليس كميا . وبما ان المؤلف لا يرى الا « عامل الضغط والاكراه والخوف من الاضطهاد .. » وراء حركة هجرة اليهود الى اسرائيل ، فهذا ليس كل الحقيقة . فهناك عوامل عديدة اخرى تساعد على الهجرة الى اسرائيل : اولها ، الدعم الصهيوني العالمي الذي تقدمه الصهيونية الى اسرائيل عبر مؤسساتها الاقتصادية القائمة في العالم، وعبر نفوذها السياسي العالمي، وعبر ما تملكه من اسهم ضخمة في وسائل الاعلام التجارية العالمية (صحف ، وكالات ، اذاعات محلية) ، اذ تعمل الصهيونية على تصوير اسرائيل في ذهن اليهودي على انها الدولة النموذجية الوحيدة . ثانيها ، الانتصارات العسكرية الاسرائيلية ، حيث ان نشوة الانتصار في اعقاب كل حرب تدفع بالعديد من اليهود للهجرة الى اسرائيل لتأكدهم اليقين من القوة والقدرة العسكرية الاسرائيلية . فاعداد المهاجرين في الاعوام التي تلت حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ زادت بنسب ملحوظة وبلغت عام ١٩٧٠ ما يزيد عن نسبة عامي ١٩٦٦ و ١٩٦٧ معا . وثالثها ، دعم الدول الرأسمالية لاسرائيل ، حيث تعتبر اسرائيل موطنا اقتصاديا خصبا للاحتكارات والشركات الرأسمالية العالمية،

وتمثل الاستثمارات الرأسمالية الاجنبية جزءا مهما من القطاع الخاص الصناعي الاسرائيلي . فالرهان على استمرار الدعم الرأسمالي والاطمئنان الى القوة التي تمثلها الدول الرأسمالية يشجع يهود العالم على الهجرة والسكن في اسرائيل .

دراسة المؤلف جاءت بعيدة كل البعد عن النظرة التحليلية لواقع الهجرة اليهودية ، كما انها ليست دراسة احصائية منظمة لحركة الهجرة اليهودية بعد عدوان ١٩٦٧ . ان الدراسة ليست اكثر من جم لتصريحات وبيانات اطلقها مسؤولون في اسرائيل ونشرتها الصحف والنشرات الاسرائيليـ الرسمية حاول المؤلف ربطها ببعضها بعضا، فجاءت دراسته متناقضة في اكثر من موضع ، واكثر م مكان .

مصطفى كركوتي

(٤) المناطق المحتلة

برزت خلال الفترة الاخيرة في المناطق المحتلة عدة موضوعات ، ناجمة بالاصل عن الاحتلال ونابعة من الرغبة في تثبيته واستدامته ، وتتمثل هذه الموضوعات في النقاشات التي احتدمت مؤخرا بين التيارات الفاعلة في السياسة الاسرائيلية ، حول مصير المناطق المحتلة ، وفي الاجراءات التي تمت في المناطق المحتلة تحت ظلال تلك النقاشات ، وفي حركة الاستيطان التي اشتدت وتيرتها ، وفي قضية الحرم الابراهيمي الذي امتدت اليه حمى التوسع الاسرائيلي . اتسمت هذه الفترة بكثرة التصريحات التي وصلت الى درجة الاسفاف ، للزعماء الاسرائيليين حول مستقبل ومصير المناطق المحتلة ، وقد دارت المنافسة في الادلاء بالتصريحات — كالعادة — بين ثلاثة تيارات (١) التيار اليميني — الديني عناصره من كتلة « جاحال » حيروت الاحرار وحزب « المفدال » الحزب الوطني المتدين ويدعو هذا التيار الى ابقاء جميع المناطق المحتلة تحت الهيمنة الاسرائيلية مع امكانية الانسحاب من جزء من سيناء (٢) التيار اليميني العمالي (فئة الصقور) من عناصر حزب العمل الحاكم ويدعو الى ابقاء الهيمنة الاسرائيلية على هضبة الجولان وقسم من الضفة الغربية وعلى منطقة شرم الشيخ وشمال سيناء وقطاع غزة (٣) التيار اليميني العمالي (فئة الحمائم) من عناصر حزب العمل و« التجمع العمالي » ويدعو الى ابقاء السيطرة الاسرائيلية على هضبة الجولان وقسم من الضفة الغربية ومنطقة شرم الشيخ في سيناء . ويختلف هذا التيار عن التيار الثاني باضفاء مسحة من « التساهل » على مطالبه . ومن أبرز العناصر التي خاضت النقاش عناصر التيار الثاني وهي التي تملك يدا طولى في بلورة السياسة الاسرائيلية ، فقد أعربت غولدا مئير رئيسة الحكومة عن استعدادها لاعادة قسم من الضفة الغربية مع تأكيدها « بأن حكومة اسرائيل لم تتخذ بعد قرارا بهذا الشأن » أما بالنسبة لقطاع غزة فانه «سيبقى جزءا من اسرائيل » ، وفيما يتعلق بهضبة الجولان اشارت الى انها على استعداد للتفاوض مع سوريا شريطة ان تضمن الحدود الجديدة التواجد الاسرائيلي في الهضبة ، ويبدو ان الحدود الجديدة التي تسعى اليها رئيسة الحكومة هي خطوط وقف اطلاق النار نفسها ذلك انها تعتقد « ان السوريين يرابطون اليوم بالضبط في المكان الذي ينبغي فيه تعيين الحدود » أما وزير الدفاع موشيه ديان فقد أعرب هو الاخر عن اعتقاده بضرورة بقاء السيطرة الاسرائيلية في منطقة شرم الشيخ وان حدود السلام بين مصر واسرائيل ينبغي ان تمر في « مكان ما » من صحراء سيناء من شرم الشيخ حتى البحر المتوسط ، وفيما يتعلق بالضفة الغربية فيرى ضرورة بقاء القوات الاسرائيلية مرابطة على امتداد نهر الاردن ومنع اي « قوات عسكرية اجنبية » من اجتياز النهر غربا ، اما هضبة الجولان وقطاع غزة فينبغي ابقاؤها الى الابد تحت السيطرة الاسرائيلية (هآرتس ٢٤/١١/٧٢) كل ذلك شريطة موافقة الجانب العربي على اجراء مفاوضات مباشرة والتوقيع على اتفاقية سلام مع اسرائيل . وحول هذا التصور لمصير المناطق المحتلة دارت نقاشات حادة تتسم بالغطرسة والغموض من جانب الاطراف الاخرى ، نقاشات حول ضرورة ضم جميع .. او الاكتفاء بجزء .. دون تحديد هذا الجزء تحديدا واضحا . ومع ذلك فان التيارات المختلفة تجمع على تأييد الاجراءات الاسرائيلية التي تتخذ في المناطق المحتلة ، اذ ان هذه الاجراءات هي اخطر بكثير من تصريح لذلك التيار او تلك الفئة او كما تقول صحيفة هآرتس « ان الوقائع اليومية التي تخلق في المناطق تقرر مصير هذه المناطق بشكل انجع من اي قرار يتخذه حزب العمل » . ما هي الاجراءات الاسرائيلية التي ترمي الى حسم مصير المناطق لصالح الاحتلال ؟

الاجراءات الاسرائيلية : اتخذت سلطات الاحتلال خلال الفترة الاخيرة عددا من الاجراءات امتدادا لاجراءاتها السابقة بقصد تكريس احتلالها وحسم مصير المناطق المحتلة لصالحها هي ، وتتمثل هذه الاجراءات في الامور التالية :

١ — زيادة رواتب موظفي الحكومة ، اذ اقدمت سلطات الحكم العسكري على زيادة رواتب موظفي الحكومة ، وتصل نسبة الزيادة الى ٢٨٪ من الرواتب الاساسية للموظفين ، وستشمل هذه الزيادة ايضا معلمي المدارس الحكومية وموظفي البلديات والدوائر الحكومية ، اذ ستشمل ٩٣٠٠ مستخدم ، منهم نحو ٦٠٠٠ معلم . وتحاول سلطات الاحتلال بذلك خلق شريحة تشعر بالافادة

من الاحتلال ، وفي الوقت نفسه جعل موظفي وكالة الغوث يشعرون بالغبن اللاحق بهم من خلال مقارنة معاشاتهم بمعاشات زملائهم الموظفين الحكوميين تمهيدا لانهاء اعمال وكالة الغوث بغرض طمس قضية اللاجئين . ومن الجدير بالذكر ان عدد العمال والمستخدمين في الضفة يبلغ ١٢٠ الفا ويحتل الموظفون نسبة ٨ ٪ من هذا العدد ، واذا أخذنا بعين الحسبان عدد العمال العرب الذين يعملون في اسرائيل بالاضافة الى عدد المستخدمين الحكوميين يتضح لنا مدى ما وصلت اليه سياسة ديان المعروفة بسياسة الدمج الاقتصادي منخطورة ومدى تبعية اقتصاد المناطق المحتلة بالاقتصاد الاسرائيلي .

٢ — موافقة لجنة المالية التابعة للكنيست على مضاعفة القروض التي تضمنها الدولة في المناطق المحتلة من ٢١ مليون الى ٥٠ مليون ليرة تمشيا مع توجيه وزارة الدفاع وبنك اسرائيل حيال التوسع في النشاط الاقتصادي في « المناطق المدارة » . ومن الجدير بالذكر هنا أن اقتصاد المناطق المحتلة اصبح مرتبطا ارتباطا وثيقا بالاقتصاد الاسرائيلي فهناك أكثر من ٤٥ الف عامل عربي من الضفة الغربية يعملون في اسرائيل كما وان ٩٩ ٪ من المنتوجات المباعة في الضفة الغربية هي من صنع اسرائيلي (كما جاء في صحيفة هآرتس ١٩٧٢/١١/٢٦) .

٣ — المضي في ربط مدن وقرى الضفة الغربية بشبكة الكهرباء الاسرائيلية فقد تم مؤخرا ربط شركة الكهرباء التابعة للقدس القديمة بشركة الكهرباء الاسرائيلية ، وبذلك اصبحت الشركة الاسرائيلية تغطي مدن رام الله البيرة بيت لحم بيت ساحور بيت جالا اريحا وعشرات القرى الواقعة في تلك المنطقة ، وتعتزم سلطات الاحتلال توسيع خطوط الشركة لتشمل مدينة الخليل ، وذلك في أعقاب مؤتمر عقده وجهاء المدينة والمنطقة للتباحث حول قضية الحرم الابراهيمي ، وقد استغل رئيس بلدية الخليل « مؤتمر » الوجهاء وحشر موضوع كهربة المدينة في الاجتماع في محاولة لاشراك الوجهاء في دراسة الموضوع والخروج بموافقة عليه من قبل المجتمعين ، لكي تبدو موافقة مجلس البلدية وكأنها استجابة لمطالب وتوصيات شعبية ! ومن الجدير بالذكر ان عملية ربط المدن والقرى العربية بشبكة الكهرباء الاسرائيلية تواجه معارضة من قبل العناصر والهيئات الوطنية ، حتى ان جريدة « الشعب » التي تصدر في القدس القديمة تجرأت وهاجمت سلطات الاحتلال بقولها: « ان المصلحة الوطنية ومصلحة الشعب اهم بكثير من اشعال المصابيح واستخدام البرادات . لقد عشنا نحن واباؤنا على ضوء القنديل ، وبالرغم من ذلك كان اباؤنا اوفر سعادة وأكثر صحة منا . . ليست كهرباء المحتلين تحترق قبل أن تضيء . ان السجين لا يمكنه الا ان يتحدث فقط عن الحرية . وليس بالكهرباء وحدها يحيا الانسان » .

٤ — ومما زاد الطين بلة وعزز موضوعيا من عملية « الضم الزاحف » اتخاذ السلطة الاردنية قرارا بفرض رسم على البضائع المنقولة من الضفة الغربية الى الضفة الشرقية مع أن الاردن يعتبر الضفتين بلدا واحدا ، وتبلغ نسبة الرسوم المفروضة ١٢ ٪ من قيمة البضائع المستوردة . وقد أثارت هذه الخطوة استياء في الضفة وخاصة بين اوساط الشريحة البرجوازية هناك التي بلغ بها الاستياء اشده نتيجة الاجراء لدرجة ادى بها الى اتهام الملك بانه يعمل للتخلي عن الضفة الغربية . فقد عقدت بلديات الضفة بتاريخ ٢٧/ ٧٢/١١ اجتماعا تدارست فيه الموضوع وقررت القيام بعمل منسق فيما بينها وارسال مذكرة الى الملك حسين موقعة من قبل رؤساء البلديات والغرف التجارية والمنظمات المختلفة في الضفة احتجاجا على « الخطوة التي تجيء لزرع الفرقة بين الضفتين ، انكم بعملكم هذا تخلقون دولتين منفصلتين ، وهذا يعني بانكم تتخلون عنا ، وتعترفون بذلك بان الضفة الغربية لم تعد تخصكم». اما رئيس بلدية نابلس معزوز المصري فقد كان رده يتسم بالغضب معتبرا ان الاجراء الاردني هو بمثابة الخطوة الاولى نحو الانفصال التام بين الضفتين. واضاف متهما النظام الاردني « أن جميع الاحاديث حول وحدة الامة هي مجرد حماقات وهراء » (معاريف ٧٢/١١/٢٨) .

حركة الاستيطان : من ابرز معالم السياسة الاسرائيلية في المناطق المحتلة سياسة الاستيطان اليهودي ، سياسة اقامة معالم جديدة محل معالم قديمة ، فقد حرصت اسرائيل منذ الاحتلال ولا زالت تحرص على اقامة مستوطنات في جميع المناطق العربية المحتلة ، فاصبح في هضبة الجولان ١٧ مستوطنة و١٦ مستوطنة في الضفة الغربية و١١ مستوطنة في سيناء وقطاع غزة ، هذا باستثناء

الضواحي ذات الصبغة المدينية مثل الضواحي اليهودية في القدس العربية و« كريات اربع » في الخليل وضاحية « اوفيرا » في شرم الشيخ . لا يقف هوس الاستيطان الاسرائيلي عند حدود الـ٤٤ مستوطنة القائمة، بل ستعمل السلطات الاسرائيلية خلال عام ١٩٧٣ على رفع العدد ليصبح خمسين مستوطنة كما صرح بذلك مدير قسم الاستيطان التابع للهستدروت الصهيونية ، وقد خصصت السلطات المسؤولة مبلغ ٣٥ مليون ليرة للمستوطنات الست الجديدة التي ستبنى خلال العام ١٩٧٣ : مستوطنتان في غور الاردن ، مستوطنتان في غوش عتسيون (منطقة الخليل) ، مستوطنة في رفح ، واخرى في الجولان .

وفي غضون ذلك انهمكت سلطات الاحتلال في الاونة الاخيرة بتعزيز المستوطنات القائمة وباقامة مستوطنات جديدة ، ففي هضبة الجولان تم الاحتفال بتدشين مصنع في جنوب الهضبة في مستوطنة « بني يهودا » يحمل اسم « صناعات الجولان ، معدن والكترونيكا » واشترك في الاحتفال كل من وزير المالية بنحاس سبير ووزير التجارة والصناعة حاييم بارليف وقائد المنطقة الشمالية يتسحاق حوفي وعدد من المسؤولين الاسرائيليين ، وسيقوم المصنع بانتاج الادوات المعدنية وبتركيب وانتاج الاجهزة الالكترونية، وسيعمل فيه مستوطنو « بني يهودا ». وقد بلغت تكاليف اجهزة المصنع ٢٥٠ مليون ليرة اما تكاليف المبنى فقد وصلت الى ٤ ملايين ليرة . وذكرت الاوساط المسؤولة من الاستيطان ان مصنعا مماثلا سيقام عند مشارف رفح في المنطقة الشمالية من سيناء . الى جانب ذلك احتفلت سلطات الاحتلال خلال شهر نوفمبر الماضي بتدشين مستوطنتين في قطاع غزة ، فقد تم الاحتفال في ٧٢/١١/٦ بتدشين مستوطنة « ناحال نيتسريم » على بعد ٥ كم جنوبي مدينة غزة ، وحضر الاحتفال قائد المنطقة الوسطى رحبعام زئيفي وقائد منطقة قطاع غزة يتسحاق مونداك وقائد سلاح الناحال اشر بن دان ، وقال قائد المنطقة الوسطى في هذه المناسبة كلمة تحمل بين ثناياها تلخيصا للاسلوب الذي انتهجته الحركة الصهيونية لكبت الانسان الفلسطيني وسلب ارضه : « ان تعقل جيران مستوطني الناحال هو الذي سيقرر باي مدى سيشحذ الناحال المنجل او السيف ، ففي اثناء تصاعد اعمال الارهاب (كما يقول) سيكون من واجب مستوطني الناحال شحذ السيف ، وفي اوقات السلم سينهمكون في شحذ المناجل لقطف ايان الحصاد » (معاريف ٧٢/١١/٧) . ويبدو ان الارض العربية في القطاع اخذت تستهوي بشكل قوي « مناجل الناحال » فبعد مرور ثلاثة ايام فقط على الاحتفال بتدشين هذه المستوطنة احتفل سلاح الناحال ببروز مستوطنة جديدة تحمل اسم « ناحال موراج » جنوبي خان يونس .

تعويضات القدس : من بين الامور التي شغلت بال سلطات الاحتلال الاسرائيلي لفترة طويلة تغطية تعويضات سكان القدس العربية عن ممتلكاتهم في فلسطين المحتلة منذ ١٩٤٨ وذلك بغرض تكريس الاحتلال وطمس الحقوق القومية للشعب العربي الفلسطيني . فقد انهمكت وزارة العدل الاسرائيلية منذ اواخر شهر تموز من العام ١٩٧١ باعداد مسودة مشروع قانون بخصوص التعويضات ، وقد احدثت تعديلات كثيرة على مشروع القانون الى ان تمت صيغته النهائية في ٧٢/١١/٨ بواسطة اللجنة الوزارية لشؤون التشريع برئاسة وزير العدل يعقوب شمشون شبيرا . ومن المفترض ان تطرح الصيغة النهائية امام الحكومة واذا لم يقدم عليها اي اعتراض من قبل احد اعضاء الحكومة، فسيقدم مشروع القانون الى الكنيست للمصادقة عليه .

من بين اهم التعديلات التي احدثت في مشروع القانون ، تعديل حول منح تعويضات لعرب المنطقة المحتلة منذ عام ١٩٤٨ ، فقد ورد في مشروع القانون المعدل « ان القانون يشمل ايضا عرب اسرائيل قبل ١٩٦٧ الذين لم يتلقوا بعد تعويضات عن ممتلكاتهم » . ومن المعروف ان هنالك قوانين سنتها سلطات الاحتلال بخصوص دفع تعويضات لعرب المنطقة المحتلة سابقا ، ويجيء التعديل الجديد بغرض خلق اطار موحد يشمل «المواطنين» العرب في اسرائيل من اجل خلق انطباع في نفوس عرب القدس بان مصيرهم اصبح مثل مصير عرب المنطقة المحتلة منذ ١٩٤٨ .

ومن اجل الاسراع في عملية سلب الممتلكات بواسطة طعم التعويضات نصت التعديلات الجديدة على امكانية تقديم طلبات تعويضات للغائبين بواسطة الاهل او الاقارب ، وعلى سبيل المثال يمكن للاخ ان يطالب بتعويضات عن ممتلكات اخيه او اخته او عمه .. الموجودين في اميركا او استراليا او الدول العربية وذلك بتفويض منه ، ولم يكن هذا الامر متبعا بالنسبة لعرب المنطقة المحتلة سابقا .

المصدر : شؤون فلسطينية
التاريخ : نيسان ١٩٨٣

وقد تحسب واضعو القانون للمعارضة الشعبية لهذه التعويضات ، فسنوا تعديلا غريبا يتسم بالخبث والدهاء لامتصاص معارضة قسم كبير من السكان العرب اذ نص التعديل الجديد على دفع تعويضات لمستأجري الممتلكات ، يدفع بموجبه لكل مستأجر تعويضا بنسبة ١٥ ٪ من قيمة التعويضات، اي ان الشخص الذي كان مستاجرا بيتا فانه يحصل على ١٥ ٪ من قيمة التعويضات دون ان يؤثر ذلك على المالك بشيء ، كل ذلك من اجل اغراء قطاع من الشعب والحيلولة دون قيام معارضة قوية . وربما يتبادر الى الذهن صعوبة اثبات الاستئجار من قبل المستأجر لعدم وجود أوراق ثبوتية لديه ، الا ان القانون كريم ولا يحتاج الى أوراق ثبوتية بل يكتفي بشهادة بعض الاشخاص ويكتفي أيضا بشهادة المستأجر نفسه !

ومن المنتظر ان تبدأ اسرائيل بتطبيق القانون في عام ١٩٧٥ ، وحتى ذلك التاريخ ستطرأ تعديلات اخرى عليه ، وليس من المستبعد ادخال تعديل عليه تلبية لدعوة بعض الوزراء الاسرائيليين بضرورة توسيع سريان مفعول القانون ليشمل ايضا اللاجئين في المناطق المحتلة (للاستزادة انظر شهريات المناطق المحتلة ، شؤون فلسطينية ، عدد ١٢ و٤) .

قضية الحرم الابراهيمي : امتدادا لاعمال السلب والنهب التي تقوم بها سلطات الاحتلال في المناطق المحتلة ، والمتمثلة في الاجراءات التوسعية ، مثل الاستيلاء على مشارف رفح وطرد سكانها منها ، وتتويج عملية السلب بهدم البيوت والابار وطرد سكانها منها ، وملاحقة الفلاحين الذين « تسللوا » لقطف ما تبقى من ثمار بساتينهم بواسطة طائرة هليكوبتر تابعة لسلاح الجو الاسرائيلي ومثل السيطرة على اراضي قرية عقربة في الضفة الغربية وتتويج عملية النهب بقيام طائرة تابعة لسلاح الجو الاسرائيلي بالاغارة على سنابل القمح الممتدة على مسافة ٥٠٠٠ دونم وتحويل هذه البقعة الخضراء من جراء شريط السموم الذي خلفته الاغارة وراءها الى بقعة صفراء ، وتثبيت عمليتي السلب والنهب باقامة مستوطنات اسرائيلية في مشارف رفح وفي اراضي قرية عقربة ، هذه الاجراءات التي كشفت القناع عن وجه اسرائيل الحقيقي في نظر بعض الكتاب الاسرائيليين مثل الكاتب عاموس كينان الذي وصفها بانها دخلت عصرا جديدا من عصر الكولونيالية وانها بمثابة « خليط برجوازي ديني عسكري » . امتدادا لاعمال السلب والنهب هذه واعمال غيرها سبقتها، امتدت حمى التوسع وهوس الاستيطان الى الحرم الابراهيمي في الخليل ، ومن خلال هذا المنظور فقط يمكن لنا الوقوف على « قضية » الحرم الابراهيمي .

كنا قد تطرقنا في شهريات (العدد ١٥) الى الصراع الذي نشب بين المستوطنين وجهاز الحكم العسكري في الخليل حول الترتيبات التي اتفق عليها بين جهاز الحكم العسكري من جهة وبين رجال الدين الاسلامي في الخليل من جهة اخرى بشأن اداء الشعائر الدينية في الحرم ، والى استياء مستوطني الخليل من هذه الترتيبات واتهام جهاز الحكم العسكري بانه يقف حجر عثرة امام حق اليهود في « مغارة المكبيلاه » ، والى طرح الموضوع أمام مجلس الوزراء . وقد رافقته تذمر المستوطنين اعمال مشينة ، شبيهة « بالاعمال الهمجية » كما جاء على لسان ديان التي اتخذت في قرية عقربة . وتتلخص هذه الاعمال في الامور التالية (١) السرقة: سرقة البسط من المسجد وسرقة احذية المصلين المسلمين اثناء تاديتهم الصلاة (٢) الازعاج : امعانا في الغطرسة اعتاد المستوطنون رفع اصواتهم اثناء الصلاة في المسجد دون مراعاة شعور المسلمين (٣) الاعتداء على الاحياء : قام المستوطنون اكثر من مرة بشتم واهانة رئيس سدنة الحرم الابراهيمي (٤) الاعتداء على حرمة الموتى: حاول المستوطنون اكثر من مرة قلب جنازة موتى المسلمين اثناء تادية فريضة صلاة الجنازة في الحرم (٥) انتهاك حرمة القرآن : انتهك المستوطنون حرمة القرآن حين اقدموا على سرقة خمس نسخ منه موجودة في الحرم ، وقاموا بتمزيقها ، وامعانا في الغطرسة وضعوا النسخ الممزقة داخل مراحيض الحرم !

ازاء هذه الاعمال ، وجد جهاز الحكم العسكري نفسه مضطرا للكشف عنها ، خشية ان تسيء الى « سمعة » اسرائيل والى صورة « الاحتلال الليبرالي » ، والى الاعلان عن التمسك بالاتفاق الجنتلماني بين ديان ووجهاء الخليل بشأن الترتيبات في الحرم ، بيد ان ذلك لم يرق في نظر المستوطنين فقاموا بحملة دعائية بين الاوساط الحكومية والجماهيرية ، ونجحوا في ذلك بفضل وقوف الحزب الوطني المتدين الى جانبهم وبفضل الرغبة الجامحة والدفينة بين الاوساط الحاكمة في السيطرة اليهودية

المصدر : شؤون فلسطينية
التاريخ : يناير ١٩٧٢

على « مغارة المكبلاه » بالرغم من ان الحرم الابراهيمي يعتبر مسجدا وملكا للاوقاف الاسلامية. ومن خلال الحملة الدعائية للمستوطنين ووقوف تيارات يمينية دينية الى جانبهم ، وهيجان الرغبة الدينية بين الاوساط الحاكمة في تحويل الحرم الابراهيمي الى مكان لليهود ، وتمشيا مع سياسة « الضم الزاحف » في المناطق المحتلة ، انتهكت سلطات الاحتلال الاتفاق الجنتلماني ، باتخاذها قرارا من جانب واحد يلغي الترتيبات السابقة ويحل محلها ترتيبات جديدة تتمثل في التالي :

١ — « الاستيلاء على قاعة يعقوب وتحويلها الى مكان للمصلين اليهود ، بالاضافة الى قاعة ابراهيم التي كانت قد خصصت في السابق لهم .

٢ — بناء سقف للباحة الواقعة بين قاعة يعقوب وقاعة ابراهيم واعداد المكان للمصلين اليهود .

٣ — حظر دخول الزوار اثناء تادية اليهود لشعائرهم الدينية .

٤ — بسبب وجود صيغ مختلفة للصلاة اليهودية ستقام حواجز مؤقتة للفصل بين الطوائف اليهودية.

٥ — ابان فترة الاعياد وعندما لا تكون هنالك امكنة كافية يستخدم المصلون اليهود اماكن اخرى في مغارة المكبلاه .

٦ — اذا لم يهتم الوقف الاسلامي ببناء سقف للباحة ، فان جهاز الحكم العسكري هو الذي سيقوم بذلك » (هآرتس ٦/١١/٧٢) .

من الواضح ان هذه الترتيبات الجديدة قد اشبعت رغبات دعاة الضم الجزئي بواسطة الاستيلاء على ثلاثة اماكن من الحرم وفي نفس الوقت أشبعت مطامح دعاة الضم الكلي بواسطة الحق الذي منح لليهود « في استخدام اماكن اخرى في مغارة المكبلاه » تمهيدا للسيطرة على الحرم وتحويله في المستقبل الى كنيس خاص باليهود ، تماما كما هو الحال بالنسبة الى اطماع اسرائيل في مناطق معينة من المناطق المحتلة . ومن الجدير بالذكر هنا ان سلطات الاحتلال لم تبلغ هذه التعليمات الى الهيئة الاسلامية في القدس وهي المسؤولة عن الاوقاف الاسلامية ، بل اكتفت بابلاغها الى المسؤولين عن الحرم في الخليل ، وقام هؤلاء بدورهم بنقل التعليمات الى الهيئة الاسلامية في القدس . عند ذلك عقدت الهيئة جلسة طارئة لدراسة الموضوع وارسلت بعثة الى الخليل للوقوف عن كثب حول ما يدور هناك ، وقررت اجراء مقابلة مع وزير الدفاع موشيه ديان بغرض الغاء الترتيبات الجديدة ، بيد ان ديان رفض مقابلة اعضاء الهيئة واعرب عن استعداده لمقابلة وفد عن مدينة الخليل فقط في محاولة منه للتهرب من مقابلة اشخاص يملكون الجراة في ابداء معارضتهم للخطوات التي تتخذ لتهويد الحرم الابراهيمي ولا يقبلون الحلول الوسط ، ومما يذكر ان الحكومة الاسرائيلية لا تعترف بشكل رسمي بالهيئة الاسلامية التي يترأسها الشيخ حلمي المحتسب وتضم بين اعضائها انور نسيبه وانور الخطيب والمؤرخ عارف العارف وشخصيات اخرى . وفي اعقاب رفض ديان مقابلة وفد عن الهيئة اصدرت الهيئة بيانا شجبت فيه الخطوات الاسرائيلية جاء فيه :

« (١) ان المبررات التي اعتمدت عليها الادارة العسكرية لاتخاذ قراراتها الاخيرة وهي زيادة عدد المستوطنين في كريات اربع مرفوضة ، وان الهيئة تعترض على اقامة كريات اربع اصلا فاننا بالتالي نجد في الربط بين الحرم الابراهيمي وبين كريات اربع واتساعها وزيادة عدد سكانها عملا خطيرا يتهدد مستقبل مدينة الخليل والحرم الابراهيمي الذي يشكل جزءا منها .

(٢) ان موضوع الحرم الابراهيمي وهو مسجد اسلامي منذ ١٤٠٠ سنة لا يمكن ان يعالج بالحلول الوسط ولا يستطيع احد ولا يملك احد ان يناوض او يوافق على اقامة كنيس في أي جزء منه .

(٣) ان الهيئة تناشد الرأي العام في الداخل والخارج بأن يتفهم موقفنا ، ونحن نعلن عدم موافقتنا واستنكارنا واحتجاجنا على جميع الاجراءات التي قامت بها السلطات الاسرائيلية في الحرم الابراهيمي .

(٤) نطالب بأن يترك الحرم الابراهيمي للمسلمين وحدهم تحقيقا للعدالة وتأكيدا للتصريحات التي اعلنها المسؤولون في الحكومة الاسرائيلية بأن الحرم الابراهيمي هو مسجد اسلامي ، وتطبيقا لجميع القوانين والاعراف الدولية والشرائع السماوية .

(٥) لا تقر شريعة من الشرائع ولا قانون من القوانين ان يقام كنيس تمارس فيه شعائر وطقوس وصلوات غير اسلامية في مسجد اسلامي » .

تبع هذا البيان مؤتمر عقد في الخليل حضره وجهاء

المنطقة واتخذ قرارات بنفس روح بيان الهيئة الآسلامية ، الا ان الجعبري استغل المؤتمر وحشر فيه موضوع ربط مدينة الخليل بشركة الكهرباء الاسرائيلية . الا ان الهيئة الاسلامية استمرت في نشاطها ضد الاجراء الاسرائيلي ، وطلبت من ائمة المساجد شجب الاجراء في خطبة الجمعة وناشدت المسلمين باداء « صلاة النازلة » (وهي صلاة يؤديها المسلمون في حال وقوع كارثة) واستجابت مساجد الضفة الغربية للنداء ، وفي بعض الاماكن تم توزيع منشورات ضد « الاستيلاء الاسرائيلي التدريجي على الحرم الابراهيمي » .

وازاء الاستياء الشعبي في الضفة الغربية ، وخوفا من وصول الاحتجاج الى الاوساط الدولية والرأي العام العالمي ، اخذ ديان يدلي بتصريحات بأن الغرض من هذا الاجراء ليس تحويل « مغارة المكبيلاه » الى كنيس بل لتمكين اليهود من زيارة « رفاة الاجداد » والصلاة هناك . والحقيقة ان الخطر لا يتمثل في تحويل المسجد الى كنيس بقدر ما يتمثل في انتفاء الحق العربي على الحرم ، ولا يعود ذلك الى تزهد حكام اسرائيل من جعله كنيسا بل الى الاختلاف في وجهات النظر بين الحاخامين اليهود حول مسالة اقامة كنيس يهودي في الحرم الابراهيمي ذلك « ان الكهنة لا يستطيعون تادية الشعائر الدينية في مقبرة » بيد ان مستوطني الخليل وهم مجموعة من المتدينين قد تخطوا المحظور وطالبوا « بضرورة اقامة كنيس في المكان » كما وطالبوا « بأن تعاد الى الشعب اليهودي قطعة الارض اليهودية الاولى في ارض اسرائيل » (هآرتس ٧٢/١١/١٠) .

ويبدو ان تلاعب ديان بالالفاظ لم يحل دون تصاعد الاستياء ، الامر الذي تطلب وقوع حادثة مثيرة للتغطية على ما يجري في الخليل ، وتسليط سيف الارهاب ضد المناوئين للاجراءات الاسرائيلية ونعتهم بصفات التعصب ، وجاء الحادث سريعا في صبيحة ٧٢/١١/٢٣ : لقد مزقت نسخ من التوراة في الحرم الابراهيمي ، واحرقت نسخ اخرى على يد مجهولين ! واخذت وسائل الاعلام الاسرائيلية تتحدث باسهاب وبشكل درامي حول الكتب المقدسة الممزقة ، واعطت صحيفة معاريف وصفا كئيبا لمنظر ما حدث « هيكل مدمر ، كتاب توراة ممزق ، وكتب مقدسة محروقة ممزقة ومبعثرة .. » وفي مكان اخر وبالقرب من مطعم المستوطنين وصفت معاريف الكتب المقدسة الممزقة هناك بقولها « خلال توجهه نحو باب المطعم شاهد (احد المستوطنين) على البلاط سفر نشيد الانشاد وبالقرب منه ورقة محترقة ، وعندما انحنى لرفعه شاهد عشرات من قطع الاوراق مبعثرة في الساحة .. صفحات من الكتاب المقدس قسم منها تم تمزيقه بواسطة اليد ، واخر بقصه بواسطة المقص وثالث امتدت اليه السنة النيران .. » (معاريف ٧٢/١١/٢٤) وتحدثت بقية الصحف ووسائل الاعلام بنفس الروح مع توجيه اصبع الاتهام ضد العرب ، ووصف الفاعلين باقذع الاوصاف ، وحرصت صحيفة هآرتس على نشر صورة لمنظر كتب التوراة الممزقة والمحروقة .

كان من نتيجة ذلك ان خفت شدة الاحتجاجات في الضفة الغربية ضد الاجراءات الاسرائيلية ، واخذ الوجهاء يشجبون هذا العمل تحاشيا لاصابع الاتهام الموجهة ضد العرب ، واخذ الوزراء الاسرائيليون ينشطون في المجيء الى الخليل « لتهدئة النفوس » والمحافظة على « التعايش بين اليهود والعرب »، وفي نفس الوقت انهمك مستوطنو الخليل باستغلال الحادث ابشع استغلال بمساعدة من الفئات الاسرائيلية المتطرفة ، فقد ارسل هؤلاء مذكرات الى رئيسة الحكومة ونائبها والى الوزير جليلي يطالبون فيها بضرورة توسيع ضاحية كريات اربع والبدء باقامة ٥٠٠٠ وحدة سكنية اخرى ، لان هذا الامر « يحول دون الاعمال الهمجية التي تمت البارحة » وحرصت لجنة المستوطنين على توجيه نداء الى الجمهور الاسرائيلي تقول فيه « لقد وطىء الغرباء ارضك ، ودنسوا هيكل قدسك. ان قلب كل يهودي يتفطر اسى وحزنا على تدنيس كتاب التوراة في مغارة المكبيلاه وعلى تمزيق اسفار نشيد الانشاد واحراقها وبعثرة صفحاتها في الشارع المؤدي الى مغارة المكبيلاه . ان هذا العمل المفجع يذكرنا باحداث عام ١٩٢٩ التي وقعت هي ايضا نتيجة التحريض من القدس والخليل . اننا نطالب الحكومة باتخاذ اجراءات سريعة للحيلولة دون تكرار اعمال كهذه » (هآرتس ٧٢/١١/٢٤) .

من الملاحظ ان ردود الفعل الاسرائيلية سارت في اتجاهين (١) اتجاه يرمي الى خلق حالة ذعر بين صفوف العرب من خلال التذكير باحداث عام ١٩٢٩ (٢) واخر يدعو الى توسيع رقعة الاستيطان في الخليل كحل نهائي للمشكلة . وقد حرصت ردود

النمل على عدم التطرق الى المطالبة بالكشف عن الناعلين والحاق العقاب الصارم بحقهم . ومع ذلك نقد تدمت توات الامن للتحقيق في الحادث ، وخرج المحققون الاسرائيليون بنتيجة غـريبة ! اذ اثبت التحقيق ، كما ذكرت الصحف الاسرائيلية « بـان الخزانة التي تحتوي على الكتب المقدسة لم تدمر وان الكتاب المقدس لم تمتد اليه يد بسوء » ولـم يعثر المحققون على شيء يدل على محاولة لتدنيس الكتب المقدسة . اما الشيء الوحيد الذي اثـار انتباه المحققين ميتمثل في وجود خيطين مهترئين من بين الخيوط التي تلصق عادة بالكتب للتأشير على الصفحة التي ينتهي القارىء عندهـا ، الا انـه اتضح بعد ذلك « ان الخيطين مهترئان منذ مدة » ! هذه هي النتيجة التي توصل اليها المحققون لحادثة مثيرة اريد منها تشويه صورة العرب للتغطية على اجراءات تهويد الحرم الابراهيمي . بعد ذلك اخذت وسائل الاعلام الاسرائيلية تصف الحادث بانه مبالغ فيه واخذت تحرص على عدم الخوض في الموضوع في محاولة منها للتستر عليه وكانها لم تسهب بشكل درامي في وصف تلـك الكتب المقدسة « الممزقـة والمبعثرة » . والسؤال الذي يطرح نفسه الآن ماذا حدث صبيحة ٧٢/١١/٢٣ ، هل انتهكت حرمة الكتب اليهودية المقدسة في ذلك الصباح ؟ ومن هو الفاعل ؟ لقد اسهبت الصحف الاسرائيلية في وصف الحادث ونشرت صورا للكتب المقدسة الممزقة ، الى ان جاء المحققون الاسرائيليون بنتيجة غريبة ، ضاربين بعرض الحائط الصور التي تثبت وقوع الحادث في محاولة للفلفة الموضوع .

اذن وقع الحادث ، فمن هو الفاعل ؟ طبعا يمكن معرفة الفاعل ضمنيا من خلال عملية اللفلفة ، الا ان الاستنتاجات الضمنية تكون عادة قابلة للطعن ، وتحتاج الى برهان انصع ، ولعل الجلسة التـي شهدتها الكنيست بتاريـخ ٧٢/١١/٢٠ لتـداول موضوع انتهاك حرمة الكتب المقدسة في الحـرم الابراهيمي خير شاهد على الفاعل : انهم مجموعة من المتطرفـين اليهـود « ومن خلفهم عدد مـن السياسيين في حزب معين » . ففي اثناء النقاش الذي احتدم اشار عضو الكنيست بن مئير الـى الاشخاص الذين وقفوا وراء الحادث بقوله : « ان محتقري التوراة ومنتهكي قدسية المقدسات وعلـى راسهم رؤسـاء المـدارس الدينية المتطرفين ومـن خلفهم عدد من السياسيين في حزب معين ، هؤلاء ... » وقبـل ان يكمل قاطعـه عضو الكنيست كاربين صائحا « ... لا تتهم ، هذه تهمة دم . هذه وقاحة . ان الذي مزق كتب التوراة فعل هذا لانه عدو لاسرائيل ، اليهود لم يفعلوا هذا » . (انظر رصد اذاعة اسرائيل رقم ١٠٢ مركز الابحاث) . من هنا يمكن القول ان قضية تدنيس الكتب المقدسة اليهودية هي قضية مفتعلة حيكت من قبل عنـاصر يهودية متطرفـة لصرف الانظـار عن الاجراءات الاسرائيلية الرامية الى تهويد الحرم الابراهيمي ، وعند اكتشاف هذا الامر للمحققـين الاسرائيليـين وجدوا انفسهم مضطرين لاخفاء الحقيقة والتستر عليهـا .

عبد الحفيظ محارب

مراجعة لمراجعة كتاب تيسير النابلسي ، الهجرة اليهودية الى فلسطين المحتلة بعد عدوان حزيران ١٩٦٧ (مركز الابحاث في م. ت. ف. بيروت : ١٩٧٢)

في العدد الخامس عشر من مجلة شؤون فلسطينية في باب مراجعات الكتب استوقفتني مراجعة كتاب « حركة الهجرة اليهودية بعد عدوان حزيران » لمؤلفه تيسير النابلسي ، وقد رأيت بعد ان فرغت من المراجعة التي قام بها السيد مصطفى كركوتي ، انه لم يقدم مراجعة للكتاب يحصل منها القارىء على فكرة واضحة عما احتواه الكتاب . فالفيتني أورد هذا التعليق مبينا ما اغفل المراجع اثباته للوصول الى الهدف المتوخى من وجود هـذا الباب في المجلة .

الكتاب بمجمله عرض لوقائع وحقائق حول حركة الهجرة بعد عدوان حزيران ١٩٦٧ والقضايا التي تثيرها هذه الحركة داخل فلسطين المحتلة مضافا اليه احصاءات وجداول احصائية وجانبا تحليليا حلل فيـه الكاتب مستقبل الهجرة علـى ضوء الحقائق التـي اوردهـا حول حركـة الهجرة وقضاياها .

يتضمن الكتاب بابين رئيسيين تتبع الاول فيهما حركة الهجرة اليهودية ابتداء من حزيران عـام ١٩٦٧ وانتهاء بأوائل عام ١٩٧١ ، ويقسم هذا الباب الى فصول اربعة ورد في الاول منها نظرة شاملة الى حركة الهجرة خلال الفترة عينها وتناول الفصل الثاني بالعرض حركة الهجرة خلال كل سنة من هذه السنوات الاربع ، اما الفصل الثالث فقد تناول الكاتب فيه حركة الهجرة من البلدان المختلفة خلال نفس الفترة محللا الظروف المختلفة التي اثرت على حجم الهجرة من هذا البلد او ذاك . ويختتم الكاتب الباب الاول باستعراض لحركـة الهجرة المضادة خلال هذه الفترة ايضا ودوافعها . اما الباب الثاني فيتناول القضايا المختلفة التي تثيرها حركة الهجرة داخل فلسطين المحتلة مؤثرة فيها ومتأثرة بها ، وقد تناول الكاتب اربع قضايا اساسية هـي (١) استيعـاب المهاجرين . (٢) التأثيرات الاقتصادية لحركة الهجرة علـى الاقتصاد الاسرائيلي . (٣) الاساليب المتبعة لاستجلاب المهاجرين مع الاشارة الى التسهيلات والمزايا التي يتمتع بها المهاجر . (٤) اسكان المهاجرين وهي قضية تؤثر بشكل فعال على حركة الهجرة .

ويختتم الكتاب بخاتمة تحليلية يبين فيها الكاتب تأثير حالة الحرب مع العدو على حركة الهجرة ثم نظرة الى مستقبل الهجرة .. ويمكن القول ان المعلومات والحقائق التي اوردها الكاتب في كتابه هذا جديدة وقيمة لم يسبق للمكتبة العربية ان عرضتها .

وبعد هذا العرض السريع لمحتويات الكتاب لا بد من الايضاح سلفا ان هـذه الدراسة المختصرة لحركة الهجرة وقضاياها والتي تقع في حوالي مائتي صفحة من القطع الصغير لا يمكن ان تفي هذا الموضوع الهام حقه ، بل لا بد لاستيفاءه من دراسات موسعة وتفصيلية لاحقة .

آمل ان يشارك فيها السيد كركوتي لتفادي أوجه النقص في الكتاب . الا ان هذا لن يقلل من أهمية الكتاب .. واذا عدنا ثانية لمراجعة السيد كركوتي أو على وجه التحديد « انتقاداته » لوجدناها في غالبيتها اما مبالغا فيهـا او انهـا تستند الى معلومات مغلوطة وغير صحيحة نسبت للكتاب ، ففيما يتعلق بالهجرة من الولايـات المتحدة يذكر المراجع ان الكاتب « لا يرى خطورة من هجرة يهود الولايات المتحدة ، وان الدافع الديني هو ابرز دوافع الهجرة الحالية » . الا ان العبارة التي اوردها الكاتب علـى الصفحة ٤٩ كانت كالتالي « ان الحركة الصهيونية لم تحقق حتى الان نتائج ملموسة في احاطة يهود الولايات المتحدة بجو نفسي للمدى الذي يدفعهم للهجرة ، ولذلك تبقى دوافع الهجرة من الولايات المتحدة الـى فلسطين المحتلة محدودة ببعض البواعث الدينية والسياسية والعسكريـة » . ثم يتعرض الكاتب تفصيلا ليبين مدى هجرة العسكريين والعلماء من الولايات المتحدة الامر الذي يغذيـه الدافعان العسكري والسياسي ويتبقى بعد ذلك الدافـع الديني من ابرز الدوافع بالنسبة لهجرة الفئات الاخرى ... ولذلـك فلا يمكـن الوصول الـى الاستنتاج الذي اورده المراجع من ان الكاتب لا يرى خطورة في هجرة يهود الولايات المتحدة أو حول تحديده للعامل الدينـي في هجـرة هؤلاء اليهود .

يدعي المراجع ان أوضاع العمال اليهود خارج فلسطين المحتلة كانت من الاسباب التي دفعتهم للهجرة الى فلسطين المحتلة مع ان مثل هذا العامل كأحد دوافع الهجرة ضعيف لا يكاد يذكر ولئن صح مثل هذا العامل بالنسبة للهجرة التـي تمت في أوائل الخمسينات من البلاد الشرقية الا انه لا

يصح ابرازه الان وخاصة بعد عدوان حزيران .. حيث تميزت الهجرة بالنوعية وليست بالكم ويكفي النظر الى الاحصائيات بالنسبة لمهن المهاجرين للدلالة على قلة نسبة العمال علاوة على ان اليهود القادمين من البلاد العربية يتمتعون بمستوى عال من الدخل ولا يمكن القول بأن حافزهم للهجرة كانت حوافز اقتصادية لارتفاع مستوى دخولهم حسب ادعاء السيد كركوتي .

ثم يمضي المراجع في انتقاداته محاولا اضفاء اهمية اكبر ومبالغا فيها على الهجرة اليهودية من الولايات المتحدة بسبب الحرب الفيتنامية فرارا من الجندية والواقع ان هذا السبب لا يكاد يذكر لضآلة اهميته .

وكان اسرائيل قد اضحت ارض السلام يأتي اليها اليهودي ليعيش في رخاء وأمن بعيدا عن مشاكل الحرب ، وهل حقيقة انتهت الحرب العربية الاسرائيلية ؟ ! ويغفل المراجع ايضا ان المواطن الاسرائيلي العادي هو مجند دائم يجاز من الخدمة العسكرية احد عشر شهرا ويلتحق بها شهرا في السنة .

وينتقد المراجع اعتماد المؤلف على التصريحات الرسمية والاحصاءات التي تصدر عن الجهات الاسرائيلية ورغم ان الكاتب يحاول اللجوء ايضا الى ما ينشر في الصحافة الاسرائيلية والاجنبية وبعض التقارير الخاصة الصادرة عن غير الرسميين بالاضافة الى التصريحات الرسمية فبودنا ان يرشدنا السيد كركوتي الى اية مصادر أخرى قد تكون متوفرة لديه عن مثل هذه الاحصاءات التي — كما نعلم — لا يمكن الحصول عليها بصورة رئيسية الا من مصادر العدو .

صحيح ان الكتاب لا يتضمن تحليلا موسعا لابعاد الدور الذي تقوم به الكفاءات المهاجرة لبناء الهيكل الاقتصادي والعسكري لاسرائيل وهو موضوع يستحق دراسة موسعة منفصلة الا ان الكاتب لم يغفل الاشارة الى هذا الموضوع وتحليله بايجاز اثناء دراسته الهجرة من الولايات المتحدة وعبء الاستيعاب الاقتصادي والتأثيرات الاقتصادية لحركة الهجرة وابرازه لهذا الجانب عند عرضه لاحصاءات وبيانات رقمية حول مهن المهاجرين التي يزخر بها الكتاب .

وفيما يختص بالهجرة من الاتحاد السوفييتي يذكر المراجع بعض سطور من الكتاب على انها كل ما — خص الهجرة من الاتحاد السوفييتي ، لقد ركز الكتاب في الصفحات ٥٦ — ٦٢ التي استهدفت بحث الهجرة من الاتحاد السوفييتي على الاساليب المختلفة التي تلجأ اليها اسرائيل والصهيونية للضغط على الاتحاد السوفييتي من اجل اطلاق سبيل الهجرة وهو امر هام اتى اكله مؤخرا خلال عامي ٧٢،٧١ بعد ان صدر هذا الكتاب — وهو موضوع يستحق ايضا دراسة موسعة .

يعيب المراجع في تعليقه على البحث المتعلق بالهجرة المعاكسة تخصيص عدة صفحات للحديث عن حركة النزوح خلال الفترة الواقعة بين ١٩٤٨ — ١٩٦٧ ، ولو عدنا للكتاب محل المراجعة لوجدنا انه تناول في الفصل الرابع حركة الهجرة المعاكسة في الصفحات ٧٤ — ٩٦ أفرد منها الصفحات الست الاولى للهجرة المضادة قبل عام ٦٧ في محاولة لاستخلاص العدد الحقيقي للمهاجرين خلال هذه الفترة ثم تناول في الصفحات المتبقية — ١٦ صفحة — حركة الهجرة المضادة بعد عدوان حزيران ١٩٦٧ .

ويتناول المراجع عبارة اوردها الكاتب هي « ربما كان من ايجابيات الاعلام العربي الموجه للعدو الصهيوني في فلسطين المحتلة قبل عام ٦٧ رغم سلبياته العديدة انه ركز الشعور بالخطر على مصير الدولة الصهيونية والسكان واثار فيهم اشد القلق وكان هذا دافعا لمزيد من الهجرة المعاكسة . ورغم فشل هذا الاسلوب فانه لا بد من أسلوب اعلامي جديد يتفادى كل او معظم مسببات الاسلوب الاعلامي الموجه سابقا وبنفس الوقت يكون عاملا مؤثرا في حركة الهجرة اليهودية في فلسطين للخارج مع التأكيد سلفا على ان قيمة اي عمل اعلامي بهذا الخصوص يعتمد أولا على استمرار الكفاح المسلح ضد الوجود الصهيوني الغاصب على ارض فلسطين » وانني لا أدري أين موقع النقد على هذا التحليل الجانبي الذي ورد لمجرد الاشارة الى حقيقة ملموسة بمناسبة الحديث عن دوافع الهجرة المعاكسة علما اننا هنا بصدد قضية محددة هي قضية الهجرة المعاكسة وليس دور الاعلام في خلق الكفاح المسلح .

ويقتطف المراجع فقرة وردت اثناء التحليل في الفصل الختامي على طريقة « ولا تقربوا الصلاة » ليضيف بعد ذلك عوامل تساعد على الهجرة ، وبالعودة الى الصفحة ١٩١ من الكتاب نجد الكاتب يقرر ما يلي : ـ

١ ـ ان الدافع الديني الخالص رغم اهميته لعب دوره في تحريك الهجرة الواسعة قبل قيام الدولة الصهيونية خاصة في اواخر القرن الماضي واوائل هذا القرن .

٢ ـ ان مجرد الانتماء لفكرة العقيدة الصهيونية لم يستطع مؤخرا ان يحرك هجرة واسعة رغم كونه دافعا رئيسيا للهجرة .

٣ ـ ان عامل الضغط والاكراه والخوف من الاضطهاد هو الذي حرك هجرة واسعة من اوروبا الشرقية والمانيا قبيل واثناء انتشار الحركة النازية، ومن البلاد العربية ـ العراق .

اما العوامل التي اوردها السيد كركوتي فهي عوامل مساعدة وليست دوافع وقد سبق للكاتب ان تحدث عنها في الفصل الخاص باستجلاب المهاجرين بشكل مفصل على الصفحات ١٤٦ ـ ١٦٤ ويبدو ان السيد كركوتي تغاضى عنها او لم يطلع عليها .

واخيرا يختتم السيد كركوتي مراجعته بتكرار ما ابتدأ به « مراجعته » وهو الذي عاب على الكاتب التكرار فيما يدعيه من خلو الكتاب من الدراسة التحليلية والاحصائية . وكم كنت اود لو نبذ السيد المراجع الاتهامات التي وجهها للكتاب بقوله عن كل فصل انه ناقص ومشوه كغيره من الفصول . كما ان الجهد والموضوعية اللذين بذلا لانجاز الكتاب ـ وانا اعتقد انهما اثمرا ـ لا يستحقان القول بان الدراسة لا تعدو كونها جمعا لتصريحات من هنا وهناك وانها جاءت ناقصة في اكثر من موضع ومكان ، وكم اتمنى ايضا ان يلتزم السيد كركوتي جانب الموضوعية في مراجعاته اللاحقة لتأتي كتاباته عرضا وتعليقا لا تجريحا لا يفيد القارىء بشيء .

فوزي تيم

العنف الصهيوني ومشروع اسرائيل

جاكلين الزعيم

منذ وقت مبكر ،اهتم الباحثون الغربيون والامريكان بشكل خاص ، بدور العسكريين في الشرق الاوسط ، وذلك لاسباب استراتيجية وسياسية لا تخفى على القارىء وعقدوا فصولا وكتبا خاصة لدراسة الظاهرة العسكرية في اسرائيل بشكل خاص • وفي جملة هذه الكتب يمكننا أن نعد كتاب هوفيتس : « سياسات الشرق الاوسط،البعد العسكري»(١) حيث يرى في اسرائيل الحامية العسكرية Garrison Democracy وكتاب ميتشل : « انشاء جيش اسرائيل » (٢) وأخيرا كتاب جونسون عن دور العسكريين في البلاد المتخلفة حيث يعالج بن هالبيرن في فصل خاص منه ، دور العسكريين في اسرائيل (٣) •

كذلك فان الباحثين الاسرائيليين ، اهتموا بدراسة الظاهرة العسكرية الاسرائيلية وبدورها في تنفيذ المشروع التاريخي للحركة الصهيونية،وفي استمرار اسرائيل • فقد نشر الجامعي والباحث الاسرائيلي آموس بيرلوتر كتابا « العسكريون والسياسة في اسرائيل » يبسط فيه الاصول التاريخية للجيش الاسرائيلي ، وصلته بالعقيدة الصهيونية ، ودوره في ترسيخ الدولة واحاطة encadrement الحياة العامة في اسرائيل • وفي

---

[١] HUREWITZ, J.C. : « Middle East Politics : The Military Dimension », Council of Foreign Relations, New York, F.A. Praeger, 1961, 553 p.

[٢] MITCHEL, Valentine : « The Making of Israël's Army », London.

[٣] HALPERN, Ben : « The Role of the Military in Underdëyelopped Countries », Princeton, New Jersey, Princeton University Press, 3rd Printing 1962, 426 p.

المصدر : الطليعة

التاريخ : مايو ١٩٧٧

هذه المحاولة تلتقى الافكار التى يعرضها الكاتب الاسرائيلى بما جاء على لسان الذئاب بن غاليون الذى انهينا عرضه فى عدد سابق ٠

لقد فجرت هزيمة حزيران ١٩٦٧ اهتمام الباحثين الفلسطينيين خاصة والعرب بصورة عامة بالمجتمع الاسرائيلى ٠ وبينما كان التصدى للظاهرة الصهيونية أمرا محظورا على المفكرين العرب ، تحت ادعاءات قومية مزعومة ، هى ارهاب فكرى يذكر بالعصور الوسطى المظلمة فى اوربا ، ويترك العرب فى جهالة من أمر عدوهم ، أعمل الدارسون العرب خلال السنوات الاربع المنصرمة تشريحا فى الجسد الصهيونى ، ودراسة لمؤسساته العسكرية والاقتصادية والاعلامية والايديولوجية ودبلوماسيته وتحالفه العضوى مع الامبريالية ٠ وبالواقع فان مركز الابحاث التابع لمنظمة التحرير ومركز الدراسات الفلسطينية قد غطيا بمنشوراتهما ، مختلف جوانب الصراع مع اسرائيل وان كانت هذه الابحاث تتفاوت من حيث دقتها العلمية وشمولها ومستواها التنظيرى ٠

كانت هزيمة حزيران ، حافزا لعدد من الخبراء العسكريين العرب لمعالجة موضوع الجيش الاسرائيلى وتقييم عملياته خلال عدوان حزيران ١٩٦٧ ، وهنا لابد من ذكر الدراسة التحليلية الاستراتيجية « توازن القوى بين العرب واسرائيل » (٤) التى قيم فيها اللواء السورى المتقاعد أمين النفورى ، العمليات على جبهة سيناء مفندا الصورة الاسطورية والعبقرية المزعومة للقيادة الصهيونية ، كما قدمتها الدعايات الغربية والصهيونية واستهدفت فى جملة ما استهدفت تحطيم المعنويات العربية ، وجر الجماهير العربية الى الاستسلام واليأس ٠ وكذلك دراسة الضابط السورى السابق أحمد عبد الكريم فى مجلة دراسات عربية عن دروس هزيمة حزيران ١٩٦٧ : حول العمل العسكرى العربى (٥) حيث رسم فيها الاطار العربى ، والاطار العالمى ، وبين أهمية العالم العربى ، وحلل الاستراتيجية الاسرائيلية ومراحل التعاون العربى ٠ وأيضا دراسة اللواء الركن العراقى محمود شيت خطاب : « العسكرية الاسرائيلية (٦) التى عالج فيها بنية القوات المسلحة الاسرائيلية وبينتها وتنظيمها وأساليب سلاحها ، كما يمكننا أن نذكر كتاب انيس صايغ : ميزان القوى العسكرية بين الدول العربية واسرائيل ، من منشورات مركز الابحاث الفلسطينية فى بيروت الذى أصدره سنة ١٩٦٧ ٠

الا أن كل الدراسات العربية عن العسكرية الاسرائيلية ، جاءت عسكرية ، بعضها يتناول المؤسسة العسكرية ذاتها أو أصولها ، وبعضها الاخر يعالج الحدث العسكرى من وجهة نظر تاريخية واستراتيجية بينما ظلت المكتبة العربية تفتقر الى دراسات اجتماعية سياسية تتصدى للظاهرة العسكرية الاسرائيلية ، بوصفها ظاهرة سياسية تشكل قاعدة المجتمع ، ومحور السياسة فى اسرائيل وبكلمات أخرى ، فان المكان الذى يحتله الجيش ، فى الطغمة القيادية الصهيونية ، وفى الحياة اليومية ، والمواقف السيكولوجية الفردية فى اسرائيل لم تجتذب اهتمام الباحثين العرب ، بالقدر الذى اجتذبهم تنظيم الحياة العسكرية من الداخل ونوعية التسلح الاسرائيلى ، وأساليب العدوان وفلسفته لدى قادة اسرائيل العسكريين ٠ بيد أن هذا لا ينفى عددا من الدراسات كدراسة الاستاذ سعد زهران : اقتصاديات اسرائيل واجهة مدنية لمؤسسات عسكرية ، التى يبرز فيها الطابع العسكرى المميز للتكوين الاسرائيلى ، والصفة المحاربة العسكرية للفلاح الاسرائيلى فى المستعمرات المحصنة ، والتى تكمن فى زجه بالمخطط الصهيونى الامبريالى فى المنطقة العربية بتوطينه فيها ، وانفاق الوف الدولارات عليه (٧) وأيضا دراسة الاستاذ حاتم صادق « دور العسكريين فى المجتمع الاسرائيلى » (٨) ومؤخرا صدر فى بيروت كتاب « اسرائيل مجتمع عسكرى » لمازن البندك (٩) ويعالج الكاتب فى كتابه هذا ، الاصول التاريخية لجيش اسرائيل ، ودور هذا الجيش فى السياسة والحياة الاجتماعية ٠ ثم يتطرق الى مبادىء الاستراتيجية الاسرائيلية ودور المخابرات ، والحرب النفسية ، ومشروع القنبلة الذرية ٠ ويعقد فصلا لقادة اسرائيل العسكريين ،

[٤] اللواء الركن أمين النفوري [معاون رئيس الاركان السابق] : « توازن القوى بين العرب واسرائيل » ، دمشق ١٩٦٨ ، مطبعة الاعتدال ٢٧٤ صفحة .

[٥] أحمد عبد الكريم [السفير السوري في باريس حاليا] : « حول العمل العسكري العربي » : مجلة دراسات عربية ، السنة الخامسة ، العدد ٢ ، بيروت ، كانون الاول ديسمبر ١٩٦٨

[٦] اللواء الركن محمود شيت خطاب : « العسكرية الاسرائيلية » ، بيروت دار الطليعة . نيسان ابريل ١٩٦٨ — ٤١٦ صفحة من القطع الكبير .

[٧] سعد زهران : اقتصاديات اسرائيل واجهة مدنية لمؤسسات عسكرية ، مجلة الطليعة ، القاهرة ، عدد آيار — مايو ١٩٦٦ .

[٨] حاتم صادق : العسكريون في المجتمع الاسرائيلي ، مجلة السياسة الدولية [فصلية] القاهرة يناير ١٩٦٩ .

[٩] مازن البندك : « اسرائيل مجتمع عسكري » ، بيروت — ايار — مايو ١٩٧١ ، مطابع دار الكفاح ، ٢٢١ صفحة .

بعد أن يعالج مكانة الدول الكبرى فى استراتيجية عمل الحركة الصهيونية ، وهو كتاب متواضع الحجم وغنى بالمعلومات ، غير انه قليل التنظير لا يذهب فى منهجيته بعيدا .

ويجدر بنا أن نذكر هنا ، سلسلة الدراسات التى نشرتها مجلة **الطليعة** عن الفكرة الصهيونية والقضية الفلسطينية منذ سنة ١٩٦٥ ، والتى تناولت دراسات عن تطورات القضية الفلسطينية تاريخية **لخيرى حماد** (١٠) وأخرى متكاملة عن الصراع العربى ـ الاسرائيلى بمختلف أبعاده **للطفى الخولى وخيرى حماد وميشيل كامل وعبد المنعم الغزالى وهشام صلاح الدين والمهدى بن بركة والدكستور ابراهيم الدجانى** (١١) وبعد عدوان حزيران يونيو ١٩٦٧ ، قدمت محاولة منهجية ، كدراسة الظاهرة الاسرائيلية بمختلف جوانبها . وشملت دراسة عن نشأة الحركة الصهيونية وتاريخها للمستشرق الفرنسى **مكسيم رودنسون** (١٢) وتقريرا مقدما الى بعثة اللورد راسل لتقصى الحقائق ، عن حقيقة الحركة الصهيونية ومنطلقاتها وغاياتها (١٣) وحللت فى سنة ١٩٦٧ اجتهادات **جولدمان** ، عن دور اسرائيل وعلاقاتها مع العرب ، عرضت فيه وجهة نظره وخلصت من ثم لنقدها ، كما عالجت الطليعة علاقة اسرائيل بالمانيا الغربية وبالانظمة العنصرية فى جنوب افريقيا وروديسيا وانقلاب أوغندا (١٤) وفتحت صفحاتها لمنظمات المقاومة المختلفة ودخلت معها فى حوار .

وغرضنا هنا ، أن نبين المحل الذى احتلته ظاهرة العنف فى تهيئة الشروط المادية لاقامة اسرائيل على أرض فلسطين العربية .

العنف فى جوهر الصهيونية

كانت الصهيونية فى مجتمعى روسيا القيصرية وبولونيا ، بثقل الكنيسة ، والاقطاعية الزائلة ، تمردا طوبائيا مثاليا وليس ماديا وأقعيا . فهو أيضا تمرد بورجوازى صغير « اشتراكى » النزعة يقترب من المذاهب الاجتماعية الممهدة للاشتراكية التى سبقت الصهيونية تاريخيا بظهورها فى فرنسا مع اشتداد القبضة الرأسمالية . عبرت الصهيونية كما فعلت هذه المذاهب ، عن نقمة الحرفيين والتجار الصغار على الرأسمالية الصاعدة التى لا ترحم ، وعلى البنى الفوقية المؤسسة والايديولوجية الاوتوقراطية ، المستبدة ، فقد كانت الوظيفة الاجتماعية لجماهير اليهود فى اطار الاضطهاد الطبقى ، بمظهريه الدينى والمدنى السياسى ، هى النشاط الحرفى والسمسرة فى المدن داخل أحياء عزلوا فيها .

بيد أن رجعية الصهيونية تذهب الى أبعد من المشروع البورجوازى الصغير للمجتمع الطوبائى ، بتنظيماته وخصائصه ، وتقسيم العمل فيه ، فهى لا تكتفى بهذا الشكل العام من الطوبائية الاجتماعية الرجعية ، وانما تشمل أيضا ، وبشكل ملحوظ ، طوبائية ورجعية أخرى هى طوبائية العودة الى الارض الموعودة ، طوبائية شعب الله المختار ، وليست هذه فى لغة السياسة كما لمسنا تاريخيا سوى مشروع استعمارى استيطانى واغتصابى يرفد مشاريع الاستعمار الاستيطانى الاخرى فى المستعمرات . ويترتب على ذلك ، أن الارتماء الصهيونى فى أحضان الرأسمال الكبير فى فرنسا وبريطانيا ، ومجمل أوربا الرأسمالية تم بوصفه الاسلوب الوحيد لفتح آفاق واقعية ، أمام تصور التهجير والاستيطان فى مشروع الصهيونية الطوبائى الرجعى لدى يهود أوربا الشرقية **وهكذا نفسر اندحار الصهيونية اليسارية المفجع ، وكذلك تجسد الصهيونية (بلا يسار) فى نظام مستعمرات الكيبوتزيم الزراعية المسلحة** . لقد دفعت الطوبائية الصهيونية ثمن تحقيقها بيعها لنفسها ولجماهير معتنقيها لطواغيت البنوك فى أوربا الرأسمالية ، مثلما دفعت البورجوازية الصغيرة الطوبائية العنصرية المغرقة فى الرجعية والمتردة على هزيمة الحرب الاولى وأزمة ١٩٢٩ ، وما أصابها منهما اقتصاديا ، ثمن صعودها فى المانيا ، ببيعها نفسها وشعب المانيا كله لطواغيت الرأسمال والصناعة ثم لشيطان الدمار .

[١٠] خيرى حماد : [فلسطين منذ زيارة مونتفيديو ١٨٤٩ حتى حركة التحرير الفلسطينية ١٩٦٥ » ، مجلة الطليعة ، القاهرة ، عدد مايو ١٩٦٥ .

[١١] دراسة متكاملة عن الصراع العربى — الاسرائيلى [سبع دراسات] ، مجلة الطليعة ، القاهرة ، عدد مايو ١٩٦٦.

[١٢] مكسيم رودنسون : « عالم الصهيونية » ، الطليعة ، القاهرة ١٩٦٧ .

[١٣] دراسة : « الصهيونية أم الحركة العربية » ، مجلة الطليعة ، القاهرة اكتوبر ١٩٦٧ .

[١٤] حول آراء جولدمان فى الطليعة ، القاهرة ، عدد اغسطس ١٩٧٠ . وفيه ثلاث تعليقات :
الاول للدكتور اسماعيل صبرى عبد الله والدكتور جمال العطيفى والدكتور وليم سليمان حول علاقة اسرائيل بالمانيا الغربية : محمد سيد أحمد ، حلف بون — تل ابيب ، عدد الطليعة أكتوبر ١٩٦٧
والثانى حول دور اسرائيل فى انقلاب اوغندا : عبدالمنعم الغزالى : « حول الهجمات الاسرائيلية ضد اوغندا » ، عدد الطليعة مارس ١٩٧١ .

تتسم شحنة العنف لدى البورجوازية الصغيرة ، عندما تتمرد ، بالشدة عادة ، ويحضرنا هنا مثل : النازية فى المانيا ، والبوجادية فى فرنسا مع الثورة المضادة بعد الحرب الثانية ، ثم مثل : المنظمة العسكرية الارهابية الفرنسية فى جزائر الثورة · وغالبا ما تتحدد شدة العنف هذه ، باستيعاب الرأسمالية الكبرى المريضة للبورجوازية الصغيرة ، فتسخرها لشفائها وتشجيعها على التمادى فى المخازى ، بيدان فظاعة الاضطهاد الذى مارسته رجعيات أوربا الشرقية فى نهاية القرن الماضى ، شددت من اهمية ظاهرة العنف لدى الصهاينة فى فلسطين ، فيما بعد ، وساعدت على ذلك اهمية العنف « البدوى » فى الديانة اليهودية ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فان مشروع الاستيطان ـ بحد ذاته ـ شدد ظاهرة العنف لدى الصهيونية ، لانه تضمن طرد أهل البلد ، وتحطيم مقاومتهم واخضاعهم ، وتوطين يهود غرباء وحمايتهم ، واقامتها المستعمرات الزراعية المسلحة ، وفرت الحركة الصهيونية للمجتمع الجديد ، مجتمع المهاجرين البورجوازيين الصغار (المتدينين فى معظم الاحيان) الذين عرفوا الاضطهاد العنصرى الطويل ، نقول وفرت الحركة الصهيونية اطارا يوحد هذا العنف ، ويحقق فعاليته ، باعطائه صفة جماعية ، وتوجيهه نحو تكريس المشروع الاستيطانى الصهيونى · فكانت مشكلة الصهيونية الاولى مشكلة البقاء على الارض المغتصبة الجديدة ، وكان العنف ـ وما زال ـ جواب مستعمرات الصهيونية على عمليات الرفض ، والمقاومة ، ومختلف التحديات اليومية فى فلسطين المشتهاة ·

ظهور العسكرية الصهيونية

لكى ندرك أهمية الظاهرة العسكرية فى تنفيذ مشروع الاستيطان الاغتصابى فى فلسطين، لابد لنا من تتبع الظاهرة منذ ولادتها وحتى حرب ١٩٤٨ بعد ان انتقل اليهود المهاجرون الاوائل من روسيا القيصرية وبولونيا ، حسم النقاش الذى دار بين الصهاينة السلميين ، وبين الصهاينة المؤمنين بضرورة العنف فى أوروبا الشرقية ، لصالح التعبئة العسكرية المستمرة فى المستعمرات اليهودية الجديدة · ولم يكن هذا صدفة تاريخية · وانما ترتب على مشروع الهجرة الى فلسطين ذاته ، بوصفه سرقة للارض والوطن من الفلاحين ، ومجمل المواطنين الفلسطينيين العرب ، وتحقيقا لمشروع عدوانى فى جوهره ، توسعى بمنطقه التاريخى ، ونعنى به مشروع الدولة الصهيونية على أرض فلسطين ·

وتم اللجوء الى القوة ، تجسيدا للطابع العسكرى العدوانى ، المرتبط بطبيعة الحركة الصهيونية · وظهر للعيان فى الاوقات التى ارتاى قادة هذه الحركة انها تستدعى ذلك · ونجد بين الوسائل التى اقترحها حاخام مدينة ثورن البولونية رابى كاليشر Rabbi Kulisher بغية احتلال فلسطين ، تشكيل قوة عسكرية من المعمرين اليهود · واذا كان تيودور هرتزل ، قد اختار استدرار تاييد الدول الكبرى ، فذلك لانه وعى، بعقله الاستعمارى الاستيطانى ، ان تنفيذ مشروعه الصهيونى ، يدخل تاريخيا فى ظاهرة التوسعية الامبريالية ، والصراع الرأسمالى على المستعمرات · وكان من جهة أخرى مدركا استحالة الاعتماد على القوة الذاتية لحركة مازالت جنينية · ويسوق لنا الباحث الفلسطينى هنرى عنتباوى (١٥) حكاية نقاش بليغ بمعناه ، دارسنة ١٩٠٤ أى بعد موت هرتزل بقليل ، فى كيبوتز سيغيرا Kibboutz Zeyera بين اثنين من المهاجرين الجدد الشباب · أراد أولهما دافيد ان ينشىء « قوة للدفاع » بينما رفض الاخر شلومو هذه الفكرة ، مذكرا رفيقه بانهما جاءا الى « ارض الكتاب » للعيش بسلام وان اى استفزاز للعرب معناه استبعاد السلام الى الابد · غير ان دافيد تشبث بوجهة نظره ، لانه « لا شىء يدفع على الاحترام فى هذا العالم سوى القوة » · وكان ان ترك شلومو البلد واستقر فى باريس ، بينما بقى دافيد فى فلسطين ، ليصبح فيما بعد شهيرا باسم دافيد بن غوريون ، وهواليوم يهنىء نفسه بصواب رايه ·

وفى ١٩٠٥ تشكلت فى فلسطين الفصائل الاولى للمنظمة العسكرية الصهيونية السرية ، على أثر هجرة عدد كبير من الشبان اليهود من روسيا القيصرية ، وفى سنة ١٩٠٧ ، بوشر بتدريب المهاجرين اليهود عسكريا وبصورة سرية .

كان الهاشومير (الحراس) ، أول تنظيم عسكرى أنشأه ، بدءا منسنة ١٩٠٩ ، حزب باولى زيون الصهيونى ، فى نطاق التعاونيات الزراعية الاولى · وباعلان الحرب العالمية الاولى ، طرح جابوتنسكى ووايزمان من زعماء الحركة ، مشروع

انشاء قوة مسلحة يهودية لمساندة القوات البريطانية خلال هذه الحرب فى منطقتنا العربية • وبالفعل ، شكلت بالاتفاق مع البريطانيين قوة « بغال صهيون » سنة ١٩١٥ • ان تنفيذ هذه المبادرة بغرض استخدام هذه القوة الصهيونية فى مؤخرة القوات البريطانية ، كورقة للضغط والمقايضة بيد الحركة الصهيونية فى علاقتها مع الحكومة البريطانية انما هو تطبيق لفلسفة تيودور هرتزل فى ربط الحركة الصهيونية مصيريا بالتوسع الغربى الامبريالى فى الشرق العربى • وكما نعلم فان حاييم وايزمان جسد هذه الفكرة وطبقها مع بريطانيا أولا ، والولايات المتحدة الامريكية ثانيا ، مستفيدا فى الحالتين من ضرورات تطوير مادة « الاستون » للصناعة الحربية البريطانية خلال الحرب الاولى ، والمطاط الصناعى للصناعة الامريكية فى الحرب الثانية • ان ديبلوماسية الكواليس كانت وما تزال أسلوبا من أهم اساليب الحركة الصهيونية ، الا ان التحالفات مع القوى الاستعمارية لم تكن العامل الحاسم فى تنامى العسكرية الصهيونية ، وانما كانت مناسبات تاريخية ، يتجسد خلالها ، بشكل صارخ ، القانون الذاتى لنمو المستعمرات اليهودية الصهيونية • وهى مؤسسات للعنف المسلح • فالروح العسكرية ، تشكل الخاصية الاولى لعملية الاستيطان الاغتصابى فى فلسطين • ومنذ وقت مبكر ، هزم فى الحركة الصهيونية الاتجاه الداعى لانشاء جيش محترف ، أى قليل التسيس • بينما ، انتصر الاتجاه القائل بالطابع الثنائى العسكرى والزراعى للمستعمرات ، والداعى لتشريب الكادر العسكرى بالايديولوجية الصهيونية ، وتحميله مهمة تنفيذ اغراضها • وجاء تشكيل فيالق العمل « جدودها عقودة » وفقا لدعوة الصهيونى ترامبلادور ، وعلى غرار تنظيمات الهاشزمير • وبذلك كرست تاريخيا حركة الكيبوتزات الزراعية ـ العسكرية • ان التقدم فى تنفيذ المخطط الصهيونى ، قد وسع ابعاد المجابهة مع السكان العرب ، وفرض ضرورة الحوار المنظم مع الحليف البريطانى ، خاصة بعد اعلان وعد بلفور ونتيجة لذلك ، حدث تحول نوعى هام فى القيادات الصهيونية • فقد تمركزت هذه ، واتحدت لانشاء حزب العمال المتحد « احدوت هاعفودة » سنة ١٩٢٠ واخيرا منظمة الهاغاناه العسكرية سنة ١٩٢١ وان تأخر تنظيم هذه الاخيرة واعلانها رسميا سنة ١٩٢٥ وفى عام ١٩٢٨ ، وبمجرد ان انتهى المؤتمر اليهودى العالمى فى زوريخ ، دعا الحزب اليهودى الاصلاحى وعلى رأسه جابوتنسكى اليهود « ليتسلحوا ويسلكوا طريق العنف والقوة لتحقيق اهدافهم » (١٦)

فى ظروف الجزر النسبى التى مرت بها المقاومة الفلسطينية العربية بين ١٩٢٦ ـ ١٩٣٦ ،تطورت بشكل متواز منظمة الهاغاناه ، التى صارت تتمتع بدعم المؤسسة الصهيونية ، دون ان تنجح فى تجنيد سكان المدن من المهاجرين اليهود • بينما ، ظلت فرق الهاشومير « الحراس » ، وفرق جدود هاعفودة (فيالق العمل) ، القوةالعسكرية الرئيسية لليهود المهاجرين • غير ان منح المنظمة الصهيونية عونها المادى المتواصل للهاغاناه ، بما يخدم توحيد القوة العسكرية بمواجهة عرب فلسطين ، كتب للهاغاناه ان تصبح سلاح الاستيطان الاغتصابى الفعلى •

فقد عرف تاريخ المنظمة العسكرية الصهيونية انعطافا حاسما ، على فرض الانتداب البريطانى على فلسطين ، فى بداية السنوات العشرين • وعلى الرغم من تواطؤ حكومة الانتداب مع الصهيونية العالمية تواطئا رسميا ، منذ اعلان تصريح بلفور ، فانه لم يكن بمقدورها ان تعترف بشرعية « المنظمة العسكرية الصهيونية السرية » خشية ان تضطر للاقرار بحق العرب فى تشكيل منظمة مماثلة • لذلك لم تمنح حكومة الانتداب تصريحا رسميا بانشاء الهاغاناه، ولكنهاسهلت لها بالواقع الوجود واستمر الحال على هذا المنوال طيلة الثلاثين سنة من السلطة البريطانية فى فلسطين • لم تكن السلطات البريطانية لتجهل اعتماد الهاغاناه على التهريب اساسا للتزود بالاسلحة • ورغم ذلك ، فقد راحت فى حالات عديدة تزودها هى أيضا بها ، بينما كانت تحكم على بعض العشرات من العرب بسنوات سجن طويلة لضبطهم وفى حوزتهم سلاحا • بل ان الامور ذهبت مذهبا ابعد من ذلك بتنظيم الضابط البريطانى اورد وينجيت Orde WINGATE فى سنة ١٩٣٧ وحدات خاصة ليلية مؤلفة من اعضاء من منظمة الهاغاناه لعبت بعد عشر سنوات دورا هاما جدا • وعند اندلاع الحرب العالمية الثانية شكل فيلقا يهوديا عسكريا فى فلسطين،ضم ثلاثين الف رجل، اختيروا ، بمعظمهم ، من قبل دوائر الوكالة اليهودية ، ليحاربوا مع الجيش البريطانى • وبالواقع فان الحركة الصهيونية ، بخلقها هذه القوة ، انما رمت ، فى جملة مراميها

[١٥] اسماعيل عبد الحكم : الخلفية التاريخية للارهاب الصهيوني ضد شعب فلسطين ، مجلة الطليعة ؛ السنة الخامسة ، القاهرة ، يوليو ١٩٦٩.

الاساسية ، لتزويد الشبيبة الصهيونية بتدريب عسكري خاص ، ليشكل عاملا حاسما عند حدوث المجابهة المنتظرة مع العرب بعد انتهاء الحرب •

وبتفجر الثورة الفلسطينية الكبرى ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ تمكنت المنظمة الصهيونية العالمية من تعبئة أوساط يهودية واسعة فى العالم لتوفير الاموال والمتادللهاغاناه ،التى تحولت بعد ذلك الى جيش حديث ذى قيادة صهيونية بحتة ، مع استفادتها ، من مساعدات كبرى قدمتها حكومة الانتداب البريطانية لها فى وجه الثورة الفلسطينية • وكان هذا التعاون بين المؤسسة الصهيونية ومنظمتها الهاغاناه ، وبين سلطات الانتداب البريطانى ، احد الاسباب المباشرة لانشقاق افراهام شتيرن وعناصر آخرى متأثرة بجابوتنسكي وانشقاقهم لتشكيل منظمة « المقاتلون من أجل حرية اسرائيل » التى عرفت باسم « ليهى » بالعبرية وفيما بعد باسم منظمة شتيرن • ان خلفية هذا الانشقاق ، هى آفاق التوسع الاقليمى للاستيطان الصهيونى • حيث دعا المنشقون ، لاستخدام العنف ، بغرض تطويع حكومة الانتداب ، وجرها للانصياع ، وتوسيع الهجرة اليهودية حتى شرقى الاردن ، لتشمل كل اليهود فى العالم • ومنذ منتصف الثلاثينات شنت حملة لجمع الاموال ، ووضع برنامج متكامل لتدريب الشباب اليهودى وطبق نظام التفرغ والاحتراف ووضعت ميزانية ثابتة للدفاع وانشىء مكتب للاستعلامات تفرع عنه مكتب للشئون العربية • كانت الهاغاناه هذه تنظيما عسكريا وسع نفوذ الهستدروت وحزب الماباى الصهيونى الاشتراكى • ورأى غولومب منشىء الهاغاناه فيها « ضرورة بسيكولوجية وثقافية لتحويل المضطهد اليهودى فى المنفى الى عبرى مستقل فى وطنه » •

بين مؤتمرها التأسيسى الذى انعقد سنة ١٨٩٧ ، وتجنيدها ثلاثين الف مقاتل ، بجانب الجيوش البريطانية ، خلال الحرب العالمية الثانية ، نمت الحركة الصهيونية العالمية وصارت منظمة دولية ناشطة ، ومؤسسة سياسية وديبلوماسية عظيمة النفوذ ، على صعيد الغرب الامبريالى ، وصندوقا ماليا ضخما لتمويل الغزو الاستيطانى وذلك رغم عجزها عن التأثير المذهبى والسياسى على الجماهير الواسعة من اليهود فى العالم وبفضل هذا النمو وبموازاته ، تقدم فى فلسطين العربية تنفيذ مشروع الغزو الاستيطانى • فاقيمت المستعمرات الزراعية المسلحة ، وصودرت وابتيعت الاراضى العربية ، بعد فرض تصريح بلفور • وجعلت الوكالة اليهودية هيئة رسمية تمثيلية ، فى ظل الانتداب البريطانى • ومع ظهور هذه البنية الجنينية للمجتمع الاسرائيلى ، باساليب الاغتصاب ، تبلورت التنظيمات المسلحة ، وتضاعفت اعمالها الارهابية ، متحولة من خلايا مبعثرة لتكريس الغزو ، الى وحدة تنظيمية على نطاق فلسطين كلها تقريبا • وكان من نتيجة ذلك ان اليهود الصهاينة فى فلسطين بدأوا يحسون بقوتهم المسلحة الذاتية ، ويستقلون ببرامجهم ممارسين الضغوط والتهديدات على الحليف ، وولى النعمة البريطانى ، كلما دخلوا فى شىء من التناقض التكتيكى معه (مثلا بشأن الكتاب الابيض عشية الحرب الثانية) دون ان يمس ذلك الالتئام بين مصالحهم ومصالحه الستراتيجية المشتركة وانتهاكهم المتواصل حق عرب فلسطين فى الارض وفى السيادة الوطنية • بيد ان أهم ما كشفت عنه ترجمة المشروع الصهيونى الطوبائى الرجعى الى حيز الواقع بصورة متعاظمة ، هو تفجر انكشاف شحنة العنف العدوانى ، شحنة الارهاب المسلح - الكامنة فى بنية الايديولوجية الصهيونية من خلال الطبيعة العسكرية للبناء الاجتماعى الصهيونى ، والمجابهة العدوانية الاجرامية لشعب البلد الاصلى المدافع عن أرضه •

التحالف الستراتيجى مع الوصى الامبريالى ، مع السعى المتواصل للضغط عليه والمناورة معه ، للتغلب على تحفظاته ، واللجوء الى طاقة العنف فى البنية التنظيمية والايديولوجية للصهيونية ، هذان هما محورا السياسة الصهيونية فى فلسطين قبل سنة ١٩٤٨ ، وكذلك استمرت ، وتستمر الصهيونية فى تحركها ، منذ اقامة اسرائيل مع فارقين ، اولهما : استبدال الحليف البريطانى المتضعضع تدريجيا بالولايات المتحدة الامبريالية ، ثانيهما : التوسع المسلح المرحلى فى الوطن العربى ، داخل فلسطين فى البدء وبعد استكماله فى مصر وسوريا والاردن •

(٤) المناطق المحتلة

حركة الاستيطان : شهدت حركة الاستيطان ظاهرة فريدة من نوعها تمثلت في قيام سلطات الاحتلال بحل مستوطنة ناحال يام الواقعة على بحيرة البردويل والغائها ، وقد رافقت عملية الغاء المستوطنة تحليلات توحي بأن الخطوة الاسرائيلية قد جاءت عقب ضغط اميركي من اجل تسهيل التوصل الى حل مع مصر ، اما السلطات الاسرائيلية فقد فسرت خطوتها بانها تعود الى عاملين الاول اقتصادي والثاني سياسي ، فبالنسبة للعامل الاول واجهت المستوطنة صعوبات في اعمال صيد الاسماك علاوة على ان المنطقة تفتقر الى المياه العذبة التي من شأنها ان تساعد على اقامة مزارع هناك ، وبالنسبة للعامل الثاني — وهو الاهم — يعتبر مكان المستوطنة وفق تصور مبرمجي خريطة الاستيطان خارج الخريطة التي تعتزم اسرائيل عدم الانسحاب منها . والجدير بالذكر هنا ان التيارات الرئيسية الفاعلة في اسرائيل تجمع على ان الحدود الجديدة ستكون ما بين شرم الشيخ ونقطة على البحر المتوسط في منطقة ما بالقرب من العريش ، وليس بالقرب من مستوطنة ناحال يام القريبة من جبهة القنال .

ان قرب المستوطنة التي اصبحت بذمة التاريخ ، من خط وقف اطلاق النار يعيد الى الاذهان صورة طريفة ابان حرب الاستنزاف ، ارتسمت فوق رمال سيناء ، فقد حدث ان هاجمت الطائرات المصرية المستوطنة في وضح النهار ، بينما كانت فتيات الناحال يغتسلن في الحمامات ، ولشدة الصدمة المباغتة لم تتمكن الفتيات من ارتداء ملابسهن ، فاخذن يركضن الى الخارج ويهمن على وجوههن عاريات فوق رمال سيناء خوفا من القصف ، كما ذكرت الصحف الاسرائيلية في ذلك الوقت .

بالاضافة الى الظاهرة الجديدة استمرت سلطات الاحتلال في خلق وقائع جديدة في المناطق التي تصر على عدم الانسحاب منها حتى ولو مقابل اتفاقية سلام . وتمثلت هذه الاعمال في :

١ — تعزيز الاستيطان في شرم الشيخ ، حين احتفلت سلطات الاحتلال في أواخر شهر آذار الماضي بتدشين محطة للركاب في مطار « اوفيرا » وتدشين محطة لباصات « ايجد » وبلغت تكاليف محطة المطار مليوني ليرة اما محطة الباصات فقد بلغت تكاليفها مليون ونصف المليون ليرة . ومن المعروف ان مطار شرم الشيخ استقبل خلال العام الماضي ٧٢ الف مسافر قدموا الى هناك بواسطة طائرات « اركيع » الاسرائيلية ، وتتكهن وزارة المواصلات الاسرائيلية بأن يصل عدد السياح في عام ١٩٧٥ ، الى ١٢٠ الف سائح ، وفي عام ١٩٨٠ ، ٢٠٠ الف سائح .

ومن الجدير بالذكر ان وزير المواصلات شمعون بيرس عبر في كلمة القاها بمناسبة الاحتفال بتدشين محطة الركاب عن امله بان يكون بوسع مطار اوفيرا في المستقبل ، استقبال طائرات اضخم من تلك التي يستقبلها الان وان يغدو مطارا مدنيا دوليا ، وشدد على ان الجمهور الاسرائيلي موحد تجاه مصير منطقة شرم الشيخ التي تصر اسرائيل على عدم الانسحاب منها . وقد ربط بيرس عملية تكريس الاحتلال بخطاب الرئيس السادات الذي قال فيه انه لم يبق أمامنا الا المعركة بقوله : « ان خطاب السادات الاخير هو بمثابة خطاب وداع لاية تسوية ممكنة ، وضربة مميتة لاية تسوية ، وان الجواب الاسرائيلي لن يكون خطابات على غرار تلك الخطب ... » ومن الواضح ان الجواب الاسرائيلي جاء على شكل تكريس للاحتلال بواسطة تدشين المحطتين المذكورتين ، وتوسيع رقعة الاستيطان هناك بواسطة اقامة فنادق كبيرة تتسع لالفي سرير ، وتشجيع السكان اليهود على الاستيطان في مدينة اوفيرا التي يقدر الاسرائيليون بأن عدد العائلات اليهودية التي ستستوطنها سيبلغ في عام ١٩٧٨ حوالي الف عائلة .

٢ — العمل على اقامة فندق في منطقة « نعمة » في جنوب سيناء يتألف من ٨٠ غرفة ، وتبلغ تكاليف انشائه مليونين وربع المليون ليرة .

٣ — اعتزام سلطات الاحتلال اقامة مستوطنة رابعة في قطاع غزة شمالي خانيونس تحمل اسم« سميري» ، وذكر ان المستوطنة ستعتمد على الزراعة .

٤ — تحويل مستوطنة « مخورا » في منطقة بيت فوريك شرقي نابلس الى مستوطنة دائمة ، حيث يجري العمل على قدم وساق لاقامة المباني الجديدة

في منطقة تبلغ مساحتها الف دونم . ومن المعروف ان سلطات الاحتلال استولت عقب حرب حزيران على اراض واسعة للقرية العربية واغلقتها بحجة الامن ، وقد اقيمت المستوطنة على جزء من هذه الاراضي ، وازاء احتجاج سكان القرية على ذلك، ادعت سلطات الاحتلال بانها لم تستول على ٢٥ الف دونم كما ذكر الاهالي ، وان كل ما في الامر ان صفقة قد عقدت بين السكان وادارة ارض اسرائيل ، حيث « وضعت ادارة ارض اسرائيل يدها على الف دونم من الاراضي الصخرية وفي المقابل تلقى سكان القرية الف دونم من الاراضي الزراعية » والحقيقة ان هذا القول يتسم بالسخافة والاستخفاف بالعقل والمنطق ، فهل تملك ادارة ارض اسرائيل ارضا في منطقة بيت عوريك لتقوم بعملية المبادلة ؟

٦ — العمل على ربط مستوطنات الغور بشبكة الكهرباء الاسرائيلية ، فقد تمت الموافقة اخيرا على ربط شبكة المستوطنات (١٢ مستوطنة) بشبكة الكهرباء ، بغرض جعلها امتدادا طبيعيا لمستوطنات بيسان في الشمال ، ومن المحتمل ان تستكمل العملية خلال عام .

حول حق اليهود شراء اراض في الضفة : تمشيا مع سياسة الضم والمصادرة والتعويضات لتكريس الاحتلال واضفاء صفة الشرعية عليها ، اقدم وزير الدفاع موشيه ديان على خطوة خطيرة حين قدم مشروع اقتراح يسمح بموجبه لليهود الاسرائيليين بشراء اراض في الضفة الغربية وتسجيلها في الطابو ، وقبل التطرق الى ردود الفعل لدى التكتلات السياسية الاسرائيلية ومواقفها من اقتراح ديان سنتحدث قليلا حول الدوافع الكامنة وراء هذا الاقتراح . هنالك دوافع ايديولوجية صهيونية تجيش في صدر ديان، اذ انه يعتبر فلسطين بكامل اجزائها ومناطق عربية اخرى محتلة او غير محتلة تعتبر «أرض اسرائيل» ، ولذا فانه لا يستطيع فهم عدم السماح لليهود بشراء الاراضي في الضفة ، « ينبغي ان توضحوا لي ، لماذا لا يحق لليهود شراء الاراضي من عرب المناطق ؟ لقد منعتنا حكومة الانتداب من شراء الاراضي ، والان نأتي ونمنع انفسنا ... لقد وقف الجعبري ضد بيع الاراضي لليهود ، ولكن هل الجعبري يعتبر مرشدا للصهيونية ؟ » (معاريف ١٩٧٣/٣/٣٠).

لقد خلق اقتراح ديان ثلاثة اتجاهات داخل الحكومة ، الاتجاه الاول يدعم الاقتراح ويقف على رأسه بالاضافة الى ديان ، وزراء كتلة رافي سابقا ، مثل شمعون بيرس الذي يعتبر ان حق اليهود في تملك الاراضي في الضفة الغربية بمثابة امر بديهي شريطة ان تتم عملية البيع عن طيب خاطر ، وكذلك وزراء الحزب الوطني المتدين الذي يدعو الى عدم الانسحاب من الضفة الغربية ولو مقابل اتفاقية سلام ، مثل الدكتور زيرح نارهفتج وميخائيل حزاني .

اما الاتجاه الثاني فانه يعارض الاقتراح بيد انه لا يعارض « حق » اليهود في شراء الاراضي ، ويدعو الى ان يكون هذا « الحق » مرتبطا بموافقة الحكومة مثل وزير الخارجية ابا ابين الذي قال ان بيع الاراضي للاسرائيليين في الضفة الغربية ليس موضوعا يمكن وضعه تحت تصرف الافراد وان الحكومة يجب ان تكون هي التي تقر ما اذا كان يجب شراء مثل هذه الاراضي وكيف ومتى ، وقال انه حتى الان كانت السياسة المتعلقة بهذا الامر اختيارية وانتقالية واعرب عن امله بان يستمر هذا الخط ، وايضا مثل وزير التجارة والصناعة بارليف الذي يعتقد ان شراء الاراضي في المناطق يجب أن يبقى في هذه المرحلة بواسطة هيئة حكومية.

اما الاتجاه الثالث فيعارض بشكل اقوى اقتراح ديان ، ويقف على رأسه الوزير شمطوف (مبام) ويعتقد هذا الاتجاه ان عملية شراء الاراضي في هذه الفترة من شأنها ان تسيء الى سمعة اسرائيل في العالم ، وان تعيق احتمالات السلام . ومن الجدير بالذكر هنا ان شمطوف وجه سؤالا الى ديان اذا كان اقتراحه يشمل حق العرب ايضا في شراء اراض اسرائيلية ، اجاب ديان انه من الناحية المبدئية ضد بيع الاراضي للعرب. « اننا نقيم هنا دولة يهودية وليس دولة عربية ... اننا ننقل الملكية الفردية من العرب الى اليهود ، ان اقامة دولة يهودية دون الغاء الكيان العربي هما امران لا يمكن تحقيقهما معا » .

وبالرغم من ايمان الاتجاهات الثلاثة داخل أعماقها بأقوال ديان ، الا انها اتفقت في هذه المرحلة على البقاء على ما هو عليه سابقا ، اي السماح لليهود بشراء الاراضي شريطة ان تكون عملية البيع انتقالية ومراقبة من قبل الحكومة .

(٤) المناطق المحتلة

حركة الاستيطان : تواصل سلطات الاحتلال تعزيز المستوطنات في المناطق المحتلة ، ففي هضبة الجولان يجري العمل لاقامة مستوطنتين جديدتين في جنوب الهضبة خلال هذا الصيف ، كما وستقام مستوطنة جديدة مكان مستوطنة « العال » التي هجرها مستوطنوها ، وستحمل المستوطنة اسم « ايلي كوهين » . وقد اشار رئيس مصلحة التطوير في الكيرن كاييمت منير شمير الى ان خطة تهويد الجولان تعتمد على استيعاب ١٥ الف نسمة في ٢٤ مستوطنة زراعية ، وعشرة الاف نسمة في مستوطنات مدينية . وفي غور الاردن تم الاحتفال في المدة الاخيرة بتحويل مستوطنة جلجال الى مستوطنة مدنية . اما في مدينة القدس ، فقد استوعبت ضاحية « نفي يعقوب » الواقعة شمال شرق القدس الدفعة الاولى من العائلات اليهودية (٢٥٠ عائلة) ومن المقرر ان ينقل اليها شهريا ٢٠٠ عائلة . وفي قطاع غزة اقيمت في ٧٣/٥/٢٩ مستوطنة ناحال جديدة ، تدعى ناحال جديش على شاطىء البحر بين دير البلح وخانيونس ،وسيعمل المستوطنون بفلاحة الارض وزرع مزروعات في مستنبتات زجاجية . اما فيما يتعلق بشرم الشيخ حيث تقيم السلطات الاسرائيلية هناك مدينة « اوفيرا » فانها تعمل على اقامة ٢٥٠ وحدة سكن اضافية هذا العام ، كما وسيجري التمهيد — كما جاء على لسان وزير الاسكان شرف — لاقامة الف وحدة سكنية بالاضافة الى انشاء مركز تجاري ، ومؤسسات تعليمية ومؤسسات الخدمات. وفيما يتعلق بمشارف رفح فانه من المقرر ان تكون هذه المنطقة هدفا لمجموعة من المهاجرين اليهود القادمين من الاتحاد السوفييتي عند اواخر شهر حزيران ، وسيقيم هؤلاء المستوطنون في مبان مؤقتة الى ان يستكمل بناء المركز الاقليمي هناك . ومن الجدير بالذكر ان هذا المركز يقع في المنطقة التي اقترحت لانشاء مدينة « يميت » عليها ، تتسع لربع مليون شخص وليس من المستبعد ان تكون مجموعة اليهود السوفييت هذه ، النواة الاولى التي تستقطب حولها مجموعات اخرى من يهود الاتحاد السوفييتي لاقامة مدينة « يميت » . وفي غضون ذلك اقدمت محكمة « العدل » العليا الاسرائيلية على رفض شكوى تقدمها سكان مشارف رفح الذين اجلوا من اراضيهم في اوائل عام ١٩٧٢ ، طالبوا فيها محكمة « العدل » انصافهم واعادتهم الى اراضيهم . فقد اصدرت المحكمة في ٧٢/٥/٢٤ حكمها ، بعد ان بقيت الشكوى مدة طويلة في ملفات المحكمة تزيد على العام ، برد الشكوى ورفضها ، بحجة ان طرد السكان العرب من اراضيهم جاء لمتطلبات الامن . ومن الجدير بالذكر هنا ان المحكمة ابرزت خلال تداولها للقضية، انه قد تم خلال الفترة الواقعة بين يناير ١٩٧٠ واذار ١٩٧٢ مقتل ٢٧ اسرائيليا وجرح ١٩٥ اخر في هذه المنطقة . والحقيقة ان حجة الامن التي تذرعت بها محكمة « العدل » العليا : حجة واهية ، لان السبب الحقيقي لعملية تفريغ مشارف رفح من السكان وطردهم من اراضيهم يعود الى رغبة سلطات الاحتلال في تهويد تلك المنطقة حيث شيد عليها عدة مستوطنات ، ومن المحتمل أن تبنى هناك مدينة « يميت » .

مقاومة سكان الهضبة : ارتفع عدد المعتقلين من سكان هضبة الجولان بتهمة الانتماء الى شبكات « التخريب والتجسس » ، ووصل العدد الاخير الى ٦٣ معتقلا ، ويقف على رأس الفوج الجديد من المعتقلين محمد حامد صفدي المدعو « ابو عدنان » . وقد اعترفت الصحف الاسرائيلية ان « أبو عدنان » يعتبر من المعارضين للسياسة الاسرائيلية الرامية الى دمج السكان الدروز في اسرائيل ، كما وانه وقف ضد اقامة مجالس محلية في قرى الهضبة تحت ظلال الاحتلال ، واقامة محكمة شرعية للطائفة الدرزية وترتيبات جبي الضرائب .

ومن الجدير بالذكر هنا ان السياسة الاسرائيلية واجهت فشلا ذريعا في الهضبة ، فقد ارتكزت السياسة الاسرائيلية هناك على ضخامة الروح الوطنية بين صفوف السكان ، بواسطة التركيز على العامل الطائفي ، وفتح بعض ابواب العمل وحرية الحركة امام السكان في الهضبة ، وبالرغم من ان السكان هناك وخاصة الجيل الشاب ، كانوا يفصحون عن هويتهم الوطنية والقومية من خلال التظاهرات المعادية للاحتلال ، والتي تخللتها اشتباكات مع قوات الاحتلال ، فان السياسة الاسرائيلية لم تيأس وركزت ثقلها على الزعامة التقليدية في الهضبة مستغلة التنافس

هجرة اليهود السوفيت

أسامة الغزالي حرب

تحتل الآن مشكلة هجرة يهود الاتحاد السوفييتي الى اسرائيل مكانا بازرا وسط الأنباء والتعليقات العالمية والعربية على حد سواء . كذلك فليس من المنتظر ان تتوارى هذه المشكلة فى المدى القصير على الاقل ، لأنها تملك الكثير من عوامل الاستمرار والأهمية . وعلى الرغم من أن السبب المباشر لاثارة هذا الموضوع الآن هو الأنباء التى تتردد حول تزايد هجرة اليهود السوفييت الى اسرائيل، الا أننا نسمع ايضا فى نفس اللحظة اتهامات مباشرة للاتحاد السوفييتي بأنه يحول دون حرية اليهود السوفييت فى الهجرة ، كما تطير وكالات الأنباء كل يوم اخبارا جديدة عن ألوان الضغط التى تمارسها الحركات اليهودية والصهيونية على الاتحاد السوفييتي من أجل تسهيل الهجرة الى اسرائيل . وهذا الازدواج فى الأنباء والتعليقات ـ وهو ازدواج مدروس ومخطط تماما ـ يعنى بحق أن فهم مشكلة هجرة اليهود السوفييت الى اسرائيل يتطلب أكبر قدر من الوضوح لجوانبها المختلفة والمتشابكة .

وابتداء .. فان المسألة كلها تحكمها حقيقتان :

أولاهما: أن مسألة «الهجرة» تمثل أحد المحاور الأساسية فى السياسة الخارجية الاسرائيلية .. ليس فقط بالمعنى المباشر عن ضرورة الهجرة لتوفير عنصر السكان لاسرائيل ، بما يترتب عليه من فوائد اقتصادية وسياسية وعسكرية .. ولكن ـ وذلك هو الأهم ـ كمسألة أكثر تعقيداً .. تتلاعب بها اسرائيل حسب الموقف السياسية المختلفة ، فتثيرها فى فترة زمنية معينة .. وتتجاهلها فى فترة

أخرى ، وتتوجه بها الى بلد ما وتتغافل عنها بالنسبة لآخر . والمحدد فى النهاية هو مصالحها التوسعية ، وحقيقتها كامتداد للامبريالية العالمية . بعبارة اخرى : تمثل الهجرة سلاحا سياسيا ودبلوماسيا لدى اسرائيل به وظائف محددة اهم بكثير من مجرد اجتذاب السكان ، او اشباع العواطف الدينية لليهود !

ثانيتهما: ان الاتحاد السوفييتي يحتوى على اكبر عدد من يهود العالم خارج اسرائيل بعد الولايات المتحدة التى يوجد بها حوالى ٦ مليون يهودى فوفقا لتقديرات المجلس اليهودى البريطانى يوجد فى الاتحاد السوفييتى حوالى ٢ر٥ مليون يهودى ـ وكان آخر احصاء سوفييتى قد قدرهم عام ١٩٥٧ بحوالى ٢ر٢ مليون ، وذلك بفارق كبير عن الدول التى تليه . فالدولة الثالثة فى عدد اليهود ـ وهى فرنسا ـ تحتوى على ٥٣٥ الفا فقط تليها الارجنتين (٥٠٠ الف) ثم بريطانيا (٤٥٠ الفا) ثم كندا (٢٨٠ الفا) .. وهكذا .

فاذا كان الاتحاد السوفييتى يقف الآن على رأس القوى التى تتصدى للسياسة الاسرائيلية العدوانية واطماعها التوسعية، والتى تقدم المساعدة والتأييد للبلدان العربية .. فانه يصبح من المنطقى جداً أن يكون الاتحاد السوفييتى هدفاً ممتازاً لاستعمال سلاح « الهجرة » ضده من جانب اسرائيل التى أفلحت بالفعل فى خلق ما اسمته «مشكلة هجرة اليهود السوفييت » والتى اصبح لها أكثر من جانب .. يمس الآن أكثر من طرف .

وفى تحليلنا لهذه « المشكلة » سوف نحاول أولا أن نتعرف على العوامل التى تحكم موقف الاتحاد السوفييتى من الهجرة اليهودية : ما هى تلك العوامل التى تدفعه الى حظر الهجرة .. وماهى العوامل التى تدفعه للسماح بها .. ثم ما هى أبعاد موقفه الفعلى ذاته .. ؟ ثم ننتقل بعد ذلك الى ايضاح التطورات الأخيرة التى حدثت فى مسألة الهجرة : فما هى الأبعاد الحقيقة لهذه التطورات .. وما تحليل العوامل التى دفعت بها .. وما هو موقف العوامل التى تحول دونها .. ؟

● **العوامل التى تحكم الموقف السوفيتى من الهجرة اليهودية :**

نستطيع أن نرصد ـ فى هذا العدد ـ مجموعتين من العوامل : أولهما العوامل التى تحول دون هجرة اليهود السوفييت .. وثانيهما العوامل التى تضغط فى الاتجاه المضاد .. من اجل فتح باب الهجرة .

ـ ويعتبر **العامل الايديولوجى** فى مقدمة العوامل التى تحول دون سماح الاتحاد السوفييتى بهجرة اليهود الى اسرائيل : فليس هناك من شك فى وجود تناقض ايديولوجى عدائى بين الماركسية اللينينية .. وبين الصهيونية وفكرة القومية اليهودية التى تمثل الأساس الأيديولوجى للهجرة . فالصهيونية والقومية اليهودية فى نظر الماركسية اللينينية هى حركة سياسية رجعية عنصرية ترتبط باستغلال البروليتاريا اليهودية وتشكل دفعا للتاريخ الى الوراء . ولقد كتب ماركس دراسته المعروفة

واخيرا .. فان الهجرة تمثل عامل خطورة من الناحية العسكرية خصوصا عندما تشمل أولئك الذين تلقوا تدريبا عسكريا معينا .. أو الذين تتصل طبيعة أعمالهم بالامن القومي للدولة السوفيتية .. فليس من المتصور أن تسمح الدولة هناك ـ بداهة ـ بالهجرة لمثل هؤلاء الأشخاص .

ـ ثم يبرز ثالثا العامل الخاص بالعلاقات العربية السوفيتية بوجه عام .. والمصرية السوفيتية بوجه خاص، وهى العلاقات التى اخذت فى النمو المضطرد ! ابتداء من تحسن العلاقات بين الثورة المصرية الوليدة والاتحاد السوفييتى .. ومرورا بأكثر من موقف مثل معارضة اسرائيل فى الأمم المتحدة عام ١٩٥٤ للمرور فى قناة السويس، ثم تأييد قرارات باندونج عام ١٩٥٥ ثم الموقف من العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ .. الى آخره من تطورات سارت كلها فى الاتجاه المعروف نحو توثيق العلاقات مع الحركات الوطنية فى المنطقة العربية وعلى راسها مصر . ويفسر هذا العامل بحقيقة أن الهجرة سوف تمثل عنصر دعم لاسرائيل فى مواجهة البلاد العربية ، ولذلك فان حرص الاتحاد السوفيتى على العلاقات الطيبة مع البلاد العربية يستلزم ـ طبعا ـ الحد من الهجرة اليهودية الى اسرائيل . على أننا ـ فى الحقيقة ـ لا نستطيع ان نرفع من الأهمية التى كانت لهذا العامل فى الحد من الهجرة الى درجة أهمية عاملى الايديولوجية ، والمصالح القومية للدولة السوفيتية والدليل على ذلك اننا اذا فحصنا ارقام الهجرة من الاتحاد السوفيتى الى أسرائيل فى الفترة من ١٩٤٨ ـ ١٩٥٤ ـ وهى فترة لم تشهد علاقات عربية سوفيتية يعتد بها تسمح لنا بالحديث عن هذه العلاقات كعامل مؤثر فى السياسة السوفيتية تجاه الهجرة ـ هاجر فى هذه الفترة المذكورة من الاتحاد السوفييتى ٨٢٧٧ يهوديا .. وهى كمية ضئيلة جدا بالقياس الى البلاد الأخرى فى نفس الفترة : فمن العراق مثلا حوالى ١٢٦ الف مهاجر .. ومن رومانيا حوالى ١٢٢ الف مهاجر .. ومن بولندا حوالى ١٠٨ آلاف مهاجر .. ومن بلاد المغرب العربى حوالى ٦٧ الف مهاجر .. ومن اليمن حولى ٤٦ الفا .. ومن تركيا حوالى ٣٥ الفا .. ومن ليبيا حوالى ٣٣ الفا ... وهكذا .

أما عن العوامل التى تضغط فى الاتجاه المضاد منذ قيام اسرائيل حتى الآن من اجل فتح باب الهجرة لليهود فانه يبرز فى مقدمتها الضغط الأعلامى والأدبى الذى تنظمه المنظمات والحركات اليهودية والصهيونية فى العالم ضد الاتحاد السوفييتى ، والتى أثرت بالفعل على الرأى العام الرسمى والشعبى فى أوربا وأمريكا . وهدف المخطط الاسرائيلى والحركة الصهيونية العالمية فى هذا الصدد هو احراج الاتحاد السوفييتى أمام دول

العالم والرأى العام الدولى وممارسة ضغوط مستمرة تحت ستار القضايا الانسانية والعاطفية . وعلى رأس هذا الضغط الاتهام بـ «معاداة السامية» وهو أسلوب اساسى فى فلسفة الدعاية الصهيونية منذ أن أكد عليه بوضوح «تيودور هرتزل» مؤسس الحركة الصهيونية الذى بين أهمية استغلال كراهية اليهود ورد الفعل العالمى لهذه الكراهية لتحقيق الأهداف الصهيونية التوسعية .. بل و « لتطور الشخصية اليهودية » ! وهذا يفسر ما قاله بن جوريون التلميذ المعاصر لهرتزل من أنه اذا كانت لديه سلطة فسيختار شبانا كرسوا حياتهم لقضية الصهيونية ويأمرهم فى أن يتنكروا فى ثياب غير يهودية ليضطهدوا اليهود بأساليب وقحه معادية للسامية ! وقال فى تبرير ذلك : ان نتائج الهجرة الى اسرائيل ستزيد عشرات الأضعاف عن النتائج التى حصلنا عليها نتيجة لجهود مبعوثينا الذين قضوا عشرات السنين يصرخون فى آذان صماء .

ولذلك فقد دابت اسرائيل والحركات الصهيونية بين كل فترة وأخرى .. حسب الظروف المختلفة على أن تتحدث وتصرخ عن « معاداة السامية» فى الاتحاد السوفييتى ، وهى تثير الأمر باستخدام أساليب متعددة مثل عقد المؤتمرات والتسلل الى المنظمات الدولية ، وتنظيم حركات الاحتجاج والاعتصام والاضراب بأشكالها المختلفة، وانشاء منظمات مساعدة اليهود على الهجرة وكذلك السعى الى توسيط زعماء العالم لدى قادة الاتحاد السوفييتى لإثارة الموضوع .. بل لقد وصل الأمر الى أن صلى البابا فى الفاتيكان فى احدى المرات من أجل اليهود السوفييت .

ـ والعامل الثانى فى الضغط على الاتحاد السوفييتى ينبع من الداخل : من بعض قطاعات اليهود الذين يتمسكون بالهجرة . مع أن الدولة هناك تعاملهم كمواطنين عاديين .. الا أنهم يريدون — كما صرح بذلك جولدمان الزعيم الصهيونى العالمى — « أن يظل لهم الحق فى أن يعيشوا كأقلية لا تربط نفسها بأى نظام أو بأى بلد » . فصحيح أن السياسة السوفيتية ترمى الى استيعاب اليهود ودمجهم فى المجتمع وأن الاتحاد السوفييتى قد نجح فى ذلك بدرجة كبيرة ، الا أن التجاوب والتعاطف مع الحركة الصهيونية ومع اسرائيل كمجسدة لهذه الحركة لا يزال موجودا بين يهود الاتحاد السوفييتى .. وان كانت درجته تتفاوت كثيرا بين السكان اليهود .

وهكذا أصبحت أسرائيل قوة جذب انفصالية للاتحاد السوفييتى ، وهى الحقيقة التى ظهرت منذ قيام دولة اسرائيل . ومن الأمثلة الشهيرة هنا ما حدث عندما وصلت جولدا مائير الى موسكو على رأس المفوضية الاسرائيلية فى أول تبادل دبلوماسى بين البلدين عام ١٩٤٨ ، حيث استقبلها يهود موسكو استقبالا حارا يدل على ولاء صريح لدولة أخرى .. لا تقبله دولة ذات سيادة . ويماثل هذا أيضا الحماس الذى أظهره بعض اليهود السوفييت نحو أفراد الوفد الاسرائيلى فى مهرجان الشباب الذى عقد عام ١٩٥٧ .

وفى تفسير الرغبة فى الهجرة تقول المصادر السوفييتية ان الدافع

اليها هو لم شتات الأسر بعد الحرب الثانية ، وخاصة تلك التى كانت تعيش فى المناطق التى انضمت أخيرا الى الاتحاد السوفييتى . كذلك فان بعضا آخر من المهاجرين الذين يتشكلون بصورة أساسية من كبار السن تشدهم اساطير التوراة حول « الشعب اليهودى الواحد » كما اسرتهم الدعاية الصهيونية فسافروا الى اسرائيل « بوازع من الذين » كما ذكروا فى طلباتهم . على أن أبواق الدعاية والمؤلفات الغربية تتصيد الموضوع لتتحدث عن « اليهود السوفييت يخضعون لمشاعر الرعب » وأن اليهودى السوفييتى سواء كان مواطنا عاديا أو عالما يتولى عملا هاما من أجل الدولة يظل ينظر اليه بريبة » . ويتحدث كاتب مثل والترلاكور عن « اضطهاد اليهود فى أواخر عهد ستالين » .. ثم يستطرد .. « وعلى الرغم من أن الحملة قد توقفت بعد موت ستالين الا انه لم يطرأ تحسن حاسم على الموقف : فلقد استمرت المشكلة اليهودية فى الاتحاد السوفييتى . ففى حين أن اليهود السوفييت لم يعودوا يخشون على حياتهم .. فلقد ظلت أشياء شاذة عديدة فى حياتهم .. وظلت الترقية أمامهم صعبة ان لم تكن مستحيلة فى مجالات عديدة .. !! .. لقد عوملوا كأقلية ولم يكن لهم حقوق الاستقلال الذاتى سياسيا وثقافيا التى منحت للأقليات القومية الأخرى .. ؟ ! وطبقا لوجهة النظر الرسمية فان اليهود السوفييت قد استوعبوا كلية فى المجتمع السوفييتى ، ولم يعودوا بحاجة الى مدارس أو صحف خاصة بهم كما انهم من المؤكد لا يرغبون فى الهجرة . ولكن فى الحقيقة كان الاستيعاب الكامل شيئا صعبا للغاية بالنسبة لهم .. طالما بقى المجتمع السوفييتى على ما هو عليه .. !! وهناك شك قليل فى ان عددا ضخما من اليهود سوف يتركون البلاد اذا منحوا تلك الفرصة » ذلك هو نموذج للكتابات الغربية .. ومعنى ذلك كله أن الدعاية الصهيونية والامبريالية يهمها كثيرا أن تثير باستمرار المواطنين اليهود فى الاتحاد السوفييتى ، وتحاول أن تجعل من عداء الاتحاد السوفييتى للصهيونية كفكرة وكحركة .. تحاول أن تجعل منه عداء لليهودية .. ونوعا من اللاسامية فى عملية ابتزاز مركزة ومشبوهة .

● **أبعاد الموقف السوفييتى :**

فاذا كانت تلك هى العوامل التى أثرت على موقف الاتحاد السوفييتى فى معالجته لقضية هجرة اليهود الى اسرائيل .. فما هى أبعاد الموقف الفعلى الذى اتخذه ؟ . ان الموقف السوفييتى ازاء تلك المشكلة اتخذ أبعادا ثلاثة : أولها تضييق هجرة اليهود الى أقصى حد ممكن وثانيهما الهجوم الدعائى المضاد على الحملة اليهودية .. ثم - ثالثا - مقاومة أى نوع من أنواع الانحراف الصهيونى داخل المجتمع السوفييتى .

- **فبالنسبة لاعداد المهاجرين السوفييت** الى اسرائيل حتى حوالى عام ١٩٧٠ تجمع جميع الاحصائيات - سواء السوفييتية أو الاسرائيلية أو الصهيونية واليهودية فى أنحاء العالم - على أن هذه الهجرة كانت تتم بشكل محدود جدا وهدفها الأساسى هو جمع شمل العائلات بالنسبة لكبار السن الذين لهم أقارب فى اسرائيل . المعدلات التى كانت تتم بها هذه

الهجرة كانت ضئيلة للغاية · والاحصائيات كلها تجمع على ضعف هذه الأعداد بل وانعدامها تماما فى بعض السنوات · فمنذ ١٥ مايو حتى نهاية عام ١٩٥١ لم تسمح السلطات السوفييتية الا بهجرة خمسة أشخاص مسنين الى اسرائيل، ولم تسمح بهجره أى يهودى فى عام ١٩٥٢ والنصف الأول من عام ١٩٥٣ وفى الفترة من يوليو ١٩٥٣ الى سبتمبر ١٩٥٥ هاجر حوالى ١٢٥ شخصا أما فى عام ١٩٥٨ فقد بلغ عدد المهاجرين ١١٢ شخصا· وفى سنة مثل ١٩٦٣ لم يهاجر من يهود الاتحاد السوفيتى الى اسرائيل سوى حوالى مائتى يهودى. وبصفة عامة فان عدد اليهود السوفييت الذين هاجروا من الاتحاد السوفييتى منذ قيام اسرائيل وحتى عام ١٩٧٠ تقريبا يبلغ حوالى ٢١ الف شخص على أكثر تقدير ، من مجموع المهاجرين الذين هاجروا فى نفس الفترة والذين يبلغون أكثر من مليون وربع مليون يهودى ! .

ـ أما البعد الثانى من ابعاد الموقف السوفيتى تجاه مشكلة الهجرة اليهودية ·· فهو يتمثل فى الهجوم الدعائى المضاد على الحملة اليهودية ، حيث يسعى الاتحاد السوفييتى الى أن يثبت للعالم الوضع الطيب الذى يتمتع به اليهود فى المجتمع السوفييتى · ويستند هذا الوضع الى مجموعة الاجراءات التى اتخذتها الثورة السوفيتية والرامية الى تحقيق المساواة بين المواطنين والى القضاء على نزعة العداء للسامية فى المجتمع السوفييتى وفى مقدمة هذه الاجراءات اعلان عام ١٩١٧ الذى الغيت بموجبه جميع الامتيازات والقيود القومية والدينية ، وبيان عام ١٩١٨ الذى يدين حركة العداء للسامية، وكذلك الفقرة ٥٩ من قانون العقوبات السوفييتى التى تعاقب على أعمال اثارة العداوة الدينية أو القومية ·· وكذلك أيضا المادة ١٢٣ من الدستور السوفيتى لعام ١٩٣٦ التى تنص على المساواة فى الحقوق بين المواطنين بصرف النظر عن القومية أو العنصر · وتشير الاحصائيات الى أنه على الرغم من أن اليهود لا يشكلون سوى نسبة ١ر١٪ من سكان الاتحاد السوفيتى الا أنهم يشكلون ٥ر٨٪ من العاملين فى التأليف والصحافة و ١٠٪ من أساتذة الجامعات و ١٠٪ من العلماء و ٣ر١٪ من القضاه والمحامين و ٧ر١٥٪ من الأطباء · ومن ناحية أخرى فقد انتخب من اليهود حوالى ٨٠٠ كنواب فى سوفييتات الشعب العامل وفى مجلس السوفييت الاعلى ، ومنح ما يقرب من ٣٤٠ ألف يهودى جوائز وميداليات للنجاح فى العمل أو المشاركة فى الحرب العظمى ، وحصل ١١٧ منهم على لقب بطل الاتحاد السوفيتى و ٧١ على لقب بطل العمل الاشتراكى . كما يوجد ٣٤٣ر٠٠٠ يهودى حاصلين على تعليم عال وهى نسبة بالقياس الى المجموع الكلى لليهود السوفييت تعتبر لا مثيل لها ·

ومن الأشياء الجديرة بالذكر هنا أيضا تجربة انشاء اقليم خاص باليهود ويتمتع بالاستقلال الذاتى داخل الاتحاد السوفييتى ·· وهذا الاقليم هو اقليم بيروبدجان الذى أنشىء عام ١٩٣٤ ·· ولكن احصاءات الهجرة اليهودية اليه تدل على أن المشروع لم يلاق النجاح ·· فعدد

اليهود هناك لم يتجاوز المائة ألف .. فلم تعد السلطات المسئولة تهتم بالمشروع .

وهناك ناحية أخرى يتركز عليها الهجوم الاعلامى السوفيتى المضاد، وهى مسألة عودة المهاجرين اليهود الى الاتحاد السوفيتى . حيث يهتم الاعلام هناك بفضح الاحوال السيئة التى عاش فيها هؤلاء اليهود فى اسرائيل ، وبنشر رسائل اليهود المهاجرين الى ذويهم وباعداد المقابلات الاذاعيةوالصحفية للعائدين منهم للاتحاد السوفيتى . ولقد قدرت السلطات السوفييتية ـ مؤخرا ـ عدد الراغبين فى العودة بأنهم حوالى عشرة آلاف .. ولكن أكثرهم يخشون التعبير عن ذلك علانية لأن السلطاتالاسرائيلية تتخذ اجراءات قهرية ازاءهم وتحاول الابقاء على أولئك الذين جذبتهم بالكذب والخداع .

ـ وأخيرا .. فلقد كان من الطبيعى أن تعمل الحكومة السوفييتية على مقاومة أى نوع من الانحرافات الصهيونية داخل المجتمع السوفييتى . ومن المثير هنا أن نعرف أن هذه المقاومة تعود الى السنوات الاولى لقيام الثورة البلشفية . ففى يونيو عام ١٩١٩ اتخذت الفروع اليهودية فى الحزب الشيوعى قرارا نص على أن « الحزب الصهيونى » .. « يقوم بدور مضاد للثورة وهو مسئول عن تقوية روح التعصب الدينى والقومى بين الجماهير المتأخرة .. مما يودى بحق تقرير المصير الطبقى للجماهير اليهودية الكادحة ويؤخر عملية تغلغل الأفكار القدمية فى أوساطها تأخرا كبيرا . وفيما يختص بسياسته نحو فلسطين يشكل الحزب الصهيونى أداة للامبريالية المتحالفة التى تحارب الثورة البروليتارية » . وسرعان ما حلت النوادى والمنظمات الصهيونية واعتقل الكثيرون من زعماء الحركة الصهيونية لا سيما فى بتروغراد وكييف وموسكو . وكان الصهيونيون يحاكمون بموجب تهمتين : عضوية منظمة سرية شبه عسكرية ، وصلتهم بالدول الاجنبية لا سيما انجلترا التى منحتهم وعد بلفور .

وهذا العداء من الصهيونية كفكرة وكحركة داخل المجتمع السوفييتى ظل سائدا حتى اليوم ، وانعكس فى مناسبات عديدة على العلاقات السوفييتية الاسرائيلية ، بسبب محاولات الدبلوماسيين الاسرائيليين المشاركة فى دعم تلك الانحرافات الصهيونية عن طريق الكتب والنشرات والخطب ، مما أحدث أزمات سياسية عديدة . ومثال ذلك اعتقال «الياهو كازان» الملحق فى السفارة الاسرائيلية فى موسكو فى أوديسا مدة ٢٤ ساعة ، وطرد الدبلوماسيين دافيد يافيتش فى أغسطس ١٩٦٦ وابراهام تاز فى سبتمبر من نفس السنة . كما نقلت وكالات الانباء فى منتصف العام الماضى أخبار حملة شنتها الصحافة السوفييتية لتوعية الشباب بالذات ضد « الصهيونية وتاريخها المعادى للشعوب والتقدم » . كذلك فان مختلف الهيئات فى الاتحاد السوفييتى كثيرا ما تعقد الاجتماعات والمؤتمرات لمواجهة الادعاءات الصهيونية، ومن الأمثلة الأخيرة

هنا ذلك التنديد من جانب عدد من المؤرخين السوفييت بالافتراءات الصهيونية التى تدعى أن السلطة السوفييتية تمنع تعليم العبرية وتاريخ اسرائيل ·· وان ذلك يدرس فى جامعة ليننجراد ·

● **التطورات الأخيرة ·· والضغوط التى وراءها :**

فاذا كانت تلك هى ملامح مشكلة هجرة الجهود السوفييت كما تكونت خلال الفترة الماضية ·· الا أننا نلحظ فى الوقت الراهن تنشيطا لها ·· ، ورفعها الى أقصى درجات التوتر خلال الحملة الواسعة التى تشن على الاتحاد السوفييتى بسبب القيود التى يفرضها على الهجرة اليهودية . كما نلحظ ـ فى نفس اللحظة ـ تواتر الأنباء عن تزايد عدد اليهود المهاجرين من الاتحاد السوفييتى الى اسرائيل بالقياس الى المعدلات السابقة · فهناك بيان لنائب وزير داخلية الاتحاد السوفييتى صرح فيه بأن عشرة آلاف يهودى سوفييتى حوالى ثلثيهم من النساء والأطفال قد تركوا الاتحاد السوفييتى الى اسرائيل خلال عام ١٩٧١ · كما حدد بيان سوفييتى آخر صادر عن وكالة نوفوستى عدد مهاجرى عام ١٩٧١ ، بأنهم حوالى ثلاثة آلاف اسرة . وحسب المصادر السوفييتية أيضا والمعتمدة على تقديرات وزارة الداخلية السوفييتية فانه هاجر من الاتحاد السوفييتى الى اسرائيل ما يقرب من ٢١ ألف مواطن سوفييتى من اليهود عام ١٩٧٢ · وتقول نفس النشرة انه فى الفترة من ١٩٤٨ الى ١٩٧١ هاجر الى اسرائيل ما يماثل هذا الرقم تقريبا · وأنه فى سنة ١٩٧٢ تسلم ٩٥٫٥٪ ممن طلبوا تصاريح الهجرة تصاريحهم ·· كذلك فان ما يقرب من ألفى مواطن تسلموا تصاريح الهجرة ولكن لم يستعملوها » · أما بخصوص عام ١٩٧٣ فقد نقلت وكالات الانباء من موسكو أنباء تفيد بأن عدد اليهود الذين أعطيت لهم تأشيرات خروج خلال الشهور الثلاثة الأولى من عام ١٩٧٣ كان ٧٦٠٠ مهاجر ·· « ولوحظ أن عدد التأشيرات قد زاد منذ يوم ١٩ مارس الذى كفت فيه السلطات السوفييتية عن تحصيل الضريبة على المتعلمين ·· ولكن لوحظ أنه لم يحصل حتى الآن أى يهودى معروف مثل الاستاذ ليرنر وليفتش أو الراقص فاليرى بانوفا على تأشيرة الخروج » ·

والانطباع المباشر الذى تعطيه هذه التطورات هو أن ثمة تصاعد هام قد حدث بالنسبة للعوامل الضاغطة فى اتجاه السماح بالهجرة من الاتحاد السوفييتى أى عاملى الضغط الخارجى والداخلى · فمن المعروف أنه قد حدث عقب عدوان يونيو ١٩٦٧ مباشرة حظر شامل تقريبا على هجرة اليهود السوفييت ، وصرحت أيامها المصادر الدبلوماسية فى أوربا الشرقية بأن أكثر من ستة آلاف يهودى سوفييتى قد منعوا من الهجرة بسبب العدوان الاسرائيلى ·· ومنذ تلك الفترة حدث التصاعد الشديد فى الضغط بصورتيه الخارجية والداخلية ·· بالنسبة للاتحاد السوفييتى · ودراسة هذا التصاعد توضح حقائق هامة :

ـ **فمن الناحية الأولى** تضافرت جهود الحركات الصهيونية فى العالم

مع جهود اسرائيل فى حملة منظمة ومدروسة ، تتحدث عن « معاداة السامية » فى الاتحاد السوفييتى الى حد أن وقف رئيس الجمعية الدولية لمناهضة اللاسامية فى باريس يصرح بأن : « معاداة الساميه فى الاتحاد السوفييتى آخذة فى الازدياد » . وعقد فى فبراير ١٩٧١ مؤتمر صهيونى كبير فى بروكسل « تأييدا ليهود الاتحاد السوفييتى وحقهم فى الهجرة » ، كما انشئت منظمة جديدة فى « ميامى » لمساعدة يهود الاتحاد السوفييتى على الهجرة . واتخذت الحملة فى أوربا الغربية بالذات شكل الدفاع عن الليبرالية والتباكى عليها .. وربما كان ما جاء من انباء فى منتصف العام الماضى من أن فرانسوا ميتران ، زعيم الحزب الاشتراكى الفرنسى قد بعث برسالة الى السفير السوفييتى فى باريس يحتج فيها على تقييد هجرة اليهود .. توضح لنا المدى الذى ذهب اليه تأثير تلك الحملة .

ثم حدث ان فرضت الحكومة السوفييتية رسوما معينة يدفعها ذوو المؤهلات العليا الراغبون فى الهجرة — يهودا كانوا أم غير يهود — وهى رسوم تتراوح بين أربعة آلاف وأربعة عشر ألف روبل ، الى جانب رسوم تأشيرة الخروج التى تبلغ ٩٠٠ روبل . وكان ذلك كافيا لأن تتصاعد الحملة درجات أخرى ، بحيث وصلت الى أقصاها فى منتصف العام الماضى .. ويكفى أن نستعرض ما تم خلال شهر أغسطس الماضى فقط مثلا : فالمنظمة الصهيونية العالمية تدعو لتنظيم حملة دلية ضد الاتحاد السوفييتى ، وزعيم رابطة الدفاع اليهودى الصهيونية يتحدث ويهدد باختطاف دبلوماسيين سوفييت . وفى اسرائيل تضرب رابطة الدفاع اليهودى عن الطعام ، وينعقد اجتماع طارىء لمديرى الجامعات وأعضاء أكاديمية العلوم ، وتنظم النقابات حملة عالمية ، ويعقد مجلس الوزراء اجتماعات يندد فيه بالاجراءات .. ثم تفتتح « جولدا مائير » الدورة غير العادية للكنيست والمخصصة لمناقشة مشكلة المهاجرين السوفييت . وتمد اسرائيل حملتها الى الخارج .. فمندوبها فى الأمم المتحدة يصرح بأنها ستعرض على الجمعية العامة مسألة الرسوم المفروضة على هجرة الجامعيين .. ثم تطلب صحيفة هاآرتس فى ٢٥ أغسطس الولايات المتحدة بوقف معاملاتها التجارية مع الاتحاد السوفييتى فورا .. اذا لم يلغ الضريبة .. وتثير الدعاية كيف أن هذا الاجراء قد يبطىء من عملية الاقتراب الحذر نحو السلام بين الولايات المحدة والاتحاد السوفييتى . ثم تمتد الحملة الى الانتخابات الامريكية . وتصرح صحيفة هاآرتس أيضا بأن على الحكومة الاسرائيلية واليهود فى امريكا باستخدام الانتخابات الامريكية الى أقصى حد لممارسة قدر من الضغط على الولايات المتحدة .. وبالفعل يتبارى نيكسون وماكجفرن فى اظهار التأييد لاسرائيل ، والاهتمام بقضية هجرة اليهود السوفييت .

كذلك شهدت بداية هذا العام ضغطا صهيونيا امريكيا شديدا على الاتحاد السوفييتى محوره اتفاقيات التبادل التجارى الأخيرة بين البلدين .. فطالبت جولدا مائير الحكومة الامريكية أن تشترط على الاتحاد السوفييتى السماح لليهود السوفييت بالهجرة قبل اتمام صفقة القمح

بينهما . وتلقفت العناصر الصهيونية فى الكونجرس الامريكى هذا السلاح وأخذت تلوح به وصرح أحد أعمدتهم « هنرى جاكسون » بأن الكونجرس « مصمم على رفض منح الاتحاد السوفييتى معاملة الدولة الدولة الاولى بالرعايه مادام يصر على انتهاج سياسته الحالية بشان الهجرة » . ولم يكن غريبا بعد ذلك كله ان اخذت وكالات الانباء تطير عشرات البرقيات حول أن الاتحاد السوفييتى « قد توقف عن تحصيل الضرائب المفروضة على المهاجرين اليهود .. » ! مع أن نفس المصادر كانت قد صرحت قبلها على لسان هيوبرت همفرى عقب زيارته للاتحاد السوفييتى فى ديسمبر ١٩٧٢ بأن «اليكسى كوسيجين لم يشر فى احاديثه على الإطلاق بأن الكرملين سيتخلى عن رسوم التعليم العالى .. » .. وهى نفسها أيضا التى نقلت من دوائر موسكو الدبلوماسية فى ٩ مارس الماضى بأنهم « لن يسمحوا للكونجرس الأمريكى بالتدخل فى الشئون الداخلية للاتحاد السوفييتى .. » .

ـ واذا كان ذلك هو الضغط الخارجى على الاتحاد السوفييتى من أجل زيادة الهجرة اليهودية فربما كان الضغط الداخلى لا يقل عنه أهمية .

فليس هناك شك أولا فى أن حوادث يونيو عام ١٩٦٧ كان لهـا تأثير معنوى كبير على اليهود فى العالم ، ولقد تحدث بن جوريون عن هـذا الحماس وضرورة استغلاله بقوله .. « ان حماسا لا سابق له قد اجتاح يهود العالم فى خضم النصر الاسرائيلى .. ومن الواجب استغلال هـذا الحماس لجلب عشرات الألوف من يهود العالم لاسرائيل .. وعلى الأخص القدس » .. لذا ليس من الصعب أن نتصور أن حرب يونيو قد خلقت بين اليهود السوفييت شعورا بالود نحو اسرائيل .. وأيقظت فى الكثير منهم الرغبة فى الهجرة ، خاصة وأنهم يعيشون فى المجتمع السوفييتى ، حيث أصيب الرأى العام وبعض الاجهزة السياسية هناك برد فعل ومفاجأة شديدة من جراء النصر الاسرائيلى . وعلى الرغم من أن المعدل العام للهجرة الى اسرائيل لم يتزايد أى زيادة يعتد بها بعد حرب يونيو ١٩٦٧ على الرغم من الجهود التى بذلت لاستثمار الحماس اليهودى . الا أنه يبدو أن الأمر بالنسبة لليهود السوفييت كان يحمـل مؤشرات أخرى . فنائب وزير الداخلية السوفييتى عندما صرح بأن عشرة آلاف شخص قد هاجروا عام ١٩٧١ ثلثيهم من النساء والأطفال .. قال فى توضيح ذلك ، « تعتبر الآراء الدينية .. والرغبة فى الالتقاء بالأقارب وآثار الماضى .. والسعى وراء المصالح الخاصة من بين الأسباب الرئيسية لطلبات السماح بالهجرة الى اسرائيل . كما تلعب الدعاية الصهيونية دورا محددا كذلك .. تلك الدعاية التى تؤثر على بعض العناصر غير الثابتة » .

ويبدو أن الضغط اليهودى هناك كان ملحوظا .. ولكن المعلومات الواردة من موسكو حول هذا الموضوع قليلة .. ربما كنوع من الحساسية بسبب الحملة الضارية التى تتهمها باضطهاد اليهود . على أن الانبـاء قد تناثرت عن مظاهرات يقوم بها اليهود هناك بين الحين والآخر .. كذلك

تفجرت حوادث معينة غذتها وهللت لها الدعاية الصهيونية .. فقد تكررت ظاهرة ارسال وتهريب خطابات من اليهود السوفييت الى الخارج وهى الخطابات التى ترسل الى السكرتير العام للأمم المتحدة والى مختلف الهيئات الدلية لاستدرار العطف والشفقة عليهم .. لأن الاتحاد السوفييتى - كما قالت جيروزاليم بوست فى ١٧ مارس ١٩٧٠ - .. « يمنعهم من العودة لأرض الميعاد التى عاش فيها أجدادهم .. مما يعد مخالفة لحقوق الانسان » ! وربما كان أحد الحوادث المثيرة أيضا فى هذا الاتجاه ما حدث فى أواخر عام ١٩٧٠ عندما حاول بعض اليهود السوفييت اختطاف طائرة سوفييتية للفرار الى اسرائيل . وعندما جرت محاكمة هؤلاء اليهود وحكم على عدد منهم بالاعدام .. قامت أجهزة الاعلام الصهيونية والاسرائيلية بشن هجوم عنيف على موقف الاتحاد السوفييتى من الهجرة اليهودية .. وتضمنت الحملة المذكرات وعرائض الاحتجاج والمسيرات والمظاهرات .. الخ .. وفى ٢٥ نوفمبر الماضى نقلت وكالات الانباء أن ١١ من العلماء السوفييت قد هددوا بأن يهود موسكو قد يلجأون الى « وسائل غير مرغوب فيها » للاحتجاج على عدم السماح لهم بالهجرة الى اسرائيل .. وقالوا فى رسالة بعثوا بها الى اللجنة المركزية للحزب الشيوعى أن البوليس لجأ الى ما أسموه اجراءات غير دستورية عندما اعتقل ٤٣ يهوديا كانوا قد قاموا يومى الاربعاء والخميس بحركة اعتصام وأحراب عن الطعام فى مبنى البريد المراكزى » ! .

«. ولاشك طبعا أن ضغوط اليهود الداخلية ترتبط ارتباطا عضويا مباشرا بالضغوط الخارجية . فالضغوط الداخلية تستغل لأشعال ضغوط خارجية .. والضغوط الخارجية بدورها - وذلك هو الأهم - تستثير وتشجع الضغوط الداخلية وتغذيها باستمرار .. وتقاوم أى محاولة لتهدئتها .

... لماذا الآن ؟

.. ان هذه التطورات الأخيرة ، وتصاعد الضغط الدعائى الصهيونى والاسرائيلى .. تثير تساؤلا بالغ الأهمية .. وهو : **لماذا يحدث هذا التصاعد الشديد الآن فى الحملة على الاتحاد السوفييتى طلبا للمهاجرين ؟**
ان الدراسات المتعلقة بالموضوع تشير دائما الى أسباب معينة : مثل ضخامة عدد يهود الاتحاد السوفييتى .. ومثل نضوب معين الهجرة من المصادر الأخرى مثل الشرق الأوسط وأوربا الشرقية .. ولكن .. الا يوجد فى الولايات المتحدة أيضا ستة ملايين يهودى .. أى أكثر من ضعف عدد اليهود السوفييت .. أرض الميعاد مفتوحة أمامهم على مصراعيها .. وحريتهم فى الهجرة مطلقة فلماذا لا يهاجر هؤلاء الى اسرائيل .. ولماذا لا تشن اسرائيل حملتها من أجل جذبهم ؟

ان الرد الذى يقال فى تلك الأحوال أن مستويات المعيشة المرتفعة لليهود فى أمريكا تجعلهم هناك غير راغبين فى الهجرة ؛ ويقال أيضا أن وجود اليهود فى أمريكا يشكل عنصر ضغط سياسى وتمويل اقتصادى

ـ أما بالنسبة للأوضاع الداخلية فى الاتحاد السوفييتى التى تحول دون الهجرة، التى لخصناها فى العمل على دمج اليهود فى المجتمع السوفييتى ، والمحافظة على القوة العاملة والموارد الاقتصادية التى تنفق على المواطنين اليهود ، وحماية أمن الدولة وأسرارها العسكرية ·· فانه يبدو من تزايد الضغط اليهودى فى الداخل نحو الهجرة أن الدعاية الصهيونية قد افلحت الى حد ما فى مقاومة الجهود التى تبذل فى المجتمع السوفييتى لدمج اليهود فيه بشكل كامل · فاذا كان ذلك يفسر السماح بهجرة اعداد من اليهود ·· فان مقتضيات المحافظة على الموارد وعدم التبديد الاقتصادى داخل المجتمع السوفييتى هى التى تفسر فرض الرسوم والضرائب على هجرة ذوى المؤهلات العليا ·· ويؤكد الطابع «الاقتصادى» لهذه الضرائب أنها ليست مقصورة على المهاجرين اليهود ·· بل هى ضرائب عامة مفروضة على أى مواطن سوفييتى يريد الهجرة للخارج · كذلك فان مقتضيات الأمن والسرية .. هى التى تبرز منع سفر اليهود العاملين فى القطاعات الحساسة ·· خاصة وأن أعدادا من أولئك المهاجرين يذهب الى أمريكا ، وليس الى اسرائيل ، ولقد سبق أن أعلن كوسيجين هذا الأمر بخصوص العسكريين بالذات ·

اما العامل الثالث من العوامل التى قلنا أنها يمكن أن تضغط فى اتجاه منع الهجرة الى اسرائيل فهو العلاقات العربية السوفييتية · ولقد سبق أن أوضحنا أن موقف الاتحاد السوفييتى من المشكلة وتقييده الشديد للهجرة اليهودية قد تأثر بالعوامل الايديولوجية والعوامل الداخليه المرتبطة بالمصالح القومية للدولة السوفييتية أكثر من تأثره بالعلاقات العربية السوفييتية .. بل وقبل ان توجد هذه العلاقات . على أن هذا العامل (أى العلاقات العربية السوفييتية) ان لم يكن بارزا فى الفترة السابقة على أساس أن الموقف السوفييتى فى منع الهجرة كان يتفق تماما مع مصالح البلدان العربية ورغباتها ، فان التطورات الأخيرة لابد وأن تدخل هذا العامل فى المناقشة · فهذا العامل قد اضحى محور دعاية استعمارية وصهيونية ورجعية شرسة ، تصر على ادعاء أن سماح الاتحاد السوفييتى بهجرة أعداد كبيرة من اليهود مؤخرا ·· يعود فى الأساس الى فتور العلاقات العربية السوفييتية، والى تغير موقف الاتحاد السوفييتى من أسرائيل ·

على أن القول بوجوب أدخال هذا العامل ـ كأحد العوامل التى تحكم موقف الاتحاد السوفييتى من الهجرة ـ يجب أن يسبقه وضوح كامل للحجم الحقيقى لمسالة « المهاجرين السوفييت » ، كما يمكن أن نستخلصه من العرض السابق :

فليس من شك فى أن الأعوام ١٩٧١ ، ١٩٧٢ ·· قد شهدت تصاعدا فى أرقام الهجرة من الاتحاد السوفييتى .. وهذه الأرقام هى حوالى عشرة آلاف لعام ١٩٧١ ، وحوالى ٢١ ألفا لعام ١٩٧٢ طبقا للمصادر السوفيتية كذلك فان مؤشرات عام ١٩٧٣ تعطى انطباعا مماثلا . ولكن

داخل أمريكا .. ولصالح اسرائيل . اذن .. فمسألة الهجرة والحملات الدعائية حولها لا تتحدد ب «الحنين الى ارض الميعاد» ! .. ولا تتعدد بضرورة توفير عنصر السكان بمعناه السطحى المباشر .. ولكنها تتحدد فى الأساس بما تمليه مصالح اسرائيل كامتداد للاستعمار العالمى وكحامية أمامية للدفاع عن مصالحه فى المنطقة . وهــذه الحقيقة بالذات هى التى تفسر لنا تضاؤل « الايمان » اليهودى بالعودة .. أمام « مستويات المعيشة المرتفعه » فى أمريكا ؛ وهى التى تفسر لنا تفضيل وجــود اليهود فى أمريكا بنفوذهم السياسى والاقتصادى على الهجرة الى اسرائيل . ثم هى أخيرا تفسر لنا هذا الهجوم على الاتحاد السوفييتى الآن.. والتكالب على اليهود هناك .. فهذه الحملة لا تستهدف مجرد الحصول على مهاجرين .. ولكنها موجهة فى الأساس الى موقف الاتحاد السوفييتى من مشكلة الشرق الأوسط ، وهى الآن فى عنفوانها لكى تستغل الى أقصى حد فترة الجمود الحالية فى المشكلة . وربما يؤكد هذه الحقيقة أمران : اولهما أن باب الهجرة من الاتحاد الســوفييتى لايمكن أن يترك مفتوحا بالدرجة التى تحدث اختلالا مفاجئا فى التوازن السياسى داخل اسرائيل وداخل الحركة الصهيونية .. بصرف النظر عن المشاعر الدينية المزعومة . وثانيهما : أنه سبق أن ارتفعت دعوات معينة فى اسرائيل تطالب بالابقاء على يهود الاتحاد السوفييتى حتى يمكن أن يكونوا فى المستقبل قوة ضغط هناك لصالح اسرائيل كما هو الحال الآن فى أمريكا .

.. وعلى ذلك .. فان اثارة مسألة هجرة اليهود الســوفييت فى هذا الوقت بالذات .. وبتلك الكيفية .. يخدم الحركة السياسية لاسرائيل تماما .. من أجل تدعيم وضعها العدوانى الراهن : فهى من ناحية تحرج الاتحاد السوفييتى أمام دول العالم .. وتعاقبه .. على موقفه فى أزمه الشرق الأوسط .. ثم هى – من ناحية أخرى – تدق أسفينا فى العلاقات العربية السوفييتية فى وقت تعتقد أنه أنسب الأوقات لذلك .

*** التطورات الأخيرة .. والعوامل المضادة للهجرة :**

.. يبقى بعد ذلك تساؤل أخير .. وهو : هل زيادة هجرة اليهود السوفييت الى اسرائيل تعنى ضعف العوامل التى كانت تحــول دون هجرتهم .. أى العوامل الايديولوجية والداخلية .. ثم اعتبارات العلاقات مع البلاد العربية ؟

فى البداية .. يجب أن نترك **عامل التناقض الايديولوجى** على أساس أنه تناقض مستمد من طبيعة كل من الماركسية اللينينية .. والصهيونية ، وهو تناقض قائم لا نتصور تغيره الا اذا تغيرت الماركسية اللينينية .. أو تغيرت الفكرة الصهيونية .. وهذا – بالطبع – لم يحدث كذلك فان الفكر السوفييتى المعاصر يمثل امتدادا واضحا للموقف الماركسى اللينينى من الصهيونية ، حيث تعبر عشرات من الكتابات الســوفييتية المعاصرة عن الادانة العنيفة للصهيونية ومحتواها الرجعى الامبريالى .. كما يعبر أكثر من مسئول سوفييتى عن إن الهجرة الى اسرائيل تمثل نوعا من الخيانة للوطن » .

محاولة التحليل الموضوعي للمشكلة على النحو الذى قدمناه آنفا .. تقودنا الى أكثر من حقيقة .. على أكبر قدر من الأهمية :

أولا: أن هذه الاعداد ليست بالقدر الذى تسعى الى تضخيمه وسائل الاعلام الاستعمارية والصهيونة .. أو الدوائر الرجعية فى المنطقة العربية . فلقد تحدثت المصادر كلها عن « الهجرة الجماهيرية » من الاتحاد السوفييتى .. وعن « الجسر الجوى » بين موسكو وتل أبيب . وعلى سبيل المثال .. فقد رفعت أرقام الهجرة لسنة ١٩٧١ الى ١٦ ألف مهاجر ، ثم رفع رقم هجرة ١٩٧٢ الى مائة ألف مهاجر ! .. بل ان البعض عندنا قدر عدد المهاجرين السوفييت .. بنصف مليون ! . اننا حتى اذا افترضنا أن عدد اليهود الذين هاجروا من الاتحاد السوفييتى منذ قيام اسرائيل حتى الآن حوالى ٦٠ ألف مهاجر (طبقا للارقام الاسرائيلية المبالغ فيها ..) .. فان هذا العدد لا يعبر عن « مشكلة يهودية » داخل الاتحاد السوفييتى .. ولا يعبر عن « حركة جماهيرية » .. بالقياس الى الـ ٥ر٢ مليون يهودى .

ثانيا : أن هذه الأعداد تخضع فى هجرتها لقيود مادية وأدبية ولدوافع تتصل قبل اى شىء .. بالأيديولوجية السوفييتية ... وبأمن الاتحاد السوفييتى ومصالحه القومية .. وجهوده لدمج اليهود فى المجتمع السوفييتى .

ثالثا : أن فتح باب الهجرة على هذا النحو ارتبط ــ كما رأينا ــ بعوامل وضغوط خارجية معقدة..جاءت فى وقت يسعى فيه الى تنقية الجو الأوربى والعالمى. مما استلزم بالتالى السماح بقدر من الهجرة «وهذه الظروف كلها يصعب على الاتحاد السوفييتى أن يتجاهلها تماما .

رابعا : أن وجود الضغط من جانب بعض قطاعات اليهود السوفييت للهجرة .. (والذين تقدرهم المصادر السوفييتية بحوالى ٥ر٪ من مجموع اليهود..).. يمكن فهمه على ضوء المشاعر الدينية واعتبارات لم شتات الأسر اليهودية .. كما أننا يمكن أن نتصوره أيضا فى اطار الحملات الدعائية الضارية الموجودة باستمرار من جانب أجهزة الدعاية الغربية الرأسمالية والموجهه الى الكتلة الشرقية بصفة عامة .. والتى وجدت الهجرة اليهودية تحقق لها أكثر من غرض فى وقت واحد ... هنا أيضا .. فان مسألة مطالبة الاتحاد السوفييتى بأن يمنع بعض مواطنيه من الهجرة رغما عنهم .. مسألة لها حدود معينة .. خاصة فى ظل حملات الابتزاز الدعائى .. اليهودى والغربى .

خامسا : ان هناك أعدادا متزايدة من المهاجرين السوفييت يسعون الى العودة الى وطنهم خاصة بعد اكتشاف حقيقة الأوضاع فى اسرائيل .. وعدم مقدرتهم على الاندماج فى المجتمع الاسرائيلى. وعلى الرغم من أن الأعداد التى عادت بالفعل ليست كبيرة..الا أن أثر عودتهم يفوق وزنهم العددى .. حيث هم يمثلون عنصر تحذير هام أمام الراغبين فى الهجرة .. فاذا لاحظنا أن أجهزة الاعلام السوفييتية تسعى بأقصى طاقاتها الى

التركيز على هذا الجانب .. والى نشر أحاديث وخطابات هؤلاء العائدين .. فهمنا الأثر الحقيقى لهذه العودة .

سادسا : أن هناك وجهة نظر ترى أن هؤلاء المهاجرين سوف يمثلون عبئا على اسرائيل .. خاصه اذا أخذنا فى الاعتبار غلبه عنصر الشيوخ والنساء والأطفال على كثير من أفواجهم .. أو لعل هذا يفسر مسارعه الكونجرس الأمريكى الى الموافقة على اقتراح بتخويل الخارجية الأمريكية صلاحيه تخصيص ما يلزم من اموال لاستيعاب اليهود السوفييت المهاجرين الى اسرائيل ..

.. فى اطار فهم تلك الحقائق يظل من المتصور أن الاتحاد السوفييتى فى محاربته لاطماع الحركة الصهيونية فى اليهود السوفييت .. لابد وأن يدخل عامل العلاقات مع البلاد العربية وضرورة المحافظة عليها وتنميتها كأحد العوامل الدافعة الى محاولة حصر الهجرة بكل الوسائل الممكنة .. وذلك لأكثر مو سبب :

— فهجرة اليهود السوفييت (حتى داخل هذا الاطار المفهوم) تمثل عاملا ايجابيا فى صالح اسرائيل .. وهى الى جانب فوائدها المعروفة .. فانها تسهم فى تثبيت اسرائيل للبقاء حيث هى لتوطين المهاجرين الجدد.. وفى الحيلولة دون السماح باخلال التوازن السكانى لصالح العرب .

— كذلك فان فتح باب الهجرة الآن يفقد الاتحاد السوفييتى أحد الأسلحة الممكنة فى الضغط على اسرائيل .. ولنتذكر ما سبق أن قلناه حول الحظر الشامل الذى فرضه الاتحاد السوفييتى على الهجرة بعد يونيو ١٩٦٧ مباشرة ..

— ثم أن الهجرة الآن — وذلك هو الأهم — تقدم للقوى المعادية للأمة العربية .. سواء كانت الامبريالية والصهيونية فى الخارج أو الرجعية العربية فى الداخل فرصة ذهبية .. ليس فقط لدق اسفين فى العلاقات السوفييتية العربية ولتشويه صوره الاتحاد السوفييتى لدى الجماهير العربية ، ولكن أيضا للهجوم على النظام الاشتراكى وعجزه عن حل مشكلة اليهود .. « ولترويج الأفكار الرجعية حول أثر التعصب الدينى والاوهام القومية اليهودية فى شد اليهود — حتى من الاتحاد السوفييتى .. — الى فلسطين !

فاذا كانت تلك هى بعض الأسباب التى لا بد وأن تدخل عامل العلاقات العربية السوفييتية ضمن معايير تقييم مسألة الهجرة اليهودية .. لدى القيادة السوفييتية ، والتى تحتم توضيح الموقف السوفييتى باستمرار وعدم الصمت ازاء الدعايات المعادية .. فان ما يجب تذكره بالنسبة لنا — على الناحية الأخرى من المشكلة — أن البلاد العربية قدمت لاسرائيل منذ قيامها أكثر من نصف مليون يهودى !! .. وان الجبهة الأساسية الآن لمحاربة الهجرة الى اسرائيل هى أرض اسرائيل نفسها .. ولنتذكر أيضا أن حالة الاستقرار والهدوء فى اسرائيل هى بالضبط ما يشجع المهاجر على القدوم عليها . وتحطيمنا لهذا الاستقرار وذلك الهدوء بالقوة المسلحة هو ما سوف يجعل المهاجر — سوفييتيا كان أم غير سوفييتى — يفكر ألف مرة قبل أن يذهب الى « أرض الميعاد » !

الثورة الفلسطينية المسلحة

■ الجديد في هجرة اليهود السوفييت والنغمات النشاز

■ كتاب للمعركة

عبدالقادر ياسين

في العاشر من أغسطس (آب الماضي، أذاعت وكالات الأنباء أن المدعى العام الامريكي أبرق للسفارة الامريكية بروما ، يطلب اليها منح تأشيرات دخول لمهاجرين يهود خرجوا من الاتحاد السوفييتي ، بعد أن عدلوا عن التوجه الى اسرائيل ، بمجرد (*)

التقائهم بالعائدين منها من اليهود السوفييت ، والذين جمعتهم الحكومة السوفييتية في معسكر خاص بفيينا. عاصمة النمسا ٠

وهذا الخبر بالغ الدلالة ، اذ يوضح مدى ضعف دوافع اليهود للهجرة الى اسرائيل ، كما يبين ــ من جهة أخرى ــ ان اسرائيل لم تعد نقطة جذب ليهود العالم ٠

والمصاعب التي يواجهها اليهود المهاجرون الى اسرائيل من الاتحاد السوفييتي عديدة ، ففي بحث أجرته ادارة البحث الاجتماعي في وزارة

الاستيعاب والهجرة الاسرائيلية ، فى نهاية العام الماضى وبداية العام الحالى ، تبين أن نحو نصف المهاجرين السوفييت ساخطون ناقمون على الخدمات التى قدمتها لهم مكاتب العمل ووزارة الهجرة والاستيعاب الاسرائيلية ، فيما يخص تعيينهم فى أعمالهم · كما لم يتلق سوى ٤٦٪ من البالغين منهم دروسا فى العبرية ، اللغة الوحيدة المستخدمة رسميا فى اسرائيل ، اما الباقون فلم يدرسوا هذه اللغة على الأطلاق · ومن المهاجرين ـ فى سن ٥٥ عاما وما فوقها ـ لم يتلق دروسا فى العبرية سوى ٢٩٪ فقط · وبينما عزا شباب المهاجرين (١٨ ـ ٥٤ سنة) هذا العزوف الى عدم توفر الوقت ، نجد المهاجرين المسنين يعزونه الى الشيخوخة واعتلال الصحة · وهاتان النسبتان الهابطتان تعكسان ظاهرة خطيرة، خاصة اذا علمنا ان نسبة الذين كانوا يلمون بالعبرية، عند هجرتهم الى اسرائيل ، لا تكاد تذكر · وحتى الذين أقبلوا على تعلم العبرية من اليهود السوفييت ، متخلفو المستوى ـ بوجه عام ـ عن المهاجرين من الدول الأخرى · كما أن ٢٦٪ فقط ممن تلقوا دروسا فى العبرية من المهاجرين السوفييت أعربوا عن ارتياحهم لتقدمهم فى اللغة · مقابل ٥٠٪ من المهاجرين الآخرين ، وقد أدت هذه المعدلات المنخفضة الى عزلة المهاجرين اليهود السوفييت عن وسائل الاتصال الاعلامية الاسرائيلية · وبالنسبة لمستوى المعيشة ، عبر نحو ٧٢٪ من المهاجرين السوفييت عن سخطهم لأن مستوى معيشتهم فى اسرائيل قد هبط عما كان عليه فى الاتحاد السوفييتى ، أو معادل له على أحسن تقدير · كل هذا أدى الى شعور اليهود السوفييت بالغربة داخل المجتمع الاسرائيلى ، مما دفعهم الى التقوقع والتكتل ، وعلى حد قول البحث المشار اليه « قصروا حياتهم الاجتماعية ـ خلال العام الذى انقضى على وصولهم ـ على اوساطهم الخاصة » ·

ومن شأن هذا التكتل تكريس وتعميق الانشقاق والتفسخ فى المجتمع الاسرائيلى ، الذى يضم شراذم شتى وفدت الى البلاد من أكثر من سبعين دولة ، مما يجعل هذه الدولة تفتقر الى التكامل الاجتماعى ، ويبدو المجتمع الاسرائيلى وكأن سكينا حادة قد أعملت فيه تقطيعا · فهناك انفصال واضح بين عرب الأرض المحتلة وبين اليهود المستوطنين ، والشىء نفسه يمكن ملاحظته ولمسه ـ وان كان بصورة أقل ـ بين اليهود الاشكنازيم وبين اليهود السيفارديم · كما أن هناك نفورا ملموسا بين المهاجرين الجدد وقدامى المستوطنين اليهود · وهناك انقسامات أخرى فى داخل كل فئة من هذه الفئات الست ·

وقد دفعت الصدمات التى تلقاها المهاجرون السوفييت فى اسرائيل، سواء فى المسكن أو العمل أو المعيشة ، الى التعبير عن سخطهم وأحيانا التعبير عن رفضهم لنمط الحياة الجديدة ·· بالمظاهرات ، والاعتصامات، ومحاولات الهروب من جحيم المجتمع الاسرائيلى ·



وفى حديثه مع المراسلين الامريكيين فى موسكو ، قال اليكسى شينيكوف ، رئيس أحد مجلسى السوفييت الأعلى ، بأن ١٣٠٠ من اليهود السوفييت قد حصلوا على تأشيرات خروج الى اسرائيل ، منذ أكثر من عام ، ولم يهاجروا بعد · هذا فى حين بلغ عدد الذين تقدموا الى السفارة الفنلندية باسرائيل – التى تقوم بأعمال السفارة السوفيتية هناك – بطلب العودة الى الاتحاد السوفييتى ، أكثر من عشرة آلاف يهودى سوفييتى · هذا بالرغم من عجز معظم الراغبين فى العودة للاتحاد السوفييتى عن تحقيق هذه الرغبة اما خوفاً من بطش السلطات الاسرائيلية ، أو بسبب ارتفاع قيمة القروض المالية التى قيدتهم بها حكومة اسرائيل لدى وصولهم الى اسرائيل · وينتظر لهذه النسبة أن

ترتفع ، وتنحسر الهجرة الى اسرائيل من الاتحاد السوفييتى ، بعد افتضاح حقيقة الحياة فى اسرائيل · كما ينتظر أن يتخذ الاتحاد السوفييتى المزيد من الاجراءات فى وجه تلك الهجرة · وقد أعــرب ناتان بيليد ، وزير الهجرة والاستيعاب الاسرائيلى ، عن مخاوفه بهذا الصدد ؛ فى حـديث أدلى به للتليفزيون الاسرائيلى فى الثامن عشر من يوليو (تموز) الماضى ، حين قال « أنه يتعين أن يكون المرء مستعدا دائما لمواجهة أى احتمال غير متوقع فى مجال هجرة اليهود من الاتحاد السوفييتى الى اسرائيل » ·

ويضع التعقيد البالغ لمسألة هجرة اليهود السوفييت الى اسرائيل ، الاتحاد السوفييتى أمام اختيار صعب ، اذ عليه اما أن يفتح باب الهجرة على مصراعيه ، وبدون القيود التى يمنع بها ـ حاليا ـ العسكريين والعلماء وذوى المناصب الهامة من الهجرة ، وان يبقى الباب مفتوحا لشـــــهور محددة ، ثم يعود ويغلقه الى الابد · واما أن تحظر هجرة اليهود نهائيـا من الاتحاد السوفييتى · وان كان الحل الأول يحمل معه محاذير عديدة لعل أهمها عدم تقدير وتفهم البلدان العربية لمثل هذا التصرف فى حالة وقوعه · كما أن اجراء الحظر الكلى سيوفر المناخ الملائم لخلق طابور خامس صهيونى داخل الاتحاد السوفييتى من أولئك الراغبين بالهجرة والذين يفتقرون للأحساس بالمواطنة تجاه الاتحاد السوفييتى ، بالاضـــافة الى ما يثيره هذا الحظر من حملات دعائية ضد الاتحاد الســـــوفييتى فى غرب أوروبا وأمريكا ، وما تحمله هذه الحملات من أخطار على التعايش السلمى الذى يمد الاتحاد السوفييتى جسوره الى كل من أمريكا وغرب أوربا ·

ومن جهة أخرى تجرب الصهيونية العزف على مقطوعة أخرى ، بغية الوقيعة بين العرب وبين حلفائهم السوفييت · فقد خـرجت جولدا مائير ـ رئيسة وزراء اسرائيل ـ بتصريح فى أوائـل يوليو (تموز) الماضى ، أعربت فيه عن اهتمام حكومتها بتجديد علاقاتها الدبلوماسية مع الاتحـاد السوفييتى ، وهى العــلاقات التى سبق للسوفييت أن قطعوها غداة حرب يونيو (حزيران) ١٩٦٧ · الا أن المصادر السوفييتية الرسـمية سارعت الى نفى وجود أى تفكير لدى الســــوفييت فى عودة العلاقات مع اسرائيل ·

ويبدو أن حكومة اسرائيل لا تفضـــل العزف المنفرد ، فالى جانب مقطوعة « اعادة العلاقات » ، ضربت على نغمة « الأســـمنت » · فأعلنت صحيفة « هآرتس » الاسرائيلية ، أن تاجرا من حيفا قد تعاقد على استيراد كمية كبيرة من الأسمنت من الاتحـــاد الســوفييتى · وتبعتها صحيفة « يديعوت أحرونوت » ، فأكدت أن عشرين ألف طن من الأسمنت السوفييتى ستصل الى اسرائيل فى أول أغسطس (آب) ، على ظهر سفينة أمريكية من تلك السفن التى تحمل القمح الامريكى الى الاتحاد السوفييتى ، وأشارت الصـــحيفة الاسرائيلية الى أن هذه الكمية هى جزء من المـــائة ألف طن المتعاقد عليها ·

المصدر : الكاتب
التاريخ : سبتمبر ١٩٧٣
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



وسارعت الأوساط السوفييتية الى تكذيب النبأ ، ونشرت وكالة أنباء « نوفستى » السوفييتية مقالا بهذا الصدد للمعلق . بريانتسيف ، تحت عنوان « أكذوبة الأسمنت » . وتبعه الكسندر بورودكو ــ رئيس جمعية رازنو كسبورت لعموم الاتحاد السوفياتى ، وهى الجمعية المصدرة للأسمنت ــ فأكد بأن الاتحاد السوفييتى لم يرسل « وليس فى النية ارسال اية شحنات من الأسمنت السوفييتى الى اسرائيل . أما الأخبار التى اذاعتها وكالات الأنباء الغربية من تل أبيب فلا أساس لها على الاطلاق » .

وعند هذا الحد كان على اسرائيل أن تتراجع ، فأبرق مندوب اليونايتدبرس الى وكالته الأمريكية ، بأن الحكومة الاسرائيلية قررت عدم شراء الأسمنت السوفييتى (كذا !) . ووصف معلق سوفييتى هذه الدسائس بأنها « أكاذيب بدائية » .

المصدر : الكاتب

التاريخ : سبتمبر ١٩٧٢

كتاب للمعركة :

لايزال مركز الأبحـاث يقف على رأس انجـازات منظمة التحرير الفلسطينية ، بل هو ـ بحق ـ جوهرة المنظمة وأعلى درها • وقد تبوأ هذا الموقع بنشاطه الفكرى المتقدم ، ومساهماته القيمة فى مجالات النشر المتعدد الجوانب ، من اصدار الكتب والنشرات والخرائط ، لعل أهمهـا نشرة « رصد الاذاعة الاسرائيلية » ومجلة « شؤون فلسطينية » الشهرية •

وفى يونيو (حزيران) الماضى ، أعاد المركز نشر كتاب « جـذور القضية الفلسطينية » للدكتور اميل توما • وكان الكتاب المذكور قد نشر ـ لأول مرة ـ فيما بين عامى ١٩٦٨ و ١٩٦٩ على حلقات فى مجلة «الجديد» التى يصدرها ركاح (الحزب الشيوعى الاسرائيلى ـ القائمة الجديدة) ، حملت عنوان « نظرة تاريخية على القضية الفلسطينية » • ثم عاد المؤلف وجمعه فى كتاب واحد ، صدر فى عام ١٩٧٠ ، فى الأراضى المحتلة •

ويحتل الكتاب المذكور مكانة مرموقة بين الكتب العديدة التى سبق نشرها عن قضية فلسطين ، وقد أهله لتلك المكانة :

* منهجه المادى العلمى فى التحليل ، المؤسس على فيض لا يدحض من المعلومات •

* شموله لجوانب مختلفة للقضية الفلسطينية ، منذ أوائل القرن الحالى وحتى عام ١٩٤٨ ، المتفق على تسميته بعام النكبة • فقد عرض الكتاب للصـهيونية منذ نشـاتها ، وأطماعها فى فلسطين ، وللاطماع الامبريالية فى المنطقة بشكل عام وفى فلسطين بشكل خاص • ثم عرض للحركة الوطنية الفلسطينية ابان الانتداب البريطانى (١٩٢٢ ـ ١٩٤٨) ، وللتاريخ السياسى الفلسطينى • مؤصلا ـ بعمق ـ عرضه هذا ، تاريخيا وفكريا •

* سلاسة الأسلوب وبساطته ، مع عمق فى المضمون ، ودقة فى الاستنتاجات •

لذا استحق المؤلف التحية على ذلك العمل الجاد وتلك الشـجاعة التى ميزت كتابه ، واستحق مركز الأبحاث تحية أخرى على اضـافاته ، واجتهاده بأن يتحول الى مركز ذى أستان !

والدكتور اميل توما ليس جديدا على هـذا الميدان ، ميدان الكفاح والكتابة ، فقد ساهم فى ثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ الفلسطينية المسـلحة ، وانتمى للحزب الشيوعى الفلسطينى فى نهاية الثورة • وكان أحد قادة « عصبة التحرر الوطنى الفلسطينية » ، وهى الجناح العربى الذى انشـق عن الحزب الشيوعى فى سبتمبر (ايلول) ١٩٤٣ • وظل اميل توما عضوا

فى مكتب الرئاسة الثلاثى للعصبة حتى عام ١٩٤٨ ، ورأس أثناء ذلك تحرير صحيفة « الاتحاد » الاسبوعية الناطقة بلسان العصبة . وعرف عنه معارضته الشديدة لقرار الامم المتحدة الخاص بتقسيم فلسطين والصادر فى نوفمبر (تشرين الثانى) ١٩٤٧ . وعقب قيام اسرائيل ، عادت للحزب الشيوعى وحدته ، واصبح توما عضوا فى المكتب السياسى للحزب ، وتولى رئاسة مجلته النظرية « هذا هو الطريق » ، والتى تحول اسمها عام ١٩٦٤ الى « الدرب » .

وقد حصل توما على الدكتوراه فى التاريخ من جامعة موسكو ، عن أطروحته فى حركة التحرر الوطنى العربية . وعرفه قراء البلاد العربية المعاصرون ، لأول مرة ، عندما نشرت له دار نشر لبنانية دراسته عن الوحدة العربية ، بعد أن اختصرتها ! كما قامت صحيفة « فتح » و « فلسطين الثورة » من بعدها ، بنشر العديد من مقالات أميل توما التى كان ينشرها فى صحف ركاح : « الاتحاد » و « الجديد » و « الغد » و «الدرب» .

ومن أرا دأن يلمس الضغوط العربية التي تتعرض لها المقاومة الفلسطينية ، فليقرأ المقدمة التي كتبها الصديق الدكتور أنيس صايغ للكتاب ، والتى جاء فيها أن مركز الأبحاث « انما يتيح للقارىء العربى الاطلاع على فكر غني ورأى موزون فى القضية الفلسطينية ، دون أن يتبنى بالضرورة جميع محتويات هذا الفكر وجوانب هذا الرأى . فالمؤلف وحده مسؤول عن أفكاره وآرائه ، ولا يشاركه فى المسؤولية المركز ولا منظمة التحرير الفلسطينية ، بل أن المركز يعرض هذه الأفكار والآراء للمناقشة، ويعلن تشجيعه لها وترحيبه بنشر ما يصله من ردود علمية » !!

مستوطنة منيان ومطاردة السكان الاصليين :

برزت عند مطلع شهر تموز الماضي مستوطنة اسرائيلية جديدة في منطقة مشارف رفح شمالي سيناء ، تحمل اسم منيان ، تيمنا باسماء القتلى الاسرائيليين العشرة الذين لاقوا مصرعهم على اثر سقوط طائرة هليكوبتر في منطقة العريش . وبهذا تتعزز شبكة المستوطنات الاسرائيلية في هذه المنطقة التي غدت تتشكل من مستوطنات « سدوت أ » و« سدوت ب » والمركز الاقليمي و« منيان » .

وفي غضون الاحتفال بميلاد هذه المستوطنة كشفت بعض الصحف الاسرائيلية عن قصة مشينة ارتكبتها قوات الاحتلال قبل ما يزيد عن نصف عام ، عندما اقدمت على قتل الشيخ سالم حسن احد الشيوخ المتمردين على بيع الاراضي التي شيدت فوقها المستوطنات الاسرائيلية بعد ان تم اجلاء سكانها بالقوة وبشكل وحشي . فقد كان المتحدث العسكري الاسرائيلي في حينه قد ذكر عند مقتل الشيخ انه لم يستجب لاوامر الجنود الذين امروه بالتوقف عندما كان يقود سيارته ، ولذا اطلقت عليه النار ، اما صحيفة هعولام هزيه فقد كشفت النقاب في عددها الصادر ٧٢/٧/١١ على لسان اقارب الشيخ انه لم يلاق مصرعه بالقرب من الحاجز الذي يقف عنده الجنود ، وانما في مكان اخر بعيد عنه ، ولم يكن هنالك مبرر لكي يؤمر الشيخ بالتوقف فيه . كما كشفت النقاب ايضا عن عدم وجود تقرير من قبل الاطباء عن سبب الوفاة ، كما وان السيارة التي كان يقودها قد استولى عليها الحاكم العسكري ولم يعدها حتى الان ، ويدعى اقرباء المغدور انه اذا ما اطلقت النار على الشيخ وهو يقود سيارته كما تدعي السلطات ، فان الاحتمال الراجح ان تكون السيارة قد تدهورت ، كما ويريدون الوقوف على الثقوب التي احدثتها العيارات النارية من جهة الخلف او الامام . وكل الدلائل تشير الى ان الشيخ قتل عمدا بقصد ارهاب ابناء القبائل وارغامهم على بيع اراضيهم ، وليس خطأ كما زعم المتحدث العسكري الاسرائيلي .

ومن الجدير بالذكر ان الالاف من ابناء العشائر اشتركوا في تشييع جثمان الشيخ في مقبرة «الشيخ زويد » . و« عندما وارى التراب جثمانه » كما تقول هعولام هزيه « اقسم الرجال بانهم لن يستسلموا ... انهم لن يتخلوا عن اراضيهم حتى ولو اطلق جنود الحكم العسكري النار عليهم جميعا ... » .

وبالرغم من هذا الاصرار العنيد ، والاعمال المشينة المعروفة والخافية ، فان الحاكم العسكري لمدينة رفح المدعو عوفير بن دافيد ما زال يضغط على سكان مشارف رفح الذين اجلوا عن اراضيهم، للتنازل عنها مقابل مبالغ من المال ، متبعا اساليب التهديد والوعيد ، مثل تهديد المخاتير بالغاء مناصبهم ، وتهديد المعلمين بالطرد من وظائفهم ، والاشتراط على كل من يود شراء سيارة بيع ارضه ، وتوجيه التهديد حتى لاولئك الذين تعاونوا مع الاستخبارات الاسرائيلية،مثلما حدث لاحد افراد البدو الذي يملك سلاحا مرخصا لتعاونه مع الاستخبارات الاسرائيلية قبل حرب حزيران ، حين استدعى الى المدعو عوفير ، وقيل له : « اذا لم يقم ببيع ارضه فسيقدم للمحاكمة بتهمة حيازة سلاح غير مرخص ، وعندما رفض ذلك اودع السجن دون محاكمة ... » .

ومن الجدير بالذكر ان محكمة « العدل » العليا في اسرائيل قد رفضت في الاونة الاخيرة شكوى السكان الاصليين لاعادتهم الى اراضيهم ، ومنذ ذلك الحين وهم يعيشون تحت وطأة التهديدات والضغوط المتصاعدة ، الامر الذي دفع عددا من السكان للخروج من دائرة النضال العنيد الى دائرة اليأس ، فقد ذكرت هعولام هزيه « ان الاف البدو اليائسين يدرسون امكانية الهجرة الى مصر وطلب المساعدة من هيئات دولية » واضافت « انهم من خلال يأسهم اقترحوا على وزير الدفاع ان يبيعوا للحكومة الاراضي اللازمة للاستيطان اليهودي ، شريطة ان تبقى في حوزتهم بقية الاراضي ، الا ان اقتراحهم رفض ، ثم اقترحوا بيع نصف اراضيهم شريطة ان يسمح لهم بزراعة النصف الاخر ، وكان نصيب هذا الاقتراح الرفض ... وغدا واضحا للبدو اليوم ان الحكم العسكري معني بشيء واحد فقط : طردهم التام والكامل من المنطقة » .

المصدر : شؤون فلسطينية

التاريخ : سبتمبر ١٩٧٣

ومن المعروف ان سلطات الاحتلال تصر على الاستيلاء على هذه المنطقة لبناء شبكة من المستوطنات فيها تصل الى ١٢ مستوطنة ، وبناء مدينة هناك تعرف باسم « يميت » تتسع لربع مليون يهودي .

(٤) المناطق المحتلة

التحرك السياسي لرجالات الضفة الغربية وقطاع غزة : في غمرة الحديث حول المشاريع لحل النزاع العربي الاسرائيلي التي اثيرت مؤخرا من جديد عندما ادلى الرئيس التونسي الحبيب بورقيبه بدلوه ، وبلور مشروعا يعرف باسمه ، وخلال مناقشة مجلس الامن لازمة الشرق الاوسط ، وزيارة السكرتير العام للامم المتحدة الى المنطقة ، ووسط حالة الركود التي تعيشها حركة التحرر العربي من جهة ، والاجراءات الاسرائيلية النشطة لتغيير معالم المناطق المحتلة بغرض تهويدها وتكريس احتلالها من جهة اخرى ، اخذ رجالات المناطق المحتلة يتحركون ، ويقتربون الى جانب الحركة الشعبية هناك التي تعبر عن نفسها باشكال نضالية مختلفة مثل التظاهرات والمسيرات والاضرابات والاعتصامات ، والكفاح المسلح . وقد عبر هذا التحرك عن نفسه في ثلاث مذكرات ارسلت الى رئيس مجلس الامن والى السكرتير العام للامم المتحدة ، ووقع عليها عدد كبير من رؤساء واعضاء البلديات والهيئات الشعبية والجمعيات والنقابات والنوادي والمؤسسات في الضفة الغربية وقطاع غزة .

هناك ملاحظتان لا بد من تسجيلها قبل التطرق الى المذكرات الثلاث :

١ — ان التحرك السياسي لرجالات الضفة الغربية لم يأت وفق اهواء ورغبات النظام الاردني الذي اراد وسعى الى دفع انصاره من الزعامة التقليدية الى ارسال مذكرات والتوقيع على عرائض — خاصة بعد دعوة بورقيبة مؤخرا — من خلال منظوره هو للصراع العربي الاسرائيلي.

٢ — ان المذكرة الثانية تشير الى ان هنالك منطلقات متباينة بين الهيئات والشخصيات التي وقعت على المذكرة الاولى ، ففي حين تتطرق المذكرة الثانية الى « قرارات هيئة الامم المتحدة وأجهزتها المختلفة » تخلو المذكرة الاولى من الاشارة اليها ، علما بأن الموقعين على المذكرة الثانية كانوا قد وقعوا على المذكرة الاولى . وقد ذكرت الصحف العربية الصادرة في المناطق المحتلة ان المذكرة الثانية كانت مقتصرة على النقابات المهنية والعمالية واضافت انه صرف النظر عنها في آخر لحظة ذلك ان الموقعين عليها سبق لهم وان وقعوا على المذكرة الاولى . اما الصحف الاسرائيلية، فقد ركزت حديثها حول المذكرة الثانية، وزعمت بانها تتضمن المطالبة بتنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ .

ننتقل الان الى نص المذكرات الثلاث . المذكرة الاولى وجهت الى رئيس مجلس الامن ، والى سكرتير عام الامم المتحدة في اوائل شهر تموز الماضي وتنص : « يعلن سكان الضفة الغربية وقطاع غزة رفضهم للاحتلال الاسرائيلي لبلادهم ويؤكدون رفضهم لجميع الاجراءات التي اتخذتها السلطات المحتلة لتغيير معالم البلاد وكيانهما السكاني والجغرافي ويطالبون بانهاء الاحتلال وحقهم في تقرير مصيرهم . وبمناسبة بحث قضيتنا في جلسة مجلس الامن الجارية نناشد الضمير العالمي الوقوف الى جانب الحق والعدل » .

اما المذكرة الثانية التي قيل انها ارسلت الى رئيس مجلس الامن والى السكرتير العام للامم المتحدة في اوائل تموز ، وقيل ايضا بانه صرف النظر عنها فتنص على التالي : « يعلن سكان الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة رفضهم للاحتلال الاسرائيلي لبلادهم ، ويؤكدون رفضهم لجميع الاجراءات التي اتخذتها السلطات المحتلة لتغيير معالم البلاد وكيانها السكاني والجغرافي ، ويطالبون بانهاء الاحتلال ، وحقهم في تقرير مصيرهم وسيادتهم على ارضهم ، هذه الحقوق التي أكدتها قوانين وشرعة وقرارات هيئة الامم المتحدة وأجهزتها المختلفة . وبمناسبة بحث قضيتنا في جلسة مجلس الامن الجارية نؤكد مطالبتنا بحقوقنا ونناشد الضمير العالمي الوقوف الى جانب الحق والعدل » .

اما المذكرة الثالثة فقد وجهت الى السكرتير العام للامم المتحدة في اواخر شهر آب الماضي اثناء جولته في الشرق الاوسط وقد شملت التواقيع اصحاب المذكرتين السابقتين ، وتنص على الآتي : « سيادة السكرتير العام للامم المتحدة كورت فالدهايم المحترم . نحن الموقعين ادناه ، ممثلي الرأي العام ومختلف الهيئات والنقابات والشخصيات في الضفة الغربية ، بما فيها القدس

العربية وفي قطاع غزة ، تتقدم اليكم بمذكرتنا هذه بمناسبة زيارتكم لمنطقة الشرق الاوسط ، لنؤكد من جديد رفضنا القاطع للاحتلال الاسرائيلي الذي يشكل اعتداء صارخا على حقنا في ارضنا، وانتهاكا مكشوفا للمواثيق الدولية وفي مقدمتها ميثاق الامم المتحدة وقراراتها التي تحظر الاستيلاء على ارض جرى احتلالها بالقوة ، ونعلن اصرارنا على انسحاب قوات الاحتلال الاسرائيلي من جميع الاراضي العربية المحتلة ، وبهذه المناسبة فاننا نسجل ما يلي :

« (١) نعلن معارضتنا التامة للاجراءات التي تتخذها سلطات الاحتلال في ارضنا العربية بمختلف الوسائل سواء عن طريق المصادرة والاغلاق او الشراء بقصد تهويد ارضنا ومحو عروبتها ، ونلفت نظركم بوجه خاص الى حقيقة ان سلطات الاحتلال تركز سياستها التوسعية في الضم والتهويد والمصادرة على القدس العربية ، وهي ماضية في اكمال مخططها المرسوم بتغيير معالمها وتهويدها وطمس عروبتها ، خلافا لسلسلة القرارات التي اتخذتها الامم المتحدة واعلنت فيها عدم الاعتراف بكل الاجراءات التي أقدم عليها المحتلون لتغيير وضع القدس العربية ودعت الى الغائها .

« (٢) نسجل استنكارنا للانتهاكات والاعتداءات المتكررة التي تتعرض لها مقدساتنا ولا سيما المسجد الاقصى في القدس والمسجد الابراهيمي في الخليل على يد سلطات الاحتلال وتحت سمعها وبصرها . كما نشجب اجراءات المحتلين لتحويل المسجد الابراهيمي الى كنيس يهودي واعمال الحفر الجارية تحت المسجد الاقصى والتي تهدد بهدمه.

« (٣) لقد اضطر مئات الالوف من أبناء شعبنا الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة الى النزوح من ارضهم ومغادرة ديارهم بسبب الجو الارهابي والظروف العصيبة التي نشأت بعد الاحتلال الاسرائيلي . كما ان سلطات الاحتلال أبعدت المئات من المواطنين والشخصيات الوطنية بشكل تعسفي وهي تحول دون عودة النازحين والمبعدين . ولذلك فنحن نطالب بعودة المبعدين والنازحين وجمع شمل الاف العائلات المشتتة .

« (٤) دأبت سلطات الاحتلال الاسرائيلي طيلة السنوات الست الماضية على استخدام اساليب القمع التعسفية ضد شعبنا . فنسفت ودمرت اكثر من ١٤ الف منزل ومحت من فوق سطح الارض ثلاث قرى بكاملها هي عمواس ويالو وبيت نوبا وشردت اهلها واستولت على اراضيهم ودمرت كذلك منازل وممتلكات اكثر من ١٤ الفا من البدو في مشارف رفح ، وطردتهم من ارضهم وهي ماضية في بناء المستوطنات اليهودية الجديدة عليها ، وزجت في السجون بالاف المواطنين رجالا ونساء حيث يعاملون معاملة غير انسانية ويتعرضون للاضطهاد والاهانة والاستغلال . اننا نطالب الامم المتحدة بالعمل الجدي والفعال لوقف الاجراءات القمعية والتوقف عن نسف البيوت واعادة الدور المغلقة الى أصحابها ، واعادة اهالي القرى الثلاث عمواس ويالو وبيت نوبا وعشائر البدو في مشارف رفح الى ارضهم ، ونطالب بمعاملة المعتقلين والسجناء السياسيين معاملة انسانية والسعي الى اطلاق سراحهم . وفي الختام فاننا نؤكد لكم ان شعبنا في الضفة الغربية ، بما فيها القدس العربية ، وفي قطاع غزة هو جزء لا يتجزأ من الشعب العربي الفلسطيني كله الذي يعاني منذ سنة ١٩٤٨ ويلات التشرد والتشتت بعد ان طرد مئات الالوف من ديارهم ، ومنع من ممارسة حقه في تقرير مصيره ، ولذلك فاننا نؤكد تمسكنا بهذا الحق ونعلن ان السلام والاستقرار في المنطقة لا سبيل الى تحقيقهما الا بتأمين الحقوق المشروعة لشعبنا العربي الفلسطيني وفي مقدمتها حقه في تقرير مصيره بحرية تامة فوق ارضه ، والعودة الى دياره تمشيا مع شرعة حقوق الانسان وميثاق الامم المتحدة » .

اجراءات لتكريس الاحتلال : ازاء التحرك السياسي لرجالات الضفة الغربية ، كان هنالك تحرك آخر نشط ، لم يظهر فجأة خلال فترة معينة، وانما يعتبر استمرارا للخط الذي انتهجته سلطات الاحتلال منذ انتهاء حرب حزيران ، بل ويمكن القول انه يعتبر امتدادا طبيعيا للمخطط الصهيوني منذ أن انشئت اول مستوطنة في فلسطين ، ويتمثل في الاجراءات الاسرائيلية لتكريس الاحتلال وطمس معالم قديمة واقامة معالم جديدة بغرض تهويد المناطق العربية . ولا يمكن لهذا التحرك ان يتوقف الا اذا توقف مسار الحركة الصهيونية ، لانه يمثل جوهرها وطبيعتها .

تفاوتت الاجراءات الاسرائيلية التي حدثت مؤخرا بين اقامة مبان جديدة واستيعاب مستوطنين جدد ، وشراء اراض ، ومصادرة اراض اخرى في مناطق

معينة . ففي الشريط البري الممتد بين ايلات وشرم الشيخ تعتزم سلطات الاحتلال اقامة مركز كبير للاصطياف يضم ٢٥٠٠ غرفة لتشجيع الحركة السياحية هناك ، وقد تمت الموافقة على ذلك عقب زيارة للمنطقة قامت بها اللجنة الاقتصادية التابعة للكنيست . أما في شرم الشيخ فسيتم بناء عدد من الفنادق بحيث يصل عدد الغرف هناك الى الف غرفة وبالنسبة لمشارف رفح فقد اخذ المركز الاقليمي هناك يستوعب دفعات اخرى من العائلات اليهودية وخاصة من مهاجري الاتحاد السوفياتي . وعلى صعيد شراء الاراضي ذكرت الصحف الاسرائيلية انه عقدت في الاونة الاخيرة عدة صفقات اشترت الكيرن كييمت بموجبها اراضي في الضفة الغربية وخاصة في مناطق القدس و«غوش عتسيون» . وفيما يتعلق باستثمار رؤوس الاموال الاسرائيلية في المناطق المحتلة فقد ذكر وزير المالية بنحاس سبير ان رؤوس الاموال التي ستوظف خلال السنوات الخمس القادمة ستبلغ مليارا و ٢٤٠ مليون ليرة ، واضاف ان كادرا خاصا في وزارته يعمل لاعداد المشروع الخماسي الخاص للمناطق المحتلة .

وبالنسبة لموضوع مصادرة الاراضي فقد خطت سلطات الاحتلال خطوة كبيرة في الاونة الاخيرة عندما وضعت يدها على مساحة من الارض تخص اهالي ارطاس والخضر في منطقة بيت لحم . ويقدر الاهالي الاراضي المصادرة باكثر من ٥٠٠ دونم مزروعة بأشجار الكرمة وفواكه اخرى ، أما سلطات الاحتلال فتدعي بأنها وضعت يدها على ٣٥٠ دونما ، متذرعة بالحجة المعهودة الواهية : الاغراض الامنية ، مع ان عملية المصادرة هذه تأتي في الحقيقة لاقامة مستوطنة يهودية عليها امتدادا لمستوطنات جوش عتسيون وتعزيزا لها . وقد اعترفت صحيفة هآرتس بهذه الحقيقة حين ذكرت (٧٣/٨/٢٠) ان الهيئات الاستيطانية كانت قبل عام ونيف قد انهمكت في اعداد خطة لاقامة مستوطنة جديدة في تلك المنطقة ، واستقر الرأي في نهاية الامر على اقامة مستوطنة دينية ليهود مهاجرين من الولايات المتحدة . وقبل اسابيع معدودة وافقت اللجنة الخاصة بالاستيطان برئاسة الوزير يسرائيل جليلي على اقامة المستوطنة تحت اسم مؤقت « جوش عتسيون ب » في المنطقة التي تم وضع اليد عليها مؤخرا . ومن الجدير بالذكر هنا ان الحاكم العسكري كان قد استدعى مختار قرية الخضر وابلغهم وضع اليد على اراضيهم وانه بامكانهم الحصول على مبلغ ٤ ليرات مقابل كل شجرة كرمة !

لم يخضع اصحاب الارض الشرعيين لعملية النهب هذه ، بل اخذوا يناضلون ضدها من خلال مذكرات وزعوها على الصحف ، وكشفوا فيها النقاب عن قيام سلطات الاحتلال باتلاف بساتينهم تماما كما حدث لقرية عقربة عندما اتلفت حقولها الخضراء بواسطة السموم التي رشتها طائرة تابعة لسلاح الجو الاسرائيلي . وقد نصت مذكرة الاهالي التي وزعت على الصحف في اواخر آب الماضي على التالي :« قامت سلطات الاحتلال صباح أمس الباكر بالاستيلاء على اراضينا الواقعة في موقعي السميكات وبيت اسكاريا التابعتين لاراضي ارطاس بمنطقة بيت لحم والبالغة مساحتها اكثر من ٥٠٠ دونم . كما قامت بانزال عدد كبير من الجرافات التي اخذت تقتلع أشجار الكرمة والتفاح والخوخ ومختلف المزروعات القائمة فيها وذلك بصورة فظة ومفاجئة وتعد على حقوقنا المشروعة في الملكية والتصرف باراضي ابائنا واجدادنا . اننا نحتج بشدة على هذا التصرف المغاير والمخالف لابسط قواعد القانون والذي يشكل ضربة قاضية لنا لانه يستهدف القضاء على المصدر الوحيد لمعاشنا وعياش عيالنا » . ولم يكتف الاهالي بذلك ، بل اخذوا يرسلون مذكرات الى المجالس البلدية في الضفة الغربية ، والى المسؤولين الاسرائيليين . وقد قدرت الصحف التي تصدر في المناطق المحتلة المزروعات التي اتلفت بحوالي نصف مليون شجرة عنب .

لم تقتصر اعمال النهب على اراضي الفلاحين العرب من منطقة بيت لحم فقط ، بل امتدت نحو قرية عربية اخرى في منطقة القدس ، فقد ذكرت صحيفة هآرتس ان ادارة بلدية القدس قدمت توصية الى اللجنة الوزارية لشؤون القدس تقضي بمصادرة او وضع اليد على الفى دونم في منطقة عناتا شمال شرق القدس والواقعة خارج الحدود البلدية لمدينة القدس . وذكرت الصحيفة ان اللجنة الوزارية ستبحث الوسائل الكفيلة لتنفيذ هذه التوصية ، الامر الذي احدث استياء عاما بين صفوف فلاحي قرية عناتا .

فلاحو الاغوار يضربون عن الطعام : وفي هذا الجو الذي يواجه فيه فلاحو بيت لحم وعناتا عملية نهب لاراضيهم ، اعلن في أواخر شهر آب الماضي

فلاحو الاغوار من اهالي منطقة نابلس الاضراب عن الطعام مدة ٤٨ ساعة استنكارا لاعمال السلب والهدم التي شملت منازلهم واراضيهم في الاغوار. وطالب المعتصمون بمقابلة السكرتير العام للامم المتحدة كورت فالدهايم اثناء وجوده في فلسطين المحتلة . ومن المعروف ان سلطات الاحتلال كانت قد وضعت يدها في اعقاب حرب حزيران على مزارع واسعة خصبة في الاغوار تقدر بمئة الف دونم متذرعة بالحجة المعهودة الواهية : متطلبات الامن ، مع ان السبب وراء اعمال المصادرة هذه واضح ، ويتمثل في غرس مستوطنين يهود في تلك المنطقة ، واقتلاع الفلاحين العرب منها بغرض تهويدها . وقد رافقت عملية الاقتلاع والغرس هذه ، اعمال مشينة اخرى مثل الاقدام على هدم اكثر من الف منزل ، ونسف الابار ، واتلاف المزروعات ، سواء بالجرارات او عن طريق رشها بالسموم بواسطة طائرات الجيش الاسرائيلي . ويأتي اضراب الفلاحين عن الطعام ضمن سلسلة طويلة من المطالبة باعادة اراضيهم المسلوبة اليهم وفي اطار الاصرار بعدم التنازل عن الارض ، فقد ذكر احد المضربين سليمان صالح ابو هاشم الذي يناهز السبعين من عمره لصحفي اسرائيلي : « اذا كان اليهود يريدون قتلنا ، فليتفضلوا . ولكننا لا نتنازل عن اراضينا . سنتوجه بجميع عائلاتنا مع الاطفال والنساء ودوابنا ، ونذهب الى ارضنا التي سلبوها سنذهب اليها ولن نتركها ، حتى ولو قتلونا فوق ترابها » . ويضيف الشيخ الطاعن في السن مفندا الحجة الواهية التي تذرعت بها سلطات الاحتلال عند مصادرتها للاراضي قائلا : « عندما اخذوا منا اراضينا تعهدوا بأن يعيدوها بعد فترة قصيرة ، وقالوا انهم اخذوها لاسباب امنية وصدقناهم ، ولكن في الوقت الحاضر نعرف ان ذلك مجرد كذب ، ولم يكن هنالك أي مبرر امني ، لقد أخذوا الاراضي فقط لاعطائها لمستوطنات اليهود » (معولام حزيه ٧٣/٩/٥).

الخريطة المستقبلية في المناطق المحتلة : ان سلسلة الاجراءات الاسرائيلية سواء منها التي حدثت مؤخرا او سابقا تهدف الى تعزيز الخريطة الاستيطانية في المناطق العربية المحتلة . وقد كنا قد نشرنا في شهريات المناطق المحتلة (عدد ١٢) خريطة المستوطنات القائمة ، وتابعنا حركة الاستيطان في مناسبات كثيرة لاهميتها وخطورتها ، واستكمالا لهذه المتابعة ننشر في هذا العدد الخريطة المستقبلية التي من المقرر لها ان تبرز فوق الاراضي العربية المحتلة في الفترة الواقعة بين ١٩٧٤ — ١٩٧٨ كما جاءت في صحيفة هآرتس (٧٣/٣/٢٤) مع الاخذ بعين الاعتبار ان هذه الخريطة واسماء المستوطنات قابلة للتغيير .

هضبة الجولان

اسم المستوطنة	نوع المستوطنة	مكان المستوطنة
١ — تل زيت	موشاف	منطقة رمات مجشيميم
٢ — كيبوتس د	كيبوتس	جنوب الهضبة
٣ — موردوت	موشاف	بالقرب من البطيحة
٤ — مركز اقليمي مديني		وسط الهضبة بالقرب من سلوقيا
٥ — قرية صناعية أ		وسط الهضبة
٦ — قرية صناعية ب		وسط الهضبة

غور الاردن

اسم المستوطنة	نوع المستوطنة	مكان المستوطنة
١ — محولاه ب	موشاف	بالقرب من محولاه
٢ — بوكيعاه ب	موشاف او مستوطنة تعاونية	في الغور الشمالي
٣ — محنية يوسف	موشاف او مستوطنة تعاونية	في جبال افرايم
٤ — بتسائيل ج	موشاف	غور فصال
٥ — كوخاف هشاحر	موشاف او مستوطنة تعاونية	في جبال افرايم
٦ — مركز اقليمي	———	لم يحدد المكان بعد
٧ — كاليا « ب »	كيبوتس	منطقة قاليا

« غوش عتسيون »

اسم المستوطنة	نوع المستوطنة	مكان المستوطنة
١ — حنوريت	موشاف	على محور طريق جوش عتسيون/ عدولام
مشارف رفح		
١ — سدوت د	موشاف	في منطقة سدوت
٢ — سدوت هـ	موشاف	في منطقة سدوت
٣ — سدوت و	موشاف	في منطقة سدوت
٤ — سدوت ز	كيبوتس	في منطقة سدوت
٥ — سدوت ح	كيبوتس	في منطقة سدوت
٦ — حروباه	كيبوتس	في منطقة سدوت
قطاع غزه		
١ — سوميري أ	موشاف	في منطقة سوميري
٢ — سوميري ب	موشاف	في منطقة سوميري
٣ — مركز اقليمي		في منطقة سوميري
خليج العقبة		
١ — اوفيرا أ	كيبوتس	جنوبي شرم الشيخ
٢ — اوفيرا ب	موشاف	شمالي شرم الشيخ
٣ — الطور		

استغلال نفط سيناء : يعتبر موضوع استغلال سلطات الاحتلال للنفط العربي في سيناء من اهم واخطر المكاسب الاقتصادية التي جنتها اسرائيل من حرب حزيران ، وبالرغم من اهمية هذا الموضوع الا ان ستارا من التعتيم يلفه ، بشكل متفاوت ، من جانب طرفي النزاع لاسباب مختلفة . فوسائل الاعلام الاسرائيلية تتطرق الى جوانب معينة من الموضوع بين الفينة والاخرى دون الاكثار من الحديث حوله ، تحاشيا لابراز عملية النهب الكبيرة المنظمة التي تجري يوميا فوق وتحت رمال سيناء ، اما وسائل الاعلام العربية وخاصة الرسمية فقد درجت على الابتعاد عن الموضوع والتحدث حول الموضوعات الاخرى الناجمة عن الاحتلال ، تحسبا من احتمال خلق حالة ضغط من قبل الجماهير تدعو الى ضرورة الاسراع بتحرير اراضيها وثرواتها . ومع ذلك يبقى هذا الابتعاد مضرا لقضية التحرير لسببين : (١) ان الابتعاد المقصود عن الموضوع من شأنه ان يخفف من حدة التناقض المصلحي بين الجماهير والاحتلال (٢) ان السكوت عن عملية النهب الكبيرة يساعد على عدم ابراز الوجه الاستغلالي الامبريالي لاسرائيل بشكل واضح امام الراي العام العالمي .

عند انتهاء حرب حزيران اخذت سلطات الاحتلال تعمل ناشطة باستغلال النفط في سيناء وتوسيع الحقول النفطية هناك ، وغدت بفضل هذه الحقول تسد معظم احتياجاتها من النفط ، وتكفي الاشارة هنا الى ان ابار النفط تنتج يوميا مئة الف برميل اي ما يعادل ثلاثة ارباع مليون ليرة اسرائيلية تصب يوميا في الخزينة الاسرائيلية ، في الوقت الذي تغذي فيه كميات البترول المشاريع الاقتصادية الاسرائيلية ، وتحرك الالة الحربية هناك . ومن المعروف ان اسرائيل تسيطر على ١٨ بئرا نفطية في البحر وعلى أكثر من مئة بئر في البر بالقرب من « ابو رودس » ويصل انتاج هذه الابار من البترول سنويا حوالي ٥ ملايين طن بينما

يصل معدل الاستهلاك السنوي لاسرائيل من البترول حوالي ٧ ملايين طن . ومن الجدير بالذكر ان اسرائيل تصدر قسما من بترول سيناء ، الا انها تعتزم في المستقبل القريب عدم تصديره بفضل معامل التكرير الجديدة التي اقيمت في اسدود والتي سيكون بامكانها تكرير كميات النفط المستخرجة من سيناء وتوجيهها الى الاقتصاد الاسرائيلي .

كان من نتيجة استغلال اسرائيل لنفط سيناء ان اصبحت خارج نطاق ما يعرف « بازمة الطاقة » في الغرب . ويعود ذلك كما ذكر احد الاخصائيين الاسرائيليين في شؤون النفط الى عامل واحد : « النفط الذي تستخرجه شركة « نتيفي نفط » من الحقول في سيناء ! ليس لدي ذرة من الشك بانه لولا نفط سيناء لكانت ازمة الطاقة في اسرائيل اخطر بكثير مما هو متوقع للولايات المتحدة او بلدان اوروبا . فلو — لا سمح الله — حدثت الازمة ، فان اثارها ستبرز في المرحلة الحالية وليس فقط من خلال التوقعات الداكنة للمستقبل».

لا تقتصر خطورة بترول سيناء على ازالة شبح ازمة الطاقة عن اسرائيل ، وتدفق الملايين الى الخزينة الاسرائيلية ، ولا لكونه سلعة استراتيجية تحرك آلة الحرب الاسرائيلية فحسب ، بل تتعدى ذلك الى المجال السياسي ، ذلك ان اسرائيل أخذت في الاونة الاخيرة تصور الابار التي تسيطر عليها كورقة ضغط في حال انسحابها من تلك المنطقة بواسطة الحلول السلمية ، للحصول على ما تحتاجه من بترول من الدول العربية المنتجة للنفط ، مقابل تنازلها عن بترول سيناء . ففي حديث مع يسرائيل كوزلوف (ملحق معاريف ٣١/٨/٧٣) احد المختصين في شؤون النفط ، اشار الى ذلك بقوله : « انني اعتقد بأن احد شروط السلام الهامة والضرورية ، يجب ان يكون حل مشكلة احتياجات اسرائيل للنفط نتيجة اعادة الحقول الى مصر . لا يوجد في الشرق الاوسط نقص في النفط ، وبامكان الدول العربية تزويد احتياجات اسرائيل من النفط بسهولة سواء في الحاضر او المستقبل ، وينبغي عليها فقط ان توافق على ذلك . ومن المفهوم ان دول المواجهة مصر وسوريا والاردن ولبنان ليس بمقدورها تزويد اسرائيل بالنفط ، أما الدول المقصودة فهي تلك الدول غير المتاخمة لاسرائيل والمنتجة للنفط مثل السعودية والكويت وليبيا وغيرها . وبدون موافقة كهذه لرفع الحظر العربي ، وتزويد اسرائيل بالنفط ، فان اعادة الحقول في سيناء الى المصريين، تعتبر حسب رأيي، غير منطقية ، بل وخطرة للغاية » .

حركة الاضرابات في المعتقلات الاسرائيلية :
تحدثنا في العدد السابق عن الاضراب الذي اعلنه المعتقلون العرب في سجن نابلس بسبب اوضاعهم السيئة والمعاملة اللاانسانية التي يلاقونها هناك. وقد أخذت موجة الاضرابات تتصاعد بين صفوف المعتقلين العرب في السجون الاسرائيلية ، تأييدا لرفاقهم المعتقلين في سجن نابلس وكذلك بسبب اوضاعهم التي لا تقل سوءا . ففي سجن بئر السبع أعلن المعتقلون العرب هناك في ٧/٧/٧٣ اضرابا تضامنا مع رفاقهم في سجن نابلس ، وتمثل اضرابهم في رفض مقابلة اهاليهم اثناء ساعات الزيارة المخصصة لهذا الغرض ، وفي الانقطاع عن حلاقة ذقونهم وقص شعورهم وعدم ارسال ملابسهم الى المغسلة . وذكرت المحامية فيليسيا لانغر نقلا عن بعض موكليها ان عدد السجناء المضربين ٦٧٨ من مجموع ٦٨٠ . وفي النصف الثاني من شهر تموز حدث اضراب آخر قام به المعتقلون العرب في سجن الرملة ، تأييدا لرفاقهم في بئر السبع ونابلس ، واحتجاجا على اعادة سلطات السجن فرض عمل شبكات التمويه الخاصة بالدبابات عليهم . ومن الجدير بالذكر ان المعتقلين العرب كانوا في السابق قد رفضوا القيام بهذا العمل وعندما فرض الامر عليهم من جديد طالبوا بعقد اجتماع احتجاجي ، فقيل لهم ان مدير السجن في اجازة وعندما يعود يكون بوسعهم مقابلته ، الا انهم لم ينتظروه واعلنوا الاضراب .

عبد الحفيظ محارب

اقتحـام الأرض والعمـل والحراسـة والانتـاج

١ ـ اقتحـام الارض :

كان مفهوم اقتحام الارض هو احد الاسس التى يستند اليها البرنامج الصهيونى الاستيطانى وهو مفهوم ينادى بالاستيلاء على ارض فلسطين واستغلالها حتى يمكن انتقاذها من ايدى **الاغيار** والاستيلاء عليها لبناء المستعمرات اليهودية . وعن طريق غزو الارض سيطهر اليهودى نفسه من طفيليته التى كانت تسمه كشخصية هامشية فى **الدياسبورا** ، حينما كان يعيش منفيا محرما عليه ـ حسب التصور الصهيونى ـ العمل فى الزراعة والاحتكاك بالطبيعة ومصادر الحياة . فاقتحـام الارض لم يـكن الـدافع وراءه ، اقتصـاديا وحسـب ، وانمـا كان نفسيا ايضـا . ولـكن اقتحـام الارض الحقيقى لم يتم بالطـرق السـلمية الرومانتيكيـة ولا حتى عن طريق التسلل والشراء ، **فالصندوق القومى اليهودى** لم يتمكن خلال ٤٥ عاما [من تاريخ تأسيسه حتى عام ١٩٤٧] من الحصول الا على ٩ر٣ ٪ من مساحة فلسطين . بينمـا نجد أن **الهاجاناه** [**وستيرن والارجون**] تـد استولت فى اقل من عام واحد [١٩٤٨] على مساحة تقدرها ٧٦٪ من مجموع مساحةالبلاد .

٢ ـ اقتحـام العمل :

لـو كان الاستعمار الصهيونى اسـتعمارا استيطانيا تقليديا ، لاكتفى باقتحـام الارض . ولكنه يختلف عنه فى « احلاليته » . ولذا كان لا بد من البحث عن اداة أخرى لتحقيق الاحلال . وقد وجد الصهاينة ضالتهم المنشودة فى مفهوم « اقتحام العمل » . وفى **مؤتمر العامل الفتى** اكد **جوزيف وتكين** أن اقتحام الارض واقتحـام العمل صنوان لا يفترقان ، يكمل الواحد منهما الاخر . وكلا المفهومين يعود فى أصله الى المفكر **الصهيونى العمالى** المتصوف **جوردون** الذى كان يرى أن اليهودى فى الدياسبورا يقوم بأعمـال كتابية وحسابية ، ولذا فهو يحيا حيـاة مشوهة ينقصها الانفعـال والابداع ، ولـذا يجب على ليهودى ان يعـود الى الارض ، لا ليملـكها وحسب ، وانما ليشتغل فيها بالاعمال اليدوية الشاقة ويقهرها حتى يصبح محتلا من قبل العمل اليدوى . والعمـل اليدوى هو احـد وسائل الرجوع الى عالم الطهارة والحواس والطبيعة ووسيلة الاتحاد الصوفى بهـا ولـذا يجب أن « يعمل العامل اليهودى من أجل العمل ذاته » . ولكن فـكرة اقتحام العمل الصهيونية العمالية لا تعود ، فى اصولها ، الى التراث الاشتراكى الانسانى ، وانما تمتد بجـذورها الى **التلمود** والتراث الدينى اليهودى ـ شأنها فى هـذا شأن كثير من الافـكار الصهيونية العمالية . فالحاخام الصهيونى **كوك** ، العـارف بأسرار **القبالة** ، والذى ليس له ادنى علاقة بالاشتراكية او العلمانية او العقلانية يدافع عن نفس الفكرة مستخدما مصطلحا غيبيا اذ يقول : « لقد ادرنا ظهورنا عن الاهتمام بحياتنـا الجسدية وعن تطوير احاسيسنا ، كما اهملنا كل ما له علاقة ملموسة بحقيقة الجسد لاننا اصبحنا فريسـة لمخاوفنا ، كان ينقصنا الايمانبتقديسة الارض» . ونحن نرى انه ثمة تشابها بنيويا بين مفهـوم اقتحام العمل ، ومفهوم « الخلاص بالجسد » **الحسيدى** الذى يؤكد بأنه من خـلال الانتشار الجسدى والغوص فى الاشياء المـادية يمكن لروح الانسان أن تتسامى لتصل الى درجـة عالية منالطهارة والشفافية والتسامى الروحى . والحـديث عن اقتحام العمل وطهـارة العمل العبرى لم يكن امرا مجازيا بل كان حرفيا الى اقصى درجة . فقـد قام بعض العمال العرب الذين استأجرهم المستوطنون الصهاينة بغرس اشجار غابة **هرتزل** ، فقـام العمال اليهـود باجتثاثها ثم أعادوا غرسها فى اليوم التـالى بالعمل العبرى الطاهر .

والحديث عن اقتحام العمل ، وعن العمـل اليدوى ، بهذا الشكل الرومانتيـكي يدل على الجذورالطبقية البورجوازية الصغيرة للصهيونية العمالية التى جـاءت جماهيرها من قطاعـات اجتماعية فشلت فى التأقلم مع اوضاعها الطبقية والاقتصادية الجـديدة فى شرق اوروبا ، ولم

تتمكن من اللحاق بمن هاجر الى الولايات المتحدة أو غرب أوروبا ، فكان عليها البحث عن بنيان اقتصادى جديد يمكنها التكيف معه ، فوجدت ضالتها المنشودة فى العودة الى عالم زراعى مقدس فى ارض أجدادها المقدسة !

ولكن الدافع لم يكن نفسيا – طبقيا وحسب ، بل كانت هناك ضرورات « عملية » تحتمها عملية الاستعمار فى فلسطين . فالارض التى هاجر اليها اليهود ، لم تكن خالية من السكان . ولذا كان لا بد من اجلائهم وشغل أعمالهم . وقد تحقق المستوطنون ، منذ البداية ، من اهمية العمل العبرى كأساس للاستيطان الاحلالى . فاستئجار العمال العرب كان يعنى أن **اليشوف** سيظل معتمدا على العرب غير مستقل عنهم ، كما انه فى نهاية الامر سيجعل من المستحيل تحقيق أغلبية يهودية . ولذا كان لا بد من احلال العامل العربى بعامل يهودى ، كما أنه كان لابد وأن تخلق وظائف جديدة للمهاجرين الجدد ، الامر الذى كان من العسير تحقيقه دون اللجوء لاقتحام العمل .

وقد قاوم بعض المستوطنين هذا المفهوم الصهيونى « العمالى » لتناقضه مع مصالحهم الاقتصادية . فالراسمالى اليهودى كان يفضل العمل العربى الكفء وقليل التكلفة على العامل العبرى غير الكفء مرتفع التكلفة . وقد قام الصهاينة العماليون بتنظيم اضرابات عديدة ضد الراسماليين اليهود الذين لا يحافظون على نقاء او على طهارة اليشوف ، الا ان الصهاينة العماليين – مع هذا – كانوا يؤكدون أن اقتحام الارض لم يكن يتم لحساب الطبقة العاملة اليهودية وحدها وانما لحساب **الشعب اليهودى** ككل . وان التناقض بينهم وبين الراسماليين كان لا ينصب الا على نقطة جزئية خاصة باصرار الفريق الاخير على استئجار العمل العربى . والتناقض بين الفريقين يعود الى طبيعة مطامعهم الاستعمارية . فبينما كان طموح الراسماليين الصهاينة استيطانيا وحسب – ولذا كان يتوقف عند حد اقتحام الارض – نجد أن طموح العماليين (الذين يمثلون البورجوازية الصغيرة والبروليتاريا المتلعة من جذورها الاقتصادية والتاريخية فى اوروبا) كان احلاليا ويتمثل فى اقتحام العمل . وكمحاولة لحل هذا التناقض لجأ المستوطنون « لاستيراد » بعض اليهود اليمنيين . فالعامل اليمنى كان عاملا عبريا (مقدسا) يرضى مطامح الصهاينة العماليين الاحلالية . ولكنه كان أيضا عاملا عربيا (رخيصا) يرضى شراهة الصهاينة الراسماليين. ولكن المشكلة زادت تفاقما لان العمال اليمنيين لم يكونوا سعداء بأحوالهم ، مما اضطر المستوطنين الى وقف « استيراد » اليهود من اليمن . ولم يحقق شعار اقتحام العمل ، اى نجاح يذكر. فحتى عام١٩١٤ لم يزد عدد العمال اليهود عن ١٢ ٪ من القوة العاملة فى فلسطين. ولذلك اقترح **جوزيف وتكين** انشاء مزارع **الكيبوتز** كوسيلة لجعل العامل الزراعى مالكا زراعيا أيضا . فقد كان وتكين يعلم أن الجذور البورجوازية للعمال اليهود كانت تجعل من العسير عليهم التحول الى مجرد عمال . كما انه بسبب عدم وجود رباط عاطفى بينهم وبين الارض ، كان الكثير منهم يهاجر الى الولايات المتحدة . وقد نجحت مزارع الكيبوتز فى تحقيق احلام البورجوازية اليهودية الصغيرة المهاجرة فى أن تصبح مالكة ، كما انها ثبتته فى الارض وربطته بها . اى ان مزارع الكيبوتز اصبحت الوسيلة المزدوجة لاقتحام الارض والعمل ، وقد اصبح شعار اقتحام العمل من مبادىء مزارع الكيبوتز .

٣ – اقتحام الحراسة :

اذا اضفنا الى كل هذا شعار اقتحام الحراسة ، المرتبط أيضا بمزارع الكيبوتز ، وهو شعار يطلب من اليهود ان يقوموا بحراسة انفسهم بدلا من استئجار عرب او شراكسة ، لاكتشفنا أن الكيبوتز هو التجسيد العملى للاستيطان الصهيونى الاحلالى بكل رومانتيكيته وشراسته الزراعية والعسكرية . ومما له دلالته ، انه حينما شكلت « فرق العمال » اعتنقت مبدأى العمل والدفاع « عفودا وهاجاناه » او

بمعنى اخر الجمع بين شعارى اقتحام العمل بحرمان العمال العرب من حق العمل ، واقتحام الارض بالاستيلاء على اراضى فلسطين تحت ستار العمل . وقد قامت قوات **الهاجاناه والبالماخ** فى معظمها من سكان مزارع الكيبوتز **والموشاف** من العمال غزاة الارض والعمل !

٤ ــ اقتحام الانتاج :

وحتى يكتمل انعزال المستوطنين ظهر شعار «اشتروا الانتاج » . واتخذ ذلك طابعا منظما لمقاطعة المنتجات العربية ، ومنع التعامل مع العرب ، وشراء المنتجات اليهودية وحدها ، والتعامل مع اليهود وحدهم . وقد قام **الهستدروت** لفرض العمل العبرى والاستهلاك العبرى ان صح التعبير . وبذا ، تكون قد انغلقت الدائرة من غزو مسلح للارض ، لغزو مسلح للعمل لانغلاق اقتصادى ـ حضارى كامل لا يزال يسم اسرائيل بكل مؤسساتها الاقتصادية والعسكرية .

المصدر : الطليعة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات . التاريخ : أكتوبر ١٩٦٧

عـــــداء أصـــــيل

بين الصـــهيونية
٠٠ والبلـــدان
الاشـــــتراكية

محمـد الجندى

لم يحدث ، حتى الان ، أن ووجهت دولة بهذا الهجوم الشرس المتواصل من القوى الخارجية للقضاء عليها ، كما حدث لروسيا السوفيتية بعد نشاتها ؛ فبعد ثورة اكتوبر الروسية وجهت كل دول العالم الكبرى جيوشها ضد روسيا ، واستمر تدخلها العسكرى حوالى ثلاث سنوات للقضاء على الدولة الجديدة فى مهدها وهى فى أصعب ظروفها . واستمرت هذه القوى الخارجية تتربص بها بعد ذلك وحتى اليوم .

واليوم لم تعد قوى الامبريالية العالمية تستخدم السلاح العسكرى ضد الاتحاد السوفيتى ، بل ان السلاح الاقتصادى — ايضا — أصبح يواجه بمقاومة شديدة داخل بلاد الغرب بما فيها امريكا ، نظرا لفشل هذا السلاح فى القضاء على الاتحاد السوفيتى من ناحية ، ولمصالح رجال الاعمال الاوروبيين بما فيهم الامريكيين فى التعامل مع اسواق الاتحاد السوفيتى والبلاد الاشتراكية ، الامر الذى يفرضه بالحاح متزايد الازمة الاقتصادية التى يعانى منها النظام الراسمالى .

ولهذا أصبح السلاح الايديولوجى هو السلاح الرئيسى الذى تستخدمه القوى المعادية للاتحاد السوفيتى . وتعتبر الصهيونية احد الادوات الرئيسية التى تستخدم لهذا الهدف .

يقول بولشاكوف المعلق السياسى فى صحيفة « برافدا » السوفيتية فى مؤلف حديث له اسمه « العداء للشيوعية هو الخط الرئيسى للصهيونية » :

« ان الصهيونية لم ترتبط بالامبريالية لاعتبارات تاكتيكية وانما لان طابعهما الطبقى واحد . وان الصهيونية اليوم هى ايديولوجية ممتزجة بنظام واسع من تنظيمات وسياسات البورجوازية اليهودية الكبيرة ، المرتبطة بالاحتكارات فى الولايات المتحدة والبلدان الامبريالية الاخرى ، وتتميز بالتعصب العدوانى ، ومعاداة الشيوعية ، ومعاداة الاتحاد السوفيتى » .

ويقول بولشاكوف ، أنه فى قائمة الناس الذين يمولون بانتظام عمليات المنظمات الصهيونية على نطاق العالم ، والذين يساندون سباق التسلح فى اسرائيل ، ومغامرات اسرائيل الحربية ، نجد اصحاب ملايين غير يهود ، لان راس المال لا وطن له .

يؤكد ذلك قول كارل ماركس فى مؤلفه « المسألة اليهودية » : « أن اليهودى قد حرر نفسه بطريقة يهودية ، لا بالاستحواذ على سلطة النقود وحدها ، وانما ايضا لان النقود قد أصبحت عن طريقه — وبدونه — قوة عالمية ، بينما اصبحت الروح اليهودية العملية هى الروح العملية للامم المسيحية . لقد حرر اليهود أنفسهم ، بقدر ما أصبح المسيحيون يهودا ! . ويتحدث ماركس عن « السيطرة الفعلية لليهودية فى العالم المسيحى ، فى امريكا الشمالية » .

ويشير الكتاب السوفييت فى مؤلفاتهم ومقالاتهم انه على ممر السنين ، التى تطورت فيهما الصهيونية ، فانها قد خلقت ارتباطات وأموالا ، واصبحت مؤسسة دولية ضخمة . فالجهاز الصهيونى الدولى [الممثل فى المنظمة الصهيونية العالمية والمؤتمر اليهودى العالمى وفروعه العديدة] هو فى نفس الوقت من اكبر تجمعات راس المال المالى ، وشبكة واسعة للتجسس ، ودعاية منظمة تنظيما جيدا لصالح الصهيونية العالمية .

ويتتبع الكتاب السوفيت الصلاتبين كبار رجال الاعمال والمولين اليهود وغيرهم ، ويرون الرباط الوثيق بين المجموعات الاحتكارية المختلفة فيكتشفون مثلا ان الاخوان لازار يتساهمون فى بترول الشرق الاوسط مع شركات روكفلر وكوهن ولويب وغيرهم ، ويعملون جنبا الى جنب مع أصحاب رءوس الاموال الغربية ، من خلال

المساهمة المشتركة فى المشاريع الراسمالية المختلفة فى اسرائيل . ويقولون : **ان كراهيتهم لحركات التحرر العربية لا تنبع من مشاعرهم الموالية لاسرائيل بقدر نشوئها من الارباح الهائلة التى يحصلون عليها معا من البلاد العربية** ، هذه الارباح التى تهددها هذه الحركات . ويقولون : ان هذه الكراهية نفسها هى التى وحدت بين **روتشيلد وروكفلر فى اثناء ثورة اكتوبر فى روسيا عندما** فقدوا استثماراتهم هناك . وان هذا هو السبب الذى جعلهم يمولون التدخل ضد الجمهورية السوفيتية الناشئة فى ذلك الوقت . وان هذا هو الذى يجعلهم اليوم يكتتبون — بشكل يتسم بالهوس — لعمليات التخريب الصهيونى الموجهة ضد الاتحاد السوفيتى وضد البلاد الاشتراكية الاخرى .

والعداء بين الصهيونية والاشتراكية ليس ظاهرة حديثة العهد ، لقد بدأ قبل ان تقوم ثورة اكتوبر بوقت ليس بالقصير . ففى عام ١٩٠٧ كان جوهر الخلاف بين لينين والصهاينة داخل الحركة الاشتراكية الروسية . ان لينين كان يعارض عزل اليهود عن باقى الحركة الثورية على أسس فئوية او قومية ، وهو الامر الذى كان يدعو اليه الصهاينة اليساريون الذين وصل بهم الامر الى حد ان تجمعوا فى حزب مستقل هو « **البوند** » الذى رفض الاندماج مع الحزب الاشتراكى الديمقراطى .

وقد كتب لينين عام ١٩٠٣ يقول : « هل يمكن ان ترجع للصدفة حقيقة ان القوى الرجعية على نطاق اوروبا ، وفى روسيا خاصة ، هى التى تعارض اندماج [استيعاب] اليهود ، وتريد استمرار انعزالهم » .

ان موقف المساندة الذى كانت تتمتع به الصهيونية من القوى الرجعية واجهزة القمع المعادية للثورة انما يؤكده قول زوباتوف مدير البوليس المتخصص فى الكفاح ضد الثورة — قبل ثورة أكتوبر بفترة قصيرة — « لابد لنا من مساندة الصهيونية » .

وقبل ان تنقسم « **الاممية الاشتراكية** » عام ١٩١٤ الى شيوعية واشتراكية ديمقراطية ، ادانت الصهيونية باعتبارها لا تتفق مع الاشتراكية واستمر **الكومنترن** بعد تأسيسه يتخذ هذا الموقف . فاصدرت لجنته التنفيذية بيانا جاء فيه : « ان محاولة صرف الجماهير العاملة اليهودية عن الصراع الطبقى بالدعاية لصالح الاستيطان على نطاق واسع فى فلسطين ، هو اتجاه متعصب وبورجوازى صغير بل ومعاد للثورة فى حقيقته » .

ويؤكد هذا العداء بين الاشتراكية والصهيونية ان زاير صهيون أحد زعماء الصهاينة قدم فى مؤتمر سرى للمنظمات الصهيونية عقد فى موسكو فى ٢ مايو ١٩١٨ برنامجا جاء فيه : « **ان الاشتراكية تقف فى طريق الصهيونية . وهذا لا يعنى فقط انهما قطبان متعارضان . وانما هما عنصران يطرد احدهما الاخر** » . ولهذا حاربت الدولة السوفيتية منذ قيامها الحركة الصهيونية السرية التى كانت تعمل فى اطار الثورة المضادة .

تقول الصهيونية ان اسرائيل هى وطن جميع اليهود فى أى بلد كانوا ، فاليهودى السوفيتى واليهودى الامريكى واليهودى الفرنسى واليهودى الانجليزى واليهودى من أى بلد يتمتع بالجنسية الاسرائيلية ، وفقا للقوانين الاسرائيلية ، وذلك لمجرد كونه يهوديا . ولكن القوانين السوفيتية لا تفرق بين المواطنين السوفييت على أساس الانتماء القومى أو الدينى ، بل هناك نصوص فى القوانين السوفيتيه تعاقب كل من يثير مشاعر التعصب القومى أو الدعايات المعادية للسامية . ويتمتع اليهود السوفييت بكافة الحقوق التى يتمتع بها باقى المواطنين السوفييت . ومنهم مثقفون كبارا من علماء وفنانين وأدباء واساتذة فى الجامعة .

ويبلغ عدد اليهود فى الاتحاد السوفيتى — وفقا لاخر الاحصاءات السوفيتية الرسمية — حوالى ٣ ملايين . وتقوم المنظمات الصهيونية العالمية واجهزة الاعلام والدعاية الاسرائيلية بتعاون وثيق مع المخابرات المركزية الامريكية بحملة دعاية مركزة بين هؤلاء اليهود لتحريضهم ضد دولتهم ، ودعوتهم للهجرة الى اسرائيل . وقد تصاعدت هذه الحملة بشكل لم يسبق له مثيل بعد العدوان الاسرائيلى فى يونيو عام ١٩٦٧ ، وبعد وقوف الاتحاد السوفيتى والبلدان الاشتراكيه الى جانب العرب ، وبعد أن قامت هذه البلدان [باستثناء رومانيا] بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل .

وتركز هذه الدعاية ، على ان اليهود السوفييت اسرائيليون ، وانه يجب السماح لهم بالهجرة الى وطنهم اسرائيل . وتستغل هذه الحملة ان بعض اليهود السوفييت لم يتعاطفوا مع موقف دولتهم فى تاييدها للعرب . وان هؤلاء كانوا يلقون ضدا من باقى المواطنين السوفييت .

واذا كانت الدعاية الصهيونية لم تنجح فى التاثير على سياسة الدولة السوفيتية ، فهى قد نجحت فى التاثير على بعض اليهود السوفييت وتضليلهم كى يهاجروا الى اسرائيل . والقوانين السوفيتية لا تمنع أى مواطن من الهجرة مادام ذلك لا يتعارض مع مصالح الامن فى البلاد . ومن ناحية أخرى ، نجحت الدعاية الصهيونية والامبريالية فى استخدام هجرة اليهود السوفييت للنيل من الصداقة العربية السوفيتية . فالدعاية من اجل هجرة اليهود ، سلاح ذو حدين يستخدم فى الغرب كدليل على انعدام الديمقراطية وعلى معاداة السامية فى الاتحاد السوفيتى . ويستخدم فى البلاد العربية لتصوير الاتحاد السوفيتى وكأنه تخلى عن اصدقائه العرب بسماحه بتصدير البشر الى اسرائيل .

واذا كانت الدعاية الصهيونية لم تنجح فى تغيير السياسة السوفيتية . فهى قد نجحت فى التاثير بل والسيطرة على السياسة وعلى أجهزة الاعلام الامريكية . تقول مجلة " جويش كرونكل " أن الصهيونيين يسيطرون على نصف الصحف التى تصدر فى أمريكا . ونصف محطات الاذاعة وثلاثة ارباع المكاتب الاجنبية للصحف ووكالات الانباء الامريكية . وقد استطاعت القوى الصهيونية المسيطرة على الكونجرس الامريكى أن تقف ضد سياسة الانفراج الدولى وتحسين العلاقات مع الاتحاد السوفيتى . وتنمية العلاقات التجارية معه . واعطائه شرط الدولة الاولى بالرعاية . فتبنى السناتور **جاكسون** تعديلا وافق عليه غالبية أعضاء الكونجرس بعدم منح هذا الشرط الا اذا وافق الاتحاد السوفيتى على حرية هجرة اليهود السوفييت الى اسرائيل .

ورغم ان الدعاية الصهيونية واعمال الصهاينة التخريبية لم تنجح فى تغيير سياسة الدولة السوفييتية فانها تسبب لنا متاعب كبيرة . فاذا تصفحنا كبرى الصحف الامريكية والغربية نجد ان احد الموضوعات الرئيسية التى تثار بشكل حملات مستمرة هو موضوع هجرة اليهود والقيود التى تضعها الحكومة السوفييتية على هذه الهجرة . والاحتجاجات من انحاء العالم لمطالبة الحكومة السوفيتية بالسماح بهجرة اليهود . وتنشر اخبار الاعتصامات والاحتجاجات والمقاومة التى يقوم بها اليهود الذين يريدون الهجرة . ويدافعون عن اليهود الذين يحاكمون فى الاتحاد السوفيتى لقيامهم باعمال اجرامية : خطف طائرات مثلا ! .

وقد وصل الامر الى حد اشتراك اليهود الاجانب الذين يزورون الاتحاد السوفيتى اما كسائحين او صحفيين او طلبة فى هذه الحملات . وقد رايت بنفسى فى عام ١٩٧٣ مجموعة من الطلبة الامريكيين يقتحمون ادارة الجوازات السوفيتية وهم يهتفون هتافات عدائية ويطالبون بحرية اليهود فى الهجرة . مما اضطر رجال الامن السوفييت الى استخدام القوة وطردهم من المبنى . وطيرت وكالات الانباء . على الفور . هذا الخبر كدليل على اضطهاد اليهود فى الاتحاد السوفيتى .

فى فبراير عام ١٩٧٠ وجهت جولدا مائير نداء للقيام " بحملة شاملة " ضد الاتحاد السوفيتى . وعلى اثر هذا النداء شددت المنظمات الصهيونية نشاطها المعادى للسوفييت . وتقوم " حملة عالمية للتضامن مع اليهود السوفييت " . وجمعت

العدو بعد ٦ اكتوبر : احتمالات جولة خامسة

التوقيعات وعقد مؤتمر دولى لهذا الغرض فى بروكسل فى ٢٢ ـ ٢٥ فبراير عام ١٩٧١ . حضر هذا المؤتمر ٧٥٠ صهيونيا بارزا من حوالى ٤٠ بلدا . بما فى ذلك ممثلون للمنظمات الصهيونية العالمية .

نجحت هذه الحملة المتواصلة . التى كانت تستغل احط المشاعر لدى جماهير اليهود السوفييت . فى تضليل الكثيرين منهم . واقناعهم بالهجرة الى اسرائيل . ولكن كثيرين منهم بعد أن وصلوا الى " أرض الميعاد " اصيبوا بخيبة امل وعملوا على العودة الى بلادهم . فقد وجدوا أن اسرائيل ليست وطنا حقيقيا لهم . ووجدوا هناك تقاليد وعادات ومشاعر وانظمة لا تتفق معهم ولا يستطيعون التكيف معها .

وهناك منظمة رسمية فى اسرائيل هدفها اجتذاب اليهود السوفييت . بكل الوسائل . بما فى ذلك الاغراء ، وارسال خطابات زائفة من الاقارب وارسال الطرود .

وبعض السوفييت من اليهود تجذبهم فكرة ان يعيشوا فى وطن لليهود . والبعض الاخر تجذبهم فكرة السفر والهجرة .

ولكن لماذا تسمح الدولة السوفييتية بهجرة اليهود ؟

سألت هذا السؤال مرة لاحد كبار الصحفيين السوفييت فقال : ان القوانين السوفيتية لا تمنع أى مواطن من حق التخلى عن جنسيته

والهجرة اذا اراد . وردا على سؤالي عن السبب فى تزايد الهجرة وعدم السماح بها من قبل رغم وجود هذه القوانين ، قال انه قديما ، فى عهد ستالين وبعده ، بفترة كانت القوانين موجودة ولكنها لم تكن تطبق . أما الان فتراعى الشرعية . ثم ان الحرب العربية الاسرائيلية عام ١٩٦٧ ووقوف الاتحاد السوفييتي الى جانب العرب ، والدعاية الصهيونية والامبريالية التى اشتدت بعد هذه الحرب نجحت فى تضليل الكثيرين .

واستطيع ان اضيف اعتبارا آخر لاحظته : هو أمن الدولة السوفييتية . فان اليهود الذين يرغبون فى الهجرة يتحولون شيئا فشيئا الى عناصر تهدد أمن الدولة لقيامهم بأعمال التجسس وتوزيع النشرات السرية والاعتصامات . وهى أمور تكاد تكون قد اختفت بين باقى السوفييت . وهذه العناصر تتحول — بالفعل — الى عملاء للقوى الصهيونية والامبريالية . وتجد الحكومة السوفييتية فى بعض الحالات أنه من الافضل التخلص منهم . بل وان من يحاولون العودة بعد ذلك لا تقبلهم الحكومة السوفييتية الا بعد اتخاذ الاحتياطات اللازمة . كما انها لا تقبلهم كلهم .

فى العام الماضى أدلى شوميلين نائب وزير الداخلية السوفييتية بتصريح لمندوب وكالة **نوفوستي جاء فيه** : انه منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية لم يبلغ عدد اليهود السوفييت الذين هاجروا الى اسرائيل العدد الذى بلغه اليهود الذين هاجروا من البلاد العربية والذى قال انه وصل الى حوالى ٨٠٠ الف شخص . وقال شوميلين أنه اثناء دراسة طلبات الهجرة من الاتحاد السوفييتي الى اسرائيل ، يوضع فى الاعتبار الوضع الذى نشأ فى الشرق الاوسط ، نتيجة لعدوان اسرائيل على البلدان العربية ، ورفضها سحب قواتها من الاراضى العربية المحتلة ، وتسوية نزاع الشرق الاوسط بوسائل سياسية سلمية . ولهذا السبب تفرض السلطات السوفييتية قيودا على بعض المواطنين ، وتنطبق هذه القيود أولا على هؤلاء الذين تلقوا تدريبا عسكريا أو الذين يرتبطون بأعمال تتعلق بمصالح الدولة .

وتواجه القيادة فى الاتحاد السوفييتي الدعاية الصهيونية والتخريب الصهيونى بحملة توعية واسعة النطاق عن طريق الصحف والاذاعة وكل اجهزة الاعلام . وتعقد باستمرار ندوات تهدف الى كشف الصهيونية باعتبارها أداة للامبريالية . وفى العام الماضى ، عقدت فى موسكو ندوة دولية حول موضوع « الصهيونية شكل من اشكال العنصرية » . ولا يمر شهر دون ان يظهر كتاب أو اكثر يكشف الصهيونية . ومن أسماء هذه الكتب : **دولة اسرائيل — احذروا الصهيونية ! — الصهيونية ايديولوجية الامبريالية — الجوهر الرجعى للصهيونية — معاداة الشيوعية هى الخط الرئيسى للصهيونية — الصهيونية والعداء للسامية — خدعتهم الصهيونية — الصهيونية ، السلاح المسموم للامبريالية — تحت النجمة الزرقاء — الصهيونية أداة الرجعية الامبريالية — اليهود السوفييت يرفضون « الحماية » الصهيونية — ضد الصهيونية والعدوان الاسرائيلى — موطن الصهيونية والعدوان .**

ولا يقتصر دور الصهيونية التخريبى على الاتحاد السوفييتي ، فمن الثابت دورها الرئيسى فى حوادث تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ ، وأن العناصر الصهيونية كانت قد تسللت الى اجهزة الاعلام والثقافة وبدأت تبث دعاياتها لتهيئة الرأى العام التشيكى لاحداث انقلاب هناك . يتحدث عن هذه الوقائع الكاتب التشيكى **فرانتشيك كولار** فى كتاب صدر له عام ١٩٧١ .

مما سبق يتضح ان الصهيونية عدو رئيسى للاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية ، وأن هذا العداء ليس ابن اليوم ، وهو لم ينشأ أو يتكون لاعتبارات وقتية ، وانما هو عداء اصيل مبدئى يرجع الى التناقض الجوهرى بين المبادئ والاهداف الصهيونية وبين المبادئ الماركسية اللينينية وهى النظرية التى يهتدى بها الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية . وأن هذا التناقض يزداد حدة فى السنوات الاخيرة ، وتصبح الصهيونية هى الاداة الرئيسية فى الحملة الايديولوجية ضد مجموعة البلدان الاشتراكية وفى الاعمال التخريبية داخلها .

ونستطيع — استنادا — الى ماتقدم ، ان نخلص الى النتائج التالية :

أولا : يظل التناقض الاساسى قائما ومتزايدا بين البلدان الاشتراكية ، وبين الدولة الصهيونية ، الامر الذى يجعل من البلدان الاشتراكية من الناحية الموضوعية حليفا ثابتا لحركة التحرر الوطنى العربية ولا يغير من هذه الحقيقة أية خلافات أو فروق بين نظم الحكم والايديولوجيات .

ثانيا : وعلى الرغم من وجود خلافات فى النظم السياسية والاجتماعية بين البلدان العربية

والبلدان الاشتراكية فان هناك مصلحة مشتركة تجمع بينهما فى النضال ضد الصهيونية ومن هنا يتعين علينا الا نقع فى شراك الدعاية الصهيونية [المسيطرة على أغلب وسائل الاعلام فى الغرب] . وأن نتنبه الى حقيقة أن كثيرا من أعمال التخريب والهجوم الاعلامى على البلدان الاشتراكية يرجع بالاساس الى مساندة ودعم البلدان الاشتراكية لنضالنا الوطنى التحررى . بل أن كثيرا من العقبات التى يلاقيها الاتحاد السوفيتى فى طريق اقامة علاقات سلمية بينه وبين الولايات المتحدة هى من صنع القوى الصهيونية ذاتها

ثالثا : ان احتدام المعركة ضد الصهيونية فى الاتحاد السوفيتى وداخل بعض البلدان الاشتراكية مثل تشيكوسلوفاكيا يفتح مجالات أوسع للتعاون والنضال المشترك بين الشعوب العربية وبين شعوب البلدان الاشتراكية ، ويحتم على البلدان العربية أن تساهم من خلال مؤسساتها الشعبية والرسمية فى فضح حقيقة النشاط الصهيونى المعادى للبلدان الاشتراكية . وفى هذا يتعين على هذه المؤسسات ان تقدم الى البلدان الاشتراكية — من واقع خبرتها — مساعدات حقيقية لفضح ومحاصرة النشاط المعادى للمؤسسة الصهيونية العالمية .

رابعا : وكلما تعزز الحلف الموضوعى بين البلدان الاشتراكية وفى مقدمتها الاتحاد السوفيتى وبين نضال العرب الوطنى التحريرى امكن لهذا الحلف المشترك أن يعمل عمله — فى المدى القريب والتاريخى — لردع نزعات اسرائيل العدوانية ، وأحكام عزلتها دوليا ؛ وهو الامر الذى يؤدى الى تفاقم تناقضاتها الداخلية ، والى تحويلها الى مركز طرد لليهود الذين تضللهم دعايات الصهيونية .

مفاتيح عصرية للمصطلحات الصهيونية

حققت « الطليعة » لقرائها سبقا هاما عندماقدمت لهم فى الاعداد الماضية مجموعة من المصطلحات الصهيونية مع تجربة عصرية ومصرية لها .

وفى هذا العدد تقدم الطليعة الحلقة الاخيرة من هذه المصطلحات .. ذلك أنه سوف تصدر فى آخر شهر يناير كتاب بعنوان موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية : رؤية نقدية - من تأليف واشراف د . عبد الوهاب المسيرى [بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام] .

الاستعمار الصهيونى - بعض سماته الخاصة

على الرغم من ان الاستعمار الصهيونى هو امتداد للامبريالية الغربية فى قلب الوطن العربى فانه مع هذا امتداد له سماته الخاصة وقوانينه الفرعية التى تتحكم فيه وتصبغه بلون خاص ، وفيما يلى بعض هذه السمات الخاصة :

(١) استعمار عميل

نشأ الاستعمار الصهيونى اثناء فترة « التكالب على أفريقيا » ومحاولة تقسيم آسيا وافريقيا من قبل الدول الصناعية المتقدمة فى نهاية الثمانينيات فى القرن الماضى . وفى تلك الآونة بدأت تركيا أو « رجل أوروبا المريض » فى الاحتضار مما جعل الدول الغربية تقف فى حالة تأهب لسد « الفراغ » الذى سينجم عن وفاته . فى هذا الجو ظهرت الصهيونية ، وهى كتنظيم وعقيدة لم يكن عندها لا جيش ولا شعب ولا وسائل ضغط من أى نوع وانما كان عندها « برنامج » لاعادة توطين اليهود فى فلسطين ، وفى قلب الامبراطورية العثمانية فى الطريق الموصل بين آسيا وأفريقيا فى بقعة تطل على قناة السويس وعلى الطريق الى الهند . ولتحويل البرنامج الصهيونى الى حقيقة واقعة ، كان لابد وأن تتبناه وترعاه أى قوة امبريالية لتفرضه فرضا على فلسطين . وقد وجد الصهاينة ضالتهم المنشودة فى نهاية الامر فى الامبريالية الانجليزية ، فبعد قيام الحرب العالمية الاولى وسقوط الامبراطورية

العثمانية وقيام الثورة العربية سارع الانجليز بمنح الصهاينة وعد بلفور ليسجلوا مهمة الاستعمار الصهيونى الاستيطانى فى فلسطين حتى لا تقع فلسطين تحت النفوذ الفرنسى وحتى يمكن التحكم فى الطريق الى الهند عن طريق الدولة الصهيونية العميلة . ولا يزال الاستعمار الصهيونى حتى الان استعمارا عميلا يخضع لقوة امبريالية غربية يستمد منها القوة والعون ، وتخضع ديناميته لديناميتها وترتبط سياسته بسياستها .

٣ استعمار استيطانى

لا يأخذ الاستعمار الصهيونى شكل جيش يقهر البلد المتخلفة ويحتلها ليستغل امكانياتها الاقتصادية والبشرية لصالح البلد الاوروبى الغازى ، وانما هو يأخذ شكل نقل مستوطنين أوروبيين من بلادهم الى البلد الجديد ليعيشوا فيه ويجعلوه وطنا لهم ، كما هو الحال مع المستوطنين الفرنسيين فى الجزائر والمستوطنين البيض فى روديسيا وجنوب أفريقيا .

٣ استعمار احلالى

يسعى الاستعماريون الاستيطانيون الى استثمار ثروات البلاد التى يستوطنونها بما فى ذلك قوة العمل للسكان المحليين ، ولذلك فهم عادة ما يحولون السكان الاصليين الى طبقة بروليتارية فى مجتمع « راسمالى جديد » . أما الصهيونية فلم تكن طامعة فى موارد الارض الفلسطينية فحسب بل كانت تريد **الارض** ذاتها بعد تفريغها من سكانها لانشاء دولة « قومية » جديدة . ولهذا كان لابد من ان يكون لهذه « الامة الجديدة » طبقاتها الخاصة بها ، بما فى ذلك طبقاتها العاملة ؛ اى ان البرنامج الصهيونى كان يقتضى ويتطلب احلال قوم محل العرب ، وليس مجرد استغلال هؤلاء العرب . ولقد كان الفلاح الفلسطينى يطرد من أرضه ليتحول الى لاجىء ، على عكس الفلاح الافريقى فى جنوب افريقيا الذى كان يطرد من أرضه ثم يستوعب كبروليتارى فى النظام الاقتصادى الجديد .

٤ استعمار له دينامية عمياء

يفتقد الاستعمار الصهيونى الاستيطانى الاحلالى الى اى دينامية محددة مستقلة بسبب جذوره التاريخية ، فهو اولا — كما بينا — استعمار عميل غير مستقل ، وهو ثانيا استعمار استيطانى احلالى زرع زرعا فى منطقة تلفظه بكل قوة وعنف مما يضطره الى اللجوء للقوة الامبريالية الغربية ، الامر الذى يزيده افتقادا للاتجاه . ومما يعقد الامور أن مساعدات **الاقليات اليهودية** تساهم فى عزل البناء الاستعمارى الصهيونى عن الواقع التاريخى المحيط به مما يزيده شذوذا ؛ لان « الاتجاه التاريخى » أمر ينبع من بناء المجتمع التحتى الاقتصادى الاجتماعى المحدد . وتظهر الديناميةالتوسعية العمياء — التى تتحكم فيها اعتبارات مثالية وتتشابك فيها الاعتبارات السياسية والاقتصادية والخلقية — فى مشكلة الحدود . فالدولة الصهيونية لم تعرف حدودها قط لا فى ايام الحركة الصهيونية ولا فى ايامنا هذه ؛ بل نجد لكل مفكر وزعيم صهيونى فى اسرائيل او خارجها خطة او خطتين للسلام ملحقا بهما عدة خرائط تبين الحدود المقترحة . وقد وصف احد المفكرين الصهاينة حدود الدولة الصهيونية فى المستقبل بجلد الابل الذى يتقلص او يتمدد وفقا لجوع الحيوان أو شهيته ، وقد **قرر بن جوريون أن** الذى يحدد شهية «الحيوان» هو **الجيش الاسرائيلى** ولذلك اقترح بعد اعلان قيام الدولة الصهيونية ألا تعلن الحدود لان هذه مسألة تترك للجيش الاسرائيلى ليقررها . ولكن الامبريالية هى التى تتحكم فى اسرائيل ككل وتحدد اتجاهها وتوظف حركتها فى خدمتها ؛ وعلى اسرائيل ان تنفذ المخطط الامبريالى سواء كانت واعيه بهذا أم غير واعية ؛ وسواء كانت راضية أم كارهة ، فهى لا حياة لها بدون الدعم الامبريالى .

المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : يناير ١٩٧٨

الاهرام للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



الاستقطاب الاسرائيلى لليهود السوفيت

احمد يوسف أحمد

خرجت من واشنطن فى الثامن من سبتمبر الماضى ، أنباء عن قرب اجراء مفاوضات وصفت بأنها هامة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى ، للتوصل الى اتفاق تلتزم بمقتضاه الحكومة السوفييتية ، باباحة هجرة اليهود السوفييت الى اسرائيل ، وقيل أن هذا الاتفاق سيسمح بهجرة أكثر من ٦٠ الف يهودى سوفيتى ، وأنه من المتوقع أن يتم التوصل اليه خلال اسابيع قليلة ، مقابل أن تمنح الولايات المتحدة الاتحاد السوفييتى حق الدولة الاولى بالرعاية • وبعد أكثر من شهر بقليل ، خرجت الانباء مرة أخرى من العاصمة الامريكية فى ١٨ أكتوبر الماضى تتحدث عن التوصل الى مثل هذا الاتفاق ، الا أن السفير السوفييتى فى باريس كذب هذه الانباء فى السادس والعشرين من نفس الشهر ، وعادت وكالة نوفوستى فأكدت هذا التكذيب فى الخامس من نوفمبر الماضى ، وأعاد هذا كله طرح هذه المسألة ذات الاهمية البالغة لكافة أطراف صراع الشرق الاوسط : هجرة اليهود السوفييت الى اسرائيل •

الجذور الاولى للمشكلة :

ورث الحكم السوفييتى مشكلة يهودية بالغة التعقيد ، اذ عانى اليهود فى روسيا القيصرية من اضطهاد حاد ، لا يعنينا الان ما اذا كان قد ترتب كرد فعل « لسلوك يهودى تقليدى » فى مواجهة أى مجتمع يعيشون فيه ، أم كنتيجة للنظام القيصرى الذى عانى الجميع من مساوئه • المهم أن هذا الاضطهاد قد وجد ، وأنه خلق مسألة يهودية فى روسيا القيصرية فرضت نفسها على كل حركات الرفض داخلها ، خاصة وأن عدد اليهود فى روسيا القيصرية قد بلغ وفقا لتعداد ١٨٩٧ خمسة ملايين و ١٧٥ الف ، كما أن معدل مشاركتهم فى الحركات السياسية ـ نتيجة لهذا الاضطهاد ـ كان مرتفعا •

وفى ظل هذا الاضطهاد ، وضعت بذور المشكلة التى نبحثها الان ، اذ لعب اليهود من روسيا القيصرية ـ بسبب اضطهادهم ـ دورا هاما فى عمليات الهجرة اليهودية الى فلسطين ، فقد تألفت منهم موجتا الهجرة الاولى من ١٨٨٢ ـ ١٩٠٣ ، والثانية من ١٩٠٤ ـ ١٩١٤ بصفة أساسية ، وكان عددهم فى الموجة الاولى يتراوح بين ٢ و ٣ آلاف ، وفى الثانية بين ٣٥ و ٤٠ الف •

وبوصول البلاشفة الى السلطة فى ١٩١٧ ، وبدء تطبيق تعاليم الماركسية ـ اللينينية واقامة النظام السوفييتى ، بدأ بالتالى تطبيق الحل الماركسى ـ اللينينى للمسألة اليهودية ، والمبنى على النظر اليها كجزء من المسألة الاجتماعية العامة ، يحل باقامة النظام الاشتراكى المتضمن تطبيق مبدأ المساواة تطبيقا كاملا ، ومع ذلك فقد عانى اليهود فى بداية الحكم السوفييتى نتيجة الحرب الاهلية التى طابق فيها أعداء البلاشفة بين اليهود والبلاشفة ، بالنظر الى النسبة العالية للمشاركة اليهودية فى الثورة البلشفية ، والى المكاسب التى حصل عليها اليهود بعد نجاح الثورة ، وزاد من مصاعب اليهود ، أن عمليات التدخل الخارجى ضد الثورة قد تركزت فى مناطق ذات كثافة

المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : يناير ١٩٧٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يهودية ، وقد نتجت عن هذه المصاعب الجديدة ، أولى موجات الهجرة اليهودية الى فلسطين فى ظل النظام السوفييتى ، اذ يقدر عدد اليهود الذين هاجروا الى فلسطين فى موجة الهجرة الثالثة (١٩١٩ ـ ١٩٢٣] بـ ١٥٫٨٠٠ .

والواقع أن المتتبع للتجربة السوفييتية فى حل المسألة اليهودية ، قد يتولد لديه انطباع سريع بأنها صادفت على الدوام ظروفا خاصة ، مما ساعد على استمرار الهجرة اليهودية الى فلسطين ، حتى نشأة دولة اسرائيل . واذا تركنا هذا الانطباع العام الى محاولة للتحليل ، فسنجد أنه بالاضافة الى ما عاناه اليهود من أعداء البلاشفة ومن التدخل الخارجى ، فقد عانوا أيضا ـ بالرغم من المساواة السياسية ـ من التطبيق الاشتراكى ذاته ، بالنظر الى بنيتهم الخاصة ، فقد غلب أصحاب الاعمال الخاصة التجارية والصناعية على تركيب البنية اليهودية ، بينما قلت نسبة العمال ، وندر وجود الفلاحين بينهم ، وهكذا عندما ألغيت الاعمال الخاصة ، فقد معظم اليهود موارد رزقهم بصورة مفاجئة ، وبدون فترة انتقال تتيح لهم الفرصة لايجاد أعمال جديدة يعيشون منها .

وبالرغم من الاجراءات الخاصة التى اتخذتها الحكومة السوفييتية لحل هذه المشكلة الجديدة ، كتخصيص نسبة معينة من اماكن العمل فى المشروعات الصناعية لليهود ، وتشجيع اتجاههم الى الزراعة ، الا أن السياسة الاقتصادية الجديدة التى دشنت فى مارس ١٩٢١ غيرت الموقف الى حد كبير ، فقد سارع اليهود الى الاستفادة منها ، بل كانوا هم المستفيدين الرئيسيين منها ، فعاد كثيرون منهم الى تجارتهم الصغيرة ، وحرفهم اليدوية ، وصناعاتهم الصغيرة . وتحسنت أحوالهم الاقتصادية تحسنا كبيرا ، غير انه ابتداء من سنتى ١٩٢٤ و ١٩٢٥ بدأت الحكومة تتخذ اجراءات معينة للحد من نمو الطبقة المستفيدة بهذه السياسة ، وبعد انتهاء فترة هذه السياسة فى ١٩٢٨ ، والانتقال الى مرحلة البناء الاشتراكى الايجابى ، صودرت اموال رجال السياسة الاقتصادية الجديدة (اى افراد الطبقة التى اثرت من ورائها] . ومن الطبيعى انه كما كان اليهود هم المنتفعين الرئيسيين من هذه السياسة ، كانوا أيضا هم أكثر من قاسى فى نهايتها .

ويمكن القول بأن المسألة اليهودية بصورتها الجديدة هذه فى ظل النظام السوفييتى ، بدأت تعرف طريقها الى الحل مع بدء الخطة الخمسية الاولى فى ١٩٢٨ حيث تطلبت هذه الخطة قدرا كبيرا من القوة البشرية ، وانه مع منتصف الثلاثينات ، كانت البطالة بين اليهود من الناحية العملية قد انتهت ، الا أن المجتمع السوفييتى منذ ذلك التاريخ (أواسط الثلاثينات تقريبا) وحتى وفاة ستالين ، مر بفترة من الحكم المطلق ، عانى فيها الشعب السوفييتى من مصاعب معينة ، وكان اليهود بين من عانوا منها ، وان حدث تركيز كبير لاسباب معروفة حول معاناتهم هم بالذات ، كذلك صادفت التجربة السوفييتية لدمج اليهود مشكلة أخرى مع بداية الحرب العالمية الثانية ، وقد كانت لهذه الحرب آثار ايجابية على عملية الدمج هذه ، نتيجة لنزوح اليهود من المناطق الغربية فى الاتحاد السوفييتى الى الداخل فرارا من أمام الغزو النازى ، الامر الذى عمل على التعجيل بعملية ذوبانهم ، وكذلك نتيجة لوحدة المجتمع السوفييتى فى مواجهة العدو المشترك . الا أنه على الرغم من ذلك ، يقال أن يهود المناطق التى ضمت الى الاتحاد السوفييتى بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية بوقت قصير ، ويقدر عددهم بحوالى ٢ مليون (بما فيهم كثير من اللاجئين من بولندا التى سيطر عليها النازى) ، كانوا يضمون جماعات محافظة متضامة ، عاشت حياة يهودية كاملة تضرب بجذورها فى التقاليد العبرية ، وان هذه الجماعات ، وقد اصبحت متصلة بالمراكز اليهودية فى الاتحاد السوفيتى ، قد مارست نفوذا معوقا على عملية تذويب اليهود ، كذلك يقال ان طبيعة العدو [النازى] الذى واجهه السوفييت فى الحرب العالمية الثانية ، قد ساعد على تنبيه الاحساس بالذاتية اليهودية المعادية للفاشية بعد نشوب الحرب بوقت قصير .

وما كادت الحرب تضع أوزارها ، حتى تكامل مشروع انشاء الدولة اليهودية فى فلسطين ، وصدور القرار بتقسيم فلسطين فى ١٩٤٧ ، وقامت دولة اسرائيل فى ١٩٤٨ بالفعل لتعمل كعنصر طارد

لليهود من المجتمع السوفيتى ، خاصة وان الموقف الايجابى السوفيتى منها فى البداية ، قد أعطى اليهود السوفييت مبررا للتعاطف مع الدولة الناشئة .

وهكذا فان التجربة السوفيتية فى حل المسألة اليهودية ، بالرغم من نجاحها العام ، واجهت ظروفا صعبة وغير عادية فى كافة مراحلها ، الامر الذى يمكن على ضوئه فهم استمرار الهجرة من الاتحاد السوفيتى الى فلسطين قبل ١٩٤٨ ، فقد قدر عدد المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفيتى الى فلسطين ، فيما يسمى بموجة الهجرة الرابعة (١٩٢٤ - ١٩٣١) بـ ١٥٠٠٠ وفيما يسمى بالموجة الخامسة (١٩٣٢ - ١٩٣٨) بـ ١٦٠٠٠ ، وليست هناك أرقام محددة عن الهجرة فى فترة الحرب العالمية الثانية ، وحتى نشأة دولة اسرائيل ، وان كان احد المصادر قد أشار الى هجرة أكثر من الفى يهودى ، معظمهم اعضاء فى الحركات الصهيونية من المناطق التى ضمها الاتحاد السوفيتى فى الحرب الثانية (وبالذات ليتوانيا) الى فلسطين ، وعموما يقدر عدد الذين هاجروا من الاتحاد السوفيتى الى فلسطين فى الفترة من ١٩١٩ - ١٥ مايو ١٩٤٨ بـ ٥٢٫٢٥٠ بنسبة ١٢٫٢ فى المائة من مجموع المهاجرين البالغ عددهم ٤٥٢٫١٥٨ .

السوفييت وتقييد الهجرة الى اسرائيل [١٩٤٨ - ١٩٦٩]

بنشأة دولة اسرائيل ، لم تعد مسألة الهجرة مجرد تعزيز لامل اقامة الدولة اليهودية بل أصبحت عاملا فعالا فى بقاء كيانها ذاته ، وكان من الطبيعى أن تنظر الحكومة الاسرائيلية بتهم الى اليهود السوفييت ، باعتبار وزنهم الكمى [حوالى ٣ ملايين فى ذلك الوقت) الامر الذى لم يجعل الحكومة الاسرائيلية تتردد طويلا فى اثارة مسألة هجرة اليهود السوفييت مع الحكومة السوفيتية رسميا ، وربما شجع الاسرائيليين على ذلك ، أن المندوب السوفييتى فى مجلس الامن قد عارض فى ١٩ مارس ١٩٤٨ جزءا من تقرير عرضه المندوب الامريكى كان ينص على أن استمرار التسلل الى فلسطين أرضا وبحرا من قبل مجموعات أو أفراد بغرض المشاركة فى العنف ، سوف يزيد من تفاقم الموقف ، وقد اعتبر المندوب السوفييتى ان الخطر ناجم عن التسلل أرضا وليس بحرا ، ومن ثم فان مساواة التسلل من الارض بالتسلل من البحر ، يحرم ذلك الجزء من التقرير أى معنى ، وفى ١٦ ابريل من نفس السنة اهتم المندوب السوفييتى أيضا فى مجلس الامن ، بأن يبرز ضمن تعليقه على مشروع قرار كولومبى ، موقفا من مسألة الهجرة اليهودية بقوله أن الفقرة ١ (ب) و ٣ من المشروع لم تأخذ فى حسبانها الحقوق المشروعة لليهود ، وبنوع خاص فيما يتعلق بمسألة الهجرة ، وكانت الفقرة ١ (ب) تنص على الامتناع عن جلب مجموعات أو أفراد مسلحين أو قادرين على حمل السلاح الى فلسطين ، أيا كان أصلهم ، وعن مساعدة أوتشجيع دخول فلسطين من قبل هذه المجموعات أو هؤلاء الافراد ، كما كانت الفقرة ٣ تدعو كل الحكومات ، وبصفة خاصة حكومات البلاد الجاورة لفلسطين ، الى اتخاذ كل الخطوات التى من شأنها المساعدة فى تنفيذ الفقرة ١ [ب] .

بدا اذن أن الاتحاد السوفييتى يؤيد هجرة اليهود الى فلسطين ، بل ويحرص على الا يرى أى قيد دولى عليها ، الا أن هذا الموقف كان مقصورا فقط على اليهود غير السوفييت . ولذلك لم يكن مصادفة أنه بعد أن أثارت جولدا مائير (رئيسة البعثة الدبلوماسية الاسرائيلية فى موسكو وقتذاك) فى ١٦ سبتمبر ١٩٤٨ فى اول اجتماع لها مع رئيس قسم الشرق الاوسط فى وزارة الخارجية السوفييتية مسألة الهجرة ، ظهر فى البرافدا فى ٢١ سبتمبر - أى بعد خمسة ايام فقط - مقال كان من الواضح أن السوفييت قد ارادوا به أن يفهم كل من الاسرائيليين واليهود السوفييت أن ثمة فارقا بين تأييد اسرائيل ، وبين صهيونية اليهود السوفييت .

وهكذا بدأ السوفييت يعانون من أول تناقض فى سياستهم المؤيدة لاسرائيل آنذاك ، وكاجراء عملى لمواجهة هذا التناقض ، فرضت القيود على هجرة اليهود السوفييت الى اسرائيل وكان من الواضح أن الاعتبارات الداخلية هى صاحبة اليد العليا فى

تفسير هذا السلوك السوفيتى ، فقد كان التأييد السوفييتى لاسرائيل فى ذلك الوقت فى أوجه ، ولم يكن ثمة تفسير لهذا السلوك ، سوى ان تطلع قسم من اليهود السوفييت الى اسرائيل واسرائيل « الرأسمالية » بالذات ، طعن ولو غير مباشر للشرعية السوفييتية ، فهو يعنى أن الحل الماركسى ـ اللينينى لمسألتهم قد أخفق على الاقل بصورة نسبية ، الى الحد الذى يبحث معه هؤلاء عن خلاص فى اطار قومى صهيونى .

وظل التقييد السوفييتى للهجرة اليهودية سائدا منذ نشأة اسرائيل حتى عام ١٩٧٠ وساعدت على استمراريته ، مجموعة من الاحداث منها تدهور العلاقات السوفييتية الاسرائيلية الى حد قطع العلاقات فى ١٩٥٣ ، ونمو العلاقات العربية السوفييتية ابتداء من ١٩٥٥ بصفة خاصة ، وما صاحب ذلك من مواقف سوفييتية بالغة الحدة ضد اسرائيل كما فى ١٩٥٦ و ١٩٦٧ .

وعلى الرغم مما كان يقال من أن ستالين بالذات كان يقف وراء السياسة المناهضة لليهود ، فان الانفراج الذى أصاب العلاقات السوفييتية الاسرائيلية بعد وفاته ، لم يؤد الى اى تغيير فى هذه السياسة ، وعندما أثار ايلياشيف رئيس البعثة الدبلوماسية الاسرائيلية فى أول مقابلة له مع جروميكو فى ٢١ ديسمبر ١٩٥٣ بعد استئناف العلاقات ـ مسألة الهجرة ـ كان الرفض الذى تلقاه أكثر تصميما من أية مناسبة سابقة ، بل ان جروميكو قد عبر عن دهشته لاثارة مثل هذه المسألة قائلا : « ليس ثمة أساس لمناقشتها » كذلك ينسب لخروشتشيف أنه أجاب فى مايو ١٩٥٦ عن سؤال لاحد أعضاء وفد من الحزب الاشتراكى الفرنسى عن السماح لليهود بالذهاب الى اسرائيل سواء للزيارة أو الهجرة بقوله : « سوف أقول لك الحقيقة .. نحن لا نحبذ هذه الرحلات » ، ويستمر المصدر الذى ينقل هذه الرواية فى القول بأن شيبلوف قد تدخل لينفى وجود المشكلة أصلا ، الا أن خروشتشيف اردف قائلا : « على أية حال نحن لا نحبذ هذه الرحلات .. نحن ضدها » .

وفى ٣ ديسمبر ١٩٦٦ أعلن اليكسى كوسيجين رئيس الوزراء السوفييتى فى خطاب ألقاه فى حفل تكريم أقيم له فى باريس ، أن اليهود القاطنين فى الاتحاد السوفييتى الذين يرغبون فى الانضمام الى اقاربهم القاطنين فى الخارج ، احرار فى تصرفاتهم ، وان الحكومة السوفييتية ستعمل كل ما فى وسعها لمساعدتهم ، وعلى الرغم من أن هذا الخطاب لم يأت بشىء جديد ـ فالاتحاد السوفييتى لم يمانع أبدا منذ نشأة اسرائيل فى مثل هذه الهجرة التى تكون محدودة بطبيعتها ، الا أن مجرد اعلان هذا الموقف من قبل كوسيجين مثل املا للصهيونيين لدفع هجرة اليهود من الاتحاد السوفييتى على نطاق واسع ، وعلى أية حال ، فان الايام لم تمهل هذا الامل كثيرا اذ شنت اسرائيل فى يونيو ١٩٦٧ حربها على مصر وسوريا والاردن ، وانتهت هذه الحرب بنتائجها المعروفة ، الامر الذى ادى بالاتحاد السوفييتى الى فرض حظر شامل تقريبا على هجرة يهوده الى اسرائيل .

وتواجه الباحث فى هذا الموضوع ، اذا أراد التعبير عن هذه السياسة السوفييتية المقيدة للهجرة فى الفترة من ١٩٤٨ ـ ١٩٦٩ بصورة رقمية ، عقبات جمة ، تتعلق بالتضارب الواضح فى الارقام التى تتحدث عن هجرة اليهود السوفييت فى تلك الفترة ، مرة بلغة المئات ، ومرة أخرى بلغة الالاف ، ومرة ثالثة بلغة عشرات الالاف ، تبعا لكل مصدر ، وعلى أية حال ، فثمة تقدير معتدل يتوسط هذه التقديرات المتضاربة ، يستند الى أرقام وزارة الداخلية السوفييتية ، يشير الى أن عدد اليهود الذين هاجروا الى اسرائيل فى الفترة من ١٥ مايو ١٩٤٨ الى نهاية ١٩٦٩ يقدر بحوالى عشرة آلاف ، أى بمعدل يقل عن خمسمائة مهاجر فى العام .

السوفييت بين شقى الرحى :

مع بداية السبعينات ، بدا أن سياسة السوفييت ازاء هجرة اليهود السوفييت الى اسرائيل ، قد لقيت نوعا من التغيير رآه بعضهم جذريا . ويتمثل هذا التغيير فى رفع القيود عن هذه الهجرة لارضاء الولايات المتحدة التى تشغل المجموعات الصهيونية فيها اماكن حساسة ، أو على الاقل بالقرب من مراكز صنع القرارات الهامة ، ولا بأس من ان يؤدى هذا الى « اغاظة »

الاصدقاء « الالداء » من العرب ، الذين لم يدركوا بعد قيمة الصداقة السوفييتية · وبدا الاتحاد السوفييتى على هذا النحو ، فى صورة دولة لا تحكم سياستها الا مصلحتها المباشرة التى تركزت فى تدعيم الوفاق مع الولايات المتحدة ، واعطاء ذلك الامر أولوية مطلقة ، تسبق تدعيم العلاقات مع العرب ـ ناهيك عن الانتصار لهم ، ويثور السؤال على الفور عن وجه الحقيقة فى هذا كله ، على ان الامر الذى لا شك فيه ، أن كل من يتصدى لدراسة هذا الموضوع ، يشعر بصعوبة تقديم اجابة عن مثل هذا السؤال ، الا انها لا تبقى بعد مستحيلة ٠

من الناحية الرسمية ، ورغم كل المبالغات حول السياسة السوفييتية المتعلقة بهجرة اليهود الى اسرائيل ، يمكن القول بأن سياسة تقييد هذه الهجرة قد استمرت على وجه العموم · ولمزيد من التوضيح ، يمكن القول بأن هذه السياسة فى الواقع قد وضعت موضع التطبيق الفعلى لاول مرة تقريبا ، ذلك أن السياسة السائدة قبل السبعينات ، كانت سياسة « منع » للهجرة تقريبا ، وكانت الاعداد المسموح لها بالهجرة هى الحد الادنى الذى يمكن السماح به انسانيا لتحقيق ما يسمى بعملية جمع الشتات · ويمكن أن نميز بين ثلاثة قيود فرضها الاتحاد السوفييتى على هجرة يهوده الى اسرائيل ، وان كان كل منها يبدو مرتبطا بالاخر الى حد بعيد ·

ويتعلق القيد الاول ، بأمن الاتحاد السوفييتى ذاته · وقد صرح كوسيجين فى كندا فى يونيو ١٩٧١ بان كل يهودى يرغب فى الهجرة سوف تسمح له السلطات بذلك ، بشرط ألا يكون فى تلك الهجرة ما يمس أمن البلاد أو مصالحها الاقتصادية ، وقد أكدت وزارة الداخلية السوفيتية نفس المعنى فى أغسطس ١٩٧٢ عندما صرح متحدث باسمها بأن الاتحاد السوفييتى يفرض قيودا على هجرة بعض نوعيات المواطنين الى اسرائيل ، من بينهم أولئك الذين ترتبط اعمالهم بمصالح الدولة ·

وأما القيد الثانى ، فيتعلق بدعم البلاد العربية فى صراعها مع اسرائيل · وفى أكتوبر ١٩٧١ ـ على سبيل المثال ـ صرح السفير السوفيتى فى باريس بأن الاتحاد السوفييتى لن يسمح للفنيين والعلماء بمغادرة البلاد ، مادامت أزمة الشرق الاوسط قائمة ، حتى لا يتمكنوا من تقديم العون للمجهود الحربى فى اسرائيل ، ويبرر هذا الموقف بأن هجرة اليهود السوفييت ستقوى اسرائيل عسكريا ، لان بينهم عددا كبيرا من الفنيين والعلماء والخبراء والمطلعين على أسرار الدولة · وقد أكد كوسيجين نفس المعنى عندما أشار الى أن بلاده تفرض حظرا على هجرة العسكريين من اليهود السوفييت وذوى الكفايات العالية الى اسرائيل ، كذلك كان المتحدث باسم وزارة الداخلية السوفيتية قد ذكر فى أغسطس ١٩٧٢ بين المواطنين الممنوعين من الهجرة الى اسرائيل ، أولئك الذين تلقوا تدريبا عسكريا ·

ويتعلق القيد الثالث بالذين تلقوا تعليما عاليا فى الاتحاد السوفيتى ، اذ انه ابتداء من أغسطس ١٩٧٢ بدأت تخرج من الاتحاد السوفيتى أنباء عن رسوم باهظة بدأ فرضها على راغبى الهجرة الذين تلقوا تعليما جامعيا ، فبينما تبلغ الرسوم المعتادة ٩٠٠ روبل (حوالى ٤٥٠ جنيها استرلينيا) ، تراوحت الرسوم المضافة على المتعلمين تعليما عاليا بين ٤آلاف و١٤ الف روبل [٢٠٠٠ الى ٧٠٠٠ جنيه استرلينى) ، ويتوقف مقدارها بالضبط على السن والمستوى الاكاديمى ، وقدرت المصادر الغربية والصهيونية ، أن فرض مثل هذه الرسوم سوف يؤدى الى عرقلة سفر كثيرين ممن تلقوا تعليما عاليا فى الاتحاد السوفييتى ، وبالذات صغار السن الذين لا يمكن تصور أن تصل مدخراتهم الى مثل هذه المبالغ · وقد دافع السوفييت عن حقهم فى فرض مثل هذه الضريبة ، بمجموعة من الحجج اهمها ان التعليم العالى فى الاتحاد السوفيتى ـ عكس البلاد الغربية ـ يمول كليا من الاعتمادات العامة ، ولذلك فان فرض هذه الرسوم يعد محاولة لمنع استنزاف الموارد السوفييتية العامة للخارج ، وأن الدولة ذات السيادة مخولة تماما ، بموجب القانون الدولى ، بأن تفرض القيود التى تعتبرها ضرورية على هجرة مواطنيها ، وذكر مصدر سوفييتى هنا على سبيل المثال ، أن فرض مثل هذه الرسوم يتسق مع توصية اليونسكو الصادرة فى ١٩٧٠ والمتعلقة

المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : يناير ١٩٧٣

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بالحد من هجرة العقول ، والتى دعت الاعضاء الى فرض القيود المناسبة ، للحيلولة دون هجرة العلماء والاخصائيين ٠

الا ان الواقع العملى ، يعطى انطباعا بأن هذه القيود لم تجد كثيرا فى الحد من هجرة اليهود السوفييت ، فبينما قدرت وزارة الداخلية السوفييتية الذين هاجروا من الاتحاد السوفييتى الى اسرائيل ، منذ الحرب العالمية الثانية حتى نهاية عام ١٩٦٩ ، بحوالى عشرة آلاف ، هاجر فى عام ١٩٧٠ وحده طبقا لمصادر سوفيتية أيضا عشرة آلاف (وان أشارت هذه المصادر الى أن ثلثى هذا الرقم من المسنين والنساء) ، كذلك تشير كل التقديرات المتوفرة عن هجرة اليهود فى الاعوام التالية ، الى أنها تراوحت فى ١٩٧١ بين ١٣ و١٥ ألفا وفى ١٩٧٢ بين ٣٠ و ٣٢ ألفا ، والى أنها بلغت ٣٤٧٥٠ فى ١٧٩٣ وكان متوقعا لها أن تصل الى ٤٠ الفا فى العام الماضى وان كانت لا توجد تقديرات نهائية بهذا الصدد ٠

وثمة تفسير سريع لهذا التناقض بين القول والعمل فى السياسة السوفييتية ، يلجأ اليه بعضهم ، وهو ان تأثير القيود السابق الاشارة اليها ، قد تضاءل الى حده الادنى ، بالنظر الى عاملين رئيسيين : فتور العلاقات العربية السوفيتية ، والضغط الامريكى ــ الصهيونى لالغاء هذه القيود ٠

ولسنا بحاجة الى الحديث عن فتور العلاقات العربية ــ السوفييتية ، غير أن الضغط الامريكى ــ الصهيونى يحتاج منا الى بعض التوقف ، فمن المعروف أن الحملات الصهيونية الامريكية ضد السياسة السوفييتية المتعلقة بهجرة اليهود لم تتوقف ، وقد كان موضوع فرض رسوم مغادرة أكبر بالنسبة لراغبى الهجرة من الذين تلقوا تعليما عاليا فى الاتحاد السوفييتى فرصة ذهبية كى تتحدث هذه الحملات عن نوع جديد من الرق الانسانى ، يمارسه الاتحاد السوفييتى ٠ وبالفعل ما كادت أنباء الرسوم الجديدة تخرج من موسكو ، حتى بدأ الاعضاء المشهورون بتعاطفهم مع الصهيونية فى الكونجرس الامريكى ، يخططون لعقاب الاتحاد السوفييتى ، وهكذا وافق مجلس النواب الامريكى فى ٢٢ سبتمبر ١٩٧٢ على تعديل فى قانون المساعدات الخارجية ، يؤدى الى وقف التعامل التجارى مع الاتحاد السوفييتى ما دام أن اليهود السوفييت يجبرون على دفع مبالغ كبيرة مقابل السماح لهم بالهجرة ٠ ومنذ ذلك الوقت ، أصبح موضوع اليهود السوفييت مادة ثابتة فى جدول اعمال أى لقاء سياسى سوفييتى ــ أمريكى ، وكان مفهوما أن الرسميين الامريكيين يحاولون اقناع الرسميين السوفييت ، بأن يراعوا الظروف الداخلية فى الولايات المتحدة ٠ التى تهدد التعاون السوفييتى الامريكى ، اذا استمر الموقف السوفييتى بالنسبة لهجرة اليهود على ما هو عليه ، وان الرسميين السوفييت يصرون على أن مسألة داخلية كهذه ، لا يصح أن تكون موضوعا للتدخل والضغط ٠ وبدا أن الحل الذى توصل اليه الطرفان هو الا يتراجع السوفييت رسميا ، بينما يتغاضون من الناحية الفعلية ، عن تحصيل الرسوم الاضافية ٠

اولا : يجب أن يكون مؤكدا أن السوفيت هم أول المتضررين من هجرة يهودهم الى اسرائيل ، وذلك بالنظر الى ما يمثله هذا من مساس بالشرعية السوفيتية على النحو الذى سبقت الاشارة اليه ، واذا كان الامر كذلك ، فلماذا سلك السوفيت هذا المسلك الاخير ؟ يمكن القول ، على ضوء المعلومات المتاحة ، ان ثمة نسبة قليلة من اليهود السوفيت من الطبيعى الا تكون قد اندمجت فى المجتمع السوفيتى ، ولو حاولنا أن نقدر هذه النسبة كميا فسوف نجد أنها تتراوح بين ٥و١٠ فى المائة على اقصى تقدير عن اليهود السوفييت ، وجدير بالذكر ان نسبة الـ ١٠ فى المائة يفترض لصحتها ، تصديق الادعاءات الصهيونية الخاصة بقوائم انتظار من طالبى الهجرة من اليهود السوفييت يصل عدد المسجلين فيها الى ١٠٠ الف شخص ، هذه النسبة وان كانت قليلة فى وزنها الكمى ، الا انها فى الغالب متطرفة فى اتجاهاتها السياسية الصهيونية او الغربية على احسن الفروض ، وهى تثير متاعب للسلطة السوفيتية فى الداخل ، لعل ابرزها المتاعب الناجمة عن محاولة اختطاف طائرة ركاب سوفيتية فى يونيو ١٩٧٠ ، والقيام بدعايات مثيرة ومخربة ضد النظام السوفيتى فى الداخل

عموما . والاهم من ذلك أن القوى الصهيونية فى اسرائيل والولايات المتحدة بالذات ، تلقفت هذه القضية وضخمتها لتجعل منها مشكلة كبرى . ويقول مصدر سوفيتى بهذا الشأن : « وكان لابد من موقف ينهى المشكلة ، ويقتلع من الجذور أسباب الحساسية حولها ، خاصة وان الاتحاد السوفيتى دولة متعددة القوميات ، ولا يحتمل ان تتفاقم مشاكل يمكن لاطراف معادية استغلالها لتغذية الضغائن بينها ، ولا شك ان علاج الموضوع على هذا النحو [اى عن طريق السماح بالهجرة فى حدود معينة] قد افاد فى الحد من تفاقم النزيف » . وواضح ان السوفييت بهذا المسلك ، قد قرروا ان اهون الضررين بالنسبة لهم ، ان يتخلصوا من هذه الفئة الصهيونية النزعات ، وان فرضوا على ذلك القيود التى سبقت الاشارة اليها .

وثمة مسالة جديرة بالاعتبار وهى ان هناك فارقا كبيرا بين هذه السياسة التى اضطروا اليها بموجب اعتبارات عملية ، وبين السياسة السوفيتية تجاه الصهيونية واسرائيل ، فقد اكد السوفييت دائما . وبعد كل هذه التطورات ، على عدائهم للصهيونية ، وهو امر موضع تصديق نظرا للعداء البالغ الحدة ، والضارب بجذوره الى أعماق التجربة السوفيتية بين الماركسية ــ واللينينية وبين الصهيونية ، بل ان وجود هذه الفئة السابق الحديث عنها ، بين اليهود السوفييت ، قد فرض على السلطة السوفيتية أن تزيد من حملتها الداخلية المعادية للصهيونية الموجهة للشعب السوفيتى بعامة ، والى اليهود السوفيت بخاصة . وقد تحدث د . جمال العطيفى وكيل مجلس الشعب المصرى الحالى فى الاهرام القاهرية بتاريخ ٢٤ ــ ٢ ــ ١٩٧٢ عن كثير من المؤشرات المؤيدة لتصاعد مثل هذه الحملات الدعائية .

ثانيا : يجب ان يكون مؤكدا من ناحية اخرى ، أن المسلك السوفيتى ازاء هجرة اليهود السوفييت الى اسرائيل ، لم يقصد به ، ولا يمكن ان يقصد به فى اى يوم من الايام « اغاظة » العرب وعقابهم على ذنب يرى السوفييت انهم ارتكبوه فى حقهم . يؤكد ذلك المنطق العام السابق المتعلق بهذا المسلك السوفيتى والذى يرى أن السوفييت هم اول الاطراف تضررا من عمليات الهجرة ويؤكده ايضا عدم وجود اى ارتباط بين سياسة الهجرة السوفيتيه ، وبين العلاقات العربية السوفيتية ، فقد كانت اكثر السنوات تشددا فى تقييد ــ بل منع ــ هجرة اليهود الى اسرائيل ، هى سنوات العلاقة الايجابية مع اسرائيل والعلاقات السيئة مع العرب ، كما بدات زيادة معدلات هجرة اليهود السوفييت الى اسرائيل فى عام ١٩٧٠ ، وهو عام لم يكن قد شهد بعد اى فتور فى العلاقات العربية السوفيتية . كذلك شهد شهر أغسطس ١٩٧٢ ــ أى بعد أقصى مظاهر التوتر فى العلاقات السوفيتية المصرية بأيام قليلة ــ اقوى محاولة سوفيتية لتقييد هجرة اليهود الى اسرائيل ، بفرض الرسوم الاضافية على راغبى الهجرة من المتعلمين تعليما عاليا . والاصح ــ بدلا من ان يقال ان المسلك السوفيتى يجىء « نكاية » فى العرب او كرد فعل لافعالهم ــ أن يقال ان العلاقات الايجابية العربية السوفيتية ، يمكن ان تشكل وزنا مضافا لمصلحة تبنى سياسة بديلة للسياسة السوفيتية الحالية ، وهى السياسة التى كانت سائدة قبل ١٩٧٠ .

ثالثا : تبقى المسالة الاكثر صعوبة فى تحليلها ، وهى : هل حقيقة أن السوفييت فى سياستهم الحالية قد استجابوا لضغط امريكى ــ صهيونى يهدد بحرمان الاتحاد السوفيتى من مزايا اقتصادية معينة ، فى حالة استمراره فى سياسة تقييد الهجرة ؟ يجب أن نسلم ، بادىء ذى بدء ، بأن القادة السوفييت يؤمنون بوجود مصلحة سوفييتية فى تدعيم سياسة الوفاق الدولى مع الولايات المتحدة ، وهذا بديهى لمجرد انهم يتبعون هذه السياسة ، وأن سياستهم الحالية ازاء مسألة الهجرة ، تعنى أنهم قدروا ان الاضرار الناجمة عن تهديد الوفاق مع الولايات المتحدة نتيجة موقف القوى الصهيونية الامريكية ، تفوق الاضرار الناجمة عن تخفيف القيود عمليا على هجرة اليهود الى اسرائيل . وفى هذه الحسابات للمصالح ، كان من الممكن ان تلعب السياسة العربية دورا هاما ، الا أنه من المعروف ان فترة تصاعد الضغط الصهيونى الامريكى على الاتحاد السوفييتى ، كانت فترة توتر حاد فى العلاقات السوفييتية ــ العربية والمصرية بوجه خاص .

وجدير بالذكر ، ان السوفييت ، وان قبلوا

مناقشة مسألة اليهود السوفييت مع الولايات المتحدة ، الا انهم تمسكوا بانكار اى اتفاق مع الولايات المتحدة ، ينظم مسألة الهجرة اليهودية . وقد ثار الحديث عن مثل هذه الاتفاقيات بصورة اساسية فى مرتين شهيرتين ، الاولى عندما قيل ان روكفلر محافظ نيويورك وقتذاك قد صرح فى اغسطس ١٩٧٢ فى مؤتمر صحفى فى القدس بأن الرئيس الامريكى قد اتفق مع الزعماء السوفييت فى لقاء القمة فى مايو ١٩٧٢ ، على السماح بهجرة ٣٥ الف يهودى سوفيتى كل سنة الى اسرائيل ، وفى هذه المرة نفى البيت الابيض وجود اتفاق كهذا ، وصرح روكفلر فيما بعد بأن تصريحاته قد حورت . واما الثانية فكانت تلك التى اشير اليها فى مقدمة هذا التقرير ، وقد كذب السوفييت بشدة فى هذه المرة ايضا ، وجود اى اتفاق كما سبقت الاشارة . وجدير بالذكر هنا ايضا ، ان المصادر الامريكية نفسها ، لم تشر الى اكثر من وجود اتفاق بين البيت الابيض والكونجرس ، مبنى على تأكيدات أعطيت لكيسنجر خلال اجتماعه بالمسئولين السوفييت .

نحو طرح عربى للمشكلة :

يبقى دائما ان السوفييت وان كانوا « أول المتضررين » من الهجرة اليهودية الى اسرائيل ، فان العرب هم « اكثر المتضررين » من ذلك ، فلا يخفى أن الضرر السوفييتى تمكن مواجهته بالعمل السياسى فى الداخل ، كما ان سياسة الوفاق قد تجىء للاتحاد السوفييتى من المزايا ما يبرر — على الاقل — تحمله لاثار هذا الضرر . اما العرب فان الضرر الذى يلحق بهم لا يواجه الا بالسلاح ، اذا سلمنا بالبديهية القائلة بأثر الدعم البشرى الخارجى على الكيان الاسرائيلى ، كما انهم لم يروا من سياسة الوفاق الا ما اعتبروه تراخيا من الاتحاد السوفييتى فى تأييدهم .

والغريب بالنظر الى هذا ، انه ليس ثمة تحرك عربى رسمى — معلن على الاقل — على درجة من الاهمية فى مواجهة هذه المسألة . ولا يمكن ان يفسر هذا بالرغبة فى تفادى الحساسية لان باقى مشاكل العلاقات السوفيتية العربية قد نوقش — فى مصر على سبيل المثل — بمنتهى الصراحة وعلى نحو علنى . ولعل زيارة بريجنيف للقاهرة المقرر لها ان تتم فى منتصف هذا الشهر — يناير ١٩٧٥ ثم الى بعض العواصم العربية الاخرى ، تكون فرصة اكثر من مناسبة لاثارة هذه المسألة ، لكن المهم ليس اثارة المشكلة ، وانما كيفية اثارتها .

ولو اننا اقتنعنا بأن جانبا كبيرا مما يصل الينا حول السياسة السوفيتية تجاه هجرة اليهود الى اسرائيل ، يحوى مبالغات — مقصودة فى احيان كثيرة — لاسباب معروفة ، وبأن هذه السياسه لا يمكن ان تكون ، كما جاء فى التحليل السابق « نكبه » فى العرب ، نكون قد قطعنا نصف الطريق ، ويبقى نصفه الاخر متعلقا بقدرتنا على ان نشرح للسوفييت ، ان المكاسب المترتبة على العوده الى سياسة « تقييد الهجرة » الى حين حل ازمه الشرق الاوسط ، ارجح كفة من المكاسب المعلقة على صمت قوى الضغط الصهيونى الامريكى فى الولايات المتحدة ، خاصة واننا لن نستخدم فى هذا سوى الحجج السوفييتية : حق الدولة ذات السيادة فى فرض قيود على هجرة مواطنيها لاعتبارات تتعلق بأمنها . وتلك هى المشكلة : ان نثبت للسوفييت انه على الاقل فى هذه المعركة التى نخوضها بالذات ، يرتبط الامن السوفييتى كل الارتباط بالامن العربى .

واذا عجزنا عن اقناع السوفييت بالدبلوماسية ، عن الامتناع عن عمل أقدمنا نحن عليه بصورة أوسع نطاقا بكثير فى الخمسينات ، فقد يتبقى لنا ان نذكر اننا كنا طرفا غير مباشر فى اذكاء الاحساس بالهوية اليهودية بين يهود الاتحاد السوفيتى ، حين اظهرت هزيمتنا فى ١٩٦٧ والظروف المحيطة بها اسرائيل بمظهر الدولة التى يشرف اى يهودى الانتماء اليها . ولعل هذا يفضى بنا الى الطريق الاخر المضمون : ان يرتفع الاداء العربى دائما فى المجال العسكرى وغير العسكرى الى المستوى الذى يساعد فى كشف الصورة الحقيقية لاسرائيل : دولة لا يمكن ان تغرى يهوديا اظلته الاشتراكية لاكثر من خمسين عاما ، بأن يخطف طائرة مهاجرا الى اسرائيل .

مصطفى عبدالله بعيو ، **المشروع الصهيوني لتوطين اليهود في ليبيا** ، (الدار العربية للكتاب ، ليبيا ، تونس ١٩٧٥) .

تقدم دار النشر على صفحة الغلاف الاخيرة هذا الكتاب الى القراء بقولها : « من كان يعلم ان الحركة الصهيونية قد حاولت ان تتخذ من برقة ومن الجبل الاخضر بالذات مشروعا للوطن القومي لليهود في اوائل هذا القرن ؟... في هذا الكتاب يكشف الاستاذ مصطفى عبد الله بعيو ، الذي يعرف جمهور المثقفين ابحاثه العديدة في التاريخ الليبي ، عن هذه الحقيقة التي حرصت الحركة الصهيونية على اخفائها ، ويلقي عليها من الاضواء ما يجعل الجميع على بينة مما كان يخطط لليبيا ».

ولعل هذه الكلمات ، تعرفنا بفضل الكاتب في الكشف عن هذا الجانب الهام من تاريخ الحركة الصهيونية وتحركها في سبيل ايجاد وطن قومي لليهود ، ويدحض المزاعم التي نسجتها الحركة الصهيونية حول الارض الموعودة في فلسطين . لقد كان همّ الحركة الصهيونية تنفيذ اقامة الوطن القومي (الدولة اليهودية) على نسق الاستيطان الاستعماري في اي مكان ، نسعى زعماؤها الى الاتصال بكافة الدول الامبريالية ، وتوجهوا الى العراق والعريش وسيناء وبرقة وقبرص واوغندا والارجنتين . وانقسمت الحركة الصهيونية بذلك احزابا وشيعا كانت انعكاسا للصراع بين الدول الامبريالية داخل المنظمة الصهيونية .

والاستاذ بعيو يلقي في كتابه (مقدمة وستة فصول) ضوءا على احدى هذه المحاولات ، وهو يشرح في مقدمته عن الدافع الذي جعله يلتفت الى دراسة اليهود والحركة الصهيونية ، ومما اثاره في نفسه طغيان الدراسات اليهودية التي تخدم الصهيونية في الولايات المتحدة اثناء دراسته هناك . وقد وقع في اثناء بحثه على تقرير بعثة (منظمة الاراضي اليهودية)[1] التي ارسلت الى برقة لدراسة امكانية انشاء وطن قومي لليهود في برقة ١٩٠٨ . وقد افاض المؤلف بالحديث عن العناء الذي لقيه للحصول على التقرير او (الكتاب الازرق) ، وعن سريته ، مع ان التقرير ، كسائر أوراق منظمة I.T.O. في خزائن المتحف البريطاني ، وهي مفتوحة للجميع ، وقد قام مركز الابحاث باستنساخ صورة عن التقرير ووضعها تحت تصرف الباحثين ، واشار اليه الدكتور اسعد رزوق في كتابه « اسرائيل الكبرى » ، واعتمدت عليه في فصل من فصول رسالتي للدكتوراه ١٩٧٢.

شيء اخر ، اشار اليه المؤلف كثيرا ، هو لوم غيره من الدارسين العرب باهمال محاولة الصهيونية في برقة ، ولا ريب ان هذا الاهمال قد وقع على محاولات اخرى كانت هامة وخطيرة ، كمحاولة سيناء والعريش والعراق ، برأيي لان المحاولة الاساسية في فلسطين استقطبت الانتباه وكادت تطمس غيرها .

في الفصل الاول من الكتاب (توطين بعض الجماعات العثمانية في ليبيا) يعرض المؤلف باسهاب لمحاولات عثمانية في اواخر القرن الماضي واوائل هذا القرن من اجل توطين بعض الجماعات في ليبيا (مسلمي كريت وبعض الاسر الكردية من شمالي العراق) . ويلاحظ ان المؤلف لا يفرق بين توطين هذه الجماعات وتوطين اليهود ، هذا التفريق المبني على وعي عميق لبنية الدولة

١ ــ الاصح تسميتها المنظمة الاقليمية Jewish Territorial Organization وتعرف اختصارا بـ I. T. O.

العثمانية ، ففي صفحة ٢٥ مثلا يقول ان توطين هذه الجماعات هي « ظاهرة تاريخية قامت بها الدولة العثمانية لتجعل من ليبيا وطنا قوميا لبعض الجماعات المسلمة التي كانت تضمها الامبراطورية العثمانية ، وان اختلفت ظروف كل منها » . ولا ريب ان عبارة (وطن قومي) لم ترد في ذهن احد آنذاك .

ويعقد المؤلف بحثا تاريخيا في الفصل الثاني (اليهود في ليبيا) عن اصل وجود اليهود منذ عهد البطالسة مستعرضا الوان حياتهم الاجتماعية والسياسية متجاوزا فترته التاريخية (زمن البعثة) واصلا الى ايام الاستعمار الايطالي وما بعده . ويعتمد في كثير من جوانب هذا الفصل على ما جاء في تقرير الدكتور ناحوم شلوش مرافق بعثة الاستيطان ، مع ان غايته واضحة : هي ايجاد المرتكز التاريخي للوطن الذي يريد اليهود تحقيقه . وعلى الرغم من انتباه المؤلف الى ذلك ، فان رده لها يعتمد التعليق الخاطف السريع ، وقد يعرض رأيين فيهما شيء من التضارب دون ان يرجح احدهما ، كما هو الحال في صفحة ٢٣ حين يعرض اسباب ما لحق ببرقة من خراب ، فيذكر رأي (الن ويس) استاذ الاثار القديمة بجامعة كمبردج الذي يرى ان سبب الدمار ما ارتكبه اليهود في ثورتهم ايام الرومان من فظائع ، ويذكر رأي شلوش الذي يعيد الخراب الى الرومان الذين (قاموا بتخريب البلاد وحولوها الى صحراء) . ولكن اهمية هذا الفصل تكمن في اعطاء صورة واضحة عن الحياة التي كان يحياها اليهود في البلاد العربية حيث نعموا برخاء لم توفره لهم البلاد الاخرى .

في الفصل الثالث (توطين اليهود في ليبيا) يحدثنا المؤلف عن عطف الدولة العثمانية على اليهود منذ نهاية الحكم العربي في الاندلس ، وهذا العطف اطمعهم فطلبوا وطنا قوميا في فلسطين ايام عبد الحميد ، فرفض طلبهم ، فاشترك رجالهم في التخلص من عبد الحميد . ثم وافقت الدولة العثمانية امام الضغوط على فكرة اسكان اليهود في بعض المناطق سوى فلسطين . واذا كان من ملاحظة على هذا الفصل ، فهي بعض التشويش والانتقال غير المنظم من العثمانيين الى الفاطميين .. الى الملك فؤاد ... كذلك فالمؤلف لم يقدم لنا بوضوح الاسباب التي كانت وراء قبول العثمانيين فكرة التوطين في ليبيا ، ولا أظن ان حاكم طرابلس (رجب باشا) كان « يخفي نواياه في مساعدة اليهود .. » كما قال المؤلف . لقد كانت وجهة نظر رجب باشا تقدم مصلحة الدولة العثمانية على كل شيء . فوجد ان الاتيان باليهود يحد من اطماع ايطاليا التي باتت تتربص بليبيا الدوائر .

لقد استغرقت الفصول الثلاثة الاول خمسا وخمسين صفحة قبل ان ينتقل المؤلف الى موضوعه الاساسي : تقرير البعثة الصهيونية . لذا كان الاجدى ان يعرفنا في هذه الفصول عن الظروف التي ادت بنشأة من داخل الحركة الصهيونية بعد المؤتمر الصهيوني السابع في بال ١٩٠٥ (وهو المؤتمر الذي عقد بعد موت هرزل ، والذي قرر التخلي عن فكرة استعمار اوغندا البريطانية والعودة الى البرنامج الاولي الذي حدد فلسطين هدفا للاستيطان الاستعماري الصهيوني) الى الانشقاق بقيادة زانجويل ، وانشائها المنظمة الاقليمية التي كان هدفها التفتيش عن اقاليم لاستيطان اليهود في أي جزء ملائم من العالم. وذلك لان صلة هذه الدراسة بموضوع الكتاب اوثق من توطين بعض الجماعات العثمانية في ليبيا ، في تاريخ اليهود في ليبيا القديمة .

يبدأ الفصل الرابع (البعثة اليهودية الى برقة يوليو ـ اغسطس ١٩٠٨) وهو محور الدراسة ، عن اوضاع اليهود في ليبيا في اواخر القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين في ظل الدولة العثمانية ، ووسط التنافس البريطاني الفرنسي. ثم ينتقل الى ذكر سبب ورود فكرة برقة في ذهن (زانجويل) اثر اقتراح تنصل بريطانيا في تونس ، ولانها ، حسب رايه (اي زانجويل) تفضل سائر الامكنة . حتى فلسطين، فهي ليست بلادا مقدسة، وعدد سكانها الاصليين اقل . ثم ما تبع ذلك من نشاط ناحوم شلوش لدراسة تاريخ يهود المغرب، ثم عن استعداد العثمانيين (بشخص رجب باشا) حاكم طرابلس لقبول فكرة انشاء وطن قومي في برقة في الوقت الذي كانت الدولة العثمانية ترفض توطين اليهود في فلسطين. ويبدو ان زانجويل حاول

الاستفادة من ايطاليا » بأن مهمة احياء برقة التي تسعى اليها ايطاليا من توسعها في ليبيا يمكن ان تتحقق على ايدي المستوطنين ، اذا اعطيت لهم الفرصة » .ورغم حماس زانجويل لمفاوضة حكومة الباب العالي، كان الحذر يخيم على مجلس المنظمة I.T.O. بحجة عدم استقرار الاوضاع في شمالي افريقية ، فكان ان قامت المنظمة باختيار بعثة علمية لدراسة المشروع برئاسة استاذ الجيولوجية بجامعة غلاسغو . وجاءت النتائج مخيبة للامال بسبب نقص المياه ، وقررت المنظمة — رغم بقاء زانجويل على حماسه الاول — عدم القيام باي عمل اخر بالنسبة الى تحقيق الوطن القومي في برقة .

وجاء عرض تقارير البعثة في الفصل الخامس (الكتاب الازرق) الذي اصدرته المنظمة الاقليمية بلندن في يناير ١٩٠٩ . ويبدأ بمقدمة تاريخية وسياسية لاسرائيل زانجويل ويرد المؤلف اتهاماته للعثمانيين بانهم فرضوا العزلة على ليبيا مستشهدا بالرحلات الكثيرة التي قام بها الاوربيون ، كما يرد تهمة ما حمّله زانجويل للعرب وللاتراك من مسؤولية الاوضاع السيئة التي آلت اليها برقة . كذلك تكشف المقدمة بعض اسرار الاطماع الصهيونية في الوطن العربي ومؤامرتها على الدولة العثمانية، وصلتها بانقلاب الاتحاد والترقي ، وتلي المقدمة مجموعة الدراسات التي اعدها اعضاء البعثة (الموقع والحدود، جيولوجية المنطقة وتضاريسها، الموارد المائية ، دراسة للتربة والانتاج النباتي وتصنيف للاراضي وانواعها ، الامطار ، المناخ الحيوانات ، الطيور والحشرات ، تقرير صحي ، عدد السكان وما يمكن ان تستوعبه المنطقة بادخال الزراعة الحديثة) . وتتخلل هذه الدراسات العلمية اشارات سياسية هامة غايتها تقديم الخطوات الاساسية الضرورية لتوطين اليهود مع جملة انطباعات عامة عن السكان المحليين وعلاقاتهم بالاتراك وتسلحهم وطبيعتهم القتالية مما يجعلهم على غير استعداد للترحيب بالقادمين الجدد . والحق بهذه الجوانب العلمية دراسة ناحوم سلوش عن اليهود واليهودية في برقة القديمة ، وغرضه ، كما ذكر من قبل ، ابراز الخلفية التاريخية التي تبرر فكرة انشاء الوطن القومي اليهودي ، وهو يعتبر برقة امتدادا لفلسطين فيما وراء النيل ، وليبيا ، في رأيه ، تنتظر اصالتها وسكانها الاصليين من اليهود .

ويعرض المؤلف في ختام الفصل لصدى لصدور الكتاب عالميا ، ولا سيما في ايطاليا ، التي افادت كثيرا مما جاء فيه ، ويبين ان نتيجة التقرير كانت صرف النظر عن ليبيا والعودة الى فلسطين.

لقد قدم المؤلف في هذا الفصل ابرز ما في التقرير تقديما جيدا ، رغم انه اهمل ارفاق التقرير بخريطة توضح خط سير البعثة والمواقع التي درستها مع ان التقرير الاصلي ، كما نوه اليه ، مرفق بخريطة جغرافية ، ومقطعين جيولوجيين ، وخريطة طوبوغرافية و ٢٢ صورة . وقد بالغ بعض الشيء في قيمة التقرير ، حين جعل الكتاب الازرق مصدرا اساسيا لمعرفة جغرافية وتاريخ برقة ، ذلك ان ما ورد في التقرير انما كانت له غايات اخرى غير الغاية العلمية المحض ولا سيما الجوانب التاريخية . كذلك فان المدة القصيرة التي قضتها البعثة والظروف التي احاطت بها لم تكن كافية باي حال لدراسة علمية متأنية . وهذا النقد وجه الى التقرير من قبل عدد من كتاب الغرب انفسهم .

وقد لا تكون الجوانب العلمية الصرف هامة بالنسبة الى كثير من القراء العرب الذين وجه اليهم الكتاب ، وتطلعوا الى ان يروا فيه تحليلات سياسية توضح طبيعة الحركة الصهيونيةواساليبها وما بينها من تشابه سواء كانت في برقة او في فلسطين . وهذا ما نجده في المقدمة السياسية للتقرير التي كتبها زانجويل وفي بعض اشارات رئيس البعثة وفي الخلفية التاريخية لشالوش ، لكن المؤلف مضى عند كثير من هذه المواقع دون ان يوليها عنايته الكافية ، او انه التفت اليها التفاتات خطابية عاطفية ، ولا سيما الجوانب التاريخية، فخرج في كثير من تعليقاته عن الروح العلمية الهادئة المطلة الى طبيعة انفعالية .

في الفصل الختامي (الفكرة من جديد) يكشف المؤلف عن ان تشرشل اشار في مؤتمر بوتسدام اثناء النقاش حول مصير المستعمرات الايطالية السابقة الى امكان منح اليهود جزءا منها دون ان يحدد ليبيا بالذات . لكن اليهود كانوا قد قطعوا شوطا بعيدا في فلسطين فلم يكن لهذا الرأي اي اثر عملي . هذه الاشارة غير المحددة لا يمكن

المصدر : شؤون فلسطينية

التاريخ : سبتمبر ١٩٧٥

توحي ببعض ما وصل اليه المؤلف من تخمين في ان اليهود حاولوا احياء الفكرة من جديد ، كما انه لم يعطنا تعليلا للاسباب التي دفعت تشرشل الى هذا الاقتراح وظل الامر مجرد تخمين .

واذا كان هنـاك من كلمة شكر اخيرة فهي شكر المؤلف على ما قدم للقارىء الذي غابت عنه كثير من الخبايا التاريخية ، وان كان الذي قدمه بحاجة الى تبويب جديد ، والى تركيـز وتحليل وتخلص من الاستطراد .

د. خيرية قاسمية

هل بدأت تتحقق نبوءة توينبي في عودة الاسرائيليين الى « المهجر » ؟

●

في عام ١٩٧٢ ، عندما بلغت الهجرة الى اسرائيل قمتها بعد هزيمة ١٩٦٧ (٥٦ الف مهاجر) ، كانت مفاجأة ان يتنبأ ارنولد توينبي ، المؤرخ البريطاني الشهير ، بأن الاسرائيليين سيعودون في النهاية الى المهجر بالشتات . ولكن لم تمض شهور حتى بدأت النبوءة تتحقق ، فقد بدأ عدد المهاجرين يهبط بسرعة ، وعدد النازحين يرتفع بسرعة ، حتى ان وزير الهجرة ، شلومو روزن ، ذكر ، في منتصف مايو (ايار) الماضي ، ان عدد النازحين هذا العام سيفوق عدد المهاجرين . وقد وصف ذلك بأنه « كارثة »(١).

صحيح انه كانت هناك نكتة اسرائيلية مشهورة ظهرت قبل حرب يونية ١٩٦٧ مباشرة وكانت تقول : « على اخر شخص يغادر مطار اللد ان لا ينسى اطفاء النور » . وكان سبب هذه النكتة هو أن عدد النازحين من اسرائيل قد ازداد بحيث أصبح في عام ١٩٦٧ ، يتعادل تقريبا مع عدد المهاجرين اليها(٢). ولكن ما يحدث هذه الايام اخطر من ذلك بكثير . فلاول مرة في تاريخ اسرائيل تشير التوقعات والتقديرات المبدئية الى أن عدد النازحين سيفوق عدد المهاجرين اليها هذا العام . وستترتب على ذلك نتائج سياسية مصيرية جسيمة ، ذلك ان الهجرة ليست مسألة اجتماعية واقتصادية ، وانما هي عند اسرائيل قضية امن . بل أن الكتاب السنوي لحكومة اسرائيل يؤكد ان الهجرة « اكثر العوامل حسما واهمية في امن اسرائيل »(٣).

وكان اول من أشار الى هذا ، بصورة غير مباشرة ، هو بنحاس سابير رئيس الوكالة اليهودية ، حين ذكر أن من المتوقع ان يتراوح عدد النازحين هذا العام بين ١٥ ــ ٢٠ الف اسرائيلي مقابل ٢١ الفا في العام الماضي ١٩٧٤ ، و١٣ الفا عام ١٩٧٣ ، بينما كان المعدل السنوي قبل حرب اكتوبر ٧٥٠٠ نازح(٤).

وللوهلة الاولى يحسب المرء ان النزوح هذا العام سيكون، مبدئيا، اقل قليلا من العام الماضي، ولكن التجربة أثبتت ان التقديرات الاسرائيلية تميل ، غالبا ، في هذه النقطة بالذات الى تقدير الحد الادنى . ففي العام الماضي مثلا قدر مكتب الاحصاء المركزي في اسرائيل ان عدد النازحين عام ١٩٧٤ سيتراوح ايضا بين ١٥ — ٢٠ الفا بينما بلغ ، بشهادة سابير مؤخرا ، ٢١ الفا ، بل ان دايان ، المشهور بصراحته ، قدر عدد النازحين خلال الشهور الخمسة من بدء حرب اكتوبر حتى نهاية فبراير عام ١٩٧٤ بحوالي ٦٧ الف نازح يهودي(٥).

اما بالنسبة للمهاجرين الى اسرائيل فمن المتوقع ، طبعا ، ان تكون الارقام الحكومية اقل

دائما من التقديرات المبدئية الرسمية ، وهـذا الفرق يتراوح بشدة من عام لاخر ، فقد كان الخطأ في التقدير ١١ الفا عام ١٩٦٨ وخمسة الاف عام ١٩٧٠ والفين عام ١٩٧١ . ثم قلت المبالغة في التقديرات المبدئية بعد حرب اكتوبر ، حفاظا على البقية الباقية من ثقة الاهالي بالبيانات الحكومية، خصوصا بعد أن تبين لها منذ عام ١٩٧١ ان عددا كبيرا من المهاجرين يعودون في نفس العام . وقد قدرت اذاعة اسرائيل هذه النسبة عام ١٩٧١ بحوالي ٤٠٪(٦).

وعلى اية حال فان عدد المهاجرين لاسرائيل بدأ ينخفض بشكل حاد بعد حرب اكتوبر ، فبينما كان عددهم ٥٦ الفا عام ١٩٧٢ ، هبط عام ١٩٧٣ الى ٤٥ الفا ، ثم الى ٣٢ الفا عام ١٩٧٤ . ومن المتوقع ان يصل هذا الرقم عام ١٩٧٥ الى ١٦ الفا فقط . فقد اذيع رسميا ، ان الهجرة خلال الربع الاول من هذا العام قد هبطت الى النصف بالمقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي (من ٩٦٠٠ الى ٤٨٠٠)(٧).

وهذا ما جعل شلومو روزن ، وزير توطين المهاجرين ، يقول في ١٥/٥/١٩٧٥ ، ان الاسرائيليين النازحين سيفوقون عدد المهاجرين هذا العام . واضاف ان المشكلة ليست فقط في انخفاض معدل الهجرة ولا في نسبة المهاجرين الجدد الذين يغادرون اسرائيل مباشرة ، ولكنها في عدد الاسرائيليين المقيمين في اسرائيل منذ مدة طويلة والذين يريدون مغادرتها « وهو عدد وصل الى معدلات مخيفة » (٨)، على حد قوله .

والطريف هنا ان اثنين من كبار المسؤولين في الوكالة اليهودية عن تشجيع هجرة اليهود من استراليا وولاية كاليفورنيا بأمريكا قد هاجرا أيضا من اسرائيل هذا العام ، كما هاجر سفيرا اسرائيل في بون وفيينا ، واستقر الاول في لندن والثاني في فيينا(٩).

ويرجع انخفاض الهجرة الى اسرائيل ، اساسا ، الى انخفاض الهجرة من الاتحاد السوفييتي . فقد وصل الى اسرائيل في شهر ابريل (نيسان) هذا العام ، مثلا ٧٠٠ مهاجر فقط ، وهو رقم يقل عن نصف عدد من هاجر في نفس الشهر من عام ١٩٧٣ (اي قبل الحرب الاخيرة بشهور)(١٠).

ومن سخرية القدر أن مشكلة هجرة اليهود السوفييت الى اسرائيل ، التي كانت سبب الازمة الرئيسية بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفييتي وكادت تحطم سياسة الوفاق او التهدئة بين القوتين العظميين ، قد تحولت الى مهزلة . ذلك ان سابير يتوقع ان يتحول نصف المهاجرين اليهود ، تقريبا ، من الاتحاد السوفييتي الى غير اسرائيل (امريكا واوروبا الغربية) بعد أن كانت النسبة ٤ ٪ عام ١٩٧٢ ، و١٨ ٪ عام ١٩٧٣ كما ان عدد المهاجرين السوفييت الى اي مكان عموما في انخفاض شديد . ففي يناير (كانون الثاني) من هذا العام قدم اليهود لموسكو ١٥٠ طلبا للهجرة فقط . كما ان ١٥٠٠ شخص ممن حصلوا على تصريح بالسفر من موسكو خلال عامي ١٩٧٢ و١٩٧٤ قد اوقفوا سفرهم بالفعل .

وقد جاءت الى موسكو بعثة خاصة من الكونجرس الامريكي لفحص ظاهرة التناقص هذه بعد ادعاء اسرائيل ان السبب هو رفض روسيا اخراج اليهود منها ، ولكنها اكتشفت على الطبيعة وعلى لسان رئيسها اليهودي جوشوا ايلبرج ، ان اليهود السوفييت « أصبحوا أقل رغبة في الهجرة للخارج وان عدد طالبي الهجرة يقل كل عام وان هذا التناقص سوف يستمر »(١١).

والذي يقلق حكومة اسرائيل ، اكثر من ذلك طبعا ، هو أن معظم النازحين منها من قدامى المهاجرين . وتقدر جريدة الجارديان البريطانية(١٢) هذه النسبة بحوالي ٧٥ ٪ بينما ترى جريدة يديعوت احرونوت(١٣) الاسرائيلية رأيا مخالفا ، وهو أن ٨٥ ٪ من النازحين في العام الماضي من مواليد اسرائيل (الصابرا) . وتؤكد ذلك بقولها ان معظم النازحين من الاطباء والمهندسين والاقتصاديين الذين تتراوح اعمارهم غالبا بين ٢٥ – ٣٠ سنة ، وهم غالبا ما يتجهون الى امريكا وكندا واستراليا(١٤).

وسواء كان هذا أم ذاك صحيحا ، فان القاسم المشترك بين هاتين الفئتين هو انهم « من الاسرائيليين المقيمين في اسرائيل منذ مدة طويلة » كما يقول روزن وزير الهجرة . وهو أمر له دلالات بالغة الاهمية خصوصا وان من بين النازحين اعضاء في الحكومة ووفود رسمية .

وفي البداية كان النزوح يتم بتكتم شديد وكأنه « خيانة » للدولة والدين[١٥]. وهكذا كانت الارقام الحقيقية للنازحين تختلف عن الارقام الرسمية ، لان الاخيرة كانت تمثل فقط النازحين الذين اعلنوا عن رغبتهم ، وتقدموا طلبات نزوح ، وصفوا حساباتهم مع الحكومة . والارقام التي نشرها مكتب الاحصاء المركزي باسرائيل تبين مثلا أن عدد النازحين بصورة صريحة عامي ١٩٦٦ و١٩٦٧ ، كان ٢٢٠٠ و٢٨٠٠ على التوالي ، بينما كان الرقم الفعلي للنازحين ٧٨٠٠ و١٠٥٠٠ على التوالي[١٦].

والخوف من الاتهام الصامت بالخيانة ليس هو السبب الوحيد لتكتم عدد النازحين ، فهناك أسباب اخرى تماثلها اهمية ، منها أنه يجب على النازح صراحة ان يصفي حساباته ، ويدفع الضرائب المستحقة ، ويسدد ديونه تجاه وزارة الاستيعاب والمهاجرين والاخرين ، أضف الى ذلك انه لا يستطيع ان يخرج بأكثر من ٤٥٠ دولارا كما عليه أن يدفع ضريبة سفر مقدارها ٧٠٠ ليرة و١٥ ٪ ضريبة اضافية على قيمة تذكرة الطائرة ، الامر الذي يجعل تكاليف السفر باهظة للغاية . وعلى هذا الاساس يفضل الكثيرون (ان لم يكن الاغلبية) ان يغادروا البلد كسائحين لفترة قصيرة ثم لا يعودون ابدا[١٧].

وبعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ أصبح الناس اكثر جرأة في التعبير صراحة عن رغبتهم في الهجرة امام اصدقائهم ولكنهم استمروا مع ذلك في اسلوب التكتم والسرية ، حتى ليقال أن في الولايات المتحدة وحدها حوالي مائتي الف اسرائيلي[١٨] بينما تقدرهم الاحصاءات الرسمية بحوالي خمسة وعشرين الفا فقط .

وبشكل عام أصبح الشباب بعد الحرب يعبر بصوت عال وبأسلوب لاذع عن عزمهم على النزوح نهائيا ، ولم يعد ذلك عندهم هربا من الدولة او خيانة لرفاق السلاح . يؤكد ذلك ان استفتاء اجراه معهد بوري الاسرائيلي في اكتوبر (تشرين اول) ١٩٧٤ دل على ان ٨٤ ٪ من مجموع السكان و١٦٨ ٪ من الشباب يفكرون في النزوح خلال العامين المقبلين .

ولمواجهة ذلك اتخذت الحكومة احتياطات اضافية للحد من النازحين ، فقد طلبت من سلطات كل بلد يهاجر اليه الاسرائيليون بعدم تجديد فترة الاقامة الاولى لاجبارهم على العودة الى اسرائيل . كما يدور البحث حول اصدار قانون يلزم المهاجرين المقيمين مؤقتا بتسجيلهم كمهاجرين دائمين بعد ثلاث سنوات على اقامتهم في اسرائيل .

أما بالنسبة للمتساقطين من اليهود السوفييت الذين يغادرون الاتحاد السوفييتي بحجة الهجرة الى اسرائيل ثم يهاجرون الى دول اخرى غيرها ، فقد بدأت اسرائيل تحاول منع الهيئات اليهودية وغير اليهودية من تقديم أي نوع من المساعدات لهم . كما انها دأبت على استرداد اجرة الانتقال وسائر المساعدات التي قدمتها لهم السفارة الاسرائيلية في فيينا عند وصولهم اليها ، هذا فضلا عن الاعتداء المتكرر على من غادر منهم اسرائيل وعاد الى فيينا في انتظار السماح له بالعودة الى روسيا ، بل انه عثر على بعضهم قتلى على قضبان السكك الحديدية في النمسا .

أما بالنسبة لزيادة المهاجرين الى اسرائيل من روسيا فقد بلغ من اسفاف الحكومة الاسرائيلية انها كانت تزور خطابات باسماء اليهود المفقودين خلال الحرب العالمية الثانية وترسلها الى أقاربهم في روسيا فيهرعون الى اسرائيل مهاجرين لرؤية أعزائهم ثم لا يلبث ان يكتشفوا الخديعة ولكن بعد فوات الاوان وبعد أن يكونوا قد باعوا كل ممتلكاتهم في روسيا وأصبحت عودتهم الى وطنهم الاصلي شبه مستحيلة - واليوم نجد في اوروبا والمانيا والنمسا بالذات آلافا من هؤلاء ، وقد اتخذ وضعهم شكل الازمة ، بسبب ضغط اسرائيل التي تطالب بعدم تجديد اقامتهم .

وقد كانت ضربة سياسية بارعة من بعض الدول العربية حين أعلنت انها تعتبر هؤلاء ضحايا الوهم والتغرير وانها ترحب بعودتهم اذا كانوا اصلا من ابنائها كما أعلنت حكومات اليمن والسودان والعراق . وقد أعلن الرئيس السوداني جعفر نميري مثلا اكثر من مرة دعوته لليهود السودانيين للعودة الى أوطانهم « وقد استجاب لها بعض المواطنين السودانيين اليهود ممن نزحوا عن السودان . وهي دعوة سأواصلها لكي افتح باب الخلاص لهؤلاء الذين ضللهم الوهم يوما فعاشوا بشاعة التمييز العنصري »[١٩].

من الملاحظات الهامة ان العوامل الاقتصادية كانت السبب الاول وراء متغيرات الهجرة والنزوح قبل حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، ولكن بعد الحرب اصبحت مشكلة الامن هي السبب الاول ، يليها تدهور الاوضاع الاقتصادية من بطالة وارتفاع في الاسعار ، وازدياد الشعور بالاغتراب وصعوبة الاندماج في المجتمع الاسرائيلي خصوصا بالنسبة لليهود السوفييت ، والفساد الاداري ، خاصة في الجيش ، وبشكل عام « فقدان الثقة بالقادة وبالمستقبل »(٢٠).

اما عن مشكلة الامن فقد كانت حرب اكتوبر زلزالا قوميا ، ليس فقط بسبب فداحة الخسائر البشرية فيها ، والتي قدرها هنري كيسنجر ، وزير خارجية امريكا ، خلال وجوده في الكويت ، بحوالي ١٢ الف قتيل و٢١ الف جريح ، بل أيضا بسبب اهتزاز الثقة بالجيش والحكومة وقدرتهما على حماية الاهالي . وقد عزز ذلك تصاعد العمليات الفدائية بعد الحرب ، وخاصة الانتحارية منها ، في عمق اسرائيل ، حتى أصبح الاقبال على شراء متاريس ابواب المنازل ظاهرة ملحوظة . ومن الطريف ، في هذا الصدد ، ان الصحف اليهودية قد ذكرت ان المتاجر والبنوك في مدينة بئر السبع في جنوب اسرائيل قد اغلقت ابوابها يوم ١٢ ديسمبر (كانون اول) ١٩٧٤ عندما تجول ثلاثة من الفلسطينيين فيها لمجرد أنهم كانوا يرتدون الكوفيات العربية على رؤوسهم .

وقد أيد شلومو هيليل وزير الشرطة الاسرائيلية ذلك ، حين ذكر ، يوم ١٩٧٥/٥/٢٠ ، ان الاسبوع السابق قد شهد ١٨ عملية فدائية في الضفة الغربية وحدها ، وان نصف عمليات الدوريات الاسرائيلية موجهة حاليا ضد الارهاب والتخريب الذي ساعد بدوره على تفشي الجريمة(٢١). وهو اعتراف اسرائيلي جديد من نوعه ، ويستحق دراسة مستفيضة مستقلة . فقد قال هيليل ان عدد القتلى من ضحايا العمليات الفدائية عام ١٩٧٢ بلغ تسعة فقط ، بينما بلغ في العام المنتهي في شهر مارس (آذار) الماضي من هذا العام (١٩٧٥) ٨٢ قتيلا ... واضاف قائلا ان جرائم السرقة خلال نفس المدة زادت بنسبة ٥٠ ٪ وازداد الفساد والجرائم الاقتصادية بنسبة ١٢٠ ٪(٢٢).

تدهور السياحة

اما السبب الثاني فهو تدهور الاحوال الاقتصادية ، فقد خفضت قيمة الليرة الاسرائيلية مرتين منذ نوفمبر (تشرين ثاني) حتى يونيو (حزيران) في خلال عام واحد وتسع مرات منذ قيام اسرائيل بحيث هبطت قيمتها من جنيه الى عشرة قروش ان لم يكن أقل . ثم ان اسرائيل فيها اعلى نسبة ضرائب دخل في العالم كله ، فضلا عن الارتفاع الجنوني في الاسعار عامة ، وفي السلع الاستهلاكية خاصة . وكان اكثر ما أضر بالاقتصاد الاسرائيلي هو هبوط السياحة بنسبة ٦٣ ٪ خلال الشهور الثمانية الاولى من عام ١٩٧٤ . (السياحة هي مصدر اسرائيل الاول من النقد الاجنبي) .

وعندما قام الفدائيون في اسرائيل في ٧٥/٣/٦ بعمليتهم الانتحارية في قلب تل ابيب ونسفوا فندق سافوي على انفسهم بعد ان قتلوا وأصابوا معهم نحو ١٥٠ شخصا في الفندق وفي دار سينما مجاورة ، الغى ٢٥ ٪ من السواح رحلاتهم الى اسرائيل فورا . واسوأ من ذلك ان الاهالي تزايدت شكوكهم في استهانة الحكومة بأرواحهم لانها ترفض في كل عملية انتحارية مطالب الفدائيين بالافراج عن زملائهم المسجونين ، وتلجأ دائما الى مهاجمة الفدائيين متحملة بهذا مسؤولية ما يحدث بعد ذلك دائما من قتل جماعي للرهائن يقوم به الجيش والفدائيون على السواء . وكان هذا من اكبر الاسباب التي جعلت الاهالي يشكون في قدرة الدولة على حمايتهم .

العامل الثالث وراء متغيرات الهجرة والنزوح هو صعوبة الاندماج وازدياد الشعور لدى المهاجرين بالاغتراب وخاصة بين يهود الاتحاد السوفييتي ، الذين يمثلون حاليا الغالبية الساحقة من المهاجرين ... وقد كانت مفاجأة ان يشير استفتاء بين الشباب الاسرائيلي مؤخرا الى ان ٦٤ ٪ منهم لا يؤمنون بصحة حث اليهود على الهجرة الى فلسطين المحتلة(٢٣). وقد ذكرت وكالة اليونايتدبرس انه ظهرت في عام ١٩٧١ منشورات معادية للمهاجرين الجدد بتوقيع جماعة تصف نفسها بأنها من « الصابرا الساخطين » . والتفرقة العنصرية في اسرائيل ضد اليهود الشرقيين والسود غنية عن التعريف ، ولكن الغريب هو ان المهاجرين الاوروبيين

الجدد يشكون من نفس المعاملة السيئة حتى ولو كانوا من أمريكا .

تقول المهاجرة الامريكية أنيتا شاجام أنها وجدت الاسرائيليين « شرسين وكريهين وغير ودودين »(٢٤). ويقول روبرت جولدي ، استاذ الفلسفة الامريكي اليهودي في جامعات امريكا الذي أقام في اسرائيل فترة ، في رسالة له بجريدة دافار في ١٩٧١/١١/١٩ « اننا لا نستطيع العيش مع هؤلاء الناس ، ليس فقط لانه يصعب التعامل معهم ويميلون للشجار ، وصاخبون وعنيدون ، وانما أيضا لانهم لا يريدوننا هنا ولا يتورعون عن غشنا في المطاعم والتاكسيات والمتاجر » .

العامل الاخير ، (وهو محصلة لكل ما سبق) هو اهتزاز العقيدة الصهيونية وصحة نظريتها في أن تكون المكان الآمن الوحيد ليهود العالم ، وانهم لا بد ان يهاجروا يوما ما الى اسرائيل . فبغض النظر عن ان اسرائيل لا تضم سوى عشرين في المائة تقريبا من يهود العالم ، فقد اكتشف اليهود خارجها وداخلها ان اليهود ليسوا شعبا متجانسا يسهل اندماجه واستيعابه في « ارض الميعاد » وان المجتمع الاسرائيلي ليس مجتمع المساواة والرخاء او الحل الوحيد « للمشكلة اليهودية » . وقد هز العالم تصريح برونو كرايسكي ، مستشار النمسا (وهو من أب يهودي) ، خلال زيارة الرئيس السادات للنمسا في شهر يونيو (حزيران) الماضي حين قال انه « ليست هناك مشكلة يهودية ، بل مشكلة فلسطينية » .

ومما زاد من غيظ الشباب الاسرائيلي الصهيوني المتحمس للهجرة هو انه ظل يرى كبار الصهاينة في الخارج لا يهاجرون الى اسرائيل، بل وينزحون عنها . وكذلك فقد كان الموضوع الرئيسي في المؤتمر الصهيوني العالمي الثامن والعشرين ، الذي عقد في اوائل عام ١٩٧٢ ، هو تشجيع الهجرة بحيث انه قرر اسقاط العضوية عن كل صهيوني لا يهاجر الى اسرائيل بعد مضي سنتين من عضويته في المؤتمر ، وقد صدر هذا القرار بأغلبية ضئيلة جدا (١٠٤ أصوات ضد ٩٨) ومع ذلك لم تكتب له الحياة ، لان منظمة هداسا النسائية ، وهي من اكبر الجهات التي تجمع التبرعات لاسرائيل، قد هددت بالانسحاب من المؤتمر . وهكذا أوقف العمل به ، سرا . وقد حاول موشي ريفلين المدير العام السابق للوكالة اليهودية ان يبرر ذلك بطريقة طريفة ، حين قال « صحيح ان يهودا كثيرين ليسوا مستعدين للحياة في اسرائيل ، ولكنهم على استعداد للموت في سبيلها » .

خلاصة القول ان هناك عوامل كثيرة جسيمة ظلت تؤثر على حركة الهجرة قبل ان تفجرها حرب ١٩٧٣ . فقد قال البروفسور روبرت جولدي في رسالته السابقة الى جريدة دافار : « انني وزوجتي قد قابلنا خلال العامين اللذين قضيناهما في اسرائيل مئات المهاجرين من روسيا وبولندا ورومانيا وامريكا الجنوبية والهند وكندا وسنغافورة والولايات المتحدة طبعا ... وأستطيع القول بصدق ودون مبالغة اننا لم نجد واحدا منهم مهتما بالبقاء في البلد ، فكل مهاجر ان لم يكن قد عاد الى دياره فهو يخطط للعودة » .

وهكذا ، فان كل الشواهد تشير الى ان وضع اسرائيل هذا العام سيكون اسوأ مما كان عليه قبل حرب ١٩٦٧ مباشرة ، وهي لا يمكن ان تسكت على زيادة عدد النازحين عن المهاجرين لاول مرة بمقدار ستة آلاف هذا العام (١٦ الف مهاجر مقابل ٢١ الف نازح على وجه التقريب) ناهيك عن ١٢ الفا نزحوا من مناطق خط النار الى الداخل بسبب الامن ، لان هذا سيؤدي الى نتائج خطيرة جدا ، عقائديا وعسكريا واقتصاديا وماليا ، وهذه عينات منها :

(١) ابراز الفشل الحضاري لاسرائيل وفشل الايديولوجية الصهيونية في وحدة الشعب اليهودي (٨٧ ٪ من طلبة المدارس الثانوية في اسرائيل يعتبرون اي يهودي يعيش خارج اسرائيل غريبا عنهم وفق احصائية اجريت عام ١٩٦٦)(٢٥). وفي مارس (آذار) ١٩٧٤ تفاقم هذا الشعور بين الشباب الى أبعاد خطيرة ... ففي اجتماع حضره ١٥٠ طالبا وطالبة في المرحلة الثانوية لمناقشة كيف هزت حرب اكتوبر « القيم القومية والصهيونية لدى الشباب » ، والتي سجلها الكاتب الاسرائيلي يزهار سميلانسكي ، في وثيقة اصبحت تعرف باسم وثيقة سميلانسكي ، ظهرت عبارات تقد عنينة متشائمة مثل « لقد انتهت الدولة » ... « ليست لدينا ايديولوجية ولا مطامح » ... « عندنا شكوك في

حقنا في الوجود على هذه الارض » ... « لماذا نحن هنا ، وما المستقبل الذي ينتظرنا ؟ » ... « التاريخ اليهودي لا يعني شيئا بالنسبة لنا »... « هل أرض اسرائيل هي الامكانية الوحيدة المتاحة أمامنا للحياة ؟ » ... « انهم يدعوننا الى الحرب ، ويسوقوننا ونحن مغمضي الاعين ، ولكن لاي سبب نموت ؟ » ... ومعنى هذا ان الشخصية القتالية للشباب الاسرائيلي أصبحت موضع شك واصبحت النظرية الصهيونية في فرض الصلح على العرب بالقوة موضع شك أيضا ، ولو بين المتعلمين فقط .

(٢) فشل الاستيطان في المناطق المحتلة ، وخاصة في منطقة المرتفعات السورية (الجولان) التي لا يعيش فيها الآن أكثر من ٥٠٠ يهودي ، رغم ان المشروع الاصلي الذي نشر في يناير عام ١٩٦٩ كان يستهدف توطين ٥٠ ألفا هناك قبل عام ١٩٧٩ ، وقس على ذلك سائر المستعمرات العسكرية التي تزيد عن الستين في المناطق المحتلة .

(٣) قد تؤدي زيادة النزوح عن الهجرة الى تعادل تعداد العرب مع اليهود في المناطق المحتلة خلال ثلاثين عاما ، حسب تقدير مكتب الاحصاء المركزي بالقدس للسكان عام ١٩٦٨ على اساس بقاء معدل تزايد السكان الطبيعي العرب واليهود على حاله ، حينذاك ، وهو ١٦ في الالف بين اليهود و٤١ في الالف بين العرب ، مع بقاء الهجرة على معدلها في ذلك العام (٢٠ ألفا من المهاجرين مقابل نصف هذا الرقم من النازحين) . وكان من رأي شاؤول فريدلاندر(٢٦) « ان هذا سيخلق مشكلات أمن معقدة في حالة نشوب حرب جديدة مع العرب ، فضلا عن كافة المخاطر التي تميز الدولة ذات القوميتين اللتين سيزيد تعداد كل منهما في هذه الحالة عن مليونين » . ولكن هذه المعادلة تغيرت بعد أن اصبح النازحون أكثر من المهاجرين فضلا عن انخفاض نسبة الزيادة الطبيعية بمقدار الثلث .

(٤) الانخفاض المستمر في عدد المواليد نتيجة قلة الاقبال على الزواج ، وقلة الرغبة في التناسل. فقد هبطت نسبة التكاثر الطبيعي (الفرق بين المواليد والوفيات) بين يهود اسرائيل من ٢٠ في الالف عام ١٩٧٠ الى ١٧ في الالف عام ١٩٧١ الى حوالي ١٣ في الالف عام ١٩٧٤ اي حوالي ٣٢ ألفا . وفي هذه الحالة سيكون الفرق بين زيادة السكان (من الهجرة والتناسل) وعدد النازحين ضئيلا جدا (حوالي ٢٧ ألفا فقط) هذا العام . وفي العام الماضي ازداد اليهود ٣٦ ألفا وعرب فلسطين المحتلة كلها ٦١ ألفا(٢٧). واذا استمر هذا التناقص في الهجرة والتناسل مع تزايد النزوح وبقاء الاحتلال فان هذا سيؤدي بعد سنوات الى اكثر من « كارثة » على حد تعبير وزير الاستيعاب روزن . لان معناه تجمد عدد السكان اليهود ان لم يكن تناقصهم كما يحدث في كثير من الدول المتقدمة ، مع فارق هام هو ان النزوح من اسرائيل سيكون أكثر من غيرها للاسباب التي سبق ذكرها ، ومعنى هذا ان استمرار الوضع (وهو سيستمر على الارجح) قد يؤدي على الاقل الى تفوق عرب المناطق المحتلة على يهود اسرائيل في التعداد قبل نهاية هذا القرن (التعداد الحالي ٢ر٩ مليون يهودي و٥ر١ مليون عربي) .

(٥) نزيف اسرائيل أساسا من النازحين من حملة الشهادات العليا والمهنيين كالاطباء والمهندسين والاقتصاديين ، وهؤلاء الكبار المؤهلون لا يعوضهم في الخبرة المواليد الجدد ولا المهاجرون الجدد (ومعظمهم من الاتحاد السوفييتي) لان الاخيرين لا يستطيعون التعامل مع الحكومة والاهالي بسهولة ، حتى ولو كانوا مهنيين خبراء في بلادهم ، وذلك بسبب مشاكل اللغة واختلاف تخصصهم ، فالذي كان محاميا في روسيا لا يستطيع ان يعمل مثلا في القضاء الاسرائيلي ، لانه لا يعرف عنه شيئا ، وقس على ذلك . ولذلك فهم يعملون غالبا في مهن بعيدة عن مجال تخصصاتهم .

(٦) قد يؤدي استمرار ظاهرة النزوح — كما يقول تقرير للجامعة العربية — « الى سيطرة فئة الصابرا على المجتمع ، بما يمثلون من تطرف في السياسة الخارجية وعنصرية تجاه اليهود الشرقيين ، وعلى الرغم من ان غالبية الصفوة الاقتصادية والسياسية من يهود روسيا وبولندا ، فانها تفسح المجال تدريجيا بسبب عامل التقدم في السن لممثلي الصابرا الاكثر شبابا ، الذين يشكلون الآن نسبة عظمى من الصفوة العسكرية ، ونحو نصف سكان اسرائيل » .

(٧) النتيجة النهائية لكل ما تقدم ، هو ان حكومة رابين الضعيفة (وهو من الصابرا) ستكون

اكثر تشددا في سياستها الخارجية تجاه العرب ، وخاصة في محادثات جنيف المقبلة ، لاستعادة هيبة الدولة وسمعتها في التفوق العسكري مثلما فعلت عام ١٩٦٧ . وقد سبق أن ادى تشددها في محادثات كيسنجر الى انهيار مهمته ... وبالتالي الى دعم موقف الحكومة الاسرائيلية ازاء المعارضة ودعم موقف رابين ازاء معارضيه في داخل حزب العمل . وقد دل استفتاء قامت به جريدة دافار على تأييد ٨٤٫٦ ٪ من السكان لسياسة الحكومة المتشددة التي لا تملك أكثر من ٦٦ مقعدا من مجموع ١٢٠ من مقاعد الكنيست . وهذا يفسر قول ايجال ألون، وزير الخارجية ، مؤخرا ان تشدد الحكومة يرجع الى « أسباب داخلية » .

ونحن قد نفهم سبب تشدد الحكومة الصهيونية ولكن تأييد السكان الشرقيين المطحونين لها بهذه النسبة غير مفهوم . فقد صدرنا الى المجتمع الاسرائيلي — كما قال الرئيس السادات أكثر من مرة — كل مشاكلنا السابقة من ضياع وانهيار معنوي ، وهذا كفيل بأن يدفع سكان اسرائيل للحرص على السلام بأي ثمن بعد الثمن الفادح الذي دفعوه من دمائهم في حرب عام ١٩٧٣ .

ولكن الحكومة قد استطاعت غسل مخ الاهالي تماما . ومن هنا جاء قول الرئيس السادات ان اسرائيل لا تريد السلام ولا تقدر عليه ... وانتهى في مؤتمره الصحفي في الكويت يوم ١٩٧٥/٥/١٤ الى ان « احتمال الحرب ليس بعيدا أبدا واحتمال محاولة استعادة خرافة اسرائيل التي لا تقهر وجيشها الذي لا يقهر وسيطرتها وسيادتها كلها امور واردة في كل وقت وفي كل دقيقة ... ونحن مستعدون لها » .

خلاصة القول ان الهجرة اكثر العوامل حسما واهمية في امن اسرائيل . وحيث ان الامن هو عجل اسرائيل الذهبي المقدس ، فيجب ان نتوقع من اسرائيل قريبا رد فعل مضاد عنيف قبل ان ينتهي الامر بسكانها الى الشتات والعودة الى المهجر ، كما تنبأ بذلك ايضا توينبي ، واغلب الظن انها ستنتهز فرصة اول انفجار جديد في المنطقة لطرد اكبر عدد ممكن من عرب المناطق المحتلة لحفظ التوازن السكاني بين اليهود والعرب المقيمين فيها قبل فوات الاوان .

---

١ — وكالة الانباء الفرنسية (و.أ.ف.) ، ١٥/ ١٩٧٥/٥ .
٢ — جريدة **دافار** ، ١٩٦٨/٦/١٨ .
٣ — الكتاب السنوي لاسرائيل عام ١٩٥١ .
٤ — و. ا. ف. ، ١٩٧٥/٥/١٥ .
٥ — تقرير ادارة الهجرة بالامم المتحدة عام ١٩٧٥ :
٦ — اذاعة اسرائيل (عبري) ، ١٩٧١/١٠/١٨ .
٧ — وكالة انباء المانيا الغربية (د.ب.أ.) ، ١٩٧٥/٤/١٨ .
٨ — و.أ.ف. ، ١٩٧٥/٥/١٥ .
٩ — مجلة « **كل شيء** » اللبنانية ، ٢٤ أيار (مايو) ١٩٧٥ .
١٠ — و. أ. ف. ، ١٩٧٥/٥/٢٣ .
١١ — وكالة **الاسوشيتد برس** ، ١٩٧٥/٥/٣٠ .
١٢ — وكالة **وفا** ، ١٩٧٥/١/١٤ .
١٣ — وكالة **وفا** ، ١٩٧٥/١/٢٤ .
١٤ — **يديعوت احرونوت** ، ١٩٧٤/٢/١٥ .
١٥ — « ظاهرة النزوح من اسرائيل » ، تقرير الجامعة العربية ، مايو (أيار) ١٩٧٢ .
١٦ — **دافار** ، ١٩٦٨/٦/١٨ .
١٧ — و. أ. ف. ، ١٩٧٤/١٢/١٨ .
١٨ — جريدة « **الرأي** » الاردنية ، ١٩٧٥/٢/٢٧ نقلا عن وكالة نوفوستي السوفييتية .
١٩ — « **المصور** » القاهرية ، اول يونيو (حزيران) ١٩٧٥ .
٢٠ — وكالة **وفا** ، ١٩٧٥/١/١٤ نقلا عن جريدة **الجارديان** البريطانية .
٢١ — وكالة **الاسوشيتد برس** ، ١٩٧٥/٥/٢٠ .
٢٢ — نفس المصدر .
٢٣ — « **الاهرام** » القاهرية ، ١٩٧٥/٥/١٢ .
٢٤ — جريدة « **اليوم** » اللبنانية ، ١٩٧١/١١/٢٦ نقلا عن جريدة معاريف .
٢٥ — **الاهرام** ، ١٩٧٥/٥/١٢ .
٢٦ — شاؤل فريدلاندر ، « **تاملات في مستقبل اسرائيل** » ، ترجمة الهيئة العامة للاستعلامات بالقاهرة ، ١٩٦٨ .
٢٧ — و.أ.ف. ، ١٩٧٥/١/١ .

محمد أحمد رمضان

المصدر : الاعتصام
التاريخ : يونيو ١٩٧٩

المستوطنات اليهودية والحديث الذى لا يبدأ من فراغ

هل خفى على المفاوض المصرى أن :

ألسنة المسئولين الإسرائيليين فى وادٍ ونواياهم فى وادٍ آخر..؟!

بدء العمل فى اقامة مستوطنة يهودية بالضفة الغربية

بدأ العمل أمس رسميا فى مستوطنة ((ايلون موريه)) التى وافقت الحكومة الاسرائيلية مؤخرا على اقامتها فى الضفة الغربية المحتلة بالرغم من الاحتجاجات الامريكية المستمرة .

وقد وصل عشرات من السكان الجدد الى موقع المستوطنة بالقرب من نابلس فى سيارات الجيش الاسرائيلى فى حين بدأت البلدوزارات فى تمهيد وتسوية الارض والطرق لبناء مساكن المستوطنة فوق ٨٠ هكتارا قامت السلطات الاسرائيلية بنزع ملكيتها من السكان العرب .

سبق أن حذرت الاعتصام على صفحاتها من خطورة الجانب الاسرائيلي .. وانه هو الماكر الخبيث الذى لا يراعى ذمة ، ولا يحترم عهدا .. حتى وان اقسم على التوراة ..

واذا كانت حكومة مصر قد سعت الى السلام معاسرائيل ووقعت معها معاهدة الصلح فانه مما يحتمل الشك كل الشك ان تكون اسرائيل قد وافقت على السلام مع مصر باخلاص .. او انها وقعت معاهدة الصلح مع مصر بنية صادقة .. والدلائل التي ترتفع بدرجة الاحتمال الى درجة اليقين واضحة لكل ذى عينين .. ولا جدال في ان اصرار اسرائيل على اقامة مستوطنات جديدة في الضفة الغربية هو أحد الدلائل الكبرى .. وكذلك اصرار اسرائيل على الا تفكر — على الاطلاق — في اقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة .

ان للعقل الحق كل الحق في ان يتوقف عن التفكير والعطاء امام اصرار اسرائيل على أن يكون الحكم الذاتي لشعب فلسطين في الأرض المحتلة يشمل الأفراد ولا يشمل الأرض .. ومعنى هذا من ناحية ان الأرض ستظل الى الأبد اسرائيلية .. ومن ناحية أخرى ، ان الشعب الفلسطيني في أرضه رعايا لا مواطنين .. وقد عبر عن ذلك مناحم بيجين بتصريح مشئوم في مؤتمر صحفى اذاعته اذاعة لندن .. قال فيه بالحرف الواحد :

« ان اية محاولة لاقامة دولة فلسطينية سوف لا تواجه الا بالسحق ، وان اعضاء المجلس البلدى العربى اذا اعلنوا قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية ، سوف يصدر — اى مناحم بيجين — اوامره باعتقالهم جميعا ، واعادة الحكم الاسرائيلى العسكرى الى الضفة من جديد » .

وكما قلنا : الحديث لا يبدأ من فراغ .. ولذلك فنحن نعتمد أساسا في هذا المقال على ما تنشر صحفنا المصرية نقلا او ابتداء مما يصلح شاهد اثبات — أو بمعنى أعمق — دليل اثبات على عدم صدق النوايا لدى اسرائيل .. لا بالنسبة للسلام .. ولا بالنسبة لاحترام معاهدة الصلح .. ودليل اثبات ايضا ان السنة المسئولين الاسرائيليين في

صورة زنكوغرافية للخبر الذى نشرته جريدة الاخبار القاهرية وهو تحد جديد لارادة الفلسطينيين .. وتحل واضح عن كل الالتزامات والتعهدات الرسمية

واد .. ونواياهم في واد آخر .. وبعد ما بين الواديين بعد ما بين السماء والأرض .. واسرائيل مثلا تحاول ان توهم الرأى العالمى ان ايديها ممدودة .. او ما تزال ممدودة للراغبين من العرب في الصلح أو في السلام .. ولكن الرأى العام ينتظر ان تكون الاعمال مصدقة للأقوال ؛ وان يكون السلوك تعبيرا عن صدق النوايا .. ويطول انتظار الرأى العام العالمى دون فائدة ..

فاسرائيل ماتزال تواصل اعتداءاتها على جنوب لبنان .. وتواصل مساندتها وتأييدها للحركة الخائنة التى قام بها سعد حداد في لبنان .. وماتزال تواصل تدعيمها للمستوطنات القديمة في الضفة الغربية وقطاع غزة .. بل وماتزال تواصل انشاء مستوطنات جديدة .. فقد نشرت جريدة الاخبار في الثامن من يونيو تحت عنوان : « بدء العمل في اقامة مستوطنة يهودية بالضفة الغربية » ان العمل بدأ أمس رسميا في مستوطنة « ايلون موريه » التى وافقت الحكومة الاسرائيلية مؤخرا على اقامتها في الضفة الغربية المحتلة ، بالرغم من الاحتجاجات الامريكية المستمرة .. وقد وصل

عشرات من السكان الجدد الى موقع المستوطنة بالقرب من نابلس فى سيارات الجيش الاسرائيلى .. فى حين بدات البولدوزارات » فى تمهيد الأرض والطرق وتسويتها لبناء مساكن المستوطنة فوق ثمانين هكتارا قامت السلطات الاسرائيلية بنزع ملكيتها من السكان العرب ».

وفى نفس العدد من جريدة الأخبار نشرت رسالة لمراسلها فى نيويورك تقول :

« واصلت وسائل الاعلام الأمريكية استنكارها لقرار الحكومة الاسرائيلية الخاص بانشاء مستوطنة جديدة فى الضفة الغربية المحتلة ، وقالت صحيفة « ديلى نيوز » ان اسرائيل بقرارها هذا توجه ضربة للحكومة الأمريكية ، وربما للرأى العام الأمريكى نفسه ، وقالت — اى الصحيفة — ان القرار خطوة سيئة من جميع الوجوه : وانه سوف يؤثر على مساعى التوصل الى السلام الشامل والدائم فى الشرق الأوسط .. وقالت صحيفة «نيويورك تايمز» ان القرار الاسرائيلى لايتمشى

وما قاله مناحم بيجين فى كامب ديفيد، واضافت — أى الصحيفة — ان اسرائيل قبلت حينئذ القرار ٢٤٢ لمجلس الأمن ، فى حين ان أى تفسير للقرار واى تعديل للحدود — على فرض قبوله — لا يمكن ان يسمح لاسرائيل بالاستمرار فى احتلال منطقة كثيفة السكان كمدينة نابلس .. وأكدت الصحيفة : أن بيجين يعرف ان اصداره لهذا القرار سيعد من وجهة نظر الرئيس السادات والرئيس كارتر بمثابة عمل استفزازى للغاية: وانه ايضا تصرف يدل على الاستخفاف ، وربما الازدراء لموقفهما فى مباحثات الشرق الأوسط » .

وفى عدد اخبار اليوم الصادر فى اليوم التالى ، جاء تحت عنوان « امريكا تؤكد رفضها للمستوطنات» ان روبرت شتراوس رئيس الوفد الأمريكى فى المفاوضات المصرية الاسرائيلية ، أعلن أن اقامة مستوطنات اسرائيلية جديدة فى الأراضى العربية سيؤدى الى

نوع من الفبركة والاستهلاك الاعلامى تنشره بعض الصحف الأمريكية حول سياسة المستوطنات

انعكاسات سلبية على المفاوضات كما تؤثر ايضا على صورة اسرائيل فى الولايات المتحدة ، وعلى الأخص فى مجلس الشيوخ حيث تلقى اسرائيل تأييدا كبيرا » .

وفى العدد الصادر فى ١٩٧٩/٦/٨ من جريدة الأهرام ، أن مصر تؤكد ان المستوطنات الاسرائيلية عمل غير مشروع وعقبة أمام السلام ، وقد صرح مصدر مسئول فى مجلس الوزراء ، ان مصر اثارت المسألة فى

المباحثات التى اجريت اليوم بين الدكتور مصطفى خليل ويوسف بورج رئيس وفد اسرائيل فى مفاوضات الحكم الذاتى ، وأضاف المصدر المسئول أن انشاء المستوطنات يجب ان يوقف ، لأنه يتنافى مع احكام القانون الدولى وقرارات الامم المتحدة : ويتعارض مع روح السلام، فضلا عما فيه من انتهاك لحقوق الانسان ، وارادة المجتمع الدولى الذى يرفض هذا النمط من التعامل على اساس انه يحول دون قيام تعايش حقيقى بين اسرائيل والشعب الفلسطينى » .

ونشرت الأهرام فى نفس العدد تحت عنوان « اسرائيل مطالبة الآن بان تخطو الخطوة الأولى » تشير الى أنه كانت تامل أن تدرك اسرائيل انه كان الواجب عليها أن تقدر ما نحن فيه : وتعمل على ما يرد الثقة فى نفوس العرب بها وبسلامها وحسن نواياها ، ورغبتها الصادقة فى سلام شامل يكفل للفلسطينيين حقوقهم ، وبذلك نستطيع ان نقنع المتردد او المتشكك اننا على حق فى مد ايدينا الى اسرائيل .. بدلا من ذلك تعمل اسرائيل على احراجنا بهذا التصلب فى المفاوضات الحالية ، والتصريحات الهدامة لكل سلام ، من انشاء مستوطنات لمدة خمسين عاما من الاعوام .. » .

وقبل ذلك باسبوع صرح مسئول بوزارة الخارجية ــ تعليقا على تصريحات بيجين بشأن الحكم الذاتى للفلسطينيين ، والتى اوضح فيها ان الحكم الذاتى سوف يسرى ــ فقط ــ على السكان ، وليس على الأراضى او المرافق الأساسية مثل الطرق ووسائل انتاج الطاقة ــ صرح بان تصريحات بيجين قد يكون من شانها اعاقة الجهود المبذولة من اجل احلال السلام العادل والدائم والشامل فى الشرق الأوسط .. » .

وبعد ...

فواضح للعيان ان اسرائيل لا تحمل ايه نوايا صادقة فى اقرار السلام .. لأن الطبيعة التى تجرى فى دمائها من صياغة التلمود وبروتوكولات حكماء صهيون تجعلها دائما غير مستعدة للوفاء بالعقود .. والنتيجة التى وصلنا اليها ، ان اسرائيل ماضية فى النكوص على عقبيها ، والتحدى للراى العالمى بالحيلولة دون قيام دولة فلسطين ، وبالاصرار على اقامة مستوطنات جديدة فى الأرض العربية ، وعلى ان تظل القدس عاصمة اسرائيل الى الابد .. اما نحن فنكتفى بالتعليق والتفسير : وتكتفى وسائل الاعلام فى امريكا التى هى طرف ثالث فى المعاهدة ــ بالاحتجاج والاستنكار ، ولم نخط نحن ولا أمريكا خطوة ايجابية واحدة تحد من شراسة اسرائيل وصلفها .. : ان اقل ما يتطلبه الموقف منا أن نهدد بوقف المفاوضات الجارية اليوم ، ولن يلومنا احد .. بل اللوم كل اللوم انما يقع على اسرائيل .. ومن العبث ان نواصل السير فى مفاوضات ونحن على ثقة باننا نسير فى طريق مسدود .. !

هل ما يزال يخفى على المفاوض المصرى ان السنة المسئولين الاسرائيليين فى واد .. ونواياهم فى واد آخر ؟ !! .. لا نظن ..

محمد عبد الله السمان

نيويورك تايمز تقول :

سياسة بيجين للمستوطنات عمل استفزازى لامريكا

نيويورك ـ ثناء يوسف :

واصلت وسائل الاعلام الامريكية استنكارها لقرار الحكومة الاسرائيلية الخاص بانشاء مستوطنة جديدة فى الضفة الغربية المحتلة .

وقالت صحيفة ((ديلى نيوز)) ان اسرائيل بقرارها هذا توجه ضربة للحكومة الامريكية وربما الرأى العام الامريكى نفسه . وقالت ان القرار خطوة سيئة من جميع الوجوه وانه سوف يؤثر على مساعى التوصل الى السلام الشامل والدائم فى الشرق الاوسط .

وقالت صحيفة ((نيويورك تايمز)) ان القرار الاسرائيلى لا يتمشى وما قاله مناحم بيجين رئيس الوزارة الاسرائيلية فى كامب ديفيد ، واضافت ان اسرائيل قبلت حينئذ القرار ٢٤٢ لمجلس الامن فى حين ان اى تفسير للقرار واى تعديل للحدود ـ بفرض قبوله ـ لا يمكن ان يسمح لاسرائيل بالاستمرار فى احتلال منطقة كثيفة السكان كمدينة ((نابلس)) .

واكدت الصحيفة ان بيجين يعرف ان اصدار لهذا القرار سيعد من وجهة نظر الرئيس السادات والرئيس الامريكى كارتر بمثابة عمل استفزازى للغاية ، وانه ايضا تصرف يدل على الاستخفاف وربما الازدراء لموقفهما فى مباحثات الشرق الاوسط .

ودعت الصحيفة جميع اصدقاء اسرائيل انفسهم ومؤيديها الى الاجتماع للتفكير فيما يفعله بيجين بحلمهم من اجل السلام .

المصدر : السياسة الدولية
التاريخ : أكتوبر ١٩٧٩



انعكاسات التسوية السلمية على النظام الاسرائيلي
[٢]

التسوية وحركة الهجرة اليهودية الى اسرائيل

عبدالعليم محمد عبدالعليم

تتصدر هجرة اليهود إلى اسرائيل ، قائمة الدعائم الفكرية والمادية التى استندت اليها الحركة الصهيونية ، إذ تعكس الهجرة مفاهيم أساسية فى الفكر الصهيونى ، كمفهوم « الحقوق التاريخية » و « الشعب اليهودى » و « القومية اليهودية » ، ومن ثم فتاريخ هجرة اليهود قبل نشأة اسرائيل وبعدها هو فى الواقع تاريخ الصهيونية ، وكذلك كانت الهجرة من الناحية العملية ، الدعامة الأساسية لانشاء اسرائيل ، عبر دفع اليهود من مختلف البلدان للهجرة ، استنادا إلى الظروف التاريخية والاجتماعية ليهود شرقى اوربا بصفة خاصة ، وعلاقات التحالف الوثيق مع دول اوربا الاستعمارية بصفة عامة .

وإذا كانت الهجرة هى الدعامة التى تأسست عليها إسرائيل ، فهى كذلك محور استمرارها ، ومصدر نموها الديموجرافى والاقتصادى ، وتكريس شخصيتها اليهودية ، كنتيجة لطبيعة إسرائيل ذاتها ، كمجتمع استيطانى ، اعتمد فى قيامه ونموه ، على شتات الجماعات اليهودية فى مختلف البلدان ، وهى جماعات تتباين اثنيا وثقافيا ، وتختلف من حيث خصائصها المهنية والاجتماعية .

وتهدف هذه الدراسة ، الى تقديم صورة لمستقبل هجرة اليهود إلى إسرائيل ، مستندة فى ذلك الى واقع تسوية الصراع مع الحكومة المصرية « معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية » فى السادس والعشرين من مارس ١٩٧٩ ، بنتائجها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فى إسرائيل وتأثير ذلك على مستقبل هجرة اليهود إلى إسرائيل من ناحية ، واستقرار المهاجرين فى إسرائيل ذاتها من ناحية أخرى . وتنطلق الدراسة من حقيقة أساسية ، هى استمرار إسرائيل فى السعى نحو مزيد من المهاجرين اليهود والغربيين منهم بصفة خاصة ، حتى لو كان واقع اليهود الاقتصادى والسياسى ، يعاكس هذا الاتجاه ، وذلك نظرا لاعتبارين اساسيين : أولهما ، أن استمرار إسرائيل فى طلب المزيد من المهاجرين ، يعنى استمرار إسرائيل صهيونية ، وذلك يعنى استمرار إسرائيل فى القيام بمهمة جمع « يهود الشتات » . وثانيهما ، أن سعى إسرائيل نحو مزيد من المهاجرين اليهود والغربيين منهم بصفة خاصة ، يجيء كضرورة لتدعيم « الهوية اليهودية » والطبيعة الاشكنازية لدولة إسرائيل .

هجرة اليهود نظرة تاريخية[1]

تعتبر هجرة اليهود إلى « فلسطين » قبل نشأة إسرائيل وبعدها ، من أهم الدعامات التى استندت إليها الصهيونية ، فى معرض سعيها لتجسيد « المشروع الصهيونى » سواء من الناحية النظرية ، أو من الناحية العملية ، فاذا كانت الخطوة الأولى التى

(١) من اهم مصادر الدراسة باللغة العربية :
- امل الشاذلى ، السلام والتكامل الاجتماعى فى اسرائيل ، بحث غير منشور ، القاهرة مركز الدراسات بالاهرام ، ١٩٧٩ .
- الياس سعد ، الهجرة اليهودية الى فلسطين المحتلة ، بيروت ، مركز الابحاث منظمة التحرير ، ١٩٦٩ .
- بديعة امين ، المشكلة اليهودية والحركة الصهيونية ، بيروت ، دار الطليعة ٧٤
- تيسير النابلسى ، الهجرة اليهودية بعد عدوان ١٩٦٧ ، بيروت مركز الابحاث منظمة التحرير ١٩٧١
- حسين ابو النمل ، الضفة والقطاع ٦٧ - ٧٨ بين الالحاق والدمج ، بيروت ، مركز الابحاث ، قسم الدراسات منظمة التحرير ، ١٩٧٨ .
- د . صلاح دباغ ، الاتحاد السوفيتى وقضية فلسطين ، بيروت مركز الابحاث ، منظمة التحرير١٩٦٨ .
- عبدالغفار رشاد ، اليهود السوفييت بين الاندماج والاستيطان فى المجتمع السوفيتى ، بحث غير منشور ، معهد الدراسات العربية ، بدون تاريخ .

المصدر : السياسة الدولية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : أكتوبر ١٩٧٩

شغلت تفكير رواد الصهيونية هى الحصول على وثيقة دولية تعترف بضرورة توطين اليهود فى « فلسطين » ، عبر علاقات التحالف الوثيق مع الدول الاوربية الاستعمارية ، حيث قدم لها مشروع إقامة الوطن القومى اليهودى ، كدعامة لاستمرار سيطرتها الاقتصادية والسياسية فى هذه المنطقة من العالم ، فان الخطوة المنطقية التالية ــ بعد الحصول على هذه الوثيقة ــ وعد بلفور ٢ نوفمبر ١٩١٧ ــ هى التفكير فى القوى والجماعات التى يمكن أن تشكل النواة الأساسية للدولة الصهيونية ، وإذا كان البديهى ، ان تكون الجماعات اليهودية فى مختلف بلدان العالم ، هى الاساس أو القاعدة التى يبنى عليها المشروع ، وإزاء اختلاف ظروف هذه الجماعات اليهودية من حيث درجة اندماجها أو انعزالها عن المجتمعات التى تعيش بين ظهرانيها ، تبعا لاختلاف درجة التطور الاقتصادى والسياسى التى بلغت هذه المجتمعات ، فالواقع انه فى الفترة التى تبلورت فيها « الفكرة الصهيونية » فى أواخر القرن التاسع عشر ، بصرف النظر عن المحاولات السابقة لهذه الفكرة ، كانت الجاليات اليهودية فى اوربا تمر بظروف شديدة التباين ففى حين كانت الجاليات اليهودية فى أوروبا الغربية ، قد قطعت شوطا بعيدا فى مضمار الاندماج فى هذه المجتمعات ، بعد حملة إعادة الحقوق المدنية لليهود فى غربى القارة ، والتى بدأت فى انجلترا عام ١٦٥٦ ، واعقبتها دول اوربا الغربية الاخرى على فترات متباعدة ، وبعد انقضاء فترة التحولات الاجتماعية والاقتصادية التى شهدتها أوربا الغربية إبان التحول من المجتمع الاقطاعى ــ وهى الفترة التى شهدت ما عرف « بمعاداة السامية » ــ وازاء استقرار السلطة للراسمالية الاوربية ، بدأ الموقف من اليهود ، بشكل عام ، فى غربى القارة ، فى التحول لصالح اعتبارهم مواطنين ، يتمتعون بكافة حقوقهم المدنية والدينية والسياسية .

ومن ناحية أخرى ، نجد أن الجاليات اليهودية فى أوربا الشرقية ، فى فترة ظهور الصهيونية ، تعانى من التحولات الاقتصادية والاجتماعية التى شهدتها بلدان هذه المنطقة ، نتيجة انتقالها من المجتمع الاقطاعى ، الى المجتمع الراسمالى ، وما ترتب على ذلك من تزعزع البنية الخاصة باليهود ، وبداية انتهاء الدور الاقتصادى لهم المرتبط عضويا ووظيفيا بالمجتمع الاقطاعى ، والمنافسة التى تعرض لها اليهود من جانب الراسماليات الاوربية الناشئة ــ وبالذات فى روسيا وبولندا ــ ومن ثم وجد اليهود انفسهم فى هذا الجزء من القارة الاوربية ، فى نفس الموقع الذى كان فيه يهود اوربا الغربية إبان مرحلة التحول هذه .

ولذلك اتجهت انظار الصهيونية ، بعد الحصول على الاعتراف من جانب بريطانيا بحق اليهود فى « وطن قومى » الى يهود بلدان شرقى اوربا واستثمار المعاناة التى نتجت عن التحول الى الراسمالية ، فى التبشير والدعاية للمشروع الصهيونى ، بالهجرة إلى « فلسطين » . واستندت الصهيونية فى ضرورة الهجرة ، ومن خلالها ، إلى بعض المفاهيم الاساسية التى مثلت حجر الزاوية فى الفكر الصهيونى ، فى اتجاه حفز اليهود على الهجرة :

(١) فبداية ، كان لابد من ان تعيد الصهيونية بعث التراث اليهودى الدينى والتاريخى وإعادة تذكير اليهود بالاضطهاد الذى لاقوه عبر تاريخهم ، فى اتجاه خلق إحساس يهودى مشترك بالتاريخ و « الحضارة اليهودية » .

(٢) التأكيد على أن اليهود ــ من خلال تأكيد تماسكهم الحضارى والتاريخى ــ شعب واحد بتراثه ودينه وحضارته وتقاليده .

(٣) التأكيد على أنه ما دام اليهود شعبا واحدا سيكون من حقه بالتالى ، ان تكون له قومية مستقلة ووطن مستقل ، على غرار القوميات الاوربية .

(٤) التأكيد على ما أسمته الصهيونية « الحقوق التاريخية » لليهود فى فلسطين ، استنادا الى وجودهم فى هذه الارض فترة من الزمن ، حتى نفوا منها عنوة على يد القائد الرومانى (تيتوس) . وترتيبا على هذه الحقوق التاريخية ، يكون لليهود الحق فى « العودة » أو الهجرة إلى « أرض الميعاد » .

(٥) إعادة النظر فى المفاهيم الدينية اليهودية ، وربطها بالعقيدة الصهيونية ، فى « أرض الميعاد » وهى فلسطين ، الارض التى وعد الرب « بنى اسرائيل » لانهم شعب الله المختار .

ــ مصطفى عبدالعزيز ، الاقلية اليهودية فى الولايات المتحدة الامريكية ، مركز الابحاث منظمة التحرير ١٩٦٨ .
ــ محمد سيد احمد ، بعد ان فشلت المدافع ، بيروت دار القضايا ، ١٩٧٥ .
ــ محمد السيد سعيد ، اميرة سلام ، استيعاب المهاجرين فى اسرائيل ، القاهرة ، مركز الدراسات بالاهرام ، ١٩٧٨ .
ــ الاستعمار الاستيطانى الصهيونى فى فلسطين ، اشراف السيد ياسين ، د . على الدين هلال ، القاهرة ، معهد البحوث العربية ، ١٩٧٥ .
ــ احمد يوسف احمد ، السياسة السوفيتية تجاه اسرائيل ، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٤ .
ــ احمد يوسف احمد ، الاستقطاب الاسرائيلى لليهود السوفيت ، السياسة الدولية العدد (٣٩) يناير ١٩٧٥ .
ــ عبدالحفيظ محارب ، الهجرة الى اسرائيل : مشاكلها وكيفية التصدى لها . شئون فلسطينية العدد ١٠ يونيو ١٩٧٢ .
ــ يوسف حمدان ، العلاقات بين اسرائيل ويهود امريكا ، شئون فلسطينية ، سبتمبر ١٩٧٦ .
ــ نشرة الارض ، مؤسسة الارض للدراسات الفلسطينية ، دمشق

المصدر : السياسة الدولية
التاريخ : أكتوبر ١٩٧٩

ولسنا هنا بحاجة إلى مناقشة صحة هذه المفاهيم إذ من الواضح انها تفتقر إلى اى أساس تاريخي أو علمي ، وإنما التأكيد على أن فكرة الهجرة من الناحية النظرية ، أتاحت للصهيونية ، الربط بين الجوانب الدينية اليهودية والجوانب النفعية البراجمانية التى تسهم فى تحقيق هدف الصهيونية ، وهو « الوطن القومى » .

اما من الناحية العملية ، فهجرة اليهود كانت البداية الحقيقية لبلورة أسس الاستيطان اليهودى فى « فلسطين » وربط اليهود بالارض والعمل ، وتكوين القاعدة التى اضطلعت بعبء تأسيس الدولة فيما بعد ، فعبر الموجات المختلفة للهجرة اليهودية الى « فلسطين » تم تكريس واقع الزحف الصهيونى ، وإقامة المستعمرات الزراعية الصناعية ، وخلق نواة هذه التنظيمات الاستيطانية لضمان فعالية الاستيطان والتصدى للسكان الأصليين وإجبارهم على ترك اراضيهم ، وعن طريق هذه « الجماعية الصهيونية » فى مواجهة اصحاب الأرض الشرعيين ، وعبر موجات الهجرة المتتالية ، امكن للصهيونية إنشاء دولة اسرائيل .

ومحور اهتمام هذه الدراسة هو تصور مستقبل هجرة اليهود إلى إسرائيل ، فى ضوء ما اصبح الآن واقعا قائما ، بتوقيع اتفاقية السلام المصرية الاسرائيلية ، ومحاولة استخلاص اهم المتغيرات التى يمكن ان يتمخض عنها تسوية الصراع العربى الاسرائيلى ، فيما يتعلق بالجانب المصرى ، سواء كانت هذه المتغيرات اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية ، وعلاقتها جميعا ، ومدى تأثيرها ، سواء على اليهود المقيمين فى إسرائيل ، أو أولئك الذين يقيمون فى مواطنهم الاصلية . وبداية ، ينبغى التأكيد على الحقيقة التالية :

إن استمرار الهجرة ، يعنى استمرار اسرائيل صهيونية ، وبعبارة أخرى ، فحرص إسرائيل على ان يهاجر اليها اليهود ، يكشف فى واقع الأمر ، عن هويتها الصهيونية . وبالتالى ، فالهجرة مسألة بديهية واساسية تتعلق بجوهر العقيدة الصهيونية ، وضمان استمرار المجتمع الاسرائيلى ونموه ، وتكريس هويته اليهودية ، فالصهيونية كما يعرفها روادها ، هى باختصار « الأرض والشعب » الذى هو شتات الجماعات اليهودية فى مختلف البلدان ، والصهيونى فى احد التعريفات الشهيرة ، هو « اليهودى الذى يجمع المال من يهودى آخر ، ليرسل يهوديا ثالثا إلى إسرائيل » وكما يقول بن جوريون ، إن استمرار الهجرة اليهودية « ليس فقط المهمة المركزية للدولة ، بل هو التبرير الجوهرى لتأسيسها ووجودها » . وفى موضع آخر ، يؤكد ان العلاقة بين يهود العالم وإسرائيل « إلزامية وعضوية وتاريخية » ، ويقف ناحوم جولدمان ليعلن ، أن يهود العالم شعب واحد بمركزين حيويين إسرائيل وبلاد المنفى ، واحدهما يجب أن يزود الآخر بالأمن واستمرار الوجود .

وترتيبا على ذلك ، فاستمرار إسرائيل فى حمل اليهود على الهجرة اليها ، واستخدامها مختلف الاساليب لتحقيق هذه الهجرة ، ضرورة اساسية ومطلقة ، استنادا الى جوهر وطبيعة اسرائيل ذاتها .

والواقع ان هجرة اليهود الى اسرائيل ، إذا استثنينا موجات الهجرة التى سبقت إنشاء الدولة ، والتى تفاوتت دوافعها ما بين ظروف الطرد القوية التى تعرض لها اليهود إبان صعود النازى إلى الحكم فى المانيا ، وقبلها الظروف الخاصة بروسيا القيصرية ودول أوربا الشرقية فى مراحل التحول الاجتماعى الى الراسمالية ، والدوافع الريادية للموجات الاولى للهجرة أو ما اصطلح على تسميتهم بجيل « الرواد » أو الطليعة ، وإن كانت دوافع الطرد ، تفوق بكثير دوافع الريادة فى تاثيرها على محصلة هجرة اليهود ، نقول إنه إذا استثنينا هذه الموجات يمكن ، وبقراءة معطيات الهجرة فيما بعد لنشأة الدولة القول ، بأن الهجرة ارتبطت بواقع الظروف الاقتصادية لاسرائيل ، وكذلك واقع العلاقات الاجتماعية السائدة من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، واقع التحسن الملموس فى الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لليهود فى مواطنهم الأصلية بالذات ، فى الفترة التى أعقبت انتهاء الحرب العالمية الثانية ، والاستقرار الذى شهده النظام الدولى منذ هذه الفترة .

كذلك ارتبطت الهجرة اليهودية بواقع الصراع والحروب التى شنتها إسرائيل ضد الدول العربية .

الهجرة والظروف الاقتصادية فى إسرائيل :

تشير الدلائل الى ان ثمة علاقة تاثير وتأثر متبادل بين الهجرة والاوضاع الاقتصادية ففى الوقت الذى تعتبر فيه الهجرة المصدر الأساسى للنمو السكانى ، كذلك هى المصدر الاساسى لقوة العمل اللازمة لنمو الاقتصادى الاسرائيلى ، فبالاضافة الى الاموال التى ينقلها المهاجرون الى إسرائيل ، فهى كذلك تقدم المبرر لجمع التبرعات من الجاليات اليهودية لاستيعاب هؤلاء المهاجرين .

ونظرة على التطور الاقتصادى الاسرائيلى ، توضح أن فترات الازدهار الاقتصادى ، كانت مصحوبة بموجات الهجرة الكبيرة ، فى حين ان فترات الانكماش ، يواكبها إنحسار موجات الهجرة ، فتوقف الهجرة فى الفترة من ١٩٥٢ الى ١٩٥٤ كان نتيجة الازمة الاقتصادية التى واجهتها إسرائيل ، حيث تضاعف عدد سكانها فى أعقاب موجة الهجرة الكبرى

خلال فترة وجيزة ، فقد بلغ عدد مهاجرى تلك الفترة ٥٤ الف مهاجر ، فى حين بلغ عدد النازحين ٣٢,٥٠٠ ، بمعنى ان صافى الهجرة خلال هذه الأعوام الثلاثة ٢١,٥٠٠ الف مهاجر هذا فى حين بلغ عدد مهاجرى الفترة السابقة لعام ١٩٥٢من ١٩٤٨ الى عام ١٩٥١ : ٦٨٠ الف مهاجر .

ومع بداية إنفراج الأزمة عام ١٩٥٥ يستأنف تيار الهجرة إلى اسرائيل ، ويستمر الارتفاع فى خلال العامين ١٩٥٦ ، ١٩٥٧ ، وينخفض مع بداية عام ١٩٥٨ ، ويستمر فى الانخفاض حتى عام ١٩٦٠ .

وبقدوم النصف الأول من الستينات ١٩٦٠ ـ ١٩٦٥ شهدت هجرة اليهود الى إسرائيل ، تقدما منتظما ، حيث كان معدل الهجرة ٥٠ الف مهاجر سنويا طوال الفترة من ١٩٦١ الى ١٩٦٥ ، وشكل اليهود من المهاجرين الشرقيين نسبة كبيرة من مهاجرى هذه الفترة وارتفع اسهام المهاجرين من الدول الأوروبية والامريكية خلال هذه الفترة .

وبقدوم عام ١٩٦٥ شهدت إسرائيل ازمة اقتصادية حادة بظواهرها المتلازمة فقد إنخفضت الهجرة وإرتفعت معدلات النزوح ولم تتمكن إسرائيل من معالجة الأزمات إلا بشن عدوانها على الدول العربية عام ١٩٦٧ ، وإحتلالها الضفة الغربية والجولان وقطاع غزة وسيناء .

خلاصة القول ، إن الهجرة تتأثر بطبيعة الظروف الاقتصادية فى إسرائيل اذ ترتفع معدلاتها مع تحسن الأوضاع الاقتصادية بما يعنيه ذلك من زيادة فرص العمل والدخل وإمكانيات الحصول على مسكن مناسب وخدمات إجتماعية أخرى ، وفى مقابل ذلك ، تنخفض معدلات النزوح من إسرائيل الى الخارج ، فى حين تنخفض معدلات الهجرة مع تدهور الأوضاع الاقتصادية ، وترتفع معدلات النازحين الى الخارج ، بحثا عن فرص افضل للحياة والدخل .

الصراع وهجرة اليهود الى إسرائيل :

تستند إسرائيل فى معرض سعيها لتحقيق التكامل القومى والاجتماعى بين الجماعات اليهودية متباينة الاصول العرقية والثقافية والخصائص المهنية والاجتماعية ، الى الصراع كأداة لتحقيق هذا التكامل ، من خلال استراتيجية بوتقة الصهر ، التى ترفض التعدد فى إطار الوحدة . وتهدف من ذلك الى تحقيق الحد الأدنى الضرورى للتماسك القومى والوحدة بين الجماعات اليهودية ، التى تتناقض مصالحها بحكم الواقع الاجتماعى والسياسى لاسرائيل ، وبحكم تضارب مصالحها وتمايزها اثنيا وثقافيا ومهنيا .

والحرب ضد « الخطر الخارجى » العرب ، كان الاداة المثلى لضبط وإيقاف التناقضات الداخلية ، الطبقية منها والعرقية والجيلية ، كما انها استجابة لمجمل المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لاسرائيل . ويمارس الصراع دوره فى تحقيق التكامل فى إسرائيل على صعيدين :

الصعيد الداخلى : تحقيق الحد الادنى اللازم لمواجهة « الخطر المحدق » ومصادرة مايمكن ان يترتب على مثل هذه التناقضات من آثار .

وعلى الصعيد الخارجى : إثارة إهتمام يهود « الدياسبورا » باسرائيل وتعاطفهم معها ، وقد لوحظ أن ثمة تناسبا طرديا بين إزدياد قوة الصراع بين إسرائيل والدول العربية ، وبين دعم هؤلاء ماديا وسياسيا لاسرائيل . وتنعكس نتائج الحروب على هجرة اليهود الى إسرائيل بمقدار تأثير الحرب على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى إسرائيل والنتائج التى تواكبها ، وطبيعة الحرب والظروف التى وقعت فيها ، وكذلك الظروف التى سبقتها ، وربط الحرب بهذه الظروف ، هو المحدد الاساسى لتأثيرها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى إسرائيل ، ومن ثم تاثيرها على حركة الهجرة اليهودية اليها .

ومن هنا تختلف نتائج عدوان عام ١٩٦٧ فى تأثيره على حركة الهجرة ، عن عدوان ١٩٥٦ ، وعن حرب ١٩٧٣ نتيجة الظروف والملابسات والنتائج المحددة التى أسفرت عنها الحرب ، وإختلاف الظروف التى سبقتها .

ويمكن القول ، استنادا الى تصور واقع العلاقات المصرية الاسرائيلية فى المجالات الاقتصادية والثقافية والسياسية ، فى الفترة المقبلة كما قننتها « معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية » أن ثمة متغيرين اساسيين ملازمين لضرورة تطبيع العلاقات المصرية الاسرائيلية :

أولهما : إنهاء حالة الحرب بين مصر وإسرائيل ، ولجوء الطرفين للمفاوضات لحل أية مشاكل مقبلة تعترض طريق العلاقات بين البلدين .

واثر ذلك يبدو واضحا بالنسبة لاسرائيل ، حيث تعتبر أن الجبهة المصرية ، هى أكبر جبهات المواجهة العربية ، وما يترتب على ذلك من توفر الهدوء بالنسبة لاسرائيل ، فيما يتعلق بالمواجهة مع مصر .

ثانيهما : إعتبارات التحسن الاقتصادى فى إسرائيل . فالرأسمالية الاسرائيلية ، ترى أنها قادرة بصناعاتها ومنتجاتها ، على تلبية إحتياجات السوق المصرية ، والاستفادة من القوى الشرائية الضخمة لدية ، خاصة مع ضيق السوق الاسرائيلية وضعف القوى الشرائية ، ومن ناحية أخرى ، فالاقتصادى الاسرائيلى يعانى من نقص عرض العمل ، وبالذات فى قطاع العمالة الدنيا ، ومن ثم فاسرائيل ترى ان احد نتائج « معاهدة السلام » مع مصر ، تأمين مصادر العمالة الدنيا . هذا بالاضافة الى إمكانيات الاستفادة من المواد الخام

والمنتجات الأولية المصرية التي ترى الراسمالية الاسرائيلية انها قادرة على تصنيعها ، وإعادة تصديرها مرة أخرى .

لهذه الاعتبارات مجتمعة ، يمكن القول أن الاقتصاد الاسرائيلي يعول كثيرا على نتائج تطبيع العلاقات الاقتصادية مع مصر ، وإمكانية إسهام هذه العلاقات في تخفيف أزمات السوق والقوى العاملة وتأمين مصادر المواد الخام ومجاراة التوسع الاقتصادي الاسرائيلي وإنعكاس محصلة ذلك على الأوضاع الاقتصادية في إسرائيل ، ودفعها في إتجاه التحسن .

واستنادا الى هذين الاعتبارين ، إنهاء حالة الحرب ، والتحسن الاقتصادي ، يمكن مناقشة أثارهما ، أولا على صعيد استقرار المهاجرين في إسرائيل ، وثانيا على صعيد يهود « الدياسبورا » .

التسوية وازمة القوى البشرية في إسرائيل ــ واستقرار المهاجرين (٢)

تتمثل أزمة القوى البشرية في إسرائيل من حيث جانبها الكمي ، في حقيقة أن إسرائيل ، بالرغم من مضي ثلاثين عاما على إنشائها ، وإدعاء انها وطن كافة اليهود في مختلف قارات العالم ، لايقيم بها من اليهود سوى نسبة ضئيلة بالقياس الى حجم الجاليات اليهود بالخارج ، إذ يبلغ سكان إسرائيل بما فيهم غير اليهود ٣,٥٧٢,٠٠٠ في حين يبلغ عدد اليهود المقيمين بالخارج ١٤,١٥٢,١٥٠ حسب تقدير الكتاب السنوي اليهودي الأمريكي لعام ١٩٧٣ ، وتبقى هذه الحقيقة رغم جهود المنظمات الصهيونية العالمية في مختلف بلدان العالم ، والتي تستهدف حفز اليهود على الهجرة الى إسرائيل ، وفق أساليب مختلفة .

وقد تطرقت الى العقل العربي في الأونة الأخيرة نغمة مفادها تفوق إسرائيل العلمي بشكل يعكس « عبقرية » يهودية خاصة اذ تحظى إسرائيل باعداد ضخمة من المثقفين والمهندسين والعلماء ، وتهدف هذه المقولة ، بطبيعة الحال الى تكريس الاحساس بالعجز والتخلف لدى العرب ، وتوليد نظرة منحرفة لامكانيات الذات العربية وأفاق تطورها الايجابي .

غير انه بالتدقيق في محتوى الحقيقة السابقة ــ توفر الأعداد الضخمة من العلميين والمهنيين في إسرائيل ــ يتضح أن هذه الميزة أصبحت مشكلة حقيقية ، إذ تعاني إسرائيل من فائض القوى البشرية المثقفة والمتعلمة تعليما عاليا ، بشكل يزيد على حاجة إسرائيل منها ، وإمكانيات استيعابها في فرص عمل تلائم تخصصاتهم .

وقد لوحظ أن نسبة كبيرة من المهندسين ، يقومون باعمال الفنيين في غياب هذه الفئة الأخيرة ، ويقابل ذلك إفتقاد إسرائيل للايدي العاملة غير الماهرة ، أو مايطلق عليها ، « العمالة الدنيا » ، بحيث اصبحت إسرائيل ، بحاجة ماسة الى شريحة كبيرة من القوى المنتجة لتصحيح الخلل في الهرم السكاني ، اذ يزداد تقلص هذه الشريحة يوما بعد أخر ، واصبح إنتقال العاملين في القطاعات الصناعية والزراعية المنتجة الى قطاعات الخدمات والوظائف الادارية والحكومية ، ظاهرة مقلقة ، اذ يعني ذلك ، تضخم قمة الهرم السكاني من الشرائح المهنية العليا ، على حساب قاعدته أو القطاع المنتج .

والواقع ان ازمة القوى البشرية في إسرائيل ، تجد جذورها في ظروف وطبيعة نشأة إسرائيل ذاتها ، فقد استمدت إسرائيل مقوماتها البشرية ، عبر موجات عديدة من الهجرة اليهودية من مختلف البلدان ، ولم تكن الحركة الصهيونية ، وإسرائيل فيما بعد ، تملكان مقومات السيطرة على هؤلاء الوافدين إليها ، وصهرهم في منظومة بشرية تتسم بالتجانس ، وتتلاءم مع مقتضيات التطور الاقتصادي والاجتماعي في إسرائيل ، حيث وفد هؤلاء وقد تأهلوا بشكل يعكس طبيعة المجتمعات التي عاشوا فيها بهذه الدرجة أو تلك ، ومن ثم اصبح توظيف هذه القوى البشرية الوافدة ضمن كيان بشري متجانس مشكلة ضخمة عانت وتعاني منها إسرائيل . واية معالجة لها ، لا تعدو أن تكون جزئية ، وذلك لطبيعة الظروف التي واكبت إنشاء إسرائيل .

ومن ناحية أخرى ، ترتبط الازمة بنشأة إسرائيل ، من حيث كونها تجسيد للصهيونية بانحيازها العنصري الواضح لليهود ، دون غيرهم ، وتأكيدها مقولة « الشعب المختار » وتصوير هجرة اليهود إلى إسرائيل على انها « صعود » و « ارتقاء طبقي » حسب المصطلح الصهيوني للدلالة على الهجرة ، ومن ثم يتعارض ذلك مع اشتغال اليهود بالاعمال الدنيا أو التوظف ضمن قطاع القوى المنتجة ، ومن هنا اقتصرت أعمال اليهود أو غالبيتهم ، على الوظائف الفنية والاشرافية والتنظيمية ، تأكيدا لتمايز اليهود على غيرهم ، وتطبيقا لاحدى المقولات الاساسية في الفكر الصهيوني .

ونظرا للطبيعة « الاشكنازية » لاسرائيل ، فانها تنحاز عنصريا لليهود الغربيين دون سواهم ، ويحظى هؤلاء بمعظم المراكز الهامة في مؤسسات الحكم والجيش والادارة ، في حين ينظر إلى اليهود الشرقيين ، باعتبارهم اكثر تخلفا ، واقل مهارة من اليهود الغربيين .

وقد استعانت إسرائيل في محاولة علاج هذا الخلل ، بالايدي العاملة العربية قبل عدوان ١٩٦٧ . وبعد العدوان ، نجحت إسرائيل في الاستعانة بـ ١٠٠ الف عامل عربي في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وكذلك

المصدر : السياسة الدولية
التاريخ : أكتوبر ١٩٧٩

توسيع الدائرة التى يعمل بها قطاع الخدمات ، والذى تفوق طاقته المعدلات التى كان عليها قبل العدوان .

ومن ناحية اخرى اضطرت إسرائيل لمعالجة المشكلة ، الى إعادة تدريب المهنيين والأكاديميين ، لتحويلهم إلى عمال فنيين وعمال إنتاج ، وقد تبين فى بحث اجراه قسم التخطيط والبحث التابع لوزارة الاستيعاب بين مهاجرى الاتحاد السوفييتى ، أن ٣٢٪ منهم يستخدمون بصفتهم الاكاديمية فى إسرائيل ، والباقى يعاد تدريبه وتاهيله للقيام بأعمال اخرى .

ويشكل فائض المهنيين والاكاديميين فى إسرائيل ، مشكلة مزدوجة ، حيث يشكل هؤلاء مستودع النزوح المستمر والمحتمل إلى الولايات المتحدة الامريكية وكندا ، حيث تتوفر فرص العمل التى تلائم تخصصاتهم ومن ناحية أخرى ، يمثل فشل إسرائيل فى تحويل « اليهود » إلى العمل المنتج الذى يرتبط بالارض والزراعة والصناعة ، عن طريق ما عرف فى الفكر الصهيونى « باقتحام الأرض » « اقتحام العمل » .

وفى معرض حديث يوسف الموجى رئيس إدارة الوكالة اليهودية عن هذه المشكلة ، يقول « لقد تحول الشعب اليهودى الذى كان شعبا من التجار الى شعب اكاديمى ، فنحن نملك أعلى نسبة فى العالم فى مجال الفكر والعلوم والتكنولوجيا » . وبصرف النظر عن المبالغة فى مضمون الكلام السابق ، يبقى الجانب الحقيقى فيه ، وهو عدم تناسب حجم المثقفين والمهنيين فى إسرائيل ، مع الهيكل الاقتصادى لها .

وقد لازمت تطور آفاق تسوية الصراع مع إسرائيل ، موجة تفاؤل ضخمة بصدد مستقبل هجرة اليهود الى إسرائيل ، انعكست فى الصحف العبرية ، وفى تصريحات بعض المسئولين الاسرائيليين عن الهجرة والاستيعاب ، حيث توقع بعض مسئولى الوكالة اليهودية ، حدوث هجرة كبيرة ، وبالذات من اليهود الغربيين . ويتفق ذلك مع الطبيعة الاشكنازية للدولة الاسرائيلية . وفى تقرير قدم خلال جلسة الادارة الصهيونية الذى عقد بالقدس ، وصلت توقعات زيادة أعداد المهاجرين إلى إسرائيل ٣٥ الف مهاجر و ٥٠ الف مهاجر سنويا ، بالمقارنة مع أعداد المهاجرين عام ١٩٧٧ ، والذى وصل ٢١ الف مهاجر . وأشار التقرير ، إلى توقع زيادة عدد المهاجرين من اليهود بنسبة ٣٥٪ . وتستند هذه التوقعات لمستقبل الهجرة اليهودية ، فى ضوء تسوية الصراع مع إسرائيل على عاملين اساسيين اثرا فى حجم وطبيعة الهجرة إلى حد كبير ، وهما : الهدوء وتوفر الأمن ، تحسن الأوضاع الاقتصادية كنتيجة لتطبيع العلاقات بمختلف جوانبها مع مصر .

والواقع أن إسرائيل ربطت بين تسوية الصراع ومعالجة ازمة القوى البشرية ، استنادا إلى هجرة اليهود المتوقعة من جانب ، وإمكانية الاستفادة من الأيدى العاملة العربية والمصرية بالذات من جانب أخر ، ويثار هنا السؤال : هل من الممكن ـ لو سلمنا بصحة هذه التوقعات ـ معالجة ازمة القوى البشرية فى إسرائيل ، فى ضوء الهجرة المقبلة ؟ الاجابة بالنفى . ذلك انه حتى هؤلاء المهاجرين المحتملين ، قد لا يصلحون بالضرورة لسد النقص الواضح فى القوى المنتجة ، لانهم بطبيعة الحال ، يعكسون بشكل أو بأخر ، المجتمعات التى وفدوا منها ، وهى مجتمعات متقدمة . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فالازمة برمتها كما سبق الاشارة ، تعود إلى الجذور والظروف التى واكبت إنشاء إسرائيل ذاتها .

ويمكن القول ، استنادا الى الاثار المصاحبة لتسوية الصراع مع الحكومة المصرية وانعكاسها على قضايا الهجرة والاستيعاب والنزوح والتساقط ، ان هذه الآثار سوف تدفع فى اتجاه حرص اسرائيل على استثمار مناخ تسوية الصراع من اجل حفز اليهود على الهجرة ، وذلك استنادا الى :

(١) احتدام ازمة « الهوية اليهودية » للدولة فى مواجهة التعامل مع مصر ، وضرورة تدعيم هذه الهوية اليهودية .

(٢) ان انجاز تسوية للصراع مع الجانب المصرى ، يزود منطق الدعاية الصهيونية ، بقدر اكبر من الصدق حول اسرائيل التى تمكنت من الوصول الى هذه المرحلة فى تاريخ صراعها مع مصر ، واستثارة عواطف اليهود الدينية للهجرة الى اسرائيل .

ويزيد من امكانية احتدام الهوية اليهودية للدولة ، التصور الاسرائيلى حول تأثير تسوية الصراع على اوضاع الاقلية العربية فى اسرائيل ، اذ يرى البروفيسور أمنون روبنشتين ، ان اوضاع الاقلية العربية فى اسرائيل ، قد تحدد قبل عدوان ١٩٦٧ بالمصالح الجماعية ، اى المطالبة بالمساواة فى الحقوق ومعارضة مصادرة الاراضى وتحسين أوضاع الاقلية العربية ، ولكن دون تجاوز ذلك ، فى الوقت الذى ادى فيه عدوان ١٩٦٧ الى فتح آفاق أرحب أمام الاقلية العربية ، لتنمية مداركها الفلسطينية والعربية بالتعامل مع جماهير الضفة الغربية ذات الادراك الفلسطينى الناضج ، والذى نهل من المصادر الحضارية والتاريخية لشعب فلسطين .

ومما يزيد من ازمة الهوية اليهودية ، فى نظر الكاتب فيما يتعلق بالاقلية العربية عاملان اساسيان :

اولهما : النمو العددى للاقلية العربية ، حيث تبلغ ٦٠٠ الف نسمة وسوف يكون عددهم عام ٢٠٠٠ حوالى ١،٣٤٤،٠٠٠ اى مايوازى ٢٣٪ من مجموع السكان .

ثانيهما : ان تسوية الصراع ، سوف تدفع علاقة

الاقلية العربية باسرائيل فى اتجاه أكثر تعقيدا ، بسبب نمو الأحساس بالانتماء العربى والقومى ، أو على حد تعبير كتاب اسرائيليين أخرين « استشراق » الاقلية العربية ، اى توجهها نحو الشرق ـ العرب بقيمهم وثقافتهم .

تضاف الى ذلك ، مطالبة الاقلية العربية بالمساواة فى كافة الحقوق والزراعة والاسكان والتنظيم الطائفى والشئون الاجتماعية والتعليم فى المستقبل .

ونتيجة لذلك ، ستؤكد اسرائيل فى الفترة المقبلة ، على ضرورة تجديد الهجرة ، وزيادة معدلاتها ، وتوجهها بالاساس لليهود الغربيين ، لتدعيم هوية الدولة اليهودية وطبيعتها الاشكنازية بالذات ، فى مواجهة احتمالات « استشراق » الاقلية العربية ومواجهة نموها العددى من ناحية ، واحتمال مطالبة اليهود الشرقيين ، بتحقيق مساواتهم بالغربيين ، استنادا الى وزنهم العددى داخل اسرائيل .

وسوف تسهم آثار تسوية الصراع مع الجانب المصرى ، فى معالجة قضايا النزوح والتساقط ، اذ من المحتمل ان تنخفض معدلات نزوح الاسرائيليين للخارج .

والواقع ان النزوح قضية تمس جوهر الكيان الاسرائيلى ، لارتباطه بالايديولوجية الصهيونية من ناحية ، واستمرار تطور اسرائيل ، وتدعيم هويتها اليهودية من ناحية اخرى ، ويكشف بطلان دعاوى الصهيونية من ناحية ثالثة .

وقد شكلت ظاهرة النزوح ، قلقا كبيرا لدى السلطات الاسرائيلية والصهيونية بالذات ، فى الفترة الأخيرة ، فقد شهدت معدلات النزوح ، ارتفاعا كبيرا فى الاعوام ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ اذ شهد العام الاخير ، تساوى عدد النازحين مع عدد المهاجرين .

ويمثل النازحون من الناحية المهنية ، نخبة من الأكاديميين والعلميين والمهنيين الذين لاتتوفر لهم فرص العمل التى تلائم تخصصاتهم ، ويقدر عدد النازحين فى الولايات المتحدة الأمريكية بـ ٢٠٠ الف نازح اسرائيلى ويمتد النزوح ليشمل ليس فقط المهاجرين حديثا الى اسرائيل كاليهود السوفييت مثلا ، وانما ايضا جيل « السابرا » المولود فى اسرائيل .

وتتفاوت أسباب النزوح ، بين تدهور الأوضاع الاقتصادية ، وتدنى مستوى الدخل وحالة التوتر الأمنى ، وفشل سياسات الاستيعاب الاجتماعى . وتسهم هذه الأسباب مجتمعة فى خلق اتجاه موات للنزوح ، وهذه الأسباب من الممكن ان تخفت حدتها فى ظروف تسوية الصراع مع الجانب المصرى فى اتجاه معالجة اسباب النزوح كتحسين الدخل وزيادة كفاءة عمليات الاستيعاب الاجتماعى للمهاجرين .

عودة بعض النازحين الى اسرائيل :

ويكون من المنطقى لو سلمنا بصحة الافتراض السابق ، ان يكون ثمة احتمال لعودة بعض من نزحوا بالفعل الى اسرائيل ، مع توفر امكانيات التحسن الاقتصادى الملائم لدخول مرتفعة واستيعاب اكثر فاعلية ، واحتمال عودة بعض النازحين ، مع اتجاه الأوضاع الاقتصادية الى التحسن . وثمة من الشواهد مايؤكد حدوث ذلك فعلا ، وحيث شهدت الفترة التى اعقب عدوان يونيو ١٩٦٧ وبالذات من ابريل ١٩٦٨ الى ٣١ ديسمبر ١٩٧٠ عودة ١٨,٠٠٠ الف نازح ، كانوا قد هاجروا خلال سنوات الأزمة الاقتصادية ابريل ١٩٦٤ .

وتستند الاحتمالات السابق الأشارة إليها الى ارتباط معدلات النزوح بالأزمات الاقتصادية ، فموجات النزوح تأخذ فى التصاعد ، مع تدهور الأوضاع الاقتصادية والامنية ، يضاف الى ذلك تقلص السطوة الأيديولوجية على الشباب ، وتوقف حالات التمييز ضد اليهود ، والنجاح النسبى لاندماج اليهود فى مواطنهم الأصلية .

وينتمى معظم النازحين من إسرائيل ، من حيث الأصول العرقية ، الى اليهود الغربيين ، ومن حيث مواطن الاصل أوربا وأمريكا إذ تحظى أوربا بنسبة مرتفعة كثيرا بالقياس للولايات المتحدة الأمريكية ، وتأتى الأخيرة وكندا والبرازيل فى مقدمة البلدان التى يتجه إليها النازحون ، يلى ذلك الدول الأوربية .

ويلاحظ انخفاض نسبة النزوح بين اليهود الشرقيين ، بالرغم من إسهامهم الكبير فى الهجرة ، وذلك بالقياس لليهود الغربيين الذين ترتفع بينهم نسبة النزوح ، وذلك بالرغم من وقوع اليهود الشرقيين تحت ضغط سياسات التمييز الطبقية والعنصرية فى إسرائيل .

ويمثل النازحون ، من حيث التركيب العمرى والمهنى ، نسبة اعلى من المتوسط من حيث مستوى الدراسة والكفاءة المهنية ومستوى المعيشة والدخول ، ويميلون من حيث التركيب العمرى ، الى فئات العمر الوسطى والشابة . ويتفق ذلك مع طبيعة شخصية المهاجر والأستعداد الدائم لاتخاذ قرار باستئناف الهجرة ، فى حالة عدم تحقق الأشباعات التى يراها .

وبافتراض انه ، من المحتمل ، مع تسوية الصراع مع الجانب المصرى احتدام بعض التناقضات الداخلية فى إسرائيل ، سواء الأثنية والعرقية والطبقية ، وسعى اطراف هذه التناقضات ، للحصول على مطالبهم بعد خفوت حدة الخطر الخارجى . يمكن أن يثار احتمال نزوح بعض الفئات الأخرى ، وخاصة مع توفر الفرص البديلة فى الخارج ، وكذلك سيادة السمات العامة

للمهاجرين ، وبالذات حديثى الهجرة ، وضعف الولاء القومى لديهم .

وبصفة عامة ، يمكن التنبؤ بأن العناصر التى سينخفض معدل نزوحها من إسرائيل تتركز فى العمالة الماهرة والفنية ، والتى تجد فرصا أعلى للدخل فى الخارج ، بينما يمكن التنبؤ باستمرار معدل نزوح العلماء والمهنيين وذوى التخصصات الاكاديمية على ما هو عليه ، حيث تعانى إسرائيل من فائض هذه العناصر ، ومن العجز عن إستيعابها إلا إذا افترضنا قدرة المشروعات الاقتصادية المشتركة بين كل من مصر إسرائيل ، على استيعاب هذه العناصر .

انخفاض معدلات التساقط

ويقصد به فى المصطلح الاسرائيلى ، عزوف اليهود الذين قرروا الهجرة من مواطنهم الأصلية عن التوجه الى إسرائيل ، وتفضيل الولايات المتحدة وكندا وبلدان أوربا الغربية عليها ، حيث عوامل الجذب الاقتصادية أقوى مما هى عليه فى إسرائيل .

وقد برزت مشكلة التساقط بشكل واضح ، مع تصاعد معدلات هجرة اليهود السوفيت الى إسرائيل فى الأعوام الأولى من السبعينات ، حيث بلغت نسبة التساقط ٤٩ ٪ عام ١٩٧٦ ، بمعنى أنه من بين كل مائة مهاجر يهودى سوفيتى يتوجه منهم الى إسرائيل ٥١ فقط بينما يتوجه الباقى نحو الولايات المتحدة وكندا ، ولا تختلف العوامل التى تساعد على التساقط ، عن تلك التى تسهم فى النزوح ، فالأوضاع الاقتصادية المتردية فى إسرائيل وإنخفاض الدخول ، وارتفاع الضرائب ، وعدم وجود فرص عمل تلائم مؤهلات المهاجرين ، وفضلا عن صعوبات الاندماج والتكيف والعزلة ، هى أساس عزوف المهاجرين عن التوجه الى إسرائيل وهذه الظروف قد تسهم تسوية الصراع مع الجانب المصرى فى تقليل آثارها ، بحيث تصبح إسرائيل مصدر جذب اقتصادى لهؤلاء المهاجرين .

وقد ابدت الصحف العبرية تفاؤلا بصدد مستقبل هجرة اليهود الى إسرائيل فى أعقاب التطورات الاخيرة التى شهدها الصراع العربى ، الاسرائيلى وبالذات فيما يتعلق بهجرة اليهود الغربيين ، ويكمن خلف هذا التفاؤل ، بعض الاعتبارات الأساسية :

أولا : أهمية العامل الديموجرافى ، وتأثيره الحاسم فى تحديد مستقبل إسرائيل ، كمجتمع استيطانى ، وتبدو أهمية هذا العامل ، ليس فقط بالنسبة لاسرائيل ، وانما تبدو خطورته بالنسبة لكافة تجارب الاستعمار الاستيطانى بشكل عام . فالعلاقة بين السكان الاصليين والمستوطنين من زاوية الكم العددى ، وضرورة تفوق أعداد المستوطنين فى مواجهة السكان الاصليين تبدو حاسمة ، خاصة إذا أقترن ذلك بضعف معدلات المواليد لدى الأسرائيليين ، واعتماد الزيادة فى السكان ، بشكل اساسى ، على الهجرة كمصدر للنمو السكانى .

ثانيا : تركيز تصريحات المسئولين عن الهجرة والأستيعاب ، على هجرة اليهود الغربيين بالذات ، تعكس بدرجة أو بأخرى ، القلق الذى ينتاب السلطات الاسرائيلية من جراء تزايد أعداد اليهود الشرقيين بشكل عام ، وتزايد معدل المواليد لديهم ، الأمر الذى يتناقض مع الطبيعة العنصرية والاشكنازية لأسرائيل ، والخوف من تحويلها الى دولة يهودية شرقية على حد زعم بعض الكتاب الاسرائيليين ، وهو ما تحرص اسرائيل على تجنبه ، ومن ثم كان التركيز على هجرة اليهود الغربيين دون سواهم فى الفترة المقبلة .

ثالثا : ان استمرار الهجرة ، هو استمرار إسرائيل فى مهمة جمع الشتات فى مختلف البلدان ، وإستمرار اسرائيل « وطن كل اليهود » وما يرتبط بذلك من اهداف دعائية وبراجماتيه « إستمرار الجباية » والتبرعات .

يبقى بعد أن تناولنا آثار التسوية مع الجانب المصرى على أوضاع اليهود المقيمين فى إسرائيل والاسس والاعتبارات الفكرية والعملية التى تستند اليها الاجهزة الاسرائيلية فى حديثها عن مستقبل هجرة اليهود الى إسرائيل – يبقى بعد ذلك ، السؤال ، هل يعكس هذا التفاؤل استعداد اليهود للهجرة فعلا الى إسرائيل ، أو بعبارة أخرى ، هل يستند التفاؤل الى تقدير حقيقى لظروف الجاليات اليهودية ، وإستعدادها للهجرة الى إسرائيل ، وبالذات الجاليات اليهودية ذات الوزن النسبى فى الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية ؟

تطور هجرة اليهود السوفيت واحتمالاتها فى ظروف التسوية

يمكن التمييز ، فيما يتعلق بتطور هجرة اليهود السوفييت سواء فى روسيا ما قبل الثورة أو ما بعدها ، وقبل نشأة إسرائيل أو بعد إنشائها ، بين أربع مراحل أساسية تختلف فيها عوامل وظروف هذه الهجرة ، بأختلاف مراحل التطور الاجتماعية والاقتصادية التى شهدها المجتمع السوفييتى ، وكذلك بتباين النظر الى المشكلة اليهودية وأساليب معالجتها تبعا لهذا التطور .

وتبدأ المرحلة الأولى مع بداية موجة الهجرة الأولى الى « فلسطين » والتى أستمرت من عام ١٨٨٢ حتى عام ١٩٠٣ ، وكذلك موجة الهجرة الثانية التى أستمرت

من عام ١٩٠٤ الى عام ١٩١٤ ، وقدر عدد المهاجرين من اليهود الروس خلال هذه المرحلة ب ٦٠ الف مهاجر .

وتمثلت دوافع هذه الهجرة ، بشكل اساسى ، فى بداية انهيار النظام الاقطاعى فى روسيا وبدايات التحول الى الراسمالية ، وهى المرحلة التى كان قد مر بها يهود أوربا الغربية قبل ذلك بفترة طويلة ، حيث واكب هذه المرحلة ، انهيار الدور الاقتصادى اليهودى المتميز ، والمرتبط عضويا بالنظام الاقطاعى واصطدامه بالقوى المحلية التى اخذت على عاتقها القيام بهذا الدور . يضاف الى ذلك ، رغبة النظام القيصرى فى تحويل مجرى الصراع ، بتوجيه عداء الجماهير لليهود ، للحيلوله دون وصول التطور الذى كان يشهده المجتمع الروسى الى اهدافه الحقيقية .

وقد تزامن ذلك ، مع بدء ظهور الحركة الصهيونية ، وانتشار جمعياتها فى روسيا ، وإستثمارها الأوضاع المختلفة فى دفع اليهود للهجرة الى فلسطين وقد قدر عدد الجمعيات الصهيونية العاملة فى روسيا انذاك ب ٢٠٠ جمعية فى مقدمتها جمعية « أحباء صهيون » ولجنة « أونيسا » التى تولت تنظيم هجرة اليهود الروس الى فلسطين .

وتبدأ المرحلة الثانية بقيام ثورة اكتوبر ١٩١٧ وحتى عام ١٩٤٨ تاريخ قيام إسرائيل ، وقد شهدت هجرة اليهود خلال هذه الفترة ، إنخفاضا ملحوظا ، وأن كانت لم تتوقف بعد . ويفسر إستمرار الهجرة اليهودية خلال هذه الفترة ، بقوة النفوذ الصهيونى فى أوساط اليهود من ناحية ، وتأثر اليهود بالتطبيق الاشتراكى فى المجال الاقتصادى بصفة خاصة حيث كانت الغالبية منهم تعمل بالنشاط التجارى والحرفى من ناحية اخرى ، وقد اثرت هذه الأجراءات بصفة خاصة على اغنياء اليهود .

اما المرحلة الثالثة فتبدأ مع ١٩٤٨ وحتى ١٩٦٩ :

فقد ادى أعلان قيام إسرائيل ، وتأييد الاتحاد السوفييتى لها ، الى تطلع اليهود نحو إسرائيل ، وتصاعد رغبتهم فى الهجرة اليها غير أن الاتحاد السوفييتى حدد موقفه خلال هذه الفترة ، بتأييد هجرة اليهود بشكل عام الى إسرائيل ، ورفض هجرة يهود الاتحاد السوفييتى .

وقد قدرت وزارة الداخلية السوفييتية عدد اليهود الذين هاجروا من الاتحاد السوفييتى الى إسرائيل خلال هذه الفترة ، بعشرة آلاف مهاجر بمعدل سنوى خمسمائة مهاجر وذلك فى الحدود التى سمح بها مبدأ جمع شمل العائلات الذى حكم هجرة اليهود السوفييت خلال هذه الفترة ، كما جاء فى إعلان كوسيجين عام ١٩٦٥ .

وقد شهدت هذه الفترة ، حملة منظمة شنتها المنظمات اليهودية ضد الاتحاد السوفييتى ، فقد عقدت المنظمات اليهودية الكبرى فى الولايات المتحدة فى ٧ اكتوبر عام ١٩٦٣ اجتماعا خصص لبحث أوضاع يهود الاتحاد السوفييتى . وفى ٢١ اكتوبر عام ١٩٦٣ عقد مؤتمر فى نيويورك ، لبحث نفس الموضوع ، أسفر عن احتجاج من سبع نقاط وجه للسلطات السوفييتية .

تبدأ المرحلة الرابعة ببداية عام ١٩٧٠ :

حيث شهدت معدلات هجرة اليهود السوفييت ، تصاعدا مفاجئا استمر من عام ١٩٧٠ ليصل قمته فى عام ١٩٧٣ ، وقدر عدد المهاجرين السوفييت عام ١٩٧٠ بعشرة آلاف مهاجر ، وتراوح عددهم خلال عام ١٩٧١ بين ١٣ الف مهاجر و١٥ الف مهاجر . ويرتفع هذا الرقم ليصل عام ١٩٧٢ الى ٣٢ الف مهاجر ، بينما بلغ عام ١٩٧٣ ، ٣٤,٧٥٠ مهاجر وقد شهدت هذه الفترة فرض ثلاثة قيود على هجرة اليهود السوفييت اولاها يتعلق بأمن الاتحاد السوفييتى ، وحرمان من تتعلق أعمالهم بمصالح الاتحاد السوفييت من الهجرة الى إسرائيل ، وثانيها ، منع من بامكانهم زيادة الطاقة العسكرية لاسرائيل ، وثالثها ما عرف « بضريبة الشهادة » وقد فرض الاتحاد السوفييتى رسوما باهظة على راغبى الهجرة من اليهود السوفييت الذين تلقوا تعليما عاليا فى الاتحاد السوفييتى .

وقد كانت هجرة يهود الاتحاد السوفييتى خلال هذه الفترة ، تتعلق ببدء سياسة « الانفراج » فى العلاقات بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة الامريكية كبديل لسياسة الحرب الباردة التى كانت السمة الأساسية للعلاقات بينهما منذ أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها .

ونظرا لما يمثله يهود الاتحاد السوفييتى من ثقل نسبى للحركة الصهيونية وإسرائيل ، حيث ثانى ، اكبر الجاليات اليهودية فى العالم بعد الولايات المتحدة ، وإزاء اقتراب مستودعات الهجرة اليهودية فى أسيا وافريقيا من النفاد ، وعزوف اليهود الغربيين فى الولايات المتحدة وكندا وبلدان أوربا الغربية ، عن الهجرة الى إسرائيل ، بسبب إرتفاع المستوى الاقتصادى والاجتماعى الذى يحظى به هؤلاء نظرا لكل هذه الاعتبارات حاولت المنظمات الصهيونية حمل الاتحاد السوفييتى على السماح بهجرة يهوده الى إسرائيل ، مستثمرة فى ذلك مناخ الانفراج بين العملاقين ، والنفوذ التقليدى الذى تحظى به جماعات الضغط الصهيونية لدى الولايات المتحدة .

وقد تحدد نشاط المنظمات الصهيونية خلال هذه الفترة بخطوط رئيسية ثلاثة :

أولها : إثارة الرأى العام العالمى من خلال النشاط الاعلامى المنظم فى أوربا وأمريكا ، وإدخال قضية هجرة يهود الاتحاد السوفييتى ضمن « حقوق الانسان » .

ثانيها : دفع الولايات المتحدة الامريكية للربط بين سماح الاتحاد السوفييتى ليهوده بالهجرة إلى إسرائيل وبين معاملته كدولة أولى بالرعاية من الناحية التجارية وكذلك الربط بين منح الاتحاد السوفييتى قروضا إقتصادية وبين تعهده بهجرة يهود الاتحاد السوفييتى إلى إسرائيل .

وبدا الامر وقتها كما لو كان الاتحاد السوفييتى قد وافق على أن يتغاضى عن تطبيق القيود على هجرة يهوده إلى إسرائيل من الناحية الفعلية ، وعدم التراجع عنها من الناحية الرسمية .

وعلى صعيد الاوضاع الداخلية فى الاتحاد السوفييتى توافقت الظروف الخاصة بسياسة الانفراج مع تصاعد الميول الصهيونية لدى يهود بعض الجمهوريات السوفييتية التى انضمت مؤخرا للاتحاد السوفييتى كجمهوريات بحر البلطيق « لاتفيا » و « ليتوانيا » و « أستونيا » ولم يكن اندماج يهود هذه الجمهوريات بالدرجة التى هو عليها فى جمهورياته الاخرى ، نتيجة حداثة إنضمامها للجمهوريات السوفيتية ، كذلك كانت جمهورية « جورجيا » تتميز الجالية اليهودية بها ، بانغلاقها واشتداد عزلتها ، ويغلب على نشاط اليهود بها الطابع التقليدى ، نتيجة بعدها عن آثار التحديث والتطوير الذى شهدته الجمهوريات الاخرى فى الاتحاد السوفييتى ، وكانت هذه الجمهورية أحد المصادر الهامة لهجرة اليهود السوفييت خلال السبعينات ، وقبلها بفترة طويلة .

وقد تميزت هجرة اليهود السوفييت إلى إسرائيل فى أوائل السبعينات وما بعدها ، بالظواهر التالية :

اولا : ارتفاع نسبة العناصر الاكاديمية والمهنية والعلمية .

ثانيا : انقسام هذه الهجرة بالذات منذ ١٩٧٤ إلى تيارين أساسيين أولهما يتجه إلى إسرائيل والاخر يستأنف الهجرة إلى امريكا الشمالية وكندا ، ويعرف هؤلاء « بالمتساقطين » الذين يزداد عددهم عاما بعد آخر ، ففى تقرير قدمه رئيس قسم الهجرة والاستيعاب فى الوكالة اليهودية اشار إلى ان نسبة التساقط بين يهود الاتحاد السوفييتى بلغت ١٩٪ عام ١٩٧٤ ، ٣٧٪ عام ١٩٧٥ ، ٤٩٪ عام ١٩٧٦ .

وتتزايد نسبة المتساقطين من المدن الروسية الكبرى ، أوديسا « خاركوف » ، « لينتجراد » ، « كييف » بينما تنخفض نسب المتساقطين من جمهورية « جورجيا » .

وقد شهدت مشكلة اليهود فى الاتحاد السوفييتى تطورا كبيرا مع بداية ثورة اكتوبر ١٩١٧ ، حيث أستغل مناهضو الثورة الرصيد التاريخى للنظام القيصرى فى معاداة اليهود لاشعال نزعات العداء « للسامية » ، وقد أتخذ النظام السوفييتى موقفا حازما إزاء هؤلاء ، حين أكد مساواة اليهود بغيرهم من المواطنين ، وادان مثيرى هذه النزعات وباستتباب الامر للسلطة الجديدة وبداية التطبيق الاشتراكى الفعلى الاقتصادى ، تاثرت قطاعات كبيرة من اليهود بالمبادىء الاقتصادية الجديدة ، نتيجة الدور الاقتصادى التاريخى لليهود المتمثل فى التجارة والحرف ، ومن ثم ظهرت مشكلة اليهود مرة أخرى ببداية التطبيق الاشتراكى .

وإزاء الثغرات التى نتجت عن التطبيق الاشتراكى فى بداية الامر ، بدىء فى تطبيق السياسة الاقتصادية الجديدة لمعالجة المشاكل الموروثة عن الاقتصاد المتخلف . فى مارس ١٩٢١ . وقد سمحت هذه السياسة بالاستثمار الخاص فى الصناعات الصغيرة والحرفية وتجارة التجزئة .

وقد نشط اليهود فور الاعلان عن هذه السياسة لممارسة النشاطات التجارية والحرفية المختلفة ، وشهدت أوضاعهم الاقتصادية فى هذه الفترة تحسنا كبيرا ، وبمضى ما يناهز الثلاث سنوات على تطبيق مبادىء السياسة الاقتصادية الجديدة ، أى فى عام ١٩٢٤ ، اتخذت إجراءات مضادة للحد من نمو الطبقة التى استفادت من تطبيق هذه السياسة ، وكان اليهود فى مقدمة من اضيروا بهذه الاجراءات .

ومن ثم ظهرت المشكلة مرة أخرى واضطر هؤلاء إلى الهجرة إلى المدن الكبرى للعمل بالمشروعات الصناعية المختلفة ، وتحولت بعض قطاعاتهم إلى الزراعة تلقائيا ، فى مناطق صالحة للزراعة ، وقد شجعت الحكومة السوفييتية هذا الاتجاه لتحويل اليهود إلى فئة منتجة مرتبطة بسياق الهيكل الاقتصادى السوفييتى الجديد ، وظهر فى هذه الفترة مشروع بيروبيدجان « للاستيطان اليهودى » .

وبقيام الحرب العالمية الثانية كان ثمة اتجاهان للتأثير فى اليهود . الاول يساعد على التعجيل باندماجهم فى المجتمع السوفييتى حيث هاجر الكثيرون منهم من المناطق التى احتلها النازى إلى داخل الاتحاد السوفييتى من ناحية ، ومواجهة المجتمع بأسره لخطر عدو مشترك من ناحية أخرى وتزايد نسبة الزواج المختلط بين اليهود وغيرهم ، ومن ناحية ثالثة ، عمل قيام الحرب على تزايد إحساس اليهود « بيهوديتهم » ، وهو اتجاه يحمل معنى العزلة والانفصال ويثير السؤال

حول مدى تأثر هجرة يهود الاتحاد السوفييتي بتسوية الصراع مع مصر ، ضرورة تحديد العوامل والاسباب الجوهرية التى تحدد موقف الاتحاد السوفييتي من هجرة اليهود إلى إسرائيل ، وكذلك تأثير العوامل الثانوية الاخرى التى تسهم فى تحديد هذا الموقف .

وبداية يمكن القول إن موقف الاتحاد السوفييتي من هجرة مواطنيه من اليهود إلى إسرائيل يتحدد وفقا للاعتبارات التالية :

١ ـ الاعتبارات الايديولوجية :
احد اهم العوامل التى تحدد موقف الاتحاد السوفييتي من هجرة يهوده إلى إسرائيل إذ تعنى هذه الهجرة من وجهة النظر السوفيتية ازدواج ولاء مواطنيه اليهود ، وتطلعهم لاسرائيل الصهيونية ومن ناحية اخرى تشير هذه الهجرة إلى إخفاق المعالجة الاشتراكية للمشكلة اليهودية ، وإخفاق تجربة التكامل القائمة على استراتيجية الوحدة من خلال التنوع ، ومن ثم يظهر موقف الاتحاد السوفييتي من هذه القضية مبكرا منذ تبادل العلاقات الدبلوماسية بينه وبين إسرائيل ورغم تأييده لقيامها ، إذ قوبل موضوع هجرة يهود الاتحاد السوفييتي إلى إسرائيل بالرفض .

٢ ـ ويدخل ضمن العوامل التى تؤثر على هجرة يهود الاتحاد السوفييتي مدى اندماجهم فى المجتمع السوفييتي وانخراطهم فى الحياة العامة أو مدى تعثر ذلك الاندماج ، إذ يشير واقع هجرتهم إلى تناقصها فى الفترة من ١٩١٧ إلى عام ١٩٤٨ ، حيث بلغت هذه الهجرة ٣٢ الف مهاجر فى حين بلغ الرقم الاجمالى لعدد المهاجرين اليهود إلى إسرائيل خلال هذه الفترة نصف مليون مهاجر وقد شهدت هذه الفترة تحسنا نسبيا فى اوضاع اليهود الاقتصادية والسياسية والثقافية وارتفعت نسبة من تلقوا منهم تعليما عاليا مجانيا ، وكذلك من عمل منهم فى المصانع ومختلف المشروعات الاقتصادية الجديدة كذلك عجلت الحرب العالمية الثانية بتداخل اليهود فى المجتمع السوفييتي وشهدت هذه الفترة تطبيق المساواة الكاملة لليهود بمواطنى الاتحاد السوفييتي .

وتنبغى الاشارة هنا إلى أن معدلات اندماج اليهود فى الاتحاد السوفييتي لا تسير على وتيرة واحدة فى الجمهوريات السوفيتية التى يوجد بها اليهود ، إذ تتفاوت هذه الجمهوريات من حيث درجة تطورها الاقتصادى والاجتماعى ، حسب مركزها فى عمليات التطور الاقتصادى وظروفها المحلية والجغرافية ، وبنية الجاليات اليهودية بها . ففى حين أن معدلات الاندماج فى مدن « كموسكو » و « بتروجراد » و « كييف » تسير بمعدلات كبيرة نظرا لكونها مراكز حضرية قادرة بتطورها على وضع اليهود ضمن النسيج العام للحياة ، كانت بعض الجمهوريات التى ضمت مؤخرا للاتحاد السوفييتي أثناء الحرب العالمية الثانية وهى جمهوريات « لاتفيا » و « ليتوانيا » و « استونيا » فى عام ١٩٣٠ و ١٩٤٠ تسير معدلات اندماج اليهود بها بدرجة أقل .

٣ ـ الصداقة العربية السوفيتية : يبدو هذا العامل أقل الاعتبارات اهمية من حيث تأثيره على موقف الاتحاد السوفييتي من هجرة يهوده إلى إسرائيل ، غير انه من المحتمل انه مع تصاعد الصداقة العربية السوفيتية وبالذات الصداقة المصرية السوفيتية ، وتدهور علاقة الاتحاد السوفييتي باسرائيل ، ان يضع الاتحاد السوفييتي صداقته للعرب بين الظروف التى يستند إليها فى تقييده للهجرة ، فحيث قد حدد موقفه سلفا من هذه القضية فلا بأس من أن يكون ذلك ضمن اساليب دعم بعض الدول العربية الصديقة ، فى صراعها ضد إسرائيل ، بهدف توطيد هذه الصداقة من ناحية ، والامعان فى العداء لاسرائيل من ناحية اخرى ، فقد صرح كوسيجن رئيس الوزراء السوفييتي السابق لمراسل « النيويورك تايمز » بصدد موضوع هجرة اليهود السوفييت قائلا « نحن لا يمكن أن نوافق على سفر المهندسين والبحاثه والعلماء والضباط إلى إسرائيل ، لانها اولا دولة معتدية ثم هى فى حالة حرب مع دولة صديقة لنا » ، ومع ذلك تبدو ضآلة هذا العامل بمقارنته بالعوامل السابق الاشارة إليها والتى تتعلق بالاسس الفكرية والشرعية للاتحاد السوفييتي .

وقد استهدفت الحملات الاعلامية الصهيونية والغربية التهويل من شأن هجرة اليهود بالاتحاد السوفييتي إلى إسرائيل تدهور الصداقة السوفيتية المصرية إذ يلاحظ أن أرقام هجرة اليهود السوفييت تحظى باهتمام الدوائر الاعلامية الصهيونية على غير المتبع بشأن التعامل مع الانباء المتعلقة بالهجرة اليهودية إلى إسرائيل بشكل عام ، حيث صنفت ضمن الانباء السرية التى لا يجوز نشرها إلا بتصريح من الرقيب العسكرى للصحف لارتباطها بأمن إسرائيل .

٤ ـ الاعتبارات والظروف الخارجية : ينصرف تأثير هذه الاعتبارات على موقف الاتحاد السوفييتي من هذه القضية إلى بداية السبعينات وهى الفترة التى شهدت بداية تطبيق سياسة « الانفراج » بين كل من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة ، فقد تمكنت إسرائيل والمنظمات الصهيونية عن طريق الولايات المتحدة من إستثمار مناخ الانفراج بادخال هجرة اليهود السوفييت كاحد بنود هذا « الانفراج » واستخدمت الولايات المتحدة مالديها من أسلحة إعلامية ومالية لفرض هذا المطلب على الاتحاد السوفييتي .

ومن ثم تتضمن هذه الظروف بداية سياسة « الانفراج » من ناحية والنشاط الاعلامى والصهيونى الموجه لليهود السوفييت من ناحية اخرى ولم يخل اى

لقاء بين الجانبين الامريكى والسوفييتى بصدد مناقشة موضوعات الانفراج من مناقشة هذا الموضوع .

ويمكن القول فيما يتعلق بأثار تسوية الصراع مع الجانب المصرى على هجرة اليهود السوفييت ان ثمة اتجاهين لهذه الآثار :

الأول : إن تسوية الصراع وما يصاحبها من احتمالات التحسن النسبى للاوضاع الاقتصادية فى إسرائيل وانهاء حالة الحرب مع اكبر جبهات المواجهة العربية « مصر » وتطبيع العلاقات بين كل من مصر واسرائيل بمختلف جوانبها سوف يسهم فى تنشيط المنظمات الصهيونية وتزويد المنطق الدعائى الموجه لليهود السوفييت بقدر اكبر من الصدق عن الاوضاع فى اسرائيل وقدر اكبر من الثقة فى قدرة اسرائيل ومستقبلها وهذه العوامل فى حد ذاتها كانت سببا فى عزوف الكثيرين من اليهود السوفييت فى الآونة الأخيرة عن الهجرة الى اسرائيل يعزز من ذلك كما سبق القول حرص السلطات الاسرائيلية على هجرة اليهود السوفييت والغربيين تعزيزا للطبيعة الاشكنازية لاسرائيل وفى مواجهة تزايد نسبة اليهود الشرقيين وكذلك فان هجرة اليهود من الاتحاد السوفييتى تضمنت قطاعا كبيرا من العناصر التى لها تطلعات اقتصادية ومعيشية لايمكن تحقيقها فى إطار الاتحاد السوفييتى اما التأثير المحتمل للتسوية على موقف الاتحاد السوفييتى من هجرة يهوده الى اسرائيل فيبدو ضئيلا أو منعدما فكما سبقت الاشارة فان موقف الاتحاد السوفييتى من هذا الموضوع يتحدد فى ضوء الاعتبارات الخاصة سواء المذهبية والايديولوجية أو الاوضاع الداخلية باعتبار ان اليهود هم بالدرجة الأولى مواطنين سوفييت . من ثم فهجرتهم تعنى ازدواج ولائهم .

من ناحية اخرى نرى ان موقف الاتحاد السوفييتى من هذه القضية قد تحدد طوال الفترة من ١٩١٧ حتى عام ١٩٦٩ فى ضوء هذه الاعتبارات وقد بدأ أثر الاعتبارات الخارجية واضحا خلال السنوات الأولى من السبعينات ولايمكن هنا وضع آثار التسوية على قدم المساواة مع آثار سياسة الانفراج بين الكتلتين وقد كان تأثير سياسة الانفراج على هجرة اليهود السوفييت محدودا بالرغم من الضجيج الاعلامى حول هذا الموضوع وذلك اذا ما قورن عدد المهاجرين من اليهود السوفييت الى اسرائيل خلال هذه الفترة بعدد اليهود فى الاتحاد السوفييتى يضاف الى ذلك التوقيت الزمنى المواتى بين استخدام الولايات المتحدة والصهيونية قضية هجرة اليهود وبين تصاعد الميول الصهيونية لليهود فى بعض جمهوريات الاتحاد السوفييتى حديثة الاندماج أو التى عرفت بجماعات يهودية شديدة العزلة والتماسك .

من ناحية اخرى ثمة من الدلائل مايؤكد عدم ربط الاتحاد السوفييتى بين هجرة يهوده الى إسرائيل وبين موقفه من الدول العربية فاكثر السنوات تشددا فى تقييد الهجرة كانت سنوات علاقة الاتحاد السوفييتى الايجابية باسرائيل وعلاقته السيئة بالعرب .

فى حين شهد عام ١٩٧٠ زيادة معدلات هجرة اليهود من الاتحاد السوفييتى ولم تكن العلاقات العربية السوفييتية قد شهدت بعد اى تعثر وكان شهر اغسطس عام ١٩٧٢ وبعد وصول العلاقات المصرية السوفييتية قمة التدهور بداية اقوى محاولة سوفييتية لتقييد الهجرة وهى التى تمثلت فى فرض « ضريبة الشهادة » على راغبى الهجرة من اليهود الذين تلقوا تعليما عاليا فى الاتحاد السوفييتى .

وحتى لو سلمنا جدلا بصحة الربط بين موقف الاتحاد السوفييتى وبين هجرة يهوده الى اسرائيل وصداقته القوية لمصر والتى استمرت فترة طويلة فانه وإن كانت العلاقات المصرية السوفييتية قد تدهورت فهناك صداقة الاتحاد السوفييتى للدول العربية الاخرى الرافضة لتسوية الصراع مع اسرائيل بالشكل والاسلوب الذى سلكته الحكومة المصرية ومن ثم سوف يكون الاتحاد السوفييتى حريصا على استمرار هذه الصداقة من منطلقات مختلفة وسوف يكون موقفه اكثر حرصا على تقييد هجرة اليهود إن كان ذلك عاملا فى توطيد هذه الصداقة .

التسوية وهجرة يهود الولايات المتحدة الأمريكية

تعتبر الجالية اليهودية فى الولايات المتحدة الأمريكية اكبر تجمع يهودى فى العالم وتفوق اهمية هذه الجالية اى تجمع يهودى آخر ليس فقط بسبب دعمها المادى والسياسى لاسرائيل وانما ايضا نظرا للاساس العنصرى الذى تستند اليه إسرائيل وانحيازها المطلق لليهود الغربيين وتعتبر هجرة اليهود الغربيين خطا استراتيجيا ثابتا فى سياسة اسرائيل تجاه الهجرة .

وتبدو أهمية هجرة اليهود الأمريكيين فضلا عن اتساق هجرتهم مع الأساس العنصرى لاسرائيل كضرورة لموازنة التركيب السكانى حيث يشكل اليهود الشرقيون قرابة ٦٠٪ من عدد السكان وهم الذين كانوا قد هاجروا الى اسرائيل من الدول العربية وشمال افريقيا وآسيا بينما يشكل اليهود الغربيون ٤٠٪ من عدد السكان وهم يهود شرقى أوربا وغربها والولايات المتحدة وإذا أضفنا إلى ذلك ارتفاع نسبة المواليد بين اليهود الشرقيين يتضح ضرورة هجرة هؤلاء إلى إسرائيل .

وتلجأ إسرائيل والحركة الصهيونية العالمية إلى اتباع اساليب خاصة لاجتذاب اليهود الأمريكيين من بينها ماكانت قد قررته المنظمة الصهيونية الأمريكية حيث انشأت مشروعات اسكان خاصة فى اسرائيل

للمستوطنين الامريكيين كذلك دعوة الشباب اليهودى الأمريكى لقضاء فصل الصيف فى اسرائيل طبقا لنظام المجتمعات الصيفية برعاية الوكالة اليهودية ..

وتشير بعض التقديرات الى أن عدد المهاجرين من الولايات المتحدة وكندا منذ قيام إسرائيل وحتى عام ١٩٦٧ يقدر بنحو ثلاثة عشر الف مهاجر بينما قدرت نسبة المهاجرين من الدول الغربية بما فيها الولايات المتحدة وكندا فى السنوات الثلاث التى اعقبت عدوان ١٩٦٧ ٤٠٪ من المهاجرين إلى اسرائيل .

ويشير تقرير آخر إلى ان عدد المهاجرين من يهود الولايات المتحدة إلى إسرائيل خلال الفترة من ١٩٦٧ الى عام ١٩٧١ ـ ٢٢ الف مهاجر بمعدل سنوى قدره خمسة آلاف وخمسمائة مهاجر وتبدو ضآلة هذه الهجرة اذا ما قورنت بعدد اليهود فى الولايات المتحدة والذى يقدر ب ٥,٨ ملايين يهودى وأن غالبية هؤلاء المهاجرين يأتون كسكان مؤقتين وذلك فى نفس الوقت الذى تستقبل فيه الولايات المتحدة اكبر عدد من النازحين الاسرائيليين .

وتختلف علاقة يهود الولايات المتحدة بالثقافة اليهودية واسرائيل والصهيونية فهم ليسوا كتلة متجانسة ففى دراسة أعدتها الجبهة اليهودية الموحدة عام ١٩٧٢ شكل اللامنتمون من يهود الولايات المتحدة إلى أى تنظيم وكنيس يهودى نسبة ٥٨,٢٪ من يهود الولايات المتحدة وينخفض ميل هؤلاء اللامنتمين الى الثقافة اليهودية والتربية الدينية اليهودية ففى تقرير مراقب المنظمة الصهيونية العالمية السنوى المقدم فى ١٩٧٦/١/٥ إلى اللجنة التنفيذية الصهيونية التى تنعقد سنويا فى إسرائيل تبين أن عدد اولاد اليهود فى الولايات المتحدة الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ ، ١٧ عاما بلغ مليون و ٧٥٠ الف وبلغ عدد من تلقى منهم تثقيفا يهوديا ٧٥٠ الف وأن حوالى ٦٠٪ الفا من بين هؤلاء يتلقون التعليم فى مدارس يهودية وتقتصر تربيتهم على التربية اليهودية وليست الصهيونية .

وتقسم بعض الدراسات يهود الولايات المتحدة إلى ثلاث فئات اساسية :

اليهود المحافظون والاصلاحيون والمتدينون وتعتبر الفئة الأخيرة بالذات من انشط اليهود فى خدمة الصهيونية وإسرائيل وخصوصا فيما يتعلق بالهجرة اذ يولى أعضاء هذه الفئة تربية أبنائهم عناية خاصة فى مجال التربية اليهودية الصهيونية إلى حد أن حزب « حيروت » يعتبر أن هذه الفئة هى الوحيدة الصهيونية لأن الصهيونى « هو كل يهودى يهاجر الى اسرائيل » .

وتعتبر الكتابات الاسرائيلية ذاتها ان يهود الولايات المتحدة ينقسمون الى ثلاث مجموعات الأولى تفضل البقاء فى الولايات المتحدة ولاترى ضرورة فى الهجرة الى اسرائيل والارتباط بها ثقافيا أو روحيا أو حتى دعمها ماليا بينما المجموعة الثانية تحاول الاحتفاظ بهويتها اليهودية والامريكية معا ويتمثل موقف هؤلاء من اسرائيل فى ضرورة دعمها ماليا وسياسيا دون الهجرة اليها أما المجموعة الثالثة والأخيرة وهى اصغر المجموعات والمتعصبة دينيا فهى تؤمن بضرورة الهجرة الى اسرائيل .

وتتباين أوضاع اليهود فى الولايات المتحدة اقتصاديا واجتماعيا وتتفاوت انتماءاتهم الدينية والثقافية ومن ثم تختلف مواقفهم إزاء اسرائيل وتتمثل قوتهم ليس فى حجمهم العددى الذى يقل عن ٣٪ من مجموع السكان وانما مصدر قوتهم وجود مؤسسات يهودية صهيونية على درجة عالية من الكفاء والتنظيم وتمتلك امكانات مادية ضخمة وكذلك اعلامية وتمارس تأثيرها من خلال استثمار طبيعة النظام السياسى الأمريكى .

ويختلف موقف القوى السياسية فى إسرائيل حول مدى صهيونية يهود الولايات المتحدة فبينما ترى الاحزاب الصهيونية العمالية وجود مركزين لليهود « إسرائيل » والولايات المتحدة وتعترف بصهيونية من يقدم الدعم المالى والسياسى لاسرائيل من يهود الولايات المتحدة ترى الاحزاب الأخرى وخاصة الجماعات الدينية أن الصهيونى الحقيقى هو من يهاجر إلى اسرائيل .

وبالرغم من ضآلة هجرة يهود الولايات المتحدة إلى اسرائيل إلا انها تضمنت هجرة بعض العسكريين الذين قدموا إلى إسرائيل تحت ستار الهجرة بتنسيق مع الولايات المتحدة وذلك لشغل بعض المناصب الفنية والعسكرية فى سلاح الطيران والرادار والاسلحة الالكترونية مع احتفاظهم بالجنسية الأمريكية .

كذلك تضمنت هذه الهجرة بعض العناصر الفنية والهندسية إلى إسرائيل فى أعقاب تخفيض برنامج الفضاء الامريكى وقد اسهم ذلك فى تنمية بعض الصناعات الهندسية والالكترونية التى اقيمت فى إسرائيل .

وترجع اسباب انخفاض هجرة يهود الولايات المتحدة الى اسباب عديدة ، تتلخص فى انتفاء ظروف الطرد السياسية والاجتماعية ، وتمتع اليهود بحقوق المواطنة الامريكية الكاملة وانخفاض مستوى المعيشة فى اسرائيل بالمقارنة بالولايات المتحدة ، وضيق فرص التوسع والازدهار امام المشروعات التى من الممكن ان ينشئها اليهود الامريكيون ، كذلك تمثل صعوبة الاندماج فى المجتمع الاسرائيلى ، جزءا اساسيا من

المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : اكتوبر ١٩٧٩

الاسباب التي تجعل اليهود يعزفون عن الهجرة الى اسرائيل .

وتتحدد الهجرة إلى اسرائيل على ضوء معدلات الزيادة الطبيعية لدى الجاليات اليهودية والتي تؤدي بدورها الى ارتفاع فئات العمر الشابة ، واستعداد هذه الفئة للبحث عن فرص افضل للحياة والدخل في حالة اتجاه البناء الاقتصادي الاجتماعي نحو الثبات والجمود . كذلك تتحدد في ضوء موقع اليهود من فئات الدخل ، فانتماء اليهود لفئات الدخل العليا ، يجعلهم يفضلون الاستقرار ويتضاءل التفكير في الهجرة ، في حين يتزايد التفكير في الهجرة مع تزايد انتماء اليهود لفئات الدخل الدنيا .

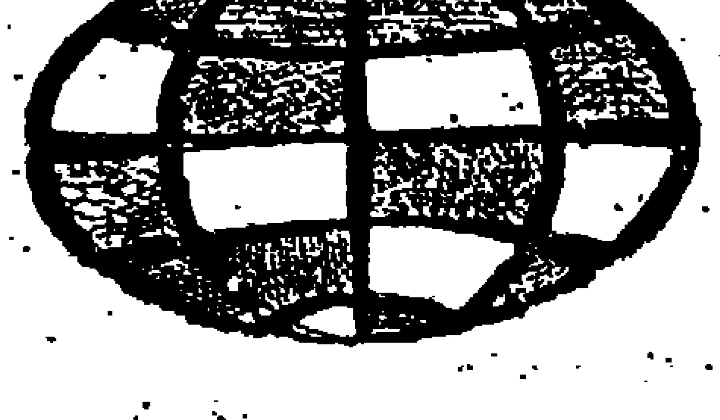
كذلك يسهم توزيع قوة العمل اليهودية وظيفيا ، في تحديد قرارات الهجرة فيتزايد الميل للاندماج مع تزايد انتماء اليهود للمهن التي تتطلب تأهيلا عاليا او اكاديميا ، ويتضاءل انتماؤهم لليهودية ، في حين يتزايد الاحساس بضرورة الهجرة ، مع انتماء اليهود للمهن الدنيا في السلم الاجتماعي .

وحيث ان اوضاع الجالية اليهودية في الولايات المتحدة ، تنتمي من حيث التوزيع المهني لتلك المهن الحرة في الادارة وغيرها ، وتقل نسبة من ينتمون منهم للمهن الدنيا ، وبالتالي يتزايد الميل للاندماج في الحياة الامريكية ومن ناحية فئات الدخل ، تنتمي النسبة الغالبة منهم لفئات الدخل العليا ، من ثم تنحصر دوافع الهجرة في احتياج اسرائيل وايمان بعض الفئات المتدينين بضرورة الهجرة الى اسرائيل حيث يمكن الحياة على الطريقة اليهودية .

وربما تسهم الظروف المصاحبة لتسوية الصراع مع مصر في زيادة تطلع اليهود الامريكيين الى ضرورة الهجرة الى اسرائيل وبالذات في قطاع اليهود المتدينين الذين يرون في اسرائيل المكان الوحيد لممارسة تقاليد الديانة اليهودية ، والحياة كيهود وهؤلاء كما سبقت الاشارة كانوا اكبر مصادر الهجرة الى اسرائيل خلال الاعوام السابقة واذا اضفنا الى ذلك التحسن النسبي للاوضاع الاقتصادية في اسرائيل بعد تطبيع العلاقات مع مصر فثمة مجال لافتراض تطلع النازحين الاسرائيليين في الولايات المتحدة للعودة الى اسرائيل .

يقابل ذلك ان مناخ التسوية مع مصر ، سوف يدفع بنشاط جماعات الضغط الصهيونية والمنظمات الصهيونية الى ابعاد جديدة لربط يهود الولايات المتحدة باسرائيل وضرورة دعمها ماديا وسياسيا في المرحلة الراهنة من صراعها من العرب ، سواء بالهجرة او التبرعات او استقدام رؤوس الاموال للاستثمار في اسرائيل .

غير انه يمكن القول ان هجرة يهود الولايات الامريكية سوف تظل محدودة في هذا المناخ ، بسبب الاطار الاقتصادي الاجتماعي والسياسي الذي تنتظم فيه حركة الجالية اليهودية بالولايات المتحدة ، والذي لايشكل قوى طرد تدفع في اتجاه الهجرة الى اسرائيل ، يضاف الى ذلك ، كما سبق ان اشرنا ازدياد تعاطف اليهود بشكل عام ، بتزايد حدة صراعها مع العرب ، وتناقص هذا التعاطف مع خفوت حدة الصراع ، الامر الذي يمكن معه افتراض انصراف بعض قطاعات اليهود عن التعاطف مع اسرائيل بالدرجة التي كان عليها من قبل ، وان كان يقلل من هذا الاحتمال ، استمرار الدول العربية الأخرى في صراعها مع اسرائيل من ناحية ، واستمرار نشاط المقاومة الفلسطينية ضد اسرائيل من ناحية اخرى (٢) □



---

(٢) من مصادر الدراسة باللغة الانجليزية

1- Irving louis Horowitz, Esraeli Ecstasies, Jewish Aqonies, Oxford university press, New york, 1974.
2- Kochan lionel, The jews In Soviet Russia, 2 nd Ed. London Oxfard Univesity Press, 1972.
3- Marshall Sklare, America's Jews, Random house, New York, 1971.
4- Robbi Arthur Gilbert, A Jew in christian America, Sheed and Ward, Inc. New York, 1966.
5- The Jewish Communities of TheWorlds. The Enstitute of Jewish Affairs, London, 1971.

المصدر : الأعتصام

التاريخ : يونيو ١٩٨٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات



وزير خارجية أمريكا يهدد الفلسطينيين ويتوعدهم إن لم يقبلوا الصلح فورا .. مع إسرائيل !!

لا تزال قضية المستوطنات والحكم الذاتى .. مدار الحديث بين القاهـرة وتل ابيب وواشنطن .. بسبب اصرار اسرائيـل على الاسـتمرار فى اقامـة المسـتوطنات ، وعلى التمسك بالقدس كعاصمة لاسرائيل !

والقضية فى الواقع ترجع الى أيام كامب دافيد ، واتفاقية السلام .. فقـد رسمت اسرائيل وامريكا مخططا معينا للايقاع بنا .. ففى كامب دافيد اتفق على حق اهـل الضفة الغربية فى تقرير مصيرهم فى الحـكم الذاتى بعد خمس سنوات .. وجاءت اتفاقية السلام قاصرة على الانسحاب من سـيناء ، والاكتفاء بالنسبة للضفة الغربية والـحكم الذاتى على الخطابين المتبادلين بين الرئيس المصرى ورئيس وزراء اسرائيل المستر بيجن.

ويقول بيجن .. ان حق تقرير المصير ، والإستفتاء الذى يتم عليه .. هو حق كل سكان الضفة الغربية وغزة ، الذين سيكونون مقيمين بهذه المنطقة وقت الاستفتاء .. ومعنى هذا انه ليس حق العرب وحدهم فى هـذه المنطقة ..

ومن هنا بدات اسرائيل تقيم المستوطنات فى تلك المنطقة بهمة وجدية .. وتهجر الى هذه المستوطنات الاعداد الهائلة والكبيرة من الإسرائيليين .. حتى انه قد وصل عـدد المستوطنات الى ١٤٣ مستوطنة .. وقـد بلغت همة اسرائيل انها تقوم باتمام بنـاء [م]وطنة كل خمسة أيام !! ؟! .. وهـذا [خلا]ف ما يستجد من مستوطنات !!

ولقد كان هدف بيجن من عرقلة مفاوضات الحكم الذاتى .. هو اطالة الوقت .. حتى يتم اكبر قدر من المستوطنات .. ثم تتدخل امريكا .. فيتظاهر بانه رجـل سـلام ، ويستجيب .. ولكن بعد أن يكون قد حقق ما أراد ..

اما الخطوة التالية بعد ذلك .. فقـد كشف عنها بيجن نفسـه فى حديث له مع التليفزيون الامريكى .. فقد دار هذا الحوار بينه وبين المذيع الامريكى :

س : هل تعنى أن هذه ستكون آخـر مستوطنات يتم انشاؤها هذا العام .. أم آخرها الى الأبد ؟ ..

صورة زنكوغرافية للبند السادس فى خطاب وزير الخارجية الامريكى

ج : آخرها لفترة .. وليس من طبعى ان اخدع احدا ايضا .. سوف تكون آخر مستوطنات .. وبعد ذلك سوف نقوم بزيادة عدد السكان فى المستوطنات القائمة .. ولكننا لن نستوطن ارضا اخرى .. وسوف تكون هذه نهاية سياسة الاستيطان بالنسبة لنا .

س : ولكنك سوف توسع فى المستوطنات القائمة .

ج : بالتاكيد .. وقد قال لى الرئيس كارتر : انه يوافق على زيادة السكان فى المستوطنات .

اذن فالخطة قد رسمها كارتر وبيجن .. التوسع اليهودى فى المستوطنات .. حتى اذا تم الاستفتاء على الحكم الذاتى .. استطاع الاسرائيليون باعدادهم الضخمة التاثير فى الاستفتاء .. ويقابل هذا التوسع فى اعداد اليهود المستوطنين ، والقضاء على الاعداد الكبيرة من اهالى الضفة الغربية وغزة من العرب .. او ترحيلهم ..

والعجيب حقا هو موقف امريكا المائع فقد اعلنت بيانا تضمن ستة مبادىء ، يمكن على اساسها استئناف المفاوضات المتوقفة بين مصر واسرائيل .. وقد تضمن البند السادس توعدا وتهديدا من امريكا الى الفلسطينيين ، ان لم يخنعوا ويخضعوا ويقبلوا الذلة والمسكنة .. بالتعاون مع الاسرائيليين .. فقد جاء فى البند السادس من الشروط الستة :

((ان هدف المفاوضات هو تحقيق السلام والتعاون بين الاسرائيليين والفلسطينيين .. ويتعين عليهم الاختيار بين السلام .. او القتل والدمار الذى اجتاح الضفة الغربية فى الاسابيع الماضية)) .

وهكذا يتضح ان امريكا تهدد وتتوعد .. تهدد وتتوعد من ؟! تهدد وتتوعد الذين وقع عليهم الدمار والقتل فى الضفة الغربية .. وهم الفلسطينيون ..

ان مفاوضات الحكم الذاتى لعبة تلعبها اسرائيل ، لتحقق اكبر كسب ممكن ، باقامة المستوطنات ، وتوسيعها ، والعمل على زيادة سكانها من اليهود الذين يصدرون اليها طوال خمس سنوات ..

فلنعرف هذا .. ولنفطن اليه قبل فوات الاوان .. فان الطريق الى تحرير الضفة الغربية .. والقدس .. وفلسطين كلها .. لن يتم بالمفاوضات مع المفاوض الاسرائيلى .. الماكر الغادر .. ولكن التحرير لن يتم الا بامر واحد .. الجهاد والقتال .. فعلينا ان نجمع الصف العربى ونوحده ، ونعد العدة لهؤلاء المتآمرين ضد الاسلام والمسلمين [واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم] [قاتلوهم يعذبهم الله بايديكم] ..

فلندع المفاوضات بعد ان باءت بالفشل .. ولننادِ : حى على الجهاد .. والله اكبر .. والعزة لله ..

المصدر : الدعـــوة
التاريخ : يوليـــو ١٩٨٠
المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

نماذج من الهجمات على المستعمرات اليهودية

نواصل فى هذه الحلقة الحديث عن بطولات الاخوان المسلمين فى فلسطين الذى كنا قد بدأنا الحديث عنها فى الحلقات الماضية .

كان الجيش العربى الاردنى يحتل مدينة (بيت لحم) قبل دخول احمد عبد العزيز ، وكان يتخذ مقر قيادته فى دير (مار الياس) الواقع شمال المدينة . وكان هذا الجيش مشتبكا مع مستعمرة (رامات راحيل) الواقعة على طريق بيت لحم — القدس ، غير أنه فشل فى اقتحامها وبقيت (رامات راحيل) كما كانت دائما مصدر خطر كبير .

فهى تقع على ربوة عالية ، وتتحكم فى الطريق الرئيسى الذى يصل بيت لحم بالقدس . فوق أن المدافعين عنهم يمكنهم مراقبة القوات الموجودة ببيت لحم واحصاء حركتها وسكناتها ، لذلك كله نرى أحمد عبد العزيز يتجه الى اقتحامها منذ أن هبط أرض المدينة .

ولقد بدأ فى ٢٤ مايو فارسل قوة من جنود الاخوان بقيادة (لبيب الترجمان) لتقوم باستكشاف المستعمرة وكتابة تقرير واف عن تحصيناتها ، وقامت الدورية بعملها خير قيام ونجحت فى التسلل الى مكان قريب من المستعمرة حيث اخذت تراقب تحصيناتها ، ومواقع الدفاع عنها ، وظلت فى موضعها يوما كاملا حتى فطن اليهود لوجودها واخذوا يطلقون عليها النار من قمم الابراج ، واشتبكت معها الدورية . غير أن قائدها أمر بالانسحاب اذ كان هدفه هو (الاستكشاف) فحسب وليس الدخول فى معركة مباشرة . وحين وصل الى بيت لحم عكف على كتابة تقريره وضمنه ما وصل اليه من معلومات عن المستعمرة ونقط القوة والضعف فى الدفاع عنها وقدمه الى أحمد عبد العزيز الذى جعله أساسا لخطته المقبلة .

كانت الخطة الجديدة لا تختلف كثيرا عن الخطة التى اتبعت فى (كفار ديروم) اذ تقرر أن تبدأ المدفعية بقصف الحصون والابراج ثم يزحف المشاة تحت غلالة من نيران مدفعية (الهاون) وقنابلها الدخانية

ثم تتقدم جماعات الفدائيين من حملة الغام (البنجالور) لنسف العوائق السلكية وحقول الالغام .

معركة رامات راحيل

وفى مساء يوم ٢٦ مايو كان كل شىء هادئا حول مستعمرة (رامات راحيل) وكان جنود (الهاجاناه) فيها ينامون ملء أجفانهم مطمئنين الى حصونهم القوية حتى انتصف الليل — أو كاد — وبدأت أشباح كثيرة تنطلق من مركز رئاسة أحمد عبد العزيز حيث يبتلعها الظلام الكثيف ثم تلتقى فى سكون فى مناطق مختلفة فى الجبال المحيطة بالمستعمرة ، ثم انطلقت اشارة ضوئية زحف بعدها المجاهدون ثم توقفوا عند نقطة معينة تحددت فى الخطة المرسومة .

وعندما دقت ساعة الكنيسة الكبيرة دقتين بعد منتصف الليل ارتجت الارض تحت دوى المدافع ، وتمزقت حجب الليل المظلم من وهج القنابل المحرقة التى انقضت كالشهب على المستعمرة الساكنة ولم تمض الا دقائق حتى شبت الحرائق فى اكشاكها الخشبية وتفجرت حقول الالغام التى لف بها العدو مستعمرته ،

ثم سكتت المدافع ، وأصدر (لبيب الترجمان) أوامره لقواته فبدأت تزحف تحت غلالة كثيفة من قنابل الهاون المتفجرة وقنابل الدخان ، وفي لمح البصر اندفع الفدائيون يفجرون ألغامهم تحت الاسلاك الشائكة ، ومن ورائهم فصائل الاقتحام تعبر مسرعة لتحتل الاغراض التي خصصت لها .

وبدأ الاشتباك الرهيب عند الخندق (الدشم) ، واستماتت اليهود في الدفاع عن مستعمرتهم ولم يضيع الاخوان الوقت فتسلل نفر منهم الى الابراج العالية يفجرون تحتها الالغام ويحيلونها انقاضا وركاما ، وأثرت هذه الانفجارات الفاجئة تأثيرا سيئا في نفوس المدافعين عن المستعمرة ، وأسقط في أيديهم ، فبدأوا يجلون عبر ممراتهم السرية الى مستعمرة (تل أبيب) على مقربة من القدس الجديدة

وعكف المجاهدون على الخنادق يتمون تطهيرها وحين كان آخر يهودي يغادر المستعمرة هاربا ، كان صوت المؤذن يتهادى مع النسيم من أعلى قمة فوق أعلى برج — الله أكبر .. الله أكبر .. أشهد أن لا اله الا الله .. أشهد أن محمدا رسول الله .

سقطت المستعمرة أمام هذه الخطة وأخذ الاخوان يجوسون خلال أبنيتها وأبراجها فرأوا ما أذهلهم من الخيرات والمؤن المكدسة اذ كانت هذه المستعمرة هي مركز التموين الذي يشرف على امداد المستعمرات الواقعة في جنوبي القدس .

وكان عدد القتلى من اليهود في هذه المعركة كبيرا للغاية اذ وجد تحت الردم ما يزيد على المائتين ، عدا ما نجح اليهود في أخذه معهم عند انسحابهم . أما خسائر الاخوان فكانت تافهة اذ انها لم تتجاوز تسعة من الشهداء والجرحى وشهيدا واحدا من قوة الاخوان المسلمين الاردنيين .

لم يكن انسحاب اليهود نهائيا من المستعمرة اذ كانوا يبيتون النية لاستردادها وطرد الاخوان منها ، فصعدت طائراتهم في اليوم التالي تستكشف الحالة فيها فلم تجد الا عددا قليلا من المجاهدين ، وكان الخطأ الذي يؤخذ على قيادة المتطوعين أنها لم تعزز الانتصار الذي أحرزته .

ولم توضع الخطة السليمة للمحافظة على المستعمرة ، وكان عذر أحمد عبد العزيز في هذا الخطأ أن قوته الصغيرة كانت موزعة في خط طويل يمتد من (العوجة) الى (بيت لحم) وأن أسلحته وذخائره كانت قليلة تافهة ، ولقد طالب مرارا بتزويده بالسلاح والذخيرة ، غير أن (المواوى) رفض امداده بها وسبب ذلك — كما سمعته من ضباط هذه القوة — أن أحمد عبد العزيز تخطى أوامره وتجاوز الحدود التي رسمها له ..

استبسال الاخوان

وفي اليوم التالي تجمعت قوات يهودية كبيرة من القدس الجديدة ومستعمرات (تل أبيب) و (ارنونة) فطالب الاخوان بتعزيز القوة وارسال عدد آخر يشترك معهم في الدفاع عن المستعمرة .

لكن القيادة قلبت كفها محتجة بعدم وجود قوات لديها ، حتى يوم ٢٨ مايو اذ حسم اليهود المعركة فأغاروا بقوات كبيرة قدرت بخمسة آلاف ، تؤيدها المدفعية والعربات المدرعة ، واستبسلت القوة الصغيرة من الاخوان في الدفاع على أمل أن تنجدهم القيادة بالقوات اللازمة ، وطال بهم الانتظار زمنا طويلا دون جدوى فقرروا الانسحاب بعد أن دمروها تدميرا تاما ولم يتركوا فيها بقعة واحدة تصلح للايواء .

حاصر الاخوان المستعمرة وما جاورها وتولوا الدفاع عن قرية (صور باهر) العربية . ولقد حدث في أوائل شهر يونيو أن حلقت طائرة يهودية تحمل أسلحة وذخائر . وأرادت القاءها على (راهبات راحيل) وكان الوقت ليلا ،

ورأى الاخوان أن المستعمرة تطلق اشارات حمراء لتدل الطائرة على موضعها فما كان منهم الا أن اطلقوا اشارات حمراء مشابهة ، فاختلط الامر على الطائرة والقت حمولتها فوق صور باهر وكانت صناديق ضخمة مليئة باجزاء المدافع وأنواع الرشاشات الحديثة والادويه الثمينه •

أراد اليهود تعزيز النصر الذى أحرزوه فى ختام معركة (رامات و خيل) فارسلوا قوة من جنودهم هاجمت الجيش العربي الاردنى فى مقر قيادته فى (دير مار الياس) واضطرته لاخلائه ، وكان هذا الدير يقع على مقربة من (صور باهر) حيث ترابط فصائل من الاخوان فوق أن احتلاله باليهود كان يؤثر تأثيرا بعيدا فى موقف القوات المرابطة فى (بيت لحم) ، فلم يجد الاخوان بدا من معاودة احتلاله •

الهجوم على مستعمرة تل بيوت

وتقدمت قوة منهم بقيادة المجاهد (حسين حجازى) تعاونه قوة فلسطينية من جيش الجهاد المقدس يقودها المجاهد العربى (جاد الله) وهاجمت اليهود على غرة واضطرتهم للانسحاب موقعة بهم كثيرا من الخسائر •

وكان هذا النجاح حافزا على القيام بحركة جديدة ، وذلك أن مستعمرة (تل بيوت) دابت على اطلاق النيران من برجها الضخم وتسبب عن ذلك كثير من الخسائر والاضرار مما اضطر أحمد عبد العزيز الى اصدار أوامره للاخ المجاهد حسين حجازى ليتولى تدمير هذا البرج الخطر •

وفى ليلة ٤ يونيو انطلقت جماعة من بيت لحم واحيط انطلاقهم بتكتم كبير حتى أن زملاءهم فى القوة لم يعلموا حقيقه المهمة التى سيقومون بها ، حتى لمعت برقة خاطفة أضاءت صفحة السماء واعقبها انفجار هائل ارتجت له أركان المدينة ، وشاهد الناس أحجار البرج الضخم تتناثر فى الهواء ثم تتهاوى لتصنع من تراكمها قبرا كبيرا يضم نخبة كبيرة من رجال الهاجاناة •

ولقد علقت جريدة (أخبار اليوم) فى عددها الصادر فى ٥ يونيو تصف هذه العملية الجريئة فقالت بعد كلام طويل : وفى الليل تسلل (حسين) ومعه أربعة جنود : وزحفوا على الاشواك فى (صور باهر) أربعة كيلو مترات تحت تهديد الرصاص الطائر فى الهواء والحيات الزاحفة بين الاحجار •

وقرب الفجر سمعت بيت لحم انفجارا مدويا وتهدمت ثلاثة حصون من (تل بيوت) •

وفى الصباح عاد حسين حجازى ليتلقى تهنئة قائده ... ومعها لقب بطل (تل بيوت) !

من أناشيد الإخوان

مسلمون .. مسلمون

مسلمون مسلمون مسلمون حيث كان الحق والعدل نكون
نرتضى الموت ونأبى أن نهون في سبيل الله ما أحلى المنون
نحن صممنا واقسمنا اليمين ان نعيش أو نموت مسلمين
مستقيمين على الحق المبين متحدين ضلال المبطلين
جاهدين أن يسود المسلمون

مسلمون مسلمون ....
سائلو التاريخ عنا ما وعى من حمى حق ضعيف ضيعا
من بنى للعلم صرحا ارفعا من أقام الدين والدنيا معا
سائلوه سيجيب المسلمون

مسلمون مسلمون ....
نحن بالاسلام حررنا الشعوب نحن بالقرآن قومنا العيوب
وانطلقنا فى الشمال والجنوب ننشر النور ونمحو كل هون
فاسألوا أن كنتمو لا تعلمون

مسلمون مسلمون ....
نحن بالقرآن نورنا الحياة نحن بالتوحيد اعلينا الجباه
نحن بالبتار ادبنا الطغاة نحن للحق دعاة ورعاه
ذلكم تاريخنا يا سائلون

مسلمون مسلمون ....
يا أخى فى الهند أو فى المغرب انا منك انت منى انت بى
لا تسل عن عنصرى عن نسبى انه الاسلام امى وأبى
اخوة نحن به مؤتلفون

مسلمون مسلمون ....
يا اخا الاسلام فى كل مكان قم نفك القيد قد آن الاوان
واصعد الربوة واهتف بالأذان وارفع القرآن دستور الزمان
نملأ الآفاق انا مسلمون

مسلمون مسلمون ....
لم تعد عدل الهداة الراشدين لم نصل مجد الاباة الفاتحين
شبقى الناس بدنيا دون دين فلنعد رحمة للعالمين ..
.. لا تسل كيف ؟ .. فانا مسلمون

الانشقاقات الداخلية في الاحزاب تزيد من نسبة المتطرفين

اسرائيل تندفع في سياسة الاستيطان ومصادرة الاراضي

العمل في مختلف اشكاله يلتف حول الصهيونية بايديولوجيتها ومناهجها .

يتضاءل مع الايام عدد الاسرائيليين الذين يعتقدون ان الانتخابات للكنيست العاشرة ، ستجرى في موعدها المقرر في تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٨١ .

والذين يقتنعون بان الانتخابات ستجري قبل ذلك التاريخ يزدادون باضطراد ، خصوصا ان سفينة حكومة الليكود التي تسلمت مقاليد الحكم في اسرائيل منذ اكثر من ثلاث سنوات بقيادة بيغن لاتزال تتقاذفها الاعاصير الداخلية تباعا ، وتلطمها الانواء التي تعصف بها من الخارج ، سواء من المحافل الدولية او من المجتمع الدولي .

قبل عدة شهور كانت داخل اسرائيل توقعات كبيرة بان حكومة بيغن على وشك السقوط ، وان الانتخابات للكنيست مقدر لها ان تجرى خلال هذه الصيف .. وكان الحديث ان صيف الاحزاب الاسرائيلية سوف يكون ساخنا ..

وعندما تقدمت حركة « شاي » الى الكنيست ، قبل اسابيع معدودة ، باقتراح تقديم موعد الانتخابات ، نشط حزب العمل المعارض لحكومة الليكود ليبدا معركته التي ينتظرها بفارغ الصبر منذ هزيمته في الانتخابات الماضية سنة ١٩٧٧ ، كي يفوز بالحكم ويعيد امجاد حزبه .. الا ان التصويت على اقتراح حركة « شاي » حمل معه هزيمة قطاع الاسرائيليين الذين كانوا ينتظرون ساعة الخلاص من حكومة بيغن ..

ولما كانت حكومة الليكود تواجه اوضاعا صعبة جدا بسبب ممارساتها السياسية ، وبسبب خططها الاقتصادية ، وبسبب اندلاع المشاكل الاجتماعية ، وبسبب المجابهات في المناطق المحتلة ، وكانت المشاكل تتوالى داخل سدة الحكم ، وداخل اوساط المجتمع الاسرائيلي ، وتتسبب كلها في المزيد من المعاناة الاقتصادية ، والمزيد من العزلة السياسية ، والمزيد من الفروق الاجتماعية ، فلقد بات في اوساط المراقبين الاسرائيليين من يدق ناقوس الخطر ، ويقول ان حكومة بيغن لن يطول بها البقاء في الحكم مهما حاول بيغن ان يكون عنيدا في استمراره على المنهاج الذي اختطه لحكومته ، ومهما حاول ائتلاف الليكود ان يجد الحلول الموقتة امام صراخ المعاناة وسط قطاعات الجماهير الاسرائيلية المتضجرة .

وقد اتضح مدى الخطر المحدق بحكومة بيغن ، يوم اعلن وزير داخليته الدكتور يوسف بورغ ، رئيس حزب

المفدال قبل عدة اسابيع « ان هذه الحكومة لن تستطيع التمسك بموقعها حتى نهاية فترة حكمها القانونية .. » .

يومها ايضا لم يخف « بورغ » ـ كما ذكرت بعض الصحف الاسرائيلية ـ رايه بان انتخابات الكنيست العاشرة ستجري قبل موعدها المحدد ، وانه يرجح ان تجري في الربيع المقبل .

واليوم يشارك العديد من الاسرائيليين وزير داخليتهم الراي نفسه .. ويرون انه لا مناص من حدوث ما يجعل الانتخابات تجرى باسرع مما كان مقررا لها ..

ويرى بعض المراقبين المطلعين في اسرائيل ان معركة الانتخابات قد بدات فعلا وان خاتمة هذا الصيف ستكون بداية سخونة السباق على كراسي الكنيست ، وان الخريف المقبل والشتاء اللاحق سيشهدان احتدام الصراعات الحزبية ، لاسيما ان اسعار النفط قد [illegible] ارتفاعا جديدا قبل اسبوعين ، مما سيبر [illegible] في متطلبات العيش ، لا سيما ايضا ان الشتاء المقبل سيكون قاسيا ، مثلما كان الشتاء الماضي ، بعدما ارتفعت اسعار النفط ، وسببت ارقا داخل المجتمع الاسرائيلي الذي لا تزال اعلى نسبة تضخم في العالم تاكل اقتصاده منذ ثلاث سنوات .. فهي قد وصلت مؤخرا الى ١٣٣ في المائة مع استمرار في التصاعد ...

ان الحقيقة المرة التي يجابهها كثيرون مرتبطة بسؤال يطرح نفسه بالحاح : من ينقذ المجتمع الاسرائيلي من الاخطار المحدقة به ، اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا ، بقاء الليكود .. ام عودة المعراخ ؟

وقد تكون حيرة الاسرائيليين ، او بعضهم على الاقل ـ وهو بعض كبير كما يبدو على اية حال ـ اشبه بالحيرة التي مزقت نفوس المجتمع الاسرائيلي عشية انتخابات الكنيست الماضية في سنة ١٩٧٧ .. فحينها كان السؤال الذي يتردد على الالسن : من ينقذ المجتمع الاسرائيلي من تردي اوضاعه السياسية بعدما احتدمت الصراعات الحزبية وبدا تردي الاقتصاد .. بقاء المعراخ ام مجيء الليكود ؟

ان معركة انتخابات الكنيست المقبلة ، سواء جرت في ربيع عام ١٩٨١ ام في خريفه لن تكون معركة بسيطة حسب توقعات المراقبين المطلعين .

بعضهم يقول انها بدات فعلا باسرع مما كان منتظرا .. وان حزب العمل هو الذي حمل لواء البداية ، منذ شرع رجال الحزب الكبار باجراء الاتصالات مع تجمعات

الجماهير بما فيها الجماهير العربية في اسرائيل منذ اكثر من ثلاثة شهور .

بعضهم الاخر يقول ان المعركة الانتخابية بدات من جانب الليكوديين .. وذلك حين نشر مدير مكتب رئيس الوزراء مذكرة في ١٢ صفحة تتضمن ما اسماه منجزات وزارة بيغن لشعب اسرائيل .

لقد اعتبر المراقبون هذه المذكرة بمثابة « الطلقة الاولى » في حرب الانتخابات المقبلة وان المعركة ابتدات بعدما تراشق الحزبان الكبيران في اسرائيل ، الليكود والمعراخ بالتهم حول بعض القضايا ، مثل دعوة بيغن الشعب في اسرائيل للأسهام برواتب يوم واحد لخزينة الدولة ورد المعراخ بحث الجماهير على عدم الدفع ، ومثل تحذير وزير المالية يغال هوروفيتس من قيام الدولة الفلسطينية في حال عودة حزب العمل للحكم ، ورد الحزب بان كلامه « ديماغوجية رخيصة وجوفاء » .

ويقال الان في اسرائيل ان بيغن اطلق الطلقة الانتخابية الاولى عندما رفض في اواخر حزيران (يونيو) الماضي تقديم موعد انتخابات الكنيست المقبلة اذ قال في معرض ما قدم من مبررات ان دعوة الاسرائيليين للانتخابات قبل الاوان قد يعني تسليم مقاليد الحكم للمعراخ ، وبالتالي تسليم « يهودا والسامرة » ـ اي الضفة الغربية المحتلة ـ الى منظمة التحرير الفلسطينية .

ويقال ايضا في اسرائيل ان من اللعبات الحزبية التي لعبها بيغن في مواجهة خصومه المعراخيين انه وقف وراء تمرير قانون القدس او قانون غئولا كوهين كما يسميه الأسرائيليون وان القصد من ذلك تسخين التنافس الحزبي امام جماهير الناخبين الاسرائيليين .

المعلقون على الموضوع يقولون ان سباق الانتخابات المقبلة سيقود اسرائيل الى مزيد من التشدد والتطرف ، وان استجداء اصوات الناخبين الاسرائيليين سيجعل المعركة حامية بين الاحزاب وميدانا للسباق اليميني ، في مجال الدعايات والتصريحات والبيانات فحسب ، وفي مجال التطبيقات والقرارات والانجازات على ارض الواقع خصوصا بالنسبة الى المناطق المحتلة .

والمخاوف الحقيقية عند بعض المراقبين المطلعين تتلخص في ان الشهور المقبلة سوف تشهد اجراءات عملية ، خصوصا في المناطق المحتلة ، مثل المزيد من الاستيطان والمزيد من اجراءات اليد القوية ، والمزيد من مصادرات الاراضي ، والمزيد من الضغوط الاقتصادية ، فتؤدي هذه جميعها الى المزيد من المتاعب الاسرائيلية في مواجهة العالم والعرب والاسرائيليين غير الراضين ..

ان توقعات هؤلاء المراقبين تقول ان المتطرفين الاسرائيليين سوف يتزايد عددهم وان تاييدهم الليكوديين سيمنح هؤلاء الدعم اللازم في الانتخابات المقبلة ، كما ان هذا التسابق ـ كما يقول هؤلاء المراقبون ـ سوف يدفع المعراخيين الى المزيد من التطرف اليميني في محاولة منهم لمجاراة الليكوديين في حلبة السباق الحزبي .. وان الامر قد يدفعهم بالتالي الى مزيد من مواقف التشدد خصوصا في المناطق المحتلة .

وبهذا الصدد يجدر ان نذكر ان ثمة انزعاجا مما قاله في اواخر حزيران الماضي ، جدعون جادوت ، رئيس دائرة اعلام حزب حيروت عندما علق حول لقاء اخير تم بين مستشار النمسا برونو كرايسكي وبين اسحق رابين ، بعدما نبه الى الخلاف المستحكم بين رابين ومنافسه بيرس في رئاسة حزب العمل ، فقد قال : « انه لمن الواضح ان لدى بيرس ورابين الاستعداد للتوافق مع دعاة الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية » ...

في جانب اخر يقول بعض المطلعين على شؤون الاحزاب الاسرائيلية ، ان المعركة الانتخابية القادمة سوف تكون ذات ملامح مختلفة عما تعودت عليه اسرائيل في السابق ..

ويؤكد هؤلاء ان الاحزاب الاسرائيلية تعيش حاليا فترة من الانشقاقات الداخلية العسيرة .. لم يسبق ان شهدت مثلها من قبل ، وان هذه الانشقاقات ستزيد من المعركة الانتخابية القادمة ، بل انها قد تجلب في النهاية مجلسا نيابيا جديدا « مشكل الالوان » وبالتالي فانها قد تجلب حكومة اسرائيلية غير حائزة على اغلبية مطلقة او غير قادرة على تمرير القرارات بسهولة في المستقبل .

ولا يمكن التثبت بسهولة من هذه التقديرات في هذه الاونة بالذات ، فالمعركة لا تزال في بدايتها ؛ ولربما يسهل استقراء النتائج المتوقعة بعدما تكون المعركة الانتخابية في اسرائيل قد استمرت بعض الوقت ... اما اليوم فبالامكان استعراض الصورة الحالية للحياة الحزبية الاسرائيلية ، مع القاء بعض الاضواء على بعض التوقعات في الساحة السياسية الاسرائيلية .

الخريطة السياسية الاسرائيلية قد تبدو هذه الايام معقدة قد يجد فيها العربي للوهلة الاولى اختلافات بارزة ، وقد يحسب ان التباعد بين مختلف الاحزاب او اجنحة الحزب الواحد هي اختلافات جذرية او عميقة وان الشقة بينها كبيرة ..

ربما يصدق هذا القول بالنسبة الى العمل السياسي الاسرائيلي الداخلي .. وربما تكون هناك خلافات كبيرة ، لكن حقيقة واحدة يجب الا تغيب عن البال وهي ان العمل الحزبي الاسرائيلي يلتف حول الصهيونية كحركة ذات ايديولوجية وتخطيط ومنهاج عمل وبرنامج تطبيق .. وان الاستثناء الوحيد هو حزب ركاح الشيوعي .

ان الخلافات كما يراها بعض المراقبين ليست الا حول التكتيك ، وهي لا تمس الاستراتيجية الصهيونية الا في النزر اليسير جدا .

ان اي حديث مع الاسرائيليين هذه الايام حول مشاكلهم الحزبية يبرز في الحال اجابة « دفاعية » في ظاهرها .. لكنها في واقع الحال اجابه « شكلية » .. فهم يقولون ان الانقسامات الداخلية بين الاحزاب وداخل الحزب الواحد ظاهرة رافقت الحياة السياسية في اسرائيل منذ قيامها ، وهي دليل على مدى اتساع الديمقراطية في الحياة الاسرائيلية !

الحقيقة ان الاحزاب جميعها ـ باستثناء حزب ركاح والجبهة الديمقراطية التي يتصدرها هي احزاب صهيونية كما اسلفنا .. تعيش ما يمكن تسميته محنة التخبط بسبب ما آلت اليه اوضاع اسرائيل منذ احتلال عام ١٩٦٧ وحتى اليوم .

المصدر : الحوادث
التاريخ : سبتمبر ١٩٨٠

على ان الظاهرة الملفتة للنظر في الخارطة الحزبية الاسرائيلية ان الانقسامات اتخذت شكلا جديدا خلال السنوات القليلة الماضية ، فلقد بات هناك تسابق من اجل المنصب في قيادات الاحزاب .. ففي حزب حيروت مثلا الذي يراسه بيغن ، هناك ما يسمى « حرب الوراثة » .. وسبب هذه الحرب احتمالات بان يغيب بيغن عن رئاسة الحزب ، اذا ما نصحه اطباؤه بالاستقالة حفاظا على صحته او اذا ما داهمه الموت بسبب علة القلب التي يشكو منها ..

وكما هو معروف في اوساط الحزب ، هناك جبهتان داخليتان فيه .. واحدة تؤيد وزير خارجية اسرائيل اسحق شامير ومعروفة باسم « جبهة شامير » .. وجبهة اخرى تؤيد وزير الدفاع السابق عيزر وايزمان وتدعى « رجال وايزمان » . وقد تسبب هذا الانقسام في حدوث قلق داخل ائتلاف الليكود ، لان المراقبين يرون انه لن يكون « مؤتلفا » بما فيه الكفاية لخوض الانتخابات وضمان النجاح .. وان الفشل قد يزيد الامر تعقيدا اذ تتوقع الاوساط المطلعة انسحاب حزب الليبراليين من الائتلاف .. بل هناك من يتوقع انضمامهم الى تجمع المعراخ في حالة الفشل في الانتخابات وان ذلك سيكون النهاية المحتومة لائتلاف الليكود .

اوساط اخرى تقول ان انسحاب بيغن في وقت لاحق بسبب مرضه قد يفوت فرصة النجاح في الانتخابات امام الليكود اذا اندلعت الخلافات الداخلية في اخر لحظة او قبيل الانتخابات بوقت قصير .

لذلك يرى بعض المراقبين داخل حزب حيروت ان المخرج الوحيد من ازمة الحزب الحالية ، هو ان يقوم وايزمان بتأليف جبهة وسط جديدة ـ بمعني اقامة حزب جديد ـ تضم رجالا من مشارب حزبية اخرى ، وان استقلالية العمل في الجبهتين ـ « جبهة شامير » و « رجال وايزمان » قد تضمن نجاح الليكود في الانتخابات القادمة .

على ان هناك من يعارض هذه الفكرة بشدة لان قيام حزب جديد من شانه ان يضعف حيروت اولا وبالتالي يضعف الليكود كله .. ويقلل امام الائتلاف فرصة كسب اصوات تساعده على كسب اغلبية تمنحه امكانيات الحكم .

والصورة داخل حزب العمل ليست افضل ، فالخلافات مستحكمة بين جناحين احدهما يراسه شمعون بيرس ويعرف باسم « الف » والاخر يراسه اسحق رابين ويعرف باسم « اوريم » .

ويقول المطلعون ان الجناح الاخير لم يعلن بعد بشكل رسمي عن منافسته لبيرس حول منصب رئاسة الحزب .. وان هذا من شانه ان يزيد في تمييع الاوضاع داخل الحزب نفسه في الاونة الحاضرة وان اعلانه عن ترشيح نفسه معناه احتدام الصراع داخل الحزب على الرئاسة وان يصبح مصير الحزب في الانتخابات القادمة مجهولا .

اما الحزب التوام لحيروت في الليكود حزب الليبراليين فالصورة فيه مشطورة ايضا .. خصوصا بعدما جرت مؤخرا انتخابات رئيس المكتب المركزي ورئيس قيادة الحزب ، فقد كانت هناك جبهتان تتخاصمان وكان الفارق بينهما عند التصويت صوتا واحدا او صوتين فقط في كل انتخابات حصلت . وقد راى المراقبون في هذه النتائج دلالات اكيدة على ان الحزب مشطور بالفعل .. وغير مؤهل بان يصبح ذا فاعلية سياسية قوية ..

ولا يختلف الحال في الاحزاب الصغيرة الاخرى .. فحزب المفدال (حزب المتدينين الوطنيين) يعاني الان حالة انقسام جديدة خصوصا بعدما طرد وزير الاديان اهارون ابو حصيرة مدير وزارة الاديان يسرائيل ليبل من وظيفته .

والمعروف ان الحزب كان سابقا جناحين .. احدهما يضم جماعة وزير الداخلية يوسف بورغ ويدعى « ليفني ـ اي السابقون ـ والاخر يضم جماعة زفولون هامر وزير الثقافة ويدعى « الحراس الشبان » وقد تفاقم حال الحزب خلال الستة اشهر الماضية فاصبح يضم جناحا ثالثا يلتف حول وزير الاديان اهارون ابو حصيرة ويدعى « ليكود وتمورا » ، فعقدت هذه الانقسامات احوال الحزب بشكل بارز ، ولا تزال اثارها ملموسة في الشارع الاسرائيلي كما في الصحافة الاسرائيلية هذه الايام .

وعند البحث في احوال حزب الديمقراطيين .. فان الصورة المهزوزة تبدو مهزلة لان الحزب ـ كما يقول احد الصحافيين الاسرائيليين ـ غير موجود الا في اشخاص ثلاثة وزراء في الحكومة واربعة اعضاء في المجلس النيابي الحالي .

اما اعضاء الحركة فقد تفرقوا داخل الاحزاب الاخرى كالليبراليين او جماعة راتي او المعراخ او غيرها ..

وقد قال عنهم احد الصحافيين الاسرائيليين « ان ما ضمن بقاء حزب الديمقراطيين قائما حتى الان انهم يحتفظون برصيد جيد من اموال الحزب التي خصصتها لهم الحكومة الاسرائيلية ، اما الاعضاء الباقون فينتظرون زوال الواحد منهم تلو الاخر حتى يحصل الاخير على صندوق الحزب المليء بالاموال .. عندها سيتوقف قلب الحزب عن النبض نهائيا .. » .

على اية حال ، صورة الواقع الحزبي الاسرائيلي كما يراها المراقبون تؤكد ان تردي الاوضاع الاقتصادية ، وتفاقم المشاكل السياسية ، وازدياد شقة الفروق الاجتماعية ، منذ تسلم بيغن مقاليد الحكم ، ادت الى تردي اوضاع الاحزاب نفسها فاصبحت تزداد انقساما مع الايام نتيجة تلاحق المشاكل على اسرائيل ، حكومة وشعبا . ولا ادل على مدى هذه الانقسامات وبشاعتها في الخريطة السياسية الاسرائيلية من ان جماعة حزبية هي الان في طريق التكوين في اسرائيل لان اصحابها لم يستطيعوا الحصول على تلفونات من مصلحة البريد !

ان حكومة بيغن سببت خلال الثلاث سنوات الاخيرة لقطاعات الاسرائيليين المختلفة من المعاناة بقدر ما سببت لهم من التعقيدات والحيرة في المواقف ، وان هذه جميعها انعكست على الحياة السياسية والحزبية كما انعكست على الحياة الاقتصادية والاجتماعية . ووضعت اسرائيل على اعتاب امتحان عسير .. وان جمهور الناخبين والاحزاب يقفون جميعا امام منعطف مصيري .. فاما ان يدلفوا الى فترة تاريخية متعقلة ، او ان يغرقوا في بحر التطرف الى ما لا نهاية ..

مروان العسلي

الاستيطان الاسرائيلي ونظرية الأمن القومي

مها بسطامي(*)

ان أمن الدولة العبرية لا يتحقق الا بالاستيلاء على الارض وتهويدها وابعاد السكان العرب عنها باعتبارهم النقيض الذي يهدد باستمرار الكيان الصهيوني. هذا المفهوم الصهيوني الاساسي يجد ترجمته العملية في السياسة الاستيطانية الاسرائيلية سواء نفذها حزب العمل البراغماتي أم حزب حيروت اليميني المتطرف.

استهدفت الحركة الصهيونية، منذ انطلاقها في أواخر القرن التاسع عشر بزعامة تيودور هرتسل، اقامة وطن لليهود في فلسطين. ومن أجل التوصل الى هذه الغاية سلكت الحركة الصهيونية اتجاهين متلازمين:

١ - الحرص على التنسيق مع القوى الاستعمارية والارتباط بها من أجل تأمين الدعم السياسي والحماية العسكرية للمشروع الصهيوني وذلك بتصويرها هذا المشروع، في حال نجاحه، قلعة متقدمة وحصناً حامياً للمخططات الامبريالية المتعددة في المنطقة.

(*) باحثة في الشؤون الاسرائيلية. ولها عدة موضوعات نشرت في مطبوعات مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

٢ - تغذية المشاعر الدينية والغيبيات التوراتية لاثارة حماس اليهود وتعزيز ارتباطهم بالحركة الصهيونية وحثهم على الهجرة الى فلسطين.

وكان توطين اليهود في فلسطين على رأس قائمة أولويات الحركة الصهيونية التي تجاهل برنامجها تجاهلاً تاماً وجود شعب أصيل في فلسطين يقيم هناك بصورة متواصلة منذ آلاف السنين ويرتبط بأرضها ارتباطاً تاريخياً ومادياً وعاطفياً كارتباط أي شعب بأرضه ووطنه. ولم يكن ذلك مستغرباً على التفكير الصهيوني الذي نما في عصر ازدهار الحركات الامبريالية الاستيطانية (الكولونيالية) وتجاوزها الى المزيد من العنصرية والشوفينية بدعوته الى احلال شعب غريب مكان شعب أصيل، وليس مجرد استغلاله اقتصادياً كما كان الحال مع بقية الحركات الاستعمارية الاستيطانية في أفريقيا وآسيا. لقد تميزت الحركة الصهيونية بسعيها الدائم وبالحاح، إلى تجاهل الوجود العربي في فلسطين: مادياً في البداية «أرض بلا شعب»، وحضارياً بعد ذلك من خلال مفهوم «السكان الأصليين - NATIVES» البدائيين كما تعكسه النظرة الغربية الاستعمارية، وسياسياً فيما بعد بإصرار الكيان الصهيوني على إنكار حقوق الشعب الفلسطيني، الوطنية والسياسية وأبرزها حق تقرير المصير.

وقد واجهت الهجرة اليهودية إلى فلسطين، منذ بداياتها في الثمانينيات من القرن الماضي، معارضة ومقاومة عنيدة وحادة من جانب الفلاحين الفلسطينيين الذين ادركوا بحسهم الوطني العفوي مدى الخطر الكامن والتهديد المباشر الذي يشكله الاستيطان اليهودي على أرض فلسطين[1]. لقد أدرك الفلاحون الفلسطينيون بصورة خاصة ومجموع الجماهير الفلسطينية عموماً، وبعفوية صادقة، ان المشروع الصهيوني يعني في النهاية إحلال الجماعات اليهودية مكان سكان البلد الأصليين وبالتالي اقتلاعهم وتشريدهم من أرضهم ووطنهم. ومن ثم كانت مقاومتهم لمحاولات زرع المستعمرات اليهودية على أراضيهم، عنيفة وفورية ولا تحتمل المساومات، رغم بدائية وسائل المقاومة المتوفرة لديهم والتي لم تتعد في معظم الحالات العصي والحجارة والسكاكين، وذلك قبل أن تتطور في الثلاثينيات والاربعينيات من القرن الحالي لتصبح نضالاً مسلحاً غطى أرض فلسطين بكاملها.

المفهوم الاستيطاني - الاستعماري للصهيونية

وأدركت جماعات المهاجرين اليهود الوافدين على فلسطين، بوعيها الكولونيالي

(١) انظر: صبري جريس، تاريخ الصهيونية ١٨٦٢ - ١٩٤٨، ج١ (بيروت: مركز الأبحاث، ١٩٧٧)، ص ص ١٤٠ - ١٤٢؛ انظر أيضاً خيرية قاسمية، النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه ١٩٠٨ - ١٩١٨ (بيروت: مركز الأبحاث، ١٩٧٣)، ص ص ٣٠ - ٣٢، ٣٤ - ٣٨، ٦٥ - ٦٩.

الاستيطاني ان نجاح مشروعها الصهيوني ، يتوقف على مدى ما تستطيع توفيره من حماية وأمن لمستعمراتها . وهكذا نشأت وتطورت التنظيمات المسلحة الصهيونية ، وأبرزها منظمة هاشومير (الحارس) سنة ١٩٠٩ ، وشكلت الهاغناة في هذا المجال المرحلة الأكثر تقدماً وانضباطاً وذلك لدى تشكيلها سنة ١٩٢٠ لتكون الذراع المسلح للاستيطان اليهودي ونواة الجيش الاسرائيلي فيما بعد .

لم يقتصر مفهوم الأمن الصهيوني ، بالطبع ، على الجانب العسكري فقط بل تعداه الى الأمن الاقتصادي والثقافي والمعنوي . لقد أرست موجة الهجرة اليهودية الثانية الى فلسطين (١٩٠٤ - ١٩١٤) أسس المشروع الصهيوني بمختلف جوانبه . فدعت الى اعتماد «العمل العبري» منطلقاً للقاعدة الاقتصادية «لليشوف»[٢] اليهودي مستهدفة بذلك وضع الأسس المادية للمشروع الصهيوني باقامة المؤسسات الاقتصادية المختلفة - بنوك ، مؤسسات عقارية ، مشاغل وورش مهنية ، مزارع وصناعات زراعية - وتحريم العمل فيها على اليد العاملة العربية من جهة ، وخلق الارتباط العضوي من جهة أخرى ، بين المهاجر اليهودي القادم من مناطق أوروبا الشرقية أساساً ، بالأرض الفلسطينية التي لا تعني بالنسبة له أكثر من رؤى توراتية غيبية . والى جانب الجهد الصهيوني الحثيث في المجال الاقتصادي ، والذي كان يهدف أيضاً الى تأمين هامش من استقلالية «اليشوف» اليهودي عن نظام الانتداب البريطاني في فلسطين ، سعت الحركة الصهيونية الى بعث الثقافة العبرية مجدداً ونشرها في صفوف المهاجرين اليهود لتعزيز الارتباط الفكري والمعنوي بالمشروع الصهيوني . وشهدت فلسطين العربية حملة مكثفة ومستمرة من الغزو الصهيوني الثقافي عبر اقامة العديد من المدارس والمؤسسات التربوية اليهودية لمختلف التيارات الصهيونية ، بلغت ذروتها بتأسيس الجامعة العبرية في القدس سنة ١٩٢٥ .

ولكن الهم الأكبر للحركة الصهيونية كان باستمرار يتمثل في الجانب الأمني . لقد ادرك زعماء هذه الحركة ، ان زرع «اليشوف» اليهودي - ودولة اسرائيل فيما بعد - كجسم غريب وكيان مصطنع في قلب المنطقة العربية وفي وسط معاد ورافض لهذا الكيان يحتم الترابط العنصري والمصيري بين المفهوم الاستيطاني الكولونيالي للحركة الصهيونية وطابعها العسكري العدواني المميز . وانعكس ذلك الترابط في خصائص بناء المستعمرات اليهودية الذي تطور باستمرار من أجل تأمين الحد الأقصى من الحماية والأمن وصولاً الى نموذج «السور والبرج» الذي طبع معظم المستعمرات اليهودية في الثلاثينيات من القرن الحالي .

لقد واجهت الجماهير العربية الفلسطينية بدايات الاستيطان الصهيوني بالشك

---

(٢) كلمة «اليشوف» تطلق على المستوطنين اليهود في فلسطين الى ما قبل ١٩٤٨ .

والحذر ثم بالرفض والمقاومة التي بلغت ذروتها في الاضراب العام والعصيان المدني المسلح خلال الفترة ما بين ١٩٣٦ - ١٩٣٩ . وكان الرد الصهيوني على ذلك مزيداً من المغالاة في التعصب والانغلاق والارتداد الى الداخل. ولعل الاسوار والتحصينات التي احاطت بالمستعمرات اليهودية تشكل رمزاً مادياً للحواجز التي رفعتها الحركة الصهيونية في مختلف ميادين الحياة ، لتضمن عزل الجماعات اليهودية وتحافظ على نقاء يهودية الكيان الصهيوني وبالتالي استبعاد نشوء دولة ثنائية القومية في فلسطين. وقد ارتبطت العقيدة الاستيطانية الصهيونية ارتباطاً وثيقاً بحركة العمل الصهيونية[٣] التي اعتبر زعماؤها ان الهدف المركزي للمشروع الصهيوني هو تجميع اليهود من مختلف انحاء العالم في دولة يهودية خالصة على ارض فلسطين. وبما ان التحقيق العملي لهذا الهدف يعني اقتلاع الشعب العربي الفلسطيني من ارضه واحلال جماعات المهاجرين اليهود مكانه ، فقد شكلت سياسة «تهويد الأرض » معلماً بارزاً وأساسياً في توجهات حركة العمل الصهيونية التي تزعمت قيادة المشروع الاستيطاني الصهيوني قبل قيام الدولة العبرية وبعده حتى ١٩٧٧ . وهي مرشحة الآن للعودة الى استلام دفة الحكم في الانتخابات القادمة للكنيست الاسرائيلي العاشر.

واستطراداً ، ومن أجل التوصل الى تحقيق الهدف ، كان من الطبيعي ان تلتحق الحركة الصهيونية بالمخططات الامبريالية العالمية ، البريطانية اولاً والاميركية لاحقاً. فقد رأت القوى الامبريالية العالمية في المشروع الصهيوني اداة مناسبة ، وفي الكيان الصهيوني عميلاً قوياً ، لخدمة مصالحها المتعددة في المنطقة وحمايتها ، في حين اعتبرت الحركة الصهيونية ، والدولة العبرية فيما بعد ، ان ارتباطها ، في حلف غير معلن ، بالقوى الامبريالية العالمية ، هو الضمانة الاكيدة لوجودها المصطنع ولاستمرار تزويدها بمقومات وجودها : السلاح والمال. ومن هنا يبرز الدور العسكري الذي ينفذه الكيان الصهيوني في المنطقة والتركيز على انجازاته الحربية والقتالية والتدفق الهائل لمختلف انواع الاسلحة والذخيرة على مخازنه ، حتى في اوقات شهدت توتراً في العلاقات مع الحليف الامبريالي الاقوى ، بحيث طغى المستوى العسكري المتقدم لقواته المسلحة ، على أية اخفاقات ميزت الكيان الصهيوني في المجالات الاقتصادية والاجتماعية المتعددة.

وعلى هذا الأساس انطلقت الحركات الاستيطانية العمالية تزرع المستعمرات

---

(٣) انبثقت حركة العمل الصهيونية أساساً من صفوف موجة الهجرة اليهودية الثانية الى فلسطين (١٩٠٤ - ١٩١٤) ومعظم أفرادها من روسيا ودول أوروبا الشرقية ، من المتأثرين بالمناخ الاشتراكي العمالي في تلك البلاد. ويشكل حزب العمل الاسرائيلي حالياً الوريث التاريخي لهذه الحركة.

اليهودية في مختلف ارجاء فلسطين ـ مستغلة تسهيلات[٤] الانتداب البريطاني وحمايته ـ من المطلة شمالاً وحتى مستعمرات النقب جنوباً. وكان العامل الأمني يرتبط باستمرار وبصورة وثيقة مع التوسع الاقليمي. فقد اعتقد أعضاء المستعمرات اليهودية أن «الاستيطان المدني» بامكانه ان يشكل قناعاً للمواقع العسكرية، خاصة وان قوانين الانتداب البريطاني كانت تقف مانعاً في وجه تشكيل قوات مسلحة نظامية خارج المؤسسة العسكرية البريطانية في فلسطين. ولخصت العبارة «يد تمسك بالمحراث والاخرى على زناد البندقية» المفهوم العمالي الصهيوني للترابط الأمني الاستيطاني وعبرت عن ذلك بشكل خاص كتابات زعماء الكيبوتس الموحد مثل طبنكين وغليلي وألون.

اتخذ المفهوم الأمني لأعضاء حركة العمل الصهيونية طابعاً لا مركزياً في فترة ما قبل الدولة، وذلك انطلاقاً من الافتراض القائل أن الجانب الأساسي من المهمات الأمنية يجب ان يتولاه المستوطنون أنفسهم. وتبلور هذا الترابط ما بين النشاط الاستيطاني والمهام الأمنية في تعيين مواقع المستعمرات واسلوب تخطيطها وبنائها وبرمجة اقتصادها بمختلف فروعه وتدريب المستوطنين وتأهيلهم، بحيث أصبح «اليishوف» اليهودي بأسره جيشاً مسلحاً ومدرباً لمختلف الأغراض العسكرية[٥].

ورغم ان الوقائع التاريخية تفند الادعاء القائل بأن انتشار المستعمرات اليهودية هو الذي يعين حدود الدولة[٦] الا أنه وبنفس المقدار، لا يمكن تجاهل الدور الفعال والحاسم في بعض الأحيان الذي لعبته المستعمرات اليهودية في رسم نتائج حرب ١٩٤٨. فقد شكلت هذه المستعمرات مراكز قيادة للوحدات المقاتلة، وقطاعات دفاعية تشرف عليها «الهاغناة»، بالاضافة الى اعتبارها قواعد انطلاق لوحدات البالماح ـ الجيش الاسرائيلي من أجل احتلال مناطق جديدة تتجاوز الحدود المرسومة للدولة اليهودية بموجب قرار التقسيم ١٩٤٧. وكانت السياسة الصهيونية عموماً تقضي بالتمسك بشدة بكل مواقع

---

(٤) من المعروف ان سلطات الانتداب البريطاني كانت تتغاضى عن شحنات الاسلحة والذخيرة التي كانت تتدفق على «اليishوف» اليهودي عبر موانىء فلسطين، في حين كانت تنزل أقصى العقوبات الفردية والجماعية بالمواطنين والقرى العربية التي تعثر لديها على أية أسلحة مهما كانت قديمة وبدائية.

(٥) داني نافيه، «الدفاع الاقليمي والأمن القومي» مبفنيم. (خريف ١٩٧٧)، العدد٣، ص٢٤٣.

(٦) رسم الحدود الدولية بين فلسطين ولبنان وسوريا بعد الحرب العالمية الأولى لم يأخذ في الاعتبار وجود المستعمرات اليهودية هناك بل موازين القوى بين بريطانيا وفرنسا في ذلك الحين، كما أن قرار التقسيم أبقى قطاعات كبيرة من الاستيطان اليهودي خارج حدود الدولة اليهودية المقترحة في حين أكدت اتفاقية السلام مع مصر ١٩٧٨ استعداد اسرائيل للتخلي عن مستعمرات يهودية مقابل مكاسب سياسية وعسكرية واقتصادية. ومؤخراً أعلن شمعون بيريس ضمن استعدادات حزبه للحملة الانتخابية في اسرائيل أنه على استعداد، في حال نجاح المعراخ في الانتخابات للكنيست العاشر وعودته للسلطة، لابقاء مستعمرات يهودية خارج السيادة الاسرائيلية وذلك ضمن تسوية شاملة مع الأردن.

الاستيطان : « حدود البلد تصل الى آخر موقع سار عليه محراث المزارع اليهودي »[٧].

السياسة الاستيطانية حتى ١٩٦٧

لقد تعلمت اسرائيل من حرب ١٩٤٨ درساً أساسياً ما زالت تلتزم به حتى الآن وهو ان العامل الوحيد الثابت في مواجهتها المستمرة ضد الشعب الفلسطيني بخاصة والشعوب العربية بعامة هو عامل الأرض. فقد أحدثت حرب ١٩٤٨ وما رافقها من تهجير وتشريد للغالبية العظمى من سكان فلسطين العرب وتدفق الهجرة اليهودية خلال السنوات الأولى من قيام اسرائيل ، انقلاباً في الوضع الديمغرافي في البلد ، في حين أدت هزيمة الجيوش العربية وتأسيس الدولة العبرية في قلب العالم العربي الى تغيير جوهري في الواقع السياسي والعسكري والاقتصادي للمنطقة بأكملها. وبقيت مساحة الأراضي التي تمكنت القوات الاسرائيلية من السيطرة عليها في معارك ١٩٤٨ - ١٩٤٩ هي الثابت الوحيد في تعيين حدود الكيان الصهيوني وتثبيتها ، دون أن يتطابق ذلك بالضرورة مع الانتشار الجغرافي للمستعمرات اليهودية. أي أن الاعتبارات الأمنية وحدها ، والانجازات العسكرية على أرض المعركة هي التي حددت في النهاية خطوط الحدود للدولة العبرية ، رغم الحرص المعلن على عدم التخلي عن مواقع الاستيطان اليهودي.

هل توصلت اسرائيل بنتيجة حرب ١٩٤٨ - ١٩٤٩ الى ضمان أمنها واستقرارها وسلامة وجودها ضمن « حدود آمنة »؟

لقد تمكنت اسرائيل ، لأسباب عديدة ذاتية وموضوعية ، من السيطرة بالقوة العسكرية على معظم أراضي فلسطين وطرد غالبية سكانها العرب وتشريدهم والحاق هزيمة ساحقة بالجيوش العربية. أي انها حققت بالتالي هدف تهويد الأرض ، وتغليب العنصر اليهودي ديمغرافياً. وكانت اسرائيل تدرك جيداً أنها بمقدار ما تستطيع المحافظة على هذه المكاسب تكون قد حصلت فعلاً على حدودها الآمنة. ولكن التطورات اللاحقة في دول المنطقة وعلى الصعيد الدولي شوشت على اسرائيل حساباتها وقلبت موازين القوى التي سادت بعد حرب ١٩٤٨.

فالهيمنة الامبريالية الأميركية التي بدأت ترسخ أقدامها في المنطقة من خلال تحالفات معلنة وغير معلنة مع عدد من الدول فيها واجهت تحدياً بالغ الخطورة من تنامي حركة القومية العربية ،خاصة بعد ثورة ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٥٢ في مصر ، وازدياد وعي الشعوب العربية لمصالحها الوطنية والقومية ومعارضتها العنيدة لاستغلال الامبريالية لها ، بالاضافة الى الدعم المتزايد الذي بدأت تلقاه من جانب دول الكتلة الشرقية وفي مقدمتها الاتحاد

(٧) داني نافيه ، مصدر سابق ، ص٢٤٩.

السوفياتي. وعلى صعيد الشعب الفلسطيني نفسه، الذي سعت اسرائيل باستمرار الى تجاهل وجوده وتغييبه عن الساحة، فقد تمكن رغم الكارثة والتشرد، من استعادة وعيه والعودة مجدداً الى تأكيد وجوده وحقه في أرضه ووطنه. ومثلت عمليات التسلل عبر الحدود الى داخل فلسطين المحتلة التعبير الأكثر حدة عن اصرار الشعب الفلسطيني على التمسك بالأرض.

وقد استغلت اسرائيل هذه التطورات لتركز مجدداً على الدور العسكري الهام الذي تنفذه في المنطقة، بموافقة الدول الامبريالية وبالتنسيق معها، وتستأنف استكمال البنية العسكرية للكيان الصهيوني. ولعبت المستعمرات الحدودية ضمن هذا الإطار دوراً أمنياً محدداً من خلال نظام الدفاع الاقليمي الذي أصبح جزءاً عضوياً من الجيش الاسرائيلي. وقد تنامت أهمية هذا النظام خلال الفترة ما بين ١٩٤٨ - ١٩٦٧ نظراً للدور الذي غهد اليه القيام به. ورغم تركيز الكتابات الاسرائيلية على الدور «الدفاعي» الذي تقوم به المستعمرات الحدودية لامتصاص «الضربة الأولى» و«كبح الهجوم المعادي» ووقف زخمه وتأمين الوقت الكافي لتعبئة القوات النظامية ووصولها الى جبهة القتال، الا أن واقع الأمر يشير الى مهمة أخرى تتولاها هذه المستعمرات. ويؤكد النهج العسكري الاسرائيلي، الذي يعتمد باستمرار الاستراتيجية الهجومية والحرب الوقائية، بأنَّ الدور الأساسي للمستعمرات المنخرطة في نظام الدفاع الاقليمي يتعدى مهمات الدفاع ويتجاوزها الى تقديم خدمات وتسهيلات معينة - سيرد الحديث عنها لاحقاً - لتخدم الاستراتيجية الهجومية الاسرائيلية.

وبالاضافة الى هذه المهمة العسكرية المحددة تضطلع مستعمرات الدفاع الاقليمي بوظيفة أمنية دقيقة وعلى جانب كبير من الأهمية ضمن ما يسمى مهمات الأمن الجاري. والمقصود هنا التصدي للأقلية العربية التي واصلت العيش تحت الاحتلال الاسرائيلي منذ ١٩٤٨ بهدف السيطرة عليها وتحطيم معنوياتها ومنعها من المبادرة الى أي تنظيم سياسي أو ثقافي ودفعها في النهاية الى اليأس والهجرة عن الوطن. ويترافق مع هذه المهمة الأمنية أيضاً التصدي لمحاولات التسلل المستمرة عبر الحدود والقضاء على مجموعات الفدائيين التي بدأت نشاطها منذ الخمسينيات محدثة بلبلة وارباكاً في معنويات الاسرائيليين بالاضافة الى الخسائر الاقتصادية والعسكرية الناجمة عنها، وارهاب الدول العربية المحيطة باسرائيل بالتأكيد المستمر على تفوق إسرائيل العسكري والقتالي.

وقد لخص يغئال ألون النظرة الاسرائيلية للعلاقة العضوية القائمة بين مفهوم الحدود الآمنة ونظام الدفاع الاقليمي ومهمات الأمن الجاري التي تساهم فيها مستعمرات الحدود بقوله: «ان حدود الدولة الحقيقية متحركة، ويعتمد تثبيتها، أولاً وقبل كل شيء، على

ملاءمتها لتحرك عمال الأرض اليهود وأماكن تواجدهم. ان باستطاعة دوريات الجيش والشرطة أن تستكمل فقط عملية فرض الأمن ولكنها لا تستطيع أن تكون بديلاً للاستيطان الدائم. ان سلسلة متراصة من المستوطنات العمالية على طول الحدود وبالقرب منها، ومستوطنين يزرعون حقولهم ويرعون أبقارهم وأغنامهم ويحرسون مستوطناتهم ويؤمنون سلامة رفاقهم وغلالهم بمساعدة قوات الأمن، حتى خط الحدود تماماً، هم بالضبط الضمانة الحقيقية لسيطرة اسرائيل على حدودها، وهو أمر بالغ الحيوية من ناحية سياسية بصورة لا تقل عن أهميتها الأمنية والاقتصادية»[٨]. وبالتالي فان ضمان التطابق ما بين الحدود السياسية والحدود الفعلية للدولة هو المهمة الأساسية لنظام الدفاع الاقليمي وذلك من خلال اضطلاعه بأعمال الأمن الجاري.

وبالاضافة الى مساهمة المستعمرات الحدودية في تثبيت الحدود السياسية للكيان الصهيوني، فان دمجها في اطار الدفاع الاقليمي يترجم عملياً مبدأ تجييش الشعب بأكمله والذي تعتمد عليه اسرائيل لمواجهة مشكلة مواردها البشرية المحدودة ومراقبة حدودها الطويلة مع الدول العربية المجاورة وحاجتها الدائمة الى اتباع استراتيجية هجومية باهظة التكاليف لضمان أمنها وهيمنتها على المنطقة. وقد شمل نظام الدفاع الاقليمي المستعمرات اليهودية على طول الحدود الشمالية في مواجهة لبنان وشرقاً على امتداد غور الأردن الشمالي في مواجهة الحدود السورية، وعلى امتداد الحدود المحيطة بالضفة الغربية من الأردن وجنوباً في وادي عربة والنقب. وتميزت هذه المستعمرات بدور أمني مزدوج. فقد تولت المهمات التقليدية المتعلقة بحراسة الحدود واحباط محاولات التسلل والعمل كقاعدة لعمليات الجيش الاسرائيلي الخاطفة ضد القرى العربية المجاورة، بالاضافة الى مهمات الأمن الجاري في مواجهة السكان العرب الذين بقوا في قراهم بعد حرب ١٩٤٨[٩]. وهكذا فقد أحيطت القرى والمدن العربية في مناطق الجليل والمثلث بصورة خاصة بأحزمة من المستعمرات اليهودية لتطويقها وعزلها عن بعضها البعض وعن التجمعات الفلسطينية والعربية المحيطة بها في الأردن وسوريا ولبنان وبالتالي القضاء على أية محاولات لمقاومة الاحتلال الاسرائيلي العنصري والتشجيع في المقابل على التخلي عن الأرض والوطن والهجرة الى الخارج. وتولت المستعمرات اليهودية على طول الشريط الساحلي مهمات حماية الجبهة الداخلية وتوفير الدعم والمساندة للقوات الاسرائيلية النظامية. وهكذا فقد كانت معظم المستعمرات اليهودية العمالية تنخرط ضمن نظام الدفاع الاقليمي وتنفذ مهماته.

(٨) يغئال آلون، ستار من الرمل (د.م: الكيبوتس الموحد، ١٩٦٨)، ص٢٥٧ (بالعبرية).
(٩) عال همشمار، ١٩٨٠/٩/٢٦.

الدور الأمني للمستعمرات

يندمج نظام الدفاع الاقليمي في تشكيل الجيش الاسرائيلي وقيادته، وفي نظام تعبئة الاحتياطي وبالتالي فهو يستطيع تقديم رد سريع للغاية لأية مفاجأة عسكرية محلية، نظراً لكونه قوة مقاتلة وقائمة باستمرار في مناطق الحدود وعلى خطوط المواجهة، الى جانب مهمات المراقبة والاستطلاع الاستخباراتية التي تنفذها المستعمرات الحدودية بصورة دائمة. وبالاضافة الى ذلك توفر مستعمرات الدفاع الاقليمي قاعدة انطلاق لأية مهمات مبادرة عدوانية يخطط لها الجيش الاسرائيلي وذلك بتقديها المساعدة اللوجستيكية والمعنوية والعملية للوحدات المقاتلة. وعلى هذا الأساس فان المستعمرات الحدودية المنخرطة في اطار الدفاع الاقليمي تكون عادة مجهزة بالتحصينات والقوى البشرية والسلاح ومعدات القتال واحتياطي الغذاء والماء مما يتناسب والمهمات الأمنية التي تتولى تنفيذها. وتشكل مباني المستعمرة ومزارعها وأنظمة الري فيها عوائق طبيعية ومراكز للقتال المحلي. وفي حال حدوث اختراق للجبهة الاسرائيلية تساهم المستعمرات الحدودية بالتشويش على جانبي خطوط القوات المهاجمة وضرب نظامها اللوجستيكي بالاضافة الى مهام الاستخبارات التي تضطلع بها قبل وأثناء المعارك.

من هنا يتضح أن تخطيط المستعمرات اليهودية وتحديد مواقعها يتخذ أهمية عسكرية كبرى بالاضافة الى أهميتها الاقتصادية. ان تحديد مواقع المستعمرات في مناطق حيوية تسيطر على محاور الهجوم والاختراق من جهة، وعلى الموارد المائية والمراكز الاقتصادية من جهة أخرى، هو أحد الأسس لسيطرة الدولة العبرية على حدوُدها وأرجائها المختلفة. وتلاحظ الأمور التالية في عملية التخطيط هذه:

* احتلال أراض للمستعمرات تسيطر على محاور الطرق الرئيسية ومواقع الاختراق المحتملة.
* القدرة على تحقيق الأمن الذاتي لأطول مدة ممكنة.
* امكانية المساعدة والتنسيق بين المستعمرات المتجاورة.
* خلق نظام دفاعي في العمق يناسب أساليب ووسائل القتال المتبعة.

وقد نفذت المستعمرات الاسرائيلية خلال الفترة ١٩٤٨ - ١٩٦٧ المهمات المطلوبة منها بعد ان تم تجميع القوات المقاتلة الموزعة على تنظيمات الهاغناة والبالماح وغيرها في مؤسسة مركزية واحدة هي الجيش الاسرائيلي، بحيث يمكن تحديدها باختصار بالنقاط التالية:

١ - تأمين المناخ والانضباط العسكريين في مختلف مجالات الحياة من خلال تطبيق

مبدأ « الشعب كله جيش ».

٢ ـ تولي مهمات الأمن الجاري داخل المستعمرات وفي المناطق العربية المحيطة بها.

٣ ـ تأمين الجبهة الخلفية لضمان تفرغ الجيش الاسرائيلي للمهمات الهجومية الرئيسية.

٤ ـ هز العصا باستمرار أمام الأنظمة العربية المحيطة باسرائيل وارهابها بفكرة ان الكيان الصهيوني قلعة حصينة لا تقهر ومحاطة بالمواقع الاستيطانية المنيعة.

وقد خدمت هذه المهمات مجتمعة هدف تأمين « العمق الاستراتيجي » المصطنع الذي كانت تسعى اليه اسرائيل باستمرار كما وفرت لها « حدوداً آمنة » سياسياً وعسكرياً.

الا أن الطبيعة « المتحركة » لحدود الكيان الصهيوني جعلت مفهوم « الحدود الآمنة » يتخذ مضموناً متغيراً باستمرار بحسب المصلحة الاسرائيلية والظروف المحيطة بها بغض النظر عن الانتشار الجغرافي للمواقع الاستيطانية.

الارتباط بين مفهوم العمق الاستراتيجي ونظرية الدفاع الاقليمي

تبلورت هذه السياسة العسكرية ـ الاستيطانية بعد قيام الدولة العبرية، في مفهوم « الدفاع الاقليمي » الذي يقضي بأن تتولى المستعمرات الحدودية مهمات دفاعية وقتالية محددة ومؤثرة خلال المرحلة الأولى من أي هجوم مفترض لاستيعاب الضربة الأولى وصد الهجوم واتاحة الفرصة أمام القوات النظامية للتأهب والتحرك الى جبهات القتال بأقل حد ممكن من الخسائر[١٠].

ترتبط نظرية الدفاع الاقليمي في الفكر العسكري الاسرائيلي بمفهوم العمق الاستراتيجي والحدود الآمنة، من وجهة النظر الاسرائيلية. ويرى بعض المفكرين الاسرائيليين ان تعبير « الحدود الآمنة » هو أكثر تعبيراً عن حاجات اسرائيل الأمنية من تعبير « الحدود التي يمكن الدفاع عنها ». ذلك أن « جميع الحدود يمكن الدفاع عنها، بعضها بسهولة وبعضها الآخر بصعوبة ومشاكل أكثر. ولا توجد أية حدود لا يمكن اختراقها حتى لو كان الدفاع عنها سهلاً للغاية، ونموذج قناة السويس يثبت ذلك. ان الحدود الآمنة تعني الحدود التي تؤدي إلى تحسين وضع اسرائيل الأمني وذلك بمنحه الحد

---

(١٠) داني نافيه، مصدر سابق، ص٢٥١.

الأدنى من العمق الاستراتيجي اللازم لها »[١١]. وهنا يجب التوقف قليلاً لتفحص ما تعنيه عبارات « تحسين وضع اسرائيل الأمني » و« الحد الأدنى من العمق الاستراتيجي » وذلك من وجهة النظر الاسرائيلية، وكما تمت ترجمة ذلك عملياً على الطبيعة.

لقد حرصت اسرائيل، دائماً وباصرار، على ان تتخذ أمام العالم مظهر الدولة المسالمة المهدّدة باستمرار بهجوم غادر تشنه ضدها الدول العربية المحيطة بها بهدف ابادتها والقضاء عليها، وبالتالي يتوجب عليها ان تراعي ما يتطلبه واجب الدفاع عن النفس عسكرياً وخلافه. وانطلاقاً من هذا الموقف اكتسب مفهوم العمق الاستراتيجي أهمية خاصة في الفكر العسكري الاسرائيلي نظراً للخصائص الجغرافية التي ميزت الدولة العبرية حتى حرب ١٩٦٧ وابرزها اختلال التوازن بين طول حدود الدولة وعمقها الاقليمي. فقد كان البعد بين مستعمرة نتانيا غرباً على ساحل البحر الأبيض المتوسط وأبعد نقطة على الحدود الأردنية ـ الاسرائيلية شرقاً (بمحاذاة طولكرم) لا تتجاوز ١٥ كيلو متراً. هذا في حين أن الشريط الساحلي هو عملياً قلب البلد حيث تتواجد أكثرية التجمعات السكانية والصناعية في حين أنه يشكل من الناحية الاستراتيجية عنق الزجاجة و« البطن الرخو » في التشكيل الأمني الاسرائيلي. والمقصود بالعمق الاستراتيجي حسب المفهوم الاسرائيلي هو « ان يتيح للدولة، في حال تعرضها لهجوم، أن تمتص الضربة الأولى بحيث لا تسلبها هذه الضربة القدرة على الدفاع عن النفس أو ارادة القتال وتبقي لديها القدرة على اعادة التشكل فوراً والرد بحرب شاملة »[١٢]. وبالتالي يمكن اعتبار « العمق الاستراتيجي » على أنه محصلة مختلف العوامل، الثابتة والمتغيرة، التي تؤمن لاسرائيل ومنذ اللحظة الأولى، تفوقاً عسكرياً مؤكداً. والعامل الثابت هنا هو الأرض ـ ابعادها وطبيعتها. أما العوامل المتغيرة فهي ميزان القوى العسكري بين الطرفين العربي والاسرائيلي، تأهب القوات الاسرائيلية على الطبيعة، العقيدة القتالية لدى المؤسسة العسكرية الاسرائيلية، وسائل الانذار، الترتيبات الأمنية القائمة على الحدود (مناطق مجردة من السلاح، مناطق خفض قوات ... الخ) ومدى قدرة القطاع المدني على الاسهام في الجهود القتالي.

ولا يقلل من أهمية العمق الاستراتيجي، حسب هذا المفهوم، دخول دول المنطقة عصر الصواريخ والطائرات الحديثة والمعدات الالكترونية. اذ طالما أن الحرب لا تجري

---

(١١) اوري يزهار، « اتفاق سلام، حدود آمنة، استيطان عامل ». مبفنيم، العدد ٤، شتاء ١٩٧٨، ص٢٣٧.

(١٢) الموضع نفسه.

بالأسلحة الذرية ، فان الحسم فيها يتم فقط في المعارك البرية التي تدور في أيامنا هذه من خلال دمج القدرة على التحرك وكثافة النيران في التشكيلات المتحركة والمدرعة المتعددة الأسلحة (دبابات ، ناقلات جنود ، مدفعية متحركة وسلاح الهندسة). أما الصواريخ والقوات الجوية فتشكل عاملاً مساعداً شديد القوة لاحراز الحسم ولكنها ليست العامل الحاسم بحد ذاته.

وتحت ستار التعويض عن العمق الاستراتيجي الطبيعي ، الذي كانت تفتقر اليه اسرائيل قبل ١٩٦٧ ، وبالتالي تحسين وضعها الأمني ، تميز النهج العسكري الاسرائيلي بالأمور التالية :

١ - المبادرة باستمرار الى اتباع استراتيجية هجومية والقيام بحرب « وقائية » ، كما تسميها اسرائيل ضد الدول العربية المحيطة بها ، مع الحرص على نقل المعركة فوراً الى الجانب الآخر ، حتى في حال تعرضها لمفاجأة عسكرية كما حدث في حرب تشرين (أكتوبر) ١٩٧٣ . وتدرك اسرائيل جيداً صعوبة الاستمرار في حرب طويلة الأمد في هذه المنطقة الحساسة من العالم[١٣] ، نظراً لتداخل المصالح الدولية فيها وتعارضها ، مما يفرض عليها ضرورة الحسم العسكري السريع خلال الأيام الأولى من الحرب من أجل تجنب حرب استنزاف أو ضغوطات سياسية دولية قد تفقدها المكاسب العسكرية التي حققتها على أرض المعركة.

٢ - ايجاد عمق استراتيجي مصطنع يعتمد على تفوق دائم في مجال التسلح - كماً ونوعاً - وطاقة بشرية عالية الكفاءة وقدرة على التعبئة السريعة (تحتاج اسرائيل الى ٢٤ ساعة فقط لتعبئة معظم الاحتياطي لديها).

٣ - تحرير الجيش النظامي من المهمات الثانوية مثل حماية المنشآت الحيوية وخطوط المواصلات لضمان تأهبه للمهمات الأساسية على الجبهة.

٤ - حماية الجبهة الخلفية لضمان استمرار الجهد القتالي وتفرغ القوات المقاتلة على الجبهة الرئيسية وانتظام الجهاز اللوجستيكي وتأمين عملية انتقال القوات من جبهة إلى أخرى.

ضمن هذا الاطار تبرز الأهمية العسكرية للمستعمرات الاسرائيلية الحدودية

---

(١٣) الحرب العراقية - الايرانية تشكل نموذجاً خاصاً قد لا ينطبق تماماً مع ظروف أية حرب عربية - اسرائيلية متوقعة.

المنخرطة في نظام الدفاع الاقليمي. فهي التي تضطلع بالمهمات المساندة والمساعدة للقوات الاسرائيلية المتقدمة على جبهات القتال، وتوفر الخدمات اللوجستيكية المطلوبة وتؤمن الحماية والنظام على الجبهة الداخلية والخلفية. ويتولى هذه المهمات في مستعمرات الدفاع الاقليمي أفراد الشبيبة الاسرائيلية من طلاب الصفوف الثانوية الحادي عشر والثاني عشر، الذين لم يبلغوا بعد سن التجنيد الالزامي، والكبار في السن الذين تجاوزوا مرحلة الخدمة العسكرية. ولا تقتصر مساهمة هذه المستعمرات على الجانب الأمني فقط بل تتعدى ذلك الى الصعيد الاقتصادي. ان اضطلاع المستعمرات الحدودية بأعباء أمنية محددة الى جانب اسهامها اقتصادياً في مجالات زراعية وصناعية متعددة، يرفع عن كاهل الجهاز العسكري اعباء مالية كبيرة في دولة بلغ فيها نصيب الميزانية الأمنية في السنوات الأخيرة أكثر من ٣٠٪ من مجموع الناتج القومي الاجمالي وهي أعلى نسبة في العالم.

الاستيطان والأمن بعد حرب ١٩٦٧

احدثت حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ تغييرات جوهرية في مجالات عديدة داخل الكيان الصهيوني كان من أبرزها الجانب العسكري. لقد احتلت اسرائيل مساحات من الأراضي العربية تفوق ثلاثة أمثال مساحتها الأصلية ووصلت قواتها الى مسافات قريبة من عدة عواصم عربية وخلقت انطباعاً في العالم أجمع بأن الجيش الاسرائيلي لا يقهر. الا ان النتيجة الأخطر والأبعد أثراً لهزيمة الجيوش العربية في تلك الحرب كانت على الصعيد السياسي. فقد منحت اسرائيل ومن ورائها القوى الأمبريالية العالمية هيمنة واضحة على المنطقة بأكملها وجلس الساسة الاسرائيليون ينتظرون ـ ببساطة ـ المكالمات الهاتفية من الزعماء العرب تحمل لهم الاستسلام الكامل غير المشروط. ولم تعد «الحدود الآمنة» بالنسبة لاسرائيل تقتصر على هضبة الجولان ونهر الأردن وضفة القناة الشرقية ـ رغم أهمية ذلك عسكرياً وجغرافياً ـ بل أصبحت عملياً تمر في مراكز صنع القرارات العربية وتؤثر فيها بدعم من الامبريالية الأميركية وتأييدها.

ولكن حسابات الحقل العربي لم تتطابق وحسابات البيدر الاسرائيلي. اذ رغم الهزيمة والضياع والذهول الذي أصاب العالم العربي، لم تصل المكالمات الهاتفية المتوقعة ولم تستسلم الجماهير العربية لحالة اليأس والتخاذل وانطلقت تواصل النضال مع قيادتها الوطنية المتمثلة في شخص الرئيس الراحل جمال عبدالناصر وتعيد بناء ما تهدم.

وعلى الصعيد الفلسطيني انطلقت حركة المقاومة الفلسطينية على درب الكفاح المسلح ونما المناخ الثوري في أوساط المليون ونصف المليون عربي الذين اصبحوا تحت الاحتلال الاسرائيلي، ليتلاقى في تيار واحد متفاعل ونام مع حركة المقاومة الفلسطينية المنظمة

خارج الوطن المحتل. وفي داخل اسرائيل، كان التخبط والتناقض واضحين في المواقف الاسرائيلية تجاه المناطق المحتلة الجديدة، بين مطالب بضمها فوراً والحاقها نهائياً ورسمياً تحقيقاً لفكرة «أرض - اسرائيل المتكاملة» (التيار الديني واليميني المتمثل بتجمع الليكود والحزب الديني القومي - المفدال)، ومحذر من خطر السيطرة على هذا العدد من السكان العرب داخل حدود الدولة العبرية وما يعنيه ذلك من تهديد لنقائها اليهودي (حزب العمل)، وداع الى اعادة الأراضي المحتلة مقابل سلام دائم مع العرب (بنحاس سابير) وغيرها من المواقف المشابهة التي كانت تتمحور حول خيارين: وحدانية الشعب أو تكامل الأرض[١٤].

ووسط حالة اللاقرار، التي اختارتها اسرائيل بالنسبة لمستقبل الأراضي المحتلة، والتي كانت تعني عملياً الضم التدريجي والزاحف خاصة في المجال الاقتصادي بفضل سياسة الجسور المفتوحة التي نفذها موشيه دايان ضمن مشروعه المتعلق بالحل الوظيفي، تقدم يغئال ألون عضو حركة الكيبوتس الموحد، والوزير في حكومة «التجمع الوطني» التي خاضت حرب حزيران ١٩٦٧، بمشروعه الخاص لتسوية سلمية في المنطقة[١٥].

سياسة حزب العمل

ورغم أن مشروع ألون هذا لم تناقشه أو تتبناه رسمياً أية هيئة حكومية في اسرائيل، الا أنه عملياً طبع السياسة الاستيطانية، لحكومات المعراخ* المتتالية، طوال عشر سنوات من سيطرتها على المناطق المحتلة ١٩٦٨ - ١٩٧٧. ويدعو مشروع ألون، في خطوطه العريضة، اسرائيل الى التخلي عن المناطق المزدحمة بالسكان العرب في الضفة الغربية وقطاع غزة مع الاحتفاظ بشريط على طول نهر الأردن في منطقة الأغوار، وبالقدس الموحدة عاصمة للدولة العبرية ومنطقة عتسيون الواقعة بين القدس وبيت لحم والسفوح الجنوبية لجبال الخليل، ومنطقة مشارف رفح العازلة ما بين قطاع غزة بكثافته السكانية العالية وشمال سيناء وهي الطريق التاريخي لغزو فلسطين من الساحل الجنوبي. كما يدعو المشروع أيضاً الى الاحتفاظ بهضبة الجولان، فيما عدا تعديلات «تجميلية»، وبشريط من سيناء على طول الحدود الدولية من رفح حتى خليج العقبة وجنوباً الى رأس محمد.

---

(١٤) الياس شوفاني، طريق بيغن الى القاهرة (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٩)، ص٦.
(١٥) مشاريع التسوية الاسرائيلية (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٨)، ص ص ٥٥ - ٧٥.
(*) تجمع حزب العمل الاسرائيلي وحزب العمال الموحد (مبام).

وقد جاء مشروع ألون ، بعد قبول اسرائيل شكلياً قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ والتملص من تنفيذه عملياً ، ليعكس مخاوف كانت تتردد في الأوساط الاسرائيلية من احتمال فرض تسوية على اسرائيل قد لا تتناسب تماماً ومصلحتها الذاتية في حين تؤمّن في نفس الوقت المكاسب المرجوة للشريك الامبريالي الأكبر. وهكذا نجد أن مشروع ألون جاء أميناً للمبادىء التي تتمسك بها مدرسته العمالية الصهيونية التي تعطي لنقاء العنصر اليهودي في الدولة العبرية أولوية على تكامل «أرض ـ اسرائيل» ، الذي يمكن تحقيقه في مرحلة لاحقة تكون فيها الظروف الذاتية والموضوعية أكثر ملاءمة. كما أنه يراعي في نفس الوقت احتياجات اسرائيل لحدود آمنة ، عسكرياً وجغرافياً ، تجعلها في موقع المهدّد المباشر لمراكز صناعة القرارات العربية وتؤمن لها عمقاً جغرافياً يحمي عصب الدولة السكاني والاقتصادي في الشريط الساحلي. وحيث أن ألون كان يدرك المعارضة الشديدة المتوقعة لهذا المشروع في داخل اسرائيل فانه لم يصر على مناقشته او تبنيه رسمياً في حين وجد تنفيذه عملياً في السياسة الاستيطانية لحكومات المعراخ.

اعتبر مشروع ألون «حمائياً» أكثر مما تستطيع اسرائيل قبوله ، وجوبه بمعارضة شديدة من جانب الأوساط الصقرية في حزب العمل (غولدا مئير ويسرائيل غليلي وموشيه دايان) ومن التيارات والأحزاب اليمينية والدينية المتطرفة التي كانت تطالب بالحفاظ على حق الاستيطان اليهودي في كامل «أرض ـ اسرائيل» وعدم الانسحاب حتى «ولا من شبر واحد». وفي حين كان ألون يعتبر أن أمن اسرائيل يتحقق من خلال الاحتفاظ بأكبر مساحة ممكنة من الأراضي وأقل عدد ممكن من السكان العرب وبالتالي الحفاظ على يهودية الدولة انتظاراً لاستكمال المشروع الصهيوني والتوصل الى تهويد الأرض بأكملها في ظروف أكثر ملاءمة ، كانت الفئات اليمينية المتطرفة ترى أمن اسرائيل بالاستيلاء على كامل «أرض ـ اسرائيل التاريخية» وتوفير الظروف المناسبة ، في الوقت نفسه ، لترحيل السكان العرب واجبارهم على مغادرة أراضيهم. فالهدف في النهاية واحد : الاستيلاء على الأرض والتخلص من السكان العرب ، ولكن الخلاف يدور على مرحلية التنفيذ فقط ويتعلق بالخلفية لكل من الاطراف الاسرائيلية.

تطابقت السياسة الاستيطانية العمالية خلال عشر سنوات (١٩٦٨ ـ ١٩٧٧) من حكم المعراخ مع الخطوط العامة لمشروع ألون في مختلف القطاعات. ففي هضبة الجولان انتشرت المستعمرات الاسرائيلية على طول الهضبة في تجمعين رئيسيين ـ شمالاً وجنوباً ـ فيما يشبه حزاماً من المواقع الاستيطانية العسكرية في الهضبة بحيث تؤمن اشرافاً استراتيجياً تاماً على الأراضي الممتدة غربي الجولان وما عليها من «كيبوتسات»

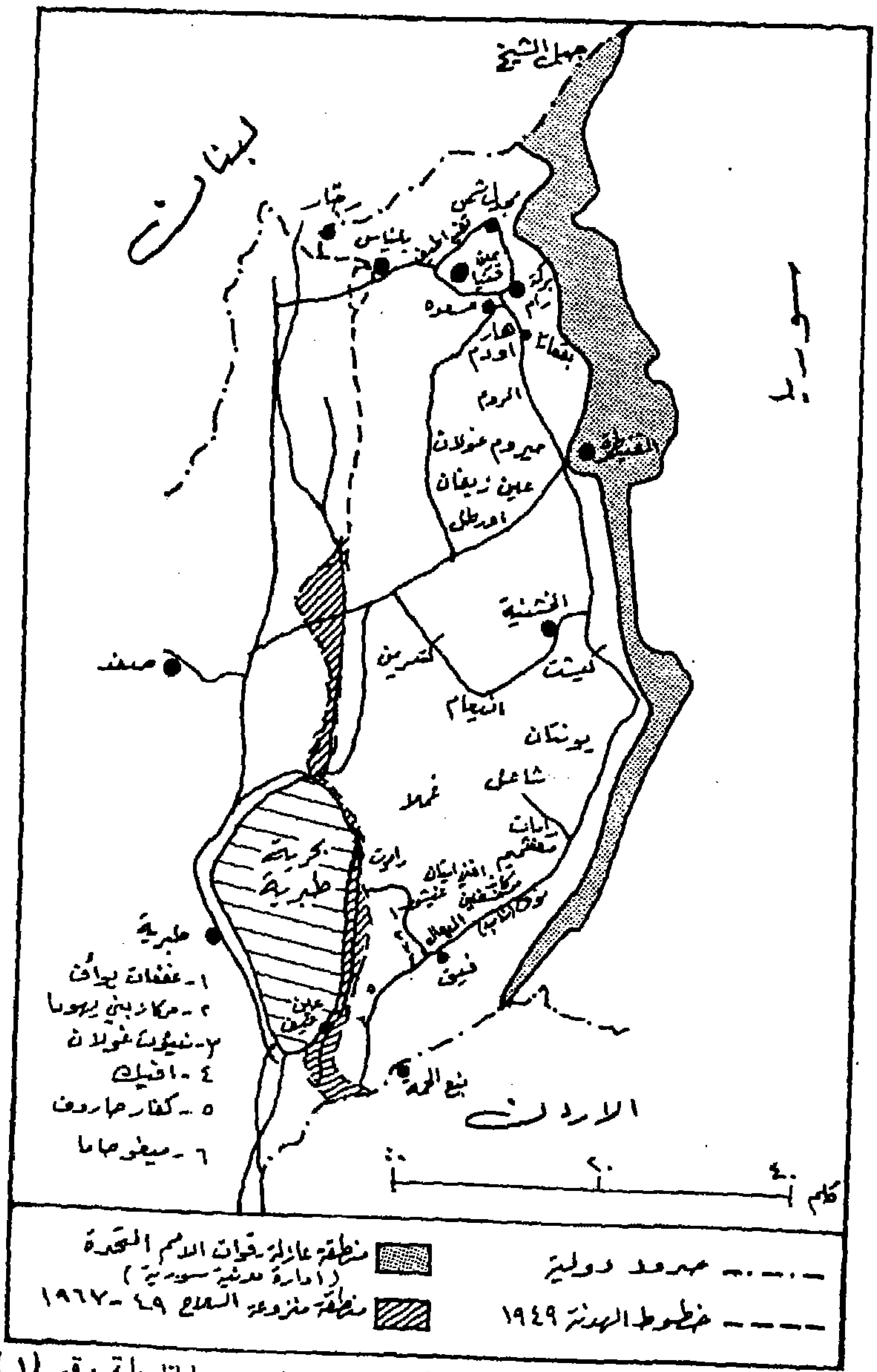
و« موشافيم »* ومناطق صناعية وعسكرية اسرائيلية هامة. هذا الانتشار الاستيطاني الاسرائيلي على هضبة الجولان يدعمه موقف سياسي مستمر بضرورة الاحتفاظ بها داخل حدود الدولة العبرية وعدم التخلي عنها ضمن أية تسوية في المنطقة. ولم تغير نتائج حرب تشرين (أكتوبر) ١٩٧٣ شيئاً يذكر من هذا الموقف، الذي يلتقي عنده حزب العمل والليكود على حد سواء.

وفي الضفة الغربية تركز النشاط الاستيطاني الاسرائيلي في غور الأردن بمحاذاة النهر وعلى طول السفوح الشرقية لجبال نابلس والقدس بالاضافة الى مشروع تهويد القدس واحاطتها بتجمعات من المستعمرات اليهودية من رام الله شمالاً وحتى بيت لحم جنوباً وتهويد الخليل واحاطتها أيضاً بالمستعمرات اليهودية وأبرزها « كريات أربع » مع الاهتمام بمنطقة « عتسيون » والسفوح الجنوبية لجبال الخليل. ويلاحظ هنا تشديد الحكومات العمالية في اسرائيل على الاستيطان في غور الأردن باعتباره « الحدود الآمنة » لاسرائيل على الجبهة الشرقية بالاضافة الى سيطرته على مخزون المياه الجوفية للضفة الغربية، وخصوبة أراضيه الزراعية وضآلة الكثافة السكانية العربية فيه نسبياً، خاصة بعد عمليات التهجير الواسعة النطاق التي نفذتها القوات الاسرائيلية ضد السكان العرب اثناء وبعد حرب حزيران ١٩٦٧.

وتركز النشاط الاستيطاني لحكومات المعراخ في قطاع غزة ضمن التجمع المعروف بمشارف رفح مع عدد ضئيل من المستعمرات داخل القطاع ذاته. وكان هذا أيضاً ترجمة للموقف السياسي المنسجم مع مشروع ألون للتسوية المقترحة والمفهوم الاسرائيلي « للحدود الآمنة » على الجبهة الجنوبية. فقد استهدفت اسرائيل من اقامة القطاع الاستيطاني الكثيف في مشارف رفح (قطاع يميت) ايجاد منطقة عازلة من المستعمرات اليهودية تفصل سيناء ومصر عن قطاع غزة بكثافته السكانية العالية وبالتالي منع أي اتصال عسكري أو سياسي أو اقتصادي بينهما قد يهدد أمنها في المستقبل. واعتبر ساسة حزب العمل أن اقامة هذا الحاجز الاستيطاني البشري على الطريق التاريخي الواصل ما بين مصر وشمال سيناء وجنوبي فلسطين سيضمن أمن الدولة العبرية بالاضافة الى أية ترتيبات عسكرية أخرى في سيناء: مناطق مجردة من السلاح، مناطق ترابط فيها قوات دولية.. الخ. ورغم استعداد حزب العمل للتخلي عن معظم سيناء مقابل تسوية على الجبهة الجنوبية، الا أنه بقي يصر، ولاعتباراته الأمنية أيضاً، على الاحتفاظ بشريط يمتد من مشارف رفح على محاذاة الحدود الدولية جنوباً حتى ايلات ومنها الى رأس محمد في أقصى

(*) الموشاف مستوطنة عمالية تندمج فيها الزراعة التعاونية مع نظام الملكية الفردية للأعضاء. أما الكيبوتس فيطبق فيه نظام الزراعة التعاونية فقط.

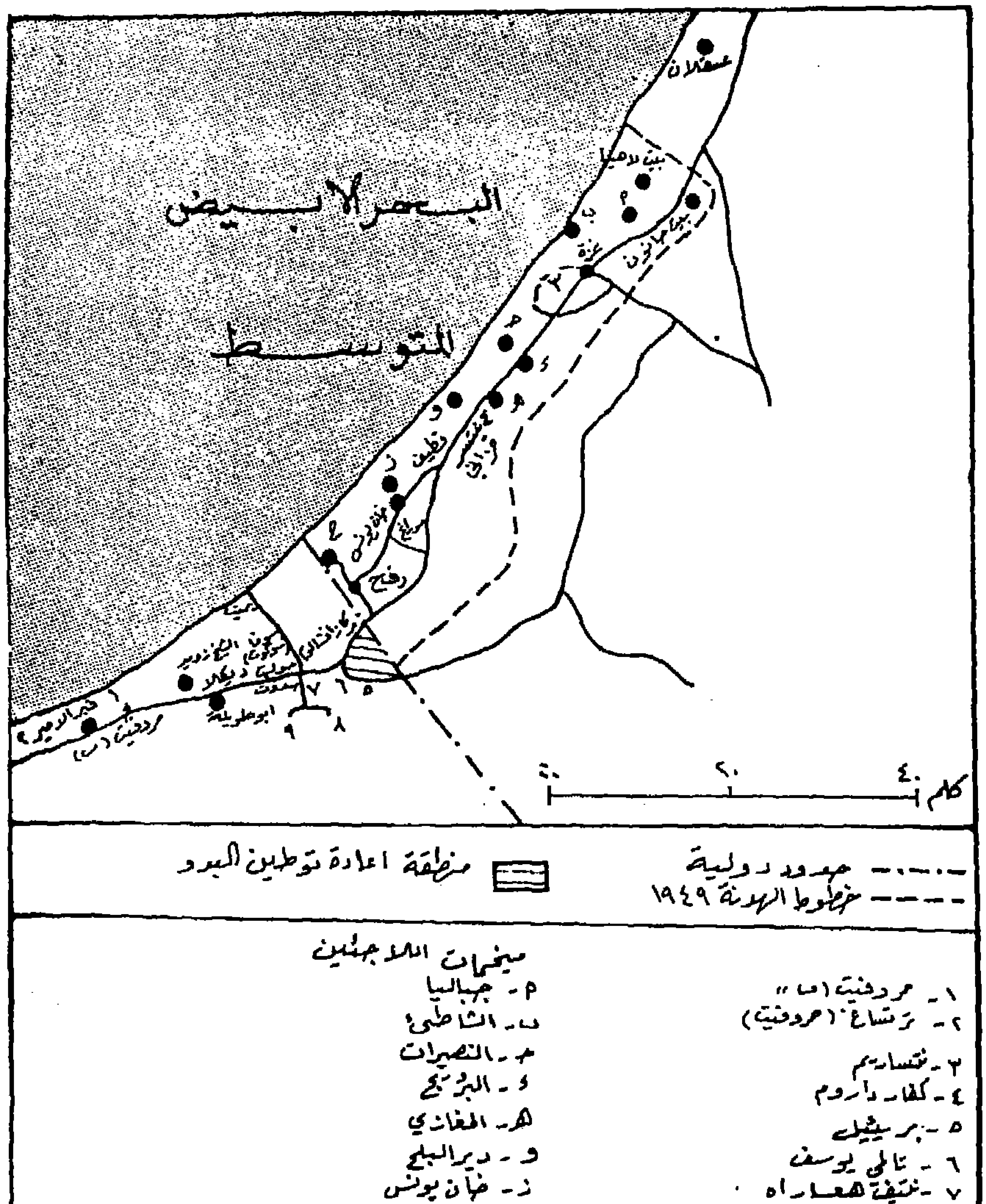
جنوب سيناء . وللدلالة على هذا الموقف السياسي أقام حزب العمل عدداً من المستعمرات على طول الشاطىء الغربي لخليج العقبة كان معظمها يوفر الخدمات اللازمة لقواعد الطيران العسكرية الاسرائيلية القريبة .



الخارطة رقم (١) مستوطنات الجولان

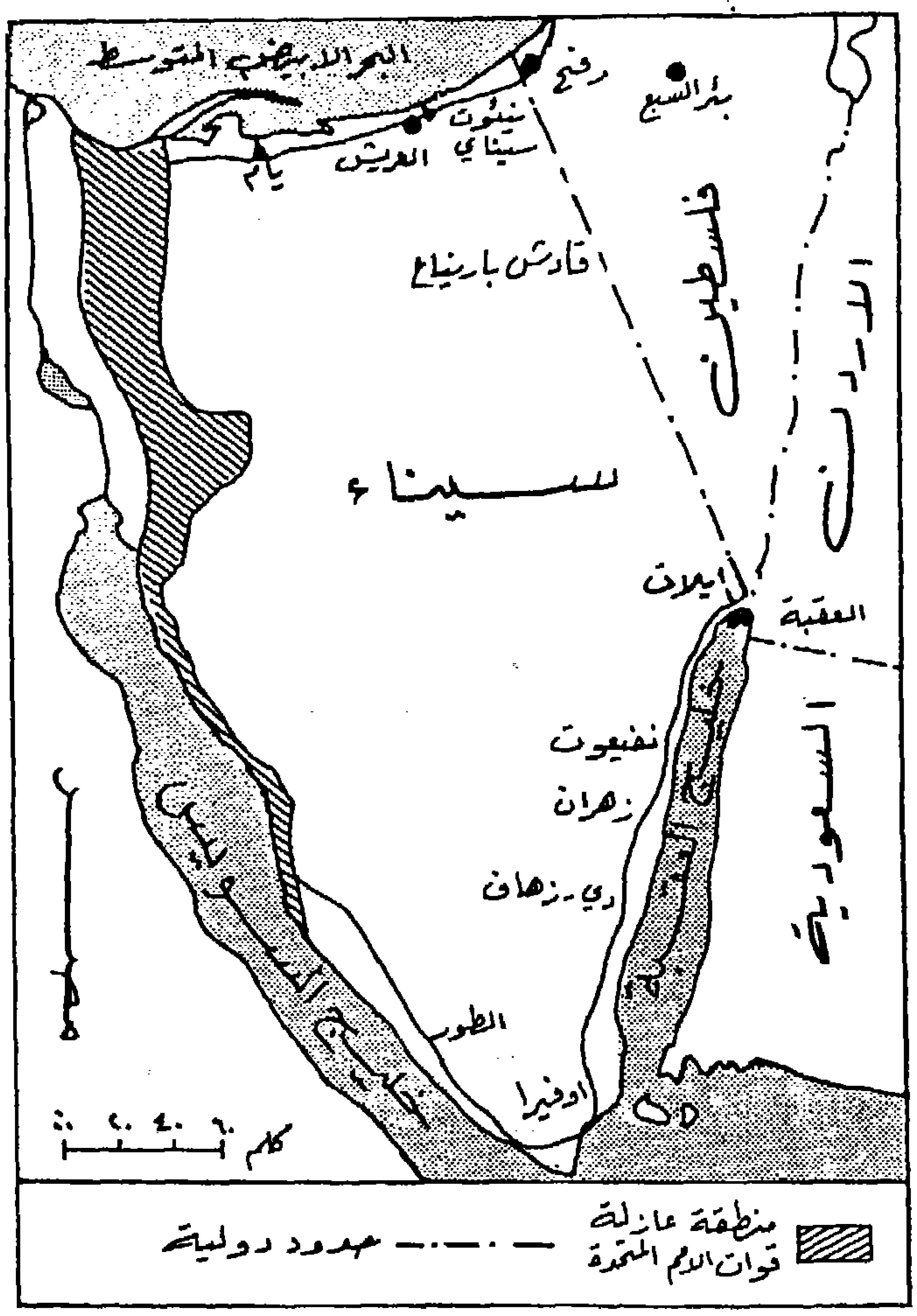
المصدر : الفكر الاستراتيجي العربي

التاريخ : يوليو ١٩٨١



مستوطنات قطاع غزة ومشارف رفح

الخارطة رقم (٢)



مستوطنات سيناء

الخارطة رقم (٣)

ومن هنا كانت معارضة حزب العمل قوية لاتفاق السلام الذي توصل اليه مناحم بيغن مع الرئيس السادات والذي تضمن موافقة اسرائيل على اخلاء مستعمرات مشارف رفح وسيناء والانسحاب حتى الحدود الدولية ، على أن يتم ذلك سنة ١٩٨٢ . واعتبر حزب العمل أن ذلك سيلحق ضرراً بالغاً بأمن اسرائيل وسلامة حدودها. ورغم هذه المعارضة اللفظية الشديدة فقد أيد ممثلو المعراخ في الكنيست الاسرائيلي المعاهدة لدى التصويت عليها وبلغت نسبة المؤيدين ، من مختلف الاحزاب والكتل ، ٩٥ مقابل ١٨ ،

وامتناع اثنين وغياب ثلاثة[١٦]. وأكد كل من رئيس الحكومة مناحم بيغن، وزعيم المعارضة شمعون بيريس، ومعظم أعضاء الكنيست الذين أدلوا بكلماتهم في تلك الجلسة، أن الانجاز الأساسي في تلك المعاهدة هو اخراج مصر من دائرة الصراع العربي - الاسرائيلي بكل ما ينطوي عليه ذلك من مدلولات سياسية وعسكرية واستراتيجية بعيدة المدى. ولم يخف بيريس في كلمته[١٧] أمام الكنيست الاسرائيلي، أثناء مناقشة معاهدة السلام مع مصر، معارضة حزبه لفكرة الانسحاب الكامل من سيناء كما لم يخف معارضته مشروع الادارة الذاتية الذي طرحه بيغن بالنسبة للضفة الغربية وقطاع غزة. ولكن يبدو أن كلاً من الليكود الحاكم والمعراخ المعارض كانا يراهنان على عنصر الوقت لتأمين مصالح اسرائيل بصورة أفضل. فالمكسب الأساسي بالنسبة لاسرائيل كان اختراق جبهة التضامن العربي، لأول مرة وبنجاح، وإخراج أكبر دولة عربية من المواجهة مع اسرائيل وعقد معاهدة سلام معها كان في حقيقته ومن خلال بنود ملاحقها المتعددة، الخطوة الأولى باتجاه الحلف الجديد في المنطقة تحت المظلة الأميركية الامبريالية. أما الانسحاب النهائي من سيناء واقامة الادارة الذاتية في الضفة والقطاع وتقدم مسار تطبيع العلاقات مع مصر فقد اعتبرها بيغن أموراً مترابطة بحيث يمكن استغلال أي خلل أو عرقلة في تنفيذ أحدها ذريعة لوقف تنفيذ الأمور الأخرى وبالتالي يبقى الباب مفتوحاً لاعادة النظر في أمر الانسحاب النهائي من سيناء واتخاذه وسيلة لممارسة المزيد من الضغط على النظام المصري والحصول منه على المزيد من المكاسب والتنازلات، ولتنفيذ مشروع الادارة الذاتية بحسب المفهوم الاسرائيلي لذلك المشروع.

سياسة الليكود

والواقع أن حكومة الليكود لم تضيع لحظة واحدة منذ توليها زمام الحكم في اسرائيل ١٩٧٧، دون العمل الحثيث من أجل تهيئة البنية التحتية اللازمة لتنفيذ مشروع الادارة الذاتية في الضفة والقطاع كما يراه بيغن ويفهمه الليكود: أي ادارة ذاتية تتعلق بالسكان فقط وتقطع أي اتصال أو ارتباط لهم بالأرض وتحولهم في النتيجة الى أقلية متنقلة مقطوعة الجذور بالوطن مقتلعة من الأرض يسهل في النهاية ترحيلها الى أية جهة مناسبة. وفي نفس الوقت، ووسط الضجيج الاسرائيلي المتواصل عن أهمية الضفة الغربية عسكرياً بالنسبة لأمن اسرائيل وضرورة الاحتفاظ بها لتأمين سلامة الكيان الصهيوني[١٨]، باشرت حكومة الليكود، على يد أريئيل شارون وزير الزراعة، تنفيذ

---

(١٦) هآرتس. ١٩٧٩/٣/٢٣.

(١٧) يديعوت أحرونوت. ١٩٧٩/٣/٢١.

(١٨) أنظر مثلاً: يوفال نئمان. «السامرة قلعة لأمن اسرائيل» معراخوت العدد ٢٧٣ - ٢٧٤. أيار/مايو =

مخططها الاستيطاني الهادف الى السيطرة على كامل الأرض العربية في الضفة الغربية انطلاقاً من مفهومها اليميني الغيبي المتعلق « بأرض ـ اسرائيل » التوراتية. وهكذا، وفيما كانت مفاوضات السلام، ومن بعدها محادثات تطبيع العلاقات والادارة الذاتية تدور هادئة حيناً ومتعثرة أحياناً بين اسرائيل ونظام السادات، كانت حكومة الليكود تزرع المناطق المحتلة بعامة، والضفة الغربية بخاصة، نقاطاً استيطانية بكثافة وفي جميع الاتجاهات لخلق الحقائق على الطبيعة[١٩]، وتعبيراً عن سياسة شارون الداعية الى ضرورة تنفيذ « خطوة في كل مكان »[٢٠]. ان نظرة على مشروع المنظمة الصهيونية العالمية للاستيطان في الضفة الغربية ـ المعروف بشروع دروبلس رئيس قسم الاستيطان في المنظمة وأحد أعضاء الليكود المخلصين لسياسة شارون وعقيدة أرض ـ اسرائيل المتكاملة ـ تشير بوضوح الى الهدف من هذه السياسة وهو: الاستيلاء على أكبر مساحة ممكنة من الأرض العربية وتقطيع أوصال الوجود العربي في الضفة الغربية وتمزيقه واختراقه من جميع الجهات بالمستعمرات اليهودية والطرق الاستراتيجية طولاً وغرضاً. وذلك من أجل السيطرة على الأرض ـ العامل الثابت ـ واقتلاع السكان ـ العامل المتغيِّر ـ تمهيداً لترحيلهم وبالتالي ضمان أمن اسرائيل. ويؤمن الوزير شارون في هذا الصدد أنه « من الضروري، قبل أي شيء، حيازة الأرض والتواجد في المكان »[٢١]. وهكذا شهدت المناطق المحتلة اجمالاً، والضفة الغربية على وجه التحديد حملة صهيونية شرسة من عمليات مصادرة الأراضي والاستيلاء عليها بحجة « الأغراض العسكرية » ولكي تنتقل بعد فترة قصيرة الى أيدي الجهات الاستيطانية المتعددة لاقامة النقاط الاستيطانية عليها. ووجد شارون، في تنفيذ سياسته المتعلقة بتهويد المناطق المحتلة، سنداً قوياً ومنفذاً نشطاً في جماعات « غوش ايمونيم » اليمينية المتطرفة التي تطالب بأن يصل عدد المستوطنين اليهود في الضفة الغربية مع نهاية القرن الحالي الى نحو مليون وربع المليون[٢٢].

والى جانب سياسة شارون الاستيطانية كانت وزارة الدفاع الاسرائيلية، وعلى رأسها الجنرال عيزر وايزمن، تنفذ مشروعاً استيطانياً آخر يتلاءم والعقلية التي تمثلها الشريحة الرأسمالية المحلية الصاعدة والمرتبطة أساساً بالصناعة العسكرية بخلاف المفهوم الداعي الى تكثيف الاستيطان الزراعي في المناطق المحتلة وبالتالي الارتباط بالأرض. ويدعو مشروع وايزمن الاستيطاني الى حصر التواجد اليهودي في الضفة الغربية في ٦

= حزيران/يونيو ١٩٨٠، ص ص ٦ ـ ١٢.

(١٩) أنظر: نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، السنة التاسعة العدد ٢، شباط/فبراير ١٩٧٩، ص ٨٠.

(٢٠) هآرتس، ١٩٧٨/٨/١٥.

(٢١) الموضع نفسه. وبالنسبة لمشروع دروبلس أنظر: MERIP, no. 78. June 1979, p.18.

(٢٢) يديعوت أحرونوت، ١٩٧٨/٧/٧؛ ١٩٧٨/٩/٨.

تجمعات رئيسية تتطور في المستقبل الى مراكز مدينية كبرى بحيث تشكل نواة لتجمعات صناعية اسرائيلية تستغل اليد العاملة العربية الرخيصة وتسوق منتجاتها في السوق المحلية والأسواق العربية المجاورة[٢٣]. وتتفق مع هذه النظرة الاستيطانية السياسة التي نفذها موشيه دايان اثناء توليه وزارة الدفاع أثناء حرب ١٩٦٧ وبعدها تجاه الضفة الغربية، وهي السياسة المعروفة بالجسور المفتوحة و«الحل الوظيفي» الذي اقترحه للتسوية مع الأردن والهادف الى الاحتفاظ بالوضع الراهن أطول مدة ممكنة ونسج شبكة من العلاقات المعيشية مع السكان العرب بحيث يتقبلون في النهاية الحكم الاسرائيلي[٢٤] أو يرحلون.

الدفاع الاقليمي: مفهوم جديد

وتمشياً مع التطورات التي شهدتها السياسة الاستيطانية الاسرائيلية في عهد الليكود شهد مفهوم الدفاع الاقليمي أيضاً تعديلات فرضتها الظروف المستجدة على الكيان الصهيوني. فقد أدت حرب حزيران ١٩٦٧ وما نجم عنها من انتصار كاسح للجيش الاسرائيلي واحتلال لمساحات كبيرة من الأرض العربية، من جهة، وعدم استعداد القيادة السياسية الاسرائيلية لاتخاذ قرار حاسم بشأن مستقبل المناطق المحتلة من جهة ثانية، الى «تراخ ملحوظ في نظام الدفاع الاقليمي الذي نفذ حتى ذلك الحين جميع مهمات الأمن الجاري بنجاح كبير»[٢٥]. فالتضخم المفاجىء الذي أصاب مساحة الدولة العبرية، والقناعة التي تولدت لدى العديد من القادة العسكريين والسياسيين بأن اسرائيل قد توصلت الى «الحدود الآمنة» التي تضمن لها الحد الأدنى من العمق الاستراتيجي المطلوب، بالاضافة الى حالة الذهول والضياع التي أصابت الجماهير العربية تحت الاحتلال الاسرائيلي وخارجه، وازدهار سياسة الأمر الواقع، ولو للوهلة الأولى، في المناطق المحتلة، كل ذلك أدى الى اهمال نظام «الدفاع الاقليمي» بعض الشيء مقابل التركيز بصورة مطلقة تقريباً على الجيش النظامي، عدة وافراداً. وانعكس هذا التركيز، على سبيل المثال، في ميزانية الدفاع الاسرائيلية التي ارتفعت نفقاتها العسكرية خلال السنوات ١٩٧٠ - ١٩٧٩ بالأسعار الثابتة من ٢٠٦١ مليون دولار الى ٣١٦٣ مليون دولار (معدلة حسب أسعار ١٩٧٨)[٢٦].

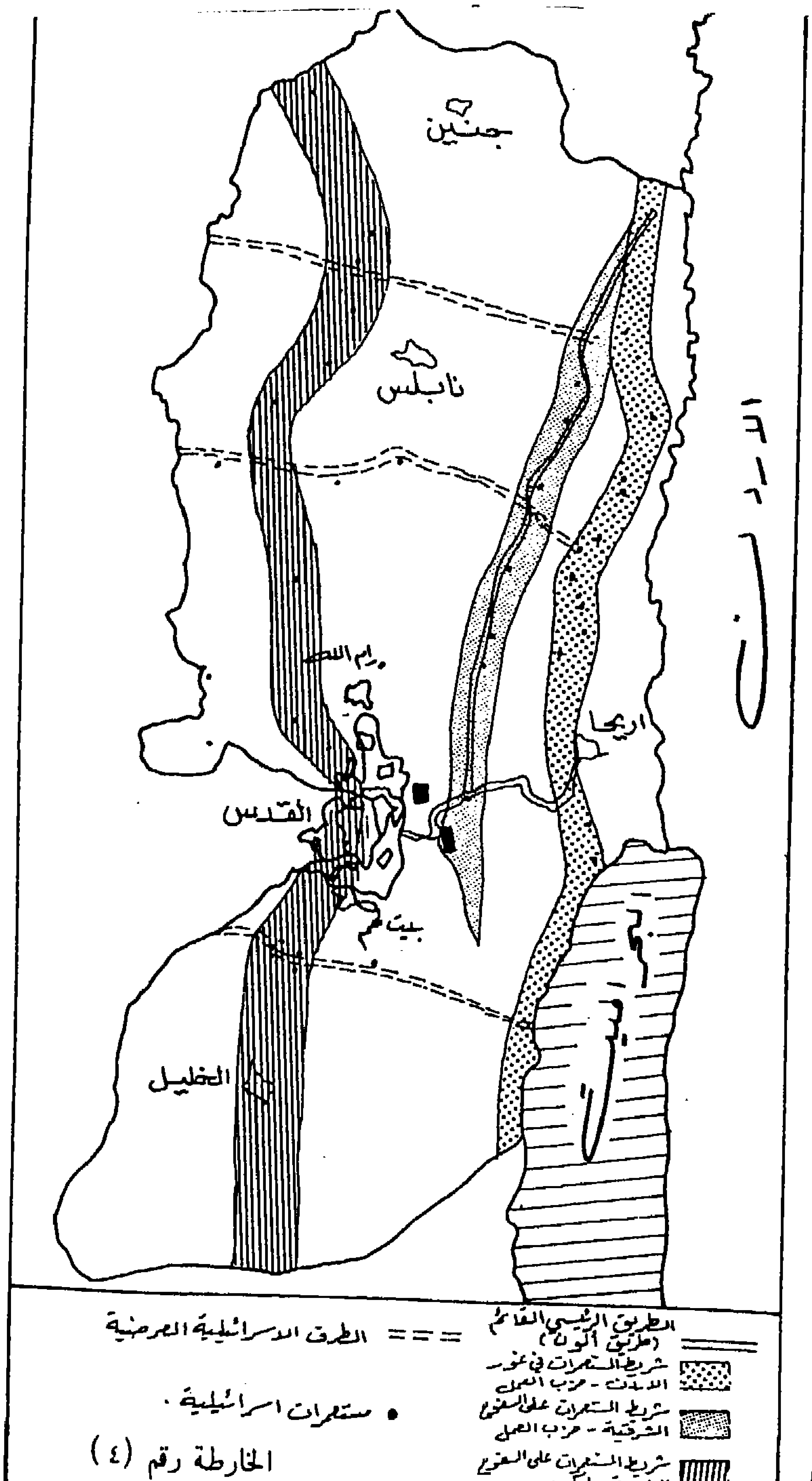
الا أن حرب ١٩٧٣ وما رافقها من اختراقات للخطوط الاسرائيلية على الجبهة

---

(٢٣) نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية. مصدر سابق، ص ص٨٢ - ٨٤.
(٢٤) يديعوت أحرونوت، ١٩٧٣/٤/١٥.
(٢٥) عال همشار، ١٩٨٠/٩/٢٦.
(٢٦) Sipri, 1980 انظر أيضاً: الجدول الاحصائي رقم (٢) في نهاية هذا العدد.

المصدر : الفكر الاستراتيجي العربي

التاريخ : يوليو ١٩٨١



الطرق الرئيسية في الضفة الغربية.

السورية والمصرية وما نجم عنها من اهتزاز عميق داخل المؤسسة العسكرية الاسرائيلية وتنامي حالة الرفض والصمود والمقاومة في أوساط الجماهير العربية داخل المناطق المحتلة، اضافة الى سياسة الليكود الاستيطانية الداعية الى زرع النقاط الاستيطانية في قلب مراكز التجمعات السكانية العربية، كل ذلك أدى الى اعادة النظر في نظام الدفاع الاقليمي بهدف دعمه وتعزيزه وتكليفه بمهمات أمنية مباشرة.

وكان المبادر لهذا المشروع هو قائد منطقة الشمال حينذاك اللواء رفائيل ايتان(٢٧). ولدى تعيين ايتان رئيساً للأركان ١٩٧٨ اتخذ المشروع طابعاً جدياً وعملياً ورصدت له، منذ ذلك الحين، مخصصات ضخمة في الموازنات العسكرية لتغطية نفقات البناء والتسليح والتدريب واعادة تنظيم القوات المقاتلة. وجرى التركيز على توفير شبكة من الملاجىء والتحصينات خاصة في الهضبة السورية التي اضطر الجيش الاسرائيلي لاخلاء مستعمراتها بسرعة مع بدء القتال سنة ١٩٧٣ مما اعتبر ضعفاً وخللاً في الدور الأمني الذي يفترض أن تلعبه مستعمرات الحدود.

والتغير الآخر الذي طرأ على نظام الدفاع الاقليمي يتناول عنصر القوى البشرية المقاتلة والتي أصبحت تضم جنود الاحتياط في الجيش الاسرائيلي بعد أن كانت مقتصرة في السابق على الشبيبة الاسرائيلية من تلاميذ الصفوف الثانوية العليا - الذين هم دون سن الخدمة الالزامية - والكبار في السن الذين تجاوزوا مرحلة الخدمة العسكرية. وهذا التغيير يعني قفزة كبيرة في الطاقة القتالية المتوفرة في مستعمرات الدفاع الاقليمي وفي نوعية الأسلحة والذخيرة التي أصبحت متاحة لديها والتي تعادل أسلحة الجيش النظامي، وتشمل السلاح الثقيل المساعد والسلاح الحديث المضاد للدبابات، والعربات المدرعة(٢٨). وهذا المستوى المتقدم من السلاح والمعدات القتالية يتطلب تدريبات جارية ومندمجة مع تشكيلات الجيش الاسرائيلي بصورة أكثر من السابق.

وقد عبر الجنرال رفائيل ايتان رئيس الأركان الاسرائيلي، في رسالة وجهها الى ضباط وجنود الجيش الاسرائيلي، عن المفهوم المتجدد لنظام الدفاع الاقليمي وأهميته، حيث قال: «ان التمسك بأرض تسيطر على ما يحيط بها، وعلى ممرات هامة وعلى محاور طرق يمكن أن يتم بوسيلتين: اما عن طريق جيش نظامي معبأ، أو عن طريق السكان المقيمين في المكان.

وعندما يوجه السؤال: لماذا لا نضع في الأماكن الحيوية قوات من الجيش للاحتفاظ بها؟

---

(٢٧) عال همشمار، ١٩٨٠/٩/٢٦.

(٢٨) الموضع نفسه.

يكون الجواب أن جيشنا النظامي ضئيل الحجم وفاعليته تقاس بقدرته على الحركة ، وبما أن القوات الاحتياطية يجب أن تتم تعبئتها وتتحرك الى تشكيلاتها المخططة سلفاً ، فإن محاور مرور حرة والسيطرة عليها تعتبر شرطاً أساسياً لتنفيذ ذلك في الوقت اللازم وعلى النحو المطلوب .

ان مستوطنات الدفاع الاقليمي هي الجيش النظامي المحلي والتي يجب أن تضمن السيطرة على المنطقة ومنع العدو من التشويش على تشكيلاتنا في حال نشوب حرب . وبالتالي فان موقع المستوطنات التكتيكي على الطبيعة وتجهيزها بالأسلحة الحديثة وتدريب سكانها للقيام بمهامهم وتحويلها الى مستوطنات محصنة كما يجب ، يكتسب أهمية من الدرجة الأولى »[٢٩].

وجاءت الترجمة العملية لسياسة ايتان هذه في الدعم المطلق الذي منحه والتسهيلات الكبيرة التي قدمها الجيش الاسرائيلي لجماعات « غوش ايمونيم » العنصرية الفاشية التي انطلقت تقيم النقاط الاستيطانية داخل معسكرات الجيش وعلى أراض صودرت بحجة الأغراض العسكرية من أجل الوصول الى تهويد أكبر مساحة ممكنة من الأراضي المحتلة والغاء طابعها العربي الأصيل وتشريد سكانها وابعادهم . ومرة أخرى يبدو أن المهمة الأمنية الأساسية التي تضطلع بها المستعمرات الاسرائيلية في المناطق المحتلة ، تتعلق في مجال الأمن الجاري ، أي انها موجهة في الأساس ضد السكان العرب ومن أجل خلق ظروف معيشية بالغة القسوة بالنسبة لهم بحيث يضطرون معها الى الرحيل عن أراضيهم وممتلكاتهم .

خاتمة

ان التصريحات المتتالية من المسؤولين الاسرائيليين بشأن العرب المقيمين تحت الاحتلال الاسرائيلي (مناطق ١٩٤٨ ومناطق ١٩٦٧) وتشبيههم « بالسرطان » في جسم الكيان الصهيوني (بن - غال قائد القطاع الشمالي) وتهديدهم بتكرار كارثة ١٩٤٨ (شارون وزير الزراعة) بالاضافة الى الاعتداءات المتكررة والمتلاحقة على رؤساء البلديات العرب في الضفة الغربية وعلى السكان العرب ومنازلهم وممتلكاتهم ، والأخبار التي تتناقلها الصحف الاسرائيلية عن تسليح مستعمرات « غوش ايمونيم » الى حد وصفها بالجيش الخاص للحاخام مئير كهانا[٣٠] أحد زعماء حركة كاخ اليمينية المتطرفة ومن المقربين لجماعات « غوش ايمونيم » ، تشير كلها الى اتجاه واحد قديم - جديد في الفكر

(٢٩) بمحاف ، السنة الثانية العدد ١١ ، آب أغسطس ١٩٧٩ ، ص١٢
(٣٠) عال همشمار ، ١٩٨٠/٥/٨ ؛ حوتام ، ١٩٨٠/٥/١٦ .

الصهيوني : ان أمن الدولة العبرية لا يتحقق الا بالاستيلاء على الأرض وتهويدها وابعاد السكان العرب واجلائهم عنها باعتبارهم النقيض الذي يهدد باستمرار الكيان الصهيوني .

لقد تمكنت اسرائيل ، حتى الآن ، من مصادرة نحو ثلث مساحة الضفة الغربية ، تحت ستار الضرورات الأمنية ، التي تترجم على أرض الواقع انتشاراً استيطانياً كثيفاً . وأعلن مؤخراً وزير الزراعة الاسرائيلي ، اريئيل شارون ، أن عدد المستعمرات الاسرائيلية في الضفة الغربية سيصل حتى نهاية شهر حزيران (يونيو) الى ٨٥ مستعمرة[٣١] . وأضاف متتياهو دروبلس رئيس قسم الاستيطان في المنظمة الصهيونية العالمية أنه سيتم حتى صيف ١٩٨١ توطين ٢٥ ألف يهودي في الضفة الغربية[٣٢] .

أما برنامج حزب العمل الانتخابي فيحدد : « أن الاستيطان في غور الأردن (بما فيه المنطقة الواقعة شمالي غربي البحر الميت) ، وفي غوش عتسيون ، وضواحي القدس ، وجنوبي قطاع غزة ، وفي مرتفعات الجولان أيضاً ، من خلال اعتبارات الأمن الاستراتيجي والتنسيق الوثيق مع جيش الدفاع الاسرائيلي ، هو حيوي لأمن الدولة . . . وكان القصد منه أن يكون مفيداً في الصراع السياسي لتعيين حدود السلام . ان حكومة اسرائيل ، بقيادة المعراخ ، ستعمل لتعزيزه وتطويره »[٣٣] . وجاء في بند آخر « ستصر حكومة اسرائيل على أن تكون مناطق انتشار الجيش الاسرائيلي والاستيطان (الواردة أعلاه) . . . ضمن الأراضي الخاضعة للسيادة الاسرائيلية في وقت السلم »[٣٤] .

وعندما اعترض موشيه دايان على برنامج حزب العمل الذي سيؤدي ، على حد قوله ، الى تخلي اسرائيل عن رؤوس الجبال في الضفة الغربية ، والتي يعتبرها دايان تشكل خطاً رئيسياً مركزياً للدفاع عن اسرائيل[٣٥] ، سارع مردخاي غور رئيس الأركان السابق الى توضيح ان مناطق الأمن التي يصر عليها برنامج حزب العمل الانتخابي تشمل ، بالاضافة الى غور الأردن ومنطقة القدس وغوش عتسيون ، نقاط انذار على سلسلة جبال الضفة الغربية على غرار الترتيبات التي اتفق عليها مع مصر[٣٦] . وهذا يعني عملياً تقليص رقعة الأرض التي يعرضها حزب العمل للسيادة العربية ضمن تسويته الاقليمية المقترحة على الجبهة الشرقية .

---

(٣١) هآرتس ، ١٩٨١/٢/٢٥ .
(٣٢) هآرتس ، ١٩٨١/٢/٢٦ .
(٣٣) نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية . السنة ١١ ، العدد ١ كانون الثاني/يناير ، ١٩٨١ ، ص٥٤ .
(٣٤) المصدر نفسه ، ص ص٥٤ - ٥٥ .
(٣٥) يديعوت أحرونوت - ملحق السبت - ١٩٨١/٢/٦ .
(٣٦) المصدر نفسه ، ١٩٨١/٢/١٣ .

ان السياسة الاستيطانية الاسرائيلية ، سواء نفذها حزب العمل البراغماتي أم حزب حيروت اليميني المتزمت ، وسواء حرصت مرحلياً على « الدولة اليهودية الخالصة » أم على « أرض ـ اسرائيل المتكاملة » ، فانها في النهاية تهدف الى أمر أساسي ما زالت تلتقي عنده الغالبية العظمى من التيارات الصهيونية وهو: الاستيلاء على الأرض العربية في فلسطين واجبار أصحابها على التخلي عنها . وهي ، في سبيل ذلك ، تجهد في عمليات المصادرة ، تحت ستار الذرائع الأمنية المختلفة ، وتقيم المستعمرات وتلهث وراء جذب المهاجرين اليهود من أجل تثبيت الحقائق على الطبيعة وفرض الطابع اليهودي على الأرض العربية .

استراتيجية الهجرة والاستيطان

الخطر اليهودي

إبراهيم زيـدان المحامى

انتهى بنـا الحديث فى الحلقه الاولى من هذا البحث الى الاشـارة لاسباب تاجج سخط الراى العـام الاوربى فى العصـور الوسطى وكراهية اليهـود والتمسك بسياسة ابعادهم عن مصالح دوله ، وذلك بسبب مالهم في التجارة من المسالك فى جمع المعلومات والاتصالات الاجنبية ومن أن اخلاقيانهم لا ترى في الحصول على الثروة اى عيب او وصمة عار لما فيه من مسرة نفوسـهم بالحيلة والغـدر اكثر من الضـمير - ومن ان كاثوليك العصور الوسطى وبروتستانت حركة الاصـلاح الدينى لم ينسوا اهم قتلهم للمسيح وانكار ربوبيته فى زعمهم كما جاء فى (قصة الحضارة لبولوايريل) وضاعف من هـذا كله سـمة الديانة اليهودية العنصرية والتى خصت اليهود بهذه الديانة دون سائر البشر فتحفظوا عليهـا وتآمروا على كل رسـول تمثل رسالته مخالفة لقواعد ومعتقدات هـذه الديانة المعادية لكل الديانات ، والمشكلة لتصرفات وحشية وتحطيم للعقائد وهدم للمثل العليا وانكار لاى وجود لشعب او طائفة غير الشعب اليهودى مع الايمان المطلق بالحق الالهى الذاتى المستمد من عقيدة راسخة بأن نفوذ هـذه الديانة سيمتد وعلمها سيرفرف على كل البقاع وتصبح الدولة الوحيدة المباركة من عند الله

٢

المدوسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الدعوة
التاريخ : يوليو ١٩٨١

وضاعف من هذا كله حياة العزلة (الجيتو) التى أجبروا عليها دفعا لشرورهم .. تلك الحياة التى ملأت قلوبهم بالحقد والحسد والضغينة على بنى البشر ومكنت منهم للرغبة فى الوصول للقوة والنفوذ وغدا ديدنهم جمع المال التماسا لهذه القوة ، ومكن ذلك كله من انطلاق عملائهم ومختلف منظماتهم كالمحافل الماسونية وأندية الروتارى من التدخل فى سياسات الدول وتوجيهها .

وينبغى أن نعترف هنا أن الصهيونية كما استثمرت فكرة الديمقراطية والحرية قد استثمرت فكرة الاشتراكية وطعمت بكلتا النظريتين نفسها بتلوينات ليبرالية - اشتراكية عمالية استطاعت بها أن تخدع العديد من الاوساط الراسمالية والتقدمية فى العالم حتى اذا مكنت لها الاحداث وواتت الفرصة كما ذكرنا قبلا مع مطلع القرن الثامن عشر وزيادة حدة الصراع حول الاستيلاء على الوطن العربى استغاق أبناء ابراهيم على دعوة الاب السماوى للرجوع الى وطنهم القديم (كما جاء بنداء هشلر قس السفارة البريطانية فى فيينا والذى أخذ عنه هرتزل فكتب (لقد فتح هشلر خريطته الخاصة بفلسطين فى مقصورتنا وقدم لى التعليمات ساعة بساعة) وكان دافيد روبينى أحد أقطاب اليهود قد قدم قبل ذلك للبابا مشروع محالفة بين المسيحية واليهودية لتنظيم حملة عسكرية لاحتلال الامبراطورية الاسلامية والاراضى المقدسة وقد رحب البابا بذلك وكتب لملك البرتغال وامبراطور الحبشة فعارض مستشار ملك البرتغال رغبته لتتفرغ البرتغال لمشاكلها .

ويعتبر مشروع روبينى هذا بداية التحالف بين اليهودية والمسيحية ضد الاسلام وقد اذاع سر هذا المشروع لورد اللينبى قائد قوات الحلفاء فى نهاية الحرب العالمية الاولى .. والذى وقف على قبر صلاح الدين يقول « ها قد عدنا ثانية ياصلاح الدين واليوم فقط انتهت الحرب الصليبية) واذ كان سند الحياة فى نظر

وعقيدة هذا الشتات ايمانهم العميق بما جاء بالتوراة والتلمود بما أكدته محاضر حكماء صهيون فيما بعد من أنه سيأتى اليوم الذى سيرفعهم الى مكان القوة والمجد وتحقيق سيادة (يهودية) عالميه تستهدف سيادة العالم .. فقد بدأ تنفيذ هذا المخطط بموافقة وزير خارجيه بريطانيا على مشروع السياسى البريطانى لورد شافشترى حول استيطان اليهود بفلسطين فبادر الى تعيين قنصل انجليزى فى القدس وعلل ذلك كما جاء فى رسالته الى سفير بلاده فى استنبول « بأنه اذ عاد الشعب اليهودى تحت حماية السلطان العثمانى فان ذلك يكون حائلا بين محمد على وخلفه وتحقيق أطماعه الشرسة والشريرة على الشام فى المستقبل . وفى رسالة أخرى للسفير قال: سيكون مفيدا جدا للسلطان أن يغرى شتات اليهود فى أوربا وافريقيا بالتوطن فى فلسطين فان كان اليهود يحتاجون نوعا من الامان فانى اقترح أن يكون بحقهم الاعتماد على بريطانيا لتوفير هذه الحماية وان تحمل بريطانيا أى شكوى لهم الى الباب العالى .

ومنذ انعقد مؤتمر لندن سنة ١٨٤٠ لمناقشة مستقبل الشام بعد تراجع محمد على الى مصر .. جدت بريطانيا فى وضع الاسس لهذا الاستيطان اللعين بما كشفت عنه رسالة كانت قد نشرتها جريدة التايمز تدعو الى اقامة مستوطنات ويستحسن أن تكون يهودية تمثل حائلا لخلفاء محمد على من الشام وتقف دون توحيد المنطقة حتى اذا ما تراجع محمد على عن الشام وكان قد رفض طلبا لموزس مونتيفيورى محافظ لندن اليهودى والذى سافر الى فلسطين سنة ١٨٣٨ ووضع مخططا لشراء الاراضى تمكينا لليهود من أرض فلسطين بمنحه أرضا لمائه أو مائتى قرية مقابل نسبة فى أرباح زراعتها تدفع له بالاسكندرية بشرط أن تعفى هذه الارض من أية ضريبة يفرضها الباشا .

حتى اذا ما عقد المؤتمر الصهيونى (بال) سنة ١٨٩٧ بادر هرتزل بعد انفضاضه

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الدعوة

التاريخ : يوليو ١٩٨١

الى التوجه لاستنبول حاملا رسالة المؤتمر الى السلطان عبد الحميد الثاني وكان في صحبته زعيم اليهود في تركيا (قره صو) وعرض هرتزل على السلطان عروضا سخية مغرية كتسديد الديون العمومية على الدولة العثمانية وتقديم قروض بشروط ميسرة لدعم اقتصادها مع دفع منحة سنوية لقاء منح اليهود حق التوطن في فلسطين وللسلطان نفسه مبلغ ضخم كهدية ·· غير أن السلطان رفض العرض بكلفته وقال « اني أنصح لكم بأن تحتفظوا بهذه الاموال لانفسكم فان جميع أموال اليهود لا تساوي في نظري حفنه واحدة من تراب فلسطين المقدسة » غير أنهم تمكنوا بالدهاء والرشوة والحيلة فيما بعد من حمل بعض وحدات الجيش العثماني ولاسيما تلك التي كانت ترابط في سلانيك على خلع السلطان في ٣١ مارس سنة ١٩٠٦ ومما هو جدير بالذكر في هذا الشأن أن رئيس مجلس النواب أحمد رضا بك كلف مع وفد من النواب بابلاغ السلطان قرار المجلس بخلعه، واندس بينهم قره صو اليهودي ليذكر السلطان بمقابلته السابقة مع هرتزل حين تحاور أحمد رضا والسلطان حول قرار مجلس النواب بخلعه وتساءل السلطان قائلا « اذا كانت الامة الاسلامية قد خلعت خليفتها فما دخل هذا اليهودي القذر في ذلك ؟ » واشار بأصبعه الى قره صو الذي اضطرب وتراجع متقهقرا (من مذكرات الحاج أمين الحسيني مفتي فلسطين) وقبلا تقدم موسى مونتيفيور بعرض الى الباب العالي ومحمد علي لشراء مساحة من أرض فلسطين لتنظيم هجرة اليهود اليها ·

واذا أشرنا الى تفهم الصهيونية لهذه الاستراتيجية الاستعمارية فقد جدت ووضعت بمعاونة محافل الماسونية والروتاري والتي تمثل في الظاهر جمعيات خيرية لتوفير أسباب السعادة الاجتماعية للناس وتؤكد مبادئها عداء ظاهريا لليهود ·

والحقيقة انها تهييء العقل لقبول الفكر التلمودي لنظرية شعب الله المختار توصلا للسيطرة على فلسطين وتحقيق الحلم اليهودي في التاج الملكي العالمي ·· ورسم استراتيجيتها بما يخدم الهدفين الاستعماري والصهيوني في تنفيذ المخطط بتنظيم الهجرة وانشاء المستوطنات حتى اذا ما احتلت بريطانيا فلسطين خلال الحرب العالمية الاولى قدم ناحوم سوكولوف المؤرخ الصهيوني للتاج البريطاني ١٩١٦ مذكرته الشهيرة بطلب اقامة كومنولث يهودي في فلسطين بحماية بريطانيا ليشكل حاجزا بين السكان العرب في آسيا وأخوتهم في أفريقيا ·· لتجد بريطانيا في العمل على تنمية القومية اليهودية وتقف بكل ثقلها وراء تهجير يهود أوربا لفلسطين لتكون قوة تحويلية تخدم مصالحها وتحمي مستعمراتها بعد أن كشفت عبقرية نابليون العسكرية وقد اخفق في فتح عكا التي اسماها مفتاح الشرق عن أهمية تلك الارض وجدت بريطانيا في تنفيذ خطه الهجرة الواسعة فأقامت جمعيات وهيئات عدة اهمها : جمعية لندن لنشر المسيحية بين اليهود وجمعية اغاثة اليهود البائسين وصندوق استعمار سوريا ورابطة تشجيع العمل الزراعي اليهودي في الارض المقدسة فصندوق استكشاف فلسطين · وكل ذلك من أجل تكثيف الهجرة وتأسيس المستوطنات ·· وعلى الجانب الاخر قامت فرنسا التي كانت تعيش في صراع ضار مع انجلترا سنة ١٨٦٠ بتأسيس الاتحاد الاسرائيلي العالمي (الاليانس) والذي كانت مهمته تشجيع اليهود على العودة لفلسطين ·· وفي عام ١٨٧٣ نشر جوزيف سلفادور كتابا أسماه (باريس . روما القدس) وبعده بعشر كتابا اخر أسماه «روما والقدس» تضمن تأكيدا على اقامة الدولة اليهودية

فى فلسطين تحت الحماية الفرنسية ٠٠ أى ان المخطط جرى على تنفيذه التنافس بين فرنسا وانجلترا لتأكيد دور كل منهما فى الشرق الادنى . وقد واكب هذا النشاط نشاط ألمانى صهيونى حيث قامت سنة ١٨٦٨ جمعية الهيكل الالمانى برئاسة كريستوف هوفمان بتأسيس مستعمرة فى فلسطين ٠٠ ومن روسيا كانت موجة الهجرة الاولى سنة ١٨٨١ والتى سميت بحركة البيرو وكان جل أفرادها من الشبان المتحمسين والتى يعتبرها المؤرخ الصهيونى والتر لاكوز بدء تاريخ الاستيطان الصهيونى الرسمى والتى لم تزد مستوطناتها وتشذ عن خمس مستوطنات منها اثنتان المانيتان فى حيفا ويافا وتلك التى أنشأها مونتيفيورى سنة ١٨٤٠ (المدرسة الزراعية المكفية لاسرائيل فى يافا) مع قلة من اليهود بالقدس وطبرية وصفد بما لم يزد عددهم جميعهم فى سائر أنحاء البلاد عن ألف ومائة فرد ٠

وكان وعد بلفور فمعاهدة سايكس بيكو التى تم بموجبها تقسيم المشرق العربى بين فرنسا وانجلترا مع ظهور أمريكا واتصالها الوثيق ومعاونتها لخطة تهويد فلسطين قبل أن ينتقل اللوبى اليهودى اليها بعد استنزاف انجلترا وصيرورتها ألعوبة للقوى اليهودية التى سيطرت على أهم مناحى حياتها سياسيا واقتصاديا ٠ وهكذا ارتبط الاستيطان بهدف الامبريالية العالمية والصليبية الغربية فى تمزيق الدولة العثمانية وتقسيم وتجزئة الوطن العربى فى نطاق خلق كيانات ونظم اجتماعية وسياسية تحقق دور التبعية الامبريالية ٠٠ وضمانا لاستمرارية واستقرار هذه السياسة وتدعيم هذا المخطط ٠٠ مثل الاستيطان الصهيونى أساس البقاء والحياة مع اطلاق العنان للفكر والمعتقدات الصهيونية التى رأى قادتها انه اذا كانت الهجرة لهذه البقعة اكسير حياتهم فان الاستيطان هو العمود الفقرى لهذا المشروع ٠

سياسة الليكود الاستيطانية

وآثارها على مشروع «الحكم الذاتي»[*]

مي شدعة[**]

إن مبادئ الليكود الاستيطانية التي تُوِّجَت بإضفاء السمة العسكرية على المستوطنات، تهدف الى خلق «أمر واقع» لمنع إقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، والى تمكين إسرائيل من تحقيق مطامعها التوسعية، وذلك في إطار مشروع بيغن للحكم الذاتي الذي توّجته اتفاقات كامب ديفيد. وقد تحدَّث شارون عن إنجازات الليكود بقوله: إن السنين الأخيرة كانت «أفضل سنين في تاريخ الصهيونية». وإن إقامة مدن للمستوطنين تتمتع بمجالس مستقلة وبسلاح خاص بها، تُبرز - أكثر من أي شيء آخر - الأخطارَ المحدقة بالمجالس البلدية الفلسطينية بشكل خاص، وبالشعب الفلسطيني بشكل عام.

شهدت الضفة الغربية وقطاع غزة منذ تسلم الليكود للسلطة إثر انتخابات أيار (مايو) ١٩٧٧ تغييرات جذرية طرأت على صعيد الوضع الذي أقامه الليكود على الأرض وعلى مستوى النضال الوطني الذي يخوضه الشعب الفلسطيني في تلك

(*) أنجزت هذه الدراسة في شهر تموز (يوليو) ١٩٨١.

(**) باحثة في شؤون الأرض المحتلة نشرت لها مؤسسة الدراسات الفلسطينية عدداً من الكتب السنوية الخاصة بهذا الموضوع.

المناطق. فقد عمل الليكود من جهة على خلق واقع جديد يتلاءم مع الحكم الذاتي الذي كان ينوي فرضه. ومن جهة أخرى اشتد النضال الوطني الفلسطيني بشكل ملحوظ محققاً أهدافاً معينة ومتسماً بسمات جديدة. وقد عجل بهذه التغييرات الإطار السياسي الخاص الذي واجهته المسألة الفلسطينية خلال عهد الليكود والمنبثق من تصميم المحتل على إيجاد حل نهائي للمسألة السياسية المتعلقة بالأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧. ولقد عولجت هذه المسألة انطلاقاً من الفكرة التي لم يتزحزح عنها بيغن، رئيس الليكود ورئيس الحيروت (أهم فصائل الليكود) منذ أكثر من ٣٠ عاماً: فكرة «أرض ـ إسرائيل» القائمة على الحق اليهودي التاريخي المزعوم في كامل فلسطين.

فالليكود الذي حفظ للاستراتيجية الاسرائيلية، كما رسمها أسلافه العمّاليون، هدفها المزدوج القاضي بضم أراض جديدة ورفض إقامة دولة فلسطينية، بناها حصرياً على مبدأ «أرض ـ إسرائيل» مما جعله يطالب بضم كافة أجزاء الضفة والقطاع المصنفة «كجزء لا يتجزأ من أرض ـ إسرائيل» ويرفض الدولة الفلسطينية لتكريس «حق السيادة الاسرائيلية» على هذه المناطق. وبالطبع لم تكن المزاعم حول «الحقوق التاريخية» غائبة عند الأسلاف الذين أكدوا هذه الحقوق بشعارهم المتعلق «بأمن إسرائيل». ولم يخف إيغال آلون أن إيجاد حل لمشكلة الشرق الأوسط على أساس «تسوية إقليمية»، أي انسحاب إسرائيل من المناطق الفلسطينية المكتظة بالسكان، لضمان «حدود آمنة» لها، لا يعني «عدم وجود شعور تاريخي لدى الشعب اليهودي نحو العديد من تلك المناطق. فمثلا الشعور اليهودي التاريخي تجاه مناطق يهودا والسامرة يساوي شعوره القائم تجاه الشريط الساحلي والجليل»[1]. وبذلك تتحول عملية الاحتفاظ ببعض المناطق إلى «مسألة حق» وعملية استرجاع البعض منها إلى «اختيار حر». ولم يتردد حزب العمل بتوجيه الاستيطان إلى المناطق المكتظة بالسكان بالرغم من ادعائه أنه يريد إعادتها إلى سلطة أردنية ـ فلسطينية، بهدف «المحافظة على الطابع اليهودي لدولة إسرائيل». لم تقم «كريات أربع»، بجوار الخليل، دون المساعدة المادية التي وفّرها آلون، رئيس الوزراء آنذاك، وشمعون بيريس وزير الدفاع في حكومة رابين. ودون هذه المساعدة لم تكن «عفرا» لتُنشأ إلى شرق رام الله. وبهذا لم يحصر حزب العمل الاستيطان في وادي نهر الأردن، وتصرّف انطلاقاً من القناعة بأن إقامة المستوطنات اليهودية هي «حق يهودي» وليس للاستجابة إلى الضرورات الأمنية فقط. ومن جهة أخرى، استناداً الى نفس الادعاءات التاريخية، اتخذت القرارات بضم القدس الشرقية وبجعل «القدس الموحدة العاصمة الأبدية لإسرائيل». ولذلك كتب آلون: بالنسبة

(١) Yigal Allon, «Israel: The Case for Defensible Borders» Foreign Affairs, vol. 55, no. 1, October 1976, p. 44.

للقدس «يجب أن نضع حلاً دينياً وليس حلاً سياسياً» للمدينة، «المركز الأبدي للشعب اليهودي»[٢]. ويمكن القول بأن المواقف التوسعية لكل من الليكود والحكومات العمّالية المتعاقبة، تنطلق من اعتبارات «أيديولوجية» موحّدة. فلم يتميز الليكود إلاّ بإعطاء «الحقوق التاريخية» امتداداً مطلقاً. وكانت جميع التصريحات التي أطلقها بيغن قبل عام ١٩٧٧ وبعده، أي عندما كانت مسيرة كامب ديفيد قد انطلقت، تذكّر دائماً بشعار «أرض - إسرائيل» ذات السيادة السياسية والجغرافية الموحّدة. ففي عام ١٩٥١، أثناء انتخابات الكنيست الأول، انفرد الحيروت بطلب مواصلة الحرب حتى يتم «احتلال كامل أرض - إسرائيل»؛ وأثناء انتخابات ١٩٥٥ طالب بشن حرب استباقية ضد العرب لتحقيق هذا الهدف، فذكر بيغن أمام جمهور من مؤيديه في تل أبيب، بأن الوقت قد حان «لتحرير الأرض الوطنية» بما فيها الضفة الغربية التي كان يركز اهتمامه عليها. وعندما أصبحت الضفة والقطاع تحت الاحتلال الاسرائيلي نتيجة حرب حزيران (يونيه) ١٩٦٧، أعلن بيغن فوراً وجوب ضم هذه الأراضي نهائياً. فالحرب، التي خاضها النظام العمالي الحاكم، جعلت من حلمه حقيقة فأنشأت «إسرائيل الكبرى» التي بنظره لا يمكن تقسيمها. ولم يتوقف بيغن عن تكرار هذه القناعة في مقالات وخطابات عديدة. وفي إحدى مقالاته الأسبوعية لصحيفة مسائية إسرائيلية كتب: «هناك من يقول إنه يجب أن يسترجع حسين [الضفة]. هناك من يدعي، بسبب تضليلات العصر والأفكار السائدة، أنه يجب اعطاؤها لما يسمى «بإدارة فلسطينية». مشكلتنا هي أن أحداً لا يستطع تصور احتمال ثالث وهو إقامة سيادة يهودية على أنحاء أرض - إسرائيل»[٣]. وفي برنامجه الانتخابي (عام ١٩٧٧) أدخل الليكود هذه المطالب التوسعية التي نصت على «أن أرض - إسرائيل ما بين البحر ونهر الأردن لا تتجزأ مرة أخرى»[٤]. قبيل ذلك (في ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٧٧) صرح بيغن أمام مؤتمر حزبه بأن «كل من هو مستعد لتسليم هذه المناطق (الضفة والقطاع) لسلطة أجنبية يضع الأساس، بشكل لا مفر منه، لدولة فلسطينية». واتخذ المؤتمر قراراً (في ٦ من الشهر المذكور) بأن الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ «هي جزء لا يتجزأ من السيادة الاسرائيلية». ولم يكن غريباً إذا قام الليكود فور فوزه بالانتخابات بالاعلان عن أن الضفة والقطاع «مناطق محررة»، ولم تعتبر على الاطلاق مناطق محتلة. وفي خطابه أمام الكنيست (٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨) المعقود للتصديق على اتفاقية كامب ديفيد، حدّد بيغن أن عبارة «الشعب

---

(٢) المصدر نفسه، ص ٤٨.

(٣) Eytan Haber, Menahem Begin (Paris: Editions Stock, 1978), p. 383.

(٤) المصدر نفسه، ص ٤٠٥.

الفلسطيني » ، الواردة في نصوص الاتفاقات ، تترجم ، وفقاً للمصطلح الاسرائيلي ، إلى « عرب أرض - إسرائيل » ، وكشف عن رفض إسرائيل إدراج اقتراح متعلق بالدولة الفلسطينية في تلك النصوص . وعندما اجتمع الكنيست في ٢٠ آذار (مارس) ١٩٧٩ للتصديق على المعاهدة المصرية - الاسرائيلية ، كرر بيغن الرفض الاسرائيلي للانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ ولإقامة دولة فلسطينية . وذلك قبل تصريحه بأن المشروع الاسرائيلي للحكم الذاتي « فكرة يهودية وصهيونية رائعة » يرغب الاسرائيليون بتحقيقها . « فهناك فارق كبير بين اعطاء حكم ذاتي كامل للأراضي أو بين اعطائه للسكان »[٥] . وباختيارها الموقف الثاني ، تؤكد إسرائيل تصميمها على ضم الضفة والقطاع نهائياً .

استطاع بيغن ، بموجب اتفاقات كامب ديفيد (أيلول/سبتمبر ١٩٧٨) والمعاهدة المصرية - الاسرائيلية التي تلتها (آذار/مارس ١٩٧٩) ، أن يجعل - للمرة الأولى - المسألة السياسية لمستقبل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ موضوع مباحثات مفتوحة مع دولة عربية . والمطلوب - بنظره - من هذه التحولات السياسية هو الحصول على ضمانة لفكرة دولة إسرائيلية تحتوي الضفة والقطاع . وبقوله - كل شيء قابل للتفاوض - لم يشر إلى احتمال ممكن لإعادة النظر في « الحق اليهودي بالسيادة » على تلك الأراضي . وكرر مراراً أنه ستجري المطالبة بهذا « الحق » بعد الفترة الانتقالية المحددة للحكم الذاتي وما كان يمكن « التفاوض » حوله هو فقط المسائل العملية المتعلقة بالحكم الذاتي ، بشرط أن أي اتفاق محتمل لأي مسألة من المسائل المطروحة يعطي التأكيد على أن الحكم الذاتي لن يكون جنين الدولة الفلسطينية . لنذكر ، على سبيل المثال ، الاصرار الاسرائيلي على وجوب تعيين ١٢ عضواً للمجلس الاداري ، خوفاً من أن يكون التمثيل الأوسع تجسيداً مسبقاً « للبرلمان الفلسطيني » . لذلك كله اقترحت البعثة الاسرائيلية ، بعد فترة قصيرة من بدء مفاوضات الحكم الذاتي في بئر السبع (٢٥ - ٢٧ أيار/مايو ١٩٧٩) ، عدم تأجيل تشكيل « لجان عمل » . تم تبني هذا الاقتراح (مفاوضات الاسكندرية ، ٥ و٦ تموز/يوليو ١٩٧٩) بعد رفض الاقتراح المصري المتعلق بضرورة الوصول إلى اتفاق حول « اعلان للمبادىء » (مفاوضات هرتزليا ، ٢٤ - ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٧٩) . وبيغن ، الذي لا يمكن اتهامه باخفاء نواياه ، كان قد وضّح أن الحكم الذاتي لا يعني اطلاقاً السيادة السياسية . وبعد اعطائه تفسيراً خاصاً للاستقلال الذاتي أكد كذلك أن الانسحاب الاسرائيلي من سيناء لا يمكن أن يشكل أسبقية بالنسبة للصهيونية بشكل عام ، ولبيغن والتجمعات المناصرة لفكرة « أرض - إسرائيل » بشكل خاص ، فالضفة والقطاع لهما أهمية خاصة خلافاً لأهمية سيناء . والطريق المسدود الذي وصلت إليه مباحثات الحكم

(٥) يديعوت أحرونوت ، ١٩٧٩/٣/٢١ .

الذاتي (في أوائل ١٩٨٠) بعد أكثر من عشر جولات، لم تكن نتيجة اختلافات مزعومة بين المشروعين المصري والاسرائيلي حول طبيعة الحكم الذاتي خاصة وانها عالجت مسائل ثانوية وأهملت مسائل هامة مثل الاستيطان والاحتجاجات، التي كان يطلقها المفاوضون المصريون من حين لآخر، لم تؤد إلى أي نتيجة؛ فلم تطرح مسألة تفكيك المستوطنات التي أقيمت منذ عام ١٩٦٧، بل بالعكس استمرت الهجمة الاستيطانية بقوة لم يسبق لها مثيل. فاعطاء اجراء المفاوضات صفة رسميّة وتحديد مدة خمس سنوات كمهلة لانتهاء المرحلة الانتقالية لتطبيق الحكم الذاتي دفعا الليكود إلى سباق مع الزمن. فأخذ يعزز في تطبيق سياسة فرض «الأمر الواقع»، معتمداً قبل كل شيء على سياسة استيطانية مميزة، يترتب عليها تحقيق الأهداف الاستراتيجية الاسرائيلية المعلنة. وبينما كان يدخل لعبة المفاوضات كرّس الليكود واقعاً جديداً يؤمن مستلزمات الحكم الذاتي واستبعاد فكرة دولة فلسطينية نهائياً. وأصبح الاستيطان، منذ تسلم الليكود السلطة (٢٢ حزيران/يونيه ١٩٧٧) هو المعضلة الرئيسية في أي حل عادل للقضية الفلسطينية يقوم على حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه الوطنية المشروعة المتعلقة بتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة.

واقع جديد يتلاءم مع مشروع الليكود للحكم الذاتي

إن الدراسة المقارنة للمقترحات الاسرائيلية المتعلقة بتطبيق الحكم الذاتي تدل على أن المحورين الأساسيين - الاستيطان والمجلس الاداري - متداخلان ومتكاملان. بعد «مشروع النقاط الست والعشرين» الذي طرحه بيغن أمام الكنيست في ٢٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٧[٦]، وضع الاسرائيليون مشاريع أخرى، من ضمنها مشروع لجنة المدراء العامين لأقسام الحكومة الاسرائيلية المختلفة، التي أسست عام ١٩٧٨ باشراف الياهو بن اليسار، مدير مكتب بيغن سابقاً وأول سفير لاسرائيل في مصر. قدمت اللجنة مشروعها إلى الحكومة (شباط/فبراير ١٩٧٩) تحت عنوان «الادارة الذاتية المتعلقة بعرب يهودا والسامرة وقطاع غزة». لم ينشر بكامله، بل قامت رئاسة الوزراء بتسريب بعض نقاطه للصحافة والاذاعة الاسرائيلية[٧]. اعتبر هذا المشروع من قبل المراقبين

(٦) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مشاريع التسوية الإسرائيلية ١٩٦٧ - ١٩٧٨: دراسة توثيقية نقدية (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٨)، ص ١٤ - ١٨.

(٧) - معاريف، ١٩٧٩/٢/١١.
- داڤار، ١٩٧٩/٢/١١.
- هآرتس، ١٩٧٩/٥/٢١.
- Amos Perlmutter, «The Egyptian-Israeli Negotiations» Foreign Affairs, vol. 57, no. 5, Summer 1979, pp. 986-1004.

الدوليين بمثابة قاعدة للبعثة الاسرائيلية في مفاوضات الحكم الذاتي. وفي ٣ أيار (مايو) ١٩٧٩ قدم بيغن مشروعاً بعنوان «مشروع مبادىء لاقامة حكم ذاتي كامل للسكان العرب في يهودا والسامرة وغزة ولوجود المستوطنين اليهود في تلك المناطق». ويذكّر ملحق خاص بالمشروع بأن القيادة الصهيونية «لن تسمح أبداً بإقامة دولة فلسطينية» في الضفة الغربية وقطاع غزة(٨). ولدى مصادقة الحكومة عليه (٢١ أيار/مايو ١٩٧٩)، على أثر موافقة اللجنة المذكورة (١٧ أيار/مايو ١٩٧٩)، اتخذ قرار بالاجماع بعدم طرحه الآن على مصر لأسباب تكتيكية. إن كافة هذه المشاريع تجمع على ضرورة المحافظة على «حق الشعب اليهودي في استيطان أرض - إسرائيل» أثناء فترة الحكم الذاتي. ولقد نفذت عملياً المقترحات الاسرائيلية بشأن الاستيطان كما جاءت في هذه المشاريع، وسنرى كيف يفسّر الهدف المرسوم للسياسة الاستيطانية، الخاصية المعطاة للمجلس الاداري.

ولكن تجدر الاشارة هنا إلى أنه إذا كان الواقع الجديد الذي أقامه الليكود يتبلور بجدة من خلال سياسته الاستيطانية، فهذا لا يعني أن القرارات والمراسيم الجديدة التي اتخذها على كافة المستويات (الصحية والتعليمية ...الخ) لم تكن بداية ضم(*). وكونها تهدف جميعاً إلى السيطرة الكاملة على الشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال يتماشى مع سياسة الليكود الاستيطانية، التي تميزت بمصادرة أراض واسعة، وباعطاء المستوطنات

---

(٨) - هآرتس، ١٩٧٩/٥/٢٢.
- معاريف، ١٩٧٩/٥/٢٢.

(*) مثل قرار الحكومة الإسرائيلية (١٤ آب/أغسطس ١٩٧٧) الذي ينص على مساواة الخدمات الاجتماعية في الضفة والقطاع بالمستوى القائم في إسرائيل. شمل القرار خدمات مختلفة «منها توسيع شبكة الكهرباء وضمها إلى شبكة الكهرباء الإسرائيلية، إنشاء شبكة مياه جديدة لتزويد كافة المناطق بالمياه، وبناء مدارس ومستشفيات، وإقامة مؤسسات للتأهيل المهني، وصون حقوق العمال العرب، وكذلك تشريع قوانين خاصة بالعمل في المناطق» (يديعوت أحرونوت، ١٩٧٧/٨/١٥). عملياً، جهد الليكود في عدم تحسين الخدمات الصحية، والثقافية والمائية والكهربائية الخاصة بالسكان الفلسطينيين. مما يعطي القرار مضموناً سياسياً واضحاً. فعلى سبيل المثال، في المجال الصحي، فرض منذ شباط/فبراير ١٩٧٨ التأمين الصحي مما أدى إلى حرمان السكان من الخدمات الصحية المجانية، كما كان الوضع سابقاً، إلى جانب إجبارهم على تحمل أعباء مالية إضافية لتغطية نفقات التأمين، وذلك مع العلم بأنه تطبق عليهم أي زيادة تطرأ على نفقات التأمين (في عام ١٩٧٩، فرض عليهم زيادة قدرها ٢٥٠ ليرة إسرائيلية). ومما يزيد الأوضاع الصحية سوءاً، رفض إعطاء تصاريح لبناء مستشفيات جديدة فلا يوجد الآن سوى ١٧ مستشفى في الضفة مع ١٫٣٧٤ سريراً؛ بينما كان عام ١٩٦٧: ١٦ مستشفى مع ١٫٤١٦ سريراً (نشرت هذه الأرقام، الطليعة (القدس)، ١٩٧٩/١٢/٢٧). ويأتي المرسوم رقم ٧٤٥ الصادر في ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٧٨ ليؤكد أن للقرار الصادر عام ١٩٧٧ مغزاه السياسي قبل كل شيء. يتناول المرسوم تغيير الوضع القانوني للهيكل الطبي في الضفة الغربية، إذ يخول للحاكم العسكري العام حق إعطاء، أو سحب، أو تجميد إذن العمل الخاص بالمهنة الطبية، دون أي اعتبار لما جاء حول هذا الشأن في أي قانون آخر معمول به.

هيكلية جديدة تبرز من خلال المكان المختار لاقامتها ، وبتحويلها إلى بديل عن المجالس البلدية الفلسطينية ، وبانشاء جيش فعلي من المستوطنين.

مصادرة الأراضي

لحرمان الفلسطينيين من القاعدة الأرضية التي بدونها لا يمكن للدولة الفلسطينية رؤية النور ، عمد الليكود إلى تملك كافة الأراضي الخاصة والعامة في الضفة (٥٫٥٧٢٫٠٠٠ دونم) وقطاع غزة (٣٦٧٫٠٠٠ دونم). فقلب نظام ملكية الأراضي الساري في المناطق المحتلة ، تحت الادعاء بأن هناك « فراغاً قانونياً » يستطيع ملأه كما يشاء. وطرح منذ البداية أن كل أرض ليست « ملكية خاصة » تعود إلى الدولة الاسرائيلية تلقائياً. وفي هذا السبيل ، زعم أن الأراضي « غير المسجلة » ليست ملكاً لأحد بل هي للدولة ؛ وذلك بالرغم من عدم استكمال سجل المساحة في الضفة ، إذ بقي أكثر من نصف الأراضي الخاصة غير مسجل. وبوصفها « ملكية غير محددة » عمد الليكود إلى تجاهل قيام أصحابها الشرعيين بفلحها منذ أجيال بناء على العرف وعدم تمكنهم من إبراز سندات ملكيتها لا يسمح باعتبارها أراض غير خاصة. ويقول الدكتور بول كوايرنغ في هذا الصدد « يستخدم الاسرائيليون نصاً في قانون الأرض الأردني ، قائماً على تصنيف لملكية الأرض يرجع إلى الحقبة العثمانية ، فيزعمون بناء عليه أن كل مزارع القرى هي عملياً أرض للدولة لا تستطيع القرية أن تدعي ملكيتها إلا في حالة كونها تزرع. ومثل هذه الأرض ـ التي كانت تسمى « أرض الميري » في ظل القانون العثماني ـ تشكل حوالي ٧٠٪ من أراضي الضفة الغربية. ويذهب الاسرائيليون إلى القول ان هذه الأرض إن لم تكن مزروعة فعلا فان ملكيتها تؤول إلى الدولة ، وانه في مثل هذه الأحوال تملك الحكومة الحق العملي في التصرف في الأرض وفق مشيئتها »[٩]. غير أن التمييز بين الأرض المملوكة ملكية خاصة ، والمعروفة باسم الملك ، وبين « أرض الميري » ، لا يمنع من مصادرة الأراضي الخاصة المسجلة والتي توجد أوراق ثبوتية لها. وموقف الليكود من نظام ملكية الأراضي كان مكمّلا لموقف الحكومات العمّالية التي أدخلت الأراضي المعروفة باسم « الأراضي المتروكة » المصادرة من قبل « الحارس على أملاك الغائبين ». ينص « مرسوم الأملاك المتروكة » (المرسوم رقم ٥٨ ، الصادر في ٢٣ تموز/يوليو ١٩٦٧ وهو ساري المفعول ابتداء من حزيران/يونيه ١٩٦٧) بأنه « تعتبر ملكية متروكة ، كل ملكية يكون صاحبها أو من استملكها شرعياً قد غادر المنطقة إمّا

(٩) Paul Quiring. «Israeli Settlements and Palestinian Rights» **Middle East International**, September 1978, pp. 10-12: Oct. 1978, pp. 12-15.

في التاريخ المحدد (٧ حزيران/يونيه ١٩٦٧) أو قبل هذا التاريخ أو بعده »(*). ويخوّل الحارس على أملاك الغائبين الحق في الاستيلاء على «الأملاك المتروكة» وقد اعتمد تفسير هذا المرسوم على «قانون أملاك الغائبين» (الصادر في ١٩٥٠) الذي بموجبه يعتبر «غائباً كل شخص كان موجوداً في بلد معاد ». إلى جانب ذلك، طبّق حزب العمل «قوانين الطوارىء - ١٩٤٥ »، الموروثة عن الانتداب البريطاني، والتي تنص على أنه يمكن اعتبار أي منطقة بمثابة «منطقة مغلقة» تحت ستار «أسباب أمنية». ونفذت السياسة الاستيطانية منذ مجيء الليكود على أساس هذه القوانين والمراسيم المتعلقة بالأراضي. وقيام الليكود بسلب الأراضي يتطابق مع مشروع بن اليسار الداعي إلى «عدم اعطاء سلطة الحكم الذاتي حق التصرف في «الأراضي الأميرية» المقدرة بـ ٧٠٠٫٠٠٠ دونم، والتي ستوضع تحت تصرف الحكومة الاسرائيلية» لإقامة المستوطنات. ويلوح المشروع بمصادرة «الأراضي - ٥٠٠٫٠٠٠ دونم - التي هي الآن موضوع خلاف بين الحكومة الاسرائيلية وأصحابها العرب». وأكد بيغن في مشروعه المقدم في أيار (مايو) ١٩٧٩، أن «الأراضي الأميرية والأراضي غير المزروعة» ستبقى بين أيدي المحتل. وكشفت معلومات لاحقة أهمية هذا التأكيد، فهي تذكر بقرار اتخذته الحكومة الاسرائيلية بضم أراض مصنفة «أراض أميرية»: «١ - الأراضي ذات الملكية غير الفردية (أي الأراضي الأميرية بحصر المعنى) والأراضي التي تملكها هيئة أو مؤسسة خاصة. ٢ - الأراضي المثبتة شرعاً كأراض خاصة في سجل الأراضي ولكن لم تزرع خلال السنوات العشر الماضية. ٣ - الأراضي الخاصة والتي زرعت فقط منذ عام ١٩٦٧ وسيتم تحديدها بناء على الصور التي التقطها الطيران الاسرائيلي قبل حزيران ١٩٦٧ »(١٠). ويعكس هذا التضخيم لمفهوم «الأراضي الأميرية» رغبة المحتل في جعل الضفة الغربية شديدة الفقر، وهي تقليدياً منطقة زراعية، بانكاره حق الفلاح في

(*) هآرتس. ١٩٧٨/٥/٢٦. حاول الليكود (في أيار/مايو ١٩٧٨) إعطاء تفسير جديد «للغائب»، يشمل الفلسطينيين المقيمين في الدول غير العربية والذين يديرون أعمالهم عن طريق وكلاء لهم مقيمين في الضفة. ولقد كشفت الصحف الفلسطينية الصادرة في القدس أن السلطات العسكرية قررت إلغاء «التوكيلات»، كما أكد محامون أن السلطات ترفض كل الأعمال الخاصة بهؤلاء الفلسطينيين. ولكن فشلت هذه المحاولة بسبب التحركات الواسعة التي قامت بها البلديات، والاجتماعات التي عقدت استنكاراً، وكان من أهمها الاجتماع الذي عقد في بيت لحم (في ٢٣ أيار/مايو ١٩٧٨) حيث كشف الياس فريج، رئيس البلدية، أن ٤٣٠٫٠٠٠ دونم و١١٫٠٠٠ مبنى مهددة بالمصادرة من قبل «الحارس على أملاك الغائبين» في حال عدم إلغاء الاجراء الجديد (الطليعة (القدس)، ١٩٧٨/٥/٢٥). وأصدرت في حينه وزارة الدفاع بياناً «لتهدئة الأجواء»، ولكن مضمونه مبهم إذ «يؤكد أن أي تغيير (في المرسوم) هو من صلاحية الحكومة، وكأن هذا الاحتمال غير مستبعد به» (Le Monde, 25 Mai 1978).

(١٠) الاتحاد (حيفا)، ١٩٧٩/١٠/١٩.

التصرف بأراضيه، كما يدل على درجة التعقيد التي وصل إليها «نظام ملكية الأراضي» المعمول به في عهد الليكود. ولما كانت مصادرة الأراضي الأميرية قائمة على حق مزعوم، انتقلت المشكلة إلى فئة الأراضي الخاصة فاستهدفتها المصادرات.

إن تكاثر عمليات مصادرة الأراضي الخاصة (المزروعة وغير المزروعة)، التي غالباً ما كانت تقدر مساحتها بآلاف الدونمات، هو عمل تميز به الليكود ولم يخف طويلا على اللجان الدولية المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧. فعلى سبيل المثال: سيج ١٠٫٠٠٠ دونم من حارس (بمنطقة نابلس) لمستوطنة اريئيل التابعة لغوش إيمونيم (أيار/مايو ١٩٧٨)؛ صودر ٤٫٦٥٠ دونماً من عناتا (شرقي القدس) «لأسباب عسكرية»، ولكن الأهالي أكدوا أن هذه الأراضي صودرت لتوسيع مستوطنة معاليه أدوميم، كما صودر ٢٫٤٠٠ دونم من بيطونيا (أيلول/سبتمبر ١٩٧٨). وخلال شهري تشرين الأول (أكتوبر) - وتشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٩ فقط، صودر للاستيطان بطرق مختلفة: ٢٫٥٠٠ دونم من أهالي بيت لاهيا لمستوطنتين جديدتين في شمالي قطاع غزة؛ و١٫٢٠٠ دونم من أهالي طوباس (منطقة جنين) تحت ادعاء «الأسباب العسكرية»؛ و١٥٫٠٠٠ دونم من أهالي دير استيا بحجة «إقامة مناطق تدريب للجيش»؛ و١٫٠٠٠ دونم من أهالي مجدل بني فضل في وادي الأردن؛ و١٫٠٠٠ دونم في جبل عيبال المطل على نابلس؛ و٤٫٠٠٠ دونم من أراض أميرية وأراض غير مسجلة في سجل الأراضي بناء على قرار لمجلس الوزراء الاسرائيلي؛ و٢٠٫٠٠٠ دونم من أهالي جبع (منطقة جنين) وتم تسييجها بحجة إقامة «معسكرات تدريب للجيش»؛ و٧٠٫٠٠٠ دونم من أهالي يعبد (منطقة جنين). وخلال عام ١٩٨٠ تواصلت عمليات المصادرة للاستيطان على نطاق واسع وشملت من بينها ما يلي: ٢٫٠٠٠ دونم من أراضي بيت حانينا الزراعية، شرقي القدس (كانون الثاني/يناير)؛ ٢٫٠٠٠ دونم من أراضي قرية بيت أُمّر قرب بيت لحم، بالحجة الأمنية (نيسان/أبريل)؛ ٣٠٫٠٠٠ دونم من أراضي الوقف في غور العرجا والنعيمة، بالقرب من أريحا (نيسان/أبريل)؛ ١٥٫٠٠٠ دونم من أهالي دير استيا وفي المنطقة الواقعة جنوبي - غربي نابلس (تموز/يوليو)؛ ١٠٫٠٠٠ دونم من أهالي الرامون (قرب رام الله) (آب/أغسطس). ومنذ بداية ١٩٨١ لا يمر أسبوع أو يوم دون الاعلان عن مصادرات جديدة وهامة. فصودر بموجب قرار من الحكومة ١٥٫٠٠٠ دونم من «الأراضي الأميرية» في منطقة نابلس لتوسيع مستوطنات قائمة وإقامة مستوطنات جديدة (شباط/فبراير). ومجموع ما صودر في الضفة حتى منتصف الشهر المذكور يبلغ أكثر من ٥٥٫٠٠٠ دونم. ويذكر أنه أعطي مهلة ٢١ يوماً «لإبراز» الأوراق الثبوتية بينما معظم الأراضي المعنية «غير مسجلة». وذلك مع العلم أيضاً بأنه قد صدرت مراسيم يُمنع

بموجبها السكان من إقامة المباني على مختلف أنواعها على طول الطرقات الرئيسية.

ويصعب تحديد مساحة الأراضي الخاصة المصادرة منذ حزيران (يونيه) ١٩٧٧، وهناك بعض التقديرات حول المساحة المصادرة منذ بدء الاحتلال، فبناء على إحصائيات نشرت عام ١٩٧٩، تم مصادرة مليوني دونم في الضفة، أي ما يعادل ٣٨٪ من مجموع الأراضي العامة والخاصة؛ و٥٠٫٠٠٠ دونم في قطاع غزة، أي ١٦٪ من مجموع الأراضي. وبمقتضى الحجة الأمنية، صودر ١٫١٥٣٫٠٠٠ دونم من الأراضي الخاصة في الضفة و١١٫٧٤٠ دونماً من الأراضي الخاصة في قطاع غزة[11]. ولكن المساحة المصادرة فعلياً من الأراضي الخاصة تفوق هذه التقديرات نظراً لاستمرار إقامة مستوطنات جديدة على تلك الأراضي. ولقد صرح شامير، المستشار القانوني للحكومة الاسرائيلية (٤ أيار/مايو ١٩٨٠) بأن «تحليلاً بوضع الأراضي في [الضفة] يبيّن أنه لا يزال هناك مليون دونم من الأراضي متوفر في [الضفة]، وما دام مشروع الحكومة الاستيطاني يتطلب ٢٠٫٠٠٠ دونم فقط فيمكن القول بأن الحكومة تستطيع الاستمرار في سياستها المبنية على إقامة المستوطنات ومتابعة سياستها الاستيطانية»[12]. وتأتي عمليات مصادرة الأراضي الخاصة لصالح الاستيطان قبل كل شيء، لما كان من المألوف أن تقوم بعض المستوطنات (وعددها غير قليل) في مواقع «معسكرات للجيش» و «نقاط استيطانية عسكرية»، كانت قد أقيمت على أراض خاصة صودرت باستعمال الحجة الأمنية. وقد صرح اريئيل شارون، وزير الزراعة، بهذا الشأن: «حسب الممارسة المتبعة، فان النقاط الاستيطانية العسكرية ليست إلاّ خطوة أولى نحو قيام مستوطنات دائمة»[13]. ولما كان الليكود قد تجاوز الأسلوب المرتكز على اعطاء «أسباب أمنية» للتمويه بأن الأراضي الخاصة المصادرة هي بالفعل مرصودة للاستيطان فقد عمل أحياناً بهذا الأسلوب ولكنه تميز بسياسة استيطانية علنية. فهو الذي لم يكف عن الكلام حول «حق اليهود المطلق في الاستيطان في أرض - إسرائيل»، ولم يكن لديه أي سبب جذري لعدم الاعلان عن القرارات المأخوذة، ولا خفاء اسم المستوطنة المستفيدة من هذه المصادرة. لذلك كانت قرارات مصادرة أراض خاصة «غير محددة الملكية»، «غير مزروعة»... الخ. والقرارات المتعلقة بمنع اعطاء «تصريحات للبناء» على أراض تراد مصادرتها، أو التي تبدأ فيها الأعمال لاقامة مستوطنة دون تكلف نشر مراسيم عسكرية بشأنها، كانت كلها أساليب تحدد غالباً اسم المستوطنة التي ستقام أو التي يرغب في توسيعها. فعلى سبيل

---

(١١) النشرة الاستراتيجية (لندن)، العدد صفر - ٢، كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩، ص ٦.
(١٢) هآرتس، ١٩٨٠/٥/٥.
(١٣) هآرتس، ١٩٧٩/٢/١٦.

المثال نرى وزير الدفاع السابق ، عيزر وايزمن ، يصرح (٢٣ أيار/مايو ١٩٧٨) أمام لجنة العلاقات الخارجية والدفاع التابعة للكنيست ، بمصادرة ٨٠٠ دونم لصالح مستوطنات : اريئيل (حارس) ، تبواح ، نافيه تسوف ، وكرني شومرون. والأراضي المصادرة هي «أراض غير مزروعة» ، تتوزع ما بين «أراض أميرية» و«أراض غير محددة الملكية». وفي ٢٣ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٧ اتخذ قرار بانشاء المستوطنات التالية : بيزك ، دوتان ، ترتاسيح ، حارس ، تبواح ، سيلة الظهر ، شيلو :أدوريم ، ريحان بومعاليه حورون. وفي ١٤ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٩ ، اتخذ مجلس الوزراء بالاجماع قراراً بمصادرة ٤٠٠٠ دونم لتوسيع ٦ مستوطنات قائمة ولإقامة مستوطنة جديدة ، وصادق الكنيست على القرار في اليوم التالي. وهذه الأراضي المصادرة مصنفة «كأراض أميرية» و«أراض غير مسجلة». وباستثناء افرات (خصص لها ٢٠٠٠ دونم) فان جميع هذه المستوطنات تابع لغوش إيمونيم وهي : اريئيل (حارس) (١٠٠٠ دونم) وقدوميم (٧٠ دونماً) القائمتان في منطقة نابلس ؛ إلكانا (٤٠٠ دونم) في منطقة طولكرم ؛ غفعون (٦٥٠ دونماً) في منطقة القدس ؛ وبيت حورون (١٥٠ دونماً) في منطقة رام الله. ولم يتردد مجلس الوزراء في تعيين لجنة وزارية لدراسة إمكانية تخصيص أراض لكل من قدوميم (بالاضافة إلى السبعين دونماً المخصصة لها) ولمستوطنة عفرا (التابعة لغوش ايمونيم). ونذكر أيضاً القرار المتخذ (في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩) باقامة ١٩ مستوطنة جديدة في الضفة ، وبتحويل ١٢ نقطة استيطانية للناحال إلى مستوطنات مدنية ، وبتطوير ٥ مراكز مدينية (صادق الكنيست على هذا القرار في ٢٠ من الشهر المذكور). ومن جهة أخرى فإن «القرار المبدئي» المتخذ بالاجماع في اجتماع للحكومة (١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩) القاضي بالسماح للاسرائيليين (كأفراد ومؤسسات) بشراء الأراضي في الضفة والقطاع لا يعني التخلي عن عمليات مصادرة الأراضي الخاصة لصالح الاستيطان ، ولكن هذه الخطوة لا تتحقق في الواقع لأن السكان يرفضون بيع الأراضي ، وإن كان هذا لا يسمح بالاستنتاج بأنها خطوة معزولة عن المطالبة بما يسمى «حق الاسرائيليين في امتلاك الأراضي» في المناطق التي ستوضع تحت سلطة الحكم الذاتي والتي أدرجت في مشروعاته. وفي هذا الإطار يمكن اعتبار القانون الصادر في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٧ ، بحصر حق امتلاك الأراضي في الضفة الغربية «بالكيرن كاييميت» ، بمثابة خطوة تمهيدية. والقرار المتخذ في شباط (فبراير) ١٩٨٠ بتخصيص ٥٠ مليون ليرة إسرائيلية لتمويل صفقات شراء الأراضي في المناطق الفلسطينية المحتلة يأتي لتكريس هذا المطلب. أما كيفية تنفيذه فمغطاة منذ الآن بالأوامر الصادرة من قبل الحكم العسكري ببيع أراض دون موافقة أصحابها أو علمهم ، ومثال ذلك أنه خلال عام ١٩٧٨ تم «بيع» ٦٠٠٠٠ دونم في منطقة العبيدية (جنوبي شرقي القدس) دون معرفة القبائل

القاطنة هناك. وكذلك تم «بيع» ٤٠٥ دونم من أراضي عائلة ميشال في منطقة شيخ الجراح (القدس الشرقية) دون علمها، وفي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٩، أرسلت إلى ١٥٠ قروياً من حزمة وجبع (شرقي القدس) رسائل تعلمهم بوضع أراضيهم (٣٫٠٠٠ دونم) للبيع بعد أن وقّع الحاكم العسكري «أوامر الشراء». وبذلك تصبح عمليات شراء الأراضي الخاصة أسلوباً آخر من المصادرة، إلى جانب العوامل «الأيديولوجية» التي يبني عليها الليكود حق الاسرائيليين في امتلاك الأراضي، ولا يخفى أن هذا الحق هو لمصلحة الاستيطان. فقد استعملت الأراضي التي «اشتريت» في جبع وحزمة لتوسيع مستوطنة نافيه يعقوب على سبيل المثال. كما أن عدد المستوطنات التي أقامها الليكود في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ ذو دلالة كبيرة على أهمية المصادرات التي استهدفت الأراضي الخاصة (المزروعة أو غير المزروعة).

مدن من المستوطنين تحيط المدن الفلسطينية[١٤]

أقام الليكود ٧٥ مستوطنة جديدة، منها ٦٩ مستوطنة في الضفة الغربية و٦ مستوطنات في قطاع غزة، بالإضافة إلى المستوطنات التي أنشأتها الحكومات العمالية منذ بدء الاحتلال (٤٨ مستوطنة في الضفة و٦ مستوطنات في القطاع). وفي تصريح صحفي خاص أوضح اريئيل شارون (وزير الزراعة، ورئيس اللجنة الاستيطانية المشتركة بين الحكومة والمنظمة الصهيونية العالمية) «إن أهم ما أنجزناه هو بناء هياكل عظمية في جميع

---

(١٤) المصادر التي اعتمدنا عليها لوضع بيان بالمستوطنات هي: أ ـ وثائق الأمم المتحدة:
- «Report of the Security Council Commission Established Under Resolution 446 (1979)» S/13450 and S/13450 Add. 1 (12 July 1979).

وكذلك تقرير اللجنة المذكورة، رقم:
- S/13679 (4 December 1979).
- «Report of the Special Commitee to Investigate Israeli Practices Affecting the Human Rights of the Population of the Occupied Territories» A/32/284 (27 October 1977).

وكذلك التقارير التالية الخاصة باللجنة المذكورة:
- A/33/356 (13 November 1978); A/34/631 (13 November 1979); A/35/425 (6 October 1980).
- «Service Special des Droits Palestiniens». Bulletin no.3, Mars 1979, pp.23-33.

ب ـ
- «Les Arabes Sous L'Occupation Israelienne, 1978» (Beyrouth, Institut des Etudes Palestiniennes, 1979).
- «Les Arabes Sous L'Occupation Israelienne, 1979» (Beyrouth, Institut des Etudes Palestiniennes, 1980).

ج ـ نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، السنة العاشرة، ١٩٨٠.

د ـ شؤون فلسطينية، الأعداد ٩٨ إلى ١٠٩، ١٩٨٠.

الأماكن الهامة من وجهة النظر «الأمنية»، لقد استطعنا أن نتواجد فيها جميعاً ونمنع الآخرين من السيطرة على تلك المناطق...». «وتأكيده على استعمال كلمة الهيكل العظمي في وصف انجازاته يرجع إلى اعتقاده بأن تلك المستعمرات ما هي إلاّ منشآت أساسية يمكن ملؤها وتكثيفها بعد ذلك اعتماداً على الارادة السياسية الاسرائيلية»(١٥).

ويقوم هذا الهيكل بشكل أساسي على مستوطنات ذات طابع مديني. فأقيمت مراكز مدينية بصورة مباشرة، وخطط لضم المستوطنات الصغيرة ذات طابع مديني أو جماعي في تجمع استيطاني واحد على أساس دمجهم فيما بعد وتحويل التجمع نفسه إلى مركز مديني كبير. ومنذ حزيران (يونيه) ١٩٧٧ أوضح شارون أن المطلوب هو «تنفيذ مشروع استيطاني واسع النطاق لا يشمل مستوطنات زراعية فقط، بل مدناً أيضاً، إن المدينة التي تضم ٥٠ ألف مواطن لا يمكن زحزحتها»(١٦). والأولوية هي للمستوطنات المدينية المرتبطة عضوياً بالأماكن التي وجه الليكود التواجد الاسرائيلي إليها، أي المناطق المكتظة بالسكان. وتم هذا التوجيه انطلاقاً من نظرة بيغن إلى أن السيادة الاسرائيلية على الأراضي هي المسألة الجوهرية؛ أما التكوين السكاني في الدولة اليهودية التي يريد إنشاءها على كافة «أرض ـ إسرائيل» فهو مسألة ثانوية. ولذلك لا يمكن، بالنسبة لبيغن، النظر إلى الاستيطان كأسلوب تكتيكي، بل كمحقق للأهداف الاستراتيجية وكمؤمن للسيطرة على فلسطين التاريخية. وبالتالي، ولمنع إقامة وحدة فلسطينية سياسية كالتي تجد تعبيرها في الدولة الفلسطينية المستقلة، عمد الليكود إلى تفتيت وحدة الأرض الموجودة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وكانت الخارطة الاستيطانية التي ورثها قد أثبتت له، من خلال أمثلة منطقتي القدس وبيت لحم، أنه يمكن تجزئة المناطق المكتظة بالسكان إلى «وحدات جغرافية»، يسهل السيطرة عليها، بزرع مستوطنات حول التجمعات السكانية الفلسطينية وبينها. فقد مكّنت عملية تطويق القدس بعشر مستوطنات(*)، تقع ضمن منطقتها، من عزل المدينة عن التجمعات السكانية الفلسطينية الأخرى. وأعطت المستوطنات الخمس(**) المنشأة جنوبي بيت لحم النتيجة ذاتها فيا يخص هذه

---

(١٥) السياسة (الكويت) ١٩٨١/٢/٢٤، نقلاً عن نيويورك تايمز.

(١٦) معاريف، ١٩٧٧/٦/١٩.

(*) وهذه المستوطنات، باستثناء «الحي اليهودي» في مدينة القدس القديمة، هي: شمالاً: «عطاروت» (قرب مطار القدس، ١٩٧٠)، «رمات أشكول» (١٩٦٨)، «التلة الفرنسية» (على طريق رام الله ـ القدس. ١٩٦٩)، «نهالات دفنا» و«الجامعة العبرية» (١٩٦٩). شمال ـ شرق: «نافيه يعقوب» (١٩٧٣)، «امتداد سنهدريا» (١٩٧٣)، شمال ـ غرب: «راموت» (١٩٧٣). جنوباً: «جيلو شرفات» (جيلو) (١٩٧٣). ومن الجهة الشرقية، أي جنوب جبل المكبر. مستوطنة «تلبوت الشرقية» (١٩٧٣).

(**) المستوطنات التي أقامتها الحكومات المراخية جنوبي بيت لحم، هي: «تكواع» (١٩٧٥)؛ وضمن مجموعة «غوش عتسيون»، مستوطنات «كفار عتسيون» (١٩٦٧)، «آلون شفوت» (١٩٦٩)، «روش تسوريم» (١٩٦٩) و«أليعازر» (١٩٧٥).

المدينة، مع الأخذ بعين الاعتبار أنها تعزز المستوطنات القائمة حول القدس وتسهل الدخول في المنطقة الجنوبية من الضفة. ولم يكن الليكود، بتوجيه الاستيطان نحو المدن الفلسطينية الكبرى، ما وراء منطقة القدس وضواحيها، يتبنى فقط الأسلوب الذي اتبعته الحكومات العمّالية السابقة، بل كان أيضاً يقوم بعمل متمم لما نفذته هذه الحكومات التي أنشأت مستوطنات بجوار مدن تقع في قلب شمال الضفة وجنوبها(*). ومما يزيد التأكيد على أن الليكود لم يتعارض عملياً مع من سبقه هو عدم اهماله الوجود الاسرائيلي في وادي الأردن، حتى لو صبَّ هذا الاهتمام بوقفه المعلن بضم كافة الأراضي الفلسطينية نهائياً. فأخذ يعزز المستوطنات الثلاثة والعشرين(**) التي ورثها في هذه المنطقة، عن طريق اكمال المخططات الموضوعة لها، كما أقام فيها مستوطنات جديدة، ساعياً إلى اغلاق «الممرات» التي أبقاها العمّاليون في إطار دعوتهم إلى «التسوية الاقليمية» مع الأردن بموجب مشروع آلون. وكانت قرارات الليكود ومشاريعه تعكس التوجيه الجديد للاستيطان في وادي الأردن(***). ولكن، عندما أخذ الليكود يغلق

(*) هذه المستوطنات وعددها ٩ هي: «كريات أربع» (١٩٦٨) على الضاحية الشرقية من مدينة الخليل؛ وفي منطقة رام الله: مستوطنتان في مرتفعات اللطرون: «مفوحورون» (١٩٦٩) و«منتزه كندا» (١٩٧٦). يضاف إليها: «عفرا» (١٩٧٤) على طريق رام الله - أريحا، «كوخاف هشاحر» (١٩٧٥) و«ريمونيم» (شباط/فبراير ١٩٧٧) وتقع الاثنتان شمالي - شرقي قرية الطيبة، «جيفات همفتار» (١٩٧٥) إلى الجهة الشمالية من القدس. وفي المناطق الأخرى: «قدوم» (١٩٧٥) بين نابلس وقلقيلية و«الكانا» (مسحة، بئيرم) (نيسان/أبريل ١٩٧٧) جنوبي - شرقي طولكرم.

(**) وكانت هذه المستوطنات تتوزع على شكل حزامين متوازيين، يقع الأول في وادي الأردن نفسه ويمتد من الحدود الشمالية للضفة حتى الجهة الجنوبية للبحر الميت ويقع الثاني على المرتفعات المطلة على الوادي. وكان الأول يضم المستوطنات الأربع عشرة التالية (من الشمال إلى الجنوب): «محولا» (١٩٦٨)، «أرغمان» (١٩٦٨)، «مسواح الجديدة» (١٩٧٦)، «مسواح» (١٩٧٠)، «فتساءل ب» (١٩٧٧)، «فتساءل» (١٩٧٠)، «تومر» (١٩٧٦)، «غلغال» (١٩٧٠)، «نتيف هغدود» (١٩٧٦)، «مفسوم» (نعران) (١٩٧٧)، «ييطاف» (١٩٧٠)، «الموغ أ» (١٩٧٧)، «كاليا» (١٩٦٨)، «متسبيه شالم» (١٩٧٠). وكان الحزام الثاني يضم المستوطنات التسع التالية (من الشمال إلى الجنوب): «ملكي شوا» (١٩٧٦)، «روعي» (١٩٧٤)، «بكعوت» (١٩٧٢)، «حمرا» (١٩٧١)، «مخورا» (١٩٧٣)، «غتيت» (١٩٧٢)، «معاليه إفرايم» (١٩٧٢)، «مفوشيلا» («جيفات أدوما»، ١٩٧٦)، «معاليه أدوميم» («ميشور أدوميم»، ١٩٧٤).

(***) أحد مبادىء مشروع شارون كان اغلاق هذه «الممرات». وقد اتخذت اللجنة المشتركة للاستيطان بين الحكومة والمنظمة الصهيونية العالمية (في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٧٨) قراراً بإقامة خمس نقاط استيطانية على طول وادي الأردن (٢ بالقرب من أريحا، ٢ في منطقة الجفتلك بالقرب من جسر داميا، ١ بالقرب من كاليا شمال البحر الميت). كما اتخذت قراراً آخر (في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩) باستكمال ٦ مستوطنات بالقرب من أريحا قبل نهاية ١٩٨١ وهي: «بيت همرفاه» (جنوب شرق أريحا)، «ألموغ ب» و«نعيا ج» (شرقي أريحا)، «نعيا أ» (شمالي شرقي أريحا) و«نعيا ب» (شمالي - غربي أريحا). ولقد أقيم فعلاً بعض هذه المستوطنات المقررة (أنظر صفحة ١٥٥).

«المرات » ، قام بزرع المستوطنات وفقاً لمبدأ إقامة «كتل » استيطانية. وبهذا يكون ما تميز به الليكود هو طبيعة المستوطنات التي أنشأها. ويتضح ذلك أيضاً من العرض السريع للمستوطنات المقامة قبل حزيران (يونيه) ١٩٧٧ . فالمستوطنات المنشأة في منطقة القدس كانت ذات طابع سكني (بما فيها «الحي اليهودي » في مدينة القدس القديمة) باستثناء « منتزه كندا » ومنطقة صناعية واحدة هي « عطاروت » . أمّا المستوطنات المقامة جنوبي بيت لحم فهي مستوطنات جماعية دينية (تعتمد موشاف «إلعازار » على الصناعة الخفيفة ؛ وكيبوتس « روش تسوريم » على تربية الدواجن ؛ وكيبوتس «كفار عتسيون » على الصناعة إلى جانب بعض النشاطات الزراعية). وتستثنى مستوطنة «آلون شفوت » ، فهي مركز إقليمي (لليهود المتدينين ، يذهبون إلى القدس للعمل). وفي منطقة وادي الأردن ، وباستثناء « معاليه أدوميم » (مستوطنة صناعية) و« معاليه افرايم » (مركز اقليمي) و« فتساءل ب » (مستوطنة مدنية زراعية) و« مسواح الجديدة » (مكاتب وخدمات) ، أسست بقية المستوطنات كنقاط استيطانية عسكرية ، تحوّلت معظمها قبل مجيء الليكود إلى مستوطنات مدنية جماعية زراعية (على شكل موشاف غالباً). ولم تكن للمستوطنات المدينية أهمية على الرغم من وجود البعض منها (« كريات أربع » ، التي أسست كمستوطنة مدينية).

وتعكس المشاريع الاستيطانية الموضوعة من قبل الجهات المعنية بالاستيطان الاهتمام بالاستيطان المديني. فمشروع شارون[١٧] يقضي بإقامة مدن تتوزع ما بين «أحزمة المستوطنات الثلاثة » التالية : في الحزام الأول ، الممتد على بعد ٢٠ كلم وراء « الخط الأخضر » ، سيؤمن للسهل الساحلي «عمقاً استراتيجياً » ، انشاء مستوطنات مدينية وتحويل مستوطنات قائمة إلى مدن. وستكون « اريئيل » (حارس) مدينة من ١٥٠٠٠ر نسمة ؛ « قدوم » : ٥٠٠٠٠ر نسمة و« كرني شومرون » ، ٣٠٠٠٠ر . وسيحتوي الحزام الثاني على مستوطنات عديدة على طول نهر الأردن . أما الحزام الثالث فسيتشكل من المدن التي يجب بناؤها حول القدس ، بتحويل المستوطنات القائمة مثل « غوش عتسيون » ، « معاليه أدوميم » ، « ريمونيم » ، « كوخاف هشاحر » ، « بيت ايل » و« غفعون » إلى مدن . وسيصبح هذا الحزام جزءاً من « مدينة القدس الكبرى » التي سيصل عدد سكانها إلى مليون يهودي بعد ٢٠ ـ ٣٠ سنة. ويأتي « مشروع تطوير الاستيطان في يهودا والسامرة خلال ١٩٧٩ ـ ١٩٨٣ »[١٨] ، الموضوع من قبل متتياهو دروبلس رئيس دائرة الاستيطان في المنظمة الصهيونية العالمية ، والمعروف باسمه ، أكثر

---

(١٧) معاريف ، ٢٣ و١٩٧٩/١/٢٦ .
(١٨) وثيقة الأمم المتحدة : A/34/605, p. 4.

١

وضوحاً. إذ تحتوي مقدمته على مبادىء استراتيجية الاستيطان خلال « فترة الادارة الذاتية ». ومن بين هذه المبادىء المبدأين التاليين: «١ - سيتم توزيع المستوطنات المقترحة بناء على سياسة استيطانية تعتمد على إقامة مجموعات من المستوطنات في مناطق متلاحمة، مرتبطة ببعضها، ممّا يمكّن في المستقبل من تطوير خدمات ووسائل إنتاج مشتركة. ومع الزمن، وبفضل توسيع المستوطنات الجماعية وتطورها، يمكن تحويل بعضها إلى مستوطنة مدينية تنضم إليها باقي المستوطنات الموجودة في المجموعة». «٢ - لا يجب توزيع المستوطنات حول المراكز السكنية التابعة للأقليات فحسب، بل أيضاً بين هذه المراكز، كما اتبع في الجليل وفي مناطق أخرى من البلاد». ستغطي المجموعات (وعددها ٢١) كافة أنحاء الضفة الغربية، حسب التوزيع التالي:

١ - منطقة جنين: « غوش ريحان » (شمالي - غربي جنين) ٥ مستوطنات؛ « غوش دوتان » (جنوبي - غربي جنين) مستوطنة كبيرة، تطل على وادي دوتان.

٢ - منطقة طولكرم: « غوش معراف » (شمالي - شرقي طولكرم) ٤ مستوطنات على طول « الخط الأخضر » وستلحق بها المناطق الزراعية الموجودة غربي طولكرم؛ « غوش سلعيت » (جنوبي - شرقي طولكرم) مستوطنتان؛ « غوش كرني شومرون » (جنوبي - غربي طولكرم) ٦ مستوطنات.

٣ - منطقة نابلس: « غوش شومرون » (شمالي - غربي نابلس) ٤ مستوطنات؛ « غوش قدوميم » (غربي نابلس) ٤ مستوطنات؛ « غوش اريئيل » (جنوبي - غربي نابلس) مستوطنتان؛ « منطقة ايلون موريه » (جنوبي - شرقي نابلس) (حدد دروبلس فيما بعد بأنها ستكون هناك كتلة من ٤ مستوطنات)؛ « منطقة تيرزه » (شمالي - شرقي نابلس) (حدد دروبلس بأنها ستكون كتلة مع ٤ مستوطنات).

٤ - منطقة رام الله: « غوش شيلو » (شمالي - شرقي رام الله) ٥ مستوطنات؛ « غوش بيت ايل » (شمالي رام الله) ٥ مستوطنات؛ « غوش نافيه تسوف » (شمالي - غربي رام الله) ٤ مستوطنات؛ « غوش موديعين » (غربي رام الله) ٦ مستوطنات على جهتي « الخط الأخضر ».

٥ - منطقة القدس: « غوش غفعون » (شمالي - غربي القدس) ٤ مستوطنات؛ « غوش أدوميم » (شرقي القدس) ٥ مستوطنات.

٦ - منطقة بيت لحم: « غوش عتسيون » ١١ مستوطنة.

٧ - منطقة الخليل: « منطقة تركوميه » (شمالي - غربي الخليل) مستوطنة؛

«غوش أموس» مستوطنة في الشمال ـ الشرقي؛ «غوش يتير» (جنوبي الخليل) ٨ مستوطنات على جهتي «الخط الأخضر».

٨ ـ منطقة وادي الأردن: «غوش افرايم» ٣ مستوطنات[١٩].

يتطلب تنفيذ هذا المشروع إقامة ٤٦ مستوطنة جديدة، جماعية ومدينية، في الضفة. سيتم اسكانها حتى نهاية ١٩٨٣ بستة عشر ألف عائلة. وسيتم تعزيز المستوطنات التي أقيمت قبيل وضع هذا المشروع (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٨) بأحد عشر ألف عائلة. وقد حدَّد مؤخراً قسم الاستيطان في المنظمة الصهيونية العالمية أن الهدف هو إقامة ١٢ ـ ١٥ مستوطنة سنوياً، وذلك وفقاً لهذا المخطط الشامل.

وأكد دروبلس في مناسبات عديدة أن الاستراتيجية الاستيطانية تهدف بالضبط إلى منع إقامة الدولة الفلسطينية. وقد أعلن في بيان صحفي بعنوان «استراتيجية الاستيطـان في يهودا والسامرة»[٢٠] (صـدر في ٢٥ تموز/يوليو ١٩٧٩) أنـه «يجب التشديد، وخصوصاً بواسطة الأفعال، على أن الحكم الذاتي لا ولن ينطبق على الأرض، بل على السكان العرب فقط. وبناء عليه فإن أراضي الدولة والأراضي البور [في الضفة] يجب أن تصادر حالاً من أجل توطين المناطق الواقعة بين التجمعات السكانية العربية وحولها، بهدف تقليص خطر تطور دولة عربية أخرى في هذه المناطق إلى الحد الأدنى. فلا يجب أن نترك مجالاً للشك بشأن عزمنا على الاحتفاظ بصورة دائمة» بالضفة. وكنموذج للتطويق ستقام حول نابلس مجموعات المستوطنات على شكل دائرة قطرها ١٠ كيلومترات. ويدعو المشروع الثاني الذي قدمه شارون[٢١] (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩) إلى إقامة ١٦ مستوطنة جديدة في عام ١٩٨٠، منها ١٤ في الضفة الغربية و٢ في غزة، على أن تلحق كل واحدة بكتلة استيطانية وتكون ذات طابع مديني: «فينبغي أن تحتوي كل مستوطنة من غوش ريحان على ٥٠٠ إلى ٦٠٠ نسمة على الأقل؛ وكل مستوطنة من غوش شومرون على ٤٠٠ نسمة أمّا غوش كرني شومرون فسيصل مجموع سكانها إلى ١٠٫٠٠٠ ـ ٢٠٫٠٠٠ نسمة. ومن المخطط تحويل معاليه أدوميم إلى مركز يستوعب ٢٠٫٠٠٠ إلى ٢٥٫٠٠٠ نسمة. وستكون غوش اريئيل أهم مع وجود ٥٠٫٠٠٠ نسمة فيها». أمّا مشروع وزارة الدفاع[٢٢]، المقدم إلى الحكومة في أوائل

---

(١٩) يحدد هذا المخطط الشامل أسماء المستوطنات التي أنشئت والتي ستقام. فلمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إليه.

(٢٠) هآرتس، ١٩٧٩/٧/٢٦.

(٢١) هآرتس، ١٩٧٩/١٠/١٥.

(٢٢) هآرتس، ١٩ و١٩٧٩/١٠/٢١.

١٩٧٨ والذي يهدف كسواه إلى تأمين السيطرة الاسرائيلية على الضفة ، فيرتكز على أن يكون هناك «أكبر عدد ممكن من اليهود في القليل من المستوطنات . فعوضاً عن مستوطنات صغيرة مثيرة للمشاكل سنؤسس مراكز مدينية ». وتتوزع هذه المراكز ، وعددها ٩ ، بين الضفة (٧) وغزة (٢) . إن المراكز المطلوب إقامتها في الضفة هي حسب التوزيع الوارد للمناطق في المشروع :

١ ـ منطقة القدس :ـ « مركز عتسيون » ؛ « مركز معاليه أدوميم » (على الطريق بين القدس وأريحا) ؛ « مركز غفعون » (على الطريق بين « شيمن » و« عطاروت ») ، ويرمي هذا التخطيط إلى إحاطة القدس بحزامين من المستوطنات اليهودية : الحزام الداخلي ، وهو حزام « القدس الكبرى » : « عطاروت » ، « نافيه يعقوب » ، « غفعون » ، « والعازارية » . والحزام الخارجي مكوّن من « معاليه أدوميم » ، « غوش عتسيون » ، و« بيت حورون » .

٢ ـ منطقة شمال الضفة : مراكز « كرني شومرون » ، « حارس » (بالقرب من طريق هوتسيه ـ شومرون) و« النبي صالح » (« نافيه تسوف » ، جنوبي ـ غربي حارس) .

٣ ـ جنوبي جبال الخليل : « مركز ماعون كرمل » . وسيقام في قطاع غزة : « مركز قطيف » ، ومركز آخر بالقرب من زيكم ، في الشمال . ومن جهة أخرى يرمي مشروع غوش إيمونيم[٢٣] (نشر في نيسان/ابريل ١٩٧٨) ، الذي يخطط لإسكان مليون مستوطن في الضفة قبل عام ٢٠٠٠ ، إلى إقامة العشرات من المستوطنات الزراعية والصناعية ، مع الاعتماد على مبدأ المراكز المدينية الكبرى . وتطالب غوش ايمونيم بإقامة مدينتين كبيرتين ـ « كريات أربع » و« ايلون موريه » ـ تضم كل واحدة ٦٠٫٠٠٠ نسمة ؛ ومدينتين صغيرتين ـ منها « شيلو » ـ وفيها ٢٠٫٠٠٠ نسمة ؛ بالإضافة إلى مستوطنات زراعية يكون عدد سكان البعض منها ١٠٫٠٠٠ نسمة والبعض الآخر بين ٤٫٠٠٠ و٧٫٠٠٠ نسمة . وجاء في مقدمة المشروع : « اعتمدت الصهيونية منذ نشأتها على المبدأ القائل بأن استيطان أرض ـ إسرائيل يفتح الطريق أمام السيطرة السياسية » .

إن التخطيط على المدى البعيد للاستيطان يمثل أفضل اجراء للمطالبة « بالحق في السيادة الاسرائيلية » بعد الفترة الانتقالية المتوقعة . وكان تقرير بن إليسار يردد هذه المشاريع الاستيطانية المختلفة ؛ وينص أحد مبادئه على ضرورة خلق وجود إسرائيلي

(٢٣) ـ عال همشار ، ١٩٧٨/٤/٢٤ و١٩٧٨/٧/٧ .
ـ دافار ، ١٩٧٨/٤/٢٤ .
ـ يديعوت أحرونوت ، ١٩٧٨/٧/٧ .

فعّال في «المناطق غير المستوطنة» كما يؤكد أنه يجب تطويق المناطق الفلسطينية المكتظة بالسكان «بالمستوطنات والقواعد العسكرية». مما يشير إلى التصميم على مواصلة تثبيت المجموعات المقامة وضم المستوطنات المنفردة إلى مجموعات استيطانية مقامة أو جديدة. وبناء على هذه المشاريع المتكاملة، والتي تمّ تقديمها جميعاً إلى الجهات الحكومية، أنشأ الليكود خارطة استيطانية محددة الملامح، حيث تظهر المجموعات، أي نواة المدن الكبرى، والمدن ذاتها، موزعة في كافة المناطق، إلى جانب المستوطنات المنفردة وذلك على الشكل التالي (ولغاية أوائل شباط/فبراير ١٩٨١):

أ ـ الضفة الغربية

منطقة جنين:

«**غوش ريحان**»: تضم ٤ مستوطنات: «مي عامي ب» (مستوطنة جماعية زراعية)؛ «ريحان أ» (مستوطنة مدنية تعتمد على الزراعة والصناعة)؛ «ريحان ب» (مستوطنة مدينية)؛ و«ريحان ج». والتخطيط جار لإقامة «ريحان د»(*).

منطقة طولكرم:

«**غوش سلعيت**»: تضم مستوطنتين: «سلعيت» (مستوطنة جماعية زراعية)؛ «تسور نتان ب» (تعتمد على الزراعة والصناعة)(**).

«**غوش كرني شومرون**» ستتحول هذه الكتلة إلى مدينة كبرى تضم مستقبلاً ٣٠,٠٠٠ نسمة ولا تبعد إلا ١٥ دقيقة عن مدينة قلقيلية. تحتوي الآن على ٥ مستوطنات: «معاليه شومرون» (مستوطنة مدنية)؛ «كرني شومرون أ» (مستوطنة مدينية)؛ «كرني شومرون ب» (مستوطنة «دينية ـ علمانية»، وهي التجربة الأولى من نوعها في هذا المجال. سيعمل أفرادها في البداية في المنخفض الساحلي، ولكن من المقرر أن تتحول المستعمرة إلى مركز مديني كبير تؤمن مجالات العمل في داخله)؛ «كرني

(*) «مي عامي ب» أنشأها الكيبوتس القطري (أيلول/سبتمبر ١٩٧٧) بجوار مستوطنة «مي عامي» داخل فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، «ريحان أ»، هي المستوطنة الأولى التي أنشأها العامل الصهيوني شمالي الضفة (أواخر عام ١٩٧٧)، تقع بالقرب من «مي عامي ب». «ريحان ب»، أنشئت (عام ١٩٧٩) مقابل «ريحان أ»، بالقرب من الطريق المؤدي من «مي عامي» إلى نابلس، والمتصل بطريق نابلس ـ جنين. «ريحان ج»، أنشئت بالقرب من «ريحان ب» (١٩٨٠).

(**) «سلعيت». أنشأها الكيبوتس القطري (آب/أغسطس ١٩٧٧)، بين طولكرم وتقوم على أراضي قرية كفرسور. «تسور نتان ب» («سلعيت»)، أول مستوطنة تابعة لحيروت في شمالي الضفة، أنشئت (١٩٧٨) شرقي طريق قلقيلية ـ طولكرم، على بعد حوالي ٥ كلم شمالي مستوطنة «تسور نتان» داخل فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨.

شومرون ج » (مستوطنة لأفراد الجيش العامل)؛ «كرني شومرون د » (خصص لها ٣٫٠٠٠ دونم وهي قيد الانشاء) والتخطيط جار لإنشاء «كرني شومرون هـ »(*).

« غوش إلكانا » مستوطنتان : « إلكانا أ » (مستوطنة مدنية)؛ « إلكانا ب » (مستوطنة مدنية)(**).

منطقة نابلس:

أحاطت غوش إيمونيم مدينة نابلس ، من الجهة الشمالية - الغربية ، بسلسلة من المستوطنات ، فباستثناء مستوطنة « معاليه ناحل » ، وهي الأولى في إطار « نواة الشباب العامل القومي » التابع لمنظمة العمال القومية - الليكود ، فان كافة المستوطنات المقامة على طريق نابلس - جنين تابعة لهذه الحركة الاستيطانية. والمستوطنات المقامة على الطريق (٥) تنتمي إلى مجموعة المستوطنات :

« غوش شفي شومرون » ، وهي من الشمال إلى الجنوب : « دوتان » (سانور) (مستوطنة مدنية)؛ « سيلة الظهر » (مستوطنة مدنية)؛ « معاليه ناحل » (مستوطنة جماعية ستعتمد على الزراعة والصناعة)؛ « شومرون » (مستوطنة مدنية)؛ « شفي شومرون » (مستوطنة مدنية)(***).

وأحاطت غوش ايمونيم مدينة نابلس ، من الغرب ، بمستوطنة « قدوميم » (قدوم) (مستوطنة مدنية ، يعمل معظم سكانها خارج المستوطنة) ، ومن الجنوب ، بمستوطنة « ايلون موريه » (مستوطنة مدنية ، نواة « مدينة نابلس اليهودية » سيسكن فيها

(*) « معاليه شومرون » (١٩٨٠) تابعة لحركة حيروت - بيتار ، تقع على طريق نابلس قلقيلية ، « كرني شومرون أ » (١٩٧٨) أنشأتها غوش إيمونيم على طريق نابلس - قلقيلية ، في منطقة أبو القرنين ، « كرني شومرون ب » (١٩٧٩) ، أنشأتها غوش إيمونيم شرقي قلقيلية على أراض صودرت من قرية عزون ، « كرني شومرون ج » (١٩٧٩) ، « كرني شومرون د » (١٩٨٠).

(**) « إلكانا أ » (مسحة ، بئيريم) أنشأتها غوش إيمونيم (نيسان/أبريل ١٩٧٧) على طريق بتاح تكفا - كفر قاسم - نابلس ، خصّص لها مؤخراً ١٫٣٠٠ دونم لإقامة المباني للمستوطنين المقيمين حول مبنى للشرطة الأردنية سابقاً ، « ألكانا ب » أقامها (١٩٨٠) مهاجرون من الاتحاد السوفياتي على تلة مرتفعة بين مستوطنتي « ألكانا أ » و« أريئيل » (« حارس ») ، قرب القريتين بديا وحارس ، وعلى بعد ١٧ كلم شرقي الخط الأخضر.

(***) « دوتان » (« سانور ») (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧) على أراض تابعة لمركز سابق للشرطة الأردنية قرب قرية سانور ، « سيلة الظهر » (١٩٧٨) على أراض صودرت من سكان سيلة الظهر ، « معاليه ناحال » (١٩٨٠) على أحد الجبال المطلة على الطريق من نابلس إلى جنين ، « شومرون » (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧) على أراضي قرية كفر سور ، « شفي شومرون » ، شمالي مستوطنة « قدوميم ».

في المرحله الاولى ١٠٠٠ر١ نسمة). كما أقامت، إلى الجنوب أيضاً، أي على طريق نابلس - رام الله، ٣ مستوطنات: وهي «اريئيل» («حارس»)، «تبواح» و«شيلو». وباستثناء «اريئيل» تقع المستوطنات «تبواح» و«شيلو» في أراض تابعة لمنطقة رام الله. واريئيل مستوطنة مدينية يسكنها الآن أكثر من ١٠٠٠ر١ عائلة تعمل معظمها في الصناعة البحرية. والمقرر أن تصبح مدينة كبرى تتسع لحوالي ٥٠٠٠٠ر٥٠ نسمة مما يفسر القرار المتخذ (نيسان/أبريل ١٩٧٩) بمصادرة ٢٠٠٠٠ر٢٠ دونم من أراضي قرى سلفيت، مرده، اسكاكا وفرخه، لتوسيعها، كما أنه صودر (شباط/فبراير ١٩٨١) حوالي ٦٠٠٠ر٦ دونم لاقامة المصانع في هذه المستوطنة(*). وشرقي - شمال نابلس، هناك «غوش تيرزه»، مع المستوطنات الأربع التالية: «تيرزه أ»، «تيرزه ب»، «تيرزه ج» و«تيرزه د» (مستوطنات مدنية)(**) وأعلن عن إقامة «يكير ب» (أوائل ١٩٨١).

منطقة رام الله:

لاستكمال تطويق نابلس، أقامت غوش ايمونيم ٥ مستوطنات شمالي مدينة رام الله تتوزع بين كتلتين: «غوش شيلو» (٢) و«غوش بيت ايل» (٣).

يشمل «غوش شيلو»: شيلو (وضع في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٧٨ الحجر الأساسي لما يسمى «مدينة شيلو» والمخطط هو إقامة مدينة تتسع ٤٠٠٠٠ر٤٠ نسمة تعتمد على صناعات مختلفة)؛ و«تبواح» (مستوطنة مدنية. من المقرر أن تصبح أول مستعمرة يعتمد اقتصادها على صناعة الماس).

تنتمي إلى «غوش بيت ايل» المستوطنات الثلاث التالية: «بيت ايل أ» (مدنية) و«بيت ايل ب» (مدينية) و«عفرا» (مدنية تعتمد على الزراعة، والصناعة والخدمات(***). ويقضي مشروع دروبلس بضم «كوخاف هشاحر» (جماعية)

(*) «قدوميم» («قدوم»/«أيلون موريه») أنشئت قبل مجيء الليكود للسلطة، بالقرب من الطريق بين نابلس- قلقيلية، وستحصل على الأراضي التابعة لمعسكر الجيش الذي كانت قد أقيمت فيه عند إنشائها، قبل أن تنتقل إلى جواره. وعند إخلاء المعسكر ستصبح مساحتها ٥٠٠ دونم. «أيلون موريه» (١٩٧٩)، الواقعة الآن على جبل الكبير، بعد أن تم إخلاء موقعها الأول (تلة روجيب)، «أريئيل» (١٩٧٨)، تقع على بعد ٢ كلم غربي طريق نابلس - رام الله.

(**) أنشئت عام ١٩٨٠، ولا تعرف الجهة التي تنتمي إليها.

(***) «شيلو» و«تبواح» (١٩٧٨): أقيمت الأولى على أساس «مركز للتنقيب عن الآثار»، شرقي طريق رام الله - نابلس، وتبعد الثانية ١٢ كلم جنوبي نابلس. تقع «بيت إيل» (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧) بالقرب من بيت إيل القديمة وهي قائمة الآن خارج معسكر الجيش الذي كانت قد احتلته ٣٥ عائلة عند تأسيس =

و« ريمونيم » (جماعية) إلى هذه الكتلة. أقيمت هاتان المستوطنتان مع « عفرا » ، قبل مجيء الليكود(*).

ويقع شمالي - غربي رام الله ، « غوش نافيه تسوف » ، يضم ٣ مستوطنات : « نافيه تسوف أ » (أو « حلميش ») (مستوطنة مدنية) ؛ « نافيه تسوف ب » (مستوطنة مدنية) و« لبّونه » (مستوطنة جماعية)(**).

وجنوبي - غربي رام الله ، هناك سلسلة مستوطنات اللطرون ومنها المستوطنات التي تنتمي إلى « غوش موديعين » : « متتياهو » (قيد الانشاء) ؛ « مفو حورون » (جماعية زراعية) ؛ « شيلات » (جماعية زراعية) و« كفار روت » (أو « مفو حورون دالت ») (جماعية زراعية). وتوجد أيضاً في منطقة اللطرون مستوطنات : « منتزه كندا » ، و« مفوحورون دالت » (مدنية صناعية). أمّا مستوطنة « بيت حورون » التي تقع في منطقة رام الله ، فتنتمي إلى مجموعة مستوطنات « غوش غفعون » (منطقة القدس)(***) . وأعلن (أوائل ١٩٨١) عن إقامة مستوطنة « نيلي ».

منطقة القدس

في إطار ما تقرر من إحاطة القدس بمدن جديدة (مدن « غفعون » و« بيت ايل » في الشمال ومدينة « افرات » في الجنوب)(٢٤) وبناء على موافقة بلدية القدس بشكل نهائي على مشروع« القدس الكبرى » (في ١٦نيسان/أبريل ١٩٧٨) الذي وضع عام١٩٧٥(****) ،

= المستوطنة. وتقع « بيت إيل ب » ، بالقرب من الأولى وقد أقيمت إثر قرار لجنة الاستيطان المشتركة بين الحكومة والمنظمة الصهيونية العالمية (نيسان/أبريل ١٩٧٩) بتقسيم « بيت إيل » الى مستوطنتين: « بيت إيل أ » و« بيت إيل ب ». تقع « عفرا » شمال « بيت إيل أ » ، على الطريق التي تصل بين غور الأردن وقمم الجبال.

(*) أنظر صفحة ١٥٢ الحاشية (*).

(**) « نافيه تسوف أ » ، أنشأتها غوش إيمونيم (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٧) في مركز للشرطة بالقرب من دير نظام قبل أن تنتقل إلى غربي المركز على أراضي قرية النبي صالح ، « نافيه تسوف ب » (١٩٧٩) ، بالقرب من « نافيه تسوف أ » ، « لبّونة » (١٩٨٠) ، على بعد نحو ٧ كلم غربي مستوطنة « نافيه تسوف أ » قريباً من مطار بن غوريون ، يعمل معظم أعضاء نواتها في الصناعة الجوية وهي تابعة لجماعة حيروت - بيتار.

(***) « متتياهو » (١٩٧٩) على أراضي قرية نعلين. ستسكنها عائلات من الولايات المتحدة وتابعة لحركة بوعالي أغودات يسرائيل ، التي أنشأت أيضاً « مفو حورون » ، من قبل ، على طريق رام الله - اللطرون. وأقيمت « شيلات » و« بيت حورون » و« مفو حورون دالت » في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٧ ، وتقع على مرتفعات اللطرون باستثناء « بيت حورون » التي أنشأتها غوش إيمونيم على طريق رام الله - اللطرون. وتقع أيضاً على هذه الطريق مستوطنة « منتزه كندا » التي أقامها الصندوق القومي اليهودي. وأنشأت حركة الموشافيم مستوطنة « كفار روت » على مرتفعات اللطرون.

(٢٤) Jerusalem Post, 9/9/1979.

(****) ومن نقاط هذا المشروع نقل المصانع القائمة في القدس إلى الضواحي وذلك وفقاً لقرار اتخذته الحكومة:

أقيمت مجموعتان من المستوطنات « غوش غفعون » و« غوش معاليه ادوميم » ، وأضيفت إلى « غوش عتسيون » ٣ مستوطنات منها مدينة « افرات » ، كما اتجه العمل لإقامة اتصال إقليمي بين أكثر من مستوطنة تقع ضمن منطقة القدس. وأقيمت كذلك مستوطنات منفردة.

« غوش غفعون » تضم ٣ مستوطنات لغوش إيونيم ، من ضمنها « بيت حورون ». والمستوطنتان الثانيتان هما : « غفعون » (مستوطنة مدينية) و« غفعا حدشا » (أو « متسبيه غفعون » ، مستوطنة مدنية)(*).

« غوش معاليه أدوميم » ، تضم ٤ مستوطنات لغوش ايونيم ، على طريق القدس ـ أريحا. بالإضافة إلى « معاليه أدوميم أ » (« ميشور أدوميم » ، المستوطنة الصناعية المنشأة قبل ١٩٧٧) ، هناك « مدينة معاليه أدوميم » (وضع الحجر الأساسي لهذا المركز الصناعي والسكني الكبير في ٨ آب/ أغسطس ١٩٧٩ ومن المقرر أن تبنى في المرحلة الأولى ٥٫٠٠٠ وحدة سكنية. وسيمكن نقل الصناعة المقامة في القدس إلى خارج المدينة) ؛ « معاليه أدوميم ب » (مستوطنة مدينية) ؛ « متسبيه يريحو » (ضاحية سكنية لمنطقة معاليه أدوميم)(**).

« غوش عتسيون » ، تضم ٨ مستوطنات بعد أن أقيمت « مدينة افرات » (من المقرر أن تكون مركزاً ثقافياً ، صناعياً وسياحياً ، يحتوي على ٥٫٠٠٠ وحدة سكنية) و« مغدال عوز » (جماعية زراعية) و« هار غيلو » (مستوطنة مدينية)(***).

= الاسرائيلية عام ١٩٧٣ بزيادة عدد سكان القدس إلى ٤٥١٫٠٠٠ نسمة عام ١٩٨٢ منهم ٣٣٧٫٠٠٠ يهودي و١٤٠٫٠٠٠ عربي. والقرار الحكومي ينص أيضاً على إقامة شبكة واسعة من الطرق ، لجعل كافة المناطق مرتبطة مع « القدس الموحدة ». يتم الآن فعلاً تنفيذ مشروع طريق معاليه ـ بيت حورون (القدس ١٩٧٨/٤/١٨).

(*) أقيمت « غفعون » (كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧) بالقرب من قرية الجيب. وعند إقامتها سكنت ٢٥ عائلة في القاعدة العسكرية الأردنية التي كانت هناك في السابق. ولكن من المقرر بناء وحدات سكنية دائمة لها ، ولهذه الغاية تم إشعار بلدية رام الله (كانون الثاني/يناير ١٩٧٩) بعدم إعطاء أي رخصة للبناء على مساحة ٣٫٠٠٠ دونم. أما مستوطنة « غفعا حدشا » فقد أقامتها جماعة من مستوطني « غفعون » (١٩٨٠) ، وخصصت لها أرض مساحتها ٨٠ دونماً بحجة أن يهوداً كانوا يملكونها قبل ١٩٤٠. والاعتماد الأساسي للمستعمرة سيكون على الصناعة الخفيفة.

(**) « مدينة معاليه أدوميم » ، بدأت الأعمال التمهيدية لإنشائها في ١٩٧٨ وتقع على بعد ١٠ كلم شرقي القدس ، « معاليه أدوميم ب » (١٩٧٩). بالقرب من « معاليه أدوميم أ » ، « متسبيه يريحو » (أوائل ١٩٧٨) إلى الشرق من « معاليه أدوميم أ » ، على حوالي ٨ كلم من القدس ، وهي تطل على أريحا.

(***) « أفرات » (١٩٧٨) ، حوالي ١٠ كلم جنوب مستوطنة « غوش عتسيون » ، إلى الشرق من الطريق بين بيت =

من جهة أخرى أقيمت مستوطنة «عناتوت» (نهاية ١٩٧٨) شمالي - غربي القدس(*). كما أقيم اتصال اقليمي بين «نافيه يعقوب» و«التلة الفرنسية» عن طريق مصادرة ٤٠٠ر٤ دونم (قرار الحكومة الاسرائيلية في ١٣ آذار/مارس ١٩٧٩) تابعة لقرى حزمة، وعناتا وشعفاط، وتقع بأكملها ضمن منطقة القدس[٢٥]. وسيتم شق طريق طويلة تربط بين المستوطنتين وستبنى على طول الطريق ٠٠٠ر١٠ وحدة سكنية ومشاريع صناعية متعددة. ومن المقرر أيضاً بناء ٠٠٠ر٣ وحدة سكنية جديدة على خط مواز للجهة الشمالية لطريق راموت - عطاروت. وبذلك سيكمل الاتصال الاقليمي بين هاتين المستوطنتين أيضاً[٢٦].

منطقة الخليل:

أدى تركيز الاستيطان في هذه المنطقة إلى إقامة ١٢ مستوطنة جديدة بالإضافة إلى المستوطنة المدينية «كريات أربع» التي تخطط غوش ايونيم لتحويلها إلى مدينة تسع ٠٠٠ر٦٠ نسمة؛ كما أنه من المخطط انشاء مصنع مختص بموتورات الطائرات، لـ ٢٠٠ر١ مستوطن. وشكلت المستوطنات الجديدة سلسلة من المستوطنات في جبال الخليل: «زيف» و«ماعون» و«كارمل» (جنوب الجبال، ناحال، سيسكنها في وقت لاحق أعضاء من غوش ايونيم؛ «نحوشا» (مستوطنة مدنية، في المنحدرات الغربية، على طريق ترقوميا - كريات غات)؛ «شيكيف» (في المنحدرات الغربية، جنوبي اماتسيا، قرب قرية جبرين العربية؛ وهي مستوطنة مدنية)؛ «يتير» (قرب خط الهدنة؛ جماعية لغوش ايونيم؛ «لوسيفر» (إلى الشرق من «يتير»)؛توجد أيضاً «الظاهرية» (ناحال)؛ «يعفو حوروم» (قرب قرية ينا، غربي الخليل)؛ «نيئوت هككار ب» (في وادي عربة؛ مستوطنة مدنية). وزيادة في خنق مدينة الخليل، أقيمت مستوطنة بين «كريات أربع» والمدينة، تبدو بمثابة حي سكني جديد لكريات أربع؛ كما تم إقامة «حي يهودي» في قلب الخليل(**)، على غرار «الحي اليهودي» في مدينة القدس

= لحم والخليل. يسكنها (منذ آب/ أغسطس ١٩٨٠) عشرات من الطلاب التابعين للمدرسة الدينية بيروت يسرائيل. يستمر البناء فيها. «مغدال عوز»، أنشأتها (تموز/يوليو ١٩٧٧) حركة هبوعيل همزراحي على أراضي قرية بيت أمر. أما «هارغيلو» فلا تعرف الجهة التي أنشأتها (١٩٧٨).

(*) لا تعرف الجهة التي أنشأتها ولا نوعها.

(٢٥) - دافار، ١٩٨٠/٣/١٤.
- هآرتس، ١٩٨٠/٣/١٠.

(٢٦) رصد إذاعة إسرائيل، العدد ٢٠٠٨، ١١ و١٩٨٠/٣/١٢، ص ٩.

(**) أقيمت «يتير» (تموز/يوليو ١٩٧٧) «الظاهرية» (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧) «يعفو حوروم» و«زيف» (١٩٧٨). «لوسيفر» و«الحي السكني»، و«الحي اليهودي» في قلب الخليل (١٩٧٩).

القديمة، حيث أن قرار الحكومة الاسرائيلية (١٠ شباط/فبراير ١٩٨٠) حول «حق اليهود في الاستيطان في الخليل»، الذي جاء استجابة لمطالب غوش ايمونيم، لم يكن يشكل أسبقية في مجال الاستيطان في قلب المدن الفلسطينية(*) ويمكن اعتبار هذه المستوطنات الثلاث بمثابة مجموعة استيطانية واحدة تشمل مدينة الخليل.

منطقة وادي الأردن(**):

أحاط الليكود مدينة أريحا بالمستوطنات وخطط لضم المستوطنات (القديمة والجديدة) في مجموعات تكتفي ذاتياً. وذلك يفسر أيضاً اهتمامه بمستوطنة «معاليه افرايم» لتحويلها إلى مركز مديني اقليمي. فاستمرت أعمال البناء فيها بوتيرة سريعة بعد أن سكنتها ١٨٠ عائلة، بينما كان يتم بناء ١٨٠ وحدة سكنية أخرى. وكان من المقرر أيضاً بناء ٢٠٠ وحدة سكنية خلال عام ١٩٨٠. ورافقت حركة البناء والاسكان هذه عملية انشاء مصانع في المستوطنة. أمّا بالنسبة لأريحا، وإضافة إلى «غوش معاليه أدوميم» الواقعة جنوبي - غربي أريحا، أنشأ الليكود في المنطقة: «نعيما أ» (١٩٧٩)؛ «الموغ ب» و«فيرد يريحو» (أو «متسبيه يريحو ب») و«بيت هعرفاه» (١٩٨٠). وفي باقي منطقة الوادي: «يفيت» (بالقرب من «ارغمان») و«محولا ب» (١٩٧٨)؛ «روعي ب» و«روعي ج» بالقرب من«روعي أ»؛ «بكعوت ب» بالقرب من «بكعوت أ»؛ «فتساءل ج» و«فتساءل هـ» بالقرب من المستوطنتين اللتين تحملان نفس الاسم (أقيمت ما بين أواخر ١٩٧٩ وخلال عام ١٩٨٠).

وهناك في الضفة الغربية (لغاية أوائل شباط/فبراير ١٩٨١)، ١١٧ مستوطنة، وذلك بعد أن أنشأ الليكود في منطقة جنين ٤ مستوطنات؛ في منطقة طولكرم ٨ مستوطنات (يصبح المجموع ٩ مع مستوطنة «إلكانا أ»)؛ في منطقة نابلس: ١٢ مستوطنة

= «نحوشا» و«شيكيف» و«نينوت هككار ب» (١٩٨٠)، «ماعون» و«كارمل» (كانون الثاني/ يناير ١٩٨١).

(*) احتل ما يزيد على ٦٠ مستوطناً تابعين لغوش إيمونيم قادمين من «كريات أربع» بناية «الدبوية» الواقعة في قلب مدينة الخليل (٢٦ نيسان/أبريل ١٩٧٩). وتمت أعمال ترميم المبنى. وكانت وزارة الدفاع والشؤون الدينية قد أشرفتا من قبل (في أوائل ١٩٧٩) على اعداد ٢٠ مسكناً بالقرب من الحرم الإبراهيمي لاسكان اليهود. ويقضي مشروع شارون (كما أعلنه في جلسة للحكومة في ٣ شباط/ فبراير ١٩٨٠) باشغال ١٦ مبنى في الخليل تحت الادعاء بأنها «لا زالت مسجلة كأملاك يهودية وتخضع لنظام أملاك الغائبين». ومن بينها منزلان بجوار الحرم الإبراهيمي. وفي ٢٣ شباط (فبراير) ١٩٨٠ أقرت الحكومة خطة مفصلة للاستيطان في الخليل تشتمل على إقامة مدرسة دينية - عسكرية تضم ٨٠ «طالباً» و٢٠ مدرساً. وسيتم هدم منزلين لإقامتها. كما أقرت اضافة طابق ثالث إلى مبنى «الدبوية» ليضم معهداً تطبيقياً يسع ٥٠ طالباً.

(**) أنظر صفحة ١٥٧، الحاشية **.

(يصبح المجموع ١٣ مع مستوطنة « قدوميم » (قدوم)؛ في منطقة رام الله: ١٣ مستوطنة (يصبح المجموع ١٩ مع المستوطنات الست المقامة قبل مجيء الليكود)؛ في منطقة القدس: ٩ مستوطنات (يصبح المجموع ٢٦ مع المستوطنات المقامة من قبل في منطقتي القدس وبيت لحم ومستوطنة « معاليه أدوميم »)؛ في منطقة وادي الأردن: ١١ مستوطنة (يصبح المجموع ٣٣ مع الأخذ بعين الاعتبار ضم مستوطنة « معاليه أدوميم » إلى منطقة القدس)؛ في منطقة الخليل: ١٢ مستوطنة (يصبح المجموع ١٣).

ب ـ قطاع غزة:

تركز الاستيطان على إقامة « منطقة عازلة » بين مصر وقطاع غزة، تحسباً للانسحاب الاسرائيلي من سيناء. وستتكون هذه المنطقة من ٧ مستوطنات على شكل دائرة مفتوحة تمتد بين « نيتسر حزاني » (شمالي خان يونس) و« موراغ » (على الشاطىء، بين خان يونس ورفح). وكانت توجد ضمن هذه المنطقة العازلة، مستوطنة ثالثة هي « قطيف أ » (غربي مستوطنة « نيتسر حزاني »، بين دير البلح وخان يونس) وأقام الليكود مستوطنتين: « قطيف ب » (١٩٧٨، بالقرب من « قطيف أ »، زراعية) و« غاني طل » (١٩٧٩، على بعد كلم شمال ـ شرقي مخيم اللاجئين في كفار يونس، مستوطنة مدنية) ومركزاً مدينياً ينتمي أيضاً إلى « غوش قطيف ». وأضاف مستوطنتين (١٩٧٩) شمالي القطاع في منطقة بيت لاهية. ومستوطنة « ها ـ جديد » (شمال ـ غربي رفح، في منطقة محاذية لسيناء، وسيسكنها مستوطنون « ييت »). ليصبح عدد المستوطنات في القطاع: ١٢(*).

يرتكز الاستيطان المديني في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ على ١٥ مجموعة استيطانية (باستثناء وادي الأردن) و٥ مستوطنات أقيمت مباشرة كمدن: « افرات »، « معاليه أدوميم »، « كريات أربع »، « اريئيل » و« معاليه افرايم ». ورافق هذا الاستيطان المديني إقامة مجالس إقليمية للمستوطنين على غرار المجالس البلدية الفلسطينية.

مجالس من المستوطنين لالغاء المجالس البلدية الفلسطينية.

إن الاقتراح الاسرائيلي بابقاء المستوطنات تحت الادارة الاسرائيلية خلال فترة الحكم الذاتي والتأكيد على أنه لا يحق للمجلس الاداري التدخل في شؤون الاستيطان،

(*) وذلك مع مستوطنة « نتساريم » (١٩٧٢)، ٤ كلم جنوبي غزة، « كفار دروم » (١٩٧٠)، جنوبي مخيم مغازي، « نيتسر حزاني » (١٩٧٣)، « قطيف أ » (١٩٧٣)، « موراغ » (١٩٧٢)، « أرتز عزور » (١٩٦٩)، شمال ـ [illegible]

تجسدا في انشاء مجالس إقليمية ومحلية تتولى تنظيم الشؤون الادارية، والاجتماعية والثقافية والاقتصادية الخاصة بالمستوطنات التي تشرف عليها وتتلقى مساعدات على غرار البلديات الاسرائيلية. وبدأت إقامة أولى هذه المجالس في عام ١٩٧٩ حيث خصص لها مائة مليون ليرة اسرائيلية، والمجالس السبعة التي أنشئت ما بين ١٩٧٩ و١٩٨٠ هي:

- « مجلس معاليه أدوميم المحلي » (آذار/مارس ١٩٧٩) ويضم خمسة أعضاء وتمتد سلطته على مساحة ٣٠٫٠٠٠ دونم.
- « مجلس شومرون الاقليمي » وقد ضم عند انشائه (١٩ نيسان/أبريل ١٩٧٩) سبع مستوطنات (سانور، قدوميم، كرني شومرون، شفي شومرون وتبواح).
- « مجلس قطيف الاقليمي » (٩ أيار/مايو ١٩٧٩) ضم ممثلاً عن الحكومة الاسرائيلية وممثلي خمس مستوطنات (نيتسر حزاني، غاني طال، كفار داروم، موراغ، قطيف).
- « مجلس ماتي بنجامين الاقليمي »، ضم عند انشائه (٢٩ أيار/مايو ١٩٧٩) ثماني مستوطنات (بيت ايل، بيت ايل ب، بيت حورون، غفعون، مفو حورون، نافيه تسوف، عفرا وشيلو).
- « مجلس غوش عتسيون الاقليمي » (١٧ حزيران/يونيه ١٩٧٩) ضم المستوطنات السبع القائمة آنذاك جنوبي بيت لحم.
- « مجلس غور الأردن الاقليمي » ضم عند انشائه (٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠) ١٥ مستوطنة زراعية، ومستوطنة مدينية واحدة وستة مواقع استيطانية للناحال، ويشرف على المنطقة الواقعة بين سهل بيسان شمالا وأريحا جنوباً وبين مجرى نهر الأردن شرقاً، ويبلغ طول هذه المنطقة حوالي ٦٥ كلم، وعرضها ٢٥ كلم.
- وفي ٢ آب (أغسطس) ١٩٧٩ اتخذ المستوطنون في مناطق نابلس، رام الله، طولكرم وجنين قراراً بانشاء « مجالس محلية » سيضم كل مجلس من ٧ إلى ١١ عضواً، ويقوم الحاكم العسكري المحلي بالموافقة عليه. وليست هذه هي الصورة النهائية، بل يتأكد من هذه الأمثلة كيف وضعت جنين مجالس البلدية الخاصة بالمستوطنين.

إن تنظيم المستوطنات ضمن مجالس خاصة بها يتم على حساب المدن والقرى الفلسطينية. فما يمكن تسميته « بالمساحة البلدية » التابعة للمجالس الاقليمية المختلفة تعطي أفضل مثال على ذلك. فهذه المساحة التي تشرف عليها قابلة للتضخم غير المحدود عبر مصادرات الأراضي الخاصة والأميرية، ومقابل ذلك التضخم هناك تقليص مخيف

«للمساحة البلدية» الخاصة بالمدينة الفلسطينية. وهذا التقليص هو وجه آخر لتركيز الليكود على إقامة مستوطنات ذات طابع مديني بالقرب من التجمعات السكنية الفلسطينية أو بين هذه التجمعات. فالمدن الكبرى المخطط لها ستحتاج إلى المزيد من الأراضي لأن نواتها قائمة الآن في جوار المدن الفلسطينية، وهذا الوضع سيؤدي إلى تقليص شديد لمساحة المدن والقرى الفلسطينية. إن السلطات الاسرائيلية السابقة والحالية لم ولن تتراجع عن استعمال كافة الأساليب من نسف البيوت واتلاف المزروعات وتهجير السكان ...إلخ لتصغير هذه المساحة قدر الامكان. ولبعض الأمثلة دلالات خطيرة فإن مدينة البيرة مغلقة من كل جانب نتيجة لسلسلة من المصادرات التي تناولت الأراضي التي تقع في مختلف أطرافها (مع الأخذ بعين الاعتبار وجود مدينة رام الله غرباً). فسيج ٣٠٠٠ر٣ دونم ومن ثم ٣٠٠ دونم من أراضيها الشمالية ـ الغربية (عام ١٩٧٧) و٠٠٠ر٤ دونم من أراضيها الشمالية (عام ١٩٧٨). أما مدينة الخليل[٢٧] فقد كانت هدفاً لأساليب لا تقل همجية، فبعد أن سيج ٥٠٠ دونم صودر ٠٠٠ر٣ دونم من الأراضي التابعة لبلدية الخليل (عام ١٩٧٠)، ومما زاد من تقليص المدينة صدور مرسوم عسكري (عام ١٩٧٣) يمنع كافة أعمال البناء على الأراضي وفي البيوت الواقعة في نطاق المدينة. ومن ثم وضعت (كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨) تحت «المراقبة العسكرية» منطقة يقع عليها ٣٩ بيتاً (يعيش فيها حوالي ٤٠٠ شخص) وأبلغ السكان بوجوب عدم مغادرة المنطقة دون اذن مسبق من السلطات العسكرية، وبعد فترة وجيزة تسلم رئيس بلدية الخليل خارطة تحدد المكان المخصص لإقامة ٥٠٠ وحدة سكنية جديدة للاستيطان، فتم هدم البيوت العربية لتحل مكانها بيوت للمستوطنين. ولم تكتف السلطات بذلك بل صادرت (عام ١٩٧٩) ٠٠٠ر٥ دونم[٢٨]. ومثال آخر هو منطقة طوباس التي خسرت منذ بدء الاحتلال ٠٠٠ر٨٠ دونم من مساحتها، وخلال عامي ١٩٧٧ و١٩٧٨ فقط خسرت المنطقة ٠٠٠ر٤ دونم، وعام ١٩٧٩ صودر ٢٠٠ر١ دونم من أراضيها. وبعد كل مصادرة جديدة كانت تهدم المباني على كافة أنواعها (البيوت، ومحطات ضخ المياه، ...الخ) وعاجلاً أو آجلاً تظهر مستوطنة جديدة، مع اعتماد الحجة الأمنية للمصادرات. حتى الآن فقد أقيمت مستوطنات «محورا» و«بكعوت» و«ارغمان» و«روعي» على الأراضي المصادرة. إن تركيز المصادرات على مدينة أو منطقة واحدة يؤدي إلى تحجيم سلطة البلدية فيما يتعلق بالمساحة الخاضعة لها. وبالامكان، إذاً، تفسير الظاهرة التي برزت مؤخراً والمتعلقة بحجم الأراضي المصادرة دفعة واحدة. وليس من الصدف، أن تأخذ السلطات العسكرية قرارات بتحجيم

السلطات البلدية مثل ما حدث في عام ١٩٧٩ لبلدية الخليل التي منعت من تمويل مشاريع في قرى واقعة تحت سيطرتها، وأبلغت بأن صلاحياتها لا تتعدى مدينة الخليل فقط. ويضاف إلى كل ذلك تعرض المساحة البلدية الفلسطينية إلى التجزئة من خلال وضع أراضيها تحت « السلطة القانونية » لمدينة أخرى. ويأتي عملاً هذا التغيير وفقاً لمتطلبات السياسة الاستيطانية ومن ضمنها المجالس الاقليمية. فعلى سبيل المثال تم تقسيم قرية عناتا (٢ كلم شمال - شرقي القدس) إلى ثلاث مناطق بعد اتمام المسح الجديد الذي أجرته السلطات العسكرية لمساحة القرية البالغة ٠٠٠ر١٣ دونم (عام ١٩٧٥): فوضعت المنطقة الشرقية تحت تصرف بلدية القدس، والشمالية تحت تصرف بلدية رام الله والجنوبية تحت تصرف بلدية بيت لحم. ولكن سرعان ما سيّجت إحدى المناطق وأقفلت بأبواب من الحديد (٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٨) بعد أن وضعت تحت « المراقبة العسكرية ». ومثال آخر هو المرسوم العسكري (الصادر في ١٩٧٨) الذي وضعت بموجبه الأراضي الجنوبية لمدينة البيرة تحت السلطة التشريعية لبلدية القدس. ولا يخفى أن هذه الاجراءات لها علاقة بالتخطيط الرامي لإقامة « مدينة القدس الكبرى ». وتؤكد أن سلطات الاحتلال ستستخدم أساليب متنوعة ومتشعبة لتقليص المناطق البلدية الفلسطينية لصالح مجالس المستوطنات. إن مسألة عدم إعطاء رؤساء البلديات أية صلاحية لتحسين شؤون المواطنين مرتبطة بهذه السياسة، إلى جانب كونها على علاقة بسياسة التشدد التي تمارسها السلطات منذ انتخابات ١٩٧٦ باتجاه رؤساء بلديات هم من مؤيدي منظمة التحرير الفلسطينية ومن أعضاء « لجنة التوجيه الوطني ».

إن المسائل المائية والكهربائية، التي تشكل أهم المسائل الحياتية، خارجة عن نطاق صلاحيات رؤساء البلديات؛ فمنذ بدء الاحتلال عنيت الادارة العسكرية بأن تنفذ في الضفة الغربية القوانين التي تنظم حفر آبار المياه كما هي مطبقة في إسرائيل. ولم تعط تراخيص بحفر بئر جديدة للري ولم تصدر إلا سبعة تراخيص لحفر آبار لتوفير المياه للاستهلاك المنزلي[٢٩]. إن احترام الليكود لهذه السياسة كان أمراً طبيعياً نظراً لسياسته الاستيطانية. ولكن اقتراحه بأن تحصر صلاحيات « المجلس الاداري » للحكم الذاتي في متابعة الشؤون اليومية للمواطنين، ولكن دون اعطائه أية سلطة على الثروة المائية لمناطق الحكم الذاتي، يضفي على السياسة المائية التقليدية المنفذة من قبل سلطات الاحتلال منظوراً جديداً. فليس بالامكان عدم النظر إليها دون ربطها بالعوامل الجديدة التي أدخلها الليكود ومن ضمنها إقامة المجالس الخاصة بالمستوطنات. وطالما أن

---

(٢٩) أوري دفيس، أحمد مالس، جون ميتارسون، السياسة المائية لإسرائيل (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٠)، ص ٢٤.

هذه المجالس في نهاية الامر هي وحدها المستفيدة من المياه فإن حجب أية صلاحية «مائية» عن المجالس البلدية الفلسطينية هو إجراء لتقليصها. خاصة أن الليكود سعى إلى تأمين حاجات المستوطنات (القديمة والجديدة) من المياه وإلى اكتفائها الذاتي المستقل. ففي ١٨ شباط (فبراير) ١٩٧٩، وافقت الحكومة الاسرائيلية على مشروع للسيطرة الكاملة على مياه الضفة. ووفقاً لذلك اتخذت قراراً بانشاء شبكة مياه تربط بحيرة طبريا بمستوطنات وادي الأردن. كما اتخذت قراراً يقضي بتزويد المستوطنات القائمة في المناطق الأخرى من الضفة من الآبار المحلية وليس من آبار المنطقة الصناعية (المنطقة الممتدة بين الساحل وجبال الخليل). ولهذا السبب. ولأسباب أخرى، لم تتمكن المجالس البلدية من تلبية حاجات المواطنين من المياه. فقد منعت سلطات الاحتلال (٢٤ نيسان/ أبريل ١٩٧٩) - على سبيل المثال - بلدية نابلس من حفر بئر ارتوازي في منطقة دير شرف، كما منعت (٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٩) بلدية الخليل من حفر بئر ارتوازي بالقرب من قرية بني نعيم، وكانت قد منعت قبيل ذلك بلدية أريحا من حفر آبار جديدة للحيلولة دون تلف مزروعات منطقة العوجا التي كانت تعاني من جفاف الآبار الموجودة. والوجه الآخر لخطورة هذه السياسة هو أنه يتم وضع التجمعات السكانية الفلسطينية في حالة تبعية للمستوطنات، وبالتالي للمجالس الاقليمية للمستوطنات. وهنا يذكر أنه يتم تزويد بعض المدن والقرى بالمياه عبر المستوطنات، وفي حالات أخرى نجد أن هناك شبكة واحدة لمستوطنة ومدينة (وفي هذه الحالة يتم طبعاً تفضيل المستوطنة وإعطاؤها الأولوية). ودون الخوض في سياسة اسرائيل المائية، وإذا نظرنا فقط إلى ما يتعلق بالتحديد باهتماماتنا هنا، سنعطي بعض الأمثلة. فنذكر أنه يتم (منذ عام ١٩٧٩) تزويد قرى: برده وعين البيضا وكردلا (في منطقة بردلة) بمياه المستوطنات المجاورة بعد أن جفت آبارها إثر قيام السلطات بحفر بئرين في بحيرة بردلة لخدمة المستوطنين. ولا تبدو هذه الحالة فريدة، فغالباً ما تحفر الآبار الخاصة بالمستوطنات بالقرب من ينابيع القرى وآبارها. ومن ضمن حوالي عشرين[٣٠] بئراً حفرت (بعمق يتراوح بين ٣٠٠ و٦٠٠ متر) في وادي الأردن بعد ١٩٦٧، هناك ثلاثة آبار في أعلى نبع عين السلطان. وثلاثة على موقع نبع عين فصايل، وأربعة في بحيرة وادي فارا. ولم يكن الجفاف الذي عانته (عام ١٩٧٩) قرى العوجا والنويعمه والديوق (في منطقة أريحا) إلا نتيجة لحفر آبار بالقرب من الينابيع التي تتزود منها (عين النويعمه وعين الديوق). ومن جهة أخرى، وعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن السلطات قد وضعت تنظيماً محدداً لشبكة المياه المشتركة بين مدينة الخليل ومستوطنة كريات أربع، فلا تصل المياه للمدينة إلا قليلاً.

---

(٣٠) وثيقة الأمم المتحدة: S/13540/Add 1. p. 7.

اما بالنسبة للكهرباء ، فهي مسألة لا تهملها حكومة الليكود التي اتخذت (في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٧٩) قراراً باستكمال ربط مستوطنات الضفة بشبكة الكهرباء الاسرائيلية ، وإمداد الكابلات التي كانت تصل آنذاك إلى منطقة طولكرم حتى مستوطنة «كرني شومرون» في المرحلة الأولى ، ومن ثم إلى المستوطنات القائمة في منطقة رام الله وبيت لحم. وكان القرار الاسرائيلي الخاص بمصادرة امتياز شركة كهرباء القدس العربية يهدف ، من جهة ، إلى تأمين استقلالية المستوطنات ومعسكرات الجيش التي فرض على الشركة العربية تزويدها بالكهرباء . ومن جهة أخرى يهدف إلى توجيه ضربة أخرى لصلاحيات البلديات ، لأن بلديات رام الله وبيت لحم هي التي تشرف على إدارة الشركة. ويضاف إلى ذلك أن الهدف ، وكمرحلة أولى ، هو وضع الجزء الأكبر من الضفة في حالة تبعية للمستوطنات ، مع العلم بأن شركة كهرباء القدس العربية تقدم خدماتها في الوقت الحالي لثلاث عشرة مدينة و٤٩ قرية وخمس مخيمات ، وتستفيد منها نحو ١٣١ مؤسسة صناعية وفندقية وتجارية وطبية. والحكم الصادر (في ١٦ شباط/فبراير ١٩٨١) من قبل محكمة العدل ، والذي يعطي للحكومة حق ربط شبكة كهرباء القدس العربية بشبكة الكهرباء الاسرائيلية ، فيما يتعلق بمنطقة القدس ، يشكل خطوة أولى نحو السيطرة الكاملة ، وخاصة أن المحكمة قد أعطت للحكومة حق الاستئناف في حال عدم توصلها مع ادارة الشركة الفلسطينية إلى اتفاق عبر «المفاوضات» المقترحة لهذه الغاية. ومما يزيد الوضع حساسية هو أن سلطات الاحتلال تسعى الآن إلى ربط وحدات التوليد البلدية المفردة الموجودة في الضفة والقطاع بالشبكة الاسرائيلية المركزية ، مما يمكنها من أن ترفض ، مثلا ، السماح بتنفيذ مشروع كهربائي لصالح ١١ قرية في منطقة الخليل (عام ١٩٧٩).

وبينما كان الليكود يجهز للمستوطنات مستلزمات الحصانة السياسية المستقبلية ، التي كان محورها إلغاء المجالس الفلسطينية تدريجياً مقابل تنشيط مجالس المستوطنات ، أخذ في نفس الوقت يحولها إلى قلاع مدججة بالأسلحة ليضمن لها مزيداً من الحصانة باضفاء حصانة عسكرية عليها ، وليؤمن السيطرة الكاملة على السكان وعلى ممثليهم من رؤساء البلديات لانتزاع كافة المكاسب السياسية التي حققت. فالدور العسكري الذي أناطه الليكود بالمستوطنات موجه ضد الدور السياسي الذي منحه الشعب الفلسطيني لرؤساء البلديات إثر الانتخابات البلدية التي أجريت عام ١٩٧٦ . وليس صدفة أن الدورين أخذا يتبلوران ، بتضارب أهدافهما ، منذ التوقيع على اتفاقيات كامب ديفيد. فرؤساء البلديات هم الوجه العلني للنضال الوطني الذي أخذ يتصاعد منذ عام ١٩٧٧ من خلال «لجنة التوجيه الوطني» وهي اللجنة التي شكلت أساساً (١٩٧٨) لمواجهة كامب ديفيد وما تلاه من خطوات ، وقد استطاعت أن تخوض النضال على كافة المستويات ووجهته

أيضاً ضد مصادرة الأراضي وإقامة المستوطنات وضد تهويد الأماكن المقدسة، وبشكل خاص عملية تهويد الحرم الابراهيمي في الخليل، وضد أي إجراء قمعي آخر، مستعملة كافة الوسائل النضالية من بيانات ومذكرات احتجاج ومظاهرات وانتفاضات ومؤتمرات وطنية.

جيش ارهابي من المستوطنين

إن قيام الليكود باضفاء السمة العسكرية على المستوطنات يعطي تجسيداً لما ينص عليه اقتراحه المتعلق بمنح المستوطنين في «المناطق الواقعة تحت الحكم الذاتي» حق التسلح وحمل السلاح في جميع تنقلاتهم، وحقهم في إنشاء شرطة محلية، على أن يكون المجلس الاداري، بالمقابل، مجرداً من أية قوة عسكرية (اقتراحات لجنة بن إليسار). وتحقق هذا من خلال تنظيم المستوطنين ضمن جهازين: «لجان أمنية محلية» و«وحدات الدفاع المحلي». إن تعدد الأجهزة التي يتم من خلالها تنظيم المستوطنين يدل على المستوى المتقدم الذي وصلت إليه البنية العسكرية للمستوطنات، فإذا كانت «اللجان الأمنية المحلية» المنشأة في جميع المستوطنات تمثل المستوطنين على المستوى الأمني والسياسي، فإن «وحدات الدفاع المحلي» المشكلة من المسرَّحين من الجيش الاسرائيلي من بين المستوطنين هي رديف هذا الجيش. ولقد استكمل تشكيل اللجان المحلية ضمن هيئة مركزية تنبثق عنها، وهي «لجنة الأمن المركزية»، التي تم الاعلان عن قيامها اثر اجتماع عقده في مستعمرة «ألون شفوت»، ممثلو عن مستعمرات الضفة الغربية وغزة (٨ أيار/مايو ١٩٨٠). وطالب البيان الصادر اثر الاجتماع بطرد جميع أعضاء «لجنة التوجيه الوطني» وكل من له علاقة بمنظمة التحرير الفلسطينية، وبتصعيد الاجراءات القمعية ضد الشعب الفلسطيني ومنها اغلاق الصحف الفلسطينية الصادرة في القدس والمؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية، وتوسيع صلاحيات الجنود ورجال الشرطة. وكشفت الصحف الاسرائيلية[٣١] النقاب عن أن الجهاز الجديد قام بايعاز من قيادة الجيش وأن هذه اللجان ستحصل على السلاح وتقوم بتدريب المستوطنين وجمع المعلومات عن التظاهرات الوطنية الفلسطينية كما ستتولى تنظيم أعمال الحراسة والدوريات داخل المستعمرات اليهودية وفي جوارها. ولقد سبقت هذا الاجتماع خطوات أخرى، منها انعقاد (٢٩ آذار/ مارس ١٩٧٩) مجلس حربي لممثلي المستوطنات في الأراضي المحتلة، والذي قرّر تنسيب أعضاء لتشكيل «مجموعات مسلحة» تتحمل مسؤولية قمع أي تحرك وطني. وهذا القرار أدى إلى اتخاذ قرار آخر في الاجتماع المذكور، ينص على أن

---

(٣١) - هآرتس، ٩ و١٦/٥/١٩٨٠.
- Jerusalem Post, 11/5/1980.

الاستعمال الفردي للسلاح هو «حق مشروع للدفاع عن النفس». وكانت الحركات الاستيطانية، وخاصة، غوش ايونيم، هي التي وقفت وراء إنشاء معظم المستوطنات في قلب الضفة وهي التي قامت بحملات اعلانية في الصحف تدعو للالتحاق بالتشكيلات الجديدة. وتم عملياً انشاء «اللجان المحلية» قبل التصريح العلني بذلك، فأعمال العنف المنظمة العديدة التي قام بها مستوطنون مسلحون ضد السكان في الضفة وممتلكاتهم سبقت اجتماع «آلون شفوت». وتعميم إقامة «اللجان» وكونها على علاقة بقيادة الجيش هما صفتان تتلاقيان أيضاً في «وحدات الدفاع المحلي» التي أنشئت أصلاً منذ تولي رفائيل إيتان رئاسة الأركان الاسرائيلية (عام ١٩٧٨). ولا يتساوى تعاطف إيتان مع غوش ايونيم، أي مع الحركة الاستيطانية الأوسع انتشاراً في الأراضي الفلسطينية المحتلة، إلاّ مع قناعته بوجوب الاحتفاظ بالضفة والقطاع. ولذلك كله فقد أدخل إيتان تعديلات هامة على التنظيم الدفاعي - الأمني للوجود الاسرائيلي في الأراضي المحتلة، ترتكز على مفهوم جديد للاستيطان حيث اعتبرت بموجبه كل مستعمرة «موقعاً دفاعياً». وطبقاً لتعليمات إيتان تم تنظيم جميع المسرَّحين من الجيش الاسرائيلي من بين المستوطنين في شبكة «دفاعية» محلية شاملة. كما جرى فرز مستوطنين عاملين في وحدات قتالية، وحوِّلوا للخدمة «في وحدات الدفاع المحلي». ويتلقى المستوطنون في هذا الاطار تدريبات عسكرية جماعية، يتوجهون إليها «في مجموعات تعيد إلى الذاكرة تدريبات البالماح...»[٣٢]. وتم تزويد كل مستعمرة بمدافع هاون وبالرشاشات، وسيتم تزويدها بالدبابات والأسلحة المضادة للدبابات[٣٣]. وما يفسر هذا التجهيز المستقل للمستوطنة هو مهام «حفظ الأمن» الموكولة إليها والتي تتلاقى مع المهام الخاصة بلجان الأمن المحلية. وبما أن المستوطنين يشكلون العنصر البشري المشترك في الجهازين، فإنه يصعب في الواقع تحديد من الذي يقوم عملياً بأعمال العنف المنظمة ضد الفلسطينيين، وكل شيء يجري وكأن هناك جيشاً واحداً من المستوطنين له جهازه الاداري واللوجستي المستقل.

ويترتب على إنشاء هذا الجيش الخاص من المستوطنين تطويق عسكري فعّال للتجمعات السكانية الفلسطينية، بالنظر لموقع المستوطنات من جهة، وإلى توزيع هذه المستوطنات في كافة المناطق من جهة أخرى. مما يجعل المستوطنين قوة ضاربة سريعة التحرك، وخاصة أنهم غالباً ما «يخدمون» بالقرب من المستوطنة التي ينتمون إليها. فعلى سبيل المثال يقع على عاتق مستوطني «عفرا» و«بيت حورون» و«بيت ايل» (وهي مستوطنات واقعة في منطقة رام الله)« حفظ الأمن» في منطقتهم. وهكذا تتراكم

---

(٣٢) هآرتس، ١٩٨٠/٥/١٦.
(٣٣) - المصدر نفسه.
- يديعوت أحرونوت، ١٩٨٠/٤/١٧.

العوامل المساعدة ليس فقط لإلغاء المجالس البلدية كمؤسسة فلسطينية بل أيضاً كأداة لتنظيم النضال عبر القمع الموجه لها ولقاعدتها الشعبية. ولقد تبلور الدور السياسي لجيش المستوطنين في سلسلة من الأعمال المنظمة لمنع أي تحرك موجَّه بالأخص ضد مشروع الحكم الذاتي، وأيضاً ضد الاجراءات والممارسات الاسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فمنذ أن قامت «قوة شرطة خاصة» من مستوطني «عفرا» (أعضاء في غوش ايمونيم) بدخول مدينة رام الله (في ١٣ آذار/مارس ١٩٧٩) أثناء انتفاضة الضفة والقطاع، الممتدة من ٨ إلى ٢٩ آذار (مارس) والموجهة ضد زيارة كارتر لاسرائيل والمعاهدة المصرية الاسرائيلية، لم ينقطع مسلسل الارهاب المنظم؛ وباخراجهم عدداً من سكان المدينة من بيوتهم تحت التهديد بالسلاح وارغامهم على إزالة حواجز أقامها طلاب المدارس المتظاهرون، أعطى مستوطنو «عفرا» مثالاً لهذا الدور. وخاصة أنهم أكثروا من أعمالهم أثناء الانتفاضة مما دلّ بسرعة على أن أحداث رام الله المذكورة لم تكن أحداثاً فردية. ففي اليوم نفسه، أطلق مستوطنو «عفرا» النيران على التلاميذ المتظاهرين بالقرب من حاجز لهم على طريق رام الله ـ اللطرون؛ وقام مستوطنو «كريات أربع» بدورية مسلحة في مدينة الخليل حيث كانت تعمها المظاهرات وأطلقت إحدى دورياتهم النار على التظاهرة في حلحول فقتلت اثنين وجرحت واحداً من المتظاهرين. وأثناء المسيرة المسلحة التي نظمتها غوش ايمونيم (١٢ أيار/ مايو ١٩٧٩) للمطالبة بتصعيد الهجمة الاستيطانية في الأراضي المحتلة، قام مستوطنو «نافيه تسوف» باطلاق الرصاص على التلاميذ الذين تصدوا للمسيرة بالحواجز والحجارة، وجرح آنذاك عدد من التلاميذ بجروح خطيرة. وأدّى التسلح المنظم للمستوطنين إلى بروز شكل جديد من القمع ضد رؤساء البلديات وهو التصفية الجسدية، كمحاولات الاغتيال التي تعرض لها (في ٢ حزيران/يونيه ١٩٨٠) رؤساء بلديات نابلس ورام الله والبيرة، السادة بسام الشكعة، كريم خلف، وإبراهيم الطويل. لولا هذا التسلح لما كان بالإمكان انشاء ما سمي «بالمنظمات الارهابية السرية» والتي أُحصي منها حتى الآن مجموعتان: «أبناء صهيون» والمنظمة التابعة لحزب كاخ (يترأسها مئير كهانا). أمّا المنظمة التي عرّفت عن نفسها باسم «ارهاب ضد ارهاب» وقالت بأنها وراء محاولة اغتيال رؤساء البلديات الثلاثة، فمن المحتمل أن تكون «أبناء صهيون» نفسها. والسياسة المعلنة التي انتهجتها الحكومة الاسرائيلية ضد رؤساء البلديات كانت مساندة لهذه التصرفات. فمنذ تسلم الليكود للسلطة ذكر بأن هناك اتجاهاً جديداً للحكم العسكري لتقليص صلاحيات رؤساء المدن «من خلال إعادة النظر في تحديد مكانتهم»[٣٤] وقد وصل هذا الاتجاه إلى

(٣٤) دافار، ١٩٧٧/٧/٢٤.

ذروته في سياسة الإبعاد التي تعرض لها رؤساء البلديات: قرار ابعاد بسام الشكعة (احبط القرار بسبب الانتفاضة التي عمت الأراضي الفلسطينية على مدى شهر كامل من ٨ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩)؛ وعملية ابعاد رئيس بلدية الخليل، فهد القواسمة، ورئيس بلدية حلحول، محمد ملحم (١٩٨٠). كما اعتمدت السلطات أسلوب الاعتقالات ضد المجالس البلدية، وكان اعتقال المجلس البلدي لمدينة حلحول في مقر حاكم الخليل العسكري (في ١٥ آذار/مارس ١٩٧٩) مؤشراً لاعتقال بسام الشكعة في سجن الرملة (١١ تشرين الثاني/نوفمبر ـ ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩). يضاف إلى ذلك، حظر النشاط السياسي على رؤساء البلديات والقرار المتعلق بمنع نشاطات «لجنة التوجيه الوطني» (كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩) والذي توج بالقرار المتعلق بتطبيق سياسة «القبضة الحديدية»، والذي اتخذ إثر قضية الشكعة، وبعد أن خسرت السلطات إحدى المعارك السياسية ضد القيادات الوطنية الفلسطينية. وحدد الحاكم العسكري العام للضفة الغربية بنجامين بن أليعازر بأنه لن يسمح إلاّ بالنشاط السياسي الذي يتماشى مع «روح اتفاقيات كامب ديفيد»؛ ويعني هذا «تجميد النشاطات السياسية في المناطق، الموجهة ضد تلك الاتفاقيات والحكم الذاتي، وضد سياسات الاستيطان لحكومة الليكود»[٣٥]. وكان بن أليعازر قد صرح في حديث صحفي خاص بأن سياسة «العقوبات الجماعية» ضد سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة تهدف إلى منع النشاط السياسي المعارض للحكم الذاتي»[٣٦].

إن الوجه الآخر لتحول المستوطنين الى ركيزة أساسية في «التنظيم الدفاعي» الاسرائيلي في الضفة والقطاع، هو أنه وضع بين أيديهم امكانية مواصلة الاستيطان بقوة السلاح. ويبدو ذلك واضحاً من خلال الحوادث التي لا يمكن اعتبارها، هي الأخرى، أحداثاً فردية. ومنها قيام مستوطني «كريات أربع» بخلع ٥٠٠ شجرة في أراض تابعة للخليل يريدون ضمها الى مستوطنتهم (٢٣ نيسان/ابريل ١٩٧٩)؛ قيام مئات من المستوطنين التابعين لغوش ايمونيم بالتجمع أمام مبنى «الدبوية» المحتل في قلب الخليل، حيث أخذوا يطلقون العيارات من أسلحتهم للتأكيد على الاستيطان في قلب المدينة ... إلخ.

وهذه الأشكال المختلفة لتصرفات المستوطنين، الذين ينطلقون للقيام بها من معسكراتهم، تهدف الى تهجير الشعب الفلسطيني. وخاصة أن التغيير الكبير الذي شهدته

---

(٣٥) رصد إذاعة إسرائيل، العدد ١٩٣٥، ٩ و١٠/١٢/١٩٧٩، ص ١٥.

(٣٦) Jerusalem Post, 20/9/1979.

الأراضي الفلسطينية في تكوينها السياسي ، تجسّد في الرفض المطلق لمفهوم «الحكم الذاتي المحدود» الذي رسمته اتفاقيات كامب ديفيد . إن الحركات الاستيطانية والمنظمات الارهابية «السرية» العاملة في الأراضي المحتلة أعلنت مراراً أن على الفلسطينيين إمّا الرحيل ، وإمّا الرضوخ لسياساتهم . وفي إحدى منشورات غوش ايونيم ورد أن «أحد الخيارين اللذين أعطيا للكنعانيين كان إمّا القبول بشروط اسرائيل ... وإمّا الرحيل ... وهذه الفكرة بحد ذاتها ليست جديدة على الصهيونية . فقد طرحها اسرائيل زنغويل عام ١٩٢٠ ، وتقدم بها البريطانيون في تقرير «بيل» عام ١٩٣٧ وكذلك إبراهام شارون وابراهام شتيرن في الأربعينيات . وعارض هذه الفكرة الصهيونيون الرسميون لاعتبارات أخلاقية - متأثرة ، لا بالخلق اليهودي بل بالنظرة الليبرالية للتقدم - وقناعتهم الساذجة بأن العرب سيوافقون على التعايش إذا نجحنا بإقناعهم بأن الصهيونية مفيدة لهم»(٣٧) . ويدعو باقي المقال الى انشاء أزمة اقتصادية حادة في الضفة الغربية وقطاع غزة كي تنتج عنها هجرة واسعة النطاق . وحركة «غوش إيمونيم» ، التي أنشئت إثر حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣ ، بهدف تهويد الضفة الغربية ، لديها التأثير الأكبر من بين الحركات الاستيطانية الاخرى ، في الجيش الاسرائيلي خاصة ، والبنية السياسية - الدينية الاسرائيلية عامة(٣٨) . وقد صرحت ناطقة باسم مستوطنة «كريات أربع» : «أن ما قاله يهوشع بن نون قبل آلاف السنين ما زال ساري المفعول في وقتنا الحاضر . فقد قال يهوشع اننا قادمون الى هذه الأرض ، واذا رغبت في اتباع طريقنا والعيش «بسلام» ، فبامكانك العيش واذا رغبت في ترك الأرض فأهلا وسهلا ولكن اذا رغبت في البقاء فيها عدواً لنا فاننا سنقاتلك»(٣٩) . ويلتقي حزب «كاخ» مع دعوات غوش ايونيم فهو يعمل في الأراضي المحتلة بموجب ما ورد في برنامجه تحت بند «حل القضية الفلسطينية» ، والحل هو «نقل جميع العرب الى خارج حدود دولة اسرائيل»(٤٠) . وليس من الصدفة أن يتوزع أعضاء هذا الحزب في جميع مستعمرات غوش إيونيم وفي المدارس الدينية - العسكرية (توجد مدرسة من هذا النوع في «كريات

---

(٣٧) Israel Eldad, «The Real-Politick of our Sages», in Gush Emunim, Department of Information, Elon Moreh, Kedumim, Sak Naul-Jerusalem. (Cited by Don Will, «Ideology and Strategy of the Settlements Movement» **MERIP Reports**, no.92, November – December 1980, pp. 9-13

(٣٨) Robert Friedman, «Israeli's Gush Emunim: Threat of Savior» **Present Tense**, vol. 7, no. 1, Autumn 1979, pp. 25-30.

(٣٩) الشرق الأوسط (لندن) ١٩٨١/٢/٢٠ ، نقلاً عن صحيفة التايمز البريطانية .

(٤٠) نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، السنة العاشرة ، العدد ١١ ، ١٥ حزيران/يونيه ١٩٨٠ ، ص ٢٠ - ٢٤ .

أربع » وفي «الحي اليهودي » في قلب الخليل). وتترجَم هذه السياسات بالارهاب المارس ضد السكان الفلسطينيين. ولا تبدو عمليات الارهاب المسلحة التي وقعت حتى الآن الاّ مؤشرات لسياسة أوسع وأشمل. فالاعتداء المسلح على مدرسة البنات في مخيم الجلزون الذي شنه مستوطنون من «عفرا » (في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩) دون سبب يذكر ، او العملية العسكرية التي قامت بها مجموعة من المستوطنين ، أتوا من أكثر من مستوطنة ، على مدينتي رام الله والبيرة والتي نتج عنها تحطيم زجاج نحو ١٥٠ سيارة و٢٠٠ منزل ومحل تجاري (في ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٠) ، مروراً بمحاولات الاغتيال ضد رؤساء البلديات ، هي حلقات مختلفة لسياسة واحدة.

إن مبادئ الليكود الاستيطانية التي تُوِّجَت بإضفاء السِّمة العسكرية على المستوطنات تهدف الى خلق «أمر واقع » لمنع إقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة ، والى تمكين إسرائيل من تحقيق مطامعها التوسعية ، وذلك في إطار مشروع بيغن للحكم الذاتي الذي توجته اتفاقات كامب ديفيد. وتحدَّث شارون عن «انجازات » الليكود بقوله (في حزيران/ يونيه ١٩٨٠) إن السنين الأخيرة كانت «أفضل سنين في تاريخ الصهيونية »[٤١]. وإن إقامة مدن للمستوطنين تتمتع بمجالس مستقلة وبسلاح خاص بها تُبرز ـ أكثر من أي شيء آخر ـ الأخطار المحدقة بالمجالس البلدية الفلسطينية بشكل خاص ، وبالشعب الفلسطيني بشكل عام. وهذا يؤكد أن الاستيطان ، بأوجهه المختلفة ، هو فعلاً العقبة الرئيسية أمام الحقوق الوطنية الفلسطينية.

إن الفوز في الانتخابات المبكِّرة للكنيست العاشر التي جرت في ٣٠ حزيران (يونيه) ١٩٨١ ، يتيح لليكود فرصةً جديدة لمواصلة تطبيق مفهومه الخاص بالحكم الذاتي الفلسطيني والذي ينظر إليه كنقيض لمشروع منافسه الانتخابي. ومنذ قيامه بتشكيل الحكومة غير العمالية الوحيدة في الكيان الصهيوني منذ نشأته ، والليكود يعبر عن «مخاوفه » من المواقف التي يتبناها حزب العمل بالنسبة لمسألة الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ . وأدّى ذلك إلى إعلان شارون أمام الحكومة الاسرائيلية بأن «كل يوم يقضيه الليكود في الحكم ، هو فرصة لبناء مستوطنات جديدة » في الضفة الغربية وقطاع غزة ، « بينما الرضوخ لحزب العمل سيقرِّب الفلسطينيين من نيل المناطق التي احتلتها إسرائيل عقب حرب ١٩٦٧ »[٤٢]. ومما يسبب « مخاوف » الليكود (والمستوطنين) هو موقف حزب العمل فيا يتعلق « بالتسوية الاقليمية ». وقد عولجت

(٤١) Le Monde, 20/1/1981.
(٤٢) International Herald Tribune, 13/1/1981.

هذه المسألة بناء على أساسيات المواقف القديمة للحزب والتي تتلخص في وجوب المحافظة على «الطابع اليهودي لدولة اسرائيل» مما يتطلب عدم ضم الضفة الغربية وقطاع غزة بكاملهما الى اسرائيل وتجنب السيطرة على ١٫٢٠٠٫٠٠٠ فلسطيني، وتأمين «حدود آمنة» لإسرائيل. فقد نص البرنامج السياسي لمؤتمر الحزب (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٠) على أن المناطق التي ستبقى خاضعة للسيادة الاسرائيلية في «الحل الاقليمي» للمسألة السياسية لمستقبل الضفة والقطاع هي، بالاضافة الى القدس الموسَّعة، غور الاردن (بما في ذلك المنطقة الواقعة شمال غربي البحر الميت) و«غوش عتسيون»، وجنوبي قطاع غزة (البند ٣٠). وأفادت معلومات لاحقة أنه يوجد داخل حزب العمل اتجاه لضم مناطق معينة في مناطق قلقيلية وطولكرم وجنين على امتداد «الخط الأخضر»، مما يُقصِر احتمال «التخلي» - ضمن شروط مسبقة - على مناطق نابلس ورام الله والخليل. وطالما يؤيد حزب العمل «تعزيز الاستيطان وتطويره» في المناطق التي أعلن عن رغبته في الاحتفاظ بها في «التسوية الاقليمية» (البند ٩)، يبقى تساؤل حول موقفه من مواصلة الاستيطان في المناطق المكتظة بالسكان التي يدَّعي أنه على استعداد للتخلي عنها. ولكن كل الدلائل تشير إلى أن الحزب مع اقامة المستوطنات الجديدة وتوسيع المستوطنات المقامة في «المناطق المكتظة بالسكان» على قدم المساواة مع المناطق المطلوب إبقاؤها تحت السيادة الاسرائيلية.

● أكَّد قادة الحزب، أثناء الحملة الانتخابية الأخيرة، عدم قيامهم في حال توليهم الحكم بتفكيك المستوطنات المقامة في المناطق الآهلة، اي على وجه التحديد، مناطق نابلس والخليل ورام الله. ففي مقابلة صحفية أكّد بيريس: «لن ننفق أية أموال لزرع مستوطنات أخرى في المناطق الآهلة بالسكان العرب ولكننا لن نعاقب سكان المستوطنات الحالية»[٤٣]. وبغض النظر عن تحفظنا على ما جاء في الشق الأول من الجواب، يبقى أن الشق الثاني يؤكد تأييد الحزب لأية عملية تطوير للمستوطنات التي أقامها ويقيمها الليكود أثناء وجوده في السلطة. وكصدى لهذا التأييد ما جاء في برنامج الحزب من «أن إخلاء قوات الجيش الاسرائيلي لمواقع ضرورية لأمن اسرائيل كالمطارات في شمالي سيناء وقطاع إيلات وإزالة المستعمرات في سيناء، لن يكون نموذجاً أو سابقة بالنسبة لتعيين الحدود في قطاعات أخرى». وهذا يعني، فيما يعنيه، أن حزب العمل مع إبقاء مستوطنات أو قواعد عسكرية في المناطق التي يدَّعي أنه على استعداد لاعادتها للدولة الأردنية - الفلسطينية[٤٤]. فهذا يلقي أضواءً جديدة على تصميم الليكود على

---

(٤٣) الشرق الأوسط (لندن)، ١٩٨١/٢/١٨. نقلا عن مجلة نيوزويك الأميركية.
(٤٤) أحمد خليفة، «عودة الى برنامج حزب العمل الإسرائيلي: خريطة توسعية لإسرائيل وحرب مستمرة ضد»

إضفاء السّمة العسكرية على المستوطنات : فطالما أن كافة المستوطنات في المناطق المصنّفة أو غير المصنّفة « كمناطق مكتظّة بالسكان » ، مرتبطة « بشبكة الدفاع المحلي » ، يصعب على حزب العمل التفكير باخراج أية مستوطنة من هذه الشبكة مهما تكن المنطقة التي تقع فيها دون إضعاف الشبكة ككل. كما أنه يعطي حزبَ العمل ، فرصة وصف مستوطنة ما بأنها « قاعدة عسكرية » ، والدفاع عن بقائها من الزاوية « الأمنية » .

• لا توجد أية موانع لدى حزب العمل للتردد في إنشاء مستوطنات جديدة في المناطق التي لا « يطالب » بالاحتفاظ بها ، فالسياسة الاستيطانية مرتبطة عضوياً بالاستراتيجية الاسرائيلية تجاه المسألة الوطنية الفلسطينية. ويؤكد الحزب في برنامجه الاستمرار في رفض إقامة دولة فلسطينية مستقلة ، معلناً أن « الهويّة الذاتية للعرب الفلسطينيين » ستجد تعبيرها « ضمن إطار دولة أردنية ـ فلسطينية » (البند ١٧) ، كما يدعو الى « الدفاع النشط » ضد منظمة التحرير الفلسطينية في المجالين : « الأمني والأيديولوجي ـ السياسي » (البند ١٨). ومن جهة أخرى ، لقد رأينا أنه قد أقيمت أولى المستوطنات في المناطق المكتظّة بالسكان في عهوده السابقة ، والآن ، وبعد التحولات السياسية التي واجهتها المسألة الفلسطينية منذ دخوله في صفوف المعارضة ، نراه يؤكد من جديد « حقّ اليهود في الاستيطان أينما شاؤوا » كما جاء ذلك على لسان بيريس أثناء وجوده في فرنسا ، وقوله أيضاً : إن حزبه « لا يعتقد أنه يجب الاستيطان في قلب المناطق الآهلة بالسكان »[٤٥] يأتي ضمن التصريحات والمواقف المبهمة التي اعتمدها حزب العمل في تنفيذ سياسته الاستيطانية في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ .

• إن اعتماد الليكود على اقامة « مجموعات استيطانية » يوفّر لحزب العمل المجال لإقامة المستوطنات الجديدة باشرافه العلني المباشر وَمتستراً بأنه يقوم باستكمال « مجموعات » استيطانية قديمة.

• لا شك في مساندة حزب العمل للحركات الاستيطانية التي تطالب بضم كافة الضفة والقطاع. وبالتأكيد على « حق اليهود في الاستيطان » يطرح الحزب مسألة موقفه من الحركات الاستيطانية الموجودة في الأراضي المحتلة ومن غوش ايمونيم بالأخص : فغوش إيمونيم هي التي أحاطت نابلس بالمستوطنات وهي التي أنشأت معظم المستوطنات في منطقتي رام الله والخليل. وباستطاعتها ، مع إعادة انتخاب الليكود ، مواصلة تركيز هجمتها الاستيطانية في تلك المناطق. وقد لقيت الدعم من حزب العمل عندما كانت الدعاية العمالية تصف نشاطها الاستيطاني بأنه « استيطان غير شرعي » ؛ فكيف بعد أن

= الفلسطينيين » السفير (بيروت) ، ١٩٨١/١/٢٥ . نقلاً عن نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

(٤٥) Le Monde, 27/1/1981.

أصبحت المسيطِر عملياً على المستوطنات القائمة في المناطق « المكتظّة بالسكان » ، وبحوزتها السلاح. ومن جهة أخرى، تلتقي مساندة الحزب للحركات الاستيطانية مع حرصه على إظهار نفسه كحزب « معتدل » ، « متفهم للقضايا المعاصرة » : ولذلك هو على استعداد للتستر وراء الحركات الاستيطانية لجعلها تنفّذ ما هو متّفق عليه ضمنياً. فلا مانع لديه من استغلال مسألة تسليح المستوطنين لجعلهم ينفّذون - بالقوة - إقامةَ المستوطنات الجديدة ، ولجعلهم أيضاً ، يحافظون على « الأمن » وذلك تمشّياً مع الحرب المعلنة على منظمة التحرير الفلسطينية ، تلك الحرب التي يترتب عليها تصعيد العنف الموجَّه ضد الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية.

يبدو إذاً أن الواقع الجديد الذي يكرِّسه الليكود في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ يخدم بطريقة غير مباشرة سياسة حزب العمل ، مما يفسر ، أيضاً ، موافقةَ الحزب على اتفاقات كامب ديفيد. وستشهد الضفة الغربية وقطاع غزة خلال السنين القادمة تصعيداً في عملية ترسيخ وتطوير هذا الوضع الجديد وذلك باستكمال عملية مصادرة كافّة الأراضي الخاصة والأميرية ، مع التخطيط لمشروع استيطاني جديد يفوق ذلك الذي وضعه الليكود عام ١٩٧٧ والقاضي بإنشاء ٨٥ مستوطنة. وعلى أن تزرع المستوطنات الجديدة في كل المناطق دون استثناء مع التركيز على إقامة المستوطنات المدينية في المناطق المكتظة بالسكان ، كما جرت العادة منذ تسلم الليكود الحكم لأول مرة. ومع السعي وراء تعزيز المستوطنات القائمة أي « ملء وتثبيت » هذه « المنشآت الأساسية » التي تكلم عنها شارون لجعلها مدناً كبرى تسيطر على مناطق بلدية شاسعة مما يتطلب حركة بناء واسعة لاضافة الوحدات السكنية وتعزيز البنية الاقتصادية. وتجدر الاشارة هنا أنه عندما كانت تشير كافة الاستفتاءات التي أجريت للرأي العام الإسرائيلي ، قبل موعد الانتخابات ، إلى فوز حزب العمل نشط الليكود لتعزيز المستوطنات القائمة ، إذ ذكر المدير العام لمكتب بيغن (شباط/ فبراير ١٩٨١) أن هناك ١٦ ألف متر مربع من المصانع والبنايات التجارية قيد البناء في الضفة ، مع العلم بأن المساحة التي استخدمت للبناء خلال السنوات الثلاث الماضية بلغت ٧٢ ألف متر مربع. كما يتطلب رفع عدد المستوطنين النين يعيشون بصورة دائمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ ، إذ أن عدد هؤلاء المستوطنين في الضفة الغربية وحدها قد ارتفع الى خمسة أضعاف ما كان عليه منذ مجيء الليكود ، وقد أوضح مكتب بيغن أن هناك ١٧٫٤٠٠ مستوطن يعيشون في ٦٨ مستوطنة في الضفة الغربية. ولاشك ، أخيراً ، بتثبيت الهيكلية الجديدة للمستوطنات من خلال ، ليس فقط تعزيز المجالس البلدية الخاصة بها وتخزين الأسلحة والذخيرة بكميات كبيرة وتقوية البنية الأمنية لها ، بل أيضاً باتخاذ

الخطوات اللازمة المتبقية لترسيخ حصانة المستوطنين. ويشكل إنشاء محكمة مدنية في كريات أربع (في أوائل شهر آذار/ مارس ١٩٨١) إحدى هذه الخطوات الجديدة.

والعنف الذي سيواكب تطبيق هذه السياسة الاستيطانية سيتفاقم ما لم يواجهه الشعب الفلسطيني، في الأراضي المحتلة، بشتى أشكال المقاومة، وهو الذي يتمتع اليوم بما كان يفتقده قبل ١٩٧٧، أي الاتحاد حول برنامج واضح ينص على تحقيق الحقوق الوطنية الفلسطينية المشروعة ومن ضمنها حق تقرير المصير وحق إقامة دولة فلسطينية تحت راية الممثل الشرعي الوحيد منظمة التحرير الفلسطينية، كما يمتلك تنظيمات جبهوية («لجنة التوجيه الوطني» و«الجبهة الوطنية في الأراضي المحتلة») أثبتت قدرتها على قيادة نضال تميَّز بشموليته وكثافته ضد السياسات المنبثقة عن كامب ديفيد والسياسات الاستيطانية. وذلك نتيجة للتغييرات التي طرأت على النضال الوطني الفلسطيني منذ مجيء الليكود للسلطة.